


مركز دراسات الوحدة العربية

# إسرائيل ٢٠٢٠

## خطّتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

### المجلد الأول

### مبادئ التخطيط البعيد المدى




مركز دراسات الوحدة العربية

# إسرائيل ٢٠٢٠

## خطّتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

### المجلد الأول

### مبادئ التخطيط البعيد المدى

راجع الترجمة عن العبرية:

د. الياس شوفاني

أ. هاني عبد الله

تقديم: الدكتور سلمان أبو ستة

# إسرائيل ٢٠٢٠

## خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

٢          ١ – ٢

**الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية**

إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع/تقديم سلمان أبو ستة؛
راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله.
٦ مج (مج ١، ٤٠٧ ص).
محتويات: مج ١. مبادئ التخطيط البعيد المدى.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-450-31-5 (vol. 1)
ISBN 9953-450-32-3 (Set)

١. إسرائيل ـ التخطيط. ٢. إسرائيل ـ السياسة الاقتصادية. ٣. إسرائيل ـ السياسة الاجتماعية. ٤. دراسات المستقبل ـ إسرائيل. أ. أبو ستة، سلمان (مقدم). ب. شوفاني، الياس (مراجع). ج. عبد الله، هاني (مراجع).
320.6095694

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

**مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

---


الطبعة الأولى
بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٤

# المحتويـــات

# تمهيـد للطبعـة العربيـة

لعل أقدم عبارة مشحونة بمعان معرفية وفكرية ونفسية. . . واستراتيجية هي العبارة التي كانت مكتوبة على معبد «دلفي»بالقرب من أثينا منذ عدة قرون قبل الميلاد، عبارة «إعرف نفسك». كان هذا هو الشعار الفلسفي الجوهري لفلسفة العالم القديم. أما الآن فإن الشعار «الاستراتيجي»السائد هو «إعرف عدوك».

وتكتسب هذه العبارة البديلة في الفكر الحديث أعماقاً غير مسبوقة في مثل الظروف الراهنة للأمة العربية، وهي ظروف ــ على الرغم من وصفها بأنها راهنة ــ امتدت لأكثر من نصف قرن، ومرشحة لأن تمتد وتمتد.

الآن معرفتنا بعدونا شرط فكري واستراتيجي وأشمل من هذا وذاك لأي مشروع نهضوي، أو حتى لأي حركة إنقاذ أو إصلاح.

بهذا المعنى تعامل **مركز دراسات الوحدة العربية** مع هذا التقرير الإسرائيلي: فهذا التقرير هو:

- الأشمل عن تصورات العدو لمستقبله، إذ يتناول كافة جوانب الحياة في الدولة العبرية مركزاً على الأرض والاستيطان والمصادر البشرية والطبيعية.

- الأبعد مدى إذ يغطي الفضاء الزمني حتى عام ٢٠٢٠.

- الأكثر إيغالاً في ربط التخطيط لمستقبل إسرائيل بالمحيط العربي القريب منها على الأقل.

- الأكثر اعتماداً على سيناريو يفترض سلاماً عربياً ــ إسرائيلياً آتياً.

وبالتالي فليس لهذا التقرير مثيل كمصدر لمعرفة العدو كما يتصور نفسه ــ كما يخطط لنفسه ــ اقتصادياً وسكانياً واجتماعياً وتعليمياً. . . واستراتيجياً لعشرين عاماً، وهو ما يعد في مجال التناول المستقبلي تخطيطاً طويل الأجل.

ولن نتردد في أن نقول إن أحد دوافع تعامل المركز مع هذا التقرير، وقراره بأن

يقدم ما يستطيع تقديمه منه إلى القارئ العربي بلغته، متحملاً مشاق ونفقات الترجمة والمراجعة من العبرية إلى العربية، ومسؤولية التصدي للقيود الرقابية هو كونه يعطي الوجه الآخر لما يعتبره المركز ــ وسيعتبره دوماً ــ أهم اطلالاته المستقبلية وهو مشروعه حول «استشراف مستقبل الوطن العربي». وهو مشروع سبق تقرير «المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين»بنحو عشرين عاماً، وغطى فترة ثلاثين سنة من ١٩٨٥ إلى ٢٠١٥.

ولقد أقدم المركز على مشروع تبني إصدار هذه المجلدات من تقرير إسرائيل ٢٠٢٠ عارفاً من البداية أنها تضع عبئاً على مصادره المالية قد لا تكون ثمة فرصة لتعويض الخسارة الأكيدة الناشئة عنها. ويعكس هذا إدراكاً من جانب المركز للأهمية الاستراتيجية ــ بالمعنى الأوسع للكلمة ــ التي ينطوي عليها هذا العمل.

يبقى أن المركز يعتبر نفسه مسؤولاً عن اختيار المجلدات التي أصدرها وتلك التي نحاها. ووراء هذا الاختيار عوامل موضوعية بحتة:

١- عدم توفر الامكانيات المادية لنشر مجلدات التقرير كاملة (عددها الإجمالي ١٧ مجلداً). وقد كان الاكتفاء بنشر ٦ مجلدات أقصى الممكن دون الإضرار بالهدف.

٢- التركيز على ما هو أهم، على الرغم من معرفة المركز بأن المجلدات الأخرى التي تمت تنحيتها مهمة أيضاً. فضلاً عن وجود مساحة تداخل بين بعض الموضوعات في مجمل المجلدات.

٣- إن الإقدام على ترجمة ١٧ مجلداً من شأنه أن يستغرق وقتاً أطول كثيراً، وبالتالي يقلص الفترة الزمنية التي تفصلنا عن النقطة الزمنية النهائية للتخطيط الإسرائيلي وفقاً لهذا التقرير وهي عام ٢٠٢٠. وهو أمر من شأنه أن يقلل فائدة التقرير باعتباره تخطيطاً مستقبلياً طويل الأجل.

على الرغم من اختيار هذه المجلدات الستة، فقد توخى المركز عدم التدخل في النص لا بالحذف ولا بالتعديل ولا بالإضافة، بالقدر نفسه الذي به توخى الدقة، الأمر الذي تطلب ــ بعد الترجمة ــ مراجعة وثانية وثالثة. ويعتبر المركز أن المقدمة المدروسة العميقة التي صدّر بها الدكتور سلمان أبو ستة المجلد الأول كافية للتعبير عن المعنى والقصد من نشره.

* * *

إن مركز دراسات الوحدة العربية يقدم هذا العمل إلى النخبة العربية من صانعي القرار والمسؤولين عن رسم السياسات العربية ــ بأبعادها الداخلية والخارجية ــ وإلى

النخبة الأوسع من المثقفين العرب الذين تؤرقهم شؤون هذه الأمة وآلامها ومشكلاتها، يحدوه شعور عميق بمسؤولية المساهمة في وضع شعار «إعرف عدوك» موضع الممارسة في لحظة تاريخية عريضة هي من أحرج لحظات التاريخ العربي المعاصر ـ بل والحديث ـ يحدوه، أيضاً، أمل كبير بأن يُدرس هذا التقرير بعناية وعقلانية. وإذا استهدفت دراسته مجرد فهم طريقة العدو في التخطيط للمستقبل، يكون نشر هذه الأجزاء من التقرير قد حقق هدفاً جديراً. فإذا ما تحقق من وراء هذا الجهد ما هو أكثر من ذلك يكون الجهد قد كوفئ بهذا المردود القومي الواعي.

**مركز دراسات الوحدة العربية**

# تنويــــه

يود مركز دراسات الوحدة العربية أن ينوه بالجهود التي قام بها الدكتور سلمان أبو ستة في تهيئة هذا العمل الكبير للإصدار باللغة العربية وتقديمه العلمي له. كذلك بجهود الأستاذ إبراهيم الدقاق في تنسيق العمل بين فريق المترجمين ـ الباحثين، والدكتور الياس شوفاني الذي أدى دوراً أساسياً في مراجعة ترجمة المجلدات من العبرية، والأستاذ هاني عبد الله الذي تولى المراجعة النهائية للترجمة.

لقد شكلوا جميعاً فريق عمل كبيراً، وإن كان بعضهم لم يلتق ببعضهم الآخر بصورة مباشرة، تضافرت جهودهم لإصداره على النحو الذي يجده القارئ بين يديه، فلهم جميعاً شكر المركز وامتنانه.

**في ٢٤/٥/٢٠٠٤**

# مقدّمة الطبعة العربية

سلمان أبو ستة[*]

## ١ - نظرة هيكلية على المخطط

لا ترقى الأمم إلا بصيانة مواردها وحسن تدبيرها وتحسبها للمستقبل واستعدادها لمواجهته. ومن هنا درجت الأمم المتقدمة على وضع خطط مستقبلية لتقابل ما بين مواردها وأصولها الاقتصادية وموضعها الجغرافي من جهة، وأهدافها الوطنية والمخاطر التي تتهددها من جهة أخرى، لكي تصل إلى أحسن السبل وأنجح الوسائل للمقابلة بين الاثنين.

وليس في هذا جديد في القرن الواحد والعشرين. لقد أصبح هذا هو الأسلوب الذي تتبعه كل الدول صغيرها وكبيرها. وبالطبع تختلف سلامة الخطة لمواجهة المستقبل من دولة إلى أخرى، ويختلف مدى نجاح الخطة بعد تطبيقها، إن طبقت بشكل سليم، من نظام إلى آخر.

وإذاً، فليست العبرة بوضع الخطة، فقد أصبح هذا واجباً وطنياً. لكن العبرة ومقياس النجاح هو في سلامة الخطة النظرية ونجاعة تطبيقها، وقدرتها على مواجهة التغيرات، إذ إن كل خطة مهما بلغ كمالها ليست مثل صورة فوتوغرافية ثابتة، بل هي مثل شريط سينمائي متغير، ولذلك فهي قابلة للتغيير، قادرة عليه، دون أن تخطئ أهدافها الوطنية الثابتة.

ولذلك كله، ليس بغريب أن تأتي دولة غريبة زرعت في بلادنا، مثل إسرائيل، بمثل هذه الخطة. بل من الضروري أن تحشد لها هذا العدد الكبير من المختصين، لأنها خلقت وتعيش في ظروف استثنائية غالبها مصنوع وقليلها طبيعي.

---

(*) أكاديمي فلسطيني له أكثر من خمسين دراسة في الشؤون الفلسطينية، وخصوصاً في شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وهو مؤسس «جمعية أرض فلسطين».

فإسرائيل أصلاً خلقت في خطيئة وتعيش في خطيئة، وستبقى في خطيئة ما دامت إسرائيل التي نعرفها اليوم.

ففي أرض فلسطين الانتدابية التي تبلغ مساحتها ٢٦,٣٢٣ كم$^2$، أو ٢٦,٣٢٣,٠٠٠ دونم، (الدونم = ١٠٠٠ م$^2$)، سيطر اليهود بمؤامرة من بريطانيا أثناء الانتداب على مساحة لا تزيد على ١,٤٩١ كم$^2$ (حسب جدول «إحصاءات القرى» الرسمي الصادر عن حكومية الانتداب عام ١٩٤٥)، أي ٥,٦ بالمئة من مساحة فلسطين. ثم احتلت القوات اليهودية أثناء الانتداب وقبل خروج الإنكليز ما مساحته ١٣ بالمئة من مساحة فلسطين، أعلنت عليها الدولة المعروفة باسم إسرائيل في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨.

لكن القوات اليهودية، التي أصبح عددها ٦٥,٠٠٠ مقاتل في نهاية الانتداب، وأصبح ١٢٠,٠٠٠ في نهاية حرب ١٩٤٨/١٩٤٩، احتلت ما مساحته ٧٨ بالمئة من فلسطين، وذلك بهزيمة جيوش عربية قليلة العدد، جاهلة بطبيعة الأرض، ذات اتجاهات متفرقة، وراءها حكومات أكثر تفرقاً وأكثر اختلافاً في الأهداف.

والدول الغربية التي اعترفت بإسرائيل يوم ولادتها، تكون قد اعترفت بتوسعها غير المشروع على ٦٥ بالمئة من أرض فلسطين، وقد احتلت بعد اعترافهم بها اعترافاً بناء «على الأمر الواقع» وليس «بحكم القانون».

والعذر القانوني الذي تستعمله إسرائيل لهذا الاحتلال والتوسع هو «التوصية» – وليست أكثر من ذلك – التي أصدرتها الأمم المتحدة في قرارها رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، بإعلان السيادة على فلسطين لدولتين: عربية ويهودية، مع ترك القدس كـ «منطقة منفصلة» (Corpus Separatum)، ومع إقامة اتحاد اقتصادي بينهما. واحتلت إسرائيل مساحة أكبر من المساحة المخصصة للدولة اليهودية بمقدار ٢٤ بالمئة من مساحة فلسطين زيادة عن حصة التقسيم، مبتلعة بذلك القدس (الغربية) واللد والرملة وبئر السبع وكل الجليل ومساحات مما يعرف اليوم بالضفة الغربية وقطاع غزة.

قرار التقسيم هذا هو أيضاً قصة مؤلمة أول فصولها بدأ بوعد بلفور المشؤوم، وعد من لا يملك لمن لا يستحق دون علم صاحب الحق أو موافقته. أما كيف تواطأت أمريكا ودول في الغرب مع اليهود لاستنباط موافقة هزيلة على قرار التقسيم، فقد أصبح اليوم معروفاً وموثقاً. ولم يشفع للحق العربي أن الأمم المتحدة، كما جاء صراحة في اجتماعات لجانها، لا تحمل الحق على أن تمنح أرضاً يعيش عليها شعبها لأناس مهاجرين جدد.

والمتأمل اليوم لقرار التقسيم بعد ٥٥ عاماً على إصداره، لا يعجب أبداً لماذا استمرت الحروب والمعاناة والتشريد والاقتلاع كل هذه المدة، ولا نهاية لذلك في الأفق حتى اليوم. لقد قسم قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ فلسطين إلى ٣ مناطق للدولة اليهودية، و٣ مناطق للدولة العربية، وقسم سابع للقدس المنفصلة.

ويكفي أن نستعرض مناطق الدولة اليهودية الثلاث لنرى فداحة الظلم للعرب :

أ - السهل الساحلي ومساحته ٢,١٤٤ كم$^2$ (٨,١ بالمئة من مساحة فلسطين). وواضح أن هذه المنطقة وحدها أكبر من مساحة كل الأرض اليهودية في كل فلسطين أثناء الانتداب. يوجد في هذه المنطقة ١٢٨ قرية فلسطينية، ومدينة عربية مختلطة واحدة (حيفا) مقابل ١٠٥ مستعمرات صهيونية. وعدد السكان في هذه المنطقة ذات الكثافة العليا لتواجد اليهود هو ٧١٣,٠٠٠ نسمة (كل الأرقام تقريبية والمساحات بالقياس)، منهم ٦٠ بالمئة يهود و ٤٠ بالمئة عرب. أي أن أقل قليلاً من نصف السكان (وهم عرب) وجدوا أنفسهم ذات يوم تحت سيادة مهاجرين أوروبيين الكثير منهم مهاجرون غير شرعيين، وصلوا لتوهم إلى شواطىء فلسطين تحت جنح الظلام.

ب - منطقة طبرية ونهر الأردن الأعلى ومساحتها ١,٧٨٢كم$^2$ (٦,٨ بالمئة من مساحة فلسطين)، وعدد سكانها ١٣٠,٠٠٠ نسمة، ٧٥ بالمئة منهم عرب وبها ١٥٩ قرية عربية، ومدينتان (صفد وطبرية) بهما سكان يهود، مقابل ٥٢ مستعمرة يهودية. وهكذا يقضي قرار التقسيم بخضوع العرب، وهم ثلاثة أضعاف اليهود في تعداد السكان وعدد القرى، إلى سيادة المهاجرين الأجانب.

ج - منطقة النقب. إن كان هناك ظلم للعرب واستخفاف بحقوقهم، فلن يوجد لهذا مثيل يقارب مأساة النقب. لقد منح قرار التقسيم السيادة لليهود على ١٠,٧٢٤ كم$^2$، أي ٤١ بالمئة من مساحة فلسطين وعددهم لا يتجاوز ٢٠٠ شخص، وأهمل حقوق ٨٥,٠٠٠ عربي هم أصحاب هذه الأرض وساكنوها وفلاحوها منذ عدة قرون.

وفي المجموع، أوصى قرار التقسيم بسيادة اليهود على ١٤,٦٥١ كم$^2$ (٥٥,٦ بالمئة من مساحة فلسطين) في دولة يهودية مقترحة، عدد سكانها ٩٣٠,٠٠٠ نصفهم عرب يملكون من هذه المساحة ١٣,١٦٠ كم$^2$ (أي ٩٠ بالمئة من مساحة الدولة اليهودية). أي ظلم هذا ؟ وماذا بقي للعرب أهل فلسطين ؟ نزعت منهم القدس (١٩٢ كم$^2$) لتكون تحت سيادة دولية. وبقي للدولة العربية ١١,٥٠٧ كم$^2$ (٤٣,٧ بالمئة من فلسطين) وكل سكانها عرب، وليس بينهم إلا شرذمة من اليهود.

وكل هذا، لم يشبع نهم الصهيونية لمزيد من الأرض، فاحتلت القوات الصهيونية عام النكبة ١٩٤٨/ ١٩٤٩ ما مجموعه ٢٠,٢٥٥ كم[٢]، أي ٧٧ بالمئة من مساحة فلسطين، أي بزيادة ٥,٦٥٠كم[٢] عن مشروع التقسيم. وفي عام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل فلسطين كلها وسيناء (عادت باتفاقية مع مصر) والجولان (لا تزال محتلة). وفي عام ١٩٨٢ احتلت إسرائيل جنوب لبنان وانسحبت منه بفضل المقاومة اللبنانية الشعبية.

أما الضحية، فهم أهل أرض فلسطين وسكانها لآلاف السنين. في عام النكبة طرد أهالي ٥٣٠ مدينة وقرية وأصبحوا لاجئين، عددهم اليوم ٥,٥ مليون لاجىء، منهم ٣,٩ مليون مسجلون لدى وكالة الغوث (UNRWA). وفي نهاية عام ٢٠٠٢، بلغ عدد الفلسطينيين كافة ٩,٣ مليون نسمة، لا يزال نصفهم يعيش على أرض فلسطين التاريخية (٢,٣ مليون في الضفة الغربية، ١,٣ مليون في غزة، ١ مليون في إسرائيل)، والباقون في الشتات (٢,٧ مليون في الأردن، ٨٢٠,٠٠٠ في سوريا ولبنان، وأكثر من مليون في البلدان العربية الأخرى والأجنبية).

نسوق كل هذه التفاصيل والأرقام لنصل إلى حقيقتين :

**الأولى** : إن جوهر الصهيونية كان ولا يزال هو التنظيف العرقي لأرض العرب، أي الاستيلاء على أرضهم وإزالة آثار حضارتهم منها، وقتل أهلها أو طردهم وتوطينهم في أي مكان في العالم، عدا ديارهم، واستبدالهم بمهاجرين يهود.

**الثانية** : إن جوهر التخطيط يعتمد على كيفية الاستفادة من هذه الأرض ومن يستغلها من المهاجرين اليهود، وكيف وأين هم.

لا عجب إذاً إن كان هم بن غوريون الأول، عندما وجد إسرائيل تسيطر على ما ينوف على عشرين ألف كيلومتر مربع في أرض لا يملك منها أكثر من ألف كيلومتر ونصف الكيلومتر، وقد خلت من سكانها أو كادت (لم يبق إلا حوالى ١٥٦,٠٠٠ فلسطيني عام ١٩٤٩)، أن يعمل المستحيل لملء هذا الفراغ الذي نشأ عندما تحقق حلم الصهيونية.

بدأت عملية نهب المنقولات من المدن (خاصة) والقرى، وانقض اليهود في حالة من حمى النهب أفراداً وجماعات، رجالاً ونساءً، وكان أولهم من المستعمرات القريبة من القرى العربية، وثانيهم رجال الجيش بعد القتال، إذ حولوا اتجاه شاحناتهم من ميدان القتال إلى ميدان النهب، وثالثهم رجال الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية، ورابعهم وآخرهم الحارس على «أملاك الغائبين» الذي لم يجد ما يسجله إلا

الفتات والحطام، وقال عن اليهود، بل عن موظفيه انهم «عصابة من اللصوص». ولم يشابه خواء مخازن الحارس إلا خواء المعنى القانوني «للغائبين»، فهم أصحاب الأرض الذين طردوا، ومنعوا من العودة، لينطبق عليهم معنى الغياب. وحتى لو حضروا وأصبحوا مواطنين في إسرائيل، فأصبح يطلق عليهم اسم «الحاضرين الغائبين». وهاتان الكلمتان توجزان خداع الصهيونية.

أما الأرض الثابتة التي لا تحمل على ظهر شاحنة، فقد بدأ باحتلالها المهاجرون في المستعمرات المجاورة، ثم تدخل الصندوق القومي اليهودي لتنظيم عملية النهب، وحصل نزاع طويل لا مجال لشرحه، بين الصندوق الذي يعتبر نفسه حارساً على «أملاك اليهود في كل مكان وإلى الأبد»، ودولة إسرائيل التي تعتبر هذه الأرض حقاً لجنودها الذين احتلوها. وقد حل النزاع بعد عشر سنوات. وفي عام ١٩٦٠ صدر «القانون الأساس» حول الأرض، بوضع الأرض المنهوبة (٩٢ بالمئة من مساحة إسرائيل) تحت إدارة سلطة جديدة هي إدارة إسرائيل للأراضي (Israel Land Administration)، ولكن بشروط الصندوق نفسها، أي بتأجيرها واستغلالها لليهود فقط، ويمنع على غيرهم، ولو كانوا مواطنين، إلا بشروط تعجيزية، استغلالها أو حتى المبيت فيها.

وقد هرع بن غوريون إلى شغل المساكن العربية باستقدام اليهود العرب بكل الوسائل، ومنها وضع القنابل في بيوت اليهود في بغداد. وبذلك تم إحضار حوالى ٧٥٠,٠٠٠ يهودي من البلدان العربية في العقد الأول من عمر الدولة. وعندئذ في أوائل الخمسينيات وضعت الخطة العمرانية الأولى لإسرائيل، وهي تختلف عن الخطة التي نحن بصددها، في أنها بسيطة ومباشرة ولا تشمل إلا فكرة تعبئة الأرض بالسكان الجدد.

فاتسعت المستعمرات «الكيبوتز» لكي تحصن المناطق الحدودية، حول قطاع غزة وعلى محيط القدس وعلى حدود لبنان. وأصبح سكانها من اليهود الأشكناز (الأوروبيون الألمان). وفشل اليهود العرب في تعلم الزراعة، ولم تناسبهم الحياة الشيوعية في الكيبوتز، فلم يقبلوا عليها، فأسكنوا في الأحياء العربية من المدن.

ولما لم تناسبهم الحياة أيضاً في القرى العربية، بدأت أجهزة مختلفة في إسرائيل بهدم هذه القرى، ابتداء بالجيش أثناء القتال وبعده مباشرة، وبعد ذلك بموجب برنامج وضعته الوكالة اليهودية استمر ١٦ عاماً، ولم يتوقف إلا عند حرب ١٩٦٧، إذ أصبحت إسرائيل مشغولة آنذاك بالاستيطان في الضفة وغزة.

وبموجب الخطة العمرانية الأولى، وضع المهندسون برئاسة المهندس آرييه

شارون، أساس ما سمي بمدن التنمية، وهي مرحلة متوسطة ما بين المستعمرات قليلة العدد والتي تخلط ما بين الجندية بالليل والزراعة بالنهار، وبين المدن المستقرة الكبيرة التي عمرها الفلسطينيون منذ آلاف السنين.

أنشئت مدن التنمية لإيواء المهاجرين اليهود العرب، ومعظمها في الجنوب. ولكن هذه المدن تمثل اليوم، بعد خمسين سنة من التخطيط، أبرز مثال على فشل الخطة الصهيونية. ذلك لأن سكانها من البلدان العربية أو الشرقية (السفارديم أو المزراحيم) يعانون من البطالة وسوء الحالة الاقتصادية، كما أنهم يعانون من التفرقة العنصرية التي تمارسها الطبقة الحاكمة من الأشكناز، وليس أدنى منهم في السلم الاجتماعي الاقتصادي سوى العرب.

وبعد أن شعرت إسرائيل بالاستقرار على الأرض العربية وصارت معاركها تدور حول احتلال أرض جديدة خارج خط الهدنة لعام ١٩٤٩، وبعد أن تجاوزت الأيديولوجية الصهيونية مرحلة الصهيونية التقليدية التي قادها بن غوريون، أصبح من الضرورة التفكير في المستقبل بعيون جديدة.

وهكذا بدأ العمل بمخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠. وإن كانت مخططات الدراسات المستقبلية تحتاج إلى الكثير من التفكير والتبصر، فهي في كل دول العالم، عدا إسرائيل، تعتمد على مكونات أولية واضحة المعالم دقيقة التعريف، **أولها** : الأرض. فأرض مصر أو فرنسا أو إنكلترا محددة بوضوح، و**ثانيها** الناس : فسكان مصر أو فرنسا أو إنكلترا معلوم عددهم أو زيادتهم السنوية. أما في إسرائيل فالأرض التي تحتلها إسرائيل ليست أرضاً إسرائيلية حسب القانون الدولي أو حسب الموقف السياسي لكل الدول المجاورة. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي ليس لها حدود، فهي تحتل الأرض وتحاول إجبار سكانها بالقهر أو الاحتلال أو الضغط الدولي الغربي على أن يقبل أصحاب هذه الأرض بأحقية إسرائيل في احتلالها، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن رغم المعاناة والتشريد. ولذلك فإن التخطيط على أرض غير معروفة لهو أمر شديد الصعوبة، ويحتاج إلى استخراج بدائل كثيرة لعل بعضها يصلح لموقف متغير.

الأمر الثاني هو الناس. وفي حال إسرائيل فالناس نوعان : النوع **الأول** هو أصحاب الأرض والذين لم يكفوا عن المطالبة بحقهم في أرضهم بموجب «حق العودة». فهل يمكن لإسرائيل أن تخطط متجاهلة خطيئة نشأتها الأولى ؟ هذا ما عملته إسرائيل حتى الآن، وهذا سبب آخر ينزع من مخطط ٢٠٢٠ الكثير من المصداقية. والنوع **الثاني** هو المهاجرون اليهود الذين استقدموا ليحلوا محل أصحاب الأرض

الشرعيين، من هم ؟ ما عددهم ومن أين يأتون ؟ ولماذا ؟ وكيف يمكن استيعابهم، وهل من الأفضل بقاؤهم حيث هم لأنهم أنفع لإسرائيل ؟

إذاً فالعمودان الرئيسان اللذان تقف عليهما أي خطة : الأرض والناس غير ثابتين في حال إسرائيل، ولا يمكن تحديدهما بدقة معتادة في الدول الأخرى. لذلك احتاج المخططون إلى دراسة بدائل كثيرة جداً في كل مسار تدرسه الخطة، وقد استقر الرأي على ثلاثة مسارات رئيسية كما سيأتي بيانها. وهذا سيحتاج بالتالي إلى كمية هائلة من المعلومات عن كل مناحي الحياة في إسرائيل وفي المجتمعات اليهودية في العالم. وهذا الكم الذي وصل إلى آلاف الخرائط والجداول هو المكسب الحقيقي للقارئ العربي الذي سيجد في كل ذلك مادة مفيدة للدراسات التخصصية.

ومن هنا جاءت ترجمة أهم المجلدات الغنية بالمعلومات، وتركت الأخرى نظراً للظروف التي تمت فيها الترجمة، إضافة إلى الاهتمام المحدود بباقي المجلدات، علماً بأن المجلد الخاص بالأمن والشؤون العسكرية حذف من التداول العام وبقي قصراً على نخبة مختارة. لكنه، كما سنرى، فإنه يمكن أن نستشف الاتجاه العام في هذا الشان.

بقي أن نقول كلمة عن النتائج أو التوصيات التي خرج بها المخططون لمستقبل إسرائيل. فهذه هي اجتهاداتهم، وقد تخطىء أو تصيب، لكن قيمتها الحقيقية للقارىء العربي تكمن في أن يدرك الاتجاه الفكري الذي تستند إليه التوصيات، أكثر من صيغة ونص التوصيات نفسها. فهذه معرضة لكثير من التعديل، وقد حدث ذلك خلال السنوات السبع التي انقضت منذ نشر الخطة. فلكي تصبح الخطة قانوناً عاماً أو قانوناً محلياً يطبق في منطقة معينة، عليها أن تمر خلال لجان كثيرة على مستويات مختلفة. ومن هنا فإن دولة المؤسسات تأخذ الخطة على أنها المادة الخام الذي يتحول إلى قانون قابل للتطبيق. وكما سنرى، فإن الخطة تعرضت للنقد والحذف والإضافة حسب تأثير المؤسسات المختلفة، واعتباراً للظروف المتغيرة، أهمها أن الخطة وضعت في عهد رابين وبداية تطبيق اتفاق أوسلو، عندما بدا للمخططين أن أوسلو ستعطيهم شرعية حاسمة وأرضاً وأناساً محددين.

ونختتم هذه الفقرة بالقول إن القارىء العربي حري بأن يستفيد من ثروة المعلومات المدرجة في المجلدات، ويستفيد من طريقة الدرس والتحليل (Methodology) في ظروف بالغة التغيير والتعقيد، فلا بد من أن حال بلاده أسهل من هذا. أما التوجه الفكري الذي يتمثل في التوصيات، فإنه في اعتقادي أقل أهمية. وذلك بشرط أن يقوم المخطط العربي بدراسة أرض بلاده وسكانها، ويستشف من ذلك أحسن السبل لمستقبل أفضل، وهذا بالطبع يشمل التحديات والأخطار التي

يمثلها وجود إسرائيل، كأحد المعوقات والعوامل المطلوب التعامل معها. وليس من الحكمة أبداً أن يهتم المخطط العربي فقط بدراسة مخطط إسرائيل نفسه والاتجاه في الاتجاه المضاد له كرد فعل. لقد نشأت الأمة العربية على هذه الأرض منذ قرون وستبقى لقرون. ويجب أن يكون التخطيط لها على هذا الأساس العريض الواسع، ولا بأس من أن تكون تحديات إسرائيل إحدى المعوقات الطارئة التي يمكن، بل يجب، استيعابها.

## ٢ - كيف وضع المخطط

خلال ست سنوات كان منتصفها عام ١٩٩٥، اجتمع حوالى ٢٥٠ خبيراً لاستشراف مستقبل إسرائيل لربع قرن، أي حتى عام ٢٠٢٠. قاد الفريق المنسق العام البروفسور آدام مازور، من معهد صمويل نيمان في التخنيون بحيفا. اشترك في العمل كل من :

وزارة الداخلية، وزارة البناء والإسكان، وزارة المالية، ديوان رئيس الحكومة، وزارة البيئة، وزارة المواصلات، وزارة الطاقة والبنية التحتية، وزارة الدفاع، وزارة الزراعة، سلطة المياه، كلية الهندسة المدنية والتخطيط في معهد التخنيون، ونقابة المهندسين المعماريين ومخططي المدن. واشترك ممثلون عن الوكالة اليهودية (داخل وخارج إسرائيل) ودائرة إسرائيل للأراضي، وهي كيان مشترك بين الحكومة والصندوق القومي اليهودي لاستغلال الأراضي الفلسطينية في إسرائيل، وضم الفريق مختصين في الاقتصاد والطاقة والمواصلات والأقليات والجاليات اليهودية في العالم والعرب في إسرائيل، وفي الأمن والدفاع، وفي البيئة والمياه.

واشترك أيضا أساتذة من جامعات مختلفة في العالم لها خبرات ذات قيمة، مثل جامعات دبلن، أولبرغ (الدنمارك)، هاواي، كيمبردج، المعهد التكنولوجي الملكي (السويد)، تسوكوبه (اليابان)، نيميخين (هولندا)، ليل (فرنسا)، هارفرد (أمريكا) والجامعة التقنية في برلين، هذا بالإضافة إلى الجامعات في إسرائيل.

وقد اختارت الدراسة أن تناقش ثلاثة مسارات رئيسة :

**الأول : إسرائيل في أجواء السلام أو عكسه :**

اشترك فيه الميجور جنرال احتياط شلومو غازيت (رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، وأول حاكم عسكري للضفة الغربية بعد احتلالها)، والدكتور ايلي ساغي (مسؤول المخابرات السابق في الشمال)، والدكتور رافي بارئيل، والمهندسة نوريت كورن، والمنسق العام آدام مازور.

**الثاني : إسرائيل في مسار الدول الصناعية المتقدمة.**

**الثالث : إسرائيل والتجمعات اليهودية في العالم (أطلق عليه اسم «إسرائيل والشعب اليهودي»).**

وكانت حصيلة هذا الجهد ثمانية عشر مجلداً، أحدها حول الأمن لم يوزع إلا على النخبة. والمنشور منها هو ١٠ مجلدات عن المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، وهي: (١) موجز، (٢) صورة المستقبل، (٣) الاحتمالات : البدائل وتقييمها (tspm)، (٤) إسرائيل في أجواء السلام، (٥) إسرائيل في مصاف الدول الصناعية، (٦) إسرائيل والشعب اليهودي، (٧) استمرارية الوضع القائم، (٨) البديل الاقتصادي، (٩) البديل الاجتماعي، (١٠) البديل الطبيعي البيئي، ثم يلي ذلك سبعة مجلدات عن سياسة التخطيط وهي: (١١) المواصلات والاتصالات، (١٢) الطاقة، (١٣) نظام المساحات المفتوحة، (١٤) نظام التعليم، (١٥) توجهات لتطور مستديم، (١٦) اعتبارات مالية اقتصادية وبلدية، (١٧) عملية التنفيذ وسياسة الأرض.

و قد قرر **مركز دراسات الوحدة العربية** ترجمة ونشر المجلدات من رقم ١ إلى ٦.

ومن أجل قياس التأثيرات المختلفة، خصوصاً في ظروف متغيرة ومستقبل غير واضح المعالم، لجأ المخططون إلى دراسة ٤ سيناريوهات مختلفة للحال الواحدة : بقاء الشيء على أصله، سيناريو متشائم بالنسبة الى أهداف الخطة، سيناريو متفائل، وأخيراً السيناريو الأكثر احتمالاً من وجهة نظر المخططين. وفي كل من هذه الأحوال، تم قياس هذه الأوضاع بواسطة مؤشرات محددة. وعلى سبيل المثال، عند السؤال: ما هو معنى «الدول الصناعية المتقدمة»، «الرفاه»، «الأمن»، «السلام»، يحتاج المخطط بالطبع إلى اختيار المؤشرات التي تحدد هذه الغايات.

يرد المخططون على المشككين بسلامة الخطة وفائدتها. يقول هؤلاء المشككون إنه لا توجد بدائل أو خيارات كثيرة لإسرائيل، حيث إنها دولة صغيرة، خاضعة لظروف كثيرة. ويقولون أيضاً إن إسرائيل ليست بحاجة إلى مخطط لأن «قوى السوق» ستأخذ بزمام الأمور.

ويرد المخططون على الانتقاد الأول بالقول إن هذا غير صحيح، والدليل عشرات البدائل التي تمت دراستها في ١٨ مجلداً. أما الانتقاد الثاني فجوابه أن الواقع هو العكس، فالحاجة إلى مخطط نابعة من مسيرة التنمية المتدفقة في إسرائيل وأنه من الواجب توجيهها وصياغتها في الاتجاه المناسب.

ويعترف المخططون بأن الرؤية المستقبلية لمدة ثلاث سنوات أو خمس، وهو الاتجاه الشائع، رؤية تتسم بالواقعية وصحة التوجهات. لكن النظرة المستقبلية لنحو ربع قرن من الزمان تحتاج إلى قدر كبير من الإبداع واستشراف المستقبل بناء على المعرفة العامة والحدس واستكشاف البدائل. وفي أثناء هذا الاستكشاف، يمكن التمحيص في قدرات البلد والناس، واستغلال الجيد منها، ومواجهة المشاكل المتوقعة سلفاً. وهذا الجهد الفكري الواسع ليس عديم الفائدة، ولكنه يفتح آفاقاً جديدة ويكشف اتجاهات قديمة بخيرها وشرها، مما فيه منفعة للتخطيط، حتى وإن تحول في ما بعد إلى خطة قصيرة المدى.

## ٣ - الأرض والناس

تعتمد أي خطة على عمودين أساسيين : الأرض والناس.

و لا يوجد في أي دولة شك في ماهية هذين العمودين كما هو في إسرائيل. فالأرض انتزعت من أهلها بقوة السلاح دون سند شرعي. ومساحتها تمتد وتنكمش حسب امتداد الاحتلال الإسرائيلي أو انحساره. أما الناس، فأصحاب الأرض الشرعيون طردوا ولم يبق منهم إلا ١٥ بالمئة من السكان العرب في الأرض التي أصبحت إسرائيل، لا يزالون باقين على أرضها. وهم كفلسطينيين تحت حكم إسرائيلي أقامته الصهيونية المهاجرة إلى البلاد، لا يتمتعون بكامل الحقوق الممنوحة لمواطن إسرائيلي يهودي، خصوصاً في ما يتعلق بالأرض، إذ يكاد يكون صوتهم في المؤسسة التنفيذية معدوماً، وفي المؤسسة التخطيطية يوجد عربي واحد فقط. أما المستوطنون اليهود فأعدادهم في صعود مضطرب حسب موجات الهجرة، وفئاتهم في تصارع حول استعمار الأرض المسلوبة، بداية بالاشكناز الذين يسيطرون على معظم الأراضي، يليهم اليهود الشرقيون (المزراحيم، السفارديم)، ولا يبدو أن للمهاجرين الروس الجدد اهتماماً بأكثر من الحصول على شقة متواضعة.

وعلى رغم ذلك، فان المخطط يعتمد على فرضيات معينة. يعتبر المخططون مساحة إسرائيل ٢١,٥٠١ كم$^{2}$، وهذا الرقم يشمل مساحة الجولان البالغة ١,١٥٤ كم$^{2}$، ولا يشمل مساحة الضفة الغربية وغزة. هذا يعني أن مساحة إسرائيل كما هي محددة بخط الهدنة لعام ١٩٤٩ (وليس باستعمال التعابير المضللة وغير القانونية مثل الخط الأخضر، أو حدود حزيران/ يونيو ١٩٦٧) تبلغ ٢٠,٣٤٧ كم$^{2}$. ولكن حتى هذا الرقم غير صحيح، لأن إسرائيل تستعمل الآن في كتاب الإحصاءات الرسمي السنوي الرقم ٢٠,٥١٧ كم$^{2}$. وحيث إن مساحة إسرائيل كانت في بداية إقامة الدولة ٢٠,٢٥٥ كم$^{2}$، يتضح أن هناك زيادة في المساحة مقدارها ٢٦٢ كم$^{2}$. من

أين جاء هذا الرقم ؟ ٧٠ كم[٢] ضمتها من أراضي القدس و١٩٢ كم[٢] ضمتها من أراضي غور الأردن بعد معاهدة السلام مع الأردن. وحتى الرقم الأصغر (٢٠,٢٥٥ كم[٢]) غير صحيح أيضاً، لأنه يشمل المناطق الحرام في اللطرون وهي أرض تابعة للضفة الغربية، ويبقى أهلها فيها يعيشون عليها ويفلحونها، وقد طردوا ودمرت قراهم بعد حرب ١٩٦٧، كما يشمل المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية (التي لم تعترف الأمم المتحدة ومعظم الدول بسيادة إسرائيل عليها)، وينطبق الأمر نفسه على المناطق المنزوعة السلاح في القدس وعوجاء الحفير على الحدود المصرية. وهذه المناطق كلها كانت موضع معارك عسكرية أو مناوشات في الخمسينيات. ومن الأهمية بمكان مراقبة الأرقام التي تدرجها دول مختلفة لمساحة إسرائيل، لأنها تدل على اتجاهاتها السياسية. ونخص بالذكر الأرقام المذكورة في الأوراق الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية. وأخذاً في الاعتبار كل هذه النقاط، فإننا سنأخذ المساحة المستعملة في المخطط (٢١,٥٠١ كم[٢]) لسهولة مناقشة النقاط الواردة فيها.

تتكون الكتلة العمرانية في إسرائيل عام ١٩٩٤ حسب المخطط من ٩ مناطق :

- ثلاث مناطق مدينية كبيرة ذات كثافة عالية، هي: (١) الوسط : مثلث قاعدته على الساحل وفي وسطه تل أبيب ورأسه القدس وفيه أغلبية اليهود. (٢) الشمال حول حيفا، ويلي ذلك في الكثافة. (٣) منطقة بئر السبع، وهي لا تزال خالية نسبياً إلا من سكان مدينة بئر السبع. وهذه المنطقة مخططة لتوسع كبير جداً في المستقبل.

ثم تقسم المساحات بين هذه المناطق الثلاث إلى أربع مناطق، منها اثنتان بين تل أبيب وحيفا، واثنتان بين تل أبيب وبئر السبع، وهي مناطق ذات كثافة متوسطة وبها مدن صغيرة.

تبقى منطقتان مفتوحتان للتمدد المستقبلي، وبهما الآن كثافات ضئيلة. الأولى في الشمال، الجولان والجليل الشرقي، والثانية في الجنوب الواقع جنوب خط يمتد من غزة إلى بئر السبع. وترقم هذه المناطق من (١) إلى (٩) ابتداء من منطقة (١) في الجولان إلى (٩) في جنوب بئر السبع. و إذا تم ضم المناطق المتوسطة الكثافة رقم ٣ و٤ في منطقة واحدة شمال تل أبيب، ورقم (٦ و ٧) جنوب تل أبيب في منطقة واحدة أخرى، يصبح المجموع سبع مناطق فقط هي التي ستبين في هذه المقدمة. (انظر الخريطة رقم (٢٠)، ص ٣٩٤ من هذا الكتاب).

الجدول رقم (١) يبين استعمالات الأراضي في إسرائيل عام ١٩٩٤ موزعة على

سبع مناطق وخمسة استعمالات للأراضي. (انظر الجدول رقم (١)، ص ٣١٧ من هذا الكتاب).

النتيجة الصارخة من دراسة هذا الجدول أن المناطق العمرانية ذات الكثافة العالية حيث يعيش معظم السكان لا تتجاوز مساحتها ٥ بالمئة من مساحة إسرائيل (ويؤكد بعض المخططين الذين انتقدوا هذه الأرقام بأن الرقم الحقيقي هو ٢ بالمئة فقط، وحتى لو أخذنا الفراغات داخل هذه المنطقة (٣ بالمئة) فإن المجموع هو ٨ بالمئة فقط.

ولو أخذنا تقسيمات إسرائيل الإدارية (وهي ٤٦ «إقليماً طبيعياً»، كما هي التسمية الرسمية)، لوجدنا أن ٨٠ بالمئة من السكان اليهود يعيشون في أقاليم طبيعية لا تتجاوز مساحتها ١٤ بالمئة من مساحة إسرائيل بما في ذلك استعمالات الأراضي الأخرى في هذه الأقاليم[١].

أما المناطق الخالية (انظر عمود ٥ في الجدول رقم (١)، ص ٣١٧ من هذا الكتاب) فتشمل ٤,٤٠٠ كم٢ أراض زراعية (عام ١٩٩٠). ولكن انهيار نظام الكيبوتز، وهو الذي استحوذ على كافة الأراضي الفلسطينية التي طرد منها أهلها، أدى إلى تناقص هذه المساحة إلى ٤,٢٠٠ كم٢ عام ١٩٩٧. وأقل من نصف هذه المساحة (حوالى ٢٠٠٠ كم٢) هي مساحة مزروعة بالري، أي من المياه المسروقة من مصادر عربية في الضفة وغزة ونهر الأردن والجولان. ومن المفاجآت أن المفتش العام في إسرائيل قد اكتشف عام ٢٠٠١ أن ٨٦٥ كم٢ من أصل ١,٩٤٣ كم٢ مسجلة هي مساحة مروية، وتصلها مياه ري بسعر أقل من ثلث سعر مياه الشرب في تل أبيب، هي في الواقع غير مروية، لأن الكيبوتز يستعملون المياه لأغراض أخرى غير الزراعة. وهذا يعني أن الأرض المروية فعلاً هي حوالى ١٠٠٠كم٢ فقط (١,٠٧٨,٠٠٠ دونم).

وحيث إن كل إنتاج الزراعة في إسرائيل لا يساوي أكثر من ١,٨ بالمئة من الناتج القومي المحلي، وإن الذين يعيشون على هذه الأرض هم اقل من ٢ بالمئة من السكان اليهود، يعيش منهم على الزراعة حوالى ٩٠٠٠ شخص فقط، يتضح أن إسرائيل تستحوذ على ٩٢ بالمئة من مساحة إسرائيل ليس للزراعة، ولكن لأغراض الجيش والمخزون الاستراتيجي لاستقبال مهاجرين جدد. والأهم من هذا كله لمنع عودة اللاجئين إلى ديارهم. وهذه هي المساحة نفسها التي تديرها الآن «دائرة إسرائيل للأراضي»، وهي مكلفة بذلك من قبل «الحارس على أملاك الغائبين»، أي اللاجئين الذين صادرت إسرائيل أراضيهم وطردتهم منها.

---

(١) انظر: Salman Abu Sitta, *From Refugee to Citizens at Home* (London: PLS and PRC, 2001).

هذه هي الحقيقة **الأولى** بالنسبة الى الأرض، وهي أن معظمها لا يزال خالياً وأنه في الواقع تحت سيطرة الجيش والدولة بمسميات مختلفة كمناطق محمية أو مناطق طبيعية أو غير ذلك.

الحقيقة **الثانية** أن المخطط لا يزال يرغب في حفظ هذه النسبة، وهي ما يسميها بـ ٨٠/ ٢٠، أي أن ٨٠ بالمئة من السكان يجب أن يعيشوا في ٢٠ بالمئة من المساحة، ضماناً لمستوى الحياة ومتطلبات البيئة وحفاظاً على البنية التحتية المطلوب تطويرها بكفاءة أكثر في مساحة ضيقة. وكما سيأتي بيانه، لقد تعرض هذا المبدأ (٨٠/ ٢٠)، وله مبرراته التخطيطية، إلى هجوم شديد من عتاة الصهيونيين، مثل شارون.

هذا من حيث الأرض. أما من حيث الناس، فإن معضلة السكان تمثل هاجساً مفزعاً لإسرائيل. وهو خوف من شقين : مدى نجاح إسرائيل في استقدام مهاجرين جدد ليحلوا محل الفلسطينيين، ومدى قدرة إسرائيل على ردع أي حركة للاجئين للعودة إلى ديارهم. بالنسبة الى الشق الأول، فقد شغل هذا الموضوع معظم مادة المجلد السادس (إسرائيل «والشعب اليهودي»). وأما عن الشق الثاني، فقد لجأت إسرائيل إلى إنكار حق العودة رسمياً منذ حزيران/ يونيو ١٩٤٨، ولو أنها مارسته قبل ذلك بقتل العائدين وتدمير قراهم وتسميم آبارهم وحرق محاصيلهم. ولكنها حتى الآن لم تنجح بالحصول على توقيع واحد لإسقاط حق العودة، بل إن حركة «حق العودة» التي اشتعلت كالنار في الهشيم بعد انكشاف أهداف أوسلو جعلت من المستحيل على أي زعيم فلسطيني التخلي عن حق العودة.

ومن هنا انصبت أهداف المخطط على غايات محدودة، وهي معالجة أمور الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل (انظر الجدول رقم (٢)، ص ٣١٨ من هذا الكتاب).

الجدول رقم (٢) يبين مجموع السكان في إسرائيل كما يراه المخطط. فهو في عام ١٩٩٤ كان ٥,٤٧٠,٠٠٠ نسمة منهم ١,٠٣٨,٠٠٠ فلسطيني (بما في ذلك القدس والجولان). وسيكون (في عام ٢٠٢٠)، ٨,١٠٠,٠٠٠ نسمة منهم ٢,٢٦٨,٠٠٠ فلسطيني.أما اليهود فسيزيد عددهم من ٤,٤٣٢,٠٠٠ إلى ٥,٨٣٢,٠٠٠ بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٢٠. وهي زيادة طفيفة، لا تتجاوز ١,٠٦ بالمئة سنوياً، أي بإغفال الزيادة الناجمة عن الهجرة اليهودية التي قد تصل إلى ١,٥ بالمئة سنوياً (وسيأتي بيان ذلك لاحقاً).

أما بالنسبة الى الفلسطينيين، فإن زيادتهم الطبيعية (الهجرة أو العودة إلى فلسطين ممنوعة) تزيد عددهم من ١,٠٣٨,٠٠٠ إلى ٢,٢٦٨,٠٠٠ بين عامي ١٩٩٤و٢٠٢٠، أي بزيادة طبيعية سنوية مقدارها ٣,٠٥ بالمئة.

وهذا يعني أنه في حين يزيد اليهود بنسبة ٣٢ بالمئة خلال حوالى ربع قرن زيادة طبيعية (دون الهجرة) يزيد الفلسطينيون بنسبة ٢١٨ بالمئة، أي اكثر من الضعف. وبدل أن تكون نسبة الفلسطينيين إلى اليهود ١ : ٤,٢٥ عام ١٩٩٤ تصبح ١ : ٢,٥. أي أنه بينما كانت النسبة حوالى ١ فلسطيني لكل ٤ يهود تصبح واحداً إلى ٢ أو ٣ يهود.

وبالنسبة الى دولة عنصرية مثل إسرائيل، لا تؤمن بالمبادئ الديمقراطية لكل المواطنين ولا بحقوق الإنسان، ترى أن هذا الوضع الديمغرافي خطر على سياستها العنصرية. ولم تكن سياسة الترحيل أو الطرد العرقي (الترانسفير) تناقش في أثناء تحضير هذا المخطط بالصراحة والعلن الذي تناقش به الآن، ذلك لأن إعداد المخطط كان يتم في عهد رابين الذي وقع اتفاقية أوسلو، وكانت الآمال معقودة آنذاك على اعتراف العرب والمسلمين جميعاً باحتلال إسرائيل للأراضي العربية وإسقاط حقوق أهلها فيها.

لكننا بعد تحليل أرقام الخطة، وجدنا أثراً واضحاً في هذه السياسات نفسها ولكن باستحياء. والوصول إلى هذه النتيجة سهل نسبياً، إذ بزيادة عدد السكان الفلسطينيين زيادة طبيعية إلى عام ٢٠٢٠ من حيث هم عام ١٩٩٤، ومقارنة هذا العدد بما يقترحه المخطط عام ٢٠٢٠، نجد أن هناك فرقاً واضحاً في النتيجة، وهذا ما هو مبين في العمود (٧) الجدول رقم (٢)، ص ٣١٨ من هذا الكتاب. يتضح من ذلك أن المخطط يسعى إلى ترحيل ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني من ديارهم في الجليل والمثلث (حول أم الفحم) وبئر السبع، لكي تقل الكثافة العربية في تلك المناطق، ولكي يمنع الفلسطينيون من تكوين أغلبية (أكثر من ٥٠ بالمئة) في أي من الستة وأربعين إقليماً طبيعياً التي تكوّن مجموع إسرائيل.

إلى أين يرحّلون؟ في عام ١٩٩٥ لم تكن فكرة الترحيل خارج إسرائيل واردة، ولذلك تقترح الخطة ترحيلهم إلي منتصف البلاد حيث الأغلبية اليهودية الكبرى. فهناك لن يكون لهم تأثير يذكر. والأهم من ذلك أنهم سيهجرون من أرضهم، و ذلك بتضييق الخناق عليهم في قراهم الأصلية، ومنعهم من التطور العمراني والاقتصادي، والحد من دعم الدولة الواجب لكل دافعي الضرائب. وفي هذا المجال، فإن منع الخدمات العمرانية والتعليمية عن القرى غير المعترف بها هو خطوة نحو هذه الغاية. كما أن الطريق السريع العابر لإسرائيل رقم ٦ يفتت المناطق العربية ويحجّم امتدادها الطبيعي.

والغاية من كل ذلك أن يهجر الفلسطينيون مواطنهم الأصلية وأراضيهم ليعملوا

كأجراء في تل أبيب ومنطقة المركز الوسطى، يعملون في النهار في المصانع اليهودية، وينامون ليلاً في شقق مؤجرة من اليهود، حالهم في ذلك حال التايلانديين والرومانيين وغيرهم من العمال الأجانب الذين يبلغ عددهم الآن ٣٠٠,٠٠٠ عامل.

وبالمقابل، فإن المخطط يدعو اليهود إلى «تعمير» الجليل والمثلث والنقب باليهود، ويعطيهم الدعم المالي للمشاريع والمنشآت والإعفاء من الضرائب وغير ذلك. أما المهاجرون الجدد، فإنهم يرسلون رأساً إلى المناطق العربية، لأنهم ليست لهم صلة بالبلاد ولا معرفة بها (وإذا كانت التجربة السابقة ذات دلالة، فإن معظم هؤلاء المهاجرين يهربون بعد فترة الأقلمة إلى منتصف البلاد، خصوصاً إذا كانوا متعلمين).

ولا شك في أن كل محاولات إسرائيل لتؤمن أغلبية يهودية عددية ستبوء بالفشل. لأنه لا داخل إسرائيل ولا داخل فلسطين كلها يمكن لليهود أن يكونوا أغلبية على المدى الطويل في الحالة الأولى والقصير في الحالة الثانية. وكل ما تسعى إليه إسرائيل هو الحصول على اعتراف من الفلسطينيين (والعرب) بأحقية اليهود في ذلك، قبل فوات الأوان وانكشاف الخدعة. وهذا يعني اعتراف العرب بحق إسرائيل في تطبيق الترحيل العرقي عليهم وطردهم بموجب اتفاقيات معهم (انظر الجدول رقم (٣)، ص ٣١٩ من هذا الكتاب).

الجدول رقم (٣) يوضح ذلك بمقارنة عدد السكان الفعلي عام ٢٠٠٠ بتقديرات عددهم عام ٢٠٢٠ حسب المخطط الإسرائيلي لعام ٢٠٢٠ وحسب تقديراتنا للعام نفسه. أما تقديراتنا فقد تمت على أساس أقل وأكبر عدد ممكن للمهاجرين اليهود خلال ٢٠ عاماً من القرن الواحد والعشرين. والواضح أن نسبة الفلسطينيين إلى اليهود ستزيد من ٢٣ بالمئة عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٤٠ بالمئة إذا لم تحدث هجرة يهودية كبيرة، أو إلى ٣٠ بالمئة إذا حدثت هذه الهجرة. وفي هذه الفترة سيتضاعف عدد الفلسطينيين (١٠٠ بالمئة)، بينما سيزيد عدد اليهود ١٢ بالمئة دون هجرة، أو ٢٧ بالمئة في حالة أدنى هجرة أو ٤٢ بالمئة في حالة أكبر هجرة. هذا مع العلم أن كل أعداد اليهود المذكورة في الجدول تشمل سكاناً غير عرب وغير يهود، مثل ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف عامل أجنبي، وحوالى ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف روسي غير يهودي حسب التعاليم الدينية اليهودية.

ولا يعقل أنه مهما كانت عنصرية إسرائيل، حتى لو زادت شراسة، يمكن تجاهل أقلية تساوي ٢٣ بالمئة من الفئة الحاكمة، تزيد بعد ذلك إلى ٣٠ بالمئة أو حتى ٤٠ بالمئة من هذه الفئة. فلا بد من أن يكون لها وجود مهم، أولاً في الساحة الشعبية، ثم في السلطة التشريعية (الكنيست)، وأخيراً، إذا ما رضخت إسرائيل للقانون الدولي، في السلطات التنفيذية.

وسيكون الوضع أكثر وضوحاً إذا ما أخذنا كل فلسطين في الاعتبار. ففي عام ٢٠٠٠، بلغ عدد الفلسطينيين ٤,٣ مليوناً من أصل مجموع السكان في كامل فلسطين وهو ٩,٥ مليون نسمة، أي أن نسبة الفلسطينيين إلى اليهود هي ٨٣ بالمئة. ولن تمضي أكثر من خمس سنوات على التقدير الأول، أي حوالى عام ٢٠٠٦، إلا ويكون عدد الفلسطينيين واليهود (دون هجرة) قد أصبح متساوياً. وتدفق الهجرة لن يغير هذه المعادلة كثيراً، إذ يفسح لليهود بعض الوقت، فيصبح الطرفان متساويين عام ٢٠١٠ كأقصى حد. ولذلك، فإن مطالبة إسرائيل بالحفاظ على أغلبية يهودية، وهو أصلاً مطلب غير أخلاقي وغير قانوني، هو نوع من الخداع، لأنه ادعاء بمطلب لا يمكن أن يتحقق إلا بإبادة العرب.

والبديل الثاني للإبادة الفعلية، هو الإبادة الجغرافية، وذلك بطرد العرب إلى الخارج، أو حصارهم في كانتونات، وتعريضهم لكل أنواع المهانة والاضطهاد، وتقطيع أوصال المجتمع بحرمانهم من التنقل والتعليم والخدمات الصحية والعمل ووسائل المعيشة، وتقطيع الأشجار وهدم البيوت وتعطيش القرى واعتقال كل الشباب واغتيال القادة. وهو بالضبط ما تعمله إسرائيل الآن.

إذاً فهو صراع وجود وليس صراع حدود. ولذلك يبدو المخطط الإسرائيلي متفائلاً، إذا تحدث عن «إسرائيل في أجواء السلام». أي سلام هذا؟ وما تعريفه؟ وكيف يمكن تطبيقه؟ وماذا يحدث لو لم يتحقق السلام؟ هذا ما يناقشه المجلد الخاص بإسرائيل في أجواء السلام.

## ٤ - المسار الأول: إسرائيل في أجواء السلام

لعل هذا الموضوع في مخطط إسرائيل هو أهم وأخطر المواضيع التي درسها المخطط. عنصراه الأساسيان هما الأرض والناس كما ذكرنا سابقاً. أما الأرض المقصودة فهي تمتد وتنكمش حسب ما تستأثر به إسرائيل من كسب عسكري وسياسي. أما الناس فهم بالإضافة إلى اليهود، الفلسطينيون كافة، وأكثر من مائتي مليون عربي، وأكثر من مليار مسلم. هذا هو جوهر النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي أو العربي - الصهيوني.

يعترف المخطط بمحدودية البدائل المتاحة، ويؤكد على ضرورة التمسك بمبدأين: **الأول** «تعزيز الأمن القومي»، وبعبارة أخرى استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي، ليس على العرب فقط بل على المحيط الإسلامي، وربما الأوروبي إذا تغيرت الموازين وأصبح الأصدقاء أعداء. والمبدأ **الثاني** هو «ضمان الملكية القومية على

الأرض»، وبعبارة أخرى استمرار احتلال الأرض العربية، وعدم إرجاعها إلى أهلها، واستغلالها للاستعمالات اليهودية. والمقصود بالعبارة الأخيرة هو الصندوق القومي اليهودي الذي يعتبر أن الأرض ملك للشعب اليهودي أينما كان في أي زمان وإلى الأبد، وهو المبدأ الذي تبنته «دائرة إسرائيل للأراضي» (ILA) التي تدير الأراضي الفلسطينية المسروقة (أراضي اللاجئين). وهذا المبدأ الفريد الذي شجبته الأمم المتحدة، يعطي لمن هم ليسوا مواطنين حقوقاً في الأرض التي تسيطر عليها الدولة لأنهم يهود، ولا يعطي الحقوق نفسها لمواطنين في الدولة لأنهم ليسوا يهوداً.

«والسلام» في مفهوم المخطط لا يعني إزالة النزعة العسكرية التوسعية العدوانية في إسرائيل التي سببت كل الحروب السابقة، ولا يعني الانصياع إلى القانون الدولي الذي يؤكد عدم جواز احتلال الأرض بالقوة ولا مصادرتها عند بسط السيادة عليها أو تطبيق قوانين عنصرية لصالح فئة ضد أخرى.

يفرض سيناريو «السلام» بتفاؤل لا مبرر له أنه :

- سيقوم على أرض فلسطين كيانان قوميان : دولة إسرائيل و «الكيان الفلسطيني».

- سيكون «الكيان الفلسطيني» مستقلاً في إدارة شؤونه الداخلية، مع تقييد صلاحياته في موضوع الجيش والأمن، ومن المحتمل مع مرور الزمن توحيد هذا الكيان مع الأردن، في تركيبه كونفدرالية أو فدرالية. والتفسير العملي لذلك هو تجميع الفلسطينيين في معسكرات اعتقال كبيرة بحيث يتدبرون شؤونهم داخلها مع حراسة إسرائيلية على الأسوار والبوابات، دون أن يكون للفلسطينيين سيادة على أرض فلسطين أو ما فوقها أو ما تحتها أو حدودها أو علاقاتها مع العرب أو العالم.

- ستوقع الدول العربية والإسلامية معاهدات مع إسرائيل تعترف بها وباحتلالها للأرض العربية، وإسقاط حقوق أهلها وإبقاء الفلسطينيين دون دولة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس الشريف. وبناء عليه، تكون الحدود مع الكيان الفلسطيني والدول العربية مفتوحة للإسرائيليين وبضائعهم، ولكنها مغلقة في الاتجاه الآخر، أي دخول العرب وبضائعهم إلى إسرائيل !

ومن أجل تحقيق هذا، تم اختيار ١٣ نقطة محصنة على خط الهدنة مجهزة بكل الاحتياطات الأمنية، وغايتها أن تكون مثل الصمام الذي يسمح بخروج اليهود إلى البلدان العربية، ولا يسمح بدخول العرب إلى إسرائيل. وهذه النقاط أو البوابات على الحائط الحديدي حول إسرائيل هي : ٣ على حدود قطاع غزة، ١ في طابا أو العقبة،

٢ في شمال وجنوب القدس، ٢ على نهر الأردن، ٤ على حدود الضفة، ١ في رأس الناقورة شمال فلسطين (انظر الخريطة (١٩)، ص ٣٩٣ من هذا الكتاب). ويغرق المخطط في التفاؤل، ونكرر أنه كتب في فورة أوسلو أثناء حكومة رابين، فيتوقع مشاريع مشتركة مع العرب في عدة مناطق، تكون لليهود فيها الريادة، ويقدم العرب فيها الأرض والعمال. وهذه المناطق عبارة عن ممرات (كوريدورات) طويلة من العمران «المشترك» من القدس إلى عمان، ومن غزة إلى العريش ومن رأس الناقورة إلى بيروت (انظر الخريطة رقم (١٩)، ص ٣٩٣ من هذا الكتاب).

وهذا بالطبع يستلزم طرقاً سريعة تصل إسرائيل ببيروت ودمشق وعمان والقاهرة باختراق سيناء على ثلاثة محاور:

في الوسط والجنوب والشمال. ومن أجل هذا بني الطريق السريع « عابر إسرائيل» - طريق رقم ٦ - الذي يخترق إسرائيل شمالاً وجنوباً، قريباً من خط الهدنة لعام ١٩٤٩، ويتفرع في الجليل إلى فرعين: أحدهما يتجه نحو بيروت، والآخر إلى دمشق. أما في الجنوب فيدور حول بئر السبع، ثم يتجه إلى سيناء ليتصل بالطريق الذي يخترق سيناء في الوسط نحو الإسماعيلية (انظر لاحقاً وصف الطريق).

وهناك أيضاً مشاريع مشتركة مع العرب لاستغلال الموارد الطبيعية من مياه ومعادن وبيئة. ومن هذه المشاريع: تطوير الساحل الشمالي لسيناء، استغلال معادن سيناء، مشاريع سياحية حول طابا وخليج العقبة، تطوير وادي عربة، استغلال البحر الميت وأملاحه على الشاطئين الشرقي والغربي، تطوير نهر الأردن الأوسط جنوب طبرية وشمال البحر الميت، تطوير كامل وشامل للمياه والمعادن والسياحة والآثار لسهل الحولة والجولان والأنهار اللبنانية التي تصب في فلسطين.

هذا من ناحية جغرافية، أما من ناحية صناعية فيتم التركيز على تطوير الطرق والسكك الحديدية الموصلة إلى البلدان العربية وستقام محطات تنقية المياه وتحليتها، كما سيتم ربط الشبكات الكهربائية في المنطقة ببعضها.

وفي أجواء السلام يرصد المخطط تكاليف ذلك اقتصادياً، وهي إزالة المستوطنات (أو بعضها في الضفة وغزة)، وإقامة معسكرات جديدة في النقب التي ستصبح منطقة معسكرات إلى حد كبير وبها عدد كبير من المطارات، هذا عدا عن تطوير مدينة بئر السبع وما حولها بحيث تكون مركز الثقل السكاني الثالث بعد مجمع تل أبيب وحيفا، وذلك بزيادة مساحة التطوير الحالية عشرة أضعاف إلى مساحة ١,٣٨٠ كم$^{٢}$، ويتضاعف فيه عدد السكان ثلاث مرات بحيث يصل إلى ٨٠٠,٠٠٠ نسمة معظمهم من المهاجرين الجدد والمتعصبين من المستوطنين.

وفي أجواء السلام أيضاً سيتقلص الناتج الزراعي الذي أثبت فشله وانهار نظام الكيبوتز أو أوشك، وهو في أحسن أحواله لم ينتج اكثر من ١,٨ بالمئة من الناتج القومي. كما ستتقلص التكاليف الأمنية (عند قبول العرب باحتلال إسرائيل بأراضيهم) وسيتم التركيز على زيادة الإنتاج الصناعي الذي هو مصدر مهم من مصادر الدخل القومي بعد المعونات والمنح والقروض.

وفي أجواء السلام أيضاً تصبح إسرائيل جنة السياح بسبب الآثار التاريخية، وأقلها في إسرائيل، بحيث يصل السياح في سلام إلى آثار فلسطين التاريخية الكبرى في الضفة والأردن في رحلة تبدأ بالطبع في إسرائيل. وستكون إسرائيل جنة القاصدين للعلاج في مستشفياتها المتقدمة، وتستقبل المرضى العرب الذين يذهبون الآن إلى عمان وبيروت وأوروبا. ومع أن الزراعة ستتقلص، إلا أن الصناعة الزراعية وخدماتها ستتطور، فستقوم إسرائيل بتقديم الخدمات مثل التعليب وتصنيع المنتجات الزراعية والنقل والتصدير.

وبالنظر إلى الخدمات المتطورة والمواصلات السهلة في إسرائيل، وأخذاً في الاعتبار الرأسمال اليهودي والصلات اليهودية في العالم، فإن إسرائيل ستكون مقر الشركات متعددة الجنسيات، وتصبح بذلك الوكيل العام للشركات الغربية في الوطن العربي.

ونظراً لزوال الخوف على الحدود، فإن تحصينها وبناء المستعمرات الاستيطانية عليها سيخف، ويزداد تطوير المركز نظراً لسهولة وصول المسافرين إليه. ولذلك فإن الأطراف لن تتطور كثيراً عدا النقب الذي سيصبح قاعدة عسكرية كبرى.

وسيسمح للعمال العرب بالدخول للعمل فقط، وهذا سيزيد ضعف الطبقات الضعيفة في إسرائيل، بدءاً بالسفارديم وانتهاء بالفلسطينيين في إسرائيل الذين سيخرجون خاسرين من عملية السلام. ولذلك سيزداد التوتر الاجتماعي بين الأشكناز والسفارديم والعرب في إسرائيل (وقد حدث جدل شديد حول بديلين: **الأول** التركيز على تطوير الأشكناز لأنهم النخبة وهم مصدر قوة إسرائيل الاقتصادية، وإنفاق جزء من دخلهم على السفارديم وعلى العرب القليلي النفع لإبقائهم في وضع اقتصادي واجتماعي يمنعهم من إثارة القلاقل، و**الثاني** التركيز على تطوير كافة فئات السكان بدرجة متساوية مما يحتاج إلى مبالغ طائلة وفترة طويلة سينخفض فيها الناتج القومي).

وبحلول السلام سيتدفق المهاجرون إلى إسرائيل طلباً للمعيشة الرغدة التي تخلو من القتل والاقتتال، وسيصل إلى إسرائيل ما هو أكثر قليلاً من نصف اليهود في العالم. وبحلول السلام أيضاً تنتهي المقاطعة العربية نهائياً، وسيؤدي هذا إلى تدفق

الاستثمارات ويفتح الأبواب الواسعة لإسرائيل، في أوروبا على الأخص، لأن ثمار السلام تكون أساساً في توثيق علاقات إسرائيل مع الغرب التي هي الآن في حالة توتر بسبب الصراع الدائم.

ومن هنا يرى المخطط أن اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط ليست له جدوى اقتصادية عالية، ولكنه يفتح أبواب إسرائيل على العالم بعد أن اعترف جيرانها بشرعيتها وشرعية احتلالها للأراضي وطردها للسكان. وعليه، فإن المخطط يرى بعض الفائدة في استغلال الطاقة العمالية العربية الرخيصة بعمل مشاريع مشتركة في الغذاء والألبسة وتصديرها لإسرائيل، لكنه يدرك إحجام رجال الأعمال عن ذلك. ولكن المخطط يرى أن الاقتصاد الفلسطيني سيبقى خاضعاً للاقتصاد الإسرائيلي لمدة طويلة. هذا السيناريو الخيالي المغرق في التفاؤل، ماذا سيكون مصيره إذا لم يتم السلام حسب المواصفات الإسرائيلية ؟

لقد وضع المخطط هذا الاحتمال قيد البحث، ووضعت خطوات كثيرة للتطبيق، أقربها إلى الواقع ما كتبه الجنرال المتقاعد شلومو غازيت رئيس المخابرات العسكرية الأسبق والخبير في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية الآن.

ومن يقرأ الجرائد اليوم ويرى ما يفعله شارون في الضفة وغزة يدرك أنه يتصرف كما لو كان يقرأ من نص مكتوب.

يذكر المخطط أنه في حالة فشل التفاهم حول السلام وتجدد حالة العداء، فإن الخطوات المطلوبة هي كما يلي:

- إعادة احتلال الضفة وغزة (تم هذا مع اعتقالات واغتيالات وهدم منازل وترويع السكان).

- تفكيك أجهزة السلطة (تم إلى حد كبير).

- «فرار» عشرات الآلاف إلى الأردن (لم يتم ولكن الإسرائيليين يدبرون له).

- زيادة الاستيطان وخصوصاً حول القدس وشريط خط الهدنة عند قلقيلية وطول كرم (تم هذا ويجري الآن بناء حائط الفصل العنصري (Apartheid Wall) الذي التهم أراضي عربية وعزل قراها وقطع أرزاقها).

- تجميد الاتفاقيات مع مصر والأردن (لم يتم رسمياً خلافاً لرغبة شعبية عارمة)

- اختراق الحدود الآمنة لإسرائيل.

يعرّف المخطط الحدود الآمنة لإسرائيل كالتالي: عدم وجود تهديد عسكري محلي

داخل الحدود الآمنة، أو خارجي يصل إلى داخلها، مما قد يؤثر على سلامة إسرائيل. يجب عدم وجود أسلحة هجومية فعالة ولا أسلحة دفاعية تمنع حركة إسرائيل داخل الحدود الآمنة:

شرقاً مع الأردن، الحدود الآمنة هي الحدود الشرعية مع العراق، وقد تم تحقيق هذا في معاهدة وادي عربة مع الأردن.

غرباً مع مصر. سيناء مقسمة شمالاً جنوباً إلى ثلاث مناطق:

(منطقة أ) قرب قناة السويس يسمح فيها بكتيبة مدرعة واحدة، (منطقة ب) وسط سيناء يسمح فيها بالسلاح الخفيف، (منطقة ج) محاذية للحدود الفلسطينية الانتدابية يسمح فيها بالشرطة فقط. ولذلك تعتبر الحدود الآمنة هي قناة السويس.

- شمالاً مع سوريا ولبنان. الحدود الآمنة هي المنطقة الواقعة جنوب خط أفقي يمر بشمال دمشق. ولو وقّعت معاهدة مع سوريا، ستطلب إسرائيل بذلك نزع سلاح حزب الله، ونقل المواقع العسكرية المهمة إلى المنطقة الواقعة بين دمشق وحلب.

- في حالة تجدد العداء، يرى المخطط أنه سيحصل توتر في غور الأردن (أي مناوشات واختراق محدود). وقد تؤدي حالة العداء إلى إعادة احتلال جزء من سيناء (واحتلال جزء من سيناء أمر غير عملي، والأغلب أن المقصود هو الوصول إلى مواقع حصينة يمكن الدفاع عنها قرب القناة).

- (احتمال التوتر على الحدود لم يحدث بعد، نظراً لحرص الحكومات المجاورة على كبح جماح أي تحرك شعبي، وبالطبع منع أي قوات رسمية من القيام بأي عمل).

- احتمال فرض عقوبات دولية على إسرائيل بسبب احتلال الضفة وغزة وممارساتها الإرهابية (لم يحدث).

- احتمال حظر دولي على توريد السلاح والمعدات إلى إسرائيل (لم يحدث). ولذلك فإن على إسرائيل زيادة الاعتماد على نفسها بتصنيع السلاح المستورد.

- توقف الهجرة اليهودية (قلّت كثيراً).

- إسرائيل ستعاني أزمة اقتصادية خطيرة (حدث).

- ضغط دولي كبير على إسرائيل لاستئناف المحادثات مع الفلسطينيين (لم يحدث، كل ما حدث كان ضغطاً على استحياء من اللجنة الرباعية، ولم يكن له تأثير لأنه لم تمارس على إسرائيل أية عقوبات، ونظراً لسيطرة أمريكا على اللجنة وإمدادها إسرائيل بالعتاد والمال لكي تستمر في مخططها).

ويرى المخطط أن إسرائيل ستعود أخيراً إلى المحادثات، لا مهرب من ذلك، ولكن بعد تحطيم المجتمع الفلسطيني وإفقاده عناصر قوته، وحينئذ تدخل إسرائيل في المحادثات بشروط أفضل لها من التي سبق أن رفضها الفلسطينيون. وهذا هو غرض الأعمال العسكرية الجارية الآن.

لكن واضعي المخطط أخطأوا في تقديراتهم كثيراً، فهم لم يتنبأوا بالانتفاضة التي بدأت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ ولم تنته حتى اليوم، ولم يتنبأوا بالعمليات الاستشهادية، فهي وإن دار حولها كثير من الجدال إلا أن تأثيرها طاغ في نفسية المجتمع الإسرائيلي، ولم يتنبأوا بأنه رغم تدمير البنية التحتية، وهبوط الدخل القومي إلى النصف، وارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من النصف، لم يركع الشعب الفلسطيني ولم يطالب بالتوقيع على وثيقة الاستسلام، ولم يخرج صوت ذو قيمة يدعو إلى قبول شروط إسرائيل. بل على العكس سقطت صدقية الداعين إلى اتفاقية أوسلو، وبدأت موجة جديدة من القيادات الشابة التي تتمسك بالحقوق الثابتة وترفض التنازل عنها.

إذاً، فإن سيناريو إسرائيل في أجواء السلام كما تصوره المخططون قد فشل.

## ٥ - الطريق السريع عابر إسرائيل

يلعب هذا الطريق دوراً بارزاً في مخططات إسرائيل. وهو العنصر الوحيد الذي بدأ تنفيذه، وسيتم دون معوقات تذكر. يتكون الطريق من عدة مراحل، وطوله الكلي ٣٢٤ كم[٢]. والمرحلة الأولى منه وطولها ٨٦ كم، تمتد من الخضيرة إلى قطرة، وبدأت في أول عام ١٩٩٩ وتنتهي عام ٢٠٠٤. والقسم الأول منها وطوله ١٨ كم[٢] من قلقيلية إلى بيت شمن قد افتتح في آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

والطريق يمتد شمالاً جنوباً، موازياً للساحل تقريباً، وتتصل به طرق عرضية في أماكن محدودة. وهذا من طبيعة معظم الطرق في إسرائيل كي لا تسمح للمهاجم أن يصل إلى منتصف البلاد بسرعة. وفي الجنوب ينتهي الطريق جنوب بئر السبع بعد أن يدور حولها، ويمكن بعد ذلك وصله بمدينة الإسماعيلية المصرية بواسطة طريق يخترق وسط سيناء. أما في الشمال فيتفرع الطريق عند نقطة تقع جنوب شرقي حيفا (يوكنعام) إلى فرع يتجه إلى رأس الناقورة (ثم لاحقاً إلى بيروت) وفرع يتجه إلى قضاء صفد (ثم لاحقاً إلى دمشق).

الطريق مجهز إلكترونياً بالكامل وبكاميرات الفيديو، وليس مثله في العالم الآن إلا في أوستراليا وكندا. وتبنيه شركة «ديرخ ايرتس» أي طريق الأرض، وهي عبارة عن تجمع لثلاث شركات كبيرة، وهي شركة أفريقيا-إسرائيل وشركة شيكون فبيتوح

وشركة كندية. وستزود كل سيارة بجهاز «Passkel» يقرأ رقم السيارة عند عبور واحدة من تسع بوابات إلكترونية دون توقف، وتخصم رسوم العبور من حساب السائق كما هو الحال في فاتورة التلفون، ولا يخفى على أحد الأهمية الأمنية في ذلك بمراقبة وتعقب كل سيارة على الطريق.

يخدم الطريق إسرائيل ولا يخدم سكانها الفلسطينيين. فالأهداف المعلنة أنه يسهل الحركة في أنحاء البلاد، مما يوفر حوالى ٣٠٠ مليون دولار في الوقود، وهو يخدم مجمعات صناعية على جانبي الطريق، ومنها المجمع الصناعي في قرية عراق المنشية التي امتدت إليها مستعمرة غات، وهو مجمع مبني على أراضي القرية خلافاً لنص صريح في اتفاقية الهدنة مع مصر. وهناك مصانع ضخمة حالية ومستقبلية لشركتي «Intel» و«HP»، ومنها أيضاً المجمع الصناعي المرتقب في بئر السبع.

أما الأهداف غير المعلنة، فإن هذا الطريق تجسيد لمخطط النجوم الذي ابتدعه شارون في الثمانينيات، لتفتيت المناطق العربية، ومعظمها محاذ لخط الهدنة. كما أن للطريق غرضاً عسكرياً مهماً، إذ يمكن نقل الدبابات والمعدات الثقيلة من الجبهة اللبنانية إلى الجبهة المصرية خلال ٣ ساعات.

وعرض الطريق ١٠٠ متر بالإضافة إلى ١٠٠ متر أخرى يمنع البناء فيها، وهذا يخترق أراضي عشرين قرية عربية. وحسب تقديرات المنظمة العربية لحقوق الإنسان في إسرائيل، فإنه تم حتى الآن مصادرة عشرين ألف دونم (الدونم ١٠٠٠ متر مربع) منها ١٧٠٠٠ دونم للعرب. وفي الطيبة مثلاً صودر ١٦٥٠ دونماً، وفي الطيرة ٣٨٠٠ دونم، وفي جت وباقة ١٠٠٠ دونم على الأقل. وبهذا تمزقت الأراضي العربية الزراعية، وهي صغيرة أصلاً. ولا يوجد عرب في اتحاد المزارعين لكي يدافعوا عن حقوقهم، وأدى ذلك إلى نقص في المياه المخصصة للعرب، والأرض الواقعة بين إسفلت الطريق لا تصلح للزراعة.

ولا يوجد عرب في لجان التنظيم والبناء عدا واحداً. وهذه اللجان هي التي تقرر كيفية التصرف في الأراضي. والقرى الواقعة بين الطريق وخط الهدنة لا يمكنها الامتداد أو التطور وتفقد قيمتها الاقتصادية. وتقترح الحكومة دفع تعويض ضئيل مقداره ١٢٠٠٠ دولار للدونم، لكن المزارعين العرب لا يقبلون بذلك، لأنه في الواقع يعني بيع أرضهم لليهود. ويطلبون على الأقل تعويضهم بأرض مماثلة من أراضي القرية، ولكن الحكومة ترفض ذلك، لأن الحكومة تقصر شراء أو استعمال الأراضي على اليهود فقط، وترفض بيعها أو تأجيرها أو حتى مبادلتها للعرب ولو كانوا مواطنين للدولة. وبالإضافة الى ذلك، فان العرب لا يستفيدون من الطريق، لا من حيث

المواصلات، فهي تقطع أوصالهم، ولا من حيث الصناعة. فالمجمعات الكبيرة مملوكة لليهود الأشكناز ذوي المصالح الاقتصادية في الغرب. ولا يكسبون سوى التلوث والضجيج وتدمير البيئة. ومما زاد الطين بلة أن حائط الفصل العنصري بدأ بناؤه لحماية الطريق من المقاومة الفلسطينية حول قلقيلية وطول كرم بارتفاع ٨ أمتار.

### ٦ - المعارضة العربية للمخطط

من الواضح أن الضحية المباشرة لاستغلال الأرض العربية للأغراض الصهيونية هم الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل. وعلى رغم أنهم يمثلون ٢٠ بالمئة من مجموع السكان (أو ٢٣ بالمئة من اليهود) فانهم لا يسيطرون إلا على ١,٥ بالمئة - ٢,٥ بالمئة من مساحة الأرض التي بقيت لهم، باستثناء قضاء بئر السبع الذي له قصة مأساوية أخرى.

والعقبات التي تقف أمام احتفاظ الفلسطينيين بما تبقى من أراضيهم كثيرة، منها القانون الصهيوني الذي يجعل كل الأراضي العربية المسلوبة «أملاك دولة» تدار حسب قواعد الصندوق القومي اليهودي، على أنها ملك للشعب اليهودي إلى الأبد، لا يشتريها أو يؤجرها أو يستغلها أو يطورها أو يسكن فيها إلا يهودي. ولذلك فمن الصعب جداً على الفلسطيني الاستعانة بالقانون الإسرائيلي، فهو موضوع لكي يسلب حقه.

ومنها أيضاً قانون «أملاك الغائبين»، والحارس عليها يوكل إدارتها إلى «دائرة إسرائيل للأراضي» (ILA) نيابة عنه، وحسب قواعد الصندوق القومي اليهودي. خذ مثلاً هذه الحالة: أب عربي بقي في إسرائيل هو وأحد أبنائه، والابن الثاني كان يعمل أو يدرس خارج فلسطين عام ١٩٤٨، ولم يستطع العودة، فاعتبر غائباً. استمر الأب يفلح أرضه هو وابنه، ولما توفي الأب دخلت دائرة إسرائيل للأراضي شريكة في الأرض، نيابة عن الابن الغائب. فلم يستطع الابن الحاضر أن يتصرف في إرثه إلا بموافقة الشريك. ومن العجائب أيضاً أنه قد يكون الابن الغائب مقيماً ليس في عمان أو بيروت، ولكن في عكا بعيداً عن قريته يوم الإحصاء بعد قيام الدولة، فاعتبر غائباً. ولكن حيث إنه حاضر بدليل حصوله على المواطنة الإسرائيلية، فإنه يعتبر بذلك «حاضراً غائباً»، أي حاضراً مواطنة وغائباً ملكية. هكذا تفعل العنصرية.

ومن العقبات أمام الفلسطينيين أيضاً قوانين التنظيم والتخطيط والبناء، إذ ينص قانون التخطيط والبناء لعام ١٩٦٥ على إعطاء صلاحية التصرف بالأرض إلى الحكومة، ثم إلى المجلس القطري للتنظيم والبناء، ثم الى اللجنة اللوائية للتنظيم

والبناء، ثم الى اللجان المحلية للتنظيم والبناء، وهذه كل أعضائها يهود عدا واحداً هو د.حنا سويد رئيس المجلس المحلي في عيلبون. أضف إلى ذلك أن كثيراً من القرى العربية ليست لديها لجان محلية أصلاً، كما أن قرى عربية كثيرة لا يعترف بوجودها.

ومن العقبات أيضاً شعور المواطنين الفلسطينيين بأن لجان التنظيم ما هي إلا وسيلة إسرائيلية للاستيلاء على الأراضي، فيعزفون عن الاشتراك فيها، ويحرمون من الأمل في إمكان الحصول على الحقوق بواسطة القانون. ولذلك يعمدون إلى تحدي هذا القانون ومخالفته، مما يعطي إسرائيل حجة قانونية أمام الرأي العام العالمي في مصادرة الأرض وهدم المنازل.

وبالمقابل، فإن هناك محاولات عربية حثيثة للمحافظة على الأرض والهوية القروية الفلسطينية، وعلى هذا إجماع شعبي واسع نابع من جذور تاريخية عريقة. وعلى سبيل المثال عقد مؤتمر الأرض الثاني في الناصرة في آذار/ مارس ٢٠٠٢، جمع عدداً من الخبراء والمختصين والمهتمين بالتوعية ولمناقشة خطط العمل.

سبق القول إن الغرض من مخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠ هو وضع تصورات مختلفة لشتى السيناريوهات والاحتمالات. ولكي يوضع موضع التنفيذ، يمر هذا المخطط أو غيره بمراحل متعددة خلال لجان التنظيم المختلفة إلى أن تتحول التصورات المختلفة إلى صورة قانون واحد واجب التنفيذ. وقبل مخطط ٢٠٢٠ صدر المخطط الهيكلي القطري المعروف باسم «TAMA 31» عام ١٩٩٠. وغرضه المباشر استيعاب المهاجرين الروس. وصادقت عليه حكومة رابين عام ١٩٩٣. ولذلك كانت أهدافه الأساسية تنفيذ سياسات تشتيت الوجود العربي، وغرز بؤر استيطانية داخل التجمعات العربية، وعلى الأخص في القدس والجليل والنقب، وبالطبع مع تجاهل تام للاحتياجات السكانية والاقتصادية العربية. ولم يضم طاقم التخطيط القطري عربياً واحداً.

ثم أصدر المجلس القطري مخططاً هيكلياً موحداً هو «TAMA 35» استمد من مخطط إسرائيل ٢٠٢٠ بعض الصفات الإيجابية، ومنها احترام المساحات المفتوحة والمحافظة عليها، وتقوية البنية التحتية في المناطق العمرانية الموجودة حالياً (وليس امتدادها على حساب هبوط مستوى البنية التحتية)، والاهتمام بالبيئة والطبيعة. ويسعى الفلسطينيون إلى تحقيق الأهداف التالية من مخطط **تاما ٣٥** حسب رأي د.يوسف جبارين عضو المركز العربي للتخطيط البديل[٢]:

---

(٢) انظر أوراق حنا سويد و يوسف جبارين و عامر الهزيل التي قدمت إلى: أبحاث مؤتمر الأرض الذي عقده المركز العربي للتخطيط البديل في الناصرة في آذار/ مارس ٢٠٠٢.

– تحقيق المساواة مع اليهود في تخصيص الأراضي من حيث السكن والعمل والصحة والبيئة والثقافة والرياضة.

– توسيع الأراضي المخصصة للبلدات العربية، بحيث تشمل الأراضي الواسعة تحت إدارة إسرائيل للأراضي – وهي أصلاً أراضٍ عربية.

– المحافظة على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين والدروز، وتم تحديد وتجديد ممتلكات الوقف الإسلامي، وتحويلها لتكون تحت إدارة المسلمين. ومن المعروف أن الأماكن المقدسة الإسلامية بالذات قد تهدم كثير منها ومنع إصلاحها، وبعضها دمر تماماً، وزرعت فوقها أشجار للتعمية، وبعض المساجد حول إلى معابد يهودية أو متحف أو مطعم أو بار أو إسطبل. أما الأماكن المقدسة الأخرى، فقد بقيت كما هي.

– عدم المس بالبلدات المهجّرة وإعادة المهجرين إليها، وأولهم أهالي قريتي اقريت وبرعم الذين صدرت لصالحهم أحكام من محكمة العدل العليا، ولم تنفذها الحكومة.

– المساواة في التطور الاقتصادي، بحيث يتقلص الفارق الاقتصادي الكبير. إن أقل الدخول وأكثر نسبة للبطالة توجد في القرى العربية، خصوصاً النقب. كما أن نسبة النساء العاملات العربيات منخفضة جداً. كما يمنع العمال العرب من العمل في الشركات العامة مثل شركة الكهرباء.

– المساواة في التطوير الاجتماعي والتعليم، لأن هذه الخدمات تنقص كثيراً عن مثيلتها في المجتمع اليهودي، ولا توجد جامعة عربية واحدة.

– المساواة في المحافظة على البيئة.

– المساواة في المشاركة في التخطيط وأخذ القرارات في المخططات الهيكلية.

– الاعتراف بالقرى غير المعترف بها.

والقرى غير المعترف بها أسلوب اتخذته إسرائيل بتجاهل القرى العربية الجديدة التي نشأت بسبب التزايد السكاني، فهي لا تظهر على الخرائط، ولا تصلها الطرق المعبدة ولا الكهرباء ولا الخدمات التعليمية أو الطبية. وهذا نوع جديد من الإبادة الجغرافية اخترعته إسرائيل.

لقد بقيت في إسرائيل ٩٧ قرية ومدينة (٨ مدن و٨٩ قرية) عام ١٩٤٨ تجمع فيها أهالي هذه القرى والمدن وأهالي قرى أخرى دمرت أو منع أهلها من العودة إليها،

أي أصبحوا لاجئين داخليين. وحسب دراساتنا فإنه نشأت في إسرائيل بعد عام ١٩٤٨، ١١٢ قرية جديدة (ولم تنشأ مدينة عربية واحدة) من بينها ٤٦ قرية اعترفت بها إسرائيل و٦٦ بقيت غير معترف بها. فيكون المجموع ٢٠٩ مدينة وقرية عربية اليوم.

إن أبشع صورة للقرى غير المعترف بها توجد في النقب. كما يوضح د. عامر الهزيل، المخطط في المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب. يعيش في النقب اليوم ١٣٠٠٠٠ مواطن عربي نصفهم تقريباً (٧٠٠٠٠) يعيشون في ٤٥ قرية غير معترف بها، ويتوقع أن يصل عددهم عام ٢٠٢٠ إلى ٣٠٠٠٠٠. الأراضي التي بحوزتهم هي ١٨٠,٠٠٠ دونم فقط من أصل ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دونم مساحة قضاء بئر السبع، أي ١,٤ بالمئة فقط، بينما هم يمثلون ١٤,٢ بالمئة من سكان القضاء، لو فرضنا أن حقوقهم بنسبة عددهم لا بنسبة حقوقهم التاريخية، وهي ١٠٠ بالمئة من مساحة القضاء. وتتجاهل إسرائيل حقوق العرب في النقب، وتعتبرهم متطفلين يحتلون أملاك الدولة، لذلك تسعى إلى الاستيلاء على أراضيهم بشتى الوسائل، ومنها تقليص ما تسميه الشتات البدوي وتجميعهم في قرى أشبه بالمعسكرات لا تناسب طبيعة المجتمع. والأهم من ذلك حرمانهم من أراضيهم الزراعية وماشيتهم وتحويلهم إلى أجراء يعملون لدى دولة اليهود، دون ملكية أو حقوق في الأرض.

لقد وضع المخطط الهيكلي اللوائي (تمام ٤/ ١٤) بحيث يتجاهل تماماً ٤٥ قرية في بئر السبع. والغرض من هذا المخطط «إنقاذ» الأرض من العرب، أي الاستيلاء على أرضهم حسب المادة (١) من قانون أساس أراضي إسرائيل. لقد نجح المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب بتسجيل الاعتراف الرسمي ببعض القرى، كما نجح بإعادة تسجيل الأفراد في بطاقة الهوية حسب مكان الولادة، وفقاً للاسم التاريخي، وهو الذي كان سائداً حتى عام ١٩٧٤، بدلاً من اسم القبيلة دون الاعتراف بمكانها الذي اعتمدته الحكومة منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن. وأصر المجلس على استعمال الأسماء العربية للأماكن بدل العبرية، كما أعد المجلس مخططاً هيكلياً بديلاً للمخطط الحكومي، وقدمه للجان المختصة في الحكومة. ولا يزال الصراع دائراً حول ذلك. أثمرت جهود المجلس في معارضته مخطط تاما ٣٥ (TAMA 35)، بالتعاون مع الممثل العربي في لجنة المخطط راسم خمايسي، وأدت إلى الاعتراف بضرورة إقامة قرى بدوية في قضاء بئر السبع، ويترك عددها وموقعها ومساحتها إلى المخططات التفصيلية، وضرورة أن يكون تعريف التخطيط الجديد بأنه نسيج مديني قروي متصل. وهذه محاولة لإفشال سياسة الفصل والخنق والاستيطان، التي تستعملها إسرائيل للاستيلاء على الأرض، كما هو الحال ليس بالنسبة الى مواطنيها فقط، بل في الضفة وغزة أيضاً.

وعلى رغم هذه الجهود، فإن شارون يعد العدة لمشروع آخر مختلف (انظر لاحقاً). إن أكبر عملية نهب للأراضي تقع في قضاء بئر السبع، والسبب أن ملكية هذه الأرض قد استقرت مئات السنين بموجب العرف والعادة. فمن أصل مساحة القضاء، والبالغة ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دونم افتلح أهلها مساحة لا تقل عن ٣,٧٥٠,٠٠٠ دونم وتصل إلى ٥,٥٠٠,٠٠٠ دونم، منها ٧٥٠,٠٠٠ دونم للمراعي(٣). هذا الاختلاف في المساحة يعتمد على سقوط الأمطار التي تتراوح بين ١٠٠ملم/ سنة، وأرضها تصلح لزراعة الشعير، و٣٠٠ ملم/ سنة، وأرضها تصلح لزراعة القمح. ويعيش أهالي القضاء البالغ عددهم ١٠٦,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٨ على الزراعة ما عدا ٥ بالمئة يعتمدون على الرعي. أراضي الغالبية المزروعة تقع في الركن الشمالي والغربي من القضاء، أي شمال خط عرضي يمر بمدينة بئر السبع. وتعتبر إسرائيل هذه الأراضي أرضاً «مواتاً»، وتعتمد في ذلك على القانون العثماني لعام ١٨٥٨ الذي يعّرف فيه الأرض الموات حسب المادة ١٠٣ بأنها الأرض (١) الخالية (٢) التي لا يملكها أحد (٣) التي لم يسكنها آدمي منذ القدم (٤) التي إذا صاح بها صائح بأعلى صوته لا يسمعه أحد على بعد ٢,٨ كم٢ (ميل ونصف). وبالطبع لا ينطبق أي واحد من هذه الصفات على الأراضي الشمالية الغربية المأهولة، والتي طرد أهلها منها عام ١٩٤٨، ورحّل الباقون عنها إلى شمال وشرق بئر السبع. ولذلك، فإن اعتبار إسرائيل هذه الأراضي «أراضي دولة» هو باطل تماماً. ولتأكيد ذلك اجتمع ونستون تشرشل وزير المستعمرات وهربرت صموئيل أول مندوب سام لبريطانيا مع شيوخ العشائر في القدس عام ١٩٢١ وأكد لهم اعتراف الحكومة بملكيتهم حسب العرف والعادة(٤). وقبل ذلك بعام كونت الحكومة لجنة الأراضي برئاسة البريطاني ابرامسون وعضوية العربي فيضي العلمي واليهودي كالفارنسكي مدير شركة الاستيطان اليهودي. وأقروا بأن الأراضي المملوكة المفتلحة في بئر السبع مساحتها ٢,٨٢٩,٨٨٠ دونماً، والمخصصة للرعي ١,٠٥٩,٠٠٠ دونم. وإذا علمنا أن كاتب التقرير الفعلي هو كالفارنسكي لتبين إقرار الصهاينة بملكية حوالى ٤ ملايين دونم للعرب. ونتيجة لخطأ حسابي اقترفه كاتب التقرير، فإن المساحة الصحيحة حسب فروضاته الأصلية هي ٥,٥٠٠,٠٠٠ دونم. لكن إسرائيل لا تعترف بالملكية القديمة، ولا بمن يملكون أوراق تسجيل في الطابو، ولا بوصولات دفع ضرائب الأعشار عن الأراضي.

---

(٣) انظر تقرير سلمان أبو ستة إلى لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية:
Badil Presentation to the UN CESCR, Geneva, November 2000.

(٤) انظر الوثائق البريطانية:
PRO CO 733/2/21698/folio 77,29 March 1921; McDonnell, Law Reports of Palestine, 1920-1923, p. 458, and The Land Commission of Palestine, August 1920, PRO CO 733/18-174761, 31 May 1921.

وتعترف فقط بالملكية لليهودي في حال شرائه أرضاً من عربي قبل عام ١٩٤٨، وتعتبره عقداً صحيحاً. ولكن مجموع ما اشتراه اليهود بهذه الطريقة لا يزيد على ٦٠,٠٠٠ دونم، أي خمسة في الألف من مساحة القضاء.

وفي الشمال بدأت محاولات الاحتفاظ بالأرض بشكل شبه منظم منذ عام ١٩٦٦ حينما رفعت الأحكام العرفية (١٩٤٨ - ١٩٦٦)، واستطاع الأهالي العرب التحرك في البلاد. وفي عام ١٩٧٦، بعد حرب ١٩٧٣، تم تكريس «يوم الأرض» سنوياً. ونشأت بعد ذلك جمعيات عديدة للدفاع عن الحقوق العربية، منها على سبيل المثال جمعية المهجرين وجمعية الأربعين للقرى غير المعترف بها. وبذلت جهود عديدة لمقاومة تهويد الجليل.

و في الوقت الحالي يقاوم العرب المخطط تمام ٢، التصحيح ٩، الذي يهدف إلى تهويد الجليل. وهو مخطط لن يكتب له النجاح لأنه يرمي إلى إلغاء الوجود العربي، وهم أكثر من نصف السكان. ومع ذلك، لا يوجد عربي واحد على لجنة هذا المخطط. كما يهدف المخطط إلى تقطيع أوصال الامتداد الجغرافي للبلدات العربية والاستيلاء على الأراضي وهدم البناء غير المرخص وعدم إعطاء رخص للبناء.

وكما هو متوقع، فإن هذا المخطط يخدم الأغراض الصهيونية بالاستيلاء على الأرض. ولذلك، فإنه من أصل ٤٧ مخططاً مقترحاً للدراسة قدمت الوكالة اليهودية ١١ منها، وهي وكالة عالمية في إسرائيل وخارجها، ولا تعتبر بذلك هيئة محلية صرفة تهتم بتطور المنطقة التي تعيش فيها.

أما أراضي الوقف الإسلامي، عكس غيرها من أوقاف الديانات الأخرى، فهي معرضة للنهب والتدمير والإهمال.

وحسب تقديرات الشيخ رائد صلاح رئيس مؤسسة الأقصى، فإن مساحة أراضي الوقف الإسلامي في إسرائيل هو حوالى ١,٧٠٠,٠٠٠ دونم (أي ١ : ١٦ من مساحة فلسطين). وهذه موقوفة للخدمات الإسلامية وهي ملك لله سبحانه وتعالى.

وإسرائيل تعتبر المالك «غائباً» !! وتجري الآن محاولات حثيثة لتحديد أماكن الوقف الإسلامي، وسائر الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين العرب، من أجل تحديدها على الخرائط وإثبات ملكيتها ثم إعادة تعميرها وتأهيلها.

أما القرى غير المعترف بها في الشمال، فقد بدأ السعي للاعتراف بها وربطها بالخدمات العامة منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي. ولقد نجحت تلك الجهود في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال، تم الاعتراف بقرية الكمانة (١٣٠٠شخص)

عام ١٩٩٥ ولكن بشروط. أما قرية رأس العين (٤٥٠ شخصاً) اعترف بها اعترافاً جزئياً مقيداً. وينطبق الشيء نفسه على قرى الحميرة والحسينية والخوالد. وكما يقول المخطط العربي راسم خمايسي، وهو العربي الوحيد الذي اشترك في مخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠، إن القرار السياسي في الاعتراف بالقرى لا يفيد كثيراً إذا لم يواكبه التطبيق الفعال المباشر، بمحاربة التلكؤ في الإنجاز والعقبات البيروقراطية والأعذار والحجج الواهية وازدواجية المعايير في التطبيق على القرى اليهودية والعربية.

والأمثلة على الفروق الهائلة بين الموافقة الرسمية والتطبيق الفعلي كثيرة. ومنها أن أهالي قريتي إقرت وبرعم المهجرتين عام ١٩٤٨ لم يعودوا إلى ديارهم حتى اليوم، على رغم صدور قرار من المحكمة العليا بذلك. كما أن عائلة قعدان لم تتمكن من استلام البيت الذي اشترته حتى الآن على رغم صدور قرار المحكمة العليا لصالحها عام ١٩٩٥. هذا هو واقع «الديمقراطية» الإسرائيلية. ولذلك، فإن الادعاء الإسرائيلي بأن إسرائيل دولة «يهودية وديمقراطية» هو تناقض صارخ في المفهوم.

أما حنا سويد رئيس المجلس المحلي لبلدة عيلبون، فيلخص المفارقة في **تاما ٣٥** بالمقارنة بين النسب المخصصة لليهود والعرب. فبينما يخصص تاما ٣٥ نسبة ٤٩,٦بالمئة من الأرض للإسكان، و٨,٣٥ بالمئة بالصناعة و ٣,٦ بالمئة للخدمات العامة و ٢١,٧ بالمئة للحدائق و١٦,٧٥ بالمئة لأغراض «أخرى»، بالنسبة الى اليهود، تتقلص هذه النسبة للعرب وتصبح ١ بالمئة للصناعة، و٨٠ بالمئة للسكن طبعاً مع الاختلاف الهائل في مساحة الأرض المخصصة للعرب. وهذا يعني انعدام فرص التطوير الاقتصادي للعرب، فهم يفقدون مصادر رزقهم في الزراعة بالاستيلاء على أراضيهم الزراعية عام ١٩٤٨ لمصلحة المستعمرات المجاورة، ولا يبقى لهم إلا ١ بالمئة من الأرض للتطوير الصناعي. والخيار المتروك لهم حسب المخطط الإسرائيلي هو العمل في المصانع الإسرائيلية كأجراء، والعودة كل يوم للنوم في ما تبقى لهم من الأرض.

ولذلك، فإن هناك خطراً حقيقياً في تسرب ما تبقى من الأرض العربية لليهود، مثلما كان الحال في الثلاثينيات عندما ضيقت بريطانيا الخناق على المزارع العربي بإثقال كاهله بالضرائب واستيراد القمح الأوسترالي لمضاربة المحصول المحلي، وكان في انتظاره المرابي اليهودي لرهن أرضه، التي ما تلبث أن تعود اليهودي عند عدم سداد الدين. وهذا الواقع هو من أخطر ما يواجه المواطن العربي في إسرائيل، لأنه من الصعب مواجهته بالقانون الإسرائيلي، عكس الانتهاكات الإسرائيلية الأخرى للقوانين المحلية. كما أن هذا الواقع لا تسلط عليه الأضواء في الإعلام، على نحو ما يحدث في حالات التفرقة العنصرية ضد العرب.

## ٧ - المعارضة اليهودية للمخطط

في ما يتعلق بالأرض والناس، يهدف مخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠ إلى خدمة الأهداف الصهيونية والمجتمع اليهودي بحرفية بالغة، بحيث يضمن كفاءة البنية التحتية ومستوى الحياة وسلامة البيئة. ولذلك اعتمدت نسبة ٨٠/ ٢٠، أي ٨٠ بالمئة من السكان يعيشون في ٢٠ بالمئة من مساحة إسرائيل.

وباستثناء المواطنين العرب الذين لم يخدمهم المخطط كأولوية في الهدف، فقد عارضته ثلاث فئات من اليهود. الفئة **الأولى** المحترفة التي تعترض على مضامين المخطط وتطبيقاته بشكل مهني. الفئة **الثانية**، وهذا هو الغريب، عتاة الصهيونية مثل آرييل شارون ورفائيل إيتان. الفئة **الثالثة** هم اليهود الشرقيون الذين هضمت حقوقهم مثل العرب لاستئثار الاشكناز بالأرض.

من أصحاب الفئة الأولى البروفسور زيفي اكشتاين ومناحيم بيرلمان من المعهد التطبيقي[٥]. هؤلاء ينتقدون البروفسور آدم مازور، المنسق العام للمخطط، الذي اعتمد عليه مخططو **تاما ٣٥** السابق ذكره. ويعزو هؤلاء الخطأ في المخطط ٢٠٢٠ إلى أنه لم يعتمد في دراسته على قاعدة المعلومات التي يعدها مكتب الإحصاء المركزي (CBS) الإسرائيلي التي تحتوي على معلومات أدق لاستعمالات الأراضي. ويقولون إن المخطط فشل في الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية : (١) ما هي مساحة العمران الحقيقية؟ (٢) ما هو توزيع استعمالات الاراضي بالتفصيل ؟ (٣) ما هو توزيع ملكية الأراضي وحقوق استعمالها ؟.

ويرد مازور أنه حسب مساحة العمران من الخرائط الطبوغرافية، تعتبر مساحتها ١٩ بالمئة من إسرائيل باستثناء قضاء بئر السبع والنقب، أي حوالى ٧ بالمئة من كل إسرائيل. وإنه يتوقع أن نسبة ١٩ بالمئة هذه ستزيد إلى ٥٦ بالمئة في عام ٢٠٢٠، وهو الأمر الذي يلتهم مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

ويرد المعارضون بأنه في عام دراسة المخطط عام ١٩٩٥ كانت مساحة العمران ٦ بالمئة فقط باستثناء النقب، أي ٢ بالمئة من مساحة إسرائيل الكلية. وإذا استمر العمران على المعدل الحالي، فإنه يصل إلى ٨ بالمئة عام ٢٠٢٠، بدلا من ٦ بالمئة. وبذلك تكون إسرائيل من أكثر بلاد العالم اكتظاظاً بالسكان (في مناطق التجمعات اليهودية حول تل أبيب). وحتى هذه الأرقام تعتبر حداً أقصى، لأن هذه المساحات العمرانية تشمل أيضاً أراضي زراعية داخلها، وتشمل أيضاً ثلث أراضي السلطات المحلية غير

(٥) انظر : زيف ماور، «العقار : مسألة المليون متر مربع،» **هآرتس**، ٢٢/ ٢/ ١٩٩٩.

المستغلة، وتشمل مناطق عسكرية للتدريب على إطلاق النار. ويشككون في أرقام مازور بالقول إن مساحة العمران بعد خمسين سنة لن تتجاوز مليون دونم. وإنه في عام ٢٠٤٩ عندما يصبح عدد السكان ١٢ مليوناً، فإن الكثافة السكانية في وسط البلاد لن تتجاوز مثيلتها في المدن الأوروبية والأمريكية.

أما مازور، فيرى أن المساحة المطورة عمرانياً هي ٢مليون دونم، منها ٨٠,٠٠٠ دونم حدائق و ١٧٥,٠٠٠ دونم زراعية و ٢٥٠,٠٠٠ دونم مساحات خضراء (أي حوالى ٥٠٠,٠٠٠ دونم من أصل ٩٧٥,٠٠٠ دونم) واقعة تحت سيطرة ٥٢ سلطة محلية.

ويصر مازور وزميله شاماي عسيف على سلامة المخطط، ويرون أن مخططهم لا يحتاج إلى ردم البحر وبناء جزر صناعية (كما هي فكرة شارون). ولكنهم يركزون على ضرورة تطوير الجليل والنقب لاستيعاب زيادة السكان اليهود (على حساب العرب الذين ستتقلص أراضيهم وتتقطع أوصالهم). أما مركز البلاد العمراني، فيجب أن يجدد وتقوى البنية التحتية فيه وتتحسن وسائل المواصلات.

ويشير مازور إلى خطة آريبه شارون المعماري الذي أوكل إليه بن غوريون عام ١٩٥١ تطوير البلاد بعد الاستيلاء عليها وطرد أهاليها، فقد كانت الغاية هي تعبئة الفراغ الذي خلفه العرب وتقوية الحدود، أي الانتشار على أكبر مساحة ممكنة، وإقامة مدن جديدة تعرف بمدن التنمية (وهي الآن فاشلة وقد حشر فيها اليهود الشرقيون)، وتوسيع المدن القديمة مثل العفولة العليا والناصرة العليا وتوسيع بيسان.

ويرى مخطط ٢٠٢٠ أن الأهداف قد تغيرت، وليست الآن تحصين الحدود أو تخضير الصحراء، الأكذوبة التي لم ولن تتحقق. وسيكون مطلوباً الآن إسكان ٣ ملايين نسمة جدد خلال ٢٠ سنة بالهجرة والزيادة الطبيعية، مما يحتاج إلى ١,٢ مليون وحدة سكنية. وهذا يعني بناء ١٥٠ مليون م$^{٢}$ لمشاريع الإسكان، بالإضافة إلى ١٨٦ مليون م$^{٢}$ من المساكن الموجودة عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى ٦٥ مليون م$^{٢}$ لأغراض أخرى.

وبهذا تكون المساحة العمرانية المطلوبة في المخطط مساوية تقريباً لما بنته الصهيونية خلال ١٠٠ عام سابقة. وعلى رغم هذا كله، فإن ٩٢ بالمئة من مساحة إسرائيل ستبقى خالية، إلا من مساحات خضراء وحدائق ومناطق محمية، معظمها في مناطق عربية في الجليل والنقب.

ولذلك، فإن التطور العمراني سيزيد في الجليل والنقب أكثر من منطقة تل أبيب. ففي بئر السبع ستزيد المساحة العمرانية عام ٢٠٢٠ من ٧,٧ بالمئة إلى ١١,٢

بالمئة (وكثافتها السكانية قليلة جداً)، وفي الجليل من ٢٥,٧ بالمئة إلى ٢٨,٤ بالمئة (وكثافتها السكانية متوسطة).

أما في تل أبيب، فستقل المساحة العمرانية من ٤٣ بالمئة إلى ٣٦ بالمئة عام ٢٠٢٠. وباستثناء بئر السبع، التي يخطط لها أن تصبح مقراً لصناعة التقنية العالية، وأن تبنى فيها مستوطنات يهودية جديدة، يرى المخطط أنه ليس من المناسب بناء مستوطنات جديدة، لأن إسرائيل «مليئة بمستوطنات صغيرة كثيرة». أما نقاط المراقبة (متسبيه) التي أنشئت في الجليل في نقاط استراتيجية على رؤوس الجبال متخللة المناطق العربية، فستتضاعف مساحة كل منها ٣ مرات أو أكثر.

يحظى التركيز على تقوية المناطق العمرانية، وإبقاء مساحة كبيرة خالية، خضراء إن أمكن، بتأييد من «جمعية حماية البيئة» (SPNI) التي تتمتع بنفوذ كبير. لكن أكبر وأهم المعارضين لهذا التوجه هو شارون نفسه وعتاة الصهيونية مثله.

يرى شارون في العرب المواطنين في إسرائيل أكبر خطر على يهودية الدولة سكاناً وأرضاً، وأن خطرهم سيقل كثيراً لو أن أرضهم تقلصت وتفتتت، وتم تجميعهم في غيتوهات غير ذات قيمة اقتصادية (حتى يمكن طردهم في المستقبل)، ولذلك فمن الضروري اختراقهم بتجمعات يهودية جديدة. وكانت هذه خطته التي سماها بمخطط «النجوم السبع» حتى عندما كان التركيز على إقامة المستوطنات في الضفة وغزة في الثمانينيات من القرن الماضي. والواقع أن الاستيطان في المناطق المحتلة قد سرق الأضواء والأموال والاهتمام من الاستيطان في أرض إسرائيل العربية، وهذه من المفارقات العجيبة.

أين يجد شارون الأرض التي يزرع فيها مستوطنات جديدة؟ في الكيبوتز والموشاف.

الكيبوتز هو العمود العملي والأيديولوجي للصهيونية منذ نشوئها على أرض فلسطين. لقد وجدت فكرة «عودة اليهودي إلى الأرض» وما صاحبها من الأنماط الدعائية انتشاراً واسعاً في الغرب. صورة المزارع الشاب الوسيم يحمل سلاحه على كتفه، ويسوق الجرار الزراعي في الأرض الخراب، لكي يعمرها الصهيوني، إلى أن يغيب في شمس الغروب، أصبحت معلماً ثابتاً في الدعاية الصهيونية في الغرب في العقود الأربعة الأولى من عمر الدولة المزروعة في المنطقة. لقد انكشف زيف هذه الخرافة قبل عقد من السنين. وفي منتصف التسعينيات لم يجد هذا دليلاً أكبر من أن شارون نفسه هو الذي كشف زيفها.

الأرض التي تقوم عليها الكيبوتز والموشاف (باستثناء ٩٠٠,٠٠٠ دونم تابعة للصندوق القومي اليهودي) هي أرض عربية، أرض اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ٥٣٠ مدينة وقرية. لقد تكشف الآن أن سكان الكيبوتز والموشاف هم ٢ بالمئة فقط من سكان إسرائيل، أي ١٦٠,٠٠٠ على أقصى تقدير. وهم في تناقص مستمر. نسبة الأطفال انخفضت ونسبة العجزة زادت، وليس من تجديد. وبين هؤلاء السكان يعيش فقط ٨,٦٠٠ شخص من سكان الكيبوتز (أرقام عام ١٩٩٨) على الدخل الذي تدره الزراعة. وفي العام نفسه بلغ عدد العاملين في الزراعة في إسرائيل ٧٢,٥٠٠ شخص فقط، نصفهم عمال من تايلاند، جاؤوا ليزرعوا الأرض الفلسطينية لحساب اليهود الذين تخلوا عن الزراعة.

وهذه الأرض الواسعة التي تستهلك ثلثي المياه في إسرائيل، بتكلفة مدعومة من الدولة بأكثر من نصف القيمة للمستهلك المدني في تل أبيب، تساهم فقط بنسبة ١,٨ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي. وبدلاً من إعادة الأرض إلى أهلها ثمناً للسلام المرتقب، حلّ شارون هذا الاشكال ببيع أراضي اللاجئين، الموضوعة تحت الحراسة حسب القانون الدولي، ولا يجوز لإسرائيل التصرف بها. بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) قرر شارون البدء ببيع الأراضي العربية المؤجرة للكيبوتز بحيث يسمح لسكانها اليهود بتخصيص جزء من الأراضي المؤجرة لبناء شقق عليها وببيعها أو تأجيرها لمهاجرين جدد. قال شارون: «إن الطريق الوحيد لاستيعاب مهاجرين جدد هي أخذ أرض من الكيبوتز. أنا أعرف المصاعب الاقتصادية التي يمرون بها، لذلك من الأفضل البناء على هذه الأرض وبيع البيوت»[٦].

وفي حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠، قدم ٥٢ عضواً في الكنيست مشروع قرار لإعادة تصنيف ٤ ملايين دونم، وهي مجموع الأراضي الزراعية، من أراض زراعية إلى أراض يمكن بناء مبان سكنية عليها. وبدأت دائرة إسرائيل للأراضي (ILA) في منتصف التسعينيات ببيع أراضي اللاجئين. ودخل للخزينة الإسرائيلية حوالى مليار دولار سنوياً، عدا التعويضات المدفوعة للكيبوتز، والتي بدأت بنسبة ٥٠ بالمئة من العائد، وانخفضت بعد ذلك كثيراً إلى أقل من نصف هذه النسبة حسب المكان، وقد سمح القانون لأي يهودي أينما كان، حتى ولو لم يحمل الجنسية الإسرائيلية بشراء شقة في إسرائيل.

وهكذا تمضي إسرائيل في أكبر عملية نهب منظمة في التاريخ. فبعد أن استولت

---

(٦) Meron Benvenisti, *Scared Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948*, translated by Maxine Kaufman-Lacusta (Berkeley, CA: University of California Press, 2000), p. 191.

على كافة الأراضي الفلسطينية التي تصل إلى ٩٢ بالمئة من مساحة إسرائيل عام النكبة ١٩٤٨، ووضعتها تحت الحراسة، عملاً بالقانون الدولي، بدأت ببيع هذه الأراضي ليهود العالم دون أن تكترث للقانون الدولي، أو تلقي بالاً لاعتراض المجتمع الدولي، وخصوصاً الغربي.

ولم لا؟ لم تعترض أية دولة غربية على هذا النهب، على رغم أن الجامعة العربية أصدرت قراراً في ١٦/٩/١٩٩٨ ثم في عام ١٩٩٩ بالطلب إلى الأمم المتحدة إرسال بعثة تقصي حقائق إلى إسرائيل، وتعيين وصي من الأمم المتحدة على أراضي اللاجئين للمحافظة عليها. وبقي هذا القرار ومثله دون تنفيذ.

الاعتراض الرئيس جاء من منظمة هاكيشيت هامزراحيت (اختصاراً: كيشيت أو قوس قزح) التي أسسها اليهود الشرقيون للدفاع عن حقوقهم. جاء في الاعتراض:

«إن الأرض موضوع البحث هي في معظمها أرض فلسطينية، ولذلك فإن نقل ملكيتها إلى السكان الريفيين (الكيبوتز) معناه نفي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم إلى الأبد»[٧].

وجاء الاعتراض أيضاً من جمعية حماية البيئة في إسرائيل (SPNI) ومعهم جامعيون من ذوي الوعي الاجتماعي. وأيضاً جاء الاعتراض من سكان المدن المكتظة الذين وجدوا أنهم يعيشون في شقق صغيرة، ويدفعون إيجارات وضرائب عالية، بينما يصبح مزارعو الكيبوتز من أصحاب الملايين بين يوم وليلة، من وراء بيع أراضي اللاجئين. وقالوا أيضاً إن الأراضي موضوع الخلاف هي «أراضي دولة» ويحق لكل المواطنين الاستفادة منها، ولا يجوز أن يستأثر بها سكان الكيبوتز فقط، وهؤلاء ليسوا أكثر من مستأجرين فقط ومزارعين فاشلين أيضاً، ولم يمكنهم كسب معيشتهم من الزراعة. لقد أثمرت هذه الجهود المشتركة. وصدر قرار من المحكمة العليا في آب/ أغسطس ٢٠٠٢ بتجميد قرار تحويل تصنيف الأراضي الزراعية إلى أراضي البناء. وبقى هذا الموضوع دون حسم.

لكن المتفق عليه بين الفئات اليهودية المختلفة، سواء كانوا من المخططين الأكاديميين الذين يرغبون في تأمين بيئة معيشية سليمة، أو كانوا من الاستيطانيين الصهاينة الذين يرغبون في زرع كل الأراضي الفلسطينية بالمستعمرات، أن المناطق العربية في الجليل والنقب يجب أن تتخلخل، وأن يزداد الاستيطان اليهودي فيها. والاختلاف فقط هو في كيفية تنفيذ هذا المخطط.

---

(٧) ياير شيليغ، «البيع الكبير،» **هآرتس**، ٢٣/٦/٢٠٠٠.

لكن شارون مستمر في خطته رغماً من المعارضة وحكم المحكمة. هذا المدمر «البلدوزر» وضع خطة خمسية «٢٠٠٢-٢٠٠٧» للسيطرة الكاملة على أراضي قضاء بئر السبع، وزرع ١٤مستوطنة فيها ابتداء من آذار/ مارس ٢٠٠٣، بداية بمستعمرة جفعات بار على أراضي العراقيب (بني عقبة). وفي أوائل ٢٠٠٣ خصصت الحكومة ١,٧٥٠ مليون دولار لهذه الخطة التي تتلخص في ما يلي :

أ - تخصيص قوات مسلحة خاصة لتنفيذ الخطة بالقوة وإعطاء صلاحيات واسعة للدوريات السوداء لنزع ملكية الأراضي وتسجيلها باسم الدولة.

ب - الأمر للسلطات المحلية المختلفة بالعمل معاً لتحديد ملكية كل قطعة أرض، ونزعها من كل شخص لا يستطيع إثبات ملكيته للأرض. وبمعنى آخر، إن أي أرض لا يستطيع صاحبها إقناع الدولة بشكل قاطع بملكيتها تسجل باسم الدولة، وحيث إن غالبية هذه الأراضي مملوكة حسب قانون العرف والعادة المتعارف عليها وبموجب السكن عليها وفلاحتها لمئات السنين دون الحاجة إلى تسجيل أراض في الطابو، فإن هذا معناه استيلاء الدولة على معظم هذه الأراضي.

ج - تخصص المجالس المحلية (اليهودية) مزارع كبيرة في مناطقهم لليهود لاستغلالها.

د - اعتبار المساكن الموجودة في القرى غير المعترف بها (حوالى نصف القرى كلها) مخالفة لقانون التنظيم ويجب تدميرها ونقل سكانها.

هـ - يخصص مبلغ ٣٢٥ مليون دولار لتعويض من أخذت الدولة أراضيهم. وهذا سم في الدسم لأسباب عديدة، منها أن العرب لا يرغبون في بيع أراضيهم بأي مبلغ، ويصرون على البقاء عليها، حتى لو هدموا بيوتهم. ثم إن الدولة لا تعرض تعويضاً إلا لمن تثبت ملكيته للأرض بموجب التسجيل في الطابو، وهؤلاء عددهم قليل. ولو كان هناك شك إسرائيلي في الملكية فلن يعرض على المالك أي تعويض. ثم إنه في حال توفر كل هذه الشروط، فإن الدولة تعرض عليه أن يتنازل عن ٥٠ بالمئة من أرضه مجاناً و٣٠ بالمئة بسعر متدن لا قيمة له، ويبقى ٢٠ بالمئة هي التي يعرض عليه التعويض عنها، وأحياناً بقاؤها تحت يده إذا كان مكانها مناسباً للتخطيط. هذا كله يعني أن خطة التعويض ما هي إلا خدعة كبرى غرضها الاستيلاء على الأراضي العربية.

و - تؤسس مجالس بلدية محلية للقرى المعترف بها وعددها ٧. وهذا يعني أنه سيكون لها صوت في استعمالات الأراضي في مناطقها. أما القرى غير المعترف بها،

وعددها ٤٥، وسكانها نصف سكان النقب، فتنتزع ملكيتهم وينتقلون إلى بلدة جديدة (مرعيت) حيث يكدسون في هذا المكان، محرومين من أراضيهم، دون عمل، أو العمل كأجراء في أدنى سلم اقتصادي.

هذا الاستعراض كله يعني أن الصراع على الأرض الذي بدأ عام ١٩٤٨ بين أصحاب الأرض والغزاة المستوطنين لم ينته في الجليل ولا النقب و لا الضفة ولا غزة.

هذا في ما يتعلق بالأرض، فكيف بالناس ؟

وجود الفلسطينيين على أرضهم أو قربها أو في المنفى هو أكبر هاجس للمخططين الإسرائيليين. إذ كلما ظهر الضحية للعيان، ظهرت دلائل الجريمة المطلوب إخفاؤها. وكلما طالبت الضحية بحقوقها المسلوبة، اعتبر وجودها خطراً متزايداً. ولو أن مخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠ لم يتعرض كثيراً لخطر زيادة عدد الفلسطينيين، بل ناقش بتوسع (انظر القسم التالي) مسألة زيادة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وأوضاع الجاليات اليهودية في العالم، إلا أن جهات يهودية متعددة تناولت هذا الموضوع بكثير من الاهتمام والقلق.

في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، عقد في هرتزليا مؤتمر «ميزان القوة الوطنية والأمن في إسرائيل» حضره ٣٠٠ شخصية قيادية ذات خبرة في جميع المجالات. وقدمت نتائج الاجتماع إلى رئيس الدولة، موشي كاتساف (موسى قصاب - إيراني). أكد المجتمعون خطر الزيادة الديمغرافية للعرب في إسرائيل (بمعدل ٤,٦ ولادات للمرأة العربية، و ٢,٦ ولادة للمرأة اليهودية). وجاءت توصياته كأنها مأخوذة من دفتر تعليمات في عهد ألمانيا النازية، وهي : قطع المعونات الاجتماعية عن العائلات العربية الكبيرة «التي تنتج قليلاً وتستهلك كثيراً»، ترحيل العرب من الجليل ومرج ابن عامر والنقب، تبادل الأراضي والسكان عليها، بضم المستعمرات اليهودية في الضفة إلى إسرائيل، مقابل التخلي عن المدن العربية (مثل أم الفحم)، إلى الدولة الفلسطينية الجديدة، تحويل المواطنة للفلسطينيين إلى مجرد إقامة دائمة يمكن إلغاؤها في أي وقت، ولا تعطي حاملها حق التصويت، إعطاء حق التصويت للإسرائيليين في الخارج، بل إعطاء حق التصويت لأي يهودي في الخارج، حتى لو لم يحمل الجنسية الإسرائيلية.

ولقد تكرر عقد هذا المؤتمر سنوياً بعد ذلك لمناقشة الأهداف نفسها. إن عضوية هذا المؤتمر التي تشمل كل ألوان الطيف، بما فيها شخصيات « محترمة» أو معتدلة، يؤكد أن هذا التوجه للتنظيف العرقي للفلسطينيين ليس أمراً هامشياً أو عارضاً، بل هو من صلب السياسة الإسرائيلية، التي لم تتخل عن المبادئ الصهيونية «الأرض العربية لنا وحدنا خالية من العرب عليها».

وبعد خمس سنوات من الخمول والازدراء، اكتسب «المجلس الديمغرافي الوطني» صفة مستجدة من الاحترام في إسرائيل. والمجلس هو جهة عنصرية متطرفة، لو وجد أعضاؤها في أوروبا لحوكموا بتهمة اقتراف جرائم ضد الإنسانية. لقد وضع المجلس دراسات لكيفية تنفيذ عملية التنظيف العرقي وطرد العرب اختيارياً (!). ويزداد عدد المؤمنين بهذا الاتجاه باستمرار. وقد بينت الاستطلاعات أن ٦٠ بالمئة من اليهود يحبذون طرد الفلسطينيين من الضفة و ٣٠ بالمئة يحبذون طردهم من إسرائيل نفسها.

أما المتطرفون المتدينون، فيستشهدون بالتوراة لتأكيد الدعوة الدينية إلى طرد الأغيار من فلسطين، واعتبارها «أرض إسرائيل» المقدسة. أما حزب موليدت وتسومت، فهما حزبان عنصريان يدعوان في ميثاق تأسيسهما إلى التخلص من العرب بالطرد وغير ذلك، كما تسمح به الظروف الدولية.

وهكذا يجتمع الكل على مبدأ التخلص من العرب نفسه، سواء بإعادة توزيعهم في البلاد، حيث لا يصبحون أغلبية في أي إقليم طبيعي، كما يقترح مخطط إسرائيل لعام ٢٠٢٠، أو بالتخلص منهم بالفعل بالطرد، كما تدعو غالبية الإسرائيليين، أو بالإبادة الجغرافية حسب المخطط الذي ينفذه شارون في الضفة وغزة.

وعلى رغم أن الصهيونية لم تتخل عن مبادئها الأساسية، إلا أنه حدثت تغييرات أو أقلمة في تطبيق هذه المبادئ في القرن الواحد و العشرين. فبينما كانت صهيونية بن غوريون تدعو إلى الاشتراكية والملكية الجماعية (حيث لا يوجد يهود لهم ملكية فردية) والعمل الجماعي (حيث إن كل اليهود مهاجرون وصلوا على ظهر مركب)، أصبحت الصهيونية، بعد استقرارها على أرض فلسطينية، رأسمالية. وفي الواقع أن الأساس الرأسمالي للصهيونية كان دائماً هو القاعدة وليس الاستثناء. فالأغنياء اليهود هم الذين مولوا شراء الأراضي وبناء الدولة أمثال روتشيلد وهاكوهين وغولومب ويتسحاق شوارتز وروزنباوم. و أولاد هؤلاء وبناتهم وأزواج بناتهم وأقاربهم هم الذين تبوأوا أعلى المناصب في السلم الصهيوني مثل آرثر روبين وإسحاق رابين ويغال يادين وموشي ديان وناركيس ويادلين وشرتوك وعازر وايزمان وآموس ابن بن غوريون وآموس مانور وشوكين. ولم يكن من الفقراء غير دافيد بن غوريون وشمعون بيريس، لكن ابن بن غوريون وأخ شمعون بيريس، الفاسد بيرسكي، قد انضما إلى الركب.

ولذلك لم يكن مفاجأة وضع «ميثاق طبرية» في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ الذي يدعو إلى توزيع الغنائم من الأراضي العربية، وما أدى إليه ذلك من الصراع حول من يفوز بهذه الأرض، تحت عنوان خصخصة أراضي الدولة وإعلان وفاة الكيبوتز،

ويدعو كذلك إلى حل أهم مؤسسة للعمل الجماعي وهي الهستدروت، وتحويل المؤسسات الإسرائيلية من ظاهرها الاشتراكي إلى واقعها الرأسمالي.

## ٨ - المسار الثاني: إسرائيل في مصاف الدول الصناعية

تسعى إسرائيل سعياً حثيثاً لتتبوأ مكاناً رفيعاً بين دول العالم الصناعية. وهناك أسباب عديدة لذلك، منها الاستفادة من رأس المال اليهودي الموجود في إسرائيل وفي خارجها، بما لذلك من فعالية في الأسواق الدولية. إذ يكاد يكون إنشاء شركة في إسرائيل ونيويورك بالسهولة والقابلية للاندماج نفسيهما، بل إن هناك مزايا ضريبية إذا سجلت شركة يهودية في نيويورك ومارست عملها في إسرائيل.

ومنها أيضا الرأسمال البشري الناتج من مستوى التعليم العالي في إسرائيل، ومن استيعاب حوالى مليون روسي معظمهم من العلماء والمهندسين، والمطلوب بيع إنتاجهم في صناعات التقنية العالية، التي هي أهم عنصر في الصادرات الإسرائيلية.

ومنها أيضاً السعي للحصول على عائد اقتصادي كبير يساعد في تثبيت أقدام الإسرائيليين على أرض فلسطين، ويمول مشاريع التطوير، وكذلك مشاريع الرفاه الاجتماعي، ومستوى الحياة الذي أصبح الآن هدف الإسرائيليين، وخصوصاً المهاجرين الجدد. ومنها أيضا زيادة الارتباط بالغرب، واعتبار إسرائيل امتداداً له، بل «ووكيله» الحصري في الوطن العربي.

وفي دراسة من أهم الدراسات الحديثة، بيّن باحثان إسرائيليان في كتاب[(٨)] صدر عام ٢٠٠٢، الارتباط العضوي بين الاقتصاد الإسرائيلي والأمريكي، وتبادلهما الأدوار في صناعة الأسلحة وإثارة الحروب والفتن، والتلاعب بأسعار البترول وكمية إنتاجه، بل اختراع أزمات بترولية في الوقت الذي يوجد فيه فائض من البترول، وإيضاح العلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد (وهذا شيء معروف)، لكن بتنسيق وتدبير مسبق، مما أدى بالكاتبين إلى تفسير أحداث عسكرية أو سياسية بوضوح أكثر.

ولعله من الخطر الاعتقاد بأن إسرائيل خلقت لإيواء اليهود المشردين وإعطائهم مكاناً آمناً للعيش. لقد خلقت فكرة إسرائيل في أوروبا، متأثرة بالاتجاه القومي الاستعماري الاستيطاني السائد في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر حين أصبح لكل دولة أوروبية مستعمرات في آسيا وأفريقيا. ووجدت الرأسمالية اليهودية أن لها

---

(٨) انظر: Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, *The Global Political Economy of Israel* (London; Sterling, VA: Pluto Press, 2002).

الحق في خلق دولة لتمارس سياساتها الاستيطانية بواسطتها، وتصبح دولة ثرية تحمي الرأسمال اليهودي، وتوطد أركانه في العالم مثل أي دولة أوروبية، بدل أن يكون الرأسمال اليهودي مستعملاً لتغذية الحروب الأوروبية ومدها بالأموال في أوروبا والمستعمرات، ولو أن هذا عاد عليهم بالربح الوفير. وقد قال روتشيلد : «لم توجد حرب في أوروبا لم يمولها رأس المال اليهودي».

إن ثبات إسرائيل في المنطقة يعتمد على ساقين قويين :

اقتصاد قوي ممتد في الغرب، وجيش قوي وراءه شعب (وليس العكس). وكما يبين الجدول رقم (٤)، ص ٣٢٠ من هذا الكتاب، فإن الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل عام ١٩٩٠ (٥٣,٢ مليار دولار) يقارب الناتج القومي الإجمالي لكل دول الطوق : (مصر - سوريا - الأردن - لبنان - فلسطين) الذي يبلغ ٥٦ مليار دولار في ذلك العام. ويتوقع المخطط الإسرائيلي أن يصل هذا الناتج في إسرائيل عام ٢٠٢٠ إلى ٢٤٠ مليار دولار، أي بزيادة ٤,٥ ضعف. ويصل الناتج نفسه في مصر إلى ١٠٩ مليارات دولار، أي حوالى نصف ناتج إسرائيل، ومجموع دول الطوق إلى ١٧١ مليار دولار.

لكن انعكاس هذه الأرقام على حصة الفرد من الناتج الإجمالي هو أكبر وقعاً. فبينما تصبح حصة الفرد من هذا الناتج عام ٢٠٢٠، ٢٩,٦٣٠ دولاراً للفرد في إسرائيل (أو ٣٧,٠٠٠ دولار للفرد اليهودي)، يكون هذا الرقم للسنة نفسها في مصر ١,٣٦٢ دولاراً، أي بزيادة الضعف من عام ١٩٩٠ (٦٣٧ دولاراً). ولا تختلف حصة الفرد من الناتج الإجمالي في دول الطوق الأخرى عن هذا الرقم كثيراً، إذ تتراوح بين ٩٩٦ دولاراً إلى ١,٧٣٥ دولاراً. هذا كله بفرض عدم حدوث حروب صغيرة أو كبيرة، أو اختلال في أسعار البترول، أو تقلبات في السوق الدولية المالية. والأمثلة على هذا الاحتمال كثيرة. فعلى سبيل المثال، عصفت انتفاضة الأقصى، التي قام بها شعب أعزل تحت الاحتلال، باقتصاد إسرائيل عصفاً، لم تشهد مثله إسرائيل منذ الثمانينيات. كما أن تقلبات السوق المالية في أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ أسقطت قيمة الأسهم، خصوصاً في صناعات التقنية العالية، أكثر من ٥٠ بالمئة -٧٠ بالمئة من قيمتها خلال تلك السنوات.

ويبقى الاقتصاد الإسرائيلي رهناً استتباب السلام، أي عند تحقيق العدالة وتطبيق القانون الدولي. وهذا يعود أساساً إلى ممارسات جيش إسرائيل العدوانية. وعلى رغم أن تجارة إسرائيل هي غالباً مع الغرب الذي يساند إسرائيل، حتى بلغت صادراتها إلى الدول الصناعية ٧٤ بالمئة من المجموع عام ١٩٩٥، فقد تأثرت هذه التجارة سلباً أو إيجاباً بممارسات إسرائيل المناقضة للقانون الدولي. ففي السنوات الأولى بعد اتفاقية

أوسلو عام ١٩٩٣، وإسقاط نظام المقاطعة العربية، زادت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل زيادة كبيرة، كما زاد انسياب الواردات إلى إسرائيل. والعكس تماماً هو ما يحصل اليوم بسبب الانتفاضة. وعلى رغم أن ضررها على الفلسطينيين أكبر بكثير (ثلثا السكان تحت خطر الفقر) إلا أن قدرتهم على الصمود أعلى من قوة إسرائيل. وحتى في أحسن سنوات أوسلو، بقي الاقتصاد الفلسطيني رهينة للاقتصاد الإسرائيلي ومغذياً له، وسيظل هذا الحال إلى حين الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل.

ولا يمثل التبادل التجاري مع العرب قيمة اقتصادية كبرى لإسرائيل، فالغرض منه سياسي وإعلامي فقط. وهذا التعاون مع العرب موجه نحو الغرب لكي يطمئن على استثماراته في إسرائيل، وعدم تعرضها للخطر عند حلول «السلام»، ولكي يزيد الروابط التجارية معها، ويعتمدها كمركز تجاري لعلاقاته في الوطن العربي.

أما المشاريع المشتركة مع العرب، على قلة أهميتها، فتتمثل في الصناعات الغذائية، أي التعليب وتصنيع الفواكه والخضروات، وفي صناعة الألبسة، وذلك استفادة من العمالة العربية الرخيصة القاطنة في بلادها دون تهديد أمني لإسرائيل. وهذا أفضل من العمالة الخارجية القاطنة في إسرائيل التي تكلف أكثر وتخلف مشاكل أمنية واجتماعية. وتقوم إسرائيل بتصدير هذه المنتجات باسمها، وتعود عليها وحدها أرباح القيمة المضافة.

ولكي تقوّم إسرائيل مكانتها بين الدول الصناعية، فإن الدراسة تتناول عدة مؤشرات تقاس بها هذه المكانة بين ٢٤ درجة. منها عدد السكان الحضريين بالنسبة إلى مجموع السكان (وهو مرتفع)، ومعدل زيادتهم السنوية (وهو مستقر)، وزيادة حصة الفرد من الناتج القومي سنوياً (وهي منخفضة، ليس بسبب قلة الإنتاج، ولكن بسبب زيادة السكان نتيجة الهجرة والإنفاق على البنية التحتية)، ومعدل العاملين في قطاع الخدمات (وهو مرتفع)، وحصة الخدمات من الناتج القومي (وهو مرتفع)، ومعدل العاملين في الزراعة (وهو منخفض)، ومستوى تملك السيارات واستهلاك الطاقة للفرد (وهو منخفض أيضاً بسبب الهجرة)، وعدد أجهزة التليفونات والتلفزيونات للفرد (وهو متوسط)، ونوعية رأس المال البشري، أي درجة التعليم (وهي مرتفعة)، ومستوى البيئة (وهي منخفضة جداً بسبب التلوث العالي وازدحام السكان).

وعلى هذا الأساس، تصنف إسرائيل في الدرجة السادسة إلى الثامنة من أصل ٢٤. وتجد في مكوناتها الأصلية، خصوصاً رأس المال البشري والصناعات التقنية والعسكرية وارتفاع مستوى الخدمات، فرصة كبيرة للصعود إلى مستوى الدول الست الأولى في العالم.

وشملت الدراسات خصائص التطوير في الدول الصناعية وقسمتها حسب التجارب السابقة إلى أربع :

(١) مسار الدول الجديدة في هامش الدول المتطورة، كالدول الآسيوية.

(٢) المسار الأوروبي الغربي.

(٣) المسار الأمريكي الشمالي.

(٤) المسار الياباني.

وجدت الدراسات أن أقرب المسارات إلى إسرائيل هو مسار أوروبا الغربية، ولكن إسرائيل متأخرة عنه بعقد من السنين، وهي تحاول القفز على هذه الفجوة بالتغلب على العوامل السلبية وتطوير العناصر الإيجابية. من العناصر الإيجابية، تقدم إسرائيل في التعليم والصحة والتمدن الحضري والخدمات، وهذا ما يجب الاستمرار فيه وتطويره أكثر. إسرائيل تماثل الدول المتقدمة في انخفاض وزن الصناعة في قطاعات العمل وزيادة الخدمات والعلوم والاتصالات والبنية التحتية.

ومن المشاكل المطلوب معالجتها : استيعاب الطاقة العاملة في الإنتاج الاقتصادي بشكل أفضل، وهذه أقل من أوروبا بسبب استقرار عدد السكان في أوروبا، مع تقلبهم، بالزيادة غالباً، في إسرائيل. ولذلك، فإنه على الرغم من أن نمو الاقتصاد عالٍ جداً، إلا أنه لم يترجم بعد إلى واقع في الناتج المحلي للفرد بسبب استيعاب المهاجرين.

ومن المشاكل أيضاً أن استهلاك الطاقة للفرد منخفض جداً في إسرائيل، كما أن الاكتظاظ السكاني يحتاج بشكل مستمر إلى تحسين خدمات البنية التحتية والتغلب على التلوث الذي أصبح مشكلة حقيقية. وعلى العموم، فالمطلوب هو سياسة حكيمة دون ثمن اقتصادي وبيئي باهظ، وعدم تقليد النموذج الأمريكي من حيث الإسراف.

أما الأغراض العدوانية لإسرائيل، أي ميزانية الجيش، فستبقى مستهلكة لـ ١٥ بالمئة من الناتج المحلي خلال السنوات العشر السابقة للدراسة، وهو رقم مرتفع جداً. وفي منتصف التسعينيات، أخذاً في الاعتبار احتمال استتباب السلام، انخفض هذا الرقم إلى ٧,٢ بالمئة، ولكنه الآن زاد مرة أخرى، بسبب الانتفاضة التي استنزفت الجهود العسكرية. وهناك شك كبير في إمكانية إسرائيل الحربية على مواجهة جبهات الأردن ومصر ولبنان مع الانتفاضة في الوقت نفسه بالسهولة الحالية نفسها.

الطاقة البشرية المدربة هي المحرك الرئيسي لأي اقتصاد، وقد نجحت إسرائيل

إلى حد كبير باستيعاب المهاجرين وتوظيف الطاقة العاملة، فقد بلغت القوة العاملة حوالى ٢,١٠٠,٠٠٠ شخص من أصل عدد سكان يبلغ ٥,٥٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٤، أي ٣٩ بالمئة، فيما تبلغ هذه النسبة في مصر ٣١ بالمئة ولبنان ٣٠ بالمئة وسوريا ٢٨ بالمئة والأردن ٢٣ بالمئة، بينما هي في فلسطين المحتلة ١٨ بالمئة فقط. أما نسبة البطالة في إسرائيل فهي ٧,٨ بالمئة، بينما هي في الدول العربية المجاورة حوالى ٢٠ بالمئة. أما في فلسطين المحتلة فهي أكثر من النصف.

ومن مؤشرات تقدم الدول صناعياً زيادة نسبة العاملين في الخدمات وقلتها في الزراعة (بسبب الميكنة). وفي قطاعات العمل الأساسية تتوزع العمالة كالتالي في إسرائيل لعام ١٩٩٩ : خدمات ٧٤ بالمئة، صناعة ٢٢ بالمئة، زراعة ٤ بالمئة، والنسب العربية المقاربة هي في لبنان : خدمات ٥٩ بالمئة، صناعة ٢٧ بالمئة، زراعة ١٤ بالمئة. وأبعدها عن إسرائيل هي مصر : خدمات ٣٧ بالمئة، صناعة ٢١ بالمئة، زراعة ٤٢ بالمئة.

أما قطاعات الإنتاج الأساسية، فهي في إسرائيل كالتالي : خدمات ٦٧,٢ بالمئة، صناعة ٢١,٥ بالمئة، زراعة ٢,٤ بالمئة، بناء ٨,٩ بالمئة (بسبب بناء مساكن للمهاجرين). وللمقارنة، نأخذ لبنان أولاً. فقطاع الخدمات يعطي ٥٧,٩ بالمئة، والصناعة ١٨ بالمئة، والزراعة ١٠ بالمئة، والبناء ١٤,١ بالمئة. أما مصر، فالنسب فيها كالتالي : خدمات ٥٠,٥ بالمئة، صناعة ٢٨,٥ بالمئة، زراعة ١٦,٦ بالمئة، بناء ٤,٤ بالمئة.

ولكي تصل إسرائيل إلى الناتج القومي المطلوب، وبغرض تحقيق التقدم المطلوب في كل المجالات، وسد الفجوات القائمة وحل المشاكل التي تعترضها اليوم، فإنها تحتاج إلى حوالى ٣,٢٠٠,٠٠٠ عامل عام ٢٠٢٠ (أي ٤٠ بالمئة من مجموع السكان). لكن هذا العدد يختلف قليلاً حسب الأهداف المرجوة. فهناك أربعة احتمالات :

١ - ٣,١٢٣,٠٠٠ عامل وهذا يحتاج إلى بقاء الوضع الحالي كما هو.

٢ - ٣,٢٠٧,٠٠٠ عامل وهذا يحتاج إلى التركيز على الصناعة.

٣ - ٣,٢٠٧,٠٠٠ عامل وهذا يحتاج إلى العدد نفسه للتركيز على الخدمات. ولكن بتحويل ٢٠٠,٠٠٠ عامل من قطاع الصناعة إلى قطاعات الخدمات.

٤ - ٢,٨٨٢,٠٠٠ عامل وهذا يحتاج إلى التركيز على رفاهية المجتمع.

وهذا النقص في العدد يأتي بسحب الفرق في العمالة من قطاعات الصناعة والخدمات المالية والأشغال مع زيادة طفيفة في قطاع الخدمات الجماهيرية. لكن كل هذه الاحتمالات تتوقف على عنصر واحد، هو استتباب السلام، وهذا يحتم تغيير سياسة إسرائيل الحالية، وضرورة انصياعها للقانون الدولي.

## ٩ - المسار الثالث : إسرائيل ويهود العالم

قال بن غوريون : لا فائدة من وجود إسرائيل دون هجرة يهودية إليها، ولا فائدة من مكاسب الحرب في احتلال الأراضي دون الهجرة والاستيطان. لقد كان هذا وما يزال مبدأ صهيونياً راسخاً.

لقد آمن بن غوريون إيماناً قاطعاً، وطبق هذا الإيمان على سياساته كلها التي نفذها. إن تدمير المجتمع الفلسطيني هو شرط أساس لقيام دولة إسرائيل على أشلاء أهل البلاد. ولولا أنه طبق سياسة التنظيف العرقي ضد الفلسطينيين الذين طردوا من ٥٣٠ مدينة وقرية عام ١٩٤٨، لما تمكن من استخدام المهاجرين الجدد، الذي جاؤوا من البلدان العربية، وسكنوا في البيوت الفلسطينية الفارغة، وعلى الأرض المسلوبة. إذ لم يكن في الإمكان استيعاب كل المهاجرين دون طرد العرب، على الأقل في السنوات العشر الأولى من قيام الدولة. (انظر الرسم البياني رقم (١)، ص ٣٥٧ من هذا الكتاب).

والرسم البياني رقم (١) يبين ذلك بوضوح. فهو يبين عدد اللاجئين الذين طردوا عام ١٩٤٨ وزيادتهم الطبيعية خلال السنوات العشر التالية. وفي الفترة نفسها، يبين عدد المهاجرين اليهود الذين تم استيعابهم والتطابق بين هذين الرقمين، رقم المطرودين ورقم القادمين، لا يحتاج إلى بيان. وبالطبع، كان بإمكان بن غوريون بناء مساكن جديدة للمهاجرين فيما بعد الخمسينيات، ولكن لم يكن بالإمكان استيعاب هؤلاء المهاجرين، ولا هم رغبوا في الحضور أصلاً، لو بقي أهل البلاد في ديارهم.

لذلك شغل هذا الموضوع المخططين كثيراً، كما يبدو في المجلد السادس، الذي هو أضخمها. هم يتحدثون عن اليهود كشعب واحد متجانس، على رغم اختلاف الأعراق واللغات والتقاليد والجغرافيا والتاريخ. والسؤال المطلوب الإجابة عنه في هذا المسار : ما هي علاقة يهود العالم بإسرائيل ؟ من يتبع الآخر ؟ ومن له حقوق أكثر على الآخر ؟ ما هي طبيعة الجاليات اليهودية وصفاتها الإيجابية والسلبية ؟.

لقد اعتمدت الدراسات الإحصائية، على الأخص، على أعمال الباحث المعروف سرجيو ديلا بيرجولا، في «معهد تخطيط السياسات للشعب اليهودي» التابع للوكالة اليهودية، ورئيسه الحالي (يا للمفارقة) «الوسيط الأمريكي للسلام» دنيس روس (!).

يذكر المخطط الإسرائيلي أن عدد اليهود في العالم عام ٢٠٢٠ سيكون ما بين ١٢,٨٥٤,٠٠٠ إلى ١٣,٨٥٤,٠٠٠ نسمة، بينما سيكون في إسرائيل منهم ما بين ٥,٦٣٤,٠٠٠ إلى ٦,٨٦٣,٠٠٠ نسمة، أي ما بين ٤٤ - ٥٠ بالمئة من يهود العالم،

بفرض معدل هجرة متوسط (للمقارنة انظر الجدول رقم (٣)، ص ٣١٩ من هذا الكتاب). ولكن عدد اليهود في تناقض مستمر، بمعدل -٠,٥ بالمئة سنوياً، وذلك بسبب قلة المواليد، والزواج المختلط مع الأغيار، والاندماج في المجتمعات الغربية التي يحظى فيها اليهود بنفوذ كبير.

ويتجمع اليهود في البلاد التي يعم فيها الرخاء والثراء، ولذلك فإن ٩٨ بالمئة من اليهود يعيشون في دول متطورة، إذ يعيش حوالى ٧ ملايين يهودي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وجنوب أفريقيا، وأقل من نصف مليون في أمريكا الجنوبية، وأقل من ٢٠٠,٠٠٠ في الأقطار الإسلامية.

ونسبة صغار اليهود في إسرائيل عالية، إذ تبلغ نسبة من هم في سن صفر إلى ١٤ سنة، من ٢٣ - ٢٥ بالمئة من السكان، بينما تبلغ بين يهود العالم من ٩ - ١٤ بالمئة، ونسبة كبار السن بالعكس. وهذا يناسب إسرائيل لأن العناية بالكبار مكلفة دون عائد اقتصادي أو عسكري.

تتلخص سياسة إسرائيل نحو يهود العالم في العناصر التالية :

**أولها**: وهذه سياسة اختطها بن غوريون، السخرية من يهود الشتات الذين لا يهاجرون إلى إسرائيل ويدفعون الجبايات لإسرائيل، إرضاء لضمائرهم. لقد تغير هذا الموضوع وأصبح أقل حدة الآن.

**ثانيها**: أن إسرائيل تشعر بأن لها الحق في التدخل في شؤون اليهود في الجاليات وتوجيه جهودهم ومصادرهم المالية والسياسية في بلادهم لخدمة إسرائيل. والمقابل هو تطوير قدرة إسرائيل على «التدخل السريع» لإنقاذهم إذا دعت الحاجة.

وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٣، تبجج البروفسور الإسرائيلي في الجامعة العبرية، مارتن فان كريفيلد، بأن لدى إسرائيل أقوى ثاني أو ثالث جيش في العالم، ولديها مئات من الرؤوس النووية، ومئات الأطنان من الأسلحة الجرثومية و الكيميائية، وهو لا يستبعد أن تقتل إسرائيل الملايين من الأوروبيين، انتقاماً للمحرقة (الهولوكوست). وهو تبجج ليس خيالياً. إن قادة إسرائيل صرحوا في كل مناسبة بالتزامهم بعقيدة شمشون، أي عندما تحل الساعة، فليكن الدمار على رؤوسهم ورؤوس أعدائهم. وفي الشهر نفسه دعا عدد من قادة إسرائيل إلى تجهيز قوة تدخل سريع «لإنقاذ اليهود» في النمسا، إذا تغيرت الحكومة، وفي بلجيكا لإنقاذ المقبوض عليهم في جرائم الحرب، وفي فرنسا لسياستها «المضادة للسامية». وإذا استثنينا عامل الردع في نشر هذه التصريحات، فإنه لا يمكن تصور نجاح إسرائيل في مهاجمة باريس

أو لندن أو نيويورك، دون عقاب. وتعتقد إسرائيل أن غاراتها على مطار عنتيبي في يوغندا لإنقاذ الرهائن، يمكن تكرارها في أوروبا. وتاريخ قادة إسرائيل الإجرامي لن يمنعهم من المحاولة.

و**ثالثها** أن إسرائيل ترغب في المحافظة على الجالية اليهودية في بعض هذه البلاد، لأن ذلك أنفع لها. وتستعرض الدراسة أحوال اليهود، فتجد التالي : عن الجالية البريطانية، ترى الدراسة أنها تميل إلى السلبية والتعددية الفردية والاندماج في المجتمع البريطاني بسبب التسامح والقبول في المجتمع، كما تميل إلى البراغماتية، وهي بذلك جالية غير مفيدة على رغم أن قيام إسرائيل منذ وعد بلفور حتى عام ١٩٤٨ كان على يد هؤلاء. أما الجالية الأرجنتينية، فقد اختلفت أحوالها من رغبة في العيش في الأرجنتين إلى رغبة في مغادرتها. أما الجالية الروسية فهي كانت، ومن بقي لا يزال، من أهم الجاليات. وهي مادة الهجرات الأولى ومولد الصهيونية ومصنع زعماء الصهيونية. لكن بعد سماح روسيا لليهود بالهجرة التي وصلت إلى أكثر من مليون روسي، بقيت جالية مهمة في روسيا، متنفذة في الشؤون المالية، والشؤون السياسية والأمنية. وأكثر من نصف أغنى الروس اليوم من اليهود، وهم على علاقات وثيقة بإسرائيل، وبعضهم يحمل الجنسيتين الروسية والإسرائيلية. ولذلك فإن بقاء هؤلاء في روسيا مهم جداً.

أما اليهود في الولايات المتحدة، فهم أهم جالية لإسرائيل على الإطلاق. بداية، فإن أكبر عدد لليهود في العالم هو في الولايات المتحدة يليها إسرائيل. كما أن سيطرة اليهود على الكونغرس والإعلام، وبالتالي على أي إدارة أمريكية تتولى الحكم، هي في قمتها التاريخية والجغرافية. لم يعرف اليهود في الغرب، على تاريخهم الطويل وتأثيرهم في مجرى الأحداث، قوة ونفوذاً وتسييراً لمقادير البلاد أكثر مما هو اليوم في أمريكا. ولذلك، فإنه مطلوب من هذه الجالية البقاء وتوطيد أركانها.

ثم إن الولايات المتحدة مصدر لا ينضب للمال، فالمعونات المالية، التي وصلت قيمتها في أحد التقديرات إلى ١٣٩ مليار دولار منذ إنشاء الدولة، ليس لها مثيل في التاريخ. وهي معونات متعددة الأشكال، فمنها منح لا ترد، ومنها قروض لا تدفع، ومنها كفالات لا ترجع، ومنها تحويل أموال الضرائب إلى إسرائيل باعتبارها معفاة (أي كأنها دفعت إلى أمريكا)، ومنها المعونات العسكرية التقليدية والدورية أو الطارئة في حالة الحرب.

ثم إن البرامج العلمية للتعاون في مجال الأسلحة والصواريخ والطيران والإلكترونيات وأسلحة الدمار الشامل (الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية)

هي مصدر هائل لإسرائيل من حيث المعلومات والأموال والمواد الصناعية. ولا تكاد الوفود العلمية الإسرائيلية تنقطع كل أسبوع عن زيارة الولايات المتحدة. ولا يكاد جنرال إسرائيلي يترك الجيش، وينقصه التعليم العالي، إلا ويرحب به في الجامعات الأمريكية الراقية.

ثم إن سياسة فتح الأبواب لإسرائيل في أمريكا التي أدت إلى توقيعها عقوداً لمراقبة التلفونات والمطارات وغيرها من الأماكن الحساسة، فتحت مجالاً لا يمكن مضاهاته للتجسس على المؤسسات والمعاهد والأفراد دون رقابة، كأنما لا يكفي ما تتلقاه إسرائيل من معلومات رسمية مباشرة. هذا كله، عدا اليهود الذين زرعوا في الدوائر الأمريكية إلى أن يصل بعضهم إلى سدة الحكم أو التأثير المباشر فيها.

ولذلك، فإنه لا توجد لإسرائيل رغبة في هجرة جماعية لليهود من أمريكا إلى إسرائيل، باستثناء بعض المتطرفين والمتعصبين الذين يقيمون الآن في مستوطنات في الضفة الغربية وغزة (٧٨ بالمئة منهم من أمريكا الشمالية). ويوجد عدد كبير من الشخصيات المهمة اليهودية التي تحمل الجنسيتين الأمريكية والإسرائيلية ويتنقلون بين البلدين بكامل الحقوق في كليهما.

أما في فرنسا، فإن الدراسة توصي ببقاء جالية يهودية قوية فيها لأسباب سياسية وتاريخية، مع أن شارون اختط سياسة معادية لفرنسا، وحرض اليهود هناك على المغادرة بتهويل الشعور المعادي للسامية هناك (انظر الجدول رقم (٥)، ص ٣٢١ من هذا الكتاب).

الجدول رقم (٥) يبين تعداد اليهود في العالم لعام ١٩٩٣، وكذلك تقديرات شارون لعدد المهاجرين المحتمل وصولهم من كل قطر، دون ذكر للفترة التي يمكن فيها حدوث هذه الهجرة. ومن هذا يتضح أن الحد الأدنى الذي يتوقعه شارون هي ثلاثة أرباع مليون مهاجر آخر، وأقصى حد هو مليون وثلاثة أرباع. وفي كلا الحالين، فإن الهجرة لها سقف محدود، تجف بعدها مصادر الهجرة. وفي الوقت نفسه، فإن الزيادة الطبيعية للعرب، سواء كانوا في فلسطين عام ١٩٤٨ (إسرائيل) أو فلسطين الانتدابية، سيتكاثرون بشكل طبيعي مستمر. ولذلك فإن حلم الصهيونية في البقاء كأغلبية هو حلم فقط، ولن يكتب له النجاح على الأمد الطويل. وعندما يصر الإسرائيليون على المحافظة على «الطابع اليهودي» لإسرائيل، كأنما هذا أمر شرعي وأخلاقي، فإنهم بذلك يخدعون العرب لكي يوافقوا على «أحقيتهم» في الأغلبية، كما اعترف لهم بذلك قائد فلسطيني معروف. وهذا معناه، لو صح، إعطاء ترخيص عربي لإسرائيل أن تقتل العرب أو ترحّلهم إذا حدث تهديد لهذه الأغلبية الهشة. ولو

حاولت إسرائيل قتلهم أو ترحيلهم، فإن العواقب غير مضمونة على الإطلاق. إن نكبة ١٩٤٨ لن تتكرر، أو على الأقل ليس بالثمن الزهيد السابق نفسه.

ولكي تحقق إسرائيل الأغلبية المنشودة، ما عليها إلا أن تقلص حدود الأرض التي احتلتها تدريجياً حتى تحافظ على هذه الأغلبية. وقد تنتهي في النهاية إلى حدود تل أبيب الكبرى. لكن الحل الأمثل هو في أن تسقط إسرائيل عنصريتها، وتعيش بين الأمم، مثل أي شعب محب للسلام، بل مثل غالبية اليهود الذين يعيشون في العالم، ويدعون، هناك فقط، إلى الليبرالية والحرية والمساواة.

يبقى عنصر **رابع** في سياسة إسرائيل نحو يهود العالم. وهو رغبة إسرائيل في أن تكون مركز الذاكرة اليهودية والثقافة والملجأ المضمون لليهود في العالم. وبالنسبة الى يهود العالم، فالمطلوب منهم حسب المخطط تعزيز جهودهم لضمان تفوق إسرائيل على جيرانها في الاقتصاد والصناعة والأمن والاجتماع. ومن الصعب أن نتصور أي إسرائيل هذه هي التي ستكون مركز الذاكرة اليهودية؟ هل هي إسرائيل «الخطيئة الأولى»؟ هل هي إسرائيل التنظيف العرقي؟ هل هي إسرائيل العدوانية التي سقط على يديها ملايين الأبرياء من قتلى وجرحى ومشردين؟ هل هي إسرائيل التي جعلت كل نجاح لها كارثة للعرب؟ وكل نجاح للعرب يعد كارثة لها؟ هل هي إسرائيل التي جعلت من تطور العرب ورخائهم واستقلالهم وحريتهم في بلادهم أهم هدف يجب تحطيمه؟ وأي إسرائيل هذه التي لم تقدم للإنسانية سوى الدمار والحروب والفواتير المطلوب دفعها باستنزاف الغرب وابتزازه مالياً وسياسياً؟

وعلى عكس يهود أوروبا، الذين أبدعوا في أوطانهم كمواطنين فيها، لا كيهود، وكانوا جزءاً من تاريخها الطويل، أمثال اينشتاين وفرويد ويهودي منوحين وغيرهم كثيرون، لا نجد من أدى خدمة للإنسانية من اليهود الذين نشأوا في إسرائيل على مبادئ الصهيونية. فأبطالها الذين تقدسهم مثل بن غوريون وديان وبيغن وشارون ليس لهم سجل مشرف في تاريخ الإنسانية، والأحياء منهم مرشحون للاتهام أمام محكمة الجنايات الدولية. صحيح أن عمر إسرائيل قصير، ولكي يكون المبدع من أجل الإنسانية إنتاجاً إسرائيلياً محضاً، وليس مستورداً على ظهر باخرة أو طائرة، فهذا يحتاج إلى ٢٠٠ سنة على الأقل. ولكن لا تلوح في الأفق بادرة تنمّ عن أن إسرائيل المستقبل ستنتج هذا النوع من الناس.

ولعل الدراسة في المخطط قد أدركت شيئاً من هذا التناقض، فهي تدعو الى أن تكون سياسة إسرائيل نحو يهود العالم قائمة على «احترام مبادئ العدل العالمي»، الذي نرجو ألا يكون المقصود به يهود العالم فقط، بل يجب أن يمتد إلى شعوب العالم كلها،

وأولها الشعب الضحية، الفلسطينيون، الذين بنيت إسرائيل على أشلائهم.

كما تقدم الدراسة مشاكل أخرى بواقعية جيدة. وهي ثلاث حالات :

(١) مشكلة وجود يهود في إسرائيل من ١٠٢ دولة يتكلمون ٨٢ لغة، فالاختلافات العرقية واللغوية والاجتماعية هائلة. وما يجمعهم الآن هو محاربة العرب والعداء والكراهية لهم، والجيش هو بوتقة هذا الصهر وفيه يتعلم النشء هذه الكراهية.

(٢) مشاكل اليهود في إسرائيل مع اليهود في العالم. والمشاكل من هذا النوع هي في الواقع من مشاكل الدولة في إسرائيل نفسها - كيف تتعامل مع هؤلاء وكيف تستفيد منهم؟ فليس هناك مشكلة للمهاجر الروسي مع روسيا ولا للبريطاني مع بريطانيا، فهو ابن تلك البلاد، وإذ أنزل مطارها وحمل جوازها لا يستطيع أحد أن يميزه من الآخرين. لكن الحياة الرغدة لليهود في الغرب وما تجلبه لإسرائيل من منافع تحمل في طياتها مخاطر كثيرة. ترى الدراسة أن هناك خطراً من أن يفقد اليهود في مجتمع متسامح تمسكهم بالعقيدة اليهودية والعقيدة الصهيونية. فبالنسبة الى العقيدة اليهودية، تدعو الدراسة اليهود إلى الابتعاد عن الزواج المختلط والتمسك بالعادات اليهودية في البيت والمدرسة والكنيس. أما العقيدة الصهيونية فيجب تربية النشء عليها منذ الصغر. ولذلك وضع برنامج «حق مسقط الرأس»، بموجبه يأتون بشباب يافعين ولدوا في بلاد مختلفة ليزوروا مسقط الرأس المتخيَّل (Virtual) ويتعرفون على فلسطين ويتلقون دروساً عن إسرائيل والصهيونية في رحلة ممتعة مجانية. لكن الحقيقة أبلغ بياناً، إذ تقول الأخبار إن عشرين يافعاً من روسيا أسكنوا في كيبوتز قرب حدود غزة، وأطلق عليهم «صاروخ»، هو عبارة عن أنبوبة محشوة بالمتفجرات البدائية، سقطت على مسافة كبيرة من الكيبوتز ولم يصب أحد بأذى. إلا أنه لم يأت الصباح حتى اختفى من الكيبوتز كل المطالبين الروس بحق مسقط الرأس .

(٣) مشكلة اليهود في إسرائيل من جهة، وأهل البلاد الفلسطينيين من جهة أخرى. وهذه هي بحق المشكلة الحقيقية. إذ كيف يعقل أن يكون المهاجر الذي وصل إلى شواطىء فلسطين مبلول الثياب في ظلام الليل بعد نزوله من على ظهر مركب للمهربين، أن يصبح سيد البلاد، وله كل الحقوق والسيطرة على الأرض وما فيها وما عليها، بينما لا يبقى لصاحب الأرض وأهل البلد إلا بقايا حقوق ومزايا وذكريات مجازر ومحو للتاريخ والذاكرة ؟ هذا هو السؤال الحقيقي.

في نهاية المطاف، يمكن القول إن مستقبل إسرائيل في البلدان العربية وأمام العالم يتوقف أساساً على الإجابة عن هذا السؤال، أي مدى التزام إسرائيل بمبادىء

العدالة والقانون الدولي في ما يتعلق بالحقوق الفلسطينية. والشيء الأكيد أن ممارسات إسرائيل خلال نصف قرن مضى لن تؤمن لإسرائيل والإسرائيليين أي مستقبل مضيء. والطريق الوحيد للوصول إلى طاقة الضوء في نهاية النفق الطويل المظلم الذي تسير فيه إسرائيل حتى الآن هو إعادة الحقوق إلى أهلها.

## ١٠ - خلاصة

لقد سبق القول إن كل الأقطار المتقدمة ذات المؤسسات تلجأ إلى وضع خطط لمستقبلها. وليس في هذا جديد، ولا هو خارق للعادة. لكن المسؤولية تقع على عاتق الأقطار التي لا تقوم بواجبها نحو شعوبها، وتترك مقاديرها لمهب الريح أو تقع تحت رحمة خصومها، الذين استعدوا لنهب مقدراتها وانتهاك سيادتها. ولا فائدة من جلد الذات، أو الشعور بالإحباط عند الاطلاع على مخططات الخصم. فالعجز ليس سياسة. والعجز ليس خطة يعتمد عليها. العجز هو تخلّ عن المسؤولية والهروب منها، وهو خيانة للأمانة التي وضعها الشعب في قيادته.

العجز يؤدي بالقادة إلى خفض سقف أهدافهم الوطنية إلى مستوى عجزهم، لكي يكونوا قادرين على تحصيلها. بينما الواجب أن يرتفعوا هم بأدائهم إلى مستوى الأهداف الوطنية المطلوب تحقيقها. فإن لم يتمكنوا من ذلك، عليهم إخلاء مكانهم وتسليم المسؤولية لغيرهم ممن يستطيعون. وهذا بالطبع يستدعي تطبيق مبادئ الديمقراطية، وقيام دولة المؤسسات، لأن المؤسسات لا تموت، بينما يموت القادة، ولأن المؤسسات تخطىء في حدود ضيقة، لأنها تمثل إجماع الرأي العام في الغالب، ولكن القادة قد يخطئون خطأً فاحشاً يدفع ثمنه الملايين، وقد يكون القائد ملهماً عبقرياً يستطيع بثاقب بصيرته وحسن تدبيره الوصول بشعبه إلى شاطىء الرغد والأمان. ولكن هذه الأحوال طفرات تاريخية لو حدثت، ولا تصلح أساساً للتخطيط.

لا مفر إذاً من اللجوء إلى الديمقراطية وتعبئة الشعب في مؤسسات تستخلص أحسن الرأي في تقرير مصيره. وغياب هذه الحال هو الذي أدى بإسرائيل، وعدد سكانها ٥ ملايين يهودي بجانب مليون عربي لأن تنتج اقتصاداً قيمته أعلى من كل دول الطوق، وعدد سكانها أكثر من ١٥ ضعفاً.

لقد صدر في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٢ تقرير الأمم المتحدة بعنوان **تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي لعام ٢٠٠٢**. لقد أحدث صدور التقرير ضجة ليست مبررة، ذلك أن الخصوم أخذوا هذا التقرير على أنه دلالة على فشل العرب في تحقيق

الإنجازات وتخلفهم في ميادين كثيرة. ورد عليه بعض المختصين العرب، بأن كل المعلومات الواردة قديمة، كأن القدم يبرر المعلومة، أو أن المعلومات غير كاملة أو مجافية للواقع، أو منكرة للإنجازات. ويرصد التقرير حال العرب، وعددهم عام ١٩٩٥ حوالى ٢٨٥ مليوناً، في ميادين عدة. فيجد بعضهم يتمتع بحال من الرخاء، ولكنه ليس متطوراً حضارياً، وبعضهم الآخر فقيراً ومتخلفاً. ويجد أن متوسط العمر ٦٥ سنة، وهو قفزة كبيرة، مثلاً ونصف المثل، من متوسط العمر قبل ٥٠ سنة. ويجد أن المرأة قطعت شوطاً كبيراً في التعليم، على رغم أنه ليس كافياً حتى الآن، فنسبة الأمية بين الرجال ٢٧ بالمئة، وبين النساء ٥١ بالمئة. ويجد أن القوة العاملة في زيادة متسارعة بسبب الزيادة الطبيعية العالية، فقد وصلت عام ١٩٩٧ إلى ٩٤ مليون شخص، أي ٣٣ بالمئة من عدد السكان، وهي نسبة لا بأس بها، ولكن يمكن أن تزيد إلى ٤٠ بالمئة كما هو الحال في إسرائيل، وهي مجتمع مستورد من الغرب. أما البطالة وهي المقياس الأهم للإنتاج، فتتراوح بين ٢٩,٩ بالمئة في الجزائر، و٢,٦ بالمئة في الإمارات، وفي الوسط : السعودية ١٥ بالمئة، والأردن ١٤,٤ بالمئة. أما في فلسطين المحتلة، فالبطالة تشمل أكثر من ثلثي السكان بسبب إجرام الاحتلال الإسرائيلي وتدميره بنية المجتمع الاقتصادية.

ولا يسجل الوطن العربي تقدماً كبيراً في الأبحاث والتقنية ونسبة المتصلين بالشبكة الإلكترونية، بينما تسجل إسرائيل أعلى المستويات، نتيجة استيراد العلماء من روسيا وأوروبا وأمريكا.

وبينما يجد البعض في هذه الأرقام مدعاة لليأس، وأجدها عكس ذلك تماماً، فهو، كما يقول التقرير في عنوانه الفرعي يدعو إلى : «خلق فرص جديدة للأجيال القادمة»، فإن الشباب هو حجر بناء المستقبل.

تأمل للحظة واحدة الملايين من الشباب في الوطن العربي، فهم يتمتعون بالذكاء والجدية والطموح. وهل هناك أمثلة أبلغ من الشباب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال الذي يمنعه من التعليم، ومع ذلك فنسبة النجاح من أعلى المستويات على رغم أنها هبطت أخيراً بسبب الاحتلال. هؤلاء الشباب أنفسهم برزوا في مجالات العلم، عندما أتيحت لهم الفرصة. لا تكاد تخلو جامعة أمريكية من أستاذ فلسطيني أو أكثر، ناهيك عن المؤسسات المتخصصة الأخرى. في كل مجال، خيّب هؤلاء الشباب آمال أعدائهم. وعندما صدّق عدوهم أنهم على وشك الركوع، جاؤوا بانتفاضة الأقصى. وفي حمى الحرب ضد الشعب الفلسطيني والعراقي تجد الشباب المتحمس راغباً في تقديم التضحيات.

لكن هذا لا يكفي. لا بد من تعبئة كل أفراد الشعب في الوطن العربي، بحيث يصبح عدد المجموع زيادة عن مجموع العدد. وهذا يستلزم إنشاء وتطوير المؤسسات التي تطور بدورها قدرات الشباب. وهذا بدوره يستدعي وجود جو من الحرية والديمقراطية التي تنمو فيه هذه المؤسسات وتترعرع.

ولكي تسود الديمقراطية، ليس من الضروري إحداث انقلاب في الأنظمة السياسية، فقد جرّبت هذه الطريقة للحصول على نتيجة سريعة للتطور والتقدم، ولكن لم تنجح دائماً. الطريقة الناجعة هي تعليم النشء وتدريبهم لاستغلال طاقاتهم، وذلك بالتوجه نحو القاعدة العريضة لجماهيرهم. وهذا يتأتى أيضاً عن طريق إنشاء مشاريع تعليمية على نطاق واسع عن طريق القطاع الخاص، الذي يدرّب الشباب مسبقاً قبل تشغيلهم لدى مؤسسات القطاع الخاص نفسه.

وفي المدى البعيد، يجب أن تكون زيادة السكان الطبيعية مصدر قوة، وليس مصدر ضعف. بمعنى تدريب الشباب بحيث يكون إنتاج الواحد منهم أكثر من ضعفي احتياجات الشخص والذين يعولهم. وهنا، في تجربة الصين والهند، ولا تسل عن تايوان، دروس نافعة. والخلاصة أن التخطيط لمستقبل الأمة يجب أن يتوجه أساساً نحو تطوير طاقاتها الكاملة وغير المستغلة. ويجب النظر إلى الإيجابيات في مستقبل الأمة. فهناك ٢٨٥ مليون عربي عام ١٩٩٥ سيصل عددهم عام ٢٠٢٠ إلى حوالى ٤٥٠ مليون نسمة. ومساحة أرضهم بليون وثلث هكتار، المفتلح منها ٥ بالمئة فقط. ولديهم أكبر مخزون في العالم من البترول والغاز. ولديهم كميات، ولكنها غير كافية، من المياه، يمكن إحسان استخدامها بتقليل الضائع منها وتوجيه الزراعة لتناسب كمية المياه.

هذا كله يشير بكل وضوح إلى أن سقف الفرص و إمكانية التقدم عالية جداً. وإن كل تقدم، مهما كان متواضعاً، سيكون له أثر متسارع، غير قابل للتراجع، في طبقات المجتمع. إن ارتفاع سقف الفرص يجب أن يكون حاملاً وحافزاً على التطور، وليس عاملاً مثبطاً للهمة.

ولذلك، فإن هدف خطة التطوير العربية يجب أن يتجه بها نحو الاستفادة من الفرص المتاحة، لا أن تكون رد فعل على المخطط الإسرائيلي، فهذا من أقل الأمور أهمية، إذا ما قيس بالإمكانيات الهائلة لدى الوطن العربي. ومن الخطأ، توجيه التنمية بحيث تناقض اتجاهات المخطط الإسرائيلي فحسب. فالمجال العربي للتنمية أوسع من ذلك بكثير. وسيكون من إحدى نتائجه الكثيرة المهمة إحباط أي مخطط معاد للمستقبل العربي.

ولذلك يجب الاستمرار في إعداد المخطط العربي لهذا الغرض. ونأمل أن يحالف النجاح جهود إعداد الخطط على رغم ما نقلته مجلة **الهلال** (القاهرة) في عدد كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، من أن الجهود لإعداد مخطط مصر في عام ٢٠٢٠ قد تعثرت. لكنها لا بد من أن تقوم من عثرتها قريباً.

لقد وجدت هذه الأمة العربية على أرضها لقرون عديدة، تجاوزت تاريخ كل الأمم في العالم، وساهمت في إنارة مشعل الحضارة في أكثر عصورها. وليس هناك عائق لا يمكن تجاوزه في الطريق إلى التقدم والرخاء، ليس فقط بسبب الماضي، فهذا انتهى وذهب، ولكن بسبب الطاقة الكامنة في شباب الوطن العربي. ولا بد من أن تثمر هذه الطاقة مستقبلاً زاهراً.

# مقدّمــة الطبعــة العبريــة

## المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين «لنحوّل الحلم إلى حقيقة» - إسرائيل تستقبل القرن الحادي والعشرين

**إسرائيل ٢٠٢٠** هو مخطط قطري رئيس شامل وجامع وبعيد المدى أنظاره مصوّبة إلى تحديات القرن الحادي والعشرين. وبإعداد هذا المخطط تنضم إسرائيل إلى مجموعة من الدول المتقدمة (مثل هولندا، اليابان، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، الدنمارك)، اختارت هذه الأداة الهائلة بهدف توجيه التنمية في بلادها من خلال أخذ مدى واسع ومعقد من الاعتبارات في الحسبان. وكان التخطيط القطري في إسرائيل واحدة من الخطوات الأولى للدولة. وكانت سلطات الانتداب البريطاني قد منعت المبادرة إلى التخطيط على المستوى القطري بهدف كبح مظاهر الاستقلال في أوساط سكان البلاد، ولانتهاج سياسة فرق تسد. وعلى هذه الخلفية جرى في عام ١٩٥٠ إعداد مخطّط قطري رئيس لإسرائيل من قبل المهندس المعماري آرييه شارون، وذلك لغرض تعزيز سيطرة دولة إسرائيل على المجال الوطني من طريق توزيع السكان و«غزو الصحراء لإعمارها».

ومع اقتراب نهاية القرن العشرين، أصبحت سيطرة إسرائيل على البلاد راسخة، إلا أن الحاجة إلى مخطط رئيس قطري لم تتوقف، بل بالعكس، إذ إن دولة ضئيلة المساحة وكثيرة السكان كإسرائيل بحاجة إلى مخطط بهدف الحفاظ على موارد الأرض والمياه، ولكبح الأفراد في استغلال المناطق المفتوحة، الذي قد يخلف وراءه أرضاً قفراً من الاسمنت والباطون. كما أن دولة صغيرة تتطلع إلى تعزيز مكانتها بين الدول الأكثر تقدماً في العالم، وإلى ضمان رفاه سكانها، بحاجة إلى حساب خطواتها بفطنة العمل التخطيطي منذ البداية؛ كذلك فإن الدولة التي تعبر مسيرة تاريخية من المصالحة مع جيرانها بحاجة إلى إعادة فحص فرضيات التخطيط التي وجهتها حتى الآن مجدداً، والاستعداد لتغييرات بعيدة المدى في مستقبلها.

ما هي المبادئ المميزة لمخطط إسرائيل ٢٠٢٠؟

**التخطيط البعيد المدى** – هذا المخطط موجه لآفاق تمتد على مدى خمسة وعشرين عاماً. ومع أن التخطيط البعيد المدى في ظروف الشرق الأوسط هو أمر صعب بشكل خاص، إلا أنه ضروري إزاء توجهات التنمية الحثيثة الجارية في داخل الدولة. والإسهام المميز لمخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» هو في زاوية النظر الشاملة – عامة ومتعددة المجالات، التي تذهب بعيداً في نظرها صوب العقود الأولى من سنوات الألفين. وبذلك، فإن هذا المخطط يكمل المخطط الهيكلي القطري لاستيعاب الهجرة، وهو المخطط الهيكلي القطري رقم ٣١ الذي يتركز على التخطيط القطري العام القصير المدى.

**حل ضائقة الأرض** – مخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» يشير للمرة الأولى وبصورة واضحة وقاطعة إلى مشكلة نفاد الأرض في إسرائيل. هذا ومن المتوقع أن تشتد هذه المشكلة إزاء عاملين مميزين لإسرائيل: فمن جهة تتمتع إسرائيل بنمو حثيث، وتتطلع إلى مستوى التنمية الموجود في أكثر دول الغرب تقدماً؛ ومن جهة ثانية فإن معدلات زيادة السكان في إسرائيل أعلى بقدر ملحوظ من تلك المألوفة في هذه الدول. وكنتيجة لذلك، سوف يتزايد الطلب على هذا المورد المحدود، الأمر الذي يعني توقع ازدياد حدة ضائقة الأرض في إسرائيل. والمخطط يحلل هذه المشكلة من أوجهها كافة كما يقترح حلولاً ناجعة.

**إحراز التوازن بين المجالات المبنية والمجالات المفتوحة** – يتطلع هذا المخطط إلى تحسين جودة الحياة في الدولة من طريق ايجاد توازن بين عنصرين متنافسين من عناصر التخطيط: دفع النمو الاقتصادي إلى أمام من جهة، وفي المقابل الحفاظ على الموارد الطبيعية والبانورامية (المعالم الطبيعية) للدولة والعناية بالمناطق المفتوحة من جهة ثانية. ويميز المخطط بين ثلاثة أصناف مجالية: المجالات المدينية والمجالات المفتوحة والمجالات الوسطية. وفي كل واحد من هذه المجالات اقترحت قسمة داخلية بين المناطق المبنية والمفتوحة، بحيث تتم المحافظة على هذا التوازن الحيوي من أجلنا، ومن أجل الأجيال المقبلة.

**إيجاد مخطط يتوجه إلى موافقة وطنية واسعة** – لقد أدّى المفهوم الشامل لمخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» إلى الأخذ في عين الاعتبار لمدى واسع من الاحتياجات الوطنية، وإلى التعبير عن قيم مختلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ووفقاً لذلك، فقد اقتضى الأمر إشراك مائتين وخمسين من خبراء التخطيط، من كبار الأكاديميين والمختصين في إسرائيل، الذين أثروا المخطط بمجموعة واسعة من الآراء

والمواقف، ومكّنوا من وضع مجال (حيز) من الإمكانات التخطيطية لصورة الدولة في القرن الحادي والعشرين.

**التخطيط وفقاً لسيناريو السلام** - «**إسرائيل ٢٠٢٠**» هو المخطط الأول في إسرائيل الذي يتطرق إلى عملية السلام ويستعد لمواجهة تأثير هذه العملية في بيئة التخطيط.

**صياغة سياسة لإحراز أهداف المخطط الرئيس** - لقد قام طاقم مخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**». بتوظيف الكثير من التفكير ليس فقط في المخطط نفسه، وإنما أيضاً في إيجاد وسائل لتحقيق غاياته نظرياً وعملياً. واستعان الطاقم في تطوير السياسة التنفيذية للمخطط الرئيس بالتعاون الذي نشأ بين عشر من وزارات الحكومة وبين الوكالة اليهودية ودائرة أراضي إسرائيل ومصلحة المياه، حيث شارك كل هذه الأطراف في أبحاث تمويل المخطط ورافق عملية إعداده.

وهكذا، فقبيل حلول الذكرى الخمسين لتأسيس الدولة سيقدم إلى الحكومة والجمهور في إسرائيل مخطط قطري رئيس هو الأول من نوعه لتنظيم المجال الوطني. ومع انتهاء هذه المهمة، أود أن أقدم الشكر للسيد آدام مازور رئيس طاقم التخطيط، لقيامه بقيادة عملية لم يسبق لها مثيل في حجمها وفي جوداتها.

وكذلك أقدم الشكر إلى أعضاء نقابة المهندسين المدنيين والمعماريين، وإلى كلية الهندسة المعمارية وبناء المدن، وإلى مؤسسة التخنيون للأبحاث والتطوير، الذين كانوا أول من هبّ إلى تدشين هذا المشروع ودعمه. كذلك نقدم الشكر إلى دوائر الحكومة كافة، والوكالة اليهودية، وإدارة أراضي إسرائيل، ومصلحة المياه، لمشاركتهم في هذه المهمة، ولتمكينهم من توسيع رقعة التخطيط والتعمق في المجالات الواقعة ضمن صلاحيتهم.

كما أود تقديم الشكر إلى زملائي كافة في لجنة المتابعة الحكومية وفي إدارة المشروع، على ما أبدوه من استعداد لتوجيه طاقم التخطيط على امتداد سنوات عمله الست، وبسبب المساهمة التي قدموها من خلال خبرتهم الغنية والمعرفة الكبيرة الموجودة لديهم.

إن مشروع «**إسرائيل ٢٠٢٠**» لم ينته ولكنه بدأ فقط! فمجلدات المخطط الثمانية عشر تنطوي في داخلها على أفكار مهمة ومعلومات هائلة. وما زال التحدي المتمثل بالتطبيق العملي لهذا المشروع أمامنا. وإني أتوجه إلى حكومة إسرائيل التي تكرمت بتمويل المشروع ومتابعته الفنية، لكي تنظر إلى هذا المشروع باعتباره ذخراً ثميناً

ووديعة كبيرة الأهمية توضع بين أيديها لتفعيله من أجل دفع عملية تطوير المجتمع والدولة إلى أمام.

وختاماً، فإني أشدّ على أيدي جميع من شارك في هذه المهمة التخطيطية المهمة، وأتوجه إليهم جميعاً بالشكر والمباركة.

**المهندس المعماري**
**يهوناتان غولاني**
**رئيس لجنة المتابعة**

# تمهيــــد

**«ربما كان المستقبل وراء مدى رؤيتنا إلا أنه ليس خارج مدى سيطرتنا» - روبرت ف. كنيدي**

**إسرائيل ٢٠٢٠**: المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين يقدم للمرة الأولى للجمهور الإسرائيلي، وللزملاء المخططين، ولحكومة إسرائيل، مخططاً شاملاً بعيد المدى وقابلاً للتنفيذ في المجال الوطني. ويهدف هذا المخطط إلى اقتراح سبل لمواجهة مشاكل إسرائيل المجالية الفريدة، جنباً إلى جنب مع دفع رفاهية الحياة في الدولة إلى أمام، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هذا ويعتبر مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** نتاج عملية التخطيط الأوسع التي نفذت في إسرائيل. فعلى امتداد نحو ست سنوات شارك في تحقيق هذا المخطط أكثر من مائتين وخمسين مهنياً، من كبار رجال الأسرة المهنية والأكاديمية في البلاد، ورافق عملهم ممثلون عن عشر وزارات، بالإضافة إلى ممثلين عن الوكالة اليهودية، ودائرة أراضي إسرائيل، وسلطة المياه.

وتم إجمال الوثائق النهائية، لمخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** في ثمانية عشر مجلداً. ويجمل هذا المجلد وثائق المخطط الرئيس جميعها. وبذلك، فإنه يرمي إلى خدمة هدف مزدوج: فمن جهة يجمع هذا المجلد البرنامج الأوسع للمخطط الرئيسي، ويعرض باختصار بنوده الرئيسية للتسهيل على القراء، ومن جهة أخرى يفتح أمام القراء الباب للتعرف على مجمل موضوعات المخطط، لكي يتمكنوا من تصفحها أو/ و التعمق فيها وفقاً لمجالات اهتمامهم.

ويصف الرسم البياني الوارد في نهاية هذا التمهيد كيف يتطرق كل واحد من فصول هذه الوثيقة الستة إلى مجلدات المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين، وذلك وفق مجموعات تمثل مداميك منهجية في طريقة إنتاجه.

**الفصل الأول:**

يعرض أسس مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** في تحليل المنطق الذي يقف من وراء إعداده، وفي وصف أساليب التخطيط. وتنبع الحاجة الملحة للدولة لمخطط شامل بعيد المدى من ثلاث معضلات فريدة: الكثافة السكانية المجالية العالية في إسرائيل، ومعدلات الزيادة السكانية التي تدل على أن هذه الكثافة آخذة بالازدياد، وأن التنمية الهائلة المتوقعة في العقدين المقبلين والتي تضع إسرائيل أمام خطر انهيار أنظمة البنية التحتية وإيقاع أضرار لا يمكن إصلاحها بالموارد الطبيعية. وفي هذه الظروف لن يكون بالإمكان مواصلة العمل وفقاً لإطار «الأعمال كالمعتاد»، حيث إن هناك حاجة إلى توجيه التنمية في الدولة من طريق مخطط وطني شامل وبعيد المدى، يستند إلى منهجيات متنوعة ومتكاملة. وبهذه الطريقة فقط يمكن ضمان رفاهية حياة سكان الدولة والأداءات الناجعة للمرافق الاقتصادية.

**الفصل الثاني:**

يرسم بيئة التخطيط المستقبلية بواسطة ثلاثة سيناريوات رئيسة: «إسرائيل في مسار الدول المتطورة»، «إسرائيل والشعب اليهودي»، و«إسرائيل في محيط يسوده السلام». وهذه السيناريوات تمثل من جهة، توقعاً معقولاً بالنسبة إلى القوى الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والجيو-سياسية التي من شبه المؤكد أنها سوف تؤثر في التخطيط المستقبلي «من الداخل» و»من الخارج»، وتجسد في الوقت عينه الصورة المطلوبة لإسرائيل وفقاً لمفهوم طاقم التخطيط الرفيع المستوى، والذي اشتقت منه الغايات المنشودة للمخطط الرئيس: دفع إسرائيل إلى أمام كدولة متطورة، تشكل مركز جذب للشعب اليهودي كله، وتحسن تحقيق الطاقات الكامنة في السلام بفعل التخطيط الوطني.

**الفصل الثالث:**

يعرض البدائل الرئيسة التي نشأت في إطار المخطط، كما يعرض عملية تقييمها، التي جرى في أعقابها تحديد المخطط الموحد والمنسق المختار. والبديل الأول هو بديل «الأعمال كالمعتاد» الذي يفترض استمرار الاتجاهات القائمة اليوم في المرافق الاقتصادية والمجتمع؛ أما البدائل الأربعة الأخرى فهي بدائل معيارية، يحمل كل منها على حدة غايات منشودة في مجالات الاقتصاد والمجتمع والبيئة. ولم تكن الغاية من أي من هذه البدائل المعيارية أن يكون قائماً بحد ذاته أو لأن يختار كأساس وحيد للمخطط الرئيس. وتشكل البدائل عرضاً للإمكانات التي يستند إليها المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، من خلال استنفاد أفضل خصائصها. وفي المقابل، فإن البدائل

الرئيسة تخلق شبه «شبكة أمن» للمخطط المختار باعتبارها مخزوناً غنياً من الأفكار التخطيطية، التي يمكن أن نعود ونستمد منه في المستقبل أيضاً، لتحديث المخطط الرئيس المختار عند الضرورة.

**الفصل الرابع:**

يعرض هذا الفصل «صورة المستقبل»: المخطط الخاص بتنظيم المجال الوطني. وتعتبر «صورة المستقبل» ثمرة عملية توليف شامل وعمليات تخطيط متنوعة: فمن جهة تقدم حلاً عقلانياً لمعضلات التخطيط التي تتفرد بها إسرائيل في الحاضر وفي المستقبل؛ ومن جهة أخرى يقدم هذا المخطط رداً خلاقاً عن السؤال المتعلق بكيفية تكريس هذه المعضلات من أجل دفع الأهداف والغايات المنشودة المركزية للمجتمع الإسرائيلي إلى أمام؟ وتعتبر «صورة المستقبل» قلب المخطط الرئيس كله: فهي تستمد مقوماتها من داخل الغايات المنشودة للتخطيط والبدائل الرئيسة المختلفة، وفي الوقت عينه تنبثق عنها سلسلة وثائق سياسية الغاية منها شقّ سبل تحقيقها.

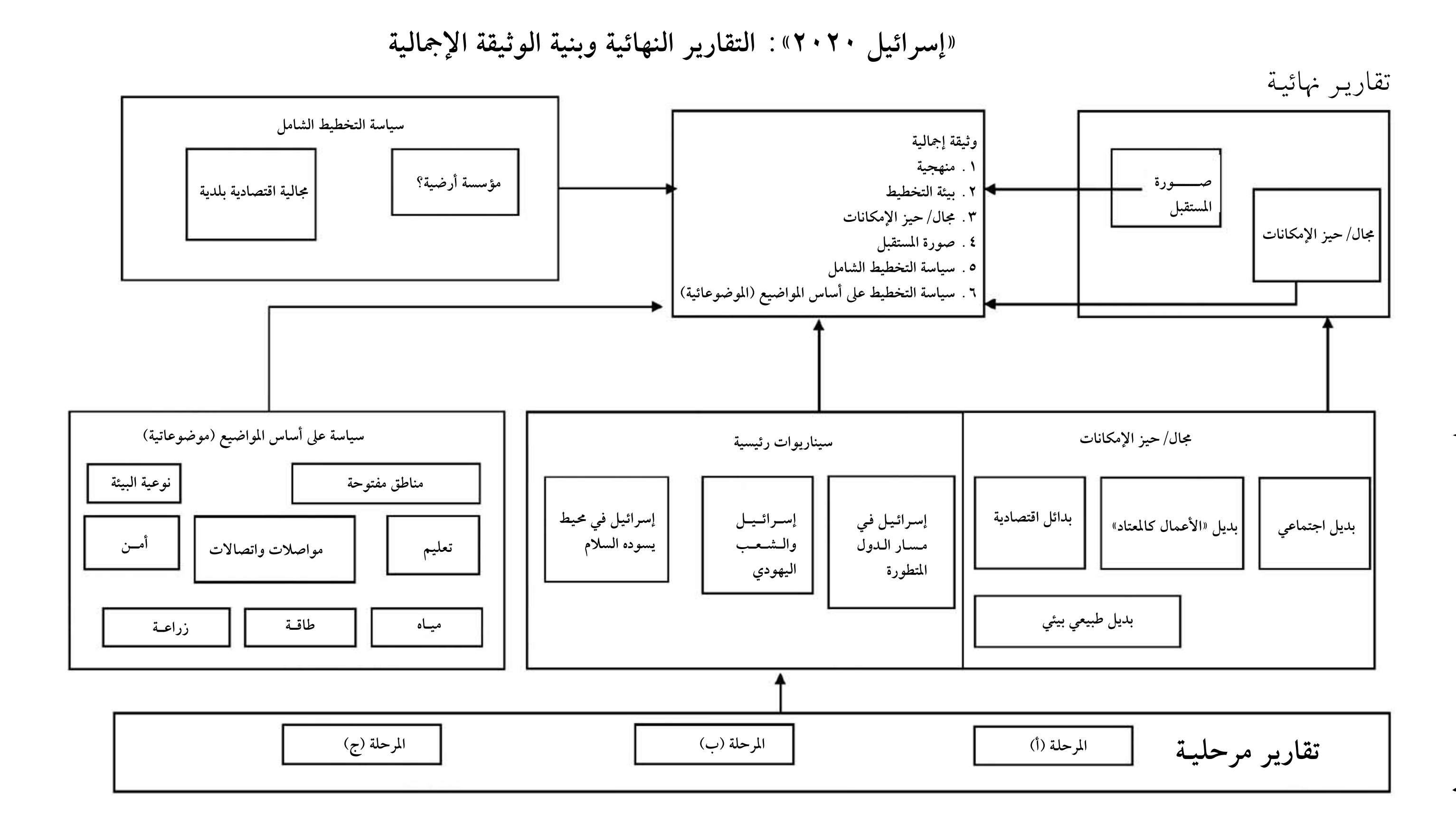
**الفصلان الخامس والسادس:**

يعرضان سياسة التخطيط الشامل، وسياسة التخطيط على أساس المواضع في القطاعات المختارة. وهذه تتناول بالتفصيل سلسلة عمليات «الأمر» و«النهي» التي تفسح في المجال للجهاز التنظيمي القائم بالتدخل في اتجاهات التطوير القائمة، وتوجيهها لغرض تحقيق «صورة المستقبل» المطلوبة.

كما قلنا، فهذه الوثيقة هي خلاصة وإجمال للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، المكون من ثمانية عشر مجلداً ترتبط في ما بينها وتشكل وحدة كاملة. ولذا فإني أود تقديم الشكر إلى جميع أفراد طاقم التخطيط البارزين لمشروع **إسرائيل ٢٠٢٠** الذين يعتبر عملهم الأساس الواسع الذي انبثقت منه هذه الوثيقة، وكذلك اعترافاً بمساهمتهم المشتركة في إعداده وتحريره. وإني آمل في أن نكون قد نجحنا من خلال هذه الوثيقة المختصرة بأن ننقل إلى القراء ما احتوته الوثائق الأصلية من ثراء وتوسع، وذلك لكي نحثهم على التعمق في محتويات المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين بكاملها، أكان ذلك من طريق تصفح مجلداته الموضوعة فوق الرفوف، أم، وهذه هي المرة الأولى، من طريق الغوص في الطبعة المسجلة على أشرطة الحاسوب والتي أنجزت بموازاة عملية طباعة تلك المجلدات.

**آدام مازور**
**رئيس طاقم التخطيط**

## «إسرائيل ٢٠٢٠»: التقارير النهائية وبنية الوثيقة الإجمالية



# الفصل الأول

## تخطيط شامل وبعيد المدى لإسرائيل: منطق ومنهجية

يعدّ مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠**، المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، أشمل عملية تخطيط نفذت في إسرائيل. وهذا المخطط يعرض مفهوماً تخطيطياً شاملاً، يأخذ في عين الاعتبار القوى والمسارات في الحاضر وفي المستقبل، داخل المجتمع الإسرائيلي وخارجه، ويوظفها لتحقيق أهداف وطنية متنوعة في مجالات الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وشارك في إنتاج هذا المخطط صنّاع القرار من الجهاز المؤسساتي والأكاديمي والتخطيطي الممارس من خلال تمثيل حيّز من الآراء المختلفة وحتى المتناقضة، ومن خلال تعاون مثمر بين المهنيين وممثلي الحكومة.

ومع ذلك، فعندما انبعثت المبادرة لإعداد المخطط من قبل رابطة المهندسين المعماريين ومخططي المدن في إسرائيل وكلية الهندسة المعمارية وبناء المدن في معهد التخنيون، اصطدمنا باثنين من ردود الفعل المتشككة تجاه العملية كلها:

«تلقائياً لا تملك إسرائيل مجال/ حيز إمكانات للتخطيط لأن دولة صغيرة تعاني من أسباب قهرية كثيرة للغاية، ليس بمقدورها أن تختار صورتها المستقبلية المطلوبة».

«إسرائيل ليست بحاجة إلى مخطط رئيس في سنوات الألفين لأن قوى السوق ستفعل فعلها».

لقد تمّ دحض الإدعاء الأول القائل بأن إسرائيل لا تملك مجال/ حيز إمكانات للتخطيط في مراحل العمل الأولى، حيث جرى في إطارها عرض عشرات البدائل والسيناريوات والقضايا والموضوعات التي أوضحت وضع «وجود الخيار» وكونه في حوزتنا. ويشهد على مجال/ حيز الإمكانات هذا مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** نفسه، المقدم هنا إلى الجمهور في ثمانية عشر مجلداً، تشتمل على سيناريوات مستقبلية، وبدائل تخطيطية، ومخطط مختار لتنظيم المجال الوطني والوسائل السياسية لتحقيقه.

وهذا الفصل مخصص لفحص الادعاء الثاني وهو أن إسرائيل ليست بحاجة إلى تخطيط شامل وبعيد المدى. ويتبين أن الأمر على العكس من ذلك، إذ توجد حاجة عاجلة لتخطيط من هذا النوع، ينبع من مسارات النمو السكاني والتطوير التي تميّز دولة إسرائيل. ويعرض هذا الفصل المنطق الذي يقف من وراء المخطط الرئيس

لإسرائيل في سنوات الألفين، كما يفصّل أمام القارىء منهجية إعداده. ولهذا الفصل أربعة أجزاء: في الجزء **الأول** سنطرح سمات وخصائص مبادئ التخطيط البعيد المدى، وسنقوم في الجزء **الثاني** بتحليل معضلات التخطيط الخاصة بإسرائيل التي تحتم هذا التخطيط، وسنفصّل في الجزء **الثالث** أساليب التخطيط الكثيرة والمتنوعة التي بواسطتها واجه الطاقم المخطط لمشروع **إسرائيل ٢٠٢٠** مشاكل التخطيط هذه، كما سنصف نتاجات المخطط التي تقدم لها الجواب؛ وفي الجزء **الرابع** سنقدم خلاصة تطرح المبادىء التخطيطية التي وجهت عملية بلورة المخطط في كل مراحله، والتي تعكس القيم المهنية لكبار أفراد طاقم التخطيط لمشروع **إسرائيل ٢٠٢٠**.

## ١-١ مبادئ التخطيط البعيد المدى[١]

إن عدد تعريفات التخطيط هو كعدد المخططين. وبحكم كون التخطيط عملية فكرية وإبداعية، فإن الملامح (بروفيل) الثقافية للمخططين تنعكس تلقائياً في تعريفاتهم، وذلك إلى جانب نوعية المهمة التخطيطية التي تقف أمامهم. ومع ذلك، فإن للتخطيط عدداً من السمات الأساسية التي تحظى بطبيعة الحال بموافقة واسعة: فالتخطيط هو عملية فكرية تنتج منظومة قرارات متناسقة لتنفيذ عمليات ترمي إلى تحقيق غايات منشودة، من خلال استخدام أمثل للوسائل[٢]. ومعظم نتاجات التخطيط موجهة للتنفيذ على مدى قصير نسبياً، يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. والحال هكذا، فما هي السمات المميزة للتخطيط البعيد المدى، الموجّه على غرار «**إسرائيل ٢٠٢٠**» لآفاق تمتد إلى خمسة وعشرين عاماً فأكثر؟

إن الجدول رقم (٦) يقارن بين صنفين من أصناف التخطيط: هذا المخصص لتحقيق غايات منشودة قصيرة المدى وللتنفيذ بسرعة، وذاك الموجه لتحقيق غايات منشودة بعيدة المدى والذي يمتد تنفيذه على فترات زمنية مطولة. ونظراً لأن التخطيط عادة ما يكون موجهاً نحو المستقبل، فإنه لا توجد حدود فاصلة ثابتة وحادة بين الاثنين (انظر الجدول رقم (٦)، ص ٣٢٢ من هذا الكتاب)، وبالإمكان تمييز القطبين التخطيطين، التخطيط القصير المدى، والتخطيط البعيد المدى، على النحو التالي:

---

(١) للتوسع، انظر: آدام مازور، **مدخل: عرض للدراسة والقضايا المركزية**، المجلد «أ» (١٩٩٣). الإحالات إلى منشورات المشروع ستتم في إطار مقتضب، انظر اللائحة في نهاية هذا الكتاب.

(٢) للتوسع في موضوع تعريفات التخطيط انظر: ي. درور، **استراتيجية كبرى لإسرائيل** (القدس: اكدمون، الجامعة العبرية، ١٩٨٩)؛ غ. شيفر، «التخطيط القومي في إسرائيل-حاجة وإمكانات،» في: غ. شيفر، محرر، **نحو تفكير منهجي بشأن دولة إسرائيل** (القدس: مؤسسة فان. ليرز، ١٩٧٣)، و N. Steiner, *Top Management Planning* (New York: Macmillan, 1996).

**المفهوم المعياري للتخطيط**: التخطيط القصير المدى يميل إلى إحراز «غايات إيجابية» على غرار تلك التي تكون المعايير المركزية في اختيارها وفي تقييمها هي قابلية الحصول والتنفيذ في داخل النظام القائم. وفي المقابل، فإن التخطيط البعيد المدى يتطلع إلى إحراز «غايات معيارية» ترسم صورة قيمية في بيئة تخطيط مستقبلية مرغوبة. ومن هنا، تنبع فوارق في مفهوم الزمن، وفي طريقة المواجهة مع حالة عدم اليقين التي هي جزء لا يتجزأ من أي تخطيط: وتفترض عملية التخطيط القصير المدى استمرار الاتجاهات القائمة من الماضي، مروراً بالحاضر ونحو المستقبل. ولذا، فإنها تنفذ بأسلوب «السير البطيء والحذر» (Looking Forward). أما عملية التخطيط البعيد المدى، في المقابل، فإنها تستعد لاستقبال التحديث وتفترض إمكان حدوث تغييرات غير متواصلة في المستقبل. وهكذا، فان التخطيط البعيد المدى يتقدم بصورة عكسية: من تعريف بيئة التخطيط المستقبلية المطلوبة عودة إلى تلك الموجودة، التي يتوجب تغييرها وصياغتها بأسلوب «كتابة تاريخ المستقبل» (Looking Backwards).

**تشديد منهجي إبداعي**: يتجرأ التخطيط البعيد المدى على إمعان النظر بعيداً بما وراء المعروف والمعلوم، وعلى توقع «صورة مستقبل» متجددة لا تستند بالضرورة إلى استمرار اتجاهات قائمة. ولذا، فإن التخطيط البعيد المدى يتطلب في جميع الأحوال تحليقاً إبداعياً يتجاوز الحاجة الى حل قضايا ملموسة. وتحتم الفرضية القائلة إن التغييرات المستقبلية ليست متواصلة الإبداع أيضاً في تعريف قاعدة معطيات التخطيط، وكذلك في استخدام الأدوات التي تعتمد على «المعرفة العامة» وعلى الحدس اللازمين لطرح الفرضيات، ووضع السيناريوات والتصورات وفقاً لها. ويكثر التخطيط البعيد المدى من الاستعانة أيضاً بعمل الطواقم بهدف تشجيع الانفتاح الفكري، ومعاظمة الوعي لمجال/ حيز الإمكانات، من خلال استخدام أساليب تفكير جماعية مثل تفعيل الأدمغة، والمحاكاة والألعاب الفكرية.

**جودة المنتوج**: برنامج توجيهي: إن نتاج التخطيط البعيد المدى يتجسد في وضع «مخطط رئيسي»، أي ذاك المخطط الذي يرمي في أساسه إلى رسم سياسة للتطوير، وبدرجة أقل إلى تحديد منظومة قرارات للتطبيق والتنفيذ العملي والفوري.

**التطبيق المرن والمبدئي**: عندما يكون التخطيط موجهاً نحو المدى القصير، تكون عندها حاجة الى ضمان إمكان تطبيقه في بيئة التخطيط القائمة، أكان ذلك من طريق وسائل تأثير غير مباشرة وعمليات إقناع أم من طريق إلزامات مباشرة. والتخطيط البعيد المدى عادة ما يكون أكثر مرونة، ولذا فإنه لا يقتضي موافقة عملانية من قبل اللاعبين ذوي الصلة كافة، وانما اعترافهم المبدئي بـ «مجال/ حيز الإمكانات» التي

يعرضها وبقواعد اللعب التي يقترحها.

ولإجمال الأمر نقول إنه من الواضح أن التخطيط البعيد المدى، وكذلك التخطيط القصير المدى، يكمل بعضهما بعضهما الآخر. وللحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من البنية التحتية للتخطيط الوطني، هناك حاجة لاستخدام هذين النمطين معاً. فالتخطيط البعيد المدى يحدّد إطاراً معيارياً شاملاً للتنمية، وبإمكانه إحداث تغييرات بعيدة المدى في بيئة التخطيط القائمة من شأنها أن تُحسِن تحقيق أهداف عليا في المجتمع، تفوق ما يمكن أن يحصل عندما تعمل قوى السوق دون توجيه مركزي. ومع ذلك، فإن التخطيط الشامل البعيد المدى يقتضي توظيف وسائل إنتاج وموارد كبيرة، كما أن هناك حاجة الى وقت طويل نسبياً لإخراجه إلى حيز التنفيذ. ولذا، فإنه محدود في قدرته للاستجابة لاحتياجات محلية جارية في واقع متغير. وهنا بالذات يكمن التفوق النسبي لبرامج ولمدد زمنية قصيرة نسبياً. وعلاوة على ذلك، فإن التخطيط القصير المدى هو الذي من شأنه إخراج التخطيط البعيد المدى من الواقع النظري إلى الواقع العملي، من طريق استقراء التوجهات التي يرسمها في خطوات صغيرة، وبناء «صورة المستقبل» المطلوبة من طريق الربط بينها.

## ١-٢ الجانب المنطقي في وضع المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين[٣]

إن الحاجة إلى تخطيط وطني شامل وبعيد المدى في إسرائيل قائمة منذ قيام الدولة، إذ إن دولة ضيقة المساحة ومستوعبة للهجرة، وتتطلع إلى التساوي من حيث مستواها التكنولوجي ورفاهيتها الاقتصادية مع الدول الغربية المتطورة؛ مثل هذه الدولة، بحاجة إلى تخطيط قطري من أجل تنظيم القدرات (القوى) الكثيفة العاملة داخلها، ولتحقيق غاياتها الوطنية المنشودة. وبمرور السنين تغيّر منطق التخطيط البعيد المدى، وفي فترات معينة، غاب أيضاً عن الوعي العام، إلا أن الحاجة إليه بقيت قائمة. في البنود التالية سنعمل على تحليل الدوافع لوضع مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** في التسعينيات، على خلفية تاريخ التخطيط القطري منذ قيام الدولة.

(٣) للتوسع، انظر: «القاعدة النظرية» (١٩٩٣)؛ راحيل ألترمان وآفي موسيري، «التخطيط القطري: مؤسساته، قاعدته القانونية وغاياته المنشودة - من الماضي إلى الحاضر،» (١٩٩٣)؛ آرييه شاحار، «التخطيط المجالي - الوطني في المجتمعات ما بعد صناعية: فرنسا، اليابان، هولندا،» (١٩٩٣)؛ اندرياس بلودي، آرييه شاحار واورن يفتحئيل، «مذاهب في التخطيط القطري: عرض مقارن بين هولندا وإسرائيل،» (١٩٩٣)؛ نعومي كرمون، «أهداف لإسرائيل استعداداً لسنوات الألفين،» (١٩٩٣)، ويوبرت لوريون واورن يفتحئيل، «سيناريوات بعيدة المدى لاسرائيل: إجمال لورشات عمل،» (١٩٩٣).

## ١-٢-١ المنطق التاريخي للتخطيط البعيد المدى في إسرائيل

إن الحاجة إلى تخطيط وطني شامل وبعيد المدى قامت فور قيام الدولة. ففي سنواتها الأولى واجهت إسرائيل تحديّات وطنية كبيرة تضمنت: إقامة نظام استيطان (إسكان) وتشغيل للسكان الذين تضاعف عددهم في فترة زمنية قصيرة، وترسيخ جميع مؤسسات الحكم وخلق بنية تحتية اقتصادية وتحصين الأمن القومي.

ومن أجل تقديم رد عن هذه الاحتياجات على الصعيد المجالي، فقد جرى في السنوات ١٩٤٤-١٩٥٢، وبمبادرة من شعبة التخطيط في مكتب رئيس الحكومة، إعداد مخطط لمدة خمسة عشر عاماً. وشارك في إعداد هذا المخطط نحو ١٨٠ من المهنيين، وفي مقدمهم المهندس المعماري آرييه شارون[٤]. وبرز من بين الفرضيات الأساسية المعيارية التي قام عليها «مخطط شارون» اثنتان هما:

السياسة المجالية هي أداة لتحقيق غايات سياسية وأمنية.

«نكسوك برداء من الباطون والاسمنت»: المناطق غير المتطورة تعتبر دليل تخلف وتشكل أرضاً قفراً ينبغي استصلاحها.

ولقد دعمت سياسة التخطيط المشتقة من هذه الفرضيات نموذج الانتشار المبعثر، أي توزيع السكان والتطوير على امتداد المجال الوطني كله، وعدم تركيزه في تجمعات أكثر اقتصاداً من ناحية استهلاك الأرض واستغلال مزايا الحجم والتكتيل (Agglomeration)؛ وبالفعل، فقد كانت هذه السياسة متطابقة مع السمات المميزة للبيئة التخطيطية في ذلك الحين: فعدد سكان الدولة كان قليلاً نسبياً (نحو ثمانمائة ألف نسمة من بينهم نحو ستمائة وخمسين ألف يهودي)، وكانت الكثافة المجالية متدنية (نحو ٤٣ نسمة للكيلومتر المربع في المجال الوطني كله)، كما كان نطاق البناء والتطوير محدوداً (نحو ١٥ مليون متر مربع تشكل نحو ٧ بالمئة من المبني اليوم). وعلى هذه الخلفية، يتضح كيف استطاعت سياسة التخطيط أن تخرج إلى حيز التنفيذ أهداف الصهيونية العليا، ولماذا حظيت هذه السياسة بدعم وطني واسع. فقد عزّزت الثقة بحقيقة وجود الدولة، كما قوّت التشبث بمجالاتها.

## ١-٢-٢ خمود التخطيط القطري الشامل في إسرائيل

حتى الستينيات نفّذت غالبية الأنشطة الوطنية وفقاً لمفهوم تخطيطي استند إلى «مخطط شارون»، إلا أنه ابتداء من منتصف الستينيات لم يعد بمقدور هذا المفهوم

(٤) انظر: آرييه شارون، **التخطيط الطبيعي لاسرائيل** ([د. م.]: المطبعة الحكومية، ١٩٥٢).

التخطيطي، على رغم نطاقه وميزاته، أن يشكل قاعدة لسياسة تخطيطية. ونتيجة لذلك، أخذت تتسع بين الفرضيات الأساسية للمخطط وبين السمات المميزة المستحدثة لبيئة التخطيط. وابتداء من هذه الفترة فصاعداً، لم يعد هناك منطق تخطيطي في توزيع التطوير في المجال الوطني: فإسرائيل تطورت وتقدمت تلك الدولة «الخالية» و«القليلة» السكان التي تحصّن وجودها وأمنها بواسطة سياسة مجالية تقوم على توزع السكان. وبدلاً من ذلك، نشأت مشاكل تخطيط جديدة أهمها تنظيم الاكتظاظ المجالي المتزايد، وتزايد الهوات الاجتماعية والاقتصادية بين مركز الدولة والأطراف. وفي المقابل، فقد خمدت المخاوف من المس بمجرد وجود الدولة كنتيجة القضم المحتمل في حجم المجال الوطني. وعلى الرغم من ذلك، لم يطرأ تغيير على مذهب التخطيط التاريخي، كما لم يجر إعداد أي مخطط شامل وبعيد المدى وجديد لدولة إسرائيل.

وكنتيجة لذلك، فقد تطورت ظاهرتان عشوائيتان في مجال التخطيط. فمن جهة استمرت مؤسسات التخطيط في تطبيق مبادىء «مخطط شارون» على المستوى القطري واللوائي، في مشاريع قطاعية (في مجالات مثل الطرق، المحميات الطبيعية، المقابر، المناجم، والمطارات) على الرغم من أن الصلة بينها وبين الاحتياجات الآنية أخذت تضعف. وكانت التعبيرات الصرفة لاستمرار هذا التطبيق قد لوحظت في المخططات المختلفة لتوزيع السكان، وفي تصنيف مناطق التطوير التابعة لوزارة التجارة والصناعة، وفي توزيع الأحقيّات والمنافع في مجال الإسكان من جانب البناء والإسكان، وفي المحافظة الوثيقة على الأرض الزراعية.

وفي المقابل، فقد حصل قضم على مستوى التطبيق والتنفيذ لمبادىء سياسة التخطيط المستندة إلى «مخطط شارون». وبرز هذا القضم في ظواهر مثل الهوة المتزايدة بين الأهداف المنشودة لمخططات توسيع السكان وبين الحجم الفعلي للمستوطنات (المراكز السكانية)، والتصنيف «الزاحف» لمناطق مختلفة كمناطق تطوير من الدرجة (أ)؛ وإضفاء الشرعية على ظاهرة تمدد الضواحي السكنية في لواء المركز (المنطقة الوسطى) وفقاً لنموذج «التركيز المبعثر» الذي سنتناوله لاحقاً، وازدياد وزن قلب الدولة والمنخفض الساحلي على حساب مكانة الأطراف المحيطة بالمركز. وعملياً، وعلى الرغم من التمسّك الشكلي لمؤسسات التخطيط بمبادئ التخطيط القائمة منذ قيام الدولة، لم يعد بالإمكان منذ الستينيات الإشارة إلى اتجاه تخطيطي فعّال على المستوى القطري(٥).

---

(٥) انظر: R. Alterman and M. Hill, «Israel,» in: Nicholas N. Patricios, ed., *International Handbook on Land Use Planning* (New York: Greenwood Press, 1986), pp. 119-150; E. Ben Zodak, =

ونظراً لغياب مخطط شامل وبعيد المدى على المستوى القطري، فقد تم تنفيذ جزء ملحوظ من التنمية وفق اعتبارات محلية ومصالح قصيرة المدى. وفي أعقاب ذلك، لم يقتصر الأمر على عدم إسهام التخطيط في تحقيق الغايات الوطنية المنشودة، إنما زاد أيضاً، وبشكل عام، من حدة المشاكل القائمة. فقد أدّى إلى ازدياد الكثافة السكانية في الأماكن المكتظة تلقائياً، وتسبب في انزلاق متواصل لأعمال البناء إلى مناطق جديرة بالحفاظ عليها، وفاقم من حدة «نقاط الاختناق» على الطرق، و«أعناق الزجاجات» في أنظمة البنى التحتية الوطنية.

ولقد أوضحت موجة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، والتي بلغت ذروتها في مطلع التسعينيات حجم «الثمن» الناجم عن انعدام وجود بنية تحتية تخطيطية للمدى البعيد. وهكذا، منذ تم تنفيذ قدر كبير من أعمال البناء والتطور، دون نظرة بعيدة المدى، ودون تنسيق شامل. فإلى حد ليس بالقليل كانت الاعتبارات الآنية والمصالح المحلية هي العامل الموجّه للعمل، بدلاً من الأهداف والغايات القطرية المنشودة. وهكذا، ترون مخططاً وطنياً شاملاً وبعيد المدى، ولم يكن في حوزة مؤسسات التخطيط الأدوات الفضلى لمواجهة التحدي الوطني الذي طرحته الهجرة؛ كذلك افتقرت تلك المؤسسات إلى الوسائل التي تمكنّها من تخفيف هذه التأثيرات الخارجية السلبية التي أحدثها زخم التطوير الذي أعقب الهجرة، ناهيك عن البنية التحتية اللازمة لتوظيف هذا الزخم من أجل تحسين الأداء العام للمرافق الاقتصادية، ورفع مستوى رفاهية السكان كافة.

### ١-٢-٣ الحاجة إلى خطة وطنية استعداداً للقرن الحادي والعشرين

لقد تحول التخطيط البعيد المدى إلى أمر ضروري على أعتاب القرن الحادي والعشرين. ولم تعد هذه الضرورة تنبع من كون الدولة «خالية» و«ضئيلة السكان». فالأمر على العكس من ذلك- فالاكتظاظ المجالي ونفاد مورد الأرض هما ما يحتم ذلك الآن. وهناك ثلاثة مسارات مركزية تفاقم هذه المشاكل في عملها المشترك، وتضع تحديات خاصة أمام جهاز التخطيط في الدولة. فقد تطورت إسرائيل لتصبح **إحدى الدول المكتظة للغاية في العالم الغربي**، إلا أنه خلافاً لدول متقدمة أخرى (مثل هولندا

«National Planning - The Critical Missing Link: One Hundred Years of Jewish Settlement in = Israel,» *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 17 (1985), pp. 329-345; H. Law-Yone and R. Wilkanski, «From Consensus to Fragmentation: The Dynamics of Paradigm Change in Israel,» *Socioeconomic Planning Sciences*, vol. 18 (1984), pp. 362-372, and E. Razin and A. Shachar, «The Organization-Location Structure of Industry in Israel and Its Effects on National Spatial Policies,» *Geography Research Forum*, vol. 10 (1990), pp. 1-19.

أو اليابان)، **فإن سكانها يواصلون التزايد بمعدلات أعلى بكثير من تلك المألوفة في الغرب.** وبالاضافة إلى ذلك، فمن المتوقع استمرار تزايد عدد السكان حتى في العقود المقبلة بسبب التكاثر الطبيعي والهجرة اليهودية إلى إسرائيل من الشتات، وبسبب الإجماع الوطني على استمرار مفعول قانون العودة. وفي المقابل، فإن مستوى المعيشة في إسرائيل يرتفع باستمرار نظراً لأن الاقتصاد الإسرائيلي **يعمل على تقليص الهوات القائمة بينه وبين اقتصاديات دول الغرب المتقدمة.** وكنتيجة لذلك، فإن اسرائيل «الصغيرة» سوف تجد نفسها مطالبة باستيعاب قدر هائل من أعمال البناء في العقود القريبة المقبلة، سواء أكان ذلك من أجل الاستجابة لمتطلبات السكان الآخذين بالتزايد، أم في أعقاب الارتفاع المستمر في النشاط الاقتصادي في المرافق الاقتصادية وفي معايير الرفاه.

### الاكتظاظ المجالي ونفاد مورد الأرض(٦)

تعد اسرائيل اليوم من الدول الأكثر اكتظاظاً بين الدول الغربية. فالمستوى المتوسط للكثافة السكانية، دون المساحة الممتدة من بئر السبع جنوباً(٧)، يزيد على خمسمائة نسمة للكيلومتر المربع، وبذلك يزيد بنحو ٥٠ في المئة عمّا هو عليه في هولندا واليابان اللتين تعتبران من الدول المكتظة للغاية في العالم الغربي. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار الاتجاهات القائمة في زيادة السكان سيؤدي إلى جعل مستوى الكثافة السكانية في إسرائيل بعد نحو ثلاثين عاماً (مرة أخرى دون لواء بئر السبع) أعلى بضعفين ونصف عن المتوقع في تلك الدول (انظر الرسم البياني رقم (٢)، ص ٣٥٨ من هذا الكتاب).

إن مستوى اكتظاظ السكان العالي في إسرائيل يعبّر عن نفسه، ليس فقط في حصة المواطن من الأرض، وإنما أيضاً في مساحة ما تغطيه المباني والمنشآت من الأرض. ففي العشرين سنة الأخيرة، كبر نطاق مساحات البناء بثلاثة أضعاف تقريباً على الرغم من أنه كان من الجائز أن نفهم أنه كلما تقلصت مساحة ما تبقى من الأرض، سيكون هناك استغلال أكثر نجاعة لمورد الأرض. ولكن الأمور لم تكن

(٦) انظر: آدام مازور، «مورد الأرض في التخطيط المجالي،» (١٩٩٣)؛ آدام مازور وميخال سوفير، ««صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» (١٩٩٦)؛ راحيل ألترمان، «عملية التنفيذ وسياسة الأرض،» (١٩٩٦)، وستاف، «الأرض» (١٩٩٦).

(٧) إن مستوى الكثافة السكانية في لواء بئر السبع الذي يشكل نحو ٦ بالمئة من مساحة أراضي الدولة بقي منخفضاً جداً حيث يقيم فيه نحو ٧ بالمئة من مجموع سكان الدولة. ولكن حتى لو احتسبنا حصة الأرض للفرد في إسرائيل بما في ذلك لواء بئر السبع لوصلنا إلى واحد من أعلى معدلات الكثافة في الغرب-أي إلى نحو ٢٥٠ نسمة للكيلومتر المربع في العام ١٩٩٥.

هكذا، بل على العكس - وبصورة مفارقة - فطالما كان يرتفع مستوى الاكتظاظ المجالي، لذلك كان يتزايد أيضاً الاستخدام التبذيري للأرض، وذلك نتيجة لبناء بأنماط تحتل مساحات واسعة، ولانتشار غير ذي جدوى للعمليات المجالية (انظر الخريطة رقم (١)، ص ٣٧٥ من هذا الكتاب).

إن الحقيقة المتمثلة بعدم وجود تخطيط شامل وبعيد المدى للمجال الوطني المكتظ، والآخذ بالاكتساء بأعمال البناء، تتسبب في خسارة أرصدة احتياطية من الأرض ستكون مطلوبة في المستقبل، كما تقرب خطر انهيار البنى التحتية القطرية مثل نظم المواصلات، وتحدث ضرراً لا يمكن تلافيه للموارد الطبيعية، مثل الحوض المائي الساحلي، والمناطق المفتوحة، والأماكن ذات القيمة من حيث «بنية» مناظرها الطبيعية.

وإزاء هذه المسارات، فإن هناك حاجة عاجلة إلى خطة قطرية شاملة توجه التطوير وفق الإطار الأكثر نجاعة من ناحية استخدام الأرض وفقاً لتوقعات بعيدة المدى تتعلق بالاحتياجات الوطنية. والعلاقة المتبادلة بين الكثافة السكانية المجالية وبين الحاجة إلى تخطيط قطري تصبح وثيقة أكثر إزاء تطبيق التخطيط البعيد المدى في دول أخرى في العالم المتقدم. هذا، وتدل نتائج ورشة العمل الدولية حول «الخطط المؤسسية القانونية للتخطيط القطري المجالي في عشر دول متقدمة»[٨] على علاقة واضحة بين معدلات الكثافة السكانية المجالية في دول متقدمة وبين وجود ومأسسة تخطيط وطني شامل: فكلما كانت الدولة أكثر كثافة، صار التخطيط الوطني جزءاً عضوياً من مفاهيم الجهاز الحاكم. وهكذا، يبدو أنه في حين أن قلة الكثافة السكانية في اسرائيل، في بداية نشوئها، هي التي قادتها إلى تطبيق التخطيط القطري، فإن الاكتظاظ المجالي الآن هو بالذات الذي يعزز المنطق الرامي إلى وضع مخطط وطني بعيد المدى، جديد وحديث.

## الديمغرافيا: اتجاهات الزيادة السكانية[٩]

هناك سمة مميزة للاكتظاظ المجالي في إسرائيل، فعلى الرغم من معدلاته المرتفعة في الحاضر، إلا أنه لم يبلغ بعد حد الإشباع. إلى ذلك، فعلى الرغم من كلفته المرتفعة

(٨) أقيمت هذه الورشة في إطار المخطط الرئيسي في كانون الثاني/يناير لعام ١٩٩٦، وقد وضعت بالتفصيل في التقارير التالية: راحيل ألترمان: «نحو تفعيل المخطط الرئيس - منظومات مؤسسية - قانونية للتخطيط في عشر دول،» (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، و«السياسة المؤسسية،» (١٩٩٧).

(٩) انظر: نعومي كرمون وتامي تروب: «توقعات سكانية وقوة العمل في إسرائيل ١٩٩٠-٢٠٢٠،» (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، و«قوة العمل،» (١٩٩٦)؛ نعومي كرمون، «البديل الاجتماعي،» (١٩٩٦)؛ آدام مازور ويونا برغور، «سمات اقتصادية، اجتماعية وبيئية. مقارنات دولية: دول OECD واسرائيل،» (حزيران/يونيو ١٩٩٣)، وآدام مازور، يونا برغور وتامي تروب «اسرائيل في مسار الدول المتطورة،» (١٩٩٦).

بالمصطلحات والمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإن تزايد السكان في دولة إسرائيل يعتبر أمراً مباركاً. بعض المعطيات يجسّد هذه الظاهرة، فلا يقتصر الأمر على أن إسرائيل تعدّ اليوم من بين الدول الأكثر كثافة في الغرب، إنما هي الوحيدة من بينها التي تملك معدلات زيادة ملحوظة ويتوقع استمرارها في المستقبل أيضاً (انظر الرسم البياني رقم (٨)، ص ٣٦٤ من هذا الكتاب).

بعد أن اقترب متوسط الزيادة السنوية للسكان في إسرائيل خلال السنوات العشرين الأخيرة الـى ٣ بالمئة بالمقارنة بزيادة مقابلة تبلغ أقل من ١ بالمئة في أوساط غالبية الدول المتقدمة، تشير التوقعات الديمغرافية إلى اتساع إضافي لهذه الهوة في المستقبل أيضاً، فبين السنوات ١٩٩٠ و٢٠٢٠ سيزداد عدد السكان في إسرائيل بنحو ٢ بالمئة تقريباً في كل سنة، بالغاً أكثر من ثمانية ملايين نسمة، بالمقارنة بتوقعات مقابلة تبلغ ٠,٤ بالمئة سنوياً فقط في أوساط الدول المتقدمة. ومن خلال الرسم البياني رقم (١٠)، ص ٣٦٦ من هذا الكتاب يمكننا أن نلاحظ بوضوح أن دولة إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم الغربي ذات الكثافة المجالية العالية للغاية، وفي الوقت عينه، فإن معدلات زيادة السكان فيها هي الأعلى جوهرياً من بقية الدول المتقدمة كافة.

ومن المتوقع للضغوطات التي ستحصل جراء هذه الزيادة على مورد الأرض الذي يعاني منذ الآن من نقص، أن تتعاظم بشكل يفوق التقديرات الديمغرافية، وذلك نظراً لأنه وفقاً للاتجاهات البارزة في دول متقدمة أخرى، فإن عدد المرافق الاقتصادية المنزلية سوف يزداد بشكل أسرع من معدل الزيادة السكانية، وذلك عقب انخفاض معينّ في معدلات الزواج والإخصاب، وارتفاع في حالات الطلاق، وتسارع ظاهرة خروج الشبان الصغار من منازل عائلاتهم، وتحوّل الانقطاع بين الآباء المسنين وعائلات أولادهم إلى ظاهرة مألوفة وطويلة الأمد أكثر. ولذا، فمن المتوقع مضاعفة الطلب على كمية الوحدات السكنية في عام ٢٠٢٠. وبالاضافة إلى ذلك، من المتوقع حصول زيادة نسبية ملحوظة في مساحات السكن نتيجة للارتفاع في مستوى المعيشة وفي رفاه السكن (انظر الرسم البياني رقم (٤)، ص ٣٦٠ من هذا الكتاب).

ويمكننا أن نتصور أنه عقب الكثافة المتعاظمة للتطوير والمنافسة المتزايدة على استخدام المجال، ستصبح النزاعات القائمة بين المجموعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي أكثر حدة. ولذا، هناك حاجة عاجلة الى مخطط وطني يوزع «الكعكة المجالية» بين السكان المتزايدين في دولة إسرائيل بشكل متوازن ومتساوٍ قدر الإمكان.

## نمو الاقتصاد واختيار طريق التنمية الاقتصادية[١٠]

لقد اختارت دولة اسرائيل منذ قيامها طريق تنمية اقتصادية يرسخ نمط الحياة الغربي لسكانها، وهي تتطلع إلى مستوى الرفاه المألوف بين أكثر الدول الغربية تقدماً.

ومن ناحية التركيبة القطاعية للمرافق الاقتصادية والسمات المميزة الاقتصادية الأخرى، فإن اتجاهات التنمية في إسرائيل مماثلة بالفعل لتلك الموجودة في الدول المتقدمة. كما أن إسرائيل تتمتع بمعدلات نمو عالية تفوق بقدر ملحوظ تلك الموجودة في غالبية الدول المتقدمة[١١]. ومع ذلك، فهناك هوة ملحوظة بين الزيادة الحثيثة في الناتج المحلي الخام في مقابل الزيادة المعتدلة في الناتج المحلي الخام للفرد في إسرائيل (انظر الرسم البياني رقم (٥)، ص ٣٦١ من هذا الكتاب). وتنبع هذه الهوة من معدلات زيادة السكان العالية في إسرائيل، والتي تنعكس في المشاركة المنخفضة نسبياً في قوة العمل، ومن مقاييس إنتاجية متدنية للعامل. ولذا، فإن إسرائيل متأخرة عن غالبية الدول المتقدمة في مقاييس الرفاه المرتبطة بالمستوى النسبي للناتج المحلي الخام للفرد، مثل اكتظاظ السكن، ومستوى تملك المركبات الخصوصية ومعايير استهلاك الطاقة وإنتاج الكهرباء وتطوير نظم البنية التحتية الأخرى.

هذا ويظهر الرسم البياني رقم (٦)، ص ٣٦٢ من هذ الكتاب توقعات الزيادة في عدد من مقاييس النمو. وهذه التوقعات تؤكد الحاجة إلى مخطط وطني بعيد المدى. ومع افتراض أن إسرائيل تتطلع إلى مواصلة البقاء ضمن أسرة الأمم المتقدمة، وحتى تحسين مكانتها النسبية في داخل هذه الأسرة، فمن المتوجب عليها تقليص الهوة في مستويات تنمية البنى التحتية المختلفة، وسدّ الفجوة في معايير الرفاه. ومن أجل القيام بذلك، يتوجب عليها زيادة معدلات التنمية في العقود المقبلة بقدر يفوق معدلات زيادة السكان، كذلك يتوجب عليها ليس فقط توفير متطلبات السكان وفق المقاييس المألوفة اليوم، وإنما أيضاً تنفيذ عملية «ارتقاء مرتبة» كمياً ونوعياً، بهدف رفع

(١٠) انظر: دفنه شفارتز، محرر، «اتجاهات اقتصادية مختلفة لسنوات الألفين (تقرير أول للطاقم الاقتصادي - الاجتماعي)،» (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)؛ آرييه شاحار [وآخرون]، «البدائل الاقتصادية،» (١٩٩٧)؛ ميخائيل بورط، «انعكاسات التحديثات التكنولوجية للبناء والبنى التحتية على التخطيط القطري،» (١٩٩٣)، ويونتان غلاس، «العلاقات المتبادلة بين التكنولوجيا والبيئة: أوجه بعيدة المدى،» (١٩٩٣).

(١١) نمو الاقتصاد الاسرائيلي بمصطلحات الناتج المحلي الخام زاد بمعدلات عالية تقدر بنحو ٥,٨ بالمئة بالمتوسط سنوياً من العام ١٩٦٠ وحتى العام ١٩٩٠، وبنسبة ٣,٣ بالمئة بالمتوسط سنوياً بين الأعوام١٩٨٠-١٩٩٠، وذلك في مقابل ٧,٣ و٨,٢ بالمئة على التوالي، للمتوسط المعدل للنمو في جميع دول OECD.

المقاييس ذاتها. ولكن هل من الممكن استيعاب معدلات الزيادة الهائلة هذه في مجالات الدولة المحدودة وذات الحساسية البيئية، مع الحفاظ على مواردها الطبيعية، ورفع جودة حياة سكانها، دون تخطيط وطني شامل وبعيد المدى؟

وللإجمال، يتضح أن الحاجة إلى تخطيط شامل وبعيد المدى لإسرائيل تنبع من ثلاثة مسارات مركزية تعمل جميعها على زيادة حدّة مشكلة نفاد الأرض في الدولة:

- كثافة السكان في إسرائيل تعتبر من الأعلى بين الدول المتقدمة. ودون تخطيط شامل، وبخاصة إزاء توجه السوق نحو «التركيز المبعثر» للتنمية على المستوى الوطني، فإن هذه الكثافة تهدد بانهيار نظم البنى التحتية، كما أنها تلحق أضراراً لا يمكن إصلاحها في مصادر الأرض والمياه والطبيعة والمناظر الطبيعية. كذلك، فقد زادت الكثافة من النزاعات المجالية بين مجموعات السكان المختلفة، وقد تدمر أيضاً أنظمة الرفاه في الدولة.

- وبحسب تقديرات التوقعات الديمغرافية للعقود المقبلة، فإن معدلات الزيادة السكانية في إسرائيل سوف تكون أعلى بكثير من تلك الموجودة في الدول المتقدمة. ويتضح إذاً أن الكثافة الحالية ليست سوى «طرف الجبل الجليدي» للضغوطات المجالية المتوقعة لنا في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، فمن دون التخصيص المبرمج لأرصدة احتياطي الأرض للبناء والتطوير، كيف يمكن مواصلة ضمان قدرة الدولة على أن تكون وطناً قومياً للأجيال المقبلة وللمهاجرين اليهود القادمين من بلدان الشتات؟

- تتطلع إسرائيل إلى تقليص الهوات الاقتصادية القائمة بينها وبين الدول المتقدمة، وذلك من أجل تحسين جودة حياة سكانها. ولذا، فإن معدلات النمو والتطوير في العقود المقبلة ستكون مخصصة للاجابة عن تلك المعدلات المترتبة على الزيادة السكانية والارتفاع في مستوى توقعات السكان. إلا أنه دون تخطيط عقلاني لكميات البناء الهائلة هذه، فإن النمو الاقتصادي سوف يكون مرتبطاً بـ «تأثيرات خارجية» سلبية تمس بالبيئة وبجودة حياة شرائح كثيرة في أوساط الجمهور، بدلاً من العمل على تقدمها.

وإزاء هذه الضغوط المتراكمة على مورد الأرض الآخذ بالنفاد، وفي ضوء انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخطيرة، فإن هناك حاجة إلى مخطط قطري شامل وبعيد المدى. والهدف من مثل هذا المخطط هو صدّ المسارات الهدامة التي تحدث اليوم في المجال، وفي الوقت عينه تحقيق الأهداف العليا للدولة وضمان رفاه سكانها في المستقبل.

وبإجمالنا لمنطق وضع مخطط وطني شامل لإسرائيل نطلب من القارىء أن يعود إلى إمعان النظر في الرسم البياني رقم (٦)، ص ٣٦٢ من هذا الكتاب. والانتباه إلى علو الأعمدة التي تصف معدلات التنمية الهائلة (والتي سيكون هناك من يعتقد بأنها مفزعة) المتوقعة لإسرائيل في العقود القريبة. ونحن نتساءل في ما إذا كان من الممكن في ذروة هذه المسارات المتميزة والجارفة أن يستمر النمو في الدولة وفق صيغة «الأعمال كالمعتاد»؟ وهل سيكون من الصحيح ترك التوسع والتطور المستقبلي للدولة إلى «قوى السوق» دون تنسيق وتوجيه؟

لقد أدركنا في البنود السابقة السبب الذي يجعل التخطيط البعيد المدى بمثابة ضرورة يحتمها **الواقع في إسرائيل**. وفي البنود التالية سنصف للقارىء كيفية تحويله أيضاً إلى قوة تغيير للواقع، لا تستوعب فقط التأثيرات الخارجية للتنمية في مجال البيئة، وإنما توظف التنمية أيضاً لتحقيق غايات وطنية منشودة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

## ١-٣ «إسرائيل ٢٠٢٠»: أسلوب التخطيط ونتاجات الخطة

إن المشاكل التخطيطية الملتهبة التي تواجهها دولة إسرائيل تقتضي اتخاذ إجراءات فورية لكي لا تفقد درجات حرية التخطيط التي ما تزال باقية في مجال آخذ بالتقلص، ويخضع لمسارات تنمية متزايدة. وعلى هذه الخلفية، طرحت المبادرة لإعداد المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين. وقد جرى إعداد مخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» كمخطط يطل برأسه إلى القرن الحادي والعشرين، في حين أن قدميه راسختان جيداً في بنية التخطيط الحالية. ومن حيث المفهوم، فهذا المخطط هو مخطط معياري، يطور توقعات بعيدة المدى، ويرسم غايات مرغوبة للتطوير في المستقبل البعيد، ولكنه من حيث الأسلوب ينسق بين مسارات التخطيط القصيرة المدى والبعيدة المدى معاً، في حين أن نتاجاته مخصصة لتكون أساساً لمبادرات التنمية الفردية حتى في الزمن القريب.

وهكذا، فإن مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** يتميز بالتشديد على منهجيات ثنائية، فمن جهة يسيطر عليه مفهوم التخطيط البعيد المدى. وفي الوقت عينه، تطبق فيه مبادىء مختارة من التخطيط القصير المدى، في تلك المجالات حيث هناك حاجة ملحة الى تنفيذ توصياته منذ الآن.

ويرسم الرسم البياني رقم (٧)، ص ٣٦٣ من هذا الكتاب. منهجية المخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** وفق مراحل العمل، بحيث يُنفذ في كل مرحلة من المراحل عملية دمج وتنسيق بين ثلاثة مسارات تخطيط متوازية: المسار المنطقي الذي يواجه بأسلوب

منظم معضلات التخطيط في قطاعات وفي موضوعات مختلفة؛ ومسار السيناريوات الذي يفترض توقعات ايجابية بالنسبة الى المستقبل، تشتق منها غايات معيارية منشودة للتخطيط؛ والمسار المجالي الإبداعي الذي يفسح في المجال لعملية توليف تخطيطية شاملة مع المسارين الآخرين. وفي ما يلي وصف لنتاجات مخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» وفق مراحل العمل، من خلال بيان المنهجيات التي نشأت فيها[١٢].

## ١-٣-١ مرحلة العمل الأولى: بلورة المفهوم التخطيطي وتعريف الفرضيات الأساس

لقد استمرت المرحلة الأولى من التخطيط في الأعوام ١٩٩١-١٩٩٣، وفي خلالها قررت وزارة الداخلية، وزارة البناء والاسكان، إدارة أراضي إسرائيل، ودائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، التقدم في إعداد المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، ووضع المصادر والموارد اللازمة تحت تصرف الطاقم المهني، وتوجيه عمل هذا الطاقم من خلال لجنة مواكبة برئاسة مدير إدارة التخطيط في وزارة الداخلية.

وفي المرحلة الأولى من التخطيط جرى تعريف مجالات التخطيط، كما جرت عملية تحليل للمعضلات الرئيسة التي يواجهها المخطط. وفي خلال هذه المرحلة عرضت بصورة واسعة قدر الإمكان الموضوعات والمعضلات والسيناريوات والبدائل للصورة المستقبلية للدولة. وقد اتضح من خلال هذه المرحلة حجم مجال (حيز) إمكانات التخطيط في الدولة، كما أيضاً حقيقة أن موضوعات مختلفة يمكن بحثها في نطاق الاقتصاد والمجتمع والمجال. وتم تركيز نتاجات هذه المرحلة في مجلدين أصدرا في عام ١٩٩٣، وهي تعكس الإدراك بوجوب قيام التخطيط البعيد المدى بالتنسيق بين هذه المعضلات كافة. وتتوزع هذه النتاجات على أربعة مجالات:

- **تشخيص التخطيط البعيد المدى**[١٣] في إطاره تمّت عملية تحليل نظرية للسمات المميزة للتخطيط البعيد المدى، كما تم تقييم دراسات لحالات دولية تتعلق بالتخطيط القطري في الدول المتقدمة، إضافة إلى بحث مذاهب التخطيط الرائدة في الأقطار المتقدمة المختلفة وفي إسرائيل.

- **تطوير سيناريوات وتحديد الغايات المستقبلية المنشودة**[١٤] بواسطة أسلوب

(١٢) لبيان محاسن ومساوىء أساليب التخطيط المختلفة، انظر: مازور، «مدخل: عرض للدراسة والقضايا المركزية، المجلد «أ»،» الفصل ١٢.
(١٣) انظر: آدام مازور [وآخرون]، «**المرحلة أ - أ،**» (١٩٩٣)، الجزء (أ).
(١٤) انظر: المصدر نفسه، الجزآن (ب) و(ج).

تفعيل الأدمغة (Brain Storming) أجريت توقعات بشأن المستقبل في إسرائيل في مجالات التخطيط المختلفة. ووفقاً لهذه التوقعات، طُوّرت سيناريوات تصف السمات المميزة المطلوبة لبيئة التخطيط المستقبلية، ومنها تم تحديد الغايات المنشودة للتخطيط.

- **تطوير بدائل مجالية**(١٥) إلى جانب التحليل المنطقي لقضايا التخطيط، وتطوير غايات معيارية منشودة، عقدت ورشة عمل إبداعية شارك فيها نحو أربعين من كبار خبراء التخطيط في دوائر الحكومة ومن الوسط المهني والأكاديمي. وأسفرت ورشة العمل هذه عن ستة وعشرين بديلاً فكرياً عبرت عن إمكانات مختلفة للتنظيم المجالي، وهي تؤكد على غايات منشودة مختلفة، وتركز على قضايا تخطيط مختارة. وقام طاقم التخطيط باختزال البدائل المذكورة إلى اثني عشر بديلاً مجالياً أساسياً للدولة، ومنها تم تحديد عدد من الأبعاد المجالية الرئيسة ومعجم خاص بالاشكال كانا في خدمة استمرار العملية الإبداعية المجالية.

- **تعريف مجالات التخطيط وتحليل القضايا المركزية**(١٦). قام باحثون ومهنيون في مجالات المعرفة المختلفة بتحليل سلسلة القضايا والفرص التي تواجه إسرائيل في مجالات: المجتمع، الاقتصاد، البنية التحتية، الموارد الطبيعية والأمن. وأوضحت الدراسات التي وضعوها القضايا الرئيسية الثلاث التي يتصدى لها المخطط، وهي: الكثافة السكانية المجالية، وإتجاهات زيادة السكان، والغايات المنشودة لنمو الاقتصاد والتطوير الاقتصادي.

## ١-٣-٢ مرحلة العمل الثانية: تعريف السيناريوات الرئيسة وطرح بدائل مجالية رئيسة

منذ بداية مرحلة العمل الثانية انضمت ست وزارات حكومية إضافية لمواكبة المخطط، ولتوفير الموارد اللازمة لتنفيذه، وذلك عقب الإدراك المتزايد لأهمية مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠**. وقام بتمويل الناتج التخطيطي المركزي كل من وزارة الداخلية، ووزارة البناء والإسكان، ووزارة المالية، وإدارة أراضي إسرائيل، والوكالة اليهودية. وشكلت هذه الوزارات سوياً مع الطاقم المهني الرفيع إدارة المشروع. وفي المقابل، أسهمت هذه الدوائر في توسيع العلاقة الإدارية بين التخطيط الشامل وبين المجالات السياسية التي من اختصاص وزارات البيئة، والمواصلات، والطاقة، والبنى التحتية، والاقتصاد والتخطيط، والتربية والتعليم والرياضة، والدفاع.

(١٥) المصدر نفسه، الجزء (د).

(١٦) انظر: آدام مازور [وآخرون]، «المرحلة أ ب،» (١٩٩٣)، الجزآن (هـ) و (و).

وتشير مرحلة العمل الثانية إلى تجميع الحركة البحثية الواسعة من المرحلة الأولى من أجل بلورة أولية لنتاجات التخطيط؛ وتتشابك في هذه المرحلة مسارات التخطيط المعياري من جهة، أو المنطقي من جهة أخرى، مع المسار الإبداعي في حاصلين تخطيطيين: السيناريوات الرئيسية، والبدائل الرئيسية لصورة الدولة في سنوات الألفين.

وتشكل السيناريوات الرئيسية الثلاثة العوامل المكوّنة لأجواء التخطيط المستقبلي للدولة. وتنطوي هذه السيناريوات أيضاً على توقعات للقوى الخارجية التي تؤثر في عمليات التخطيط في الدولة، وتعكس في الوقت عينه غايات وطنية منشودة وفرصاً تخطيطية يجدر بها أن توجه هذه القوى إلى اتجاهات مرغوبة:

- **سيناريو إسرائيل في مسار الدول المتطورة**[١٧]. يشير هذا السيناريو إلى الرفاه الشخصي والقيم الاجتماعية كأهداف عليا للمجتمع الإسرائيلي، بينما يعتبر التقدم التكنولوجي والتطوير الاقتصادي وسائل رئيسة لإحرازها. وفي هذا الاطار، جرت عملية تحليل لمسارات التنمية المختلفة التي مرت بها دول «OECD» كما فحصت إمكانات تطبيقها وفقاً لظروف اسرئيل الخاصة، ودون دفع «الثمن» الذي دفعه قسم من دول الغرب في خلال مسيرة تطوره.

- **سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي**[١٨]. يشير هذا السيناريو إلى تعزيز الروابط بين إسرائيل وبين الجاليات اليهودية في الشتات كهدف رئيسي وطني. وتم في إطاره فحص العلاقات الديناميكية بين هذين الكيانين في الماضي، كما جرى تحديد المدلولات التخطيطية لتعزيز أداء إسرائيل كدولة الشعب اليهودي كله في المستقبل.

- **سيناريو إسرائيل في أجواء السلام**[١٩]. يحلل هذا السيناريو الانعكاسات التخطيطية التي ستكون للسلام في الشرق الأوسط على أداءات إسرائيل كدولة متطورة تخص الشعب اليهودي في محيط يسوده السلام. ويحتم السلام إجراء تغييرات أساسية في مفاهيم التخطيط التي وجهت صانعي القرار حتى هذا اليوم. وفي هذا السيناريو لم تعد إسرائيل «جزيرة محصنة» في قلب محيط معادٍ، وإنما أصبحت مركزاً

---

(١٧) انظر: مازور، برغور وتروب، «اسرائيل في مسار الدول المتطورة».

(١٨) تم إعداد هذا السيناريو بمشاركة الوكالة اليهودية. انظر: عنات غونين وسميدار فوغل، «سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي،» (١٩٩٦).

(١٩) تم إعداد هذا السيناريو بمشاركة سلطة التخطيط الاقتصادي الوطني في وزارة الاقتصاد وبعد ذلك بمشاركة مكتب رئيس الحكومة. انظر: رافي بارئيل [وآخرون]، «إسرائيل في محيط يسوده السلام،» (١٩٩٦).

محتملاً للنشاط الدولي في الشرق الأوسط. وتكمن في هذا الوضع الجديد مشاكل جديدة في مجالات المجتمع، والاقتصاد، والبيئة، ولكن هناك فرصاً كثيرة أيضاً يمكن للتخطيط القطري استغلالها من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية الوطنية.

وبعد رسم بيئة التخطيط المستقبلية وتعريف الغايات المعيارية المنشودة، تم تطوير خمسة بدائل رئيسة، وهدف هذه البدائل هو إيجاد بنية تحتية برنامجية لمخطط موحد ومنسق مختار، هو مخطط تنظيم المجال الوطني، أو «صورة المستقبل». وأحد هذه البدائل الخمسة هو بديل «الأعمال كالمعتاد»[٢٠] الذي هو بمثابة خيار تخطيطي لا مناص منه تتواصل فيه عملية التطور وفقاً للاتجاهات القائمة في المرافق الاقتصادية. والبدائل الأربعة الأخرى هي بدائل معيارية. وكل واحد منها يتركز في واحدة من قضايا التخطيط المركزية التي جرى تحديدها في مرحلة التخطيط الأولى، ويقدم الجواب الأفضل للاحتياجات والأهداف المنبثقة منها:

- **بديلان اقتصاديان**[٢١] يرفعان الغايات المنشودة من النمو الاقتصادي ومن رفع مستوى مقاييس الرفاه الاجتماعي في إسرائيل في سباق السعي إلى الاستقلال والاستقرار الاقتصادي. ويسعى أحد هذين البديلين إلى هذه الغاية من طريق تحسين المستوى التكنولوجي للمرافق الاقتصادية، وتطوير الصناعة الغنية بالعلوم، في حين يسعى البديل الاقتصادي الآخر إلى هذه الغاية من طريق العناية بفروع الخدمات الإنتاجية.

- **البديل الاجتماعي**[٢٢] يتصدى لقضايا الزيادة الديمغرافية في إسرائيل وتركيبة السكان. وهذا البديل يرفع مشعل الغاية المنشودة «حياة نوعية للجميع»، «جودة الحياة للجميع»، مع زيادة المساواة الاجتماعية في المجال القومي، وتقليص الفجوات القائمة في المجتمع الإسرائيلي.

- **البديل الطبيعي البيئي**[٢٣] يتصدى لقضايا الكثافة السكانية المجالية والآخذة بالتزايد، كما لمضار نفاد مورد الأرض. وهذا البديل يرفع مشعل الغاية المنشودة «التطور الدائم» ومبادىء «التخطيط القيمي» مع التشديد على الحاجة الى الحفاظ على خصوصية المشاهد الطبيعية والبيئية لأقاليم البلاد المختلفة.

---

(٢٠) انظر: يونا برغور وامنون فرانكل، ««الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات،» (١٩٩٦).

(٢١) انظر: شاحار [وآخرون]، «البدائل اقتصادية».

(٢٢) انظر: كرمون، «البديل الاجتماعي».

(٢٣) انظر: آرييه رحميموف وعاموس براندايس، «البديل الطبيعي - البيئي،» (١٩٩٦).

## ١-٣-٣ مرحلة العمل الثالثة: خلق صورة المستقبل والسبل السياسية لتحقيقها

في المرحلة الإجمالية للتخطيط جرت بلورة «صورة المستقبل» : مخطط لتنظيم المجال الوطني[٢٤]، كما جرى تحديد السبل السياسية لإخراجها من حيز التحول إلى الفصل. وفي نهاية المرحلة الثانية واستعداداً لبدء مرحلة العمل الثالثة الإجمالية، انضم إلى مواكبة المخطط مكتب رئيس الحكومة، وذلك بموازاة نقل سلطة التخطيط الوطني والاقتصادي إلى صلاحيته. كذلك انضمت إلى المخطط وزارة الزراعة وسلطة المياه.

وفي بداية مرحلة العمل الثالثة، جرت عملية تقييم متعددة الأبعاد لبدائل التخطيط بهدف وضع أساس برنامجي أفضل لصورة المستقبل. ونفذت عملية تقييم البدائل بأدوات تحليلية كثيرة ومتنوعة: حيث تم استخدام ٣٢ معياراً نوعياً وكمياً من مجالات التخطيط لتقييم البدائل الرئيسية[٢٥]؛ كما استخدمت أدوات تحليلية مختلفة على المعطيات التي تم الحصول عليها بهدف تحري العلاقات المتبادلة وروابط التغيير بين الغايات المنشودة[٢٦].

وعلى أساس هذا التحليل، تم تحديد المبادىء البرامجية لصورة المستقبل التي تشكل المزيج الأفضل الممكن لسمات البدائل المعيارية جميعها. وتجدر الإشارة إلى أنه اتضح في التقييم المقارن بين البدائل أن «صورة المستقبل» تقع على المسافة الأبعد من البديل الموضوعي، أي بديل «الأعمال كالمعتاد». وهذا يعني إمكان تحقيق بديل مجالي أفضل يستجيب لقضايا التخطيط المركزية، إلا أن هذا الأمر لن يحدث من تلقاء ذاته، لأن «قوى السوق» تقود الأمور بعيداً منه. وبهدف تحقيق «صورة المستقبل» يجب تحديث مفاهيم التخطيط المتجذرة، وتحويل اتجاهات التطوير القائمة وتفعيل سياسة تخطيط متناسقة وملائمة.

وبموازاة وصف «صورة المستقبل»، وهي خطة تنظيم المجال الوطني، تمت صياغة وثائق سياسة التخطيط التي تهدف إلى شق الطريق لتحقيقها. وتنقسم وثائق سياسة التخطيط بين تلك التي تعالج الأوجه المهنية - الموضوعاتية، وبين تلك التي تعالج الأوجه المعيارية - الشاملة. وهدفها التأشير إلى طرق تفعيل الخطة من خلال

(٢٤) انظر: آدام مازور وميخال سوفير، ««صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» (١٩٩٧).

(٢٥) انظر: يوبرت لوريون [وآخرون]، «تقييم البدائل المجالية لاسرائيل في سنوات الألفين - معايير ومقاييس،» (آذار/ مارس ١٩٩٦).

(٢٦) انظر: آدام مازور، «تقييم،» (١٩٩٦).

الجهاز التنظيمي القائم، والى تغييرها في عدد من المواضيع. وبذلك تغلق دائرة التخطيط - المخطط الرئيس الذي نشأ من خلال تفكير مجدد، ومن طريق رسم غايات منشودة بعيدة المدى لصورة الدولة في المستقبل، تعود إلى نظم حياتنا الراهنة، في عملية تحديد توجيهات وتوصيات عن كيفية تحقيق الغايات المنشودة لذلك المخطط من الآن فصاعداً.

## ١-٤ قضايا منهجية في عملية التخطيط

في البنود السابقة وصفنا البنية الطولية لعملية إنتاج مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** التي تدمج بين مسارات التخطيط المختلفة (المسار الموضوعاتي المنطقي، مسار السيناريوات والمسار المجالي الإبداعي) وبين مفاهيم طويلة وقصيرة المدى للمستقبل. وفي البنود التالية سنخوض في تفاصيل خمسة توكيدات منهجية تعبّر عن المفاهيم القيمية التي وجهت عملية التخطيط.

### ١-٤-١ كيف يمكن تخطيط مجال وطني حدوده المستقبلية غير معروفة؟

إن إحدى القضايا المنهجية المميزة التي كانت محطّ أنظار طاقم التخطيط لمخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** هي كيف يمكن القيام بتخطيط قطري شامل عندما لا يكون هناك يقين بالنسبة الى الخطوط النهائية لحدود الدولة، وفي الوقت الذي لا يوجد فيه، حتى، توافق وطني حاسم في هذا الخصوص.

وفي خلال المناقشات المشتركة لطاقم التخطيط ولجنة المواكبة، تمّ التعبير فعلاً عن جملة متنوعة من الآراء والمواقف والتوقعات بالنسبة إلى مسألة الحدود المستقبلية للدولة. وعند إجمال هذه المناقشات تقرر أن يمتنع المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين عن اتخاذ موقف سياسي، وأن يتصدى لهذه المسألة بالأدوات المهنية للتخطيط البعيد المدى المخصصة للتعاطي مع ظروف انعدام اليقين المستقبلية، أي من طريق وضع التصورات والسيناريوات. وفي إطار المخطط تم إجمال وتلخيص السيناريو الرئيس «إسرائيل في محيط يسوده السلام»[٢٧] الذي يفترض أنه إلى حين السنة المنشودة للتخطيط سيصبح التطبيع السياسي في الشرق الأوسط أكثر رسوخاً.

(٢٧) انظر: بارئيل [وآخرون]، «إسرائيل في محيط يسوده السلام»؛ آدام مازور [وآخرون]، «مواقف تنشد السلام،» (١٩٩٣)؛ شلومو غازيت وآرييل لفيته، «أوجه أمنية وتصورات جيو-سياسية لاسرائيل في سنوات الألفين،» (١٩٩٣)، وايرز سبيردلوف وعميرام ديرمان، «سياسة تخطيط البنية التحتية وانتشار المنظومة الأمنية على المدى البعيد،» (أيار/ مايو ١٩٩٦).

وافتُرض أن إسرائيل ستقيم علاقات سياسية مع جاراتها، كما أن كياناً فلسطينياً مستقلاً بهذا المدى أو ذاك سيقوم إلى جانبها بين البحر المتوسط ونهر الأردن. ومع أن ظروف الحدود بين إسرائيل والكيان الفلسطيني ليست معروفة، إلا أنه افتُرض أن حدودها كافة ستكون مفتوحة وتسمح بالمرور الحر ولكن المراقب للأشخاص والبضائع ورأس المال والمعرفة، كما سيتعزز قدر من التعاون في كل ما يتعلق بالتأثيرات الخارجية البيئية من كلا جانبي الحدود.

وعلى أساس هذا السيناريو تم تحديد ثلاث دوائر تعاطي تخطيطية:

- **الدائرة الداخلية** وتشمل أراضي دولة إسرائيل بما في ذلك الأراضي التي ضمت بموجب القانون والتي تخضع لمفعول قانون التخطيط والبناء. ويتركز مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** على الأراضي المشمولة بالدائرة الداخلية، وهو يطور لها حلولاً في المجالات كافة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع السكان اليهود المقيمين ما وراء «الخط الأخضر» مشمولون أيضاً في الدائرة الداخلية في تقديرات المخطط المتعلقة بالسكان، كما هو الحال في مجالات التخطيط السبعة المقترحة.

- **الدائرة الوسطى** وتشمل كل المنطقة الكائنة بين النطاق الخارجي للدائرة الداخلية وبين نهر الأردن. ويتعاطى مخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» مع هذه المناطق في حال محافظتها على تواصل أدائي - مجالي للتأثيرات المتبادلة مع أراضي الدائرة الداخلية، كما هو الأمر في مجال الموارد الطبيعية، وجودة البيئة، ونظم المواصلات والبنى التحتية.

- **الدائرة الخارجية** وتشمل الدول التي لها حدود مع إسرائيل. والتعاطي مع هذه الدائرة على مستوى القوى والمسارات التي تقرر مكانة إسرائيل وأنشطتها كأحد البؤر في الشبكة الإقليمية التي ستقوم في الشرق الأوسط في زمن السلام.

وينبغي التأكيد على أن عمليات التعاطي من خارج الدائرة الداخلية لا تشكل بأي معنى إملاء للأنشطة في ما وراء حدود إسرائيل، إنما منظومة من الفرضيات النطقية المحتملة التي تستند الى الرصانة في التخطيط بالنسبة إلى الجانب الخارجي لحدود الدولة، وذلك بشكل يتناظر مع ما جرى داخل تلك الحدود.

## ١-٤-٢ تمثيل مجال من الآراء المختلفة وحتى المتناقضة

إن **إسرائيل ٢٠٢٠** هو مخطط معياري يشير إلى أهداف وغايات منشودة للمجتمع الإسرائيلي، وفي ضوئها يقود عملية التخطيط. ولذا كان هناك أهمية عليا لإيجاد المنتديات التي تسمع فيها الآراء المختلفة التي تمثل التعددية القيمية الكائنة في المجتمع الإسرائيلي كأساس لقرارات طاقم التخطيط. ومن أمثلة ذلك:

في المرحلة «أ» من المشروع عقدت ورشات عمل بمشاركة خبراء كثيرين، وتمت فيها عمليات تفكير جماعي وتفعيل الأدمغة بهدف البلورة الأولية للتوقعات والتصورات المستقبلية التي اشتقت منها الغايات المنشودة للتخطيط.

في المرحلة «ب» عقدت ورشات فكرية تمهيدية لوضع سيناريوات رئيسة وبدائل رئيسة. وفي المرحلة المتقدمة أيضاً، حيث كانت مهمة إعداد السيناريوات والبدائل قد أصبحت في أيدي الطواقم، وجهت الدعوة إلى خبراء أجانب للإدلاء بآرائهم، ولتقديم أوراق وجهة نظر مستقلة، نشرت بالتوازي مع نشر نتاجات التخطيط النهائية.

في المرحلة «ج» عقدت ورشة عمل دولية في موضوع التخطيط الوطني، كأساس لتقرير سياسة تحقيق المخطط الرئيسي. وفي إطار هذه الورشة سُمعت آراء خبراء بارزين في إسرائيل وفي العالم حول مسألة الحاجة إلى التخطيط الوطني وطرق تطبيقه. وبسبب التعقيد المرتبط بتطوير السياسة الأرضية للمخطط، والحساسية العامة للموضوع، تمّ تكليف خيرة الخبراء في هذا المجال بتقديم عشر أوراق وجهة نظر، اشتملت على عرض آراء متنوعة، بل متعارضة أيضاً بخصوص السياسة الأرضية المرغوب فيها. واستخدمت هذه الأوراق كأساس لبلورة السياسة الأرضية المقترحة في إطار المخطط الرئيس.

وفي كل مرحلة من مراحل التخطيط، كان يعرض على طاقم التخطيط ولجنة المواكبة وممثلي دوائر الحكومة والهيئات العامة الأخرى التي شاركت في المخطط، النتاج الغني والمعقد من الآراء والأفكار والقيم كقاعدة أساس لمداولات مشتركة وكمصدر للاستنتاجات التخطيطية.

## ١-٤-٣ التوجيه الموحد والمنسق للتخطيط من جانب مخططين مهنيين وممثلي الحكومة والنظام المؤسسي

لقد تمّ وضع مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** في عملية قام بها عدد كبير من المشتركين، من بينهم صانعو القرار في أوساط النظام المؤسسي، والوسط الأكاديمي، والوسط التخطيطي العملاني، الذين يتمتعون بخبرة مهنية وبحثية غنية. وشارك في الإعداد لمخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» في مراحله كافة نحو مئتين وخمسين من المخططين، من كبار أفراد الأسرة الأكاديمية والمهنية في إسرائيل؛ وفي المقابل، رافق إعداد المخطط عدد متزايد من الدوائر الحكومية، والهيئات العامة. وتم إيراد أسماء جميع أولئك الذين أسهموا في إعداد المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين في مقدمة كل واحد من مجلدات المخطط.

هذا ولم يتصرف ممثلو الحكومة ومؤسسات الحكم كطرف طالب لهذا المخطط. فقرارات التخطيط المركزية اتخذت في خلال مداولات مشتركة، حيث لم يكن لأي طرف «حق الفيتو»، إنما كان يدافع عن رأيه بطرق الإقناع والشرح. وأدّى هذا التعاون بين المهنيين وبين ممثلي مؤسسات الحكم والحكومة إلى إثراء النتاجات الفكرية والقيمية للمخطط، وفي الوقت عينه شكل جسراً بين التخطيط الفكري البعيد المدى وبين التخطيط المخصص للتنفيذ هنا وعلى الفور، بدعم من الجهاز التنظيمي القائم.

## ١-٤-٤ طرح حيز من إمكانات التخطيط الواسع والمتنوع

إن التطلع إلى التنوع وجد تعبيراً عنه ليس فقط في تمثيل آراء مختلفة، وفي توسيع دائرة المشاركين في العمل، وإنما في تطوير مجال/ حيز من إمكانات التخطيط. وبذلك تم طرح مجموعة واسعة من السيناريوات والبدائل، وتم ذلك من خلال تحديد الغايات المنشودة للتخطيط، وعلى أساسها بُني البديل المفضل. كذلك تم في مرحلة بلورة وسائل السياسة أيضاً طرح وفحص وسائل تطبيق مختلفة لتوصيات المخطط الرئيس. وكان هناك ثلاثة أهداف موجّهة لطرح مجال/ حيز إمكانات التخطيط:

دحض الزعم القائل إن إسرائيل تفتقر تلقائياً إلى مجال/ حيز إمكانات للتخطيط، ولذا ينبغي أن تبقى عملية التطوير (الإنماء) تسير كاستمرار للاتجاهات القائمة، وفي إطار صيغة «الأعمال كالمعتاد». لكن الأمر على العكس تماماً، فالقرارات التخطيطية تنفذ في واقع «وجود خيارات»، وبالتالي، فإن مهمتنا كمخططين توضيح أهمية التخطيط في تلك المناسبات وفي إيجاد أفضل البدائل.

كلما كان مجال/ حيز الإمكانات أوسع، فهو يشتمل على بدائل تخطيط كثيرة ومتنوعة، يمكن أن نختار منها الخطة الأفضل.

هناك أهمية ذاتية لطرح مجال/ حيز الإمكانات، بحكم أنه «شبكة أمان» للبديل المختار. وفي حال أن الواقع أو أن تقديراً تخطيطياً حديثاً أوجب ذلك، فإنه يمكن العودة إليه كمخزون للبدائل، بحيث يمكن أن نختار منه الخطة الأفضل التي تتلاءم مع بيئة التخطيط الجديدة.

## ١-٤-٥ إرساء قرارات التخطيط على أساليب وأدوات متوازية وغير مرتبطة (مستقلة)

في سياق عملية معقدة وواسعة الحجم، مثل إعداد المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، كان الطاقم المخطط يجد نفسه من حين الى آخر أمام مفترق

قرارات تقتضي عقد الاجتماعات استعداداً لقرار تخطيطي يشكل منذ الآن فصاعداً «مبدأ تخطيطياً متفقاً عليه» لاستمرار العمل. وحسبما وصف أعلاه، فقد اتخذت هذه القرارات فقط على أساس طرح واسع لمجال/ حيز الإمكانات، ومن خلال الأخذ في الاعتبار الآراء المختلفة، بل المتعارضة أيضاً. وفي عدد من المفترقات المركزية المتعلقة بالتخطيط تعززت صدقية القرارات التخطيطية من طريق الاعتماد على عدد من الأدوات التحليلية المستقلة التي تم تفعيلها بشكل متوازٍ:

- **اختيار المنهجية التخطيطية**. تم اختيار خيار الدمج والتنسيق بين المسارات، المنطقية، والمعيارية، والإبداعية المتعلقة بالتخطيط من خلال الإدراك المشترك للجنة المواكبة والطاقم المهني الكبير، لضرورة منع حصول انحراف في نتائج التخطيط نابع من مسار تخطيط ضيق ومحدد مسبقاً.

- **تعريف وتحديد معضلات التخطيط**. اتضح من خلال مرحلة العمل الأولى أن نفاد مورد الأرض وانعكاساته الاجتماعية والمجالية والاقتصادية هو إحدى المعضلات الأساس التي وجب أن يتصدى لها المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وفي مراحل العمل اللاحقة اختبرت هذه المسألة وتم إثبات صحتها في مسارات التخطيط المختلفة، مع استخدام أدوات تحليلية متنوعة، ومن بينها: تقديرات برنامجية كمية، وتقديرات قيمية نوعية.

- **تعليلات لتوجيه التطوير وفق نموذج «التوزيع المركز»**. إن نموذج التوزيع المركز يرى وجوب توزيع التطوير على المستوى الوطني، في سياق تركيزه على المستوى الإقليمي (المناطقي). وهذا النموذج يوصي به المخطط الرئيس خلافاً لنموذج «التركيز المبعثر» الذي تتسم به اتجاهات التنمية الحالية في إسرائيل، والذي تتركز في إطاره غالبية السكان في قلب الدولة في توزيع مناطقي واستيطاني كبير. ويجد هذا الاستنتاج دعماً له بواسطة مسارات التخطيط المختلفة: ففي المسار المنطقي يتضح أن هذا النموذج يضمن استخداماً أكثر نجاعة لمورد الأرض من الناحية الاقتصادية والمواصلاتية والبيئية؛ وفي المسار المعياري يتضح أن هذا النموذج جرب بنجاح في أوروبا، وهو يدفع إلى أمام المساواة في المجتمع على المستوى الوطني؛ وفي المسار الإبداعي تبيّن أن هذا النموذج يمثل المبدأ الأفضل للتنظيم الشامل للمجال الوطني.

- **نتائج تحليل البدائل**. تم تنفيذ عملية تقييم البدائل بواسطة اثنين وثلاثين معياراً نوعياً وكمياً تمثل مجالات التخطيط المختلفة. وفي نهاية هذه العملية كانت هناك حاجة لـ «ترجمة» نتائج التقييم إلى مجموعة قرارات تخطيطية. ومن أجل ذلك، تم تصنيف المعايير في مجموعات غايات منشودة متناقشة، ينبغي إيجاد توازن تخطيطي في

ما بينها: النمو الاقتصادي في مقابل المساواة الاجتماعية؛ التركيز في مقابل التوزيع المجالي؛ التطور العلمي والتخصص على المستوى القطري في مقابل الاستقلال الذاتي المناطقي. وهذا التصنيف هو نتاج ثلاثة أساليب احصائية مختلفة طبقت على نتائج التقييم (Cluster Analysis, Smallest Space Analysis, Factor Analysis)، حيث نتج من كل منها مجموعات مماثلة. وعلى هذا الأساس الموضوعي كان بالإمكان تشخيص المزيج الأفضل الممكن للمخطط الرئيس لسنوات الالفين.

## ١-٤-٦ ما هو الاتجاه الرئيس للنظرة المتعمقة في التخطيط الوطني - أمن الخارج أو من الداخل؟

طرحت هذه المسألة على بساط البحث منذ بداية عملية التخطيط. وقد ارتأى بعض المشاركين في طاقم التخطيط ضرورة النظر إلى الدولة ككل اقتصادي ديمغرافي ومجالي. وبحسب رأيهم، فبموجب هذا المفهوم فإن نفاد مورد الأرض، على سبيل المثال، لا يهدد أبداً مستقبلنا، طالما بقيت مساحات في منطقة النقب يمكن تطويرها، من طريق استثمارات في نظم البنية التحتية، وبالأحرى طالما كان بالإمكان الحصول على «الاستجمام في تركيا» بدلاً من استخدام مجالات الدولة. وفي المقابل، ارتأى آخرون أن التخطيط الشامل للدولة ينبغي أن يستند إلى نموذج متعدد المناطق يعكس السمات المحلية ويعترف بتنوعها. وبحسب هذا المفهوم، فإن الخصائص المميزة لمناطق ولقطاعات مختلفة في المرافق الاقتصادية وفي المجتمع هي الأساس لإيجاد مخطط وطني شامل. وهذه المسألة المبدئية معروفة جيداً في المنهج التخطيطي، إذ يمكن لعملية تخطيط واحدة أن تبدأ من فهم الخلية المنفردة، مروراً بصورة التجمع الأساسية وحتى تشخيص المبادىء البنيوية للكل المتكامل والمعقد. كذلك يمكن لعملية تخطيط أخرى الخروج من مفهوم الكل المتكامل كأساس للتخطيط، بحيث إنه كلما تقدم التخطيط، وسع المعالجة لأجزائه وتعمق في تفاصيلها.

وفي مسار إنتاج المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، قمنا بعملية دمج وتنسيق بين هذين السياقين المبدئيين، من خلال الإدراك بأنهما يكمل بعضهما البعض الآخر، وبأن عملية دمجهما سوف تضيف إلى الأبعاد التعددية للمخطط وإلى التعبير التعددي للمقاربات والمفاهيم والمواقف في نتاجاته. وقد عملنا على قيادة مجرى التفكير بين مداميك التخطيط القطري المناطقي والمحلي، وهكذا دواليك؛ وفي موضوعات تخطيط محددة لاءمنا اتجاه التمعن حسب مقتضى الأمر أو وفق المقاربة القيمية لطاقم التخطيط الذي أنيطت به هذه المهمة. وفي عملية إيجاد البدائل على سبيل المثال، تبنى طاقم البدائل الاقتصادية نموذج الاقتصاد الكبير، وفقط بعد ذلك حلل دلالاته

المناطقية؛ وفي المقابل، بدأ طاقم البديل الطبيعي البيئي عمله بتحليل السمات المميزة لأقاليم البلاد المختلفة، وفي وقت لاحق قام بتجميعها في بنية أدائية شاملة وكاملة. وكذلك، ففي مرحلة التوليف التخطيطي وأثناء بلورة مخطط تنظيم المجال الوطني، تم تطبيق المفهوم الثنائي للتخطيط. وهكذا فقد نما تطوير المجالات المدنية مرة من خلال المستوى المناطقي، وذلك عقب تحليل نماذج متروبولينية، ومرة ثانية من خلال تحليل المزايا القطرية لنموذج «التوزيع المركز».

## ١-٤-٧ الحفاظ على الشفافية في استخلاص استنتاجات تخطيطية

مثلما هو الأمر في كل مخطط قطري، كذلك أيضاً فإن مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** يهدف إلى خدمة جمهور المستخدمين الأوسع: والمقصود بذلك السكان الحاليون والمستقبليون للدولة معاً، مع أفضلياتهم المتنوعة، وأحياناً أيضاً الخفية.

وكما هو الأمر في كل مخطط بعيد المدى، فإن مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** يأخذ على عاتقه أيضاً مخاطر عدم تحقق جزء من توقعاته، وأن عوامل غير متوقعة هي تلك التي ستحسم مجريات المستقبل، بدلاً من تلك التي أخذها المخطط في الحسبان.

ولذا فإن مخطط **اسرائيل ٢٠٢٠** لا يقدم للجمهور كنتاج نهائي وكامل، أي بمثابة «صندوق أسود» لا يمكن التدخل فيه، إنما كـ «صندوق شفاف» يفتح مجرى التخطيط كله أمام الجمهور. وهكذا، فإن الأساس المعرفي الذي اعتمد عليه المخطط، وفرضيات الانطلاق والغايات المنشودة، والبدائل الرئيسة التي وضعت بنية تحتية منهجية لـ «صورة المستقبل» المختارة؛ كل هذه الأمور تم نشرها إلى جانب النتاجات النهائية للتخطيط، وبالدرجة ذاتها من الأهمية. هذا بالإضافة إلى أن المخطط نشر بصيغتين تقنيتين بهدف تسهيل الوصول إلى نتاجاته الكثيرة، ولتسهيل عملية الاهتداء إليهما والإلمام بهما. وإحدى هاتين الصيغتين هي سلسلة تقارير مطبوعة ومجلدة يمكن سحبها وفق الحاجة من الرف، والثانية هي صيغة الكترونية على شكل اسطوانة كمبيوتر تسمح لمن يرغب بالاطلاع على نتاجات المخطط الكثيرة في مسارات مختلفة وفقاً لرغبات الشخص.

كذلك متاح للجمهور الوصول إلى «المواد الخام» التي استخدمت في صياغة المخطط، والتي يمكن من خلالها تعميق الفهم لتعليلات المخطط، أو بدلاً من ذلك مطابقتها مع التفضيلات المختلفة أو مع ظروف الزمن المتغيرة.

# الفصل الثاني

## سيناريوات رئيسة: بيئة أجواء التخطيط المستقبلية لإسرائيل

أوردنا في الفصل السابق المنطق العقلاني الذي يقف من وراء خطة **إسرائيل ٢٠٢٠** وقمنا بتحديد ثلاث معضلات مركزية تقتضي تخطيطاً بعيد المدى نحو سنوات الألفين. إلا أنه لا يكفي تحديد معضلات التخطيط من أجل تطوير حلّ لها. وحسبما شرحنا في الفصل السابق، فإن التخطيط للمدى القصير يعالج معضلات التخطيط انطلاقاً من الماضي نحو المستقبل، وذلك لتقديم جواب فوري لها في بيئة التخطيط القائمة. وفي المقابل، فإن التخطيط البعيد المدى يكمل المفهوم التخطيطي من خلال القفز إلى «صورة المستقبل» المطلوبة ويطور من داخلها «تاريخ المستقبل».

ومنذ البدء بمشروع **إسرائيل ٢٠٢٠** عمل طاقم التخطيط على تشخيص مكونات بيئة التخطيط المستقبلية، وعلى تطوير فرضيات تتعلق بما ستكون عليه المسارات والقوى الأكثر تأثيراً في معضلات التخطيط؛ وفي المقابل، عمل طاقم التخطيط على تحديد «صورة المستقبل» المرغوب فيها التي قصد إليها المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وهاتان العمليتان التخطيطيتان لمخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** تجتمعان معاً في السيناريوات الرئيسة: فمن جهة، تعرض السيناريوات توقعات واعية تشخص القوى المؤثرة في التخطيط «من الخارج»، ومن جهة ثانية تقوم بتحديد غايات معيارية منشودة توجه عملية التخطيط «من الداخل».

## ٢-١ سيناريوات رئيسة: تطوير توقعات وتعريف الغايات المنشودة

لقد تمّ اختيار ثلاثة سيناريوات رئيسة لتحديد بيئة التخطيط المستقبلية، ومن هذه السيناريوات تم اشتقاق الغايات المنشودة للتخطيط. وهذه السيناريوات هي:

- **سيناريو «إسرائيل في مسار الدول المتطورة»**. وفقاً لهذا السيناريو، فإن إحدى القوى المركزية التي ستوجه التطوير في العقود المقبلة ستكون تطلع المجتمع الإسرائيلي إلى تقليص الهوات القائمة بينه وبين الدول الرائدة من بين الدول المتطورة في الغرب. ولذا، فإن هناك حاجة لعملية إعداد وتنسيق تخطيطي شامل من أجل تنفيذ «القفزة» اللازمة، ولضمان أن تؤدي هذه القفزة، في المقابل، إلى رفع «جودة حياة» معظم سكان الدولة، مع الأخذ في الاعتبار المدلولات المختلفة

لهذا المفهوم في نظر مجموعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

- **سيناريو «إسرائيل والشعب اليهودي»**. هذا السيناريو يتوقع فيه أن تحافظ إسرائيل على مكانتها المركزية في العالم اليهودي في المستقبل أيضاً، ويحلّل العلاقات المتبادلة القائمة بين المركز اليهودي في البلاد وبين الشتات اليهودي. وقد اشتقت من خلال ذلك سلسلة التزامات تخطيطية لدولة اسرائيل تجاه الشعب اليهودي كله.

- **سيناريو «إسرائيل في محيط يسوده السلام»**. يتوقع هذا السيناريو، في مكان ما، في مدى المخطط، استقراراً للوضع الجيو - سياسي في منطقتنا، وقيام علاقات اقتصادية وسياسية بين إسرائيل وجاراتها. وفي هذه الظروف، ستحدث تغييرات بعيدة المدى في المجال الوطني: فستكون هناك حاجة إلى إحداث تحويل في مفاهيم التخطيط المتجذرة، الأمر الذي يستوجب استعداداً تخطيطياً جيداً، وذلك من أجل تحقيق كامل الطاقة الكامنة في السلام.

ولقد نشأت هذه السيناريوات خلال ورشات عمل إبداعية جرت ابتداء من المرحلة الأولى للمشروع، وشارك فيها جميع طواقم التخطيط، ولجنة المواكبة للمشروع، بالإضافة إلى مشاركين آخرين من الأسرتين المهنية والأكاديمية[١]. وقد وجّه عملية اختيار هذه السيناريوات الثلاثة عدد من الاعتبارات من خلال الكم الغني والمتنوع للسيناريوات والتصورات التي طرحت في ورشات العمل:

**لكل واحد من السيناريوات الرئيسة تأثير نوعي في بيئة التخطيط؛**

تمثل السيناريوات الرئيسة معاً بيئة تخطيط غنية ومتعددة الأبعاد، وهي تصف مجموعة متنوعة من القوى التي تصوغ التخطيط في الدولة، سواء من الخارج نحو الداخل، أو من الداخل نحو الخارج، وبمدى رحبٍ من الموضوعات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والقومية والجيو - سياسية.

تعكس السيناريوات الثلاثة اختياراً قيمياً من جانب طاقم التخطيط ولجنة المواكبة بشأن «المعضلات الرئيسة» التي يجدر أن نشتق منها غايات معيارية منشودة لتوجيه المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين.

هذا وتجسد السيناريوات الرئيسة الثلاثة في داخلها ليس فقط توقعاً مدروساً بشأن الصورة المستقبلية للدولة، وإنما أيضا أُمنيَة بشأن صورتها المرغوب فيها:

---

(١) لبيان مسار وضع السيناريوهات انظر: يوبرت لوريون واورن يفتحئيل، «سيناريوات بعيدة المدى لاسرائيل: إجمال لورشات العمل،» (١٩٩٣).

دولة متطورة تعتبر مركزاً للشعب اليهودي كله، وتعمل من أجل رفاه هذا الشعب في محيط يسوده السلام. وسوف نخصص الأجزاء الثلاثة التالية من هذا الفصل للبحث المركز في كل واحد من السيناريوات الرئيسة، وفي توقعاتها ذات الصلة ببيئة التخطيط المستقبلية، وفي الغايات التخطيطية المنشودة المشتقة منها. وفي الجزء الرابع والإجمالي من هذا الفصل سنغلق الدائرة، وسنعود إلى إمعان النظر في مشاكل التخطيط الحاضرة من منظور مستقبلي، ونطرح السؤال: هل هناك احتمالية اقتصادية لتنفيذ كافة إضافات التطوير اللازمة في ضوء الغايات المنشودة المشتقة من السيناريوات؟

## ٢-٢ سيناريو رئيس: إسرائيل في مسار الدول المتطورة[٢]

لقد تطلعت دولة إسرائيل منذ قيامها للتقدم في مسار الدول المتقدمة، وللسعي نحو الاستقلال الاقتصادي، ولكي تؤمن لسكانها مستوى معيشة عالياً، حسبما هو مألوف في أوساط الأكثر تطوراً من بين دول العالم الغربي. ومع ذلك، هناك اليوم أيضاً فجوات بين إسرائيل وبين الدول المتطورة، وتبرز هذه بشكل خاص في المجالات الديمغرافية، والطبيعية، والبيئية. وبالإمكان تقديم نموذج على هذه الهوات من خلال الحقيقة القائلة بأنه في أوقات متباعدة فقط شكلت نطق البناء وكميات التطوير الهائلة التي تميّز إسرائيل رافعة لدفع المرافق الاقتصادية إلى أمام، ولرفع جودة الحياة الشاملة في الدولة. وشكل التحديث التكنولوجي قوة محركة في تطوير الزراعة، ومرفق المياه، والصناعة، والصناعات العسكرية. وأسهمت هذه بدورها في تعزيز الاستقلال الاقتصادي في إسرائيل، ورفعت من مستوى المعيشة في البلاد. وفي المقابل، تم تصميم البناء والتطوير البيئي مرات كثيرة وفق نماذج مجالية استعيرت من دول أخرى، ونفذت بتكنولوجيات قديمة لم تلائم احتياجات التخطيط الفريدة لإسرائيل.

إن التحليل المقارن الذي نفّذ في إطار مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** بين مقاييس الرفاه في إسرئيل، وبين المقاييس المماثلة في الدول المتقدمة، يفسح في المجال لعملية مسح مجالات التطابق ومجالات الهوة:

- **مجالات الاقتصاد والخدمات** تدرج إسرائيل في أماكن عالية على سلّم الدول المتطورة وفقاً لعدد من المقاييس الاقتصادية والاجتماعية، مثل: نسبة معدّل سنوي

(٢) لبيان هذا السيناريو، انظر: آدام مازور، يونا برغور وتامي تروب، «اسرائيل في مسار الدول المتطورة،» (١٩٩٦).

عالية من النمو الاقتصادي، بحيث زاد الناتج المحلي الخام في إسرائيل في خلال الثلاثين سنة الأخيرة بمقدار خمسة أضعاف، وذلك أكثر مما هو عليه في كل دولة متطورة أخرى، عقب الزيادة الحثيثة في عدد السكان، والتوسيع الهائل للبنى التحتية العامة، ونسبة السكان الحضريين إلى مجموع السكان، ووتيرة تزايدهم، والنسبة العالية للمستخدمين في الخدمات (الموقع السابع بين ٢٤ دولة)، وحصة الخدمات في الناتج المحلي الخام (الموقع الثامن)، والعدد المنخفض نسبياً للمستخدمين في الزراعة (الموقع السادس)، وكذلك في مجال الرأسمال البشري الذي يجد تعبيراً عنه في مقاييس المشاركة في التعليم العالي، تحتل إسرائيل مرتبة عالية على سلّم الدول المتطورة.

- **المجالات الديمغرافية والطبيعية والبيئية**. وفي المقابل، فإن نسب النمو السكاني العالية تؤدي إلى إدراج إسرائيل في مرتبة متدنية على سلم الدول المتطورة، بالنسبة إلى مقاييس الناتج المحلي الخام للفرد، ونسب تزايده. كذلك، فإن التخلف الكبير في الاستثمارات في البنى التحتية، ومشكلة الكثافة السكانية المجالية، يؤديان إلى تدريج متدن أيضاً في مقاييس الاكتظاظ السكني، وفي مستوى تملك المركبات، ومستوى استهلاك الطاقة والكهرباء للفرد ونوعية البيئة.

ويتضح من هذا التحليل أن إسرائيل قريبة، في مجالات الاقتصاد والخدمات، من سلم الدول المتطورة، بينما توجد في المجالات الديمغرافية والطبيعية والبيئية فجوات ملحوظة في مقاييس الرفاه. وإزاء نسب التزايد العالية المتوقعة في إسرائيل، في النطاق الديمغرافي والمجالي أيضاً، يطرح السؤال: ما هو سبيل التطوير المطلوب لإسرائيل؟ وكيف يمكن لعملية التخطيط أن تتقدم بها على مسار الدول المتطورة: وفي الوقت عينه يُدفع «الثمن» الاجتماعي والبيئي تدنياً؟

## ٢-٢-١ اختيار سبيل التطوير في إسرائيل في سنوات الألفين

لكي نخمّن ما هو مسار التنمية المتوقع لإسرائيل في سنوات الألفين، ولرسم اتجاهه المطلوب، تم في إطار المخطط الرئيس تنفيذ عمليتي تحليل مقارن بين إسرائيل وبين ثلاث وعشرين دولة متطورة. ونُفذت هاتان العمليتان بواسطة تصنيف الدول إلى مجموعات(عناقيد)، بحيث تمثل هذه المجموعات محطات على طريق امتداد العقود الأربعة الأخيرة. وفي عملية التحليل الأولى جرى تصنيف الدول إلى «عناقيد» وفقاً لسمات تطوير. وتشمل هذه سمات اقتصادية للمرافق الاقتصادية والمجتمع، وسمات مشتقة في مجالات الرفاه، ومستوى البنى التحتية، واستهلاك الطاقة ونحو ذلك. وفي إطار عملية التحليل الثانية نفذت عملية مماثلة، إلا أنه أضيفت إلى مقاييس التطوير

التي تميل إلى مجال الاقتصاد مقاييس من نطق المجال والبيئة والديمغرافيا، مثل: نوعية البيئة، وعوامل الكثافة السكانية، والمشاركة في قوة العمل، وتركيبة الأعمار، ونسب الولادة، وموازين الهجرة.

ومن خلال التحليل الأول (انظر الرسم البياني رقم (٨)، ص ٣٦٤ من هذا الكتاب) تظهر أربعة مسارات رئيسة لتقدم الدول المتطورة: مسار الدول الموجودة على هامش العالم المتقدم والصناعي؛ المسار «الأوروبي الغربي»؛ ومسار «أمريكا الشمالية»، ومسار اليابان المتميز. ويشير هذا التحليل إلى مجالات التشابه بين إسرائيل وبين الدول المتقدمة، ومنه يمكن استخلاص تقديرين بشأن اتجاهات تطورها المستقبلية:

إسرائيل تتقدم في مسار ينقلها كل عقد من الانتماء الى محطة تنمية واحدة إلى أخرى. ومن هنا يمكن الاستنتاج بأنه سوف تحدث تغييرات جوهرية في المرافق الاقتصادية خلال العقود المقبلة، ولا يوجد مفعول كبير للتوقعات الاقتصادية القائلة بأن المستقبل سيكون مماثلاً للحاضر.

إن إسرائيل تتقدم في مسار مواز للمسار «الأوروبي الغربي»، إلا أنها متخلفة بعقد واحد وحتى أكثر وراء غالبية دول أوروبا. وهذا الاتجاه الثابت يسمح بإجراء تقسيم للاتجاهات القائمة، والتخمين بأن أداءات المرافق الاقتصادية الإسرائيلية ستكون بعد نحو عشر سنوات مماثلة لأداءات دول غرب أوروبا اليوم. ويتلقى هذا التخمين إسناداً وتعزيزاً إضافياً من حقيقة كون إسرائيل تشبه فعلاً في معظم سماتها الاقتصادية والاجتماعية دول غرب أوروبا، أكثر من دول أمريكا الشمالية أو اليابان.

ومن خلال التحليل الثاني (انظر الرسم البياني رقم (٩)، ص ٣٦٥ من هذا الكتاب)، تتبين السمات المميزة لمسار التنمية الذي تمر به إسرائيل. ويتضح أنه عندما يعادل في هذا التحليل العوامل المرتبطة بسمات الانتشار المجالي والنمو الديمغرافي، يظهر عندها مسار التنمية المميز أو الفريد لإسرائيل. والمعطى الرئيس الذي يتضح منه هو أنه ابتداء من مطلع السبعينيات تجسد إسرائيل مسار تنمية متميزاً، لا يماثل مسار أي دولة أخرى خلال كل فترة الدراسة. ويتسم هذا المسار بعملية دمج وتنسيق فريدة غير قائمة، ومن شبه المؤكد أنها لن تقوم في أي دولة متقدمة أخرى. ففي إسرائيل فقط هناك عملية دمج وتنسيق بين مستوى عالٍ للتنمية والخدمات وكثافة سكانية مجالية عالية للغاية، وسكان واقتصاد يتزايدون بوتيرة سريعة للغاية، وذلك من خلال استنفاد متدن نسبياً لقوة العمل في المرافق الاقتصادية.

ومن خلال هذين التحليلين يطرح السؤال: ما هو سبيل التنمية الذي سيمكن إسرائيل من سدّ الهوات بينها وبين الدول المتقدمة، أخذاً في عين الاعتبار مشاكل

التخطيط الفريدة التي تواجهها؟ إن الجواب الذي يمكن أن يحصل عليه المتتبع لمخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** هو أن معدلات زيادة السكان والتنمية العالية التي تتسبب في تدني مقاييس الرفاه في إسرائيل في الوقت الحاضر، تعدّ بالذات وسائل التقدم الرئيسة الموجودة تحت تصرفها، وهي التي تحمل في طياتها الطاقة الكامنة القادرة على سدّ الهوات مع الدول المتقدمة.

وكل ذلك، شرط أن ندرك كيف نوجّه التنمية من طريق مفهوم تخطيطي قيمي ومتناسق يدفع في اتجاه عملية التحديث التكنولوجي. وفي هذه الظروف، فإن إسرائيل في سنوات الألفين سوف تنجح بأن تتحول إلى الدولة ذات الموجودات (الأصول) الأكثر تطوراً وحداثة، ليس فقط بالنسبة إلى عمرها الزمني، إنما وبالأساس بالنسبة إلى تطورها المتقن. ويمكن تجسيد التفوق النسبي الذي ستجنيه إسرائيل في هذا الوضع، إذا ما تذكّرنا كيف استطاعت اليابان وألمانيا تكريس عملية إعادة بناء ما لحق بها من دمار بعد الحرب العالمية الثانية في النمو الاقتصادي الذي جعلهما تتفوقان على الدول الأخرى التي تضررت أقل منهما في الحرب.

والحال هكذا، يبدو أنه يمكن أن نستنبط من داخل مشاكل التخطيط الفريدة التي تواجهها إسرائيل وسائل لحل تلك المشاكل. فانتقال العالم المتقدم إلى المجتمع ما بعد الصناعي إنما يتطلب تغييرات هيكلية ومستحدثة. وهكذا، فإن نطق البناء والتطوير الهائلة المتوقعة في إسرائيل، إضافة إلى رأس المال البشري الموجود تحت تصرفها من شأنهما منحها تفوقاً يمكنها من سدّ الهوة مع غالبية الدول المتقدمة. وكل ذلك، رهن بقدرتها على استغلال هذه المزايا الكامنة، من طريق تخطيط شامل للمدى البعيد.

## ٢-٢-٢ سيناريو «إسرائيل في مسار الدول المتطورة»: تحديد الغايات المنشودة للمخطط الرئيس

من خلال تحري مجالات التماثل والتباين بين مسار تطوير إسرائيل، وبين مسار تطوير الدول المتقدمة كافة، يمكن اشتقاق ثلاث غايات رئيسة منشودة للتخطيط:

- **تكريس النمو السكاني ومعدلات التنمية المتوقعة من أجل التقدم الشامل للمرافق الاقتصادية والمجتمع.** ففي المجال الاجتماعي، بالإمكان استغلال رأس المال البشري لدولة إسرائيل بصورة عقلانية بواسطة جهاز التعليم، وذلك من خلال الاستنفاد الأعلى لطاقة الاستخدام والعمالة الكامنة. وفي المقابل، بالإمكان أن نجند للهدف ذاته ميزان الهجرة الإيجابي من شتات العالم اليهودي؛ وفي النطاق المجالي،

هناك حاجة إلى التطبيق، لغرض بناء نظم بنية تحتية قطرية ومناطقية، تحسن جودة الحياة في الدولة، وتطور أداءات المرافق الاقتصادية، وتسرع انتقال إسرائيل إلى المجتمع ما بعد الصناعي.

- **تقليص «التأثيرات الخارجية» السلبية للتطوير في نطاقي المجتمع والبيئة.** يجب اتخاذ سلسلة خطوات تخطيطية لتحقيق هذه الغاية المنشودة، من بينها: انتهاج التطوير وفقاً لنموذج «التوزيع المركز» المعروف في أوروبا، حيث بموجبه يتم توزيع السكان في المجال الوطني من خلال تركيزهم في عدد من المجالات المدينية. وتستند هذه المجالات الى نماذج بناء اقتصادية في استخدام الأرض، ومرتبطة في ما بينها من طريق نظم اتصالات وبنية تحتية ناجعة. وبذلك، فإن المجالات المدينية تسمح باستنفاد منسق لمزايا الحجم والموقع والتخصص المناطقي، وكذلك لمبادىء التنمية الثابتة.

- **التعلم من خبرة التنمية الدولية وملاءمتها مع الظروف المميزة لإسرائيل**. إلى جانب فرادة البيئة التخطيطية في إسرائيل، يلاحظ وجود خطوط تشابه بين مسار نموها وبين مسار نمو دول أوروبية غربية في العقود الأخيرة. وحقاً، فإن نماذج التطوير «الأوروبية» أكثر ملاءمة لإسرائيل من نماذج الدول المتقدمة الأخرى. وعلى سبيل المثال، فالمحاولات الهادفة إلى «استيراد» المستوى الأمريكي الشمالي في مجال تملك المركبات، إلى المجالات المكتظة في إسرائيل، أو لحشو وسط البلاد بتطوير مبعثر للضواحي السكنية، هي محاولات غير ملائمة لإسرائيل، كما تفاقم أخطار انهيار البنى التحتية والأخطار الناجمة عن الكثافة السكانية المجالية، وعن مشكلة نفاد مورد الأرض، وعن المس الذي لا يمكن إصلاحه بالموارد الطبيعية وقيم المعالم الطبيعية (البانورامية). وبالإمكان الامتناع عن الوقوع في أخطاء تخطيطية خطيرة مثل هذه من طريق التبنّي المراقب لنماذج مطابقة للتركيبة الفريدة لمعضلات التخطيط في إسرائيل. وفي المقابل، يتوجب الامتناع عن تقليد نماذج تنمية يتوقع أن تزيد من حدّة مشكلة نفاد مورد الأرض نتيجة لزيادة التوزيع المجالي، وتسريع الزيادة في مستوى تملك المركبات، وفي مستوى استهلاك الطاقة. وهذه النماذج تتلاءم مع دول شمال امريكا، وسيكون من قبيل الخطأ تطبيقها في بيئة التخطيط الإسرائيلية.

وبإجمال ما تقدم، يتضح أن لإسرائيل مسار تنمية فريداً يتأثر بسماتها المجالية والديمغرافية والاقتصادية الخاصة. ونظراً لذلك، فإن هناك مدى كبيراً من اللايقين بخصوص مسار التنمية المتوقع في الدولة. ومع ذلك، فمن الواضح أنه إزاء المشاكل المعقدة الناجمة عن الاكتظاظ المجالي، هناك حاجة إلى إجراء تغييرات بعيدة المدى في مسارات التنمية القائمة. وهكذا، فإن نطق البناء الهائلة المتوقعة في إسرائيل، والموارد

البشرية الرائعة الموجودة تحت تصرفها اليوم، والتي ستكون تحت تصرفها أيضاً في المستقبل بفضل جهاز التعليم وميزان الهجرة الإيجابي مع الشتات؛ كل هذه الأمور، تمنحها تفوقاً محتملاً على دول متقدمة كثيرة. وإذا ما جرى توجيه قوى التنمية بشكل صحيح من طريق تخطيط بعيد المدى، فإنه يمكن لهذه القوى أن تشكّل رافعة للتغيير الهيكلي المطلوب من أجل الاستمرار والتقدم في مسار الدول المتقدمة، والانضمام إلى عائلة المجتمعات ما بعد الصناعية.

## ٢-٣ سيناريو رئيس: إسرائيل والشعب اليهودي[٣]

هذا السيناريو يطور توقعاً للعلاقات المتبادلة بين دولة إسرائيل وبين يهود الشتات في أوائل القرن الحادي والعشرين، ويحلل انعكاساتها التخطيطية، ويشتق من خلال ذلك غايات منشودة للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وتختلف إسرائيل عن بقية دول العالم بحكم أنها رفعت شعار أن تكون دولة الشعب اليهودي كله. وبموجب قانون العودة أعطت ليهود الشتات الحق في الهجرة إلى البلاد واكتساب الجنسية الإسرائيلية والمواطنة في كل وقت يشاؤون. ويتضح من خلال نظام الروابط الخاص هذا أن يهود الشتات يمكنهم التأثير في بيئة التخطيط في إسرائيل في مجالات كثيرة ومهمة: في المكانة الدولية للدولة، وفي المصادر الموجودة تحت تصرف المرافق الاقتصادية، وفي معدلات زيادة السكان وتركيبة المجتمع الإسرائيلي؛ ومن المفهوم أن لهذه التأثيرات انعكاسات كثيرة الأوجه في التخطيط. وفي المقابل، فإن مخططاً وطنياً بعيد المدى يوجّه التنمية في الدولة باتجاه «صورة المستقبل» المرغوب فيها التي يواجهونها، سينعكس ليس فقط على أنماط حياة سكان إسرائيل، وإنما أيضاً على الوعي القومي ليهود الشتات، وعلى مجال الخيارات الوجودية التي يواجهونها.

في الماضي أديرت علاقات إسرائيل والشتات اليهودي وفق نموذج «صهيوني تقليدي»، حسب وصف البروفسور يحزقئيل درور. وبحسب رأيه، فإن العلاقات بين الشعب اليهودي في مواقع شتاته وبين دولة إسرائيل هي علاقات فريدة، ولا يوجد مثيل لها بين مجموعات شتات أخرى ودولها الأم. ويزعم هذا النموذج أنه في الظروف التي تعتبر فيها اللاسامية والاندماج في المجتمعات الأخرى ظواهر حتمية، ينظر إلى إسرائيل على أنها المركز الوحيد للشعب اليهودي. وهي المكان الذي يجدر بالشعب اليهودي العيش فيه، ويتوجب على الشتات اليهودي توجيه معظم موارده لسدّ احتياجاته.

---

(٣) لبيان هذا السيناريو، انظر: عنات غونين وسميدار فوغل، «سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي،» (١٩٩٦).

ويبرز في الحاضر ضعف في الإجماع حول مركزية إسرائيل، وبخاصة بشأن كونها المكان الذي يجدر بالشعب اليهودي كله أن يعيش فيه. وعلى فرض أن غالبية الهجرة اليهودية إلى إسرائيل تميل إلى أن تكون «مدفوعة» وليست «منجذبة»، فإن هذه الظاهرة مرتبطة بكون غالبية يهود الشتات يعيشون في دول متقدمة أو نصف متقدمة، ويتمتعون برفاه اقتصادي وبأمن وجودي. وتدل المعطيات على أن نحو سبعة ملايين يهودي مركزون في الدول التالية: الولايات المتحدة، وكندا، وغرب أوروبا، وجنوب أفريقيا، ونحو ٤٣٠ ألف يهودي يعيشون في دول أمريكا اللاتينية، ونحو مليون يهودي في شرق أوروبا، وفي دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، ونحو ١٧٥ ألف نسمة فقط في الأقطار الإسلامية. وعلى هذه الخلفية، يوجد في الحاضر مركزان ليهود العالم: **الأول** هو دولة إسرائيل، و**الثاني** هو الطائفة الكبيرة والعظيمة والكبيرة التأثير المتمثلة بيهود الولايات المتحدة.

### ٢-٣-١ العلاقات المستقبلية المتبادلة بين إسرائيل والشعب اليهودي

في المستقبل يتوقع حصول تغييرات في عدد من نطق العلاقة بين إسرائيل والشعب اليهودي:

- **الشتات والتركيبة الديمغرافية**. من المتوقع أن يطرأ ارتفاع نسبي على عدد اليهود المقيمين في إسرائيل، بطريقة تتحول فيها إلى مركز الثقل الديمغرافي للشعب اليهودي، وذلك للمرة الأولى منذ ألفي سنة. وتشير التوقعات التي أجريت في إطار «**إسرائيل ٢٠٢٠**» إلى أن المجموع الكلي للسكان اليهود في العالم سيصل في عام ٢٠٢٠ إلى عدد يتراوح بين ١٣ إلى ١٤ مليون نسمة، وأن نحو نصف هؤلاء سيقيم في إسرائيل. كذلك فإن توقعات تركيبية الأعمار تشير إلى شبابية نسبية في أعمار المجموعات السكانية اليهودية في إسرائيل، مقارنة بكهولة السكان اليهود في الشتات: ٥٧ بالمئة - ٧٢ بالمئة من كل فئات الأعمار بين ٠ - ١٤ سنة في أوساط الشعب اليهودي، سيقطن في إسرائيل، في مقابل ٢٩ بالمئة - ٣٤ بالمئة فقط من فئة الأعمار ٦٥ سنة فما فوق.

- **الروابط الثقافية بين إسرائيل والشتات**. نظراً لظهور ترابط سلبي بين مستوى الرفاه الشخصي والبيئي ليهود الشتات، وبين مدى تضامنهم مع القيم القومية أو الدينية، وفي ضوء حقيقة كون غالبية يهود الشتات يعيشون في الغرب الغني، فإنه يمكن الافتراض أن قوة التضامن الثقافي بينهم وبين إسرائيل سوف تتضاءل في الأجيال المقبلة أيضاً.

- **الروابط الاقتصادية بين إسرائيل والشتات**. في المستقبل سوف تتضاءل المبادرات في قطاع الأعمال من جانب يهود الشتات الذين تحركهم الرغبة في تقديم المساعدة الاقتصادية لإسرائيل، كما ستتضاءل مساهمتهم في الاقتصاد الإسرائيلي. وتستند هذه التوقعات إلى اتجاهات عالمية في الاقتصاد، تقوي الاعتبارات العقلانية في ساحة الأشغال والأعمال على حساب الالتزامات الإثنية والثقافية. وفي المقابل، فإن حاجة دولة إسرائيل إلى الدعم الاقتصادي ليهود الشتات ستقل كلما تعززت قوة الاقتصاد الإسرائيلي. ومع ذلك، ففي هذه الظروف أيضاً سوف تبقى هناك أهمية اجتماعية للمساعدة الاقتصادية من الشتات باعتبار أن هذه المساعدة «ناتج يهودي عام وشامل» يعكس تقاليد عريقة من التضامن اليهودي العام الذي تتجاوز أهميته نطاق الفوائد المادية، وتعود مكاسبه لمن يعطي ويأخذ معاً.

وعلى خلفية هذه التوقعات، ما الذي ستكون عليه نوعية الروابط المتبادلة المستقبلية التي ستتطور بين إسرائيل وبين يهود الشتات؟ إن الروابط قد تجري في المستقبل وفقاً لكل واحد من القوالب التالية:

- **القالب الأحادي البؤرة** بموجبه ستكون إسرائيل المركز المهم والوحيد للعالم اليهودي، وذلك نتيجة التفوق الكمي الديمغرافي لإسرائيل، ومن الجهة الأخرى نتيجة مسارات الاندماج في المجتمعات الأخرى ومعدلات الإخصاب المتدنية في أوساط يهود الشتات.

- **القالب الثنائي البؤرة**، وبموجبه ستعمل إسرائيل والولايات المتحدة كبؤرتين متساويتين من حيث أهميتهما في العالم اليهودي، وذلك على خلفية كون الولايات المتحدة نجحت بتطوير تيارات جديده في الديانة اليهودية، والحفاظ على أطر ثقافية تعددية تلبي احتياجات يهود كثيرين في العصر الحاضر.

- **القالب المبعثر**. من المحتمل تطور عدد من المراكز إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك على خلفية الاتجاه التعددي، ورغبة طوائف شتات معينة في تمييز نفسها من المجموع والعناية بسماتها الخاصة.

وإلى جانب الفروقات القائمة بينها، ينبع من هذه القوالب الثلاثة معاً، أن هناك دوراً مركزياً مخصصاً لإسرائيل في شبكات الشعب اليهودي، في المستقبل أيضاً. ومع ذلك، فإن مكانة إسرائيل قد تضعف، كما أن أداءها كعامل موحد في أوساط الشعب

اليهودي قد يصاب بعطب في المستقبل نتيجة مسارات مبينة في السيناريوين الرئيسين الآخرين. وعندما يزول التهديد الأمني لدولة إسرائيل، وفي الظروف التي يصبح فيها جلّ اهتمامها مخصصاً لتقليص الهوات بينها وبين دول متقدمة أخرى في الغرب، فإن الطابع اليهودي - الصهيوني للدولة قد يخنُث، ومن هنا ستضعف أيضاً الروابط التي تشدّ يهود الشتات إليها. وهذه الظاهرة قد تتعاظم أكثر إذا لم تنجح إسرائيل بتوسيع التحديد القومي، وبأن تقرّب منها أيضاً تيارات جديدة في الديانة اليهودية.

## ٢-٣-٢ سيناريو «إسرائيل والشعب اليهودي»: تحديد غايات منشودة للمخطط الرئيس

تتميز إسرائيل من شتات العالم اليهودي نظراً لكونها كياناً ذا سيادة، ودولة مستقلة بين أمم العالم، لها سلطات حكومية مستقلة، كما يوجد جيش تحت تصرفها. كذلك، فإن موقع إسرائيل في شبكة العالم اليهودي متميز أيضاً نظراً لكونها موضع تضامن من جانب طوائف الشتات اليهودي كافة. وهذا التضامن لا ينبع فقط بسبب الايديولوجية الصهيونية، وإنما أيضاً بسبب روابط ثنائية الاتجاه قائمة بين الطوائف الإثنية التي تشكل المجتمع الإسرائيلي، وبين مواطن المنشأ التي هاجرت منها هذه الطوائف إلى إسرائيل. ولذا، يوجد لإسرائيل التزام شامل إزاء الشعب اليهودي، يمكن أن تشتق منه غايات منشودة عدة للمخطط الرئيس لإسرائيل لسنوات الألفين:

- **غاية الحفاظ على القدرة لاستيعاب هجرة يهودية جماعية**. يوجد لإسرائيل التزام وجودي تجاه الشعب اليهودي، وبمقدورها إنقاذ اليهود في العالم كله من طريق فتح الحدود، وكذلك أيضاً من طريق المبادرة إلى عمليات إنقاذ ما وراء البحار. وبإمكان التخطيط تحقيق هذه الغاية من طريق حماية مورد الأرض والحفاظ على احتياطي مجالي للتطوير المستقبلي. ومن المفهوم أن التقدم الاقتصادي للمرافق، والحفاظ على الاستقلال الأمني هما وسائل مهمة لتحقيق هذه الغاية.

- **غاية الحفاظ على الذاكرة اليهودية الجماعية في المجال**. إن دولة إسرائيل قائمة في «البلاد المقدسة»، ولذا فلديها التزام بالحفاظ على التراث اليهودي في المحيط الطبيعي. وبإمكان التخطيط تحقيق هذه الغاية من طريق انتهاج سياسة تطوير دائم. وبواسطة هذه السياسة يمكن الحفاظ على مبان ومواقع أثرية ومشاهد طبيعية ذات قيمة في الثقافة اليهودية، وبخاصة إزاء مسارات التطوير الواسعة المتوقعة في إسرائيل. كما أن حقيقة كون إسرائيل كياناً سياسياً تسمح لها بالعمل من أجل هذه الغاية ليس داخل تخومها فقط، إذ إن بمقدورها المبادرة إلى عمليات المحافظة على مواقع ذات أهمية تاريخية وقومية ودينية في دول أخرى أيضاً.

- **غاية تعزيز التضامن في داخل الشعب اليهودي كله**. إن مكانة إسرائيل المركزية في شبكات الشعب اليهودي، إلى جانب المخاطر التي تكمن لوحدته، يقتضيان اتخاذ مبادرة فعالة لتعزيز الروابط الثقافية داخله. وبإمكان التخطيط الإسهام في تحقيق هذه الغاية بوسائل مجالية تجسد الفرادة الطبيعية والجغرافية لأرض إسرائيل، وكذلك بوسائل تربوية وبمبادرات ثقافية تعزز الروابط الأدائية بين إسرائيل والشتات. وكل ذلك من خلال الاعتماد على الطوائف اليهودية في إسرائيل المتحدرة من أقطار الشتات المختلفة، وتطوير نماذج استيطان وتجمعات أهلية تتلاءم مع، وتحترم، ثقافة هذه الطوائف في الشتات. وهكذا سيكون بالإمكان أن نحقق غاية الحفاظ على التقاليد المتميزة، وكذلك غاية الحفاظ على استمرارية الرابطة الإثنية- الثقافية بين إسرائيل وبين الطوائف المختلفة في الشتات.

ومن خلال الغايات المنشودة المشتقة من سيناريو «إسرائيل والشعب اليهودي» ووسائل تحقيقها، يتضح الرابط بين هذا السيناريو وبين سيناريو «إسرائيل في مسار الدول المتقدمة». وكما قلنا، فإن غالبية يهود الشتات تقيم في دول متقدمة. وبالتالي، فإن ظروف الرفاه الاقتصادي التي تعودوا عليها، وجودة الحياة البيئية، والثقافة الديمقراطية أيضاً، تشكل جزءاً لا يتجزأ من هوية يهود الشتات، إلى جانب هويتهم الصهيونية. ولذا، فإن كون إسرائيل دولة متقدمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية - القيمية هو إلى حدّ كبير شرط لكونها مركزاً جاذباً بالنسبة الى الشعب اليهودي.

## ٢-٤ سيناريو رئيس: «إسرائيل في محيط يسوده السلام»(٤)

وفقاً لسيناريو «إسرائيل في محيط يسوده السلام»، فإن حدة النزاع الشرق أوسطي ستخف وتقيم إسرائيل علاقات سياسية واقتصادية مع جيرانها. ويوجد لوضع إسرائيل الجيو - سياسي انعكاسات شاملة على التخطيط القطري. ومثلما شرحنا الأمر في الفصل الافتتاحي لهذا التقرير، فقد كان لهذا الوضع تأثير حاسم في الماضي، حيث اشتقت منه غايات التخطيط المركزية: تعزيز الأمن القومي، وضمان الملكية القومية على الأرض. واليوم أيضاً يؤثر الوضع الجيو- السياسي على التخطيط القطري. فمنه يشتق نظام الأوليات الاقتصادي، كما يقتضي تخصيص مساحات واسعة للاحتياجات الأمنية، وبموجبه تتحدد مكانة مناطق الحدود، وتتصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية بين سكان إسرائيل اليهود والعرب. إلا أن الأمر الأهم من كل ذلك هو أن الوضع الجيو - سياسي يؤثر في حالة انعدام اليقين في مسارات المستقبل،

---

(٤) لبيان هذا السيناريو، انظر: رافي بارئيل [وآخرون]، «إسرائيل في محيط يسوده السلام،» (١٩٩٦).

ولذا فإنه يقلص ويحرّف إمكانات الخيار التي تواجه التخطيط البعيد المدى.

وهكذا، فإنه بالإمكان أن نرى في سيناريو السلام، السيناريو الأشمل من بين السيناريوات الثلاثة، الذي يؤثر في أبعاد بيئة التخطيط كافة. وسوف نبيّن في البنود التالية التوقعات الجيو - سياسية التي يقوم عليها سيناريو السلام، كما سنفحص تأثيراته المتوقعة في كل واحد من أبعاد التخطيط، وسننهي بتحليل الغايات التخطيطية المنشودة المشتقة من السلام والموجهة الى المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين.

## ٢-٤-١ التصور الجيو-سياسي: اتفاق سلام شامل بين إسرائيل والدول العربية

يستند «سيناريو السلام» الى الافتراض بأن الوضع الجيو - السياسي في الشرق الأوسط سوف يستقر في المدى الزمني لهذا المخطط، وبأن النزاع العربي - الإسرائيلي سوف ينتهي في كل القطاعات، وتقيم إسرائيل علاقات سياسية أيضاً مع دول عربية - إسلامية ليس لها حدود معها، وأن يستند إمكان أن يأخذ هذا السيناريو اعتبارات التخطيط في الحسبان على المفهوم البعيد المدى للمشروع. ودون الإشارة إلى المحطات المعيّنة لمسار تطبيع العلاقات الطويل والمتعرج، يمكننا أن نتوقع بيقين نسبي، الأسس الرئيسة لسيناريو السلام على مدى ثلاثين سنة إلى الأمام:

بين البحر الأبيض ونهر الأردن سيقوم كيانان قوميان: دولة إسرائيل، والكيان الفلسطيني.

الكيان الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون مستقلاً في إدارة شؤونه، مع قيود ملحوظة في موضوعات الجيش والأمن. ومن المحتمل أن يتوحد هذا الكيان بمرور الزمن مع الأردن في بنية كونفدرالية أو فدرالية.

الحدود مع الدول العربية ومع الكيان الفلسطيني ستكون مفتوحة لحركة مراقبة الأشخاص والبضائع، ولكنها ستكون مغلقة أمام الهجرة العربية إلى أراضي إسرائيل. ومع أن خط الحدود بين إسرائيل والكيان الفلسطيني ليس معروفاً بالفعل، إلا أنه من الأرجح إجراء تعديلات على الحدود المتفق عليها يتم في إطارها ضم غالبية السكان اليهود المقيمين ما وراء «الخط الأخضر» إلى تخوم دولة إسرائيل.

إن تصور اتفاق السلام الشامل بين إسرائيل والدول العربية يأخذ في حسابه احتمال حدوث تراجع عن خطوات السلام، وعودة مجمل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين إلى القالب المعروف قبل اتفاقيات أوسلو. وفي أعقاب هذا التراجع، ستتسع حلبة الصراع، كما أن اتفاقيات السلام مع مصر ومع الأردن قد تلغى أو تجمّد. ومع ذلك، فإنه من الصعب الافتراض بأن تصور «تجدد حالة العداء» سوف

يبقى دون تغيير في المدى الزمني للمخطط، أي في خلال ربع القرن المقبل. فمن جهة، ستمارس ضغوط دولية على الأطراف لاستئناف الحوار ولإنشاء عملية سياسية جديدة؛ ومن جهة أخرى، سوف يتزايد الوعي في مزايا السلام في المجتمع الإسرائيلي والعربي على حد سواء، الأمر الذي يبرر «الثمن» الذي سيجد كل واحد من الطرفين نفسه مطالباً بدفعه من أجله. ولذا، من المعقول الافتراض بأنه على الرغم من الصعوبات التالية على الطريق، إلا أن سيناريو السلام سوف يتحقق. ولذا، سنتوجه إذاً لفحص تأثيرات السلام الخارجية في بيئة التخطيط المستقبلية.

## ٢-٤-٢ تأثيرات متوقعة للسلام في المجال الاقتصادي

في أعقاب السلام، من المتوقع حدوث تسارع في نمو الاقتصاد الإسرائيلي. وسوف يتمكن الاستقرار السياسي في المنطقة من خفض النفقات العسكرية ورفع الوزن النسبي للاعتبار الاقتصادي في عملية اتخاذ القرارات داخل الحكومة. وفي المقابل، فإن خفض نسبة رسم التأمين ضد المخاطر بالنسبة الى المرافق الاقتصادية سوف يشجع الاستثمارات، كما سيفتح أمام إسرائيل فرصاً اقتصادية جديدة. وفي هذه الظروف، فإنه من المتوقع حدوث تغييرات اقتصادية في ثلاثة مجالات مركزية:

- **تغييرات هيكلية في المرافق الاقتصادية**. من المتوقع أن يؤدي السلام إلى تسريع اتجاهات التخصص في المرافق الاقتصادية الإسرائيلية عقب اتساع الروابط الاقتصادية مع المرافق الاقتصادية الفلسطينية. وهذه المشاركة ستقود إلى «تقسيم العمل» بين الاقتصادين، بحيث يتخصص الاقتصاد الاسرائيلي بمشاريع تعتمد على العلم والتكنولوجيا، في حين يتخصص الاقتصاد الفلسطيني في قطاعات تعتمد على الأيدي العاملة الكثيرة.

وستحدث نشأة هذا التخصص تغيّراً في البنية القطاعية للاقتصاد الإسرائيلي. وهناك عدد من القطاعات سيتطور ويتوسع عقب السلام، ومن بينها الصناعات التي تعتمد على العلم والتكنولوجيا، وخدمات الاتصالات، والمواصلات والخدمات في قطاعي الأعمال والمال، ذات الحساسية بخاصة إزاء الاستقرار السياسي، والتي تعتمد على حرية الحركة. وفي المقابل، من المتوقع حدوث تقلص في قطاع الزراعة، وخاصة إذا ما فتح الاقتصاد الإسرائيلي الباب أمام الإنتاج الزراعي الآتي من الكيان الفلسطيني؛ كذلك فإن قطاع الصناعات العسكرية يتوقع أن يشهد ركوداً كلما تقصلت احتياجات الدولة للتزود بالمعدات العسكرية. وإزاء تأثير الصناعات العسكرية في عملية دفع التحديث التكنولوجي للاقتصاد الإسرائيلي في الماضي إلى أمام، ستكون هناك حاجة الى بلورة محفزّات لتطويرات تكنولوجيا مستحدثة، وخاصة إزاء

دورها الحاسم في دفع إسرائيل إلى أمام في مسار الدول المتقدمة.

- **قيام تعاون إقليمي**. إن اتفاق السلام الشامل بين إسرائيل والدول العربية يفتح الباب بصورة رسمية أمام التعاون الاقليمي. ومع ذلك، هناك شكوك لناحية هل هناك جدوى اقتصادية بالنسبة إلى إسرائيل للتعاون الاقتصادي المتكامل على مدى التخطيط. **أولاً** هناك هوات بارزة بين الاقتصادات، كما أنه من غير المتوقع في السوق الشرق أوسطية حدوث طلب كبير على المنتجات المتطورة للاقتصاد الإسرائيلي. و**ثانياً**، من المتوقع أن يرتدع أصحاب رؤوس الأموال من الأقطار العربية عن التعاقد مباشرة مع مستثمرين اسرائيليين. وهذا الارتداع قد يقف حائلاً أمام جميع تلك الأنشطة التي تتطلب الاتصال المباشر والمستمر بين المورّد والمستهلك، ابتداء بالتجارة وتقديم الخدمات، وانتهاء بتسويق المنتجات المتطورة التي تقتضي الحصول على دعم متواصل.

إضافة إلى ذلك، ينبغي أن نأخذ في الحسبان أن التعاون الاقتصادي الإقليمي قد يكون له أيضاً «ثمن» باهظ على المستويات السياسية والاجتماعية. فمن ناحية، يؤدي انعدام المساواة بين الاقتصاد الإسرائيلي وبين نظائره الاقليمية إلى إثارة توترات سياسية، بسبب مخاوف الأقطار العربية من «إمبريالية اقتصادية» إسرائيلية (انظر الخريطة رقم (٢)، ص ٣٧٦ من هذا الكتاب). ومن ناحية أخرى، فالمجتمع الإسرائيلي أيضاً قد يدفع ثمناً باهظاً نتيجة للتعاون الاقليمي، إذ إن دخول قوة عمل رخيصة إلى الاقتصاد من شأنه المسّ بالشرائح الضعيفة في إسرائيل وتوسيع دائرة البطالة. كذلك، قد تحدث تغييرات ديمغرافية غير مرغوب فيها نتيجة لاستقرار عمال عرب داخل تخوم الدولة دون تخطيط ورقابة.

ولذا، فمن المتوقع على مدى التخطيط أن يتركز معظم الروابط الاقتصادية في مشروعات إقليمية تتركز في مجالات البنية التحتية، والمياه والمواصلات والسياحة.

- **تغيّر الميزان الاقتصادي بين المركز والأطراف**. إزاء الفجوات الكبيرة القائمة في عملية التطوير بين مركز الدولة والأطراف النائية، وعقب التسارع الاقتصادي المتوقع في عهد السلام، يطرح السؤال التالي: كيف سيتم تقسيم «كعكة السلام» في المجال الوطني؟

هذا لأن السلام سيغيّر مكانة الأطراف النائية من «مستوطنات حدودية» إلى «مستوطنات على خط التماس» عقب فتح الحدود والإمكانات الكامنة للتعاون الاقتصادي والسياحي.

وبحسب أحد التوقعات، فإن حدود إسرائيل الضيقة تشكل حافزاً سلبياً لتطوير الأطراف حتى في ظروف السلام، لأنه من الأفضل للأشخاص القادمين عبر الحدود

إطالة سفرهم مسافة أطول والوصول إلى الخدمات المتنوعة التي تعرضها المراكز الإسرائيلية الكبرى. وحسب توقع آخر، فإنه على رغم أن منطقة المركز سوف تجذب إليها بالفعل معظم الأعمال التطويرية، الا أنه من المحتمل على رغم ذلك حدوث «انزلاق» اقتصادي إلى الأطراف، وبخاصة إذا ما أقيمت بؤر نشاط إقليمية على امتداد الحدود.

وهكذا، فالسلام يطرح تحدياً تخطيطياً جديداً لتطوير الأطراف التي غاب عنها التطوير حتى الآن، ولزيادة التوازن بينها وبين المركز.

## ٢-٤-٣ تأثيرات متوقعة للسلام في المجال الاجتماعي

من المتوقع في ظروف السلام حدوث تغييرات كمية ونوعية في المجتمع الإسرائيلي: فالتوقعات السكانية لعام الألفين قد تتغير. كذلك هناك حاجة الى تحليل تأثيرات السلام في المفاهيم القيمية للمجتمع الإسرائيلي، وفي الهوات القائمة فيه، وفي وضع عرب اسرائيل.

- **تغييرات ديمغرافية**: دون مسيرة سلام من المتوقع أن يقطن أحد عشر مليون نسمة بين البحر الأبيض وبين نهر الأردن في عام ٢٠٢٠. وفي ظروف السلام، من المتوقع ارتفاع هذا التقدير إلى نحو ثلاثة عشر مليون نسمة (انظر الخريطة رقم (٢)، ص ٣٧٦ من هذا الكتاب). ويوجد لهذه الزيادة مصدران: فمن جهة سيؤدي الرفاه الذي سيعقب السلام إلى تشجيع استمرار الهجرة اليهودية إلى دولة إسرائيل، في حين ستلغي السلطة الفلسطينية المكانة القانونية للإنسان «اللاجىء»، وتفتح حدودها أمام الفلسطينيين الذين سيطلبون الهجرة إلى أراضيها.

- **تغييرات قيمية**: من شبه المؤكد أن الاستقرار الأمني والازدهار الاقتصادي اللذين سيعقبان السلام سيعزّزان ارتباط المجتمع الإسرائيلي بالغرب، والثقل الذي يعزوه لـ «جودة الحياة» ولحقوق الفرد. وتعلو هنا خشية من أن يؤدي زوال التأثير المكتّل للتهديد الوجودي الأمني، وذوبان الهوية الإسرائيلية في الثقافة العالمية، إلى إثارة خطر «وجودي» من نوع جديد، يتمثل في طمس الثقافة الإسرائيلية، وهبوط مكانتها في شبكات العالم اليهودي. وهكذا، ستجد إسرائيل نفسها مطالبة بتكريس فكر وموارد لمواجهة التحدي الخاص المتمثل بإعادة الانتماء إليها مجدّداً.

- **هوات في المجتمع الاسرائيلي**: النمو الاقتصادي السريع المتوقع عقب عملية السلام سوف يؤدي، وهذا من شبه المؤكد، إلى توسيع الفجوات بين من «لا يملكون» وبين من «يملكون». وتتمركز المجموعات الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي في

الأطراف النائية، ويفتقر بعضها إلى المؤهلات اللازمة لكي يندمج في الاقتصاد الإسرائيلي المتخصص. وإذا ما استمر التطوير وفق الاتجاهات القائمة في الحاضر، فعندها ستتضرّر هذه المجموعات جراء توجيه الجزء الرئيسي من الموارد إلى منطقة وسط الدولة، ومن توفر قوة عمل فلسطينية رخيصة.

- **علاقات العرب واليهود**: سيفتح السلام إمكان مساواة وضع عرب إسرائيل بوضع مواطني الدولة اليهود. ومع ذلك، هناك خطر من أن تتعمق الفجوات الاقتصادية بين العرب واليهود وفي أوقات السلام بالذات بسبب اتجاهات التخصص في المرافق الاقتصادية، وتوجيه معظم موارد التطوير إلى وسط الدولة. وفي هذه الظروف، قد تنشأ حالة إحساس بالغربة إزاء أنماط الثقافة الإسرائيلية، بموازاة تعاظم التماثل مع الكيان الفلسطيني، إلى درجة الوصول إلى خطر المطالبة بالانفصال في أوساط عرب اسرائيل. وهذه التوقعات تعزّز من الحاجة إلى تخطيط قطري يتطلع إلى تخفيض الفجوات الاقتصادية في المجال، والى تحسين جودة حياة جميع سكان الدولة.

## ٢-٤-٤ تأثيرات متوقعة للسلام في معضلات التخطيط المجالي

يفتح السلام فرصاً جديدة لتطوير المجال الوطني، وبخاصة المناطق الحدودية التي كانت تعتبر حتى اليوم مناطق حدودية نائية. وفي الوقت عينه، وبقدر من المفارقة، فالسلام يزيد من حدة النزاعات البيئية في المجال الوطني بسبب مسارات عدة، يعاظم بعضها الآخر:

- يتوقع ارتفاع في عدد الذين يستخدمون المجال عقب هجرة إيجابية، أكان ذلك إلى مناطق السلطة الفلسطينية، أم إلى داخل دولة إسرائيل.

- يتوقع ارتفاع آخر في معدلات التنمية الهائلة في العقود القريبة، بسبب النمو السكاني، والتسارع الاقتصادي، والارتفاع في مستوى المعيشة. وعلى هذه الخلفية سيتزايد الطلب على المساحات المبنية في أنحاء البلاد في نُطق السكن، والإنتاج الصناعي، ومنشآت السياحة وقضاء أوقات الفراغ.

- وستحصل الزيادة في الطلب على المساحات المبنية بالذات في الوقت الذي ستتقلص فيه مساحة أراضي الدولة. وسيحدث تقلص «مطلق» كنتيجة لإعادة أراضٍ كانت الدولة تستخدمها منذ ثلاثين سنة لاحتياجات مدنية وعسكرية؛ كذلكً سيحدث تقلص «فعال» نتيجة لنقل منشآت عسكرية، وبالذات إلى منطقة النقب. ولذا ستتقلص بصورة بارزة إمكانات التطوير في مجالات هذه المنطقة.

– من المتوقع نشوب خصومة بين إسرائيل وبين الكيان الفلسطيني على الموارد الطبيعية. ولن يعود بمقدور إسرائيل أن تدير بصورة مستقلة الموارد الطبيعية التي هي بحاجة إليها وأن تسيطر على المعايير البيئية. ومع أن حدوداً سياسية سوف تتقرر بين إسرائيل وبين الكيان الفلسطيني، الا أنهما سيضطران على رغم ذلك إلى اقتسام الموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، فإن إسرائيل قد تعاني تبعات تلوّث الجو، ومن تسّرب السموم والملوثات الأخرى إلى تخومها، وإلحاق أضرار بالنباتات والحيوانات. وهذه المشاكل قد تصبح أكثر حدة إزاء الفجوات بين مستوى المقاييس والإلزام والوعي العام الدارج داخل حدودها، وبين المستوى المتبع في الجانب الفلسطيني.

وعلى خلفية هذه المسارات، فمن المتوقع أن تتزايد الضغوطات على المجال، أكان ذلك في الجانب الإسرائيلي من الحدود أم في الجانب الفلسطيني، ومعها النزاعات المجالية بين هذين الكيانين وفي داخلهما. وفي هذا، سيتعزز كثيراً المنطق العقلاني لتخطيط وطني شامل وبعيد المدى. فما هي إذاً الغايات المنشودة التي اشتقت من سيناريو السلام للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين؟

## ٢-٤-٥ سيناريو «إسرائيل في محيط يسوده السلام»: تحديد غايات منشودة للمخطط الرئيس

من خلال التأثير الشامل للسلام في بيئة التخطيط، تتكشف أيضاً نُطق تطابق بين هذا السيناريو وبين السيناريوين الرئيسين الإضافيين. وهكذا، من المتوقع أن يؤدي السلام إلى تسريع التطوير الاقتصادي للدولة، والى تعزيز مستوى رفاه سكانها، والى توسيع علاقاتها الدولية. ومن هنا، يستدل أن هذا السيناريو يلعب دوراً مساعداً في تحقيق سيناريو «إسرائيل في مسار الدول المتقدمة». وهذا التأثير هو تأثير متبادل، نظراً لأن رغبة إسرائيل في الانتماء إلى العالم المتقدم تعزز تلقائياً تطلعها إلى عقد اتفاقات سلام مع جيرانها في الشرق الأوسط. وفي المقابل، فإن سيناريو السلام يؤثر في العلاقات بين إسرائيل والشعب اليهودي، من خلال التغييرات التي يتوقع أن يحدثها في المجتمع، وفي الثقافة وفي الاقتصاد الإسرائيلي. (انظر الخريطة رقم (٢)، ص ٣٧٦ من هذا الكتاب).

ويتضح من داخل نطق التطابق هذه أن لسيناريو السلام غايات تخطيط مشتركة مع تلك التي تشتق من السيناريوين الرئيسيين الآخرين في مجالات الاقتصاد، والمجتمع، والثقافة والتطوير المجالي. وفي المقابل، ومن خلال الطابع الشمولي لسيناريو السلام، تنامت أيضاً غايات تخطيطية فريدة. وهذه الغايات موجهة للتغيير المطلوب في المفهوم الأساس للتخطيط القطري، بسبب التغيير الجوهري المتوقع من

تأثير السلام في بنية التخطيط. وفي ما يلي غايات التخطيط الخاصة المشتقة من سيناريو السلام :

- **التخطيط للاستغلال الناجع للموارد المجالية**: ستتعزز عقب السلام الحاجة الى الاعتراف بالصغر الطبيعي لإسرائيل إزاء الطلبات المجالية المتزايدة، والتقلص «المطلق» و«المؤثر» في أبعادها، وبخاصة في ضوء التحديد الكمي النهائي لموارد الأرض والمياه بين إسرائيل وجارتها السلطة الفلسطينية. وفي هذه الظروف، فإن الحاجة تدعو الى وقف استمرار التطوير وفق قالب «التوزيع المبعثر»، الذي يستخدم موارد إحدى الوسائل لتعزيز السيطرة على الأرض في فترات العداء بين إسرائيل وجاراتها. وفي ظروف السلام، فإنه من الأجدر تنفيذ التطوير وفق قالب «التوزيع المركز»، الذي يستخدم موارد الطبيعة والبنى التحتية بنجاعة، وله مزايا تخطيطية إضافية في نطق الاقتصاد والمجتمع. وهذه الغاية تنسجم أيضاً مع التغيير القيمي المتوقع حدوثه في المجتمع الإسرائيلي عقب الارتفاع المتوقع في مستوى المعيشة، عندما تكون نوعية البيئة والمحافظة على قيم الطبيعة والمشاهد البانورامية متلائمة مع المفهوم السائد لـ «جودة الحياة».

- **تخطيط المجال الوطني وفق مفهوم مناطقي**: في الماضي تمّ تخطيط الدولة كما لو كانت «جزيرة» في الشرق الأوسط، و«طريقاً مسدوداً» في كل ما يتعلق بالعلاقات الإقليمية. وفي ظروف السلام الوطني وفق مفهوم مناطقي تتحول إسرائيل إلى مفترق طرق في مجال تخطيط إقليمي كامل، متواصل وغير متجانس، كما تتحول حدودها من حواجز إلى مناطق التقاء. ولذا، فإن الأمر يحتاج إلى تفكير تخطيطي جديد يمكنه تطوير بنى تحتية في مجال المواصلات، ومناطق للتعاون بين إسرائيل وجيرانها، كما يمكنه مع ذلك تخفيض «التأثيرات الخارجية» السلبية المرافقة لها.

- **تخطيط «عابر حدود» للمجال**: إن قيام كيان فلسطيني في المناطق المحتلة سيحتّم على إسرائيل التأقلم مع وضع جديد لا تملك فيه سيطرة كاملة على الموارد الطبيعية الواقعة تحت سيادتها، نظراً لأن المزعجات البيئية لا تتوقف عند الحدود السياسية. لذا، فإن إحدى غايات التخطيط القطري ستكون الحرص على التطوير الثابت على جانبي الحدود، وتفعيل أجهزة تخطيط وإدارة بيئية مشتركة.

- **تقليص الهوّات المناطقية**: حتى الآونة الأخيرة، كان هناك إجماع وطني حول تقديم الدعم للمناطق في الأطراف النائية، وذلك لأسباب سياسية وأمنية. ومع ذلك، فإن اتجاهات التطوير القائمة في المرافق الاقتصادية تؤدي إلى هوة آخذة بالاتساع بين وسط الدولة وبين الأطراف. ولذا، فإن هناك حاجة إلى فكر تخطيطي

قطري حول كيفية تقليص هذه الهوات المناطقية على رغم «عثرات السوق» التي تسبب زيادتها، حتى عندما لا يعود صالحاً مفعول المنطق العقلاني الأمني المتعلق بسدّ هذه الهوّات.

- **تقليص الهوّات بين اليهود والعرب**: الهوات المناطقية القائمة تعكس أيضاً انعدام المساواة المجالية بين المناطق المأهولة بالعرب في أطراف الدولة، وبين مركز ثقل المراكز السكنية اليهودية في وسطها. ويعود مصدر هذه الهوّات إلى تاريخ الاستيطان اليهودي والصراع الاقليمي على أراضي الدولة. ولذا، فإن النزاع السياسي في المنطقة وعقد اتفاق سلام شامل يبرران تخفيضاً جوهرياً في الاعتبارات الإقليمية المتعلقة بالتخطيط القطري، وتخصيصاً أكثر تساوياً لموارد التنمية لمصلحة جميع السكان.

- **توسيع إمكانات الخيار المجالي**: لقد أدى التهديد بوجود إسرائيل إلى تفضيل «قيم المجموع» على «قيم الفرد» في التخطيط المجالي، والى تبنّي موقف «وسط» تجاه السكان. وأدت هذه الأمور إلى حرمان مجموعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي، كما صعّبت عليها ممارسة نمط حياة خاص بها حسب اختيارها. وعقب ضعف الاعتبارات الأمنية في التخطيط، بات من المفضل زيادة حرية الاختيار المجالية الخاصة بالفرد والمجموعة معاً من طريق تطوير مجموعة مختارة وغير متجانسة من نماذج الاستيطان، تعرض إمكانات سكن وعمالة متنوعة.

## ٢-٥ من سيناريو إلى واقع حقيقي: فحص الاحتمالية الاقتصادية لتحقيق الغايات المنشودة للتخطيط

### ٢-٥-١ هدف الفحص

إن أحد الاستنتاجات المركزية المستخلصة من البحث في موضوع بيئة التخطيط المستقبلية لإسرائيل يتمثّل في توقّع حدوث زيادات هائلة في ملاك التنمية في الدولة حتى العام المنشود للتخطيط. وينبع هذا الاستنتاج من تحليل معضلات التخطيط في الفصل الأول أعلاه. وقد اتضح خلال التخطيط أن هذه الزيادات ستأتي من النمو السكاني، ومن تطلع الدولة إلى «الارتقاء درجة» في مستوى أداءات المرافق الاقتصادية، وفي رفاهية حياة سكانها. ويتضح هذا الاستنتاج أيضاً من تحليل مقارن بين السيناريوات الرئيسة. ويتبين من السيناريوات الثلاثة أنه سيكون هناك طلب على إضافات هائلة في التنمية في العقود القريبة المقبلة، سواء أكان ذلك بسبب التطلع نحو تقليص الهوّات مع الدول المتقدمة، أو النمو السكاني

المتأتي من الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، أو بسبب التسارع الاقتصادي الذي يرافق التطبيع الجيو - سياسي.

ولكن يتبين أيضاً من هذه السيناريوات الثلاثة أن زيادات التنمية المطلوبة ليست فقط بمثابة «معضلة» أو «مشكلة» تخطيطية، إنما فرصة ومناسبة لتحقيق الغايات المشتقة منها. والقارئ مدعو الى العودة إلى إمعان النظر في الرسم البياني رقم (٦) ص ٣٦٢ من هذا الكتاب وذلك لكي يفسّر هذه المرة أعمدة الطلبات المستقبلية المرتفعة، ليس كأن تلقي ظلاً على مستقبل الدولة، وإنما كتعبير عن ضخامة القوى الكامنة فيها لتحقيق حلم إسرائيل المتقدمة، والفائدة للعالم اليهودي في محيط يسوده السلام.

ولذا سيكون من الصحيح تحديد غايتين رئيستين للمخطط الرئيس: **الاولى**، هي منع التأثيرات الخارجية السلبية لزيادات التنمية المتوقعة؛ و**الثانية** هي تجنيد هذه الزيادات كقوى لتحقيق جميع غايات المخطط. وإزاء الطاقة التخطيطية الكامنة في زيادات التنمية المطلوبة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل ستوضع تحت تصرف المرافق الاقتصادية الإسرائيلية مصادر التمويل اللازمة لتلبية هذه الطلبات، ولتنفيذ نطق التنمية وفق الغايات المنشودة للتخطيط؟

ولهذه الغاية أجريت عملية فحص لمعرفة الاحتمالية الاقتصادية لتحقيق غايات التخطيط المطروحة في هذه الوثيقة الإجمالية. والهدف منها هو استيضاح ما إذا كانت المصادر التي ستوضع تحت تصرف المرافق الاقتصادية في فترة التخطيط ستمكّن بالفعل من تنفيذ زيادات التنمية وفقاً للطلبات. وإذا كان الأمر كذلك، فسيكون بالإمكان عندها التقرير بوجود احتمالية اقتصادية شاملة (ماكرو) للمخطط الرئيس في سنوات الألفين، وأنه بالإمكان تنفيذ المخطط دون حاجة جوهرية إلى تغيير نظم الأوليات في المرافق الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإنه في حالة وجود فائض في مصادر رأس المال بالنسبة الى الطلبات، فسوف يكون بالإمكان عندها تحقيق العناصر المادية للتخطيط، إلى جانب الزيادة في الاستهلاك الشخصي والعام، ومن خلال ذلك تحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية للمخطط.

## ٢-٥-٢ فحص الاحتمالية الاقتصادية: تقدير المصادر في مقابل الاستخدامات

إن فحص الاحتمالية الاقتصادية يتمثل في إجراء مقارنة بين مصادر رأس المال المُقدرة التي ستوضع تحت تصرف المرافق الاقتصادية من أجل البنى التحتية المادية المجالية في فترة التخطيط، في مقابل الطلبات المقدرة على هذه البنى. وقد تمّ احتساب

المصادر على أساس وثيقة السياسة التي وضعها الطاقم الاقتصادي المجالي والبلدي[٥]، والتي اشتملت على تقديرات للنمو الاقتصادي الشامل (الماكرو) للاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة التخطيط، من خلال التركيز على النسبة المتوقعة للاستثمارات الإجمالية في المرافق الاقتصادية. وهذه الاستثمارات تقدّر بنحو ٥٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وهي تشكل نحو ٢٢,٦ بالمئة من الناتج المحلي الخام المتوقع.

إن الفرضية في أساس تقديرات المصادر، هي أن الاستثمارات خلال فترة التخطيط في نطق البناء وتطوير الخدمات ستواصل الاتجاهات القائمة في المرافق الاقتصادية، وستكون متناسبة مع الاستثمارات في هذه النطق في الفترة ١٩٦١ ــ١٩٩٠. ويبين الجدول رقم (٧)، ص ٣٢٤ من هذا الكتاب تفرع الاستثمارات في البناء في فترة التخطيط وفقاً لفرضية استمرار الاتجاهات، في حين يعرض الجدول رقم (٨)، ص ٣٢٥ من هذا الكتاب عملية احتساب مقارنة المصادر في الفترة ١٩٦١ - ١٩٩٠، وفي فترة التخطيط.

وتم احتساب الطلبات على تنمية البنى التحتية المادية والمجالية بصورة مطابقة لزيادة السكان من جهة، وللزيادة في مستويات الرفاه من جهة أخرى، من خلال التوقع بأن سيناريو «إسرائيل في مسار الدول المتقدمة» سوف يتحقق، وستتقلص الهوّات بين إسرائيل وبين دول «OECD». ويبّين الجدول رقم (٩)، ص ٣٢٦ من هذا الكتاب المقاييس لاحتساب الطلبات على تطوير البنى التحتية المادية المجالية للعام ٢٠٢٠، في حين يبين الجدول رقم (١٠)، ص ٣٢٧ من هذا الكتاب عملية احتساب مقارن لتقديرات الطلبات في الفترة ١٩٦١-١٩٩٠، وفي فترة التخطيط.

### ٢-٥-٣ تقدير المصادر في مقابل الاستخدامات: استنتاجات للتخطيط

إن الاستنتاج المستخلص من خلال تقديرات المصادر والطلبات هو أن هناك بالفعل احتمالية اقتصادية لتنفيذ كميات التنمية المطلوبة في المستقبل. ومن المتوقع أن تزيد المصادر التي ستكون تحت تصرف المرافق الاقتصادية في عام ٢٠٢٠ بنحو ٤ إلى ٥ أضعاف خلال فترة التخطيط مقارنة بالفترة المقابلة في الماضي، في حين يتوقع أن تتراوح الزيادة المقابلة في الطلبات ما بين ضعفين إلى أربعة أضعاف فقط.

ويدل فائض المصادر على الطلبات على أنه سيكون بالإمكان رفع المستوى النوعي للتنمية، بحيث يمكن أن تنفّذ ليس فقط وفق القالب المعروف من الماضي،

---

(٥) انظر: آريبه شاحار [وآخرون]، «السياسة المجالية،» (١٩٩٧)، ودفنه شفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧).

وإنما من خلال تطبيق تكنولوجيا مستحدثة وغير ضارة للبيئة.

ومع ذلك، فإنه لمن الواضح والجلي أن تنفيذ التنمية وفق غايات التخطيط لن يحدث من تلقاء ذاته، بل إن هناك حاجة لعملية تخطيط شاملة، بهدف فحص بدائل تخطيط قادرة على حمل غايات التخطيط المختلفة. وسنقوم في الفصل التالي بطرح مجال/ حيز الإمكانات لصورة الدولة في المستقبل، وبعرض تقييم متعمق لبدائل التخطيط. وعلى أساس نتائج هذا التقييم سيتم تحديد البرنامج الأمثل لبديل التخطيط المختار، وهو «صورة المستقبل»: المخطط لتنظيم المجال الوطني.

# الفصــل الثالــث

## مجال (حيز) الإمكانات: البدائل وتقييمها

## ٣-١ مجال (حيز) الإمكانات

### ٣-١-١ حول مفهوم «مجال (حيز) الإمكانات»

بالإمكان وصف وضع الدولة والمجتمع في نقطة زمنية معيّنة بواسطة سلسلة طويلة من المتغيّرات التي تعكس نوعيات الحياة الإنسانية فيها. وتتكون جودة الحياة الإنسانية من دمج الرفاه المادي والنفسي للأفراد كافة الذين يشكلون المجتمع، مع وعي جماعي للأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية، وخلق انسجام مع المحيط المادي. ومن المألوف أن تنعكس نوعية الحياة هذه بواسطة متغيرات غير مباشرة ومتنوعة. وإن مجموعة المتغيرات الشاملة هذه تصف على مستوى «الماكرو» التنظيم المادي - المجالي، والتنظيم الاقتصادي والنوعيات الاجتماعية. وإن كل عملية جمع لقيم هذه المجموعة المتكاملة، ويعتقد أنها قابلة للتحقق الفعلي في المستقبل البعيد، تعتبر بمثابة «إمكان» للصورة الشاملة للدولة.

ويهمنا أن نؤكد أنه ليس كل عملية جمع لقيم هذه المتغيرات هو في حكم الممكن أصلاً في ظل سيناريوات مستقبلية معطاة. هذا، لأن هناك شبكة من الروابط المنطقية والتقنية بين مزايا مختلفة للمجال والمجتمع، هي بمثابة عوامل ضاغطة على مزيج القيم الممكنة للمتغيرات. هكذا، على سبيل المثال، فإن حجم الناتج المحلي الخام لدولة، يقرر حدوداً معينة لقيم ممكنة تتعلق بتلوث البيئة، وبوفرة الطاقة والحركة. كما أن دخل الفرد يقرر رفاهية السكن (نطاق المساحة المبنية للفرد) والمستوى الممكن لامتلاك المركبات الخاصة، كذلك فالتوزع أو الانتشار المجالي للعمالة يقرر نطق استخدام المواصلات، وأيضاً مستويات اللامساواة بين المناطق وغير ذلك. تؤسس نظم هذه الروابط قانونية معينة، دلالتها عدم إمكان السيطرة بشكل منفرد على كل متغيّر مهما كانت أهميته بحد ذاته، بل يجب التفكير بمصطلحات تتعلق بمزيج من القيم الثابتة الممكنة.

وبحسب تعابير طاقم **إسرائيل ٢٠٢٠**، فالتعبير «إمكان» هو عملية مزج لقيم مجمل المتغيرات، تصف بالتمام والكمال نوعية الدولة. وتعبير «قابل للتحقق» معناه

هنا: متماسك مع القانونية المعروفة، وينطلق من الواقع الإسرائيلي في نقطة الانطلاق. ومجمل عملية المزج يحدّد «مجال/ حيز الإمكانات» لإسرائيل في العام ٢٠٢٠.

## ٣-١-٢ تشخيص الإمكانات للعام ٢٠٢٠

إن التكهّن بأي إمكان منفرد للعام ٢٠٢٠ يقتضي عملية تنبؤ طويلة الأمد. ويستند هذا التنبؤ إلى شرعية الروابط بين المتغيرات المختلفة التي تعبّر عن الإمكان. وبالطبع، فإن هذا ينطوي على الكثير من اللايقين، وذلك إزاء المدى الزمني الطويل للمعالجة التي أخذها المخطط على عاتقه، ولأنه من الصحيح القول بأنه في خلال فترة زمنية تزيد على عشرين سنة يمكن أن تحدث تغييرات عميقة جداً، وأزمات سياسية، وتحولات اجتماعية، تفوق في بعض أجزائها القدرة على التوقع. هذا ويستند مجال/ حيز الإمكانات المستقبلي المعروض في المخّطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين على ثلاث فرضيات مركزية تشطب أرضية للمخطط: فرضية السلام واستمرار المسارات نحو الاستقرار السياسي الإقليمي[(١)]؛ وفرضية استمرار مسارات النمو الاقتصادية والاجتماعية التي اجتازتها دول متقدمة، واستيعاب القيم المشتركة لمجموعة هذه الدول والتركيز عليها[(٢)]؛ وفرضية بالنسبة إلى استمرار وصياغة الروابط مع الشعب اليهودي بموارده البشرية والاقتصادية والسياسية[(٣)].

إن من شأن نفي أي من هذه الفرضيات المس بمفعول المخطط نفسه. كما أن وقوع أزمات غير متوقعة في المستقبل، في أثناء السير في المسار الذي رسمه المخطط، قد يؤدي إلى الحيلولة دون بلوغ الأهداف في العام المنشود. إلا أنه ينبغي التأكيد جيداً على أن هذا القيد/ العائق على التخطيط البعيد المدى لا يقلل بأي حال من الأحوال من أهميته للتخطيط الوطني. والثمن الاجتماعي للتخطيط الذي أصبح غير ذي صلة نتيجة وقوع أزمة أو تحولات غير متوقعة في المحيط الخارجي هو ثمن أقل بما لا يقاس من الثمن الذي سوف يدفع في غياب مثل هذا التخطيط في أثناء وجود تلك الفرضيات الأساس[(٤)].

---

(١) انظر: رافي بارئيل [وآخرون]، «إسرائيل في محيط يسوده السلام،» (١٩٩٦).

(٢) انظر: آدام مازور، يونا برغور وتامي تروب، «اسرائيل في مسار الدول المتطورة،» (١٩٩٦).

(٣) انظر: عنات غونين وسميدار فوغل، «سيناريو إسرائيل الشعب اليهودي،» (١٩٩٦).

(٤) الأخطاء في التنبؤات متوقعة بالطبع دون خرق للفرضيات الأساس. لكن دلالة هذه الأخطاء قليلة جداً، لأنها ليست بحجم الفوارق بين البدائل الأساس (انظر الرسم البياني رقم (١٠)، ص ٣٦٦ من هذا الكتاب)، وليست مرسخة لطمس الاختبارات التخطيطية المماثلة أمامنا.

### ٣-١-٣ مبادئ وطرح مجال الإمكانات

إن مجال/ حيز الإمكانات هو بالطبع مجال عدد كبير للغاية من الإمكانات. وكانت الفكرة المركزية لطاقم المخطط الرئيس هي تشخيص البدائل الرئيسة في المرحلة الأولى. وكانت هذه عبارة عن خمس «نقاط» في مجال/ حيز الإمكانات، تمثل بدائل أساساً للخطة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجال الوطني. وكل بديل كهذا، فهو ديني منذ البداية وبصورة متعمدة، كتعبير فعّال لقيمة تخطيطية ممكنة ومعينة. ولقد كان الهدف هو الاستعانة بهذه البدائل المغالية لتحديد نطاق مجال/ حيز الإمكانات، أي العمل من أجل أن تكون حدود حرية الاختيار التخطيطي واضحة للجميع.

إن أحد البدائل الخمسة هو بديل «الأعمال كالمعتاد» (٥). والفكرة المركزية في هذا البديل تتمثل في انعدام التغييرات في اتجاهات التخطيط. ومن المتوقع أن يتحقق هذا الإمكان في العام المنشود، إذا ما قررت الدولة عدم تفعيل أدوات خاصة وجديدة في النطاق التخطيطي، والاستكانة إلى أن مبادىء إدارة المرافق الاقتصادية ومفاهيم التخطيط المجالي التي سادت، تستمر في إملاء سياسة التنمية في دولة اسرائيل في المستقبل أيضاً. وفي هذا البديل، فإن طاقم التخطيط يتساءل عملياً عمّا كان سيحصل فيما لو كان هو نفسه غير موجود أصلاً. وهذا البديل يختلف عن البدائل المعيارية الأخرى كافة، التي يمثل كل واحد منها فكرة معيّنة واحدة بخصوص القيام بجهد تخطيطي وسياسي- تنفيذي للانحراف عن مسار «الأعمال كالمعتاد» إلى اتجاه مختلف. ولقد وجهّت البدائل المعيارية لتحقيق قيمة مركزية أياً كانت بالقدرة القصوى الممكنة التي يراها طاقم مخططي البديل.

إن البدائل المعيارية لا تتجاوز حدود المعقولية السياسية والاجتماعية او التنظيمية التكنولوجية، إلا أنها تشد مجال/ حيز الإمكانات حتى حدود المعقول. والبدائل المعيارية التي تم تشخيصها هي:

- **بديلان اقتصاديان**: يسعى هذان البديلان إلى تحقيق النمو الاقتصادي الأقصى الممكن إحرازه في اسرائيل، وذلك إزاء الطاقات الكامنة لرأس المال وللموارد البشرية والأرض الموجودة فيها. كذلك يسعى هذان البديلان إلى ضمان الاستقلال والاستقرار الاقتصادي.

---

(٥) تمت بلورة هذا البديل من جانب طاقم برئاسة الدكتور يونا برغور. انظر: يونا برغور وامنون فرانكل، ««الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات،» (١٩٩٦).

- **بديل اقتصادي يركّز على الصناعة**[٦] : ويسعى إلى إحراز ذلك من طريق التركيز على الصناعات الغنية بالعلوم في تركيبة النشاط المتشعب في المرافق الاقتصادية.

- **بديل اقتصادي يركز على الخدمات الإنتاجية**[٧] : ويسعى لإحراز الأهداف نفسها، إلا أنه يعمل على إحراز ذلك من طريق التركيز على الخدمات الإنتاجية وعلى الأبحاث والتطوير.

- **بديل اجتماعي**[٨] : يضع على رأس اهتماماته قيمة «جودة الحياة للجميع»، وهو يركز على قيم المساواة بين المجموعات السكانية المختلفة، من خلال التطرق إلى الشروخ القائمة في المجتمع الإسرائيلي.

- **بديل طبيعي بيئي**[٩] : يسعى إلى التنمية «الثابتة» للبيئة الطبيعية ويستند الى مبادىء «التخطيط القيمي».

إن مسار «الأعمال كالمعتاد» نفسه لا يقود إلى «نقطة» واحدة معيّنة للعام المنشود. هذا لأن هناك نطاقاً من انعدام اليقين بالنسبة إلى مسار تغيّر سمات مختلفة لعملية التنمية والمرافق، عندما يتعلق الأمر بمثل هذا المدى الزمني. ويشمل انعدام اليقين أوجهاً ومتغيرات مختلفة : سياسية، اقتصادية، تكنولوجية، وأخرى. وهكذا، فإن التقسيمات التي تُجرى بخصوص المستقبل الممتد على ٢٠ إلى ٢٥ سنة، وعلى رغم أنها تبقى ثابتة ومتماسكة داخل نفسها من ناحية العلاقات بين متغيرات البديل المختلفة، إلا أن بمقدورها على رغم ذلك الوصول إلى نقاط مختلفة في عام ٢٠٢٠. وذلك بسبب انعدام اليقين في متغيرات مختلفة، تعتبر من خارج نظم التأثير التخطيطي. وهكذا، فإنه بالإمكان تمثيل إمكان «الأعمال كالمعتاد» كما لو كان «كرة من انعدام اليقين» تشمل كل النقاط المحتملة تحت فرضية استمرار الاتجاهات القائمة (انظر الرسم البياني رقم (١٠)، ص ٣٦٦ من هذا الكتاب).

---

(٦) البدائل الاقتصادية بلورت من جانب طاقم تخطيط برئاسة البروفسور آرييه شاحار. انظر: آرييه شاحار [وآخرون]، «البدائل الاقتصادية،» (١٩٩٦).

(٧) انظر: المصدر نفسه.

(٨) هذا البديل بلور من جانب طاقم تخطيط برئاسة البروفسورة نعومي كرمون. انظر: نعومي كرمون، «البديل الاجتماعي،» (١٩٩٦).

(٩) هذا البديل بلور من جانب طاقم تخطيط برئاسة المهندس آرييه رحميموف. انظر: آرييه رحميموف وعاموس برانديس، «البديل الطبيعي - البيئي،» (١٩٩٦).

إن كرة انعدام اليقين المتعلقة ببديل «الأعمال كالمعتاد» تحتل زاوية واحدة من مجال/ حيز الإمكانات كله، المصوّرة في الرسم كمقطع من كرة كبيرة أخرى (على هيئة ثُمن الكرة). وفي زوايا أخرى من مجال/ حيز الإمكانات تتموضع وفقاً لهذا التصور النقاط التي تمثل وضع اسرائيل في العام المنشود، التي يمكن الوصول إليها بدلاً من البدائل المعيارية المختلفة. ومن المفهوم ان كل زاوية كهذه تعتبر بمثابة كرة من انعدام اليقين بحد ذاتها. إلا أنه ينبغي التأكيد على أن نطاق انعدام اليقين المحيط بكل واحدة من بدائل الطرف المعيارية أصغر بكثير بالنسبة الى المسافات النموذجية بينها، هذا لأن البدائل المختلفة تختلف عن بعضها البعض بشكل بارز من ناحية المفاهيم التي تعبّر عنها، ومن ناحية متغيرات القرار النابعة من ذلك.

والآن، فإن كل بديل محتمل يمكن أن يفهم كنقطة ما في هذا المقطع الثلاثي الأبعاد. وهكذا، فإن استمرار مسارات الماضي يقود باتجاه الغلاف، على امتداد ثلاثة محاور من الأهداف. والبديل المستقبلي قد نجده بين نقطة متطرفة ونقطة مركزية، والتعبير عن تركيبة معينة، غير متطرفة، بين استمرار الاتجاهات وبين التشديد على اتجاه أحد الأهداف. كما أن الخطة المستقبلية يمكن أن تكون حتى على ظهر غلاف المقطع، بحيث تعبّر عن تركيبة «ناجعة» بين الأهداف المختلفة. وتوصف «النجاعة» في هذه الحالة بأنها التنازل الأقل في أحد الأهداف من أجل إحراز تحسين معيّن في هدف آخر. ولذا، ففي هذه الحالة، يمكن تقسيم مجال/ حيز الإمكانات الثلاثي الأبعاد إلى «وسط» يعبّر عن مخططات «غير ناجعة» والى «غلاف» يشمل التركيبات «الناجعة» كافة بين الأهداف المختلفة.

ومن الجدير التأكيد على أنه لا يكفي تحرّي النقطة (الخطة) المرغوبة في مجال/ حيز الإمكانات، بل تجب الإشارة أيضاً إلى الوسائل التي تسمح بتطبيقها. وهذه الوسائل ستوجّه نحو تحقيق الانحراف الواضح عن مسار «الأعمال كالمعتاد» إلى الخطة المطلوبة. ومن هنا يتضح وجود مسارين متوازيين في عملية التخطيط : رسم «صورة مستقبلية» من خلال مجال/ حيز الإمكانات (وهذه ستعرض في الفصل الرابع التالي)، وفي المقابل رسم ووضع استراتيجية لتطبيق الصورة المستقبلية، واقتراح سلسلة وسائل متناسقة (وهذه ستعرض في الفصلين ٥ و٦ التاليين من هذا الكتاب).

### ٣-١-٤ اختيار مخطط رئيس لإسرائيل في سنوات الألفين: «بديل موحد ومنسق»

كما قلنا، فإن مجرد عرض بدائل متطرفة بشكل مفصل يرمي الى التعرف على حدود ما يمكن إحرازه من طريق تخطيط قطري شامل للمدى البعيد. ومنذ البداية، لم

تكن هناك نيّة أو توقّع في أوساط طاقم التخطيط بأن واحداً من هذه البدائل، وفقاً لهيكله المطوّر يجب اختياره كالبديل الأمثل المزعوم لإسرائيل. وكان الخط الموجّه هو أن تحليل خصائص هذه البدائل والتناقصات الموجودة بينها، من ناحية خطوط العمل اللازمة لتحقيقها، سيمكّن من إيجاد نقطة توازن معيّنة في مجال البدائل. ونقطة التوازن المطلوبة «ممكنة» من حيث تعريفها. وتشخيص موقعها في المجال يمكّن من بيان صورة الهدف المنشود لإسرائيل في سنوات الألفين في مجمل سماتها: برنامج لعملية توزيع مجالية للبنى المبنية والمساحات المفتوحة، وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، والمبادىء البيئية، وكذلك استراتيجيات بعيدة المدى في موضوعات تخطيط مركزية مثل: المواصلات، المياه، الطاقة، وغير ذلك. وأطلق على هذا البديل الموازن اسم «البديل الموحد والمنسق».

ومن الحيوي التأكيد على أن مجرد البلورة والتشخيص والتحليل المفصل للبدائل الخمسة الرئيسة والمقارنة بينها يعّد أمراً ذا قيمة كبيرة للغاية بحد ذاته، حتى دون عرض نقطة التوازن المحددة بصورة المخطط الموحد والمنسق. ويوجد لعرض البدائل الرئيسة، مثلما هي عليه وحتى قبل تنفيذ عملية التوحيد والتنسيق، قيمة كبيرة باعتباره يضع الأساس البنيوي والحيوي، لإجراء مداولات حكومية عملانية حول مفهوم اسرائيل التخطيطي، ويمكن من إجراء الحوار العام والسياسي بالنسبة إلى المسار الذي ستسلكه دولة إسرائيل. كذلك، فإنه يمكّن من الفهم الكامل لمجال الاختيار (Trade Offs) الموجود بيد دولة إسرائيل، وكذلك للمدلولات الكاملة للسعي الشديد لاستنفاد مثل هذه القيمة والنوعية أو غيرهما. وهذه البنية التحتية للبدائل الرئيسة، بالإضافة إلى أدوات التقييم التي طّورت، ستسهل منذ الآن إمكان التصميم السريع لخيارات بديلة، وفقاً لتأكيدات قيمية مختلفة تتعلق بالمخطط الرئيس الموحد والمنسق.

وفي الفقرات اللاحقة من هذا الفصل، سنعرض باختصار البدائل الرئيسية (البند الفرعي ٣-٢)، كما سنصف مجال/ حيز الإمكانات الممتد بينها ودرجات حرية التخطيط (البند الفرعي ٣-٣). وبعد ذلك سنصف مسار تقييم البدائل وفقاً للمعايير (البند الفرعي ٣-٤)، كما سنعرض علاقات الارتباط بين المعايير، وبواسطة تحليل المبادىء التخطيطية التي تفسرها سنصف عملية اختيار «البديل الموحد والمنسق» (البند الفرعي ٣-٥). وسنجمل الموضوع بوصف البنود الرئيسة لـ «البديل الموحد والمنسق» (البند الفرعي ٣-٦).

## ٣-٢ البدائل الرئيسية

### ٣-٢-١ بديل «الأعمال كالمعتاد» [١٠]

المنطق الذي وقف وراء تطوير وإعداد بديل «الأعمال كالمعتاد» في إطار المشروع كان مزدوجاً:

١ - استخراج توقع إيجابي وشامل لتطور الاقتصاد والمجال في إسرائيل، كقاعدة للحكم القيمي على النتائج المتوقعة في حال انتهاج مقاربة عدم التدخل التخطيطي في الاتجاهات القائمة.

٢ - إعداد سيناريو يُحتذى به لأغراض المقارنة مع البدائل المعيارية المختلفة التي يسعى كل واحد منها لتحقيق مجموعة من الأهداف المغالية.

هذا، وكان سيناريو «الأعمال كالمعتاد» للعام المنشود ٢٠٢٠ قد اشتق من الفرضية القائلة إن اتجاهات التنمية التي ميزّت دولة إسرائيل في الثلاثين سنة الأخيرة سوف تتواصل أيضاً في المستقبل حتى العام المنشود، أي أن الفرضية هي أنه لن يكون هناك تدخل شاذ يختلف عن نماذج التدخل في الماضي، كما لن يجري تبنّي قيم جديدة بصورة متعمدة.

إن بديل «الأعمال كالمعتاد» يتوقع بلوغ الناتج المحلي الخام في إسرائيل في عام المنشود ما قيمته نحو ٢٢٠ مليار دولار بمصطلحات أسعار العام ١٩٩٠، أي أربعة أضعاف عما هو عليه في عام ١٩٩٠. ومن ناحية البنية الشاملة للمرافق الاقتصادية، يتسم هذا البديل بارتفاع ثقل الصناعة (التي ستوّفر أكثر من ربع الناتج)، وانخفاض حصة الخدمات العامة، وارتفاع طفيف في وزن مجمل الخدمات الخاصة، وانخفاض إضافي في حصة الزراعة في الناتج. ويتوقع هذا البديل واقعاً تكون فيه معدلات البطالة عالية نسبياً.

إن الاتجاهات العامة لعملية التوزيع المجالية المتوقعة في بديل «الأعمال كالمعتاد» ستجد تعبيراً عنها بالأساس في الاستمرار الحثيث لظاهرة انتقال السكان إلى الضواحي السكنية على المستوى المحلي - المتروبوليني وفقاً لنموذج «التركيز المبعثر». ويتميز هذا النموذج بتركيز متزايد على المستوى الوطني في المناطق المركزية، إلا أن

(١٠) للتفصيل في هذا البديل، انظر: برغور وفرانكل، ««الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات». ولإجمال مبادئه الأساس، انظر: آدام مازور وايرز سبيردلوف، «مجال/ حيز الإمكانات - البدائل وتقييمها،» (١٩٩٧)، الفصل ٢.

تنظيمه في المجال يبقى في نطاق مبعثر ومجزأ بكثافات سكانية منخفضة. وتوضح الخريطة رقم (٣)، ص ٣٧٧ من هذا الكتاب الأوجه المجالية لهذا البديل. كما يتضمن البند الفرعي رقم (٣-٣) أدناه عرضاً لأبرز انعكاساته المجالية.

## ٣-٢-٢ البدائل الاقتصادية [١١]

تتضمن البدائل الاقتصادية وصفاً لتطور إسرائيل المستقبلي نحو العام ٢٠٢٠ من خلال رفع لواء أهداف اقتصادية، والصمود في وجه الضرورات الضاغطة لأهداف اجتماعية وبيئية معيّنة، والتطرق إلى الطاقات الكامنة والضرورات القاهرة المجالية لمنظومة المستوطنات.

وتفترض البدائل أن تكون الغاية الوطنية المنشودة الأكثر أهمية هي النمو الاقتصادي الأقصى، والزيادة القصوى لـ «الكعكة الوطنية». وسيؤدي رفع لواء الإنتاجية في المرافق الاقتصادية إلى الرفاه الاقتصادي للأفراد والجماعات في المجتمع الإسرائيلي. وستكون القرارات العامة المتعلقة بتخصيص الموارد خاضعة لإحراز الغاية العليا للزيادة القصوى للمرافق الاقتصادية الوطنية. ويتمثل التعبير عن الغاية الاقتصادية المنشودة في البدائل الاقتصادية بالقيم الكمية التالية : ناتج محلي خام شامل في العام المنشود يصل إلى نحو ٢٤٠ مليار دولار (بمصطلحات (أسعار) عام ١٩٩٠) (في مقابل نحو ٥١ مليار دولار في عام ١٩٩٠)، ووتيرة نمو سنوية تقدر بنحو ٥ بالمئة، وبطالة متوسطة بمعدل نحو ٧ بالمئة من قوة العمل. ويختلف البديلان الاقتصاديان بعضهما عن بعض بالتركيبة القطاعية التي يسعيان إلى إرساء مسار النمو على أساسها. ويتطلع أحد بديلين إلى تحقيق هذه الغايات المنشودة على أساس التنمية واعطاء ثقل مركزي لقطاعات الصناعة المتطورة. وفي المقابل، يسعى البديل الثاني إلى تلك الغايات ذاتها على أساس التركيز على الخدمات الإنتاجية وعلى الأبحاث والتطوير.

إن البدائل الاقتصادية تفترض تزايد تدفق الاستثمارات على إسرائيل من طريق شركات متعددة الجنسيات، وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات الإسرائيلية، وكانت مسدودة قبل ذلك بسبب قيود سياسية. وليس هناك من يعزو وزناً اقتصادياً كبيراً لتطور علاقات تجارية بين إسرائيل وجيرانها. وتأخذ البدائل الاقتصادية تعبيرها في تنظيم مجالي مركز نسبياً على المستوى القطري. وعلى المستوى المناطقي، في نطاق قلب

(١١) للتوسع في البدائل، انظر: آرييه شاحار [وآخرون]، «البدائل الاقتصادية،» (١٩٩٦). ولإجمال مبادئها، انظر: مازور وسبيردلوف، المصدر نفسه، الفصل ٣.

الدولة، في البديل الصناعي هناك بعثرة نسبية للأنشطة الإنتاجية، وفي المقابل هناك مركزة نسبية في بديل الخدمات.

### * البديل الاقتصادي الذي يشدّد على الصناعة

بموجب هذا البديل تتطلع إسرائيل لكي تتحول إلى مركز أبحاث وتطوير لمنتجات غنية بالتكنولوجيا المتقدمة. وعوامل الجذب الرئيسية لإنشاء مراكز أبحاث وتطوير تكنولوجية في إسرائيل هي : نوعية الطاقة البشرية المهنية، والمهارة العالية للعاملين في الأبحاث والتطوير، وبالأساس المرونة العالية لجميع المستخدمين في هذا القطاع المستحدث. وفي هكذا سيناريو سوف يتقلص الإنتاج الصناعي في قطاعات المعادن والأخشاب والنسيج التقليدية. وبدلاً منها سوف تتطور قطاعات إنتاجية متنامية تقوم على المنتجات الإلكترونية، والبيوتكنولوجية، والبرامج الإلكترونية، والمنتجات الطبية، ومصانع الأدوية، ومنتوجات بيئية، والمنتجات الموفرة للطاقة، ونحو ذلك. والعدد الكلي للمستخدمين في هذا السيناريو هو نحو ٣,٢ مليون شخص، بحيث يشكل ثقل المستخدمين في الصناعة نحو ٢٨ بالمئة من العدد الإجمالي للمستخدمين (في مقابل نحو ٢٣ بالمئة في بديل «الأعمال كالمعتاد» ونحو ٢١ بالمئة في البديل الاجتماعي). وسوف تكون وتيرة النمو في قطاع الصناعة الوتيرة الأسرع بين قطاعات الاقتصاد كافة، أي بزيادة تصل إلى نحو ١٥٠ بالمئة حتى العام المنشود.

إن هذا البديل يركز على دور ثلاثة «لاعبين رئيسيين» : **الشركات المحلية الصغيرة** التي ستتخصص في نشاط الأبحاث والتطوير في قطاعات سوق متميزة وفي مراحل أولية من إعادة دورة حياة المنتجات؛ و**الشركات المتعددة الجنسيات** ستوظف استثماراتها بصورة رئيسة في مجالات يوجد لإسرائيل فيها تفوق نسبي وجوهري؛ **والقطاع العام** الذي سيتركز نشاطه على توفير البنى التحتية في نطق المعرفة والعلوم والأبحاث والتطوير. وتظهر الخريطة رقم (٤)، ص ٣٧٨ من هذا الكتاب الأوجه المجالية التي سوف نتناولها بالبحث في البند الفرعي رقم (٣-٣) أدناه.

### * البديل الاقتصادي الذي يشدّد على الخدمات الإنتاجية

هذا البديل مماثل كما قلنا للبديل الاقتصادي - الصناعي من ناحية الهدف الرئيس والغايات الأساس المنشودة. إلا أنه يسعى إلى هذا الهدف من طريق إعطاء وزن كبير لقطاعات الخدمات الإنتاجية.

ويتطلع هذا البديل الى تحويل إسرائيل إلى مركز خدمات دولي وإقليمي، وبخاصة في القطاعات المالية والسياحية والصحية والتسويقية. سيبلغ العدد الكلي

للمستخدمين نحو ٣,٢ مليون (وذلك مثل سيناريو الصناعة المتقدمة)، حيث سيصل ثقل المستخدمين في القطاعات المالية وفي الخدمات في قطاع الأعمال إلى ١٥ بالمئة من العدد الإجمالي للمستخدمين (في مقابل نحو ١٣ بالمئة في بديل «الأعمال كالمعتاد» و١٠ بالمئة في البديل الاجتماعي). وفي هذا البديل سيكون نمو القطاعات المالية والخدمات في قطاع الأعمال الأسرع بين القطاعات الاقتصادية كافة : اكثر من ١٧٠ بالمئة حتى العام المنشود.

وسيجري التركيز في هذا البديل على أربعة «لاعبين رئيسين» : **الشركات المحلية الكبيرة**، وبخاصة تلك العاملة في نطق الخدمات المالية، والتجارة والاتصالات والنقل؛ **والشركات المتعددة الجنسيات**، وبخاصة تلك العاملة في نطق التجارة الدولية، والقطاع الفندقي، والخدمات الصحية والاتصالات؛ **وجهات وسيطة تربط بين إسرائيل وبين الأسواق الخارجية**، وخاصة الشركات العاملة في نطق التسويق والاستشارات والإعلان؛ **والقطاع العام**، وبخاصة في نطق البنى التحتية المادية والاتصالات. وتظهر الخريطة رقم (٥)، ص ٣٧٩ من هذا الكتاب الأوجه المجالية التي سيجري بحثها في البند الفرعي رقم (٣-٣).

## ٣-٢-٣ البديل الاجتماعي[١٢]

إن الهدف الرئيس للبديل الاجتماعي هو : **جودة حياة للجميع في دولة إسرائيل**. ويعبّر الهدف الرئيسي عن الاعتراف بحق كل فرد ومجموعة في تحقيق النوعيات الأفضل، ومع ذلك فإنه يعبّر عن المسؤولية تجاه وجود المجموع ونوعيته.

وفي عالم إمكانات الانتقال المريح للأشخاص من دولة إلى أخرى، وبخاصة للأشخاص ذوي المؤهلات الكثيرة والعالية، يتوجب على إسرائيل الصمود في منافسة شديدة مع دول متقدمة أخرى، للإبقاء على أصحاب المؤهلات داخل أراضيها وجذب آخرين إليها. ولن يكون بمقدور إسرائيل الصمود في المنافسة إذا ما اعتمدت فقط على تأمين مستوى معيشة مرتفع. وذلك لأن الجهد الوطني الشديد جداً لن يؤدي بإسرائيل إلا إلى مستوى اقتصادي قريب من المستوى المتوسط للدول المتقدمة. ولذلك، فإن المفهوم القائم في أساس هذا البديل يرى أنه سيتوجب على إسرائيل **إرساء تفوقها النسبي على جودة حياة متميزة لا تتخلى فعلاً عن مكون مادي جوهري، إلا أنه يتم التركيز فيها على أوجه التميز غير المادية.**

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: كرمون، «البديل الاجتماعي». ومن أجل إجمال أسسها، انظر: مازور وسبيردلوف، المصدر نفسه، الفصل ٤.

إن البديل الاجتماعي الذي يوجهه التطلع نحو «جودة حياة للجميع» يترجم القيم العامة للحرية والمساواة والإخاء إلى غايات عملانية منشودة في نُطق خمسة:

– **وفرة الفرص للجميع**: خلق تشكيلة واسعة ومتنوعة من الفرص ومجال اختيار كبير من أشكال **الاستيطان والسكن والأشغال والخدمات**، بحيث يكون الوصول إليها سهلاً من حيث **الثمن والمسافة** بالنسبة إلى المرافق المنزلية ذات الأحجام والمكونات المختلفة، ولأصحاب أفضليات قيمية – ثقافية مختلفة، ولأصحاب كميات ونوعيات مختلفة من الموارد والقدرات.

– **تقليص الفجوات**: التخطيط سيتطلع إلى تقليص الفقر والضائقة الشخصية إلى الحد الأدنى، **والى تقليص الهوّات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المختلفة والمستوطنات المختلفة، ولتقليص الفجوات في** سرعة الوصول إلى العمالة والخدمات بين الرجال والنساء، بين اليهود والعرب، وبين الأطفال والبالغين وكبار السن، وبين الأصحاء والمعوقين.

– **تعزيز التضامن الاجتماعي**: تعزيز الشبكات الاجتماعية و«الرأس مال الاجتماعي» وتخفيض حدة الصراعات القائمة والمحتملة، ليس فقط من طريق تقليص الهوّات، وإنما أيضاً عن طريق التربية على التسامح، وبواسطة **تقوية المصالح المشتركة** (وخاصة الاقتصادية والبيئية) للمجموعات المختلفة التي سوف تقطن معاً داخل مجالات عيش واختيار مشتركة؛ وتعزيز الإخاء بين الجماعات عن طريق وجود، أو تشجيع وجود **طوائف متجانسة صغيرة** معنية بنمط حياة مماثل.

– **رفع مستوى المعيشة والرفاه الشخصي**: إيجاد عمالات كثيرة العوائد (دخل وعوائد أخرى) وتخطيط نواحي سكنية جاذبة، وترسيخ خدمات في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والترفيه ذات مستوى عالٍ، وتقليص العنف والإجرام.

– **العناية بالبيئة الطبيعية والحفاظ على ثرواتها**: رفع مستوى المعايير الخاصة بالحفاظ على البيئة، وزيادة إمكان وصول المجموعات السكانية كافة إلى الطبيعة والمعالم الطبيعية (البانورامية) والحفاظ على الثروات الطبيعية للأجيال المقبلة.

إن إحراز هذه الغايات كل واحدة بحد ذاتها، وكلها معاً، يتوقف على **تحقيق الأمن الوجودي وعلى استمرار النمو الاقتصادي الحثيث.** وكلا هذين الأمرين وسيلة حيوية لإحراز الأهداف. وتصف الخريطة رقم (١١)، ص ٣٨٥ من هذا الكتاب أهم الانعكاسات المجالية لهذا البديل التي سيتم عرضها باختصار في البند رقم (٣-٣).

## ٣-٢-٤ البديل الطبيعي البيئي[١٣]

يتركز هذا البديل في الأساس في مكونّات المنظومة المبنّية، ومنظومة المناطق المفتوحة والبيئة لناحية العلاقة وإمكان الوصول في ما بينهما. ويحاول هذا البديل مواجهة مشاكل إسرائيل المركزية في النطق الطبيعية والبيئية، مثل: التنمية الحثيثة المتوقعة، والتزايد الملحوظ في الكثافة السكانية، نتيجة للنمو السكاني المتوقع؛ والتوزيع غير المتوازن لمنظومة استخدامات الأرض، ومشكلة تقلص احتياطي الأرض في وسط البلاد؛ والنوعية الحضرية المتدنية، وعدم استغلال المزايا النسبية والتخصص المحلي والمناطقي، وللمنظومات الحضرية المدنية القائمة والمستقبلية؛ والمساس المتواصل وغير القابل للإصلاح بموارد الطبيعة والبيئة والتراث الثقافي التي تنفرد بها إسرائيل.

إن القيمة التي توجّه هذا البديل هي ضمان نوعية حياة فضلى للجميع بالمدلول البيئي الطبيعي، وتطوير بيئة ثابتة. وهناك ثلاثة أهداف رئيسية يشّتق هذا البديل غاياته المنشودة منها، وهي: البلوغ بنوعية الحياة الحضرية حدها الأقصى؛ والعناية بالبيئة والحفاظ عليها، وكذلك العناية بقيم الطبيعة والمعالم الطبيعية (البانورامية) والمناطق المفتوحة؛ وإيجاد توازن كمي ونوعي بين «المبني» و«المفتوح» وأفضل علاقة بينهما.

هذا ويطرح البديل الطبيعي البيئي التوازن بين تطوير وسط البلاد وتطوير بقية أجزائها. ويركّز هذا البديل كثيراً على تطوير بئر السبع كمدينة أم (متروبولين). هذا إضافة إلى تشديده على تعزيز مدينة حيفا باعتبارها المتروبولين الشمالي الرئيس، وتعزيز مدينة القدس باعتبارها متروبولين متميز. كذلك يقترح توجيه كل الزيادة السكانية إلى المستوطنات (المناطق المأهولة) القائمة، وبخاصة في النقب وحيفا والجليل، والقدس أيضاً. وبالنسبة الى منطقة النقب، فالغاية هي الوصول بعدد السكان هناك إلى مليون ونصف في العام ٢٠٢٠، أي أكثر بـ ٢,٦ ضعفاً عما هو عليه في عام ١٩٩٠. وهناك تركيز سريع على التنمية داخل منطقة النقب في مدينة بئر السبع. ويتطلع هذا النموذج من التنمية إلى تقليص المس بالموارد الطبيعية والبانورامية إلى أكبر قدر ممكن.

ويطرح البديل الطبيعي البيئي تحسيناً بارزاً في إمكان الوصول السريع إلى أنحاء البلاد كافة. ويشكل محور الطريق الرقم ٦ (عابر إسرائيل) الهيكل المركزي للمواصلات في الدولة من ناحية الأنشطة، والحركة، والبنية الطبيعية المجالية. وهناك

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: رحميموف وبراندايس، «البديل الطبيعي - البيئي». ولإجمال أسسها، انظر: مازور وسيبردلوف، المصدر نفسه، الفصل ٥.

محاور فرعية في اتجاهات شرق - غرب سترتبط بين المستوطنات المدينية القائمة على ظهر الجبل، وبين المستوطنات المدينية على امتداد ساحل البحر، كما ستركّز هذه المحاور الفرعية معظم الحركة المناطقية. وتتداخل منظومة المناطق المفتوحة في نظام المحاور مشدّدة على الحواجز في اتجاه شرق - غرب. ودور هذه الحواجز هو منع نشوء امتدادات مبنية في اتجاه شمال -جنوب. وهناك أوجه المجالية لهذا البديل في الخريطة رقم (٧)، ص ٣٨١ من هذا الكتاب وسيتم طرح أسس الانعكاسات المجالية في البند الفرعي رقم (٣-٣).

## ٣-٣ طرح (نشر) مجال/ حيز الإمكانات

### ٣-٣-١ إجمال مقارن للبدائل الرئيسة

هذا البند يجمل بشكل مقارنة البدائل الرئيسة في عدد من الموضوعات المركزية. وينسق الجدول رقم (١١)، ص ٣٢٨ من هذا الكتاب المقارنة بين البدائل من ناحية المنطلق والمبادىء التخطيطية. كما ينسّق الجدول رقم (١٢)، ص ٣٣٠ من هذا الكتاب القيم الكمية للمتغيرات الرئيسة في البدائل الرئيسة.

- **نقطة الانطلاق لبلورة البديل**

بهدف رفع لواء الهدف الرئيس والمتميز، فقد اختار كل بديل منطلقاً آخر يتطرق مباشرة إلى الهدف الرئيسي:

**ففي البديل الاقتصادي،** نقطة الانطلاق هي الناتج (الذي يتطلع البديل إلى رفع لوائه)؛ ومن تركيبة الناتج اشتقت تركيبة الاقتصاد القطاعية، مع نقاط تركيزها المختلفة في البديلين الفرعيين؛ ويوجد للتركيبة القطاعية تأثير في الموقع المجالي للأنشطة المختلفة من جهة، وفي التوزيع المتناسق للسكان من جهة أخرى.

**وفي البديل الاجتماعي،** اختيرت نقطة انطلاق تتطرق إلى توزيع السكان في المجال بغية إحراز «جودة حياة للجميع»؛ ومن هذا التوزع المجالي تم اشتقاق تركيبة العمالة والناتج من جهة، ومبادىء التطوير المجالي بنماذجه من جهة أخرى.

**وفي البديل الطبيعي البيئي،** اختيرت نقطة انطلاق تتطرق إلى التوزع المجالي للمناطق الخالية في مقابل المناطق المبنية، أكان ذلك من ناحية العلاقة الكمية بينهما، أم من ناحية مبادىء التطوير؛ وتشتمل مبادىء التطوير على وسائل للتطوير الدائم والتطوير القيمي. ومن هذا المنطلق ينبع التوزع السكاني، والتوازن بين السكان والعمالة على المستوى المجالي.

إن هذه المنطلقات المختلفة والمتميزة المتعلقة بالبدائل المعيارية، قد ترجمت من خلال عملية تخطيط البدائل إلى مفاهيم تخطيطية مختلفة بخصوص المجال الوطني. وتعتبر نقطة انطلاق بديل «الأعمال كالمعتاد» - البديل الإيجابي هو تصوّر الطلب على المكونات كافة وفقاً لاستمرار الاتجاهات القائمة.

**- المفهوم المجالي الشامل**

في كل واحد من البدائل، فإن الدولة ككل تفهم بصورة مختلفة: ففي **البدائل الاقتصادية** تفهم الدولة ككل يشكل خزان عمالة واحداً، يحرز فيه توازن بين الأنشطة المختلفة، وبصورة رئيسة بين العمالة والسكن، على المستوى الوطني.

وفي **البديل الاجتماعي** تفهم الدولة كمجتمع لمناطق منفصلة. وكل منطقة على حدة متوازنة نسبياً من ناحية الأنشطة المنفذّة فيها، وتشتمل على أغلب الخدمات اللازمة لسكانها. ولذا، فإن كل منطقة تكون مشابهة نسبياً في تشكيلها للمناطق الأخرى كونها تعرض بيئة شاملة ملائمة لمجموع السكان.

وفي **البديل الطبيعي البيئي** تفهم الدولة كمجموعة (عناقيد) تتكون من مناطق مختلفة تتخصص وفقاً لقيمها وخاصيتها. والفروقات بين المناطق تأخذ تعبيرها في تركيبة مختلفة للأنشطة الاقتصادية، وفي نماذج تطويرها. وتربط علاقات الانتقال اليومي للعمل خارج أماكن السكن منظومة المناطق المتخصصة بالكل المتكامل.

ومقارنة بالبدائل المعيارية، فإن الدولة في بديل «الأعمال كالمعتاد» تكون مستقطبة إلى مناطق مركزية من جهة، والى نواح وطنية نائية عن المركز من جهة أخرى.

**- المركزة مقابل البعثرة**

**البدائل الاقتصادية** أكثر مركزة مقارنة بالبدائل المعيارية. ووفقاً لاتجاهات السوق، فإن جل عملية التطوير، والسكان، والأنشطة الاقتصادية، يميل في هذه البدائل إلى التمركز في الألوية المركزية ؛ ويميل جزء صغير إلى التمركز في الأطراف. وكنتيجة لذلك يتم إحراز مستوى عال من التوازن بين العمالة والسكن في منطقة وسط الدولة، بحيث تعتبر ألوية تل أبيب والمركز والقدس كوحدة واحدة. وانعدام التوازن في كل واحد من الألوية المركزية يجد حلاً له عن طريق الانتقال المتزايد طلباً للعمل بنسب عالية إلى مسافات قصيرة نسبياً، في منطقة وسط الدولة وما حولها. وفي مقابل التوازن الكمي بين الأنشطة الاقتصادية والسكان على المستوى القطري، يوجد في هذه البدائل، وبخاصة في البديل الذي يركّز على الخدمات الإنتاجية، انعدام مساواة مجالي بارز. ويجد انعدام المساواة هذا تعبيره في مستوى الناتج المحلي

الخام للفرد وللمستخدم بين الألوية المختلفة، وفي مستويات الدخل والرفاه للأفراد.

**البديل الاجتماعي** متوازن نسبياً من ناحية المركزة، ويشدّد على تعزيز الأطراف الشمالية النائية عن المركز لأسباب تتعلق بالتوازن بين السكان اليهود والعرب في هذا المجال. ويجري استغلال التوازن النسبي بين المركز والأطراف في هذا البديل لإحراز التوازن شبه الكامل على المستوى اللوائي، حيث تتلاءم كل منطقة من حيث تركيبة الأشغال فيها مع حجم السكان، وكنتيجة لذلك يعمّ إحراز أعلى مستوى من المساواة المجالية، وأدنى مستوى من الانتقال اليومي للأيدي العاملة بين الألوية.

**البديل البيئي الطبيعي** هو الأكثر بعثرة على المستوى الوطني. وهذا البديل يضع قيوداً جمة على البناء المنخفض الكثافة في الألوية المركزية، ويسمح بصورة مراقبة فقط بمثل هذا البناء في ألوية الأطراف النائية. كذلك يرمي هذا البديل إلى توجيه الكثير من السكان إلى الأطراف النائية وبخاصة إلى لواء الجنوب. ولا يوجد في هذا البديل توازن بين توزيع السكان وتوزيع العمالة. وبخصوص توزيع العمالة، فإن هذا البديل يفترض استمرار الاتجاهات، وفقاً لقوانين السوق التي تؤدي إلى تركيز العمالة في منطقة الوسط. وهذا البديل يقلّص الهوّات بين توزيع السكان، وبين تركيز العمالة، بواسطة استثمارات ملحوظة، في بنى المواصلات التحتية بعامة، وفي المواصلات العامة بخاصة. وكنتيجة لهذه الاستثمارات يرتفع مستوى سرعة الوصول من الأطراف إلى المركز. وبالرغم من انعدام التوازن الكمي على المستوى اللوائي، إلا أنه يجري إحراز مساواة مجالية بارزة بينهما.

وفي مقابل البدائل المعيارية، فإن بديل «الأعمال كالمعتاد» هو بديل مركّز جداً. وسيؤدي استمرار الاتجاهات إلى مواصلة الاكتظاظ، أكان ذلك بالنسبة إلى السكان أم بالنسبة الى الأشغال في وسط الدولة. والمركزة على المستوى الوطني ستتم في إطار التطوير المبعثر على المستوى المناطقي : في نموذج تبذيري من ناحية استهلاك الأرض. وسوف تؤدي هذه العملية إلى توسيع متزايد لمنطقة الوسط، وانتشارها على مساحات واسعة نسبياً. كذلك سوف تؤدي عملية تركيز السكان والأنشطة في المناطق المركزية إلى توسيع الهوات بينها وبين مناطق الأطراف الوطنية النائية في الجليل والنقب. وسوف يؤدي مستوى الوصول المنخفض إلى المناطق البعيدة عن المركز إلى منع المجال الوطني من أداء مهمته كمجال اختيار واحد.

**- التوازن بين المبني والمفتوح**

كنتيجة للسياسة التخطيطية الشاملة - فإن كل واحد من البدائل المعيارية ينتهج سياسة مختلفة بشأن النسبة بين المبني والمفتوح - أي بالنسبة إلى مدى البعثرة في مقابل

المركزة أو التوازن بين الأنشطة الاقتصادية وبين انتشار السكان.

ويتم الجزء الرئيس من التطوير في **البدائل الاقتصادية** داخل المناطق المركزية، في حين أن الجزء الرئيس من المناطق المفتوحة يقع في الأطراف، التي لا تحظى إلا بقدر محدود للغاية من التطوير في هذا البديل. وكنتيجة لذلك، فإن هذا البديل يحتفظ بالنسبة إلى المناطق المفتوحة أيضاً بمفهوم «الدولة ككل متكامل»، حيث تتمركز غالبية الأنشطة الاقتصادية والخدمات في الوسط، في حين أن معظم المناطق المفتوحة في الأطراف النائية.

إن **البديل الاجتماعي** لا يميل الى التطرف في هذا الاتجاه أو ذاك، وهو يرى في توازن مدى القريب بين بُنى المستوطنات (المناطق المأهولة) وبين المناطق المفتوحة غاية تخطيطية رئيسة يتم إنجازها على المستوى المناطقي وليس الوطني.

وفي **البديل الطبيعي البيئي** يعتبر التوازن بين المبني والمفتوح أحد المبادئ المركزية، وينتهج هذا البديل سياسة متطرفة قوامها تقييد تطوير الأراضي في الألوية المركزية. ويجري انتهاج هذه السياسة مع اتخاذ خطوات بعيدة المدى لتكثيف البُنى القائمة والرفض القاطع للبناء المرفق به قطع أرض والبناء على شكل كتل بأحجام صغيرة. وكنتيجة لذلك يتم في هذا البديل المحافظة الدقيقة على المناطق القليلة الباقية التي بقيت مفتوحة في منطقة الوسط. وفي المقابل، يتم إنجاز تطوير كبير للمساحات في منطقة الجنوب الغنية نسبياً بمورد الأرض.

وفي مقابل البدائل المعيارية، فإن استمرار اتجاهات التطوير في بديل «الأعمال كالمعتاد» سيؤدي الى تطوير كبير للمناطق المركزية، وخلال ذلك إلحاق أضرار قاسية بالمناطق المفتوحة في هذه المناطق. وستتم عملية التطوير وفق نماذج غير ناجعة تستهلك مساحات واسعة من الأرض بكثافة متدنية. كما سيتم التطوير في إطار مجزأ يبقي جيوباً من «المناطق المفتوحة» التي ستفقد من قيمتها كمنطقة مفتوحة. ويوجد في بديل استمرار الاتجاهات خطر ملموس، يتمثل بنفاد مورد الأرض، وبخاصة في المناطق حيث الحاجة إليه ستتفاقم أكثر، لأغراض الرفاه والاستجمام في هذا الجيل، وأيضاً لأغراض التطوير في الأجيال المقبلة.

**- تركيزات التطوير المحلية**

جميع البدائل المعيارية تتطرق - بموازاة المستوى الوطني - أيضاً الى الأوليّات في سياسة التطوير على المستوى المتروبوليني والمناطقي والمحلي.

ففي **البدائل الاقتصادية** ينظر الى منطقة الوسط كلها كمجال اختيار واحد، أكان

ذلك من ناحية العمالة أو من ناحية السكن. ومن ناحية العمالة، يكون التركيز في البديل الفرعي المتمثل بالخدمات الإنتاجية، على النوى المتروبولينية ؛ كما يجري التركيز في البديل الفرعي الصناعي على الأطراف المتروبولينية، وأطراف المنطقة الوسطى. أما من ناحية السكن، فإن التطوير الرئيسي المقترح يجري في الأطراف المتروبولينية من خلال توسيعها.

ويستند **البديل الاجتماعي** الى مبدأ بلورة أربع مناطق متروبولينية مستقلة. وفي هذه المناطق يتم وضع تشديد موازٍ على إعادة إعمار وتكثيف المستوطنات القائمة في النوى من جهة، وعلى تطوير المستوطنات، وبخاصة متوسطة الحجم منها، في أطراف المتروبولين من جهة أخرى. ويشدد هذا البديل على عدم الحاجة الى بناء مدن ومستوطنات جديدة.

هذا ويعتبر **البديل الطبيعي البيئي** الأكثر تطرفاً من ناحية الوسائل التي يقترحها للتنظيم المادي للمناطق المتروبولينية. وتشتمل هذه الوسائل على إعادة الإعمار والتكثيف الهائل للنوى المتروبولينية، والمنع شبه المطلق لظاهرة انتشار الضواحي السكنية والبناء الملحق به قطعة أرض في أطراف المتروبولين. ووفق هذه التركيزات، يقترح هذا البديل تطوير منظومة مواصلات عامة ناجعة، على المستوى المتروبوليني، وعلى المستوى القائم بين المناطق المتروبولينية المختلفة. والحال هكذا، فالمواصلات العامة هي مكوّن مركزي في هذا البديل كوسيلة لإحراز توازن ومساواة بين المناطق المتروبولينية، وكأداة متروبولينية ناجعة، تستغل بشكل اقتصادي مورد الأرض للتطوير في المناطق المركزية، وتحافظ في المقابل على البيئة المفتوحة في أطراف المناطق المتروبولينية.

وفي سيناريو استمرار الاتجاهات : بديل «الأعمال كالمعتاد» يتم التركيز على المتروبولين المركزي، وفيه يتعقب التطوير نماذج عشوائية لانتشار مبعثر للضواحي السكنية في المجال المتروبوليني. ويتميز المجال الوطني كله بكثرة المستوطنات الصغيرة نسبياً، وبالانتشار الملحوظ للبناء المرفق به قطع أرض بكثافات متدنية.

**- دور الحكومة ومهمتها**

من أجل تطبيق الأفكار المجالية التي تعترضها البدائل المعيارية، فإن هناك حاجة إلى مستويات مختلفة من التدخل الحكومي.

في **البدائل الاقتصادية** يكون تدخل الحكومة ضئيلاً للغاية، حيث يتلخص الدور الرئيس للسلطة المركزية وفق هذه البدائل بحل ما يطلق عليه اصطلاح «عثرات

السوق»، وكذلك بتأمين بنى تحتية في مجالات العلم والمعرفة والأبحاث والتطوير؛ وأيضاً في تأهيل قوة عمل ملائمة للتخصصات المطلوبة في المرافق الاقتصادية، وتحويلها مهنياً وفقا للاحتياجات المتغيرة. كذلك فقد خصص للسلطة المركزية دور إضافي في البديل الصناعي الفرعي يتمثل في المحافظة على جودة البيئة ومواردها، من أجل تقليص الأعطاب البيئية التي قد تنجم عن التطوير المعظم للصناعة.

أما في **البديل الاجتماعي**، فإن تدخل الحكومة كبير للغاية، فدور السلطة المركزية هو الحرص على تطوير المرافق الاقتصادية وفقاً للتخصصات اللازمة؛ والحفاظ على المساواة المجالية؛ وكبح توسع قلب الدولة؛ وضمان مستوى عالٍ للغاية من «الخدمات العامة» من أجل رفاه السكان سواء أكان تقديم هذه الخدمات من جانب السلطة المركزية أو من جانب القطاع الخاص.

وفي **البديل الطبيعي البيئي**، تمّ تخصيص دور مهم للسلطة المركزية. إلا أن دورها هذا يختلف تماماً عما هو الأمر في البدائل الأخرى، فالدور الرئيس للحكومة هو التدخل في نطاق سياسة التخطيط والبنى التحتية الوطنية. وفي نطاق سياسة التخطيط يُوصى باستخدام أدوات قانونية بهدف تقليص التطوير في قلب الدولة ولتشجيع التطوير في الأطراف النائية، وبخاصة في الأطراف الجنوبية؛ وحظر انتشار الضواحي السكنية والبناء المرفق به قطع أرض في المناطق المركزية، والمحافظة الدقيقة على البيئة ومواردها، من خلال انتهاج سياسة صارمة تضمن المحافظة على هذه القيم. ويخصص هذا البديل أيضاً دوراً مركزياً للحكومة في إنشاء البنى التحتية، وبخاصة البُنى التحتية للمواصلات. وسيتم استخدام هذه البنى التحتية للمواصلات كوسيلة رئيسة لإنشاء أرضية يسهل الوصول إليها في الأطراف. وهناك مبدأ مركزي في هذا البديل يتمثل بالحاجة إلى إنشاء طرق ربط سهلة من الأطراف إلى المركز كوسيلة لجذب السكان إلى الأطراف، ولخلق طلب على الأرض في الأطراف، وكذلك كبديل من الأرض الآخذة بالنفاد في المركز. وبالإضافة إلى ذلك، فإن طرق الوصول السهلة تستخدم كوسيلة لإيجاد توازن مجالي على المستوى الوطني بين أماكن السكن المبعثرة نسبياً، وبين أماكن العمالة المركزة نسبياً.

وفي بديل «الأعمال كالمعتاد» يتوقع تقليص جوهري لتدخل الحكومة في المبادرات التخطيطية. فالتدخل الحكومي سيتركز على تدخل موضعي وقصير لمعالجة البؤر التي تعاني تبعات الضائقة، ولن يشكل هذا التدخل جزءاً من مفهوم وطني شامل لمعالجة هذه المشاكل. كذلك ستكون هناك حاجة إلى تدخل حكومي ملحوظ في تطوير البنى التحتية، إلا أن ذلك سيكون فقط كرد فعل على ضغوط الطلب، وليس

كجزء من سياسة هدفها التأثير في أفضليات الموقع في المجال الوطني وفي نماذج تطوير السكن والعمالة والخدمات.

## ٣-٣-٢ درجات الحرية في المخطط الرئيس

ما هي درجات الحرية للقرارات التخطيطية من داخل مجال/ حيز الإمكانات الذي طرح أعلاه؟ إن الخريطة رقم (٨)، ص ٣٨٢ من هذا الكتاب تصف في عدد من المنطق المركزية القيم الكمية التي عرضت في الجدول رقم (١٢) السابق. وكل واحدة من هذه القيم تعرض مقسمة إلى ثلاث فئات:

١- **الأصول القائمة** - وتشمل السكان والعمالة والمساحة المبنية والمتطورة مثلما كانت عليه في «سنة الأصل» (عام ١٩٩٠)[١٤]. وهذه الفئة مشتركة بالطبع في كافة البدائل الرئيسية. ويتوجب على المخطط الرئيس الشامل والبعيد المدى اتخاذ وسائل تقضي بحماية وإعمار وملاءمة وتحديث الأصول القائمة، بهدف تحسين مستوى الرفاه وجودة الحياة ولملاءمتها للاحتياجات المستقبلية.

٢- **الإضافة المشتركة في كافة البدائل**، وهي محصورة فقط بتلك الكميات التي يفترض أن تضيفها البدائل الرئيسة كافة إلى الأصول القائمة، وتحتسب بالنسبة إلى موضوع كل لواء، والى اللواء، كالحد الأدنى للإضافات المختلفة الناشئة في البدائل كافة. وهذا الحد الأدنى هو «الإضافة المشتركة» للبدائل كافة، وستكون مشمولة أيضاً في البديل الموحد والمنسق المختار.

**٣- الإضافة الخاصة بكل بديل**، وتشمل قيماً متراكمة تتجاوز الحد الأدنى المشترك للبدائل كافة، وتظهر مجموعة الإضافات التي تتجاوز الحد الأدنى في الألوية تبايناً كبيراً بين البدائل الرئيسة. ولذا فإنها تشكل ميزة خاصة بها. وينبغي على المخطط الموحد والمنسق المختار الإشارة إلى تركيبة الإضافة التطويرية للمتغيرات المختلفة التي تتجاوز الإضافة المشتركة.

هذا ويجمل الجدول رقم (١٣)، ص ٣٣٢ من هذا الكتاب القيم الكمية للسكان، والمناطق المطورة والمستخدمين في هذه الفئات الثلاث. وبالطبع، فلا ينبغي للتخطيط التطرق فقط إلى الأحجام المرتبطة بهذه العناصر، بل أيضا توزعها الثانوي إلى مجموعات سكانية، ومجموعات مستوطنات، واستخدامات للأرض، وقطاعات عمالة، وحرف مهنية مختلفة.

---

(١٤) جرى تحديث نقطة الانطلاق استعداداً لتطوير البديل الموحد والمنسق لقاعدة المعطيات للعام ١٩٩٤.

ويتبين من الجدول رقم (١٣) الجزء الملحوظ للنشاطات المضافة بين العام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٢٠، والتي تشمل زيادة بنسبة نحو ٧٠ بالمئة في السكان، ونحو ١١٥ بالمئة في أماكن العمالة، ونحو - ١١٦ بالمئة في الاستهلاك الشامل للأرض.

**وتتمثل الفروقات بين البدائل الرئيسية بالقيم التالية:**

إضافات ٢٥ بالمئة إلى السكان الموجودين (بالنسبة إلى عددهم في العام ١٩٩٠) وإضافة بنحو ١٨ بالمئة إلى أماكن العمالة الموجودة، وبنحو ٢٧ بالمئة إلى المساحة المتطورة. وفي الواقع فإن مجال الاختيار - التخطيطي قائم داخل هذه القيم. ويشمل هذا المجال فروقات بين الألوية تبلغ نحو مليون ومائتي ألف ساكن (أكثر من جميع سكان لواء تل أبيب في العام ١٩٩٠)، ونحو مائتين وسبعين ألف مكان عمل (ككمية أماكن العمل في لواء الوسط العام ١٩٩٠)، ونحو خمسمائة وعشرين كيلومتراً مربعاً (أكثر من ثلاثة أضعاف المجموع الكلي للمساحة المطورة في لواء تل أبيب، أو نحو نصف المساحة المطورة في لواء الوسط).

ودرجات الحرية هذه ليست هامشية على الإطلاق، كما أن توزيعها بشكل عقلاني قد يسهم بصورة جوهرية في إنجاز أهداف البدائل المختلفة.

إن التقسيم إلى ثلاث فئات من المتغيرات - القائمة، والإضافة المشتركة، والإضافة الخاصة - يطرح مسألة مركزية تتمثل في القضايا التي ينبغي على المخطط المقترح التركيز عليها.

هل ينبغي التركيز بصفة خاصة على الحصص العامة المشتركة المخصصة لكل مجال، والتي تشكل معاً نحو ٩٠ بالمئة من إجمالي الأنشطة للعام المنشود، بينما يتم التعاطي مع التباين بين البدائل الذي يشكل فقط نحو ١٠ بالمئة من الأنشطة المستقبلية كأمر ثانوي، أو بدلاً من ذلك؟

التركيز بالذات على الترشيد والتحديد الصحيح للكميات في درجة حرية البدائل، والتي تشكل نحو ١٠ بالمئة حقاً من المجموع الكلي للأنشطة، إلا أن بمقدورها أن تحدّد وأن تؤثر في كل التباين بين البدائل، وبالتالي التأثير أيضاً في إحراز الأهداف الخاصة المشتقة منها.

إن الجواب عن ذلك معقد وشامل على ما يبدو، ويتوجب على المخطط النظر إلى كل هذه الكميات في آن، بحيث يتوجب أن يتحدد لكل واحدة منها في إطار المخطط الرئيس، توجيهات مجالية وسياسة تطويرية ملائمة لطابعها.

وبخصوص الأصول القائمة، فإن التطرق الرئيسي ينبغي أن يكون للوسائل

الواجب اتخاذها لمنع تحوّل هذه الأصول القائمة الى إيجاد «مخزون ميت»، وإلى عبء على الاقتصاد والموارد. وينبغي الحرص على ترميم هذا المخزون الاحتياطي وتحديثه وملاءمته مع احتياجات القرن الحادي والعشرين. ومعظم الوسائل لتحقيق ذلك ستُتخذ على المستوى المحلي، وسيكون دور المخطط الرئيس رسم السياسة الملائمة وضمان وجود الأدوات لهذه الأعمال الموزعة هنا وهناك.

**وبخصوص الإضافات المشتركة لكل البدائل،** فإن دور المخطط الرئيس هو تعيين نماذج التطوير لهذه الإضافات في المناطق المختلفة. وتتضمّن نماذج التطوير هذا تطرقاً إلى مسألتي البعثة والمركزة في المجال اللوائي والمتروبوليني، وإلى اختيار نماذج المستوطنات، وتطرقاً خاصاً إلى كل الفئات السكانية وإلى تركيبات العمالة والبنى التحتية ونحو ذلك. وتشكل نماذج التطوير جزءاً من أسس البدائل المجالية المختلفة، كما تشكل أحياناً أدوات رئيسة لإنجاز الأهداف، مع أن قيمتها الكمية الشاملة قد تكون ثابتة. وتركيبة نماذج التطوير هذه هي في أساسها في نطاق التخطيط المناطقي والمتروبوليني، إلا أنه ينبغي أن تنبع التوجيهات المتعلقة بها من السياسة القطرية التي تعتبر جزءاً مركزياً في المخطط الرئيسي.

**وبخصوص الإضافات الخاصة في البدائل،** فإن مجال الحرية التخطيطية هو الأكبر، ويشمل بالإضافة إلى اختيار نماذج التطوير تحديد مساهمتها أيضاً في إنجاز الأهداف الوطنية، النابعة من توزعها المجالي. ولذا، فإن هذا النطاق يقع ضمن المعالجة المطلقة للمستوى الوطني، وينبغي أن يكون ضمن أساس عملية إعداد المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين.

ومن هنا، يوجد لكل المجموعات المتكاملة الثلاث: الأصول القائمة، والاضافة المشتركة، والاضافة الخاصة، تأثير ملحوظ في صورة المجال في سنوات الألفين، إلا أنه يجب التعاطي مع كل واحد منها وفق أداة التخطيط والسياسة ذات الصلة بها التي تشتمل أيضاً على توجيهات بـ «الأمر» و«النهي» بالنسبة إلى مداميك التخطيط المناطقية والمحلية، واقتراحات بشأن المجموعة المثلى للوسائل الواجب اتخاذها لضمان تطبيقها.

## ٣-٤ عملية تقييم البدائل

لقد قام طاقم برئاسة البروفسور يوبرت لوريون وبمشاركة طواقم التخطيط الأخرى كافة بتركيز عملية تحديد المعايير والمقاييس من خلال عملية اختيار منهجية[١٥]، واشتملت هذه العملية على تركيز معايير من خلال وثائق المخطط، ومن

(١٥) انظر: يوبرت لوريون [وآخرون]، «تقييم،» (١٩٩٦).

خلال اقتراحات طواقم التخطيط، ثم تجميعها وتصنيفها، بحيث تكون كل موضوعات التخطيط ممثلة وكل موضوع منها بعدد من المعايير. ورَمَت هذه العملية إلى المنع المسبق لهيمنة موضوع ما، أو الاعتماد على مقياس وحيد في عملية تحديد وزن وأهمية موضوع ما.

### ٣-٤-١ المعايير المستخدمة للتقييم

لقد تم تقييم البدائل الرئيسة استناداً إلى سلسلة تشتمل على ٣٢ معياراً في أحد عشر نطاقاً، وسنورد في ما يلي وصفاً موجزاً لها[١٦].

#### أ - الاقتصاد

- **مستوى المهارات في المرافق الاقتصادية:**

يعكس هذا المعيار دور مكوّن المعرفة العلمية والمهارة التكنولوجية المتقدم في داخل منظومة وسائل الإنتاج للناتج الشامل في المرافق الاقتصادية. ويعكس هذا المكون «جودة حياة وظيفية وإنسانية عالية». وتم اختبار مقياسه كجزء الناتج الذي من المتوقع أن يتأتى من الصناعات الغنية بالمعرفة والعلوم.

- **مستويات الأداء الاقتصادي للمرافق:**

هذا هو المعيار المهم الأساسي لقياس الاقتصاد الوطني. ومقياس هذا المعيار هو الناتج المحلي الخام للفرد، حسبما هو مألوف في العالم كله. وهو يمثل مستوى الرفاه المتوسط المحتمل للأفراد في المجتمع.

- **مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية:**

هذا المعيار يفحص النجاعة الاقتصادية للبديل من ناحية مقدار استنفاد المزايا النسبية المرافقية المختلفة الموجودة في الدولة، وخاصة من ناحية موارد الطاقة البشرية فيها. والمقياس الذي اختير له هو النسبة المئوية للمستخدمين في القطاعات المتخصصة على الصعيد المناطقي، من أصل مجموع المستخدمين في المرافق الاقتصادية، أو بكلمات أخرى أي جزء من الطاقة البشرية في الدولة يتم استخدامه على مستوى تخصصي.

#### ب - الجانب الاجتماعي - الاقتصادي

- **تنوع العمالة**: هذا المعيار جاء ليعبر عن حجم مجال الاختيار الاقتصادي-

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل بشأن المعايير والمقاييس، انظر: المصدر نفسه.

الاستخدامي للأفراد في الدولة – وهو موضوع ينظر إليه كقيمة بحد ذاته، ومقياسه هو تباين توزع المستخدمين بين القطاعات المختلفة في المرافق الاقتصادية.

– **المساواة في الدخل بين المناطق**: هذا المعيار جاء لقياس مدى المساواة في متوسط الرفاه الاجتماعي بين المناطق المختلفة في الدولة. وإذا ما نشأ تساوق كبير بين الموقع الجغرافي وبين دخل الفرد، فعندها يصبح انعدام العدالة المناطقي أكبر، ويكون المقياس هو تباين توزع الدخل للفرد في الألوية المختلفة.

– **معدل البطالة**: هذا هو معيار أساس لقياس أداءات الاقتصاد والمجتمع بشكل عام. ويعتبر تقليص البطالة قيمة بحد ذاته.

## ج – المجتمع

– **رفاه الأقليات**:

هذا المعيار جاء لكي يعكس الهوات الاجتماعية والاقتصادية بين السكان اليهود وبين أبناء الأقليات. ومقياس هذا المعيار هو فروقات الناتج المحلي الخام للفرد بين هاتين المجموعتين السكانيتين (طبعاً بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام العام للفرد).

– **المساواة المناطقية**:

هذا المعيار يعبّر عن مدى المساواة المناطقية من ناحية مستوى الرفاه الاقتصادي الشامل في المنطقة، ويعكس بالطبع عناصر إضافية من انعدام المساواة، تتجاوز تلك التي تعكسها الفروقات في مستوى الدخل. ومقياس هذا المعيار هو التباين في الناتج المحلي الخام المناطقي للفرد.

– **تنوع صور وأشكال الاستيطان**:

هذا المعيار هو مدى تنوع أشكال الاستيطان في الدولة. ومجال اختيار أشكال الاستيطان يفهم هنا كقيمة أساس. ومقياسه هو التباين الإحصائي لحجم السكان (ويعبّر عنه بنسب مئوية من إجمالي عدد السكان) القاطنين في نماذج الاستيطان المختلفة.

## د – التعليم

– **العدالة الاجتماعية – المساواة**:

هذا المعيار يفحص مدى العدالة الاجتماعية والمساواة داخل جهاز التعليم في إسرائيل في العام ٢٠٢٠. ومقياسه هو العلامة النوعية التي تمنح وفق الحكم الأفضل

لأعضاء طاقم التعليم بالنسبة إلى المستوى الاجتماعي التربوي المتوقع في البديل. ووازن المقياس بين ثلاث نوعيات أساس من المساواة مصدرها في المخطط الهيكلي المجالي - الاقتصادي للبديل: المساواة في إمكان الوصول المادي، والتشكيلة المختارة للإمكانات التربوية، والنسبة المتوقعة لتخصيص الموارد (حجم الاستثمار لكل تلميذ على سبيل المثال).

- **المساهمة الاقتصادية للجهاز التعليمي:**

هذا المعيار جاء ليعبر عن مساهمة الجهاز التعليمي في المنظومة الاقتصادية في إسرائيل، أي أنه جاء ليعبّر عن نوعية التعليم كاستثمار لمصلحة المنظومات الاقتصادية. مقياس هذا المعيار هو علامة نوعية تمنح وفق الحكم الأفضل لأعضاء طاقم التعليم، بالنسبة إلى مدى الإسهام المتوقع من جانب الجهاز التعليمي في الاقتصاد.

- **الطوائفية**

هذا المعيار يفحص مدى استعداد وملاءمة البدائل لتطوير مفهوم طوائفي في التعليم. وكان تطوير فكرة الطوائفية كنظام تعليمي تربوي يقوم على أساس فكري - اجتماعي- تربوي شامل، وليس بالذات على أساس مناطقي، قد فهم من جانب طاقم التعليم كقيمة أساس يتوقع أن تزيد أهميتها في المستقبل. ومقياس هذا المعيار هو علامة نوعية استناداً إلى الحكم الأفضل لأعضاء طاقم التعليم، وإلى مدى الطوائفية الذي يمكن تحقيقه في البديل.

**هـ - المجال**

- **الاستقلال الاستخدامي المناطقي**

هذا المعيار يصف مدى المساواة بين المناطق المختلفة في منظور الملاءمة بين الطلب والعرض على العمل في داخل الألوية المختلفة. وهذا هو في الواقع المنظور المتعلق بمدى قدرة اللواء على أداء وظيفته بصورة مستقلة من الناحية الاقتصادية. ومقياس هذا المعيار هو المتوسط، في كل الألوية، للعلاقة النسبية بين عدد المستخدمين في اللواء القاطنين فيه وبين كل المستخدمين في اللواء.

- **سلّم تدريج المستوطنات:**

هذا المعيار يصف سلم تدريج المستوطنات في سياق الأحجام النسبية للسكان المقيمين في مستوطنات ذات أحجام سكانية مختلفة، ومقياسه هو هوية ذلك النموذج

الاستيطاني المعين من أصل سلّم تدريج نماذج الاستيطان المشخّص في المشروع[17] الذي يمر فيه الخط الوسطي للسكان. وهو يعبّر عن المدى الذي تنضج فيه عمليات التمدن في البدائل المختلفة.

- **سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة:**

هذا المعيار يعكس مدى «متوسط استمتاع» سكان الدولة بالمناطق المفتوحة بشكل عام. ويربط المقياس الذي تم تطويره من مرحلة النوعية الداخلية (من ناحية الثروات الطبيعية والمشاهد الطبيعية والبانورامية والتراث) لخلايا المناطق المفتوحة في الدولة بشكل عام، مع موقعها في المجال الوطني، ومع بعدها عن المراكز السكانية (اعتماداً على تحليل «القدرة المجالية الكامنة»).

**و - البيئة**

- **حماية المياه الجوفية:**

هذا المعيار يعبّر عن القيمة الأساس لناحية الحرص على ميزان المياه الاسرائيلي. وهو يفحص مدى المس بقدرة تسرّب المياه إلى الأحواض المائية الجوفية، كنتيجة للتطوير المادي ولانتشار مراكز الاستيطان. ومقياسه هو نسبة مساحة مناطق التسرّب المغطاة بالمناطق المطورة.

- **الاعتدال المناخي**

هذا المعيار يسمح بالتمييز بين البدائل استناداً الى متوسط الاعتدال المناخي، الذي يتمتع به سكان الدولة. وقد جرى تطوير مقياس لهذا المعيار على هيئة مؤشر لتقييم متوسط الاعتدال المناخي الذي يتمتع به سكان الدولة وفقاً لتوزعهم المجالي في كل بديل.

- **التلوث الجوي**

هذا المعيار يرمي إلى المقارنة بين البدائل وفقاً لمدى تعرض السكان للتلوث الجوي بمستويات أعلى من المرغوب فيه. وتم استخدام مجمل حركة المركبات في الدولة، المتوقعة في هذا البديل في ساعة الذروة بمفاهيم مليون كيلومتر- للمركبة، كمقياس غير مباشر حقاً، ولكن ذو صدقية للغاية، لمعرفة مستوى التعرض للتلوث الجوي.

---

(١٧) انظر: امنون فرانكل، «نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠،» (نيسان/أبريل ١٩٩٤).

### ز – الموارد الطبيعية

**– المرافق الاقتصادية الغنية بالطاقة**

هذا المعيار يسمح بالمقارنة بين البدائل من ناحية كثافة استخدام الطاقة (المحروقات والكهرباء) في المرافق الاقتصادية. ومن شأن الاستخدام التبذيري للغاية لوسائل إنتاج الطاقة الإضرار بـ «القيمة المضافة» للناتج المحلي الخام، وإحداث تلوثات بيئية. ومقياس هذا المعيار هو النسبة بين المجموع الكلي لاستهلاك الطاقة في المرافق الاقتصادية (بمفاهيم الطن المساوي لقيمة النفط) وبين الناتج المحلي الخام (بملايين الدولارات).

**– ميزان المياه المجالي:**

هذا المعيار يعبّر عن التوازن الشامل بين العرض والطلب على المياه في مناطق الدولة المختلفة. وكلما كانت كمية المياه الاجمالية التي ينبغي نقلها بين المناطق أقل، كان هناك توازن مناطقي أفضل. ويوجد في هذا الأمر أيضاً ما يشير إلى وجود شروط أسهل لاستنفاد إمكانات التنمية الزراعية في المنطقة. ومقياس هذا المعيار هو مجمل النقص في المياه داخل المناطق التي تعاني تبعات هذا النقص فعلاً.

**– نجاعة تطوير الأرض:**

هدف هذا المعيار هو قياس نجاعة الاستغلال الأرضي لاحتياطي المناطق غير المطورة حتى عام ٢٠٢٠. ويعتبر الاستغلال أكثر نجاعة كلما كان هناك تساوق أعلى بين وتيرة تطوير الأراضي الخالية في منطقة ما وبين نصيب المنطقة من احتياطي الأراضي الوطنية.

### ح – المواصلات

**– المساواة المناطقية في مجال المواصلات:**

هذا المعيار يعكس مدى الهوة بين سكان الألوية المختلفة من ناحية تحمل التكلفات والفوائد الاجتماعية للمواصلات البرية. والمقياس الداعم لهذا المعيار هو مؤشر لموازنة التقديرات لثلاثة مقاييس فرعية هي: الهوة بين مناطق مختلفة من منظور العلاقة بين حركة المواصلات الناشئة فيها، وبين حركة المواصلات العابرة فيها، والتي مصدرها مناطق أخرى (انعدام العدالة في مجال المواصلات بين المناطق المختلفة)؛ ومستوى سهولة الوصول إلى مناطق العمالة في كل منطقة (حكم نوعي من جانب أعضاء فريق المواصلات)؛ والتوازن بين عرض العمالة وعرض الطاقة البشرية في المجال.

- **قابلية منظومة المواصلات للتطبيق**

هذا المعيار يهدف الى التمييز بين البدائل من ناحية فرصة تطبيق احتياجات نظام المواصلات الرئيسة المشتقة منها. ومقياسه هو تقييم نوعي، وفي الحكم الأفضل لأعضاء طاقم المواصلات، لمدى قابلية التطبيق، استناداً إلى عدد من الأوجه تحدد معاً قابلية التطبيق، ومنها: القدرة على تأمين حقوق الطرق، ووجود طلبات على الحركة تتجاوز الاستيعاب الممكن، ومشاكل تتعلق برصد الميزانيات، ووجود طلبات وانتشار مجالي قادر على إيجاد احتمالية اقتصادية لتطوير منظومة سكك حديدية تقيم نفسها بنفسها، وتناقضات سياسية مختلفة.

- **نجاعة منظومة المواصلات:**

هذا المعيار يميز بين البدائل وفقاً للنجاعة الاقتصادية الشاملة والمتوقعة والمتعلقة بتقديم خدمات المواصلات اللازمة للبديل. وتم اختيار مقياس نوعي في أساسه للتوفيق بين سلسلة من العلامات الحكمية التي أعطيت من جانب طاقم المواصلات لجهات مختلفة مثل: كمية كيلومترات المركبات اللازمة لخدمة الطلب المتوقع، والتكلفة الشاملة لمرفق المواصلات (التشغيل والبنى التحتية)، وسهولة الوصول إلى مواقع العمل، وحرية اختيار مكان العمل، ومستوى الفائض ونحو ذلك.

**ط - الأمن**

- **الطاقة الكامنة لمناطق التدريب**

هذا المعيار يعكس بشكل غير مباشر قدرة البديل على تخصيص وسائل مجالية [مساحات] للجيش الإسرائيلي، يعتبر توفرها ذا حساسية كبيرة لأمن الدولة. ويعبّر المقياس الذي اختير عن الطاقة الكامنة في كل بديل لتخصيص أراضٍ لتكون مناطق التدريبات العسكرية والرماية للجيش الإسرائيلي. وكان تقدير الطاقمَ الأمني أن هذه الطاقة نسبية إلى المجموع الكلي للمنطقة غير المستغلة في جميع مناطق التخطيط، والتي لا تتجاوز نسبة مساحتها المطورة العشرين في المئة.

- **الاستقلال الأمني:**

هذا المعيار يسمح بعكس التباين القائم بين البدائل من ناحية المحافظة على القدرة الصناعية المستقلة لدى إسرائيل في إنتاج الوسائل والمنظومات الأمنية. وهذا الاستقلال يعتبر قيمة في المفهوم الإسرائيلي الذي يعير وزناً عالياً لإمكان تطور وضع من العزلة من ناحية العلاقات الأمنية مع الدول العظمى الصناعية. وكان التقدير أن قدرة الصناعات الالكترونية والمعدنية ستشكل معاً مؤشراً غير مباشر إلى القدرة

المذكورة، ولذا فإن المقياس الذي اختير هو العلاقة النسبية بين ناتج الصناعات المعدنية والالكترونية وبين الناتج المحلي الخام.

**- قابلية المساس بالسكان المدنيين:**

إن القيمة التي يعمل هذا المعيار على إظهارها هي مدى القابلية النسبية لتعرّض السكان المدنيين في إسرائيل للأذى جراء هجوم معاد وفقاً لتصورات محتملة مختلفة. ويبدو من الناحية النظرية أن الفوارق بين البدائل من ناحية المخططات الهيكلية للكثافة السكانية المناطقية قد تحدث فوارق في مدى التعرض للأذى، وذلك في تصورات نشوب حرب تتم فيها مهاجمة المراكز السكانية، وبخاصة بواسطة أسلحة غير تقليدية (كيماوية وبيولوجية). والمقياس الذي اختير هو النسبة العامة للسكان في البديل، القاطنين في مناطق ذات كثافة سكانية تزيد على عشرة آلاف نسمة في الكيلومتر المربع.

### ي - نجاعة الأداء

**- الفرصة لإحراز الغايات المنشودة التي يتصدى لها البديل:**

هذا المعيار يفحص فرص إحراز الغايات المنشودة للبدائل - كل بديل وغاياته - من خلال افتراض تبنيها. ومقياس هذا المعيار علامة نوعية تحدد من جانب طاقم السياسة المؤسساتية من خلال الموازنة والأخذ في بعين الاعتبار المكونات التي تبني فرص إحراز الغايات مثل: مدى سيطرة واضعي السياسة على المتغيرات المختلفة، ومدى الاختلاف والتناقض بين السياسة المقترحة في البديل والاتجاهات «الطبيعية»، ووجود الأساس المعرفي لتطبيق البديل، وتعقيدات المشاكل التي يواجهها البديل، وكذلك وضوح وقطعية التعليمات السياسية المقترحة في البديل.

**- فرصة تبني البدائل:**

هذا المعيار يفحص الفرصة لتبني البدائل منذ البداية، والمقياس هو علامة نوعية يحددها على الوجه الأمثل حكم طاقم السياسة المؤسساتية، ويوازن بين عوامل تحدد فرصة التبني مثل: قوة «اللاعبين» المؤيدين للبدائل في مقابل اللاعبين المعارضين لها - وخاصة المؤسسات السلطوية وغير السلطوية الرئيسة ذات العلاقة بتطبيق البديل (دوائر الحكومة، أعضاء «اللوبي» الاجتماعي، النقابات المهنية ونحو ذلك) وكذلك عامل الجاذبية السياسية في البديل - أي إلى أي مدى يمكن بلورة ائتلاف سياسي واسع وقوي يتطلع إلى إحراز أهداف البديل.

- **مدى النجاح في تطبيق البديل:**

هذا المعيار يفحص فرص النجاح في تطبيق البدائل على افتراض أنه تم تبنيها وبأنها سوف تحرز غاياتها بصفة عامة. وتحدد المقياس كعلامة نوعية وفقاً للوجه الأمثل لحكم طاقم السياسة المؤسساتية على مدى معقولية نجاح التطبيق. وهذا المقياس هو علامة تقيم توازناً بين عوامل مثل: مدى التغيير المطلوب في التركيبة المؤسساتية - التنظيمية لتطبيق البديل، ومدى التدخل الحكومي اللازم له.

### ك - إسرائيل والعالم

- **القدرة على استيعاب هجرة يهودية جماهيرية:**

هذا المعيار يعكس القيمة الأساس لقدرة دولة إسرائيل على مواصلة القيام بدور الملجأ للشعب اليهودي في «الأيام الصعبة». ونجح هذا المقياس بأن يعبّر بمصطلحات مادية رسمية عن الطاقة الكامنة في هذا البديل لاستيعاب جزء كبير من الشعب اليهودي المقيم في الشتات إذا ما نشأت الحاجة إلى ذلك. وهذا المعيار يمثل مجموع «العجز في الأرض» الذي ينشأ (نظرياً) في البديل، وفق التصور الذي ينبغي بموجبه استيعاب إضافة تقدر بأربعة ملايين يهودي خارج إطار التخطيط، مع الحفاظ على مبادئ التخطيط الخاصة بالبديل.

- **مدى قرب البدائل من البلدان المتقدمة:**

الهدف المركزي لهذا المعيار هو المقارنة بين البدائل وفقاً لمدى القرب الذي تخلقه بين السمات الاقتصادية والاجتماعية لدولة إسرائيل في سنة ٢٠٢٠، وبين سمات البلدان الموجودة على مسار التطور المطلوب لإسرائيل. وهذا المقياس هو مؤشر كمّي لاحتساب متوسط مدى اقتراب سمات إسرائيل المتوقعة في البديل في العام ٢٠٢٠ من معطيات عيّنة للدول المنشودة، بحيث يكون المتوسط مستنداً إلى المتغيرات الثلاثة عشر التي تمثل الاقتصاد الوطني.

## ٣-٤-٢ تقييم البدائل الرئيسة وفقاً للمعايير

يبين الجدول رقم (١٤)، ص ٣٣٣ من هذا الكتاب مجمل القيم التي حصل عليها كل واحد من البدائل الرئيسة في كل واحد من المعايير. وهذا هو «القالب التقييمي» الذي يشكل إجمالاً لمسار تقييم معقد شارك فيه كل أعضاء الطواقم المتخصصة في موضوع معني وأعضاء طاقم التخطيط المركزي. ويشكل هذا «القالب» بمفاهيم مختلفة حجر أساس لتنفيذ عملية التقييم المقارن والشامل على المستوى الوطني

للبدائل المختلفة. كما أنه يشكل الأساس لسلسلة من عمليات الإعداد والاختبار المختلفة في مسار التخطيط، يمكن في إطارها إمعان النظر في البديل كـ «رزمة» من النوعيات ومقارنتها بـ «الرزمة» التي تمثل بديلاً آخر.

## ٣-٥ علاقات الارتباط بين المعايير والمبادئ الإيضاحية

### ٣-٥-١ الارتباط بين المعايير المختلفة

لقد أوضح تحليل نتائج التقييم وفقاً للمعايير وجود ارتباط بين قيم المعايير المختلفة يشير إلى منظومة علاقات حتمية بينها. وهذا الارتباط لا يسمح بالسيطرة على المستوى التخطيطي على كل واحد هذه المعايير على حدة، إلا أن كل عمل تخطيطي يحرك بالضرورة وبصورة جماعية عدداً من المعايير معاً. وهذا الارتباط إيجابي في جزء من نقاط التناسق بين المعايير، أي أن قيم المعايير ترتفع أو تنخفض بصورة متقابلة، كما أن هذا الارتباط يكون سلبياً أحياناً، أي أنه عندما ترتفع قيمة معيار واحد، فإن قيمة الثاني تنخفض، وبالعكس.

هذا ويعرض الجدول رقم (١٥)، ص ٣٣٥ من هذا الكتاب مرة أخرى قالب تقييم البدائل وفقاً للمعايير الاثنين والثلاثين التي عرضت آنفاً، ولكن في هذه المرة يقدم عرض «مُطبّع» للنتائج. وفي هذا العرض يحصل بديل «الأعمال كالمعتاد» على القيمة ١٠٠ في كل معيار. بينما تحصل البدائل القياسية في كل معيار على قيمة محسوبة بشكل نسبي مقارنة ببديل «الأعمال كالمعتاد. وهكذا، فإن القيمة التي تزيد على ١٠٠ تعبّر دائماً عن التفوق على بديل «الأعمال كالمعتاد» في المعيار ذاته، بينما القيمة التي تقل عن ١٠٠ تعبّر عن نقص. وتعبّر قوة الألوان (أزرق/ سماوي في حالة التفوق ووردي/ أحمر في حالة النقصان) عن حجم التفوق. ويحافظ القالب المُطبّع على العلاقات بين قيم المعايير كافة كما هي في القالب الذي يعرض القيم الخام (في الجدول رقم (١٤))، وهو يشكل المنطلق لعملية تصميم البديل الموحد والمنسق المختار. ويبين الجدول رقم (١٥) أيضا قيم البديل الموحد والمنسق الذي يتضمن هذا البند الفرعي وصفاً لعملية تعريفه.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: كيف تؤثر التغييرات في قيم معيار واحد على قيمة معيار آخر. وتمّ في عدد من الاختبارات الإحصائية فحص علاقات الارتباط بين المعايير، حيث أشارت هذه إلى وجود رابطة وثيقة في عدد كبير من الحالات بين المعايير (بصورة مباشرة أو معكوسة). وبالإضافة إلى الرابطة بين أزواج من المعايير، هناك رابطة منظوماتية بارزة ومعقدة بين المعايير. كما يوجد تباين مشترك وبارز بين

المعايير يمكن التعبير عنه بعدد محدود من الأبعاد (مقارنة بالعدد الكبير للمعايير).

### ٣-٥-٢ مبادئ تخطيطية إيضاحية لعلاقات الارتباط

لقد جرى تنفيذ عملية تحليل إحصائية لمنظومة التناسق بين المعايير في ثلاثة أساليب مختلفة [١٨] (حسبما يظهر ذلك في الجدول رقم (١٥))، وأظهر هذا التحليل أنه بالإمكان وتقريباً بشكل جيد، تقسيم هذه المعايير إلى عدد من المجموعات. ويوجد لكل زوج من المعايير المنتمية إلى مجموعة معينة رابط عال للغاية بينهما (سواء أكان ذلك إيجابياً أم سلبياً)، بينما لكل زوج معايير تنتمي إلى مجموعات مختلفة، هناك رابط منخفض للغاية بينهما.

هذا ويخلق التقسيم إلى مجموعات بنية موازية لمكونات العمل والمبادئ التخطيطية الأساس المواجهة للتخطيط الوطني. وكل مجموعة هي تعبير أو انعكاس لآلية عمل أو لمبدأ رئيس تخطيطي معين. ومن شأن تفعيل تلك الآلية تحريك تغيير متناسق في كل المعايير في المجموعة. ولذا، فإن عملية التجميع تكشف بصورة غير مباشرة ماهية «متغيرات التخطيط» الأساس غير المرتبطة[١٩].

وقد أدى التحليل الذي نفذ إلى التعرف على ثلاث مجموعات من المعايير التي يمكن التمييز بينها بشكل واضح، وتشتمل كل واحدة منها على معايير تتأثر بشكل مشترك بمبدأ تخطيطي واحد أساس. ويظهر الرسم البياني رقم (١١)، ص ٣٦٧ من هذا الكتاب عملية التجميع هذه. وبالإمكان وصف هذه المجموعات على الشكل التالي:

١) **المجموعة «أ»: القدرة الاقتصادية في مقابل المساواة**: تحتوي هذه المجموعة على كل المعايير التي تعكس الأداءات الاقتصادية المباشرة للمرافق الاقتصادية وتلك المتأثرة منها. وهكذا، فإن حجم الناتج المحلي الخام وحيز النشاط الاقتصادي من جهة، والمساواة في التمتع بالناتج من جهة أخرى، هي المتغيرات التي تعكسها المعايير في هذه المجموعة. والاختيار التخطيطي الذي يحرك بصورة مشتركة قيم المعايير هو معضلة التوازن، المعروفة جيداً في العالم المتقدم كله، بين النمو الاقتصادي وبين المساواة الاجتماعية، وهناك رابط سلبي معروف بين معاظمة النمو وبين زيادة الهوات الاجتماعية. ومن هذه الناحية، فإن البديل الاجتماعي يركز على قيم المساواة، بينما تركز بقية البدائل بصورة مماثلة على المستوى الاقتصادي.

---

(١٨) انظر: مازور، «التقييم،» الفصل ٣.

(١٩) انظر: مازور وسيبردلوف، «مجال/حيز الإمكانات - البدائل وتقييمها،» الفصل ٨.

**٢) المجموعة «ب»: التركيز المجالي في مقابل التوزيع المجالي**: تحتوي هذه المجموعة على كل المعايير التي تتحدد قيمها بصورة مشتركة عن طريق شكل توزع السكان في المجال الوطني. وهناك إمكان لمخططات هيكلية بديلة كثيرة، حيث يحرك قوس الإمكانات من التركيز المرتفع لغالبية السكان في وسط الدول وحتى التوزيع (الانتشار) البارز للسكان في المجال الوطني من خلال التنوع الواسع في أشكال الاستيطان. هكذا، فالاختيار المركزي هنا قائم بين سياسة التركيز، وبين سياسة التوزيع، في المجال الوطني. ويركز بديل «الأعمال كالمعتاد»، وكذلك البدائل الاقتصادية على التركيز المجالي، بينما يركز البديل الطبيعي البيئي، وإلى درجة أقل منه البديل الاجتماعي، على التوزيع المجالي.

**٣) المجموعة «ج»: التطور والتخصص المجالي في مقابل التوازن المجالي**: تحتوي هذه المجموعة على معايير تتأثر بمستوى التطور المحكم للاقتصاد وبمستوى التخصص الاقتصادي المناطقي. وتنعكس هنا المعضلة التخطيطية بين إنشاء نظام وطني من مناطق تحتفظ في داخل نفسها بمدى كبير من الاستقلال الاقتصادي الداخلي، وبين نظام تظهر فيه المناطق المختلفة تخصصات اقتصادية. ولكن كنتيجة لذلك تكون هذه المناطق مرتبطاً بعضها ببعض اقتصادياً لاستكمال احتياجاتها في المجالات التي لا تتخصص فيها. والمفهوم الذي يقوم على التخصص المناطقي يؤدي إلى مستوى عال من التطور والعلم، ومن هنا إلى نوعية حياة عالية على صعيد العمالة، وإضافة إلى ذلك، إلى استقلال أمني – وطني، وكذلك إلى فرص تطبيق عالية. ويمكن بهذا المفهوم استنفاد مزايا الحجم ومزايا الموقع والتخصص. فالمناطق المختلفة تتخصص وفقاً لتميزها الخاص وأفضلياتها عندما ينشأ التوازن الكامل على المستوى القطري. والثمن الوطني لهذا المفهوم هو نشوء أحجام كبيرة من الحركة بين المناطق، تؤدي بدورها إلى تعزيز نسبي لظواهر سلبية مثل التلوث الجوي وانعدام المساواة العالي على صعيد المواصلات. ويتميز مفهوم الاستقلال المناطقي بأن كل منطقة تحتفظ ببنية مرافق اقتصادية مماثلة، مستقلة نسبياً ومتوازنة في داخل نفسها. وبالطبع، فإن هذا المفهوم يتميز بالخصائص العكسية. فمن ناحية، يركز البديل الصناعي على التطور المحكم والتخصص المجالي، في حين يركز بديل «الأعمال كالمعتاد» من ناحية أخرى على التوازن المجالي.

وينبغي الانتباه إلى أن الناحيتين (اليمين واليسار) داخل كل مجموعة في الرسم البياني في حالة مواجهة بعضهما مع بعض. ويرمي هذا العرض إلى الإعراب عن حقيقة أن تبدل المعايير في الجهة الواحدة الناتج من تطبيق المبدأ التخطيطي الأساس والملائم للمجموعة، يسير في اتجاه معاكس للمعايير في الجهة الأخرى. وبكلام آخر: فإن كل اختيار تخطيطي يعمل على تحسين وتطوير قيم المعايير على أحد الجانبين، يعمل

حتماً على الإضرار بقيم المعايير في الجانب الآخر. ولذا، فإننا نقف هنا أمام الاختيار التخطيطي، فإما أن نطبق القيم الممكنة والعالية نسبياً للمعايير في المجموعة اليسرى من خلال تنازلات في تطبيق قيم الجانب الأيمن أو بالعكس. ولقد مكنت عملية تجميع المعايير وفقاً لسمات سلوك مشتركة الطاقم من القيام بعملية تخفيض مريحة لمجمل متغيرات سياسة التخطيط الرئيس وتجميعها في إطار يشتمل على ثلاثة «متغيرات رئيسة» كبيرة. وهكذا أمكن تركيز وتقليص مجال الاختيار التخطيطي في ثلاثة قرارات تخطيطية مركزية فقط مقرونة حقاً بقدر معلوم من الحكم القيمي - الذاتي، إلا أنها تنير بصورة واضحة وحادة للغاية مجال/ حيز الإمكانات التخطيطية، وتسهل فهم مدلولات الأحكام القيمية البديلة والمختلفة.

إن هذه المجموعات الثلاث تفسر جيداً تباين المعايير الثلاثين. وهناك معياران شُخّصا كمستقلين وغير مرتبطين بقيم العوامل التخطيطية. وهذان المعياران هما: ميزان المياه المجالي (الرقم ٢٠) والمساس بالسكان (رقم ٢٧). ومن هنا، فبالإمكان النظر إلى سمات هذه المعايير بصورة قانونية وبصورة مستقلة، لتبني قيمتها العليا، دون أن تؤثر هذه القيمة في مستوى المعايير الأخرى (انظر الرسم البياني رقم (١١)).

## ٣-٥-٣ اختيار مكونات «البديل الموحد والمنسق»

إن مشكلة اختيار أفضل بديل تخطيطي شامل لإسرائيل يمكن أن تصاغ إذاً كقضية الحسم في ثلاث مسائل أساس، ترتبط كل واحدة منها بواحدة من المجموعات الثلاث التي عرضت آنفاً. ولذا، فإن عرض البديل «الموصى به»، أي اختيار البديل الموحد والمنسق هو اختيار يجمع بين أفضل ثلاثة عناصر تخطيطية. ومن جانبها، فعملية الجمع هذه تقرر رزمة القيم الفضلى الخاصة بالمعايير الاثنين والثلاثين. وما زال الأمر لا يتعلق هنا باشتقاق مدلولات برامجية أو أسس سياسية مفصلة خاصة بالمخطط الرئيس، وإنما فقط بمنظومة غايات قابلة للإحراز من جهة، وتعتبر من الجهة الأخرى المرغوب فيها من كل منظومات الغايات القابلة للإحراز.

هذا وتعتبر عمليات الحسم في المسائل التخطيطية المركزية الثلاث قابلة للتنفيذ بصورة منفردة. وأي اختيار يتم لمجموعة معايير واحدة من بين المجموعات الثلاث لن يغير بقدر جوهري من حرية الاختيار والقدرة على تحقيق أي عملية تجميع أياً كانت لقيم أي من المجموعتين الأخريين. وقد نجمت قدرة تفكيك عملية الحسم التخطيطية من الخصائص الداخلية لمنظومة العلاقات والروابط بين المعايير المختلفة.

ومن أجل تحديد الاختيارات الموصى بها، سلك الطاقم مقاربات تحليلية مختلفة.

وكشف التحليل عن نطاق التغير الممكن للقيم التي تمثل المتغيرات التخطيطية. وتمثل أطراف نطاق التغيّر حدود الممكن من الناحية التخطيطية. وكل عملية دمج لثلاثة معايير، تتلاءم مع مبادئ التخطيط الثلاثة هذه، هو إمكان تخطيطي فعلي. ويوضح الرسم البياني رقم (١٢)، ص ٣٦٨ من هذا الكتاب حدود قيم المجموعات الثلاث، ويموضع البدائل الرئيسة الخمسة في المجال الذي نشأ عنها (أي أنه يشير إلى ثلاثيات القيم الملائمة لكل واحد من البدائل الرئيسة).

هذا وسنوضح في ما يلي فقط ماهية ونتائج البحث في كل واحدة من مسائل التخطيط الثلاث. ومعالجة هذا الموضوع ستكون من السهل إلى الصعب، من ناحية صعوبة الحسم، والحال هكذا ستتم بادئ ذي بدء في المبدأ الثالث للتخطيط (التوازن المجالي في مقابل التطور المحكم والتخصص المجالي)، وأخيراً في المبدأ الأول (القوة الاقتصادية في مقابل المساواة).

## الاختيار التخطيطي في مجموعة المعايير الثالثة: التطور المحكم والتخصص المناطقي في مقابل التوازن المجالي

من خلال إمعان النظر في تركيبة مجموعة المعايير التي تنتمي إلى مستوى التخصص المناطقي، يمكن أن نرى أن معظم المعايير في هذه المجموعة هي كتلك التي تتغير إيجابياً مع رفع مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية. ويتعلق الأمر بمستوى التطور المحكم والتخصص، ومساهمة التعليم في الاقتصاد، والاستقلال الأمني، وكذلك بكل المعايير المرتبطة بأداءات المخطط؛ وهذه معاً ستنجز أفضل القيم الممكنة لها، إذا ما تمّ انتهاج سياسة تسعى بأقصى قدر ممكن في التطرق إلى استنفاد المزايا المختلفة النابعة من التخصص المناطقي. والبديل الرئيسي الملائم لهذه السياسة هو البديل **الاقتصادي-الصناعي**. وهناك معياران فقط في هذه المجموعة تهبط قيمتهما (تبتعد عن المطلوب) مع تعمق مستوى التخصص في المرافق الاقتصادية: الثالوث الجوي الناجم عن المواصلات، ومدى التوازن المجالي بين المناطق. وفي البديل الاقتصادي - الصناعي ستحصل هذه المعايير على قيم مخفضة بقدر أقل. وفي المقابل، اتضح أنه من أجل تحقيق خط تخطيطي معاكس، أي خط يسعى إلى أقصى الاستقلال والتوازن المجالي، فإنه يتوجب اختيار بديل «الأعمال كالمعتاد»، وصورة الوضع بالنسبة إلى قيم المعايير المحرزة ستكون معكوسة.

ولقد أظهر تحليل منظومة التوازنات في هذا المجال أن المزايا التي يتم إحرازها عن طريق اتخاذ الخط الذي يرمي إلى استنفاد مزايا التخصص المناطقي حتى النهاية، مرتبطة بمساوئ هامشية. ناهيك عن أن المساوئ النابعة من التلوث الجوي على سبيل

المثال، يمكن معالجتها في المستقبل بواسطة وسائل سياسية أخرى، غير مجالية. ولذا، فإن النتيجة المستخلصة هنا هي أن الحسم التخطيطي بخصوص التوازن الصحيح بين التخصص المناطقي وبين الاستقلال المناطقي ينبغي أن يكون في «الطرف» الملائم للتخصص. ومعنى هذا الأمر أن البديل الموحد والمنسق يقترح انتهاج خطوات في مجال سياسة التخصص، تؤدي إلى أداءات مماثلة لتلك المقترحة في البديل الاقتصادي الصناعي في جميع تلك المعايير التي تعبر - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - عن مستوى التخصص المناطقي.

**الاختيار التخطيطي في مجموعة المعايير الثانية: التركيز المجالي في مقابل التوزيع المجالي:**

المعايير التي تتغير قيمتها نحو الأفضل مع الارتفاع في مستوى توزيع السكان هي: رفاه الأقليات، تنوع أشكال الاستيطان، الطوائفية في التعليم، الوصول السريع إلى المناطق، التوازن المجالي لتطوير الأرض، قابلية خطط المواصلات للتنفيذ، والقدرة على استيعاب الشعب اليهودي. وستؤدي القيمة القصوى الممكنة لهذا المتغير التخطيطي إلى مستوى أدائي في جميع هذه المعايير لأداءات البديل الطبيعي البيئي. وهناك معياران فقط هما الاعتدال المناخي والطاقة الكامنة لمساحات التدريب، يتأثران من انتهاج هذا الخط المتمثل بالتوزيع، إلا أن التحليل أظهر بأن هذا هو ضرر هامشي في مقابل المزايا التي تحرز بواسطة التوزيع، والتي تعتبر مهمة جداً. وفي الواقع، فإن المس بالطاقة الكامنة لمساحات التدريب هو في الحقيقة مس لا قيمة له أجريناه هنا يتمثل بتنازل صغير في الاعتدال المناخي الذي سيعيش فيه سكان إسرائيل[٢٠] من أجل تحقيق قيم عالية في الأوجه الأخرى كافة التي أشير إليها أعلاه.

**الاختيار التخطيطي في مجموعة المعايير الأولى - القوة الاقتصادية في مقابل مستوى المساواة:**

إن مناقشة واختيار المتغير التخطيطي الذي يقرر مدى التوازن بين الغنى الشامل للمرافق الاقتصادية وبين المساواة في توزيع هذا الغنى، تعتبر الأصعب والأكثر تعقيداً للمعالجة في كل دولة وفي كل زمان. وتظهر التجربة التاريخية - الاقتصادية أن العمل على صعيد زيادة وتيرة النمو يؤدي حتماً إلى توسيع الهوات الاجتماعية في المراحل المتوسطة على الأقل. ومع أنه بالإمكان التأثير في هذه الهوات بهذه الصورة أو تلك الوسائل بقدرة سياسية مختلفة في نُطق الرفاه والضريبة والاستثمار الوطني، إلا أن هذا

(٢٠) هذا التنازل المقلص مرتبط بزيادة السكان في المنطقة الجنوبية.

التأثير يكون محدوداً جداً في أحيان كثيرة. وبصورة عامة، فإن الإسهام في الثراء وفي تحريك المسارات التي تخلقه لا تقدم بشكل متساو، كما أن القدرة السياسية الناشئة بصورة طبيعية بأيدي القطاعات التي تكون مساهمتها أكبر، تتحول في أحيان متقاربة لتصبح حاجزاً أمام انتهاج سياسة توزيعية ربما كانت قادرة على تقليص الهوات إلى المستوى الاجتماعي المطلوب. وهكذا ينشأ نزاع قيمي صعب، حيث ينبع من هنا أنه من أجل المحافظة على مستويات مساواة عالية، فإن هناك ضرورة معينة للتخفيف والامتناع عن استنفاد قدرات معينة من النمو. ومن طبيعة هذه المقاربة الاعتدالية أن تجابه بالرفض الشديد من جانب النخب الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية.

إن مجموعة المعايير المحددة من جانب هذا المتغير التخطيطي مركبة من مجموعتين فرعيتين من المعايير يوجد بينهما ترابط سلبي شديد. وهذا يعني أن كل عمل في اتجاه الزيادة الجوهرية لقيم المعايير في مجموعة فرعية واحدة يجبي أثماناً ليست بالبسيطة بمفاهيم قيم المعايير الموجودة في المجموعة الفرعية الأخرى. والمعايير المركزية في كل مجموعة فرعية تعبر عن القيم الأساس الحساسة للغاية لمفاهيم ووجهات نظر البدائل القياسية. وتحتوي مجموعة فرعية أخرى، بين ما تحتوي، على معايير الناتج المحلي الخام للفرد ودرجة الاقتراب من الأقطار المتقدمة. كما تشتمل المجموعة الفرعية الثانية على معايير مثل المساواة في الدخل والمساواة المناطقية.

والحال هكذا، فالحسم القيمي الكامل في هذه المسائل صعب ومعقد. ولتحليل هذا النزاع اختير «معيار رائد» في كل واحدة من المجموعتين الفرعيتين: الناتج المحلي الخام للفرد من جهة، والمساواة والدخل من الجهة الأخرى (انظر الرسم البياني رقم (١٣)، ص ٣٦٩ من هذا الكتاب)، وأزاء منظومة المحاور التي يصف فيها أَحدُها معيار الناتج المحلي الخام للفرد، وبواسطته القدرة الاقتصادية، كما يصف المحور الآخر معيار المساواة في الدخل، وبواسطته مستوى المساواة، فقد تم في البداية مسح المحاور لكي تلائم بديل «الأعمال كالمعتاد».

**إن إمعان النظر في الرسم البياني رقم (١٣) يظهر ما يلي:**

**البدائل الاقتصادية** - تقع في الربع الذي يمثل المدى الإيجابي للمعيار الاقتصادي والمدى السلبي للمعيار الاجتماعي. ومن هنا، فإنها مفضلة على بديل «الأعمال كالمعتاد» في المعيار الاقتصادي، إلا أنها أقل منه شأناً في المعيار الاجتماعي.

**البديل الاجتماعي** - يقع في الربع الذي يمثل المدى الإيجابي للمعيار الاجتماعي والمدى السلبي للمعيار الاقتصادي. ومن هنا، فإنه مفضل على بديل «الأعمال كالمعتاد» في المعيار الاجتماعي، وأقل منه شأناً في المقابل في المعيار الاقتصادي.

**البديل الطبيعي - البيئي** - ويقع على هامش الربع الذي يمثل المدى الإيجابي للمعيارين الاقتصادي والاجتماعي. وقيمته في المعيار الاقتصادي تماثل قيمته في «الأعمال كالمعتاد»، إلا أن قيمته في المعيار الاجتماعي أعلى منها في بديل «الأعمال كالمعتاد». ومن ناحية معينة، فإن هذا البديل مفضل على كل البدائل الأخرى لكونه ليس قليل الشأن في المعيار الاقتصادي عن بديل «الأعمال كالمعتاد» ويفوقه في المعيار الاجتماعي.

وبالإمكان الانطلاق من فرضية تقول إنه لا يمكن لبديل ما أن يخرج إلى حيز التنفيذ، إذا كان فيه على الأقل واحد من المعيارين الرئيسين الرائدين، أقل قيمة من قيمة بديل «الأعمال كالمعتاد» الذي يستخدم كما قلنا كخيار قاصر. وذلك لأن كل خروج إلى مخطط معياري يتطلب عمل يد مركزية وموجهة، يتطلب إجماعاً عاماً سياسياً وجوهرياً أياً كان، نظراً لأن هذا هو شرط طبيعي لتجند القوى السياسية كافة اللازمة للخروج من مسار «الأعمال كالمعتاد». وبالإمكان الافتراض - كفرضية سياسية - أن كل مخطط تتفاقم فيه الهوات الاجتماعية، أو تحتجب فيه إمكانات النمو، لن يكون بمقدوره الفوز بمثل هذا الإجماع. ولذا، فإن القيم المفضلة هي تلك المشار إليها على امتداد المقطع البياني في ربع الدائرة الأولى. و«البديل المدمج»، والذي يمثل المخطط الذي سنوصي به، يتمثل إذاً بواسطة إحدى النقاط التي هي على ظهر النطاق المفضل المشار إليه في داخل ربع الدائرة الأول[٢١].

## ٣-٦ إجمال لطرح (نشر) مجال/ حيز الإمكانات: البدائل وتقييمها

من خلال نشر مجال/ حيز الإمكانات، أي تصميم البدائل الرئيسة وعملية تقييمها، تم اختيار «بديل موحد ومنسق». ويشكل هذا البديل الموحد والمنسق الأساس للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وتم تحديد هذا البديل بواسطة متغيرات نظرية تركيبية تمثل عملية اختيار اتجاهات التطوير المرغوب فيها في المعضلات التخطيطية المركزية الثلاث: القوة الاقتصادية في مقابل المساواة، التركيز المجالي في مقابل التوزيع المجالي، والتطور المحكم والتخصص في مقابل التوازن المجالي. ويعرض الجدول رقم (١٥)، ص ٣٣٥ من هذا الكتاب تفصيلاً لقيم هذا البديل وفقاً لقائمة المعايير. ويتبين من ذلك الجدول أن قيم البديل الموحد والمنسق في غالبية المعايير أعلى من قيم بديل «الأعمال كالمعتاد» الذي يشكل الخيار القاصر،

(٢١) لمزيد من التفاصيل بشأن تحديد القيمة المختارة من داخل النطاق الفضل، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٩.

وكذلك أعلى من قيم غالبية البدائل. ويحرز البديل الموحد والمنسق ذلك دون الوصول إلى قيم متدنية قصوى في أي واحد من المعايير.

إن التوقعات من السياسة الموحدة والمنسقة هي أن تلك السياسة سوف تحرز أداءات قريبة جداً من أداءات البديل الاقتصادي - الصناعي في أوجه مستوى التطور المحكم للمرافق الاقتصادية، وأداءات قريبة جداً من أداءات البديل الطبيعي البيئي في أوجه توزيع السكان. أما أداءاتها من ناحية الناتج المحلي الخام للفرد ومستوى المساواة الاقتصادية بين أفراد في المجموعة السكانية، فستكون أداءات «منتصف الطريق» بين بديل «الأعمال كالمعتاد» (الخيار القاصر) وبين الحد الأقصى الذي يمكن إحرازه في كل واحد من هذين المعيارين دون النزول عن قيم بديل «الأعمال كالمعتاد».

وبالمناسبة، من المثير للاهتمام هنا أن نفحص مسألة مدى «قرب» البديل الموحد والمنسق المختار من كل واحد من البدائل الرئيسة التي شكلت نقطة انطلاق للعملية. إن درجة القرب (أو البعد) بين بديلين هي مفهوم نظري[٢٢] يقصد به مدى التباين بين البدائل من ناحية العمليات البعيدة المدى التي تنفذ عملياً من أجل تحقيق قيم التخطيط. ويعرض الجدول رقم (١٦)، ص ٣٣٦ من هذا الكتاب المسافات بين البدائل الإقليدية المختلفة. ويتضح من الجدول أن الأبعاد التي تفصل البديل الموحد والمنسق عن البدائل الاقتصادية وعن البديل الطبيعي البيئي متشابهة جداً. والبديل الأكثر بعداً عنه هو بديل «الأعمال كالمعتاد»، أي أن البديل الموصى به يعبّر حقاً عن انحراف ملحوظ ولكن ممكن عن اتجاهات «الأعمال كالمعتاد». ولذا، فإن البديل الموحد والمنسق يعبّر عن انحراف جوهري للتطوير الوطني عن اتجاهه الراكد المتوقع، وذلك كله مع تحقيق أداءات أفضل في الغالبية الحاسمة للمعايير المهمة، دون فقدان المستوى العالي لقابلية التطبيق والأداءات. وإن بعد هذا البديل من البديل الاجتماعي أعلى بشكل جوهري أكثر من بعدها من البدائل الاقتصادية، إلا أنه ما يزال أقل من بعده عن بديل «الأعمال كالمعتاد».

وتم وضع البديل الموحد والمنسق في اختبار اقتصادي، وفي اختبار قابلية التطبيق. ومن الناحية الاقتصادية، تم فحص إمكان إحراز الأهداف الاقتصادية الموجودة في أساس البديل الاقتصادي الصناعي، وفق نموذج مجالي ملائم للبديل الطبيعي البيئي[٢٣]. وقد أظهرت نتائج هذا التحليل إمكان إحراز الأهداف الاقتصادية

(٢٢) هذا البعد يتحدد عن طريق احتساب البعد الإقليدي المُعبّر عنه في منظومة ثلاثية الأبعاد محاورها هي العوامل الثلاثة ومقياسها هو الانحراف عن المقياس.

(٢٣) انظر: دفنه شفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧).

الموجودة في أساس البديل الاقتصادي الصناعي في الانتشار المجالي، وفق المبادئ التي يعرضها البديل الطبيعي البيئي. ومع ذلك، فإن الانتشار المقترح لن يجري بشكل طبيعي بفضل قوى السوق، ولذا فإنه يقتضي تدخلاً حكومياً جوهرياً لضمان تحقيقه. ويهدف هذا التدخل إلى معالجة إخفاقات السوق التي تتسبب في نشوء بديل «الأعمال كالمعتاد».

إن الوسائل الواجب اتخاذها لتحقيق مبادئ الانتشار المجالي المطلوب، تحتوي بالأساس على استثمارات مسبقة في نطاق البنى التحتية بشكل عام، وفي نطاق بنى المواصلات التحتية بشكل خاص، أي في نطاق البنى التحتية البشرية، وفي نطاق الوسائل الإدارية. والقصد من هذه الاستثمارات هو «تقريب» الأطراف النائية وإعدادها لاستيعاب الأشغال الغنية بالعلوم والمعرفة. وذلك بواسطة إعداد بنى تحتية تكنولوجية وبيئية وبشرية. وفي رؤية بعيدة المدى، فإن اتخاذ هذه الوسائل سيدفع إلى أمام، وبالتوازي تحقيق الأهداف الاقتصادية بكاملها، وأيضاً تحقيق الأهداف الطبيعية - البيئية. وإن اختيار السياسة الموحدة والمنسقة التي تتطلب تدخلاً تخطيطياً موجهاً، مفضل على خيار اختيار البديل الاقتصادي الصناعي الأصلي، حيث إن إحراز الأهداف الاقتصادية فيه يتم على حساب دفع ثمن باهظ نسبياً يتجسد بالمساس بالأهداف الاجتماعية والبيئية، أو في المقابل بدل دفع ثمن اقتصادي عال لتحقيق أهداف البديل الطبيعي البيئي بحد ذاته.

إن تقييم إمكان تطبيق البديل الموحد والمنسق، قد تم على أساس المعايير التي بواسطتها تم تقييم البدائل الأصلية كافة[٢٤]. وقد أظهر هذا الفحص أنه في جميع المعايير التي تتطرق إلى قابلية التطبيق والتنفيذ، فإن البديل الموحد والمنسق يتفوق على البديل الطبيعي البيئي، وفي اثنين من بين المعايير الثلاثة يتفوق أيضاً على تلك الخاصة بالبديل الاقتصادي الصناعي.

وإزاء الفحص المتكرر هذا، تقرر اختيار البديل الموحد والمنسق كأساس للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، واختيار مبادئه المجالية كأساس لصورة المستقبل، أي المخطط لتنظيم المجال الوطني.

(٢٤) انظر: راحيل ألترمان وكوب فنكي، «تقييم مؤسساتي،» (١٩٩٦).

# الفصل الرابع

## «صــورة المستقبـــل»:
## خطــة تنظيــم المجــال الوطنــي

تضمن الفصل الثالث عرضاً لمجال/ حيز الإمكانات لصورة إسرائيل المستقبلية. ومن خلال حيز الإمكانات هذا تمت بلورة «صورة المستقبل» التي هي مخطط تنظيم المجال الوطني، وهي نتاج مركزي وإجمالي لمخطط إسرائيل الرئيس في سنوات الألفين - «**إسرائيل ٢٠٢٠**». وهدف المخطط هو عرض صورة لغاية منشودة بعيدة المدى وشاملة للتنظيم المجالي المطلوب لإسرائيل في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. ويجمل هذا الفصل (الرابع) باختصار الوثيقة التي خصصت لوصف «صورة المستقبل»، وهي مخطط تنظيم المجال الوطني، ويستند بصورة رئيسة الى ما ورد فيها[١].

هذا ويعرض مخطط تنظيم المجال الوطني صورة مبتغاه كهدف يشتق منه «تاريخ المستقبل» في طريق العودة إلى الحاضر. وهذا «التاريخ» يشير إلى السبيل الذي سيؤدي إلى تحقيق الصورة المبتغاة، وهو يسأل عن الوسائل الواجب اتخاذها من أجل تحقيقها. ويبين الفصلان الخامس والسادس اللذان سيليان الوسائل السياسية التي ترسم الطريق لتحقيق «صورة المستقبل».

## ٤-١ خلفية منهجية وبنية المخطط[٢]

سنركز في هذا القسم الفرعي على الخلفية المنهجية التي تميّز مسيرة بلورة «صورة المستقبل»، كما سنعرض منطلقات التخطيط، والمسائل المنهجية المركزية وتركيبة المخطط ومطابقتها مع الإطار المميز لمخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**».

### ٤-١-١ نقاط الانطلاق للتخطيط

«صورة المستقبل» هي نتيجة مسار تخطيطي منظم منذ بداية المشروع وحتى نهايته. وتمّ في هذا المخطط دمج نتاجات التخطيط من كل مراحل العمل ومن مسارات

(١) انظر: آدام مازور وميخال سوفير، ««صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» (١٩٩٧).

(٢) انظر: المصدر نفسه، الجزء ١، الفصول ١- ٣.

التفكير الثلاثة: «السيناريوات الرئيسة»، والتخطيط على أساس المواضيع والتخطيط المجالي الشامل. وتم استيعاب وفهم هذه الأمور - بعضها بصورة مباشرة، وبعضها الآخر بصورة غير مباشرة - كنقطة انطلاق لتنظيم المجال الوطني. وكان مسار التخطيط المجالي لنشر حيز الإمكانات وتقييمه هو المسار المركزي الذي أدى إلى بلورة المخطط، وقد تركزت مساهمته في عدد من النطق:

- **عرض حلول مجالية بديلة في مسائل مركزية** المفهوم المجالي الشامل، والتركيز في مقابل التوزيع، والتخصص في مقابل التوازن والمساواة المجالية والتشديد على المستوى المتروبوليني، والتوازن بين المبني والخالي وغير ذلك (انظر الجدول رقم (١١)، ص ٣٢٨ من هذا الكتاب) وكذلك التحليل المقارن والمنظم لمناهج تخطيط مستقطبة.

- **الإطار التخطيطي** تحديد حدود حيز الإمكانات المستقبلي في متغيرات القرار المركزية (انظر الجدول رقم (١٢)، ص ٣٣٠ من هذا الكتاب)، وفحص درجات الحرية في كل واحد من هذه المتغيرات من خلال التقسيم إلى ثلاث فئات: الأصول القائمة، الإضافة المتوقعة في كل بديل تخطيطي، والإضافة المتوقفة على السياسة التخطيطية التي سيجري اختيارها (انظر الخريطة رقم (٧)، ص ٣٨١ من هذا الكتاب).

التعرف على العلاقات المتبادلة بين المعايير وتحرّي عناصر التخطيط المركزية التي تؤثر بشكل مشترك في مجموعات المعايير. وبصفة خاصة، كشف العلاقات بين المتغيرات المجالية والمتغيرات الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (انظر الرسم البياني رقم (١١)، ص ٣٦٧ من هذا الكتاب).

«البديل الموحد والمنسق» والعلامات الأمثل للمعايير في هذا البديل (انظر الجدول رقم (١٥)، ص ٣٣٥ من هذا الكتاب).

وكخلفية لإعداد الخطة، تم فحص السياق التخطيطي في أربعة نطق مختلفة:

- عرض تاريخي لمفاهيم الماكرو لتنظيم المجال الوطني الاسرائيلي.

- عرض النماذج الدولية الرئيسية لتنظيم المجال الوطني.

- تحليل مذاهب تخطيطية - إسرائيل ودراسة دولية للأحداث.

- استيعاب وفهم الانعكاسات المجالية لـ «سيناريو السلام».

هذا وتم في هذا المخطط دمج مبادئ التخطيط على أساس المواضيع التي استخلصت خلال إعداد المشروع. وتتركز هذه المبادئ على أربعة نطق مركزية:

- مورد الأرض وخطر نفاده كموضوع مركزي في التخطيط المجالي.

- موارد ومعالم طبيعية (بانورامية) والسياسة البيئية - التطرق إلى المجال المفتوح، وإلى قيمية المعالم الطبيعية (البانورامية) والتراث المبني كقاعدة لتنظيم المجال الوطني، وسياسة بيئية ثابتة كمبدأ رائد في التنمية الوطنية.

- المواصلات والبنى التحتية الوطنية ودورها المركزي في تنظيم المجال الوطني.

- الأوجه المجالية الاجتماعية - التطرق إلى سمات السكان وأولياتهم مع التركيز على احتياجات فئات سكانية خاصة، والتطرق إلى السكان العرب في إسرائيل وإلى المساواة في عملية دمجهم في المجال؛ المجال القروي والحلول اللازمة نحو سنوات الألفين؛ والتطرق إلى نظام التعليم وانعكاساته على الأوجه المجالية للموارد البشرية والجماعات المنظمة.

### ٤-١-٢ قضايا منهجية

لقد أدى الطابع المتكامل للمخطط وإطاره الواسع والمعقّد الى حمل الطاقم على التطرق إلى عدد من القضايا المنهجية المركزية. وسلك الطاقم نهجاً يدمج بين مناهج تخطيط مستقطبة ولكنها متكاملة.

- **المنهجية في مقابل الإبداعية**: قام الطاقم بدمج مقاربات تخطيط إبداعية تستند الى الخيال والحدس والمعرفة الموسوعاتية، مع مقاربات تخطيط منهجية تستند الى التحليل الكمي والنوعي، مع مقارنتها بطريقة عقلانية. وهذا الدمج جاء لضمان نتيجة مجددة وخلاقة في مفهومها، كما توفر في المقابل حلولاً ناجحة وشاملة لمسائل التخطيط المركزية.

- **إمعان النظر من الخارج في مقابل إمعان النظر من الداخل**: لقد أرفقت عملية بلورة المخطط بتغيير متعمد لزوايا النظر وعملية توحيدها. وتتفحص المعاينة من الخارج الكمال ومبادئه «الهولستية» في مقابل المعاينة من الداخل التي تقود من التفاصيل والمكونات الى الكل المتكامل. وقد أثمر هذا التشديد المنهجي استكمالاً لقطاع التخطيط القطري: من الكل المتكامل القطري نحو الخارج - إسرائيل في علاقاتها مع جيرانها في الشرق الأوسط، والمجموعة المتكاملة نحو الداخل- مبادئ تخطيط للمجالات وللمناطق المختلفة.

- **التركيز على المشترك في مقابل التركيز على المميز**: لقد أدى تحليل الظواهر في المجال الى الحفاظ على وجهة نظر مزدوجة أخرى: التركيز مرة على المشترك والتركيز مرة أخرى على المميز. ويبرز مبدأ دمج وجهات النظر هذه بخاصة في نماذج التطوير

المجالية التي طورت في إطار المخطط. وتصف هذه النماذج بشكل عام مجالات من أنواع مختلفة، وتطرح «قواعد لعب» مبدئية لكل صنف من أصناف المجالات، إلا أنها تركز في المقابل على الحاجة الى خصوصية كل مجال ومجال، وتشير الى مصادر محتملة لتعزيز هذه الخصوصية.

- **التركيبة الكمية في مقابل البنية التنظيمية**: لقد تمّ في المخطط أيضاً التركيز على الأوجه الكمية للمجال على شكل برنامج لتوزيع وانتشار الأنشطة، كما تمّ التركيز على الأوجه التنظيمية للمجال على شكل نماذج مورفولوجية وبنيوية ملائمة للمجال الوطني الشامل وللمجالات الفرعية في داخله. وتمّ دمج كل هذه المكونات من طريق عملية تخطيط متبادلة التأثير في صورة منشودة متناسقة وكاملة.

- **المجال المفتوح في مقابل المجال المبني**: ما هي نقطة الإنطلاق المركزية التي ستؤثر في تنظيم المجال الوطني في القرن الحادي والعشرين، وهل هي المجال المفتوح أم المجال المبني؟ لقد ازدادت هذه المسألة حدة كلما تقدمنا في عملية التخطيط. وركزت نقطة الانطلاق التاريخية الخاصة بمذهب إسرائيل التخطيطي على المجال المبني وعلى القيم المرافقة لتطويره، واعتبرت المجال المفتوح كـ «بقية» في المساحة التي لم يشملها التطوير، وفي أحيان ليست بالقليلة كـ «أرض قفر» وكرمز للتخلف. ولقد تبيّنت منذ مراحل العمل الأولى أخطار نفاد مورد الأرض والحسّ غير القابل للإصلاح بالموارد الطبيعية وبقيم المعالم الطبيعية. كما نادينا بضرورة التعاطي مع المنطقة المفتوحة بالمستوى نفسه من الأهمية الذي نتعاطى فيه مع المناطق المبنية. ولتوضيح هذا الوضع الازدواجي أبرزنا في المخطط نقطتي الانطلاق المتوازيتين للمبني والخالي كمتساويين في الوزن وكأساس لتنظيم المجال الوطني، وشدّدنا على القيمة التي يضيفها الدمج الصحيح بينهما الى كلا «الطرفين».

### ٤-١-٣ بنية المخطط

الإطار التخطيطي لهذا المشروع يحدّد المخطط لتنظيم المجال الوطني كمخطط توجيهي (غير مقنّن) **للمدى البعيد**، مع التركيز على **التخطيط المجالي برؤية شاملة قطرية ومتعددة المجالات**. وتمت ملاءمة تركيبة المخطط ومكوناته لهذا الإطار الخاص. وكان الهدف خلق صورة غاية منشودة متعددة الأبعاد تحافظ في الوقت نفسه على عدد كبير من نقاط الإنطلاق المتوازية. وكان من المهم بشكل خاص العمل من جهة على خلق صورة واضحة يمكنها أن تركز حولها قبولاً واسعاً، وأن توجه من خلال ذلك عمليات التخطيط والتطوير المستقبلية، إلا أنه كان من المهم من جهة أخرى المحافظة على المرونة التخطيطية، وعلى تشابك المواضيع وعلى إمكانات المتابعة والتحديث أثناء تطبيقها.

ومن أجل ذلك، فقد اختيرت للمخطط هيكلية شفافة متعددة الطبقات. وتمّ تشكيل المخطط من مداميك تخطيطية متوازية. وكان كل مدماك يركّز على مسألة مركزية، ويحافظ على منطق داخلي، ويتبنّى زاوية نظر ومستوى من الشمول يلائمان القضية المطروحة للنقاش. وعلى سبيل المثال، فإن هذه البنية المدماكية تفسح في المجال للدمج بين نقطتي الانطلاق المتناقضتين، في مقابل المنطقة المفتوحة كنقاط انطلاق متوازية ومتساوية من حيث الوزن. وتتكون «صورة المستقبل» من دمج كل مداميك التخطيط في كل واحد ومتكامل.

والمخطط معروض في خمسة أجزاء:

- **الجزء الأول** المعروض في هذا البند الفرعي يخوض في تفاصيل الخلفية المنهجية[٣].

- **الجزء الثاني** (البند الفرعي رقم (٤-٢)) يعرض مداميك التخطيط الأساسي الخاصة بالمخطط[٤].

ويبدأ بعرض المكونين المركزيين من وجهة نظر متجزئة - المكوّن المبني في مقابل المكوّن الخالي، ويواصل عرض مورفولوجيا المجال - النسبة بين المبني والمفتوح والنبية المجالية - المكوّن الهيكلي لمحاور الحركة والبنى التحتية.

- **الجزء الثالث** (البند الفرعي رقم (٤-٣)) يعرض مداميك التخطيط المتأتية من تغيير زاوية التمعن في التخطيط القطري الشامل[٥]: فعند توسيع زاوية النظر - الأوجه المجالية لسيناريو السلام، وعند تركيز النظر على المدماك المناطقي - بيان المبادئ التخطيطية لتطوير مجالات التخطيط التي تمّ تحديدها في خلال عملية التخطيط.

- **الجزء الرابع** (البند الفرعي رقم (٤-٤)) يعرض البرنامج الكمي لمكونات المخطط على صعيدين: توزيع وانتشار السكان: صورة الغاية المنشودة للعام ٢٠٢٠، وتوزيع استخدامات الأرض ضمن برنامج المناطق للعام ٢٠٢٠ [٦].

- **الجزء الخامس** (البند الفرعي رقم (٤-٥)) ويجمل المبادئ التخطيطية وقواعد

---

(٣) لتفصيل الخلفية المنهجية وبنية المخطط، انظر: المصدر نفسه، الجزء «أ»، الفصول ١-٣.

(٤) للتوسع، انظر: المصدر نفسه، الجزء «ب»، الفصول ٤- ٧.

(٥) للتوسع، انظر: المصدر نفسه، الجزء «ج»، الفصلان ٨ و٩.

(٦) للتوسع، انظر: المصدر نفسه، الجزء «د»، الفصلان ١٠ و١١.

دمجها في صورة منشودة شاملة ومتكاملة ويبرز الأوجه التخطيطية المركزية المتأتية من مزج كل مداميك التخطيط(٧).

## ٤-٢ مكونات المخطط لتنظيم المجال الوطني(٨)

هناك أربعة مداميك تخطيط مركزية تشكل صورة المستقبل لتنظيم المجال:

- المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني
- المفهوم الرئيس للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها
- مورفولوجيا: النسبة بين المبني والمفتوح
- الهيكل البنيوي: منظومة المحاور والروابط

### ٤-٢-١ المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني(٩)

لقد تمت بلورة المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني من خلال الحسم في ثلاث مسائل مركزية: التوزيع في مقابل التركيز، الانتشار المجالي المتخصص في مقابل الانتشار المجالي المتوازن والتنوع في مقابل التجانس والتوحيد.

*** التوزيع في مقابل التركيز**

كانت مسألة التوزيع في مقابل التركيز في مركز السياسة الوطنية منذ بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين وحسمت بصورة واضحة لمصلحة سياسة توزيع السكان. وفي السنوات الأخيرة بدأت تظهر تصدعات في الإجماع الجارف بخصوص تبريرات سياسة التوزيع والقدرة على تطبيقها. والموقف الذي يتبناه مخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» يقضي بضرورة مواصلة سياسة التوزيع، وذلك وفقاً لطراز «التوزيع المركز»، إلا أن أسباب هذه السياسة تختلف كثيراً عن تلك التي رافقت سياسة التوزيع في الماضي.

ويقترح المخطط انتهاج مقاربة «التوزيع المركز»، أي توزيع عمليات التطوير على المستوى القطري، ولكن مع تركيزها في ثلاثة مجالات مدينية: في الشمال وفي الوسط وفي الجنوب (انظر الخريطة رقم (٩)، ص ٣٨٣ من هذا الكتاب).

---

(٧) للتوسع، انظر: المصدر نفسه، الجزء «هـ»، الفصل ١٢.

(٨) انظر: المصدر نفسه، الجزء «ب».

(٩) للتوسع، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٤.

وتمّ تحديد المجالات المدينية بطريقة تجعلها تشمل الحد الأقصى من السكان والأنشطة في نطاق جغرافي صغير قدر الإمكان. وتم تحديد تخوم المجالات المدينية بطريقة تحليلية من خلال تحديد الحدود التي تقسم كل منطقة الى مجال ذي كثافة عالية (المجال المديني) على أن يكون محاطاً بمجال ذي كثافة سكانية دنيا. وأسفر الأسلوب الذي بواسطته تمّ تحديد المجالات المدينية عن تموضع بؤر حضرية كبيرة في زوايا المجال المديني وعلى طول ضلوعه.

هذا، ويستند تحديد المجالات المدينية الى التوزع القائم والمتوقع للسكان والأنشطة. ويرمي هذا النموذج الى زيادة الروابط الداخلية في داخل كل مجال مديني، وتوجيه استمرار عمليات التطوير نحو الداخل، وإيجاد حدود واضحة بين المجال المبني والمجال المفتوح، ومنع انزلاق التطوير بكثافات منخفضة الى الأطراف، والحفاظ على تطوير ذي طابع مركّز ومنظم، وفي المقابل تحرير المجالات المفتوحة من ضغوطات التطوير. ووفقاً لمبدأ التوزيع المركز، فإن نحو ٨٠ بالمئة من سكان الدولة يتركزون في ٢٠ بالمئة من مساحتها فقط. وينبغي التنويه أيضاً الى أن المساحة الخضراء في نطاق المجال المديني هي مساحة كبيرة. وسيجري توضيح هذا المبدأ لاحقاً.

إن سياسة « التوزيع المركز» جاءت للحلول محل مقاربتين مركزيتين ميّزتا حتى الآن سياسة التوزيع: مقاربة «التوزيع المبعثر» الذي ميّز السياسة الوطنية المتعلقة بتوزيع السكان، والتي سلكت مقاربة التوزيع في المجال المناطقي، ومقاربة «التركيز المبعثر» التي لاءمت اتجاهات السوق، وأدّت الى تركيز متزايد للأنشطة في وسط الدولة، ولكن تنظيمها في نموذج مبعثر على المستوى المناطقي. وهذه المقاربات ليست ملائمة لمواجهة ظاهرة الطفح المجالي ونفاد مورد الأرض، مع الحاجة الى زيادة النجاعة المجالية في تنظيم المناطق المفتوحة والمبنية، ومع السعي الى المساواة المجالية، أي تقليص الهوات المجالية بين المركز والأطراف النائية.

وفي إطار مجال/ حيز الإمكانات التي حدّدت البدائل الرئيسة تبيّن أن درجة حرية سياسة التوزيع في مقابل التركيز عالية وموازية الى نحو ربع مجموع السكان في العام ١٩٩٠، وإلى نحو خمس أماكن العمالة، وإلى نحو ربع مجمل المساحة المطوّرة في ذلك العام (انظر الجدول رقم (١٣)، ص ٣٣٢ من هذا الكتاب). ويشير التحليل الذي أجري في مرحلة التقييم الى تفضيل بارز لسياسة توزيع الأنشطة على المستوى القطري. وتدفع سياسة التوزيع إلى أمام أهدافاً اجتماعية كالمساواة المجالية والمساواة بين مجموعات السكان في إسرائيل. كما أنها تستغل الموارد الطبيعية بصورة متوازنة وتقرب جزءاً ملحوظاً من سكان الدولة الى مناطق مفضلة من ناحية معالمها الطبيعية - البانورامية (انظر: البحث في البند ٣ - ٥ - ٣ السابق).

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ماذا ينبغي أن تكون عليه نسبة الكمية بين تعزيز الأطراف الشمالية النائية (التي جرى التركيز عليها في البديل الاجتماعي) وبين تعزيز الأطراف الجنوبية النائية (التي جرى التركيز عليها في البديل الطبيعي البيئي)؟ وتتمتع الأطراف الشمالية النائية بتفوق نسبي يتمثل بحجم السكان القائم مقاربة بالأطراف الجنوبية النائية. ويوجد لتطويرها الحثيث تأثير أكبر في كمّ أكبر من السكان وإسهام في التوازن بين اليهود والعرب. وإن التطوير الحثيث للمنطقة الشمالية سيستند الى حد كبير الى عمليات النمو الطبيعي، إلا أنه في المقابل قد يجبي ثمناً يتمثل بالمساس بموارد ومعالم طبيعية (بانورامية) فريدة. ومقارنة بالمنطقة الشمالية، فإن التطوير الحثيث للأطراف الجنوبية لا يقترن بمساس جوهري بالبيئة، نظراً لكونه يستخدم موارد أرضية متوفرة مع حساسية بيئية منخفضة نسبياً. كذلك، فإنه يسمح بعمليات تطوير مبتكرة وعصرية. ولكن في المقابل، فمن أجل تطوير المجال الجنوبي، هناك حاجة الى استثمارات كبيرة في البنى التحتية، والى جهود خاصة لزيادة جاذبية المنطقة لقرارات تحديد الموقع التي تحركها قوى السوق الحرة.

إن عملية تقييم البدائل الى جانب التحليل البرنامجي، أشارت الى أنه من خلال مدى التنمية الخاضع للقرار السياسي، فإن التوزيع المتزايد للأنشطة في الأطراف الجنوبية في مقابل توزيع أكثر اعتدالاً في الأطراف الشمالية، يسمح بتحقيق الحد الأقصى من المخطط. وهذا التقسيم بين المنطقة الشمالية والجنوبية، يمكن من استخلاص المزايا في توزيع الأنشطة على كل واحد من الأطراف، ويقلص من الثمن البيئي في الشمال والثمن الإقتصادي - الاجتماعي في الجنوب.

وللإجمال نقول إن الاستنتاج التخطيطي للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين هو تشجيع التوزيع المجالي على المستوى القطري، وبخاصة في اتجاه المجال المديني الجنوبي. ولكن خلافاً للأهداف الوطنية والأمنية التي كانت في صلب المفهوم المجالي لإسرائيل منذ إقامتها، فإن الأساس لهذا التوزيع المستقبلي هو الاعتبارات الاقتصادية، والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية. وسيتم تطوير كل منطقة في قالب مركز وفقاً لنموذج «التوزيع المركز». ووجد أن هذا المبدأ أكثر ملاءمة من وجهة نظر تقليص الهوات المجالية، واستغلال مزايا الحجم ورفع مستوى تمدين الأطراف، ونجاعة استغلال مورد الأرض والحفاظ على المساحات المفتوحة.

## * الانتشار المجالي المتخصص في مقابل الانتشار المجالي المتوازن

يفحص هذا المستوى العلاقات بين المكونات الفرعية للتنمية وتنظيمها في المجال. وهذه المسألة تتضح في الاختيار بين مقاربتين قطبيتين - توازن الأنشطة في

المجال من جهة، وتخصص الأنشطة في المجال من جهة أخرى. ففي مقاربة التوازن المجالي تتوزع مكونات التنمية حسب مفتاح موحد نسبياً خالقة مناطق أقرب إلى التوازن داخل نفسها ومستقلة نسبياً. أما في مقاربة التخصص المجالي، فتتموضع مكوّنات التنمية وفق التفوق النسبي للمجال وتخلق مناطق متخصصة مع ارتباط متبادل عال بينها. ويطرح السؤال هنا أي مقاربة يجب تفضيلها- على المستوى القطري، وعلى المستوى المناطقي.

وعرضت البدائل الرئيسة المقاربات القصوى الممكنة لهذه المعضلة: فمفهوم الدولة ككل متكامل وكحوض عمالة واحد، يتم فيه توازن الأنشطة على المستوى القطري ومعروض في البدائل الاقتصادية؛ أما مفهوم الدولة كمجموعة مناطق متوازنة في داخل نفسها - كاتحاد مناطق مستقلة نسبياً - فمعروض في البديل الاجتماعي. هذا بينما مفهوم الدولة كمجموعة مناطق متخصصة ترتبط في ما بينها بروابط حركة انتقال يومية للعمالة، أي أن كل منطقة تتخصص في تشكيلة أنشطة وبنماذج تنمية متميزة، فتمّ فحصها في البديل الطبيعي البيئي (انظر البند الفرعي ٣-٣ السابق).

هذا وأشارت مرحلة تقييم البدائل بوضوح الى تفوّق مقاربة التخصص المناطقي. كما أظهر تحليل علاقات الارتباط بين معايير للتقييم أن التخصص المناطقي يسهم في حمل لواء سلسلة واسعة من الغايات المنشودة دون الحاجة تقريباً للتخلي عن تحقيق غايات أخرى (انظر البند الفرعي ٣-٣ السابق). والميزة في استراتيجية التخصص المجالي تتمثل في استغلال الظروف الخاصة في كل منطقة وفق مبدأ التفوق النسبي. وتطرح هذه المقاربة تشكيلة أوسع من أنماط الحياة، كما توسع مجال الاختيار وتستجيب لسلسلة أوسع من أذواق الجمهور. ويتقلص التناقض بين المناطق، حيث إن كل منطقة تعرض جوانب نوعية تتفرد بها. وينتج من هذه المقاربة دفع المساواة المجالية إلى أمام، ولكن دون دفع ثمن باهظ بمفاهيم التنمية الاقتصادية.

إن كل واحد من المجالات المدينية الثلاثة هو ذو طابع تخصصي يستغل المزايا النسبية كرافعة للنمو. وكل مجال يعرض نمط حياة وبنية من عمالة وأنماط تنمية خاصة به: المجال المديني الشمالي - متروبولين جبلي وأخضر وفيه خليط من السكان اليهود والعرب، وخصوصية على صعيد الطبيعة والتراث، ومواقع سياحية مهمة ونماذج استيطانية كثيرة؛ والمجال المديني المركزي - عبارة عن مركز للحكم والأعمال والثقافة والدين والتعددية والجو الدولي؛ والمجال المديني الجنوبي - عبارة عن متروبولين للابتكار والأسبقية يقع على طرف الصحراء، وعن بيئة جيدة، وتجارب وغنى نسبياً بالأرض، واندماج واستقرار مديني للسكان العرب.

هذا وترتبط المجالات المدينية الثلاثة في ما بينها بروابط مواصلات ناجعة تقوم على خط الطريق الرقم ٦. ودور الارتباط المواصلاتي هو أن يكون محوراً يربط المجال المديني الشمالي والجنوبي بطريق سريع وبشبكة مواصلات عامة ناجعة الى المجال المديني الأوسط الذي يعمل كالقلب في مجال اختيار مشترك للدولة كلها. ونودّ أن ننوّه الى أن دور الطريق الرقم ٦ في هذا المفهوم مناقض للمفاهيم التي ترى فيه رافعة لتكثيف المتروبولين المركزي (الأوسط) ولتطوير المناطق المحاذية له عن طريق تشجيع التطوير الزاحف على امتداده.

إن نموذج تطوير المجال المديني يهدف الى خلق مجال اختيار واحد يتمشى مع المبادئ المتروبولينية. إلا أنه خلافاً للنماذج المتحدة المركز، ففيه تمنح كل المستوطنات الفرصة للمشاركة في «كعكة التنمية»، وليس بالذات على أساس هرمي. والتوازن المناطقي في نموذج المجال المديني يقوم على رابطة مواصلات ناجعة بين بؤر مدينية متخصصة. والمفهوم المقترح يرمي الى تشجيع استمرار التخصص والفرادة في كل بؤرة بواسطة روابط مواصلات بينها تربطها بمجال اختيار أكبر، أي بالمجال المديني. والمناطق الواقعة بين البؤر تستغل لتطوير الضواحي السكنية وإقامة أنشطة مشتركة - أشغال وخدمات - من خلال استغلال البنى التحتية للمواصلات والبنى الأخرى التي تربط بؤر المجال المديني بعضها ببعض. وبهذا يتمّ ضمان مستوى عال نسبياً من سرعة الوصول الى المجال كله والى مراكز الأنشطة المختلفة.

### * التنوع في مقابل التجانس

إن إحدى المسائل التي تحظى بموافقة واسعة هي التطلع نحو التنوع المجالي بدلاً من التجانس المجالي. وتمّ التشديد على هذا التطلع أيضاً من جانب البديل الاجتماعي- كتعبير عن قيمة الحرية، وكاستجابة لرغبات الفرد والمجموع، ولحيز الاختيار لنمط الحياة المفضل، وكذلك أيضاً من جانب البديل الطبيعي البيئي كتعبير عن جودة نوعيات المجال المفتوح، وكطريقة للحفاظ على الثراء الثقافي وعلى التراث.

إن أحد الموضوعات المركزية التي تحدّد مدى التنوع مقارنة بالتجانس في المجال القطري يتمثل في النسبة بين المبني والخالي. ويمكن إحراز تنوع أكبر عندما يحافظ كل واحد من المكونات - المبني والمفتوح معاً- على تشكيلة أوسع من سمات الحجم والتخصص، تتوزع في المجال على مسافات واتجاهات وتواصلات مختلفة. وفي مقابل ذلك، هناك انتشار لقسائم متجانسة في مسافات موحدة. وهناك وسيلة أخرى لإحراز التنوع المجالي تتمثل في إيضاح وإبراز هوية كل واحد من المكونات في المجال وإعطاء مضمون واضح للعلاقات في ما بينها.

إن تقسيم المجال الوطني الى مكوّن مبني ومكوّن خالٍ يقتضي مستوى عالياً من الشمولية. ومن طبيعة الأمور، فعلى المستوى القطري، فإن المجال الذي يوصف بأنه مجال مبني يضم في داخله مساحات مفتوحة كبيرة. كذلك، فالمجال الذي يوصف مفتوحاً يشمل مستوطنات ومكوّنات تطوير أخرى. ومع ذلك، فإن هذا التقسيم هو أداة مهمة في تنظيم المجال الوطني بشكل يضمن مستوى عالٍ من التنوع والخصوصية.

وهناك مفهومان بديلان سيجري بحثهما من وجهة نظر تنوع العلاقة بين المبني والخالي على المستوى القطري: **الأول** هو «القلب - والأطراف» الذي يعبّر الى حدّ كبير عن استمرار الاتجاهات، والذي يتسم فيه المجال الوطني بصورة شاملة الى مبني ومفتوح - أي تركيز غالبية التطوير في مركز الدولية والحفاظ على مناطق مفتوحة في المجال الشمالي والجنوبي؛ و**الثاني** هو «التوزيع المركز» الذي يتسم فيه المجال الوطني الى ثلاثة مجالات مدينية: في الشمال، وفي المركز والجنوب، ولأربعة مجالات مفتوحة: اثنان كبيران في الأطراف الشمالية والجنوبية، ومجالان بينيّان (وسطيّان) كبيران نسبياً يفصلان بين المجالات المدينية.

ولقد أشارت الخلاصات التخطيطية التي نجمت عن تقييم البدائل على أساس المعايير الى أفضلية واضحة لمقاربة «التوزيع المركز» من وجهة نظر تنوع المجال الوطني. وفي مقاربة «القلب - الأطراف»، فإن مدى الأحجام، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المناطق المفتوحة أو بالنسبة الى المناطق المبنية يتقلص، وهي مرتبطة بطمس الحدود وبخط تلامس قصير نسبياً بين المجال المبني والمجال الخالي وبين القلب والأطراف.

وفي المقابل، ففي المقاربة المقترحة في هذا المخطط - «التوزيع المركز» - يتم إحراز تنوع كبير، أكان ذلك بالنسبة إلى حجم مكوّنات التطوير أو الى القدرة على تصميم طابع وهوية خاصين بها. وينقسم المكوّن المبني الى ثلاثة مجالات مدينية بأحجام مختلفة وذات قدرة محتملة على التخصص المناطقي، وعملية الفصل الى ثلاثة نطق منفردة من ناحية، وربطها بواسطة محاور حركة وبنى تحتية من ناحية أخرى، هي المكوّن بين المجموعات الحضرية على المستوى القطري. كذلك، فإن المكوّن المفتوح ينقسم أيضاً الى مجالات بأحجام وسياقات مختلفة: أطراف شمالية خضراء وجبلية فيها أحواض مياه حلوة، ومجالان وسطيان بين التجمعات السكانية والأنشطة، وفي كل واحد منهما مجموعة متميزة من المحميات الطبيعية والغابات والمعالم الطبيعية (البانورامية) القروية المفتوحة، وأطراف جنوبية ذات طابع صحراوي وفيها محميات طبيعية متميزة وأحواض مياه مالحة.

هذا ويستخدم مبدأ «التوزيع المركز» كأساس لتقسيم البلاد الى وحدات تخطيط جغرافية. وتنقسم البلاد الى ثلاثة مناطق: شمالية ووسطى وجنوبية، والى ثلاثة أصناف مجالية: «مجالات مدينية»، «مجالات وسطية» و«مجالات مفتوحة». وبصورة إجمالية، هناك سبعة مجالات تخطيطية (انظر الخريطة رقم (٩)، ص ٣٨٣ من هذا الكتاب). ويمكن القول إن التقسيم الى مناطق ومجالات تخطيط يساعدنا في خلال الخطة كأساس للتحليل البرامجي.

إن تقسيم المجال الوطني استناداً الى مبدأ «التوزيع المركز» يخلق قاعدة تخطيطية للعناية بنوعيات محلية فريدة، أكان ذلك بالنسبة إلى المكوّن المبني أو بالنسبة إلى المكوّن الخالي. ويسهم كل مجال في تعزيز نوعيات المجال المحاذي له وبالتشديد على خاصيته. ومع أنه تمّ تمييز المجالات على أساس المكوّن البارز فيها، المبني أو المفتوح، إلا أن كل واحد منها ليس وحيداً، وتوجد فيه شبكة معقدة من العلاقات بين المبني والخالي.

## إجمال المبادئ الرئيسة لتطوير المجال الوطني

- **مبدأ «التوزيع المركز»**: توزيع الأنشطة على المستوى القطري وتركيزها على المستوى المناطقي، توجيه التطوير الى الأطراف الشمالية والجنوبية من خلال التعزيز الخاص للمجال الجنوبي، تركيز التطوير على المستوى المناطقي بطريقة تخلق تكتلاً حضرياً يستفيد من تفوق الحجم.

- **تركيز نحو ٨٠ بالمئة من سكان الدولة في ٢٠ بالمئة من مساحتها**: تركيز غالبية سكان المنطقة في مجال جغرافي صغير نسبياً؛ المجالات المدينية تخدم أيضاً السكان خارج حدودها، وفي المقابل يجري تحرير المجالات المفتوحة المحاذية من ضغوطات التطوير.

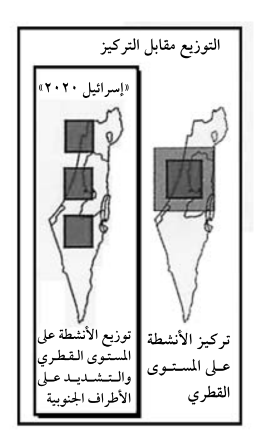
- **تركيز الجهود في ثلاثة مجالات مدينية متخصصة- الشمال، والوسط والجنوب**: التخصص على المستوى القطري- تطوير مجال مديني متخصص في كل منطقة - شمال، وسط، وجنوب، التخصص على المستوى المناطقي- تطوير كل مجال مديني على أساس التعاون والتخصص، تعزيز الروابط الداخلية وخلق مجال اختيار واحد مشترك لعدد كبير نسبياً من البؤر المدينية المتخصصة.

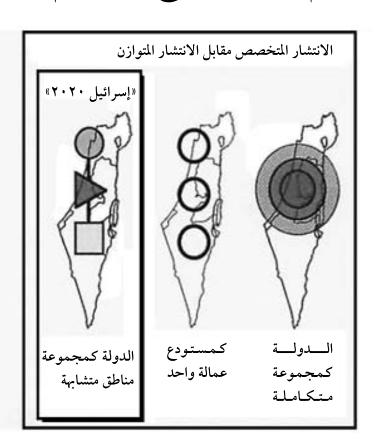
- **الربط المباشر بين المجالات المدينية بطرق سريعة وبوسائل نقل جماهيرية**: استخدام خط الطريق الرقم ٦ كوسيلة تربط بين ثلاثة مجالات مدينية متخصصة، وظيفة الطريق الرقم ٦ هي ربط المجال المديني الشمالي والجنوبي بطريق سريع وفعّال

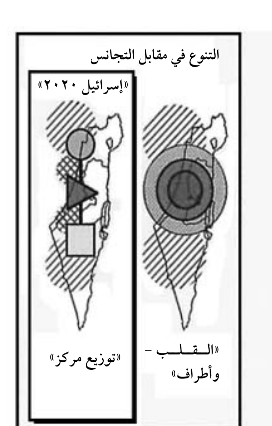
بالمجال المديني المركزي؛ المجال المديني المركزي يستخدم كقلب داخل مجال اختيار مشترك للدولة كلها؛ دمج شبكات النقل التي تعتمد على السكك الحديدية وخطوط البنى التحتية الوطنية.

- **التمييز الواضح بين أنواع المجالات على المستوى الوطني**: تقسيم المجال الوطني الى ثلاثة أنواع مجالية- «مجالات مدينية» «مجالات بينية (أوسطية) «مجالات مفتوحة»؛ تحديد «قواعد لعب» واضحة لكل واحد من أنواع المجالات؛ الحفاظ على حدود واضحة بين المجالات المدينية وبين المجالات الوسطية والمجالات المفتوحة التي تحدّها.

- **الحفاظ على مجالات كبيرة مفتوحة تفصل بين مناطق البناء الكثيف - «المجالات البينية الوسطية»**: تحديد مجالات بينية (وسطية) مفتوحة تفصل بين المجالات المدينية، الحفاظ على مناطق مفتوحة كبيرة ومتواصلة قدر الإمكان والامتناع على المستوى القطري عن تقسيم المجال المفتوح الى قسائم صغيرة ومعزولة .




## ٤-٢-٢ المفهوم الرئيس للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها[١٠]

سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها هي استثمار مركزي في تصميم صورة المستقبل الشاملة الخاصة بإسرائيل استعداداً للقرن الحادي والعشرين، وهي مساوية في الوزن لسياسة تنظيم وتوزيع المناطق المبنية، وتشمل منظومة المناطق المفتوحة ككل الأراضي غير المستباحة بواسطة البناء. وبالإضافة الى المحميات الطبيعية والمعالم الطبيعية (البانورامية) والمتنزهات والغابات، فإن هذه المناطق تحيط بالأراضي

(١٠) انظر: المصدر نفسه، الفصل ٥.

المستغلة زراعياً وبأراضي المراعي والأراضي البور والصخرية.

وبحكم تعريفه، فإن مخزون المناطق المفتوحة يشمل أيضاً الأراضي المستخدمة للأنشطة المرتبطة بالمجال المفتوح، وكذلك الأراضي التي سوف تكون في المستقبل في خدمة البنى المبنية، ونعني بذلك احتياط الأرض المخصص للتطوير. ومن شأن كل تطوير لنسيج مبني جديد المس بمخزون المناطق المفتوحة. ومن خلال ذلك، فإن سياسة الحفاظ على المجالات المفتوحة وحمايتها تتطلب اتخاذ سياسة موازية تتمثل بالاستغلال الأنجع لمورد الأرض في تطوير المستوطنات، ومراكز العمالة والبنى التحتية. فمن دون التدخل، فإن الطلبات المستقبلية لزيادة التطوير والبنى التحتية ستؤدي إلى قضم مخزون المناطق المفتوحة بشكل ملحوظ، وإلى المسّ بجودتها وبتواصلها بشكل لا يمكن إصلاحه. ولذا، فإن مهمة المخطط الرئيس لسنوات الألفين هي تعزيز الوعي بالحاجة الماسة لتبني سياسة تنمية ناجعة وللإشارة إلى سبل تحقيقها.

وتمت صياغة سياسة المناطق المفتوحة في مستويات ثلاثة: مقدار قيمة المناطق المفتوحة، وتواصلها، وأداؤها الاجتماعي.

*** مقدار قيمة المناطق المفتوحة**

**الجودات والقيم**: إن المزايا النوعية والقيم الملتصقة بالمناطق المفتوحة تنبع من سلسلة واسعة جداً من الخصائص والاستخدامات والوظائف، ومن مجموعة متنوعة من القيم والأواليات. وهذه الخصائص تؤثر إلى حد كبير في حساسية المناطق المفتوحة لأنشطة التطوير. وتوجد للمناطق المفتوحة **قيمة تربوية**، باعتبارها تحافظ على تنوع المعالم الطبيعية (البانورامية) والتراث الثقافي؛ **وقيمة منظوماتية** في تصميم النسيج المبني والعلاقات بين المبني والمفتوح؛ **وقيمة بيئية** في الحفاظ على التوازن البيئي وفي الحفاظ على المواقع الطبيعية لتكاثر الحيوانات ونمو النباتات وفي تحسين البيئة؛ **وقيمة اجتماعية** كملجأ وكمأوى وكمجال لممارسة أنشطة الاستجمام وقضاء أوقات الفراغ، والأنشطة الصحية والرياضية؛ **وقيمة اقتصادية** في الزراعة وفي الموارد المائية والسياحية؛ **وقيمة مستقبلية** كاحتياطي للتطوير على المدى البعيد للأجيال المقبلة استناداً إلى مبادئ التطوير الثابت والدائم.

هذا وتنقسم سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة وفقاً لجوانبها القيمية إلى ثلاثة مستويات هرمية: **مواقع مفتوحة محمية**: أي مواقع موضعية نوعية تحتاج إلى حماية قصوى؛ ومجالات مفتوحة محمية بحاجة إلى المحافظة عليها والعناية بها، أي ضم مواقع مفتوحة محمية محاذية بعضها لبعض إلى مجموعات مفتوحة وبحاجة إلى حماية؛

ومقدار قيمة مبنية المعالم الطبيعية (البانورامية) هي تصنيف المجال الوطني في تشكيلات للمعالم الطبيعية وتشخيص قيمها وحساسيتها كمفتاح لتوجيه السياسة المجالية الشاملة.

### * مواقع مفتوحة محمية

المواقع المفتوحة المحمية هي أماكن تمّ فيها تشخيص نوعيات ذات جودة قصوى، وهي جديرة بأكبر قدر من الحماية من أجل منع المس بها. وفي الماضي تركز جل الاهتمام بالناحية القيمية للمناطق المفتوحة على المستوى القطري بترتيب الحماية لهذه المواقع في إطار المخططات الهيكلية القطرية - المخطط الهيكلي القطري الرقم ٨[١١]، والمخطط الهيكلي القطري ٢٢[١٢]، وكذلك من خلال اعتبارها محميات طبيعية وبانورامية، ومتنزهات وطنية، وغابات، وأحراج طبيعية وأحراج مغروسة؛ وتعتبر المواقع المفتوحة المحمية أماكن يحظر القانون المس بها. وفي جميع الأحوال، فإن الحفاظ عليها كمنطقة مفتوحة سوف يتغلب على استخدامات أرضية أخرى، كما أن حماية جوانبها النوعية ستملي طريقة معالجتها. ولم تتوقف بعد عملية تحديد وتعريف المواقع المفتوحة ذات القيمة القصوى. وإزاء عمليات التطوير والتكثيف المتوقعة بالذات، فإن هناك إمكاناً دائماً لإعادة فحص قيم وثروات المحيط المفتوح للتعرف على المواقع النوعية التي تحتاج إلى حماية قصوى.

### * المجالات المفتوحة المحمية التي يتوجب المحافظة عليها والعناية بها

المجالات المفتوحة المحمية تحدّ مناطق يوجد فيها تركيز عال بشكل خاص لمواقع موضعية محمية. والهدف من المجال المحمي هو هدف مزدوج. فالهدف **الأول** هو السماح باستغلال المزايا في الحجم والكتل في نطاق موارد المجال المفتوح أيضاً، أي تحويل مواقع معزولة إلى مجموعات متكاملة تعرض تنوعاً أوسع من الخصائص والنوعيات. وتسمح المجموعات المتكاملة المفتوحة بتنظيم أكثر نجاعة للموارد الطبيعية والبانورامية، وبإدارة مشتركة وتنسيق بين الأنشطة في المواقع المحمية وفي المجال الواقع بينها. والهدف **الثاني** هو حماية المواقع الموضعية من التأثيرات الخارجية السلبية للأنشطة المحاذية. ولهذا الغرض، ففي نطاق المجال المحمي ستتم ملاءمة استخدامات

---

(١١) وزارة الداخلية، مديرية التخطيط، المخطط الهيكلي القطري للمنتزهات الوطنية والمحميات الطبيعية الرقم ٨، والمصدق عليه في العام ١٩٨١.

(١٢) وزارة الداخلية، مديرية التخطيط، المخطط الهيكلي القطري للأحراج والتحريج الرقم ٢٢، والمصدق عليه في العام ١٩٩٥.

الأرض ومواقعها وسماتها وأحجامها مع النوعيات الخاصة التي تحتاج إلى حماية.

هذا ويقترح المخطط عدداً من المجالات المفتوحة المحمية بهدف المحافظة عليها والعناية بها. يتميز كل مجال بتركيبة خاصة من المناطق والسمات الطبيعية وبتركيبة مميزة من القيم. ومن شأن هذه السمات أن تحدّد مبادئ التدخل من أي نوع كان، في نطاق المجال المحمي. ونودّ أن نؤكد على أن مدلول المحافظة والحماية لا يعني بالضرورة منع بناء وتطوير مستوطنات وأنشطة في نطاق المجال المفتوح والمحمي (وذلك بالطبع خارج مناطق المواقع المحمية الكائنة في داخل المجال)، بل إن المقصود هو أن كل تطوير وكل تدخل في المجال الطبيعي وفي غاياته يجري داخل هذه المناطق ينبغي أن يكون خاضعاً للتوجيهات التي ستخاط وفقاً للمقاييس والسمات الخاصة لكل واحد من المجالات التي تحتاج إلى المحافظة عليها والعناية بها.

### * النواحي القيمية لبنية المعالم الطبيعية (البانورامية)

إن نوعية المنطقة المفتوحة وقيمتها وحساسيتها تتأثر بقيم بيئية واجتماعية واقتصادية، وترتبط بقدرة المنطقة المفتوحة على امتصاص نماذج مختلفة من التطوير بمستويات مختلفة من الكثافة. وللمرة الأولى في هذا المشروع، تم تقسيم البلاد إلى ألوية بانورامية بهدف مسح مقدار قيمة المناطق المفتوحة وحساسيتها بمقياس قطري كأداة موجهة لرسم السياسة المجالية لإسرائيل على المدى البعيد(١٣).

ومن أجل تصنيف النواحي القيمية للمناطق المفتوحة، ولتشخيص مدى حساسيتها، تم تقسيم البلاد إلى نحو ثمانين بنية بانورامية متجانسة. وقام فريق كبير من الخبراء بدراسة موارد المجال المفتوح في البنى البانورامية والتي اشتملت على الموضوعات التالية: التضاريس، الصخور، النباتات، الحيوانات، الهيدرولوجيا، المياه، الزراعة، الموارد التاريخية البشرية، ومجمل الخصائص، بناء على سلسلة من المعايير التي شملت حالة احتفاظها بمزاياها وندرتها، وتنوع خصائصها، وهشاشة مظهرها، وقيمتها الثقافية - التربوية، والعلمية والاقتصادية والسياحية. وجرى التعبير عن القدرة المتراكمة لقيم البنى البانورامية عن طريق إجمال قدرات الموارد وإجمال قيم المعايير في علامة شاملة وموحدة (انظر الخريطة رقم (١٠)، ص ٣٨٤ من هذا الكتاب).

---

(١٣) لقد قام بتحليل البنى البانورامية ومدى الحساسية طاقم برئاسة موطي كبلان. للوقوف على وصف مفصل للمنهجية والخلاصات، انظر: موطي كبلان واورن دايان، «منظومة المناطق المفتوحة،» (١٩٩٦)، الفصل ٦.

إن خرائط القيم الخاصة بالبنى البانورامية تدلّ على أنه من غير الممكن الإشارة إلى مناطق دون قيم في نطاق موارد المجال المفتوح. فلكل بنية بانورامية قيم خاصة وتركيبة خاصة من الخصائص والقدرات والحساسيات. واستناداً إلى مبدأ «التخطيط القيمي»[١٤]، فإنه ينبغي على التطوير في كل منطقة أخرى أن يأخذ في الحسبان الخصائص المتميزة للمجال المفتوح من أجل تعزيز التنوع المجالي الكبير. والإسهام الرئيسي لتحليل قيم الوحدات البانورامية يتمثل في خلق بنية تحتية لتشخيص التباين المجالي وتشجيعه وتعزيزه؛ وتكمن أهمية هذا التحليل في التعرف على الخصائص الرائدة لكل مجال، سواء أكان ذلك كقاعدة لتوجيه سمات التطوير: نماذجه، موقعه، أحجامه، والمواد المسيطرة على التطوير وألوانه، أو كقاعدة لتحديد مبادىء الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها.

### * تواصل المساحات المفتوحة

إن قيمة المنطقة المفتوحة تكون أكبر كلما كانت هذه المنطقة أكثر اتساعاً ومتحررة من النسائج المبنية والبنى التحتية التي تخل بتواصلها. وتشتق خاصة التواصل من انتشار مناطق مفتوحة في المجال لا تخل بها أعمال البناء، ولذا فإن هذه الخاصية تتوقف على موضعة المساحات المبنية وأنماط انتشارها في المجال.

وهناك أربعة أوجه لأهمية تواصل المناطق المفتوحة: الوجه البيئي، الوجه الاجتماعي، الوجه المنظوماتي، ووجه التطوير الثابت. ومن ناحية الوجه البيئي، فإن دور المساحة المفتوحة والمتواصلة، والكبيرة قدر الإمكان، هو توفير مناخ طبيعي لنمو الحيوان والنبات كقاعدة للحفاظ على التنوع النباتي والحيواني. ومن ناحية الوجه الاجتماعي، فإن دور التواصل هو توسيع النطاق المدرك للمجال المفتوح، وزيادة نجاعته عن طريق تخفيف عبء الكثافة السكانية، وخاصة بالقرب من النسائج المبنية الكبيرة والكثيفة، وللحفاظ على إمكان «الضياع» في مجال مفتوح يعود إلى العصور الأولى.

ومن ناحية الوجه المنظوماتي، فإن تواصل المناطق المفتوحة مهم كوسيلة لتحديد حدود النسائج المبنية وللتشديد على خصوصيتها، ولزيادة الإحساس بالهوية وبالإلمام بها، ولرسم صورة مدركة وواضحة للمجال الوطني. ومن ناحية الوجه المتعلق بالتطوير الثابت، فإن الامتدادات المفتوحة الكبيرة تترك حيز إمكانات أوسع للأجيال القادمة من أجل توفير احتياجات مستقبلية لا يمكن توقعها. وفي هذا الجيل أيضاً،

---

(١٤) انظر: آدام مازور، «التخطيط القيمي والتفعيلي،» (١٩٩٦).

فإن الامتدادات المفتوحة تسمح بمقدار أوسع من الفئات في أوساطها لجمهور جديد بالتمتع بجودات البانوراما المفتوحة والكبيرة التي لا تخل بها أعمال البناء. ومن هذه الأوجه الأربعة معاً، فإن صفة التواصل تعزز من دور المنطقة المفتوحة كناتج عام. وكلما كانت المنطقة المفتوحة أكبر وأكثر تواصلاً، تمكنت أعداد أكبر من الناس من التمتع في الوقت نفسه، من نطاقه الكامل، دون المس بمتعة الآخرين أو دون أن يكون هذا الأمر على حسابهم.

إن تواصل المنطقة المفتوحة غير مرتبط بالضرورة بالجوانب القيمية لمواردها. ولذا فإن السياسة المشتقة من تواصل وامتداد المنطقة المفتوحة إنما تضاف إلى السياسة المشتقة من الجوانب القيمية للمنطقة المفتوحة وتكملها. وتم فحص خاصة التواصل في أبعاد ثلاثة هي: مساحة المنطقة المفتوحة، ونسبة النسائج المبنية داخلها (مدى الإخلال)، ومدى كثافة المساحات المبنية المحاذية. ومن خلال ذلك، تمت صياغة سياسة الحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة على مستويين: المجالات المفتوحة الكبيرة التي لم تتعرض للإخلال على المستوى القطري، والامتدادات المفتوحة في داخل مناطق تعرضت للإخلال (المناطق المبنية).

### * مجالات مفتوحة متواصلة على المستوى القطري

إن امتداد المناطق المفتوحة على المستوى القطري يخترق حدود البنى البانورامية ومجالات التخطيط. وتتجمع البنى البانورامية في شمال البلاد وجنوبها في مجموعات متكاملة مفتوحة وكبيرة وغير متعرضة للإخلال[١٥]. وهذه المجموعات المتكاملة تتطابق مع «المجال المفتوح الشمالي» و«المجال المفتوح الجنوبي» اللذين جرى تحديدهما في المفهوم الرئيسي لتطوير المجال الوطني (البند ٤-٢-١ السابق). ويمتد التواصل المفتوح من أطراف «المجالات المفتوحة» ثم يحيط بـ «المجالات المدينية وصولاً إلى المجالات البينية الوسطية». وبهذه الطريقة، ومن حيث الجانب القطري، تم الحفاظ في الشمال والجنوب أيضاً على مساحة مفتوحة ومتواصلة تشمل المجال المفتوح والمجال الوسطي معاً. وتبرز أهمية المجالات المتوسطة (البينية) كمجالات كبيرة ومتواصلة بخاصة، كونها تفصل بين مجالات مدينية متراصة وكثيفة. وتتركز في المجالات المدينية غالبية النسائج المبنية، الأمر الذي يبرز التباين المجالي وتواصل المناطق المفتوحة حولها. وينبغي التنويه إلى أنه بدأت تظهر في المنطقة الجنوبية بداية

(١٥) ينبغي التنويه بشكل خاص بإسهام تواصل المناطق المفتوحة للبنى البانورامية، التي صنفت قيمها كمتوسطة بل وكمتدنية. وتبرز أهمية ومساهمة الأراضي الزراعية الواقعة في الأغوار والمنخفض الساحلي، وساحل شاطئ النقب. وفي تقييم النوعية الشاملة للبنى البانورامية ينبغي ضم السمات القيمية والحساسية لسمات التواصل.

تمييز بين تواصل المنطقة المفتوحة في المجال المديني وبين المجال الوسطي إلى الشمال منه. وسوف تؤدي سياسة «التوزيع المركز» إلى تأكيد هذه الفروقات على مدى المخطط، ويجب أن نتوقع أيضاً استمرار التأكيد على هذه الفروقات إلى ما بعد مدى المخطط. وفي المنطقة الجنوبية تتمثل سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها في توضيح الفروقات في تواصل المناطق المفتوحة بين المجال المديني وبين المجال المفتوح والمجال الوسطي اللذين يحيطان به.

### * المساحات المفتوحة المتواصلة في المناطق التي تعرضت للإخلال بالبناء

في المناطق التي شُخّصت مناطق أصابها الخلل مع تزايد نسائج البناء فيها، فإنه من المهم بصفة خاصة الحفاظ على تواصل المساحات المفتوحة فيها. وتتم المحافظة على تواصل المساحات المفتوحة في هذه المناطق بطريقين: **الأول** عن طريق تجميعها في مجموعات متكاملة مفتوحة وكبيرة بقدر الإمكان: «قلب أخضر» في داخل مناطق مبنية؛ و**الثاني** عن طريق ربطها بممرات مفتوحة وعازلة. ومهمة «القلب الأخضر» تتمثل في تجميع مساحات مفتوحة وذات جودة عالية في امتداد مفتوح كبير لا تخل به عمليات البناء في مركز المجال المديني، بما في ذلك مواقع محمية ومجالات مفتوحة للحفاظ عليها والعناية بها حسبما أشرنا إلى ذلك آنفاً. إلا أنه حتى في غياب المناطق المفتوحة ذات القيمة، فإنه يتوجب على «القلب الأخضر» ضمان مجال مفتوح متواصل وكبير في مركز المجال المديني، تتم العناية به وتطويره كمنطقة خضراء ذات نوعية عالية، من أجل رفاه جميع السكان القاطنين بالقرب من تلك المنطقة.

هذا ويوجد للممرات المفتوحة/ العازلة عدد من الوظائف في مجال الحفاظ على تواصل المناطق المفتوحة. فمن الوجه البيئي، فهي تمكّن من تنظيم المناطق المفتوحة في نسيج متواصل يحول دون تقطيعها وعزلها. وتستخدم هذه الحواجز العازلة كممر يربط بين المناطق المفتوحة في «المجال المفتوح» وفي «المجال الوسطي» وبين «القلب الأخضر» في «المجال المديني». وتستخدم خطوط مجرى الوديان كأساس طبيعي لتحديد ممرات مفتوحة تركز بدورها مناطق مفتوحة على امتداد مجراها، كما تستخدم كحاجز طبيعي بين تجمعات المستوطنات، وبخاصة في المنطقة الوسطى. وتعتبر الحواجز العازلة مهمة لقطع امتدادات البناء على طول محاور الحركة، ولمنع التطوير الزاحف وغير المراقب. وهي تستخدم لأغراض رسم الحدود ولإبراز البؤر المدينية ولتحديد الحدود للمجالات المدينية، وبخاصة في اتجاه المجالات الوسطية. وفي عملية رسم الحواجز العازلة، ينبغي إعطاء أفضلية لاستخدام الخطوط الطبيعية كمجارٍ للأنهار بين الوحدات البانورامية. ومع ذلك، وحتى في غياب وجود خطوط طبيعية موجهة، سيتم وفقاً للحاجة تحديد الممرات كوسيلة لقطع ورسم حدود امتدادات البناء الكبيرة.

### * المناطق المفتوحة - الأداء الاجتماعي وسهولة الوصول إلى التجمعات السكانية

تشكل المساحات المفتوحة مضماراً ملائماً للنشاطات الاستجمامية والرفاه وقضاء أوقاف الفراغ. وهي تستخدم لأنشطة تقوم على المبادرة والنشاط في طبيعتها، مثل الأنشطة الرياضية والتنزه والاستجمام، ولنشاطات سلبية غير مباشرة، كما المعالم الطبيعية التي تشاهد من مناطق نشاطات أخرى: المساكن، العمالة والحركة على الطرق. وجزء من هذه النشاطات هو نشاطات يومية، كما يتركز بعضها الآخر في نهايات الأسبوع، أو في أيام الأعياد والإجازات. والهدف من السياسة المقترحة هو توفير الطلب المتنوع لهذه النشاطات داخل المناطق المفتوحة والاستجابة لمختلف احتياجات وأذواق الجمهور.

ومن المتوقع وقوع زيادة ملحوظة في حجم الطلب على مناطق الاستجمام ومناطق قضاء أوقات الفراغ، وينبع ذلك من الزيادة المتوقعة في عدد السكان، وفي مستوى المعيشة وفي حجم أوقات الفراغ. وليس صحيحاً تحديد حصة معيارية للفرد في المناطق المفتوحة، وبالتأكيد فإنه لا يصح تجزئتها إلى برنامج للمناطق استناداً إلى أنواع الأنشطة واستناداً إلى المسافات المقترحة للأنشطة الأخرى. ومع ذلك، فإنه بالإمكان أن نقدر بصورة شاملة أن تأخذ الزيادة على الطلب تعبيراً منها عن الحاجة إلى التنوع الأوسع للأنشطة، مع إضافة مساحات مفتوحة للنشاط المكثف، وزيادة سهولة الوصول بين هذه المناطق وبين تجمعات السكان وأماكن العمل.

والخلاصة التخطيطية هي أنه في حال إمكان تقريب السكان وأماكن العمل من تجمعات المناطق المفتوحة، دون أن تتعرض نوعياتها للضرر جراء ذلك، يتوجب تشجيع هذا الأمر، وبالتالي زيادة الاقتراب من المناطق المفتوحة. وفي المقابل، ينبغي العمل على العناية بالمناطق المفتوحة المحاذية لتجمعات السكان الكبيرة، وملاءمتها مع أنشطة الاستجمام المكثفة. ومن المهم الدمج بين استخدامات كثيرة متنوعة في كل واحدة من المجموعات المتكاملة المفتوحة، وبذلك دفع أدائها إلى أمام كناتج عام لرفاه مجموعات واسعة من المستخدمين.

ويخدم هذه الخلاصات عدد من المبادئ التخطيطية:

### * مبدأ «التوزيع المركّز»

لقد كان مدى اقتراب أو سهولة وصول التجمعات السكانية في المناطق المفتوحة واحداً من المعايير الرئيسية في تقييم البدائل. ويستنتج من ذلك أن مبدأ «التوزيع

المركز» يحقق قيم الوصول السهل بصورة أفضل من نماذج التطوير الأخرى. ومن شأن نموذج «التوزيع المركز» تقريب السكان إلى تجمعات المناطق المفتوحة ذات القيمة في شمال الدولة وفي جنوبها، أي إلى «المجالات المفتوحة». وفي مقابل زيادة سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة، فإن مبدأ «التوزيع المركز» يقلص أيضاً نطاق التآكل في تواصلها.

*** المجالات البينية (الوسطية)**

إن المجالات البينية (الوسطية) هي مجالات مفتوحة كبيرة ومتواصلة وذات سهولة وصول عالية جداً إلى المجالات المدينية. ويتركز في المجالات البينية والمجالات المدينية أكثر من تسعين في المئة من سكان إسرائيل. وتعتبر المجالات البينية (الوسطية) ملائمة لتنمية أنشطة الاستجمام اليومية والأخرى ذات الطابع المكثف في المجال الذي ينظر إليه كمجال مفتوح كبير ومتواصل. وتقترح المجالات البينية (الوسطية) فرصة للدمج والتنسيق بين مجموعة متنوعة وواسعة من الأنشطة الخاصة بأوقات الفراغ والاستجمام والرفاه. وتسهم المجالات البينية في إدراك مدى ثراء وغنى المناطق المفتوحة بسبب قربها من المجالات المدينية وكثرة خطوط الالتقاء في ما بينها، وبسبب المرور المتواصل عبرها جراء حركة انتقال اليد العاملة يومياً بين المجالات المدينية المتخصصة.

*** المجال المديني**

يتركز السكان في نموذج المجال المديني داخل مراكز بلدية تقع في زوايا المجال وفي نطاقه، ولذا يستطيع السكان الوصول منها بسهولة عالية إلى مناطق مفتوحة كبيرة ومتواصلة (في المجال المفتوح وفي المجال البيني). «والقلب الأخضر» في مركز المجال يسمح لجميع سكانه بالوصول إليه بسهولة عالية. وتنمو الضواحي السكنية على طول امتداد أضلاع المجال المديني، وهي تتمتع بسهولة وصول عالية إلى المجال المفتوح وإلى المجال البيني تجاه الخارج وإلى «القلب الأخضر» تجاه الداخل. ويعتبر نموذج المجال المديني أكثر نجاعة في زيادة سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة وفي زيادة تنوع استخداماتها مقارنة بنموذج المتروبولين المركزي أحادي البؤرة. وفي النموذج المركزي، فإن كل حلقة تطوير إضافية تفصل السكان في الحلقات الأكثر داخلية عن المجالات المفتوحة. وينطوي الانتقال بين التجمعات السكانية وبين المساحة المفتوحة على السفر عبر حلقات من الضواحي السكنية، وهو ليس فورياً مثلما هو الأمر في نموذج المجال المديني.

*** الحواجز الفاصلة المفتوحة**

الحواجز تقطع الامتدادات المبنية الكبيرة وتفصل بينها. وهي تخلق ممرات مفتوحة. وتتاخم الممرات المفتوحة النسيج المبني وترسم حدوده، الأمر الذي يضمن إمكان الوصول الفوري إلى المناطق المفتوحة، كما يضمن أداء هذه المناطق كمناطق صالحة لأنشطة فاعلة وهادئة.

*** تنوع نماذج الاستيطان**

من أجل الاستجابة لأذواق واحتياجات الجمهور، فإنه من المهم المحافظة على روابط متنوعة وواسعة بين المستوطنات بنماذجها المختلفة، وبين المناطق المفتوحة ذات السمات القيمية والتواصلية المختلفة. ومن المهم وجود مستوطنات في بيئات حياتية مختلفة وفي أوضاع متنوعة. وتسمح البيئات المتنوعة للفرد بالاختيار الأوسع بين المستوطنات في قلب مناطق مفتوحة ذات قيمة متواصلة أو في محاذاتها، وبين مستوطنات في مناطق صحراوية أو خضراء، قاحلة أو غنية بالمياه، جبلية أو سهلية، وبين مناطق مفتوحة لم تتعرض للإخلال بواسطة البناء، أو إلى جانب حواجز فاصلة ومفتوحة في مناطق تطوير مكثف.

**إجمال مبادئ الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها:**

*** تجميع مواقع مفتوحة محمية (محميات طبيعية وبانورامية، ومتنزهات وطنية، غابات وأحراش) في داخل «مجالات مفتوحة محمية بهدف العناية بها والمحافظة عليها»**

- استغلال مزايا الحجم والكتل، وذلك أيضاً في نطق موارد البيئة.

- والمواقع المحمية كتلك التي يحظر «لمسها» والتي تحظى بحماية كاملة ومتابعة للحاجة لإضافة مناطق ذات قيمة إلى قائمتها.

- توسيع نطاق الحماية لتشمل أيضاً المناطق المحيطة بالمواقع المحمية، وذلك بواسطة تحديد «المجالات المفتوحة المحمية التي يتوجب العناية بها والمحافظة عليها».

- ضمان أن تكون نوعيات المناطق المفتوحة هي الرائدة في صياغة «المجالات المفتوحة المحمية التي يتوجب العناية بها والمحافظة عليها».

*** التطوير وفق التوجيهات المشتقة من قيمة المناطق المفتوحة**

- تشخيص الخصائص الرائدة للمجال المفتوح كأساس لتوجيه سمات عمليات البناء ونماذجها ومواقعها وأبعادها.

- الوقوف على حساسية البنى البانورامية وقيمها التي تحتاج إلى حماية.

- تحديد «قواعد اللعب» الخاصة بالتطوير والتي تضمن الحفاظ على نوعية وخصوصية المناطق المفتوحة في البُنى البانورامية.

*** المحافظة على «مجالات مفتوحة» كبيرة ومتواصلة في شمالي البلاد وجنوبها**

رفع قيمة المناطق المفتوحة من خلال الحفاظ على «مجالات مفتوحة» كبيرة لا يوجد إخلال بها، وبخاصة في أطراف الدولة وتأمين الوصول المريح إليها؛ تحديد «قواعد اللعب» التي تؤمن ملاءمة نطاق التطوير ونماذجه مع مستوى نوعية كل واحد من «المجالات المفتوحة».

*** المحافظة على «مجالات بينية (وسطية)» كمجالات مفتوحة كبيرة تفصل بين «المجالات المدينية»**

- المحافظة على مجال كبير ينظر إليه كمجال مفتوح يفسح في المجال لغالبية السكان بإمكان الوصول السهل إليه.

- المحافظة على تواصل المناطق المفتوحة في الشمال وفي الجنوب بين «المجال المفتوح» و«المجال البيني (الوسطي)».

- تحديد «قواعد لعب» تضمن الحفاظ على الطابع المفتوح «للمجالات البينية (الوسطية)».

*** تجميع مناطق مفتوحة في «قلب أخضر» في مركز المجال المديني**

- الحفاظ على امتداد مفتوح وكبير في قلب «المجال المديني» مع إمكان عالٍ لسكانه بالوصول السهل إليه.

- العناية بـ «القلب الأخضر» كمنطقة مفتوحة نوعية في مركز المجال من خلال استغلال موارد المحيط القائمة، وضمان الوصول السهل إليها من كل المستوطنات الموجودة حوله.

*** المحافظة على ممرات مفتوحة وحواجز فاصلة**

- التحديد الواضح للحواجز الفاصلة والممرات المفتوحة.

- ربط «القلب الأخضر» القائم في «المجال المديني» بـ «المجال المفتوح» و«المجال البيني» (الوسطي) المحيطين به.

– رسم تخوم «المجالات المدينية» ومنع انزلاقها إلى «المجالات البينية (الوسطية).

– رسم تخوم وتحديد البؤر البلدية في زوايا «المجال المديني» وعلى امتداد محاور الحركة.

– زيادة إمكان الوصول السهل إلى المناطق المفتوحة، وخاصة في مناطق البناء الكثيف.

– تقطيع امتدادات البناء على طول محاور الحركة وضمان إمكان الهوية والصورة المميزة لأجزائها.

*** استخدام نماذج تطوير ناجعة من ناحية استغلال مورد الأرض**

– تقليل حجم التآكل في مخزون المناطق المفتوحة.

– زيادة التميز الواضح بين المناطق المبنية وبين المنطقة التي بقيت خالية.

– الحفاظ على احتياطي الأرض للتطوير وفقاً لمبادئ سياسة ثابتة ودائمة حتى إلى ما بعد مدى المخطط.

## ٤-٢-٣ الأشكال والبنية (مورفولوجيا) – العلاقة النسبية بين المناطق المبنية والمفتوحة[١٦]

بالإمكان تحديد سمات كل مجال بواسطة مكوّنين مركزيين: المكوّن المبني والمكوّن المفتوح، وهما مكوّنان يكملان بعضهما البعض على شكل مجال كامل، بحيث إن الزيادة في أحد مكوّنيه تكون على حساب تحجيم المكوّن الثاني. كذلك، فإن تواصل أحد هذين المكوّنين يأتي في أحيان متقاربة على حساب تقطيع المكوّن الثاني. وفي هذا البند سنحدد سمات التواصل والتقطيع للمكوّن المبني والمكوّن المفتوح في المجال الوطني، كما سنحدد قاموساً مورفولوجياً لوصف النماذج الرئيسة للعلاقات بين المبني والمفتوح.

إن خاصة التواصل وعكسها – التقطيع – هي خصائص نسبية، وهي تتحدد وفقاً للوزن النسبي للمبني والخالي، ووفقاً لأشكال انتشارها في المجال. ولذا، فإن أي تصنيف للمجال على شكل نماذج رئيسة تمثل علاقات بين التواصل والتقطيع ينبغي أن يفحص بمستوى شمولي ثابت. وتستخدم هذه النماذج الرئيسة أداة لتنظيم المجال، ولتحديد قواعد العمل وفقاً لمستويات التخطيط المختلفة – المستوى القطري، والمستوى المناطقي، والمستوى المحلي.

(١٦) للتوسع، انظر: مازور وسوفير، ««صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» الفصل ٦.

هذا ويجدّد التحليل المورفولوجي للعلاقات بين المكوّن المفتوح والمكوّن المبني عشرة نماذج مبدئية لتواصل المجال (انظر الرسم البياني رقم (١٤)، ص ٣٧٠ من هذا الكتاب). وتنقسم هذه النماذج إلى ثلاث مجموعات: في **الأولى** يُشخّص المجال المفتوح المتواصل (أ)؛ وفي **الثانية** يشخص المجال المبني المتواصل (ب)؛ أما في المجموعة **الثالثة**، فينظر إلى المجال على اعتبار أنه عملية دمج وتنسيق بين المكونات المبنية والخالية دون إمكان الإشارة إلى مكوّن واحد مهيمن يسيطر على المجال (أ ب). وهذه النماذج هي نماذج نسبية، ولذا فإنه يتوجب فحصها بمستوى شمولي ثابت وفي كل مقياس على حدة.

وتوجد على المستوى القطري أفضلية لتنظيم المجال بصورة تنشأ فيها امتدادات كبيرة وملحوظة يمكن فيها تشخيص مكوّن بارز وواضح، مبني أو مفتوح. وفي نطاق المبني تتمتع هذه الامتدادات بمزايا على صعيد الحجم والموقع، وعمليات التخصص في داخل المجال. وهذه المزايا تميّز منظومات مستوطنات متروبولينية وأخرى ينظر إليها وتعمل كمجال اختيار واحد. وفي النطاق المفتوح، تتمتع هذه الامتدادات بمزايا على صعيد الحجم والكتل، للموارد الطبيعية والطوق المحيط بها. وهذه المزايا تعاظم نوعية المنطقة المفتوحة من ناحية قيمها الطبيعية والبانورامية، ومن ناحية أداءاتها الاجتماعية والاقتصادية، والنظر إليها كـ «ناتج عام»، وإمكانات تنظيم وإدارة مواردها.

ومن بين النماذج المحتملة للدمج بين المبني والمفتوح يوجد نموذجان **غير مرغوب** فيهما، وهما:

- **أن يصف المجال بمواقع موضعية مبنية ومفتوحة** (وفقاً للنموذج أب-١) هو نموذج غير مرغوب فيه في كل واحد من مستويات التخطيط القطرية، المناطقية والمحلية معاً. وهذا النموذج هو نتيجة لعمليات تطوير عشوائية: تطوير موضعي مع الاستجابة لمبادرات وضغوطات محلية قصيرة المدى. وهذا هو نظام مبني تبذيري وغير ناجع يؤدي إلى تجزئة المجال المفتوح وإلى فقدان خطير لقيمه.

- المجال المبني المتواصل على المستوى الوطني وفيه جيوب مفتوحة موضعية (وفقاً للنموذج ب-١) سيلحق ضرراً شديداً بالأداء الاجتماعي البيئي والاقتصادي للمناطق المفتوحة وبجودة الحياة في المجال المديني. ولذا، فقد تمّ رفض هذا النموذج أيضاً على **المستوى القطري** كنموذج لتطوير المجال المديني.

وعلى وجه العموم، فمن الممكن على المتسوى القطري ملاءمة النماذج المختلفة لتطوير أنواع المجالات الثلاثة:

- المجالات المدينية: النماذج ب-٢، ب-٣، ب-٤، أ ب-٤.

- المجالات البينية (الوسطية): النماذج أ-٢، أ-٣، أ-٤، أ ب-٤.
- المجالات المفتوحة: النماذج أ-١، أ-٢.

إن المجال المدمج والمكون من أحزمة مبنية وأحزمة من الأراضي الخالية على التوالي وفقاً للنموذج أ ب-٤ ملائم بشكل خاص في العبور بين مجال مبني وبين مجال مفتوح. ولذا كان هذا النموذج ضمن المجالات المدينية والمجالات البينية (الوسطية) معاً. ومع ذلك، يتوجب توخي الحذر وتجنب استخدام هذا النموذج كنموذج شامل لتنظيم المجالات، لأن النموذج أ ب-٤ محدود في قدرته على تخصيص المجالات، وعلى تجميع المناطق المفتوحة والمبنية في امتدادات أكبر ذات طابع ثنائي الأبعاد.

ودون التدخل التخطيطي، فإن اتجاه تطور المجال الوطني يميل إلى التقدم بالذات في اتجاه غير مرغوب فيه: من النموذج المتمثل بجزر من الأبنية المنتشرة في المجال المفتوح (النموذج أ-١)، مروراً بالتوسيع غير المراقب لجزر الأبنية وتحويلها إلى فسيفساء، من المناطق المبنية والمناطق المفتوحة (النموذج أ ب-١)، وانتهاء بتعبئة المجال بالأبنية مع الإبقاء على جيوب معينة موضعية (النموذج ب-١). وهذه العملية ليست مرغوباً فيها، حيث ينتج منها نشوء نظام غير ناجع، من ناحية استغلال مورد الأرض، ومن ناحية البنى التحتية، وهو ضعيف في الارتباطات بين المبني والخالي، وشحيح في نوعيات المناطق المفتوحة. وعلى الرغم من المركزية، فإن المجال المبني الذي ينشأ في مثل هذه العملية يفقد مزايا الحجم وعمليات التخصص، ولا يسمح بتطوير منظور خدمات ناجعة.

إن اتجاه التطور الموصى به هو الاتجاه العكسي، الذي يعتمد فيه النظام المبني على محاور مواصلات وبنى تحتية، ويسمح بالمحافظة على نوعيات المناطق المفتوحة التي تمر عبرها هذه المحاور. ومن المرغوب فيه التطلع بالوسائل التخطيطية نحو توجيه التطوير، من نموذج جزر البناء المبعثرة في المجال المفتوح (النموذج أ-١)، مروراً بتعزيز البناء على امتداد محاور الحركة (النماذج أ-٢، أ-٣، أ-٤، أ ب-٤)، وانتهاء بخلق مجالات مبنية تحافظ على تواصل المناطق المفتوحة داخلها (النماذج ب-٤، ب-٣، ب-٢). وفي هذا الاتجاه التطويري، فإن نوعية الالتقاء بين المبني والمفتوح قابلة للتخطيط والتوجيه بواسطة «قواعد لعب» واضحة وثابتة. وبالمقابل، فإن الالتقاء في الاتجاه الآخر بين المبني والخالي هو عارض ومؤقت وخاضع للتغييرات بسبب ضغوطات تطوير داخلية.

وعلى الرغم من تشخيص مكوّن مهيمن مفتوح أو مبني في كل واحد في المجالات التي حُددت على المستوى القطري، فإن كلاً منها ركب من نظام

علاقات معقّد لنماذج مبنية ومفتوحة يظهر بمقياس أكثر تفصيلاً. ويعتبر تحليل مدى مطابقة نماذج التطوير مع المجال المناطقي عملاً معقداً للغاية، حيث إنه يتطرق إلى سبعة مجالات تخطيط متميزة، تنقسم إلى ثلاثة أنواع في ثلاث مناطق مختلفة جداً[١٧].

## إجمال المبادئ المورفولوجية: النسبة بين المبني والخالي

– أفضلية لتنظيم المجال، بحيث تنشأ تواصلات كبيرة وملحوظة يمكن التعرف فيها على مكوّن بارز وواضح، مبني أو مفتوح.

– الامتناع عن تواصل موحد للمجال في مواقع موضعية مبنية ومفتوحة من دون تنظيم مجالي واضح، ومن خلال طمس الهوية المجالية كامتداد مبني أو مفتوح.

– الامتناع عن تقطيع الامتداد المفتوح إلى درجة خلق جزر منعزلة في داخل مجال مبني.

– تكريس جهد خاص ليشمل المواقع المفتوحة والنوعية داخل امتدادات مفتوحة أكبر، مثل: «قلب أخضر»، أو «حزام أخضر» أو «حاجز أخضر».

– الاعتماد على المنظومة الشبكية لمحاور الحركة والبنى التحتية كوسيلة للتنظيم الناجع للنظام المبني: مفترقات لتطوير بؤر بلدية ومحاور لتنظيم أضلاع المفتوح وسلسلة المستوطنات.

– في عمليات الانتقال من المجال المفتوح إلى المجال المبني ترتيب التطوير بواسطة شبكة المحاور كشرط للحفاظ على نوعيات المكوّن المبني والمكوّن المفتوح معاً، والالتقاء بينهما.

تنويع المجال الوطني عن طريق مطابقة النماذج لكل واحد من مجالات التخطيط (مستوى الشمولية القطري)، وعن طريق دمج نماذج تواصل وتقطيع للمبني والخالي، بالمقاييس الأكثر تفصيلاً (مستوى الشمولية المناطقي والمحلي). وينشأ الثراء المجالي من التطابق الحاصل بين مفاهيم مختلفة للتواصل والتقطيع التي تتبلور على المستوى القطري، المناطقي والمحلي.

(١٧) انظر: (البند ٤-٣-٢) أدناه في هذا الكتاب. وللتحليل المفصل لنماذج التطوير على المستوى المناطقي في مجالات التخطيط وخطوط العمل المشتقة منها، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٩.

## ٤-٢-٤ الهيكل البنيوي - منظومة المحاور والروابط[١٨]

إن منظومة الحركة والبنى التحتية هي عامل مركزي في تنظيم الأنشطة في المجال. ويرتبط نظام استخدامات الأرض ونظام الحركة بعضهما ببعض، ويوجد تأثير متبادل بينهما. ويتحدد الهيكل البنيوي للمجال عن طريق البنية الشبكية لمحاور المواصلات والبنى التحتية من جهة، وعن طريق انتشار الأنشطة والاستخدامات الأرضية من الجهة الأخرى، والتي من خلال الروابط المتبادلة بينها ترسم البنية المجالية لإسرائيل. ويُعبّر نظام الروابط عن العلاقات المتبادلة بين مراكز النشاط التي تنشأ بوساطة محاور الحركة. وهذا هو عرض على طريقة التجريد والتعميم، وهو يشير إلى منظومات العلاقات بين المستوطنات وبؤر الأنشطة في المجال.

### * الهيكل البنيوي المجالي - مدلولات للتخطيط

تستند منظومة العلاقات والروابط في أساسها الى شبكة الطرق القائمة والتي هي قيد التخطيط في المخطط الهيكلي القطري الرقم ٣[١٩] (انظر الخريطة رقم (١٣)، ص ٣٨٧ من هذا الكتاب). وترمز محاور الروابط بخطوطها العريضة إلى خطوط الطرق التي تربط بين المراكز. وتقتضي الخلفية الجغرافية - السياسية في المنطقة تحليل منظومة الروابط في المجال، الكائن بين البحر الأبيض المتوسط وحتى نهر الأردن. ومن الناحية العملية، فإن المنظومة القطرية تقوم بأداء دورها منذ ثلاثين عاماً، بشكل موحد مع أراضي يهودا والسامرة وغزة كشبكة مفتوحة بلا حدود. هذا، وتتطابق رؤية المنظومة بطريقة أوسع من حدود الدولة مع المخطط الهيكلي القطري رقم ٣، كما تتطابق مع الفرضيات بشأن عمليات السلام واستمرار التعاون في المجال الاقليمي.

ووفقاً لأبعاد إسرائيل، فإن منظومة المحاور الرئيسة هي في الأساس في الاتجاه الشمالي - الجنوبي، وهي تشمل أربعة محاور رئيسة تمتد على طول البلاد. أما في الاتجاه الشرقي - الغربي، فإن شبكة الروابط تتكون من العديد من محاور الحركة المتقاطعة، التي تربط بين التجمعات السكانية في منطقة السهل الساحلي وفي ظهر الجبل. وعلى المستوى الوطني، فإن الدورالمهم للربط بين أقاليم البلاد يقوم به الطريق الرقم ٦ الذي يسهم في زيادة الوصول السهل بين مركز البلاد والأطراف. وعلى المستوى المناطقي الداخلي، فإن هناك شبكة طرق تربط بين وحدات جغرافية بأحجام مختلفة وبتركيبات

---

(١٨) انظر: المصدر نفسه، الفصل ٧.

(١٩) لتحليل تركيبة منظومة الطرق، انظر: ايلان سلومون [وآخرون]، «المواصلات البرية،» (١٩٩٦)، وموجز السياسة، الفصل ٦ من هذا الكتاب.

مختلفة من استخدامات الأرض، ومهمتها هي أن تستخدم كشبكة تجميعية. وهذه الشبكة مهمة جداً لإكمال الطابع الهرمي لمنظومة الروابط. ومع ذلك، فإن المستوى التعميمي للمخطط لا يتلاءم مع تفاصيل الانتشار المعين للشبكة الداخلية المناطقية.

هذا، وتعد شبكة الروابط قاعدة لتحليل التباين المجالي في التطرق إلى مزايا التموضع وللقدرة التطويرية المحتملة لكل مكان ومكان. وتتحدد خصائص التموضع بين أمور أخرى على أساس دور أجزاء الشبكة. وعلى سبيل المثال، يوجد للمحاور الناقلة للحركة دور مختلف تماماً، مقارنة بالمحاور التي هي عبارة عن بنى تحتية لتركيز التطوير على امتدادها. ولذا، فإن تطويرها يتم في نطاق مختلف؛ كذلك فإن المحاور الموجودة في داخل «المجالات المدينية» تختلف عن المحاور التي تربط بينها؛ والمحاور الاستمرارية تختلف عن نقاط الطرق وعن المحاور المتقطعة. ويعتبر التمييز في السمات الخاصة بشبكة الروابط في كل مجال ومجال ضرورياً لبلورة «قواعد لعب» لتطوير المجالات. كذلك، فإن شبكة الروابط تخلق أساساً لتنظيم وتركيز البنى التحتية الخطوطية على المستوى الوطني، ووسيلة للتنسيق بين منظومات مختلفة من البنى التحتية، بينها وبين نفسها، وبينها وبين بؤر النشاط.

وهناك ثلاثة أوضاع مبدئية، تصف النماذج المورفولوجية المبينة في الرسم البياني رقم (١٤) السابق، وهي تتموضع على شبكة الروابط: (أ) تطوير مراكز على مفارق الطرق (النموذج أ-٢)؛ (ب) تطوير أنشطة على امتداد المحاور (النماذج أ-٣، أ-٤، أ ب-٤)؛ (ج) تطوير المجال القائم بين المحاور والبؤر (النموذج أ-١). وتستخدم هذه الأوضاع الثلاثة كمفتاح لتحديد مبادئ التطوير. وهذه المبادئ مجملة في الجدول رقم (١٧)، ص ٣٣٧ من هذا الكتاب وهي تقود إلى الخلاصات التخطيطية التالية:

إن سياسة تطوير منظومة الروابط تتطلع إلى زيادة سهولة وصول الأفراد والمجموعات في أوساط السكان إلى موارد وخدمات متنوعة، وإلى توسيع حرية الاختيار بينها. ولذا يقترح المخطط العمل بصورة رئيسة على تشجيع تطوير مراكز استيطان بلدية على الشبكة (النموذج أ-٢) وعلى طول محاور مختارة (النماذج أ-٣، أ-٤). ومن شأن المستوطنات البلدية الكبيرة نسبياً والكثيفة ضمان التنوع المطلوب في عرض العمالات والخدمات والسكن، وكذلك ضمان سهولة الوصول المطلوبة في المواصلات العامة وفي وسائل نقل غير آلية.

- وفي مقابل التشديد على الجوانب الاقليمية المتعلقة بالتقسيم والسيطرة المجالية التي ميزت التخطيط الوطني في الماضي، فإن هذا المخطط يتطرق إلى كل السكان ويركز على تماثل المصالح وعلى مبادئ التطوير المشتركة لفئتي السكان اليهود والعرب.

وهدف المخطط هو تشجيع اندماج الأقلية العربية في الاقتصاد الاسرائيلي إلى جانب المحافظة على خاصيتهم الاجتماعية والثقافية. والمبدأ التخطيطي الرائد هو ربط هاتين الفئتين من السكان: اليهودية والعربية، بالهيكل البنيوي المجالي بصورة متوازية، وضمان إمكان أن يتطور السكان العرب وفق «قواعد اللعب» التي تنطبق على السكان كافة. وهناك مبدأ مهم بشكل خاص يتمثل في رفع مستوى التمدين بواسطة تشجيع تركيز السكان العرب في مراكز بلدية كبيرة نسبياً على المفارق، وكذلك تشجيع تطوير المدن والقرى العربية الواقعة على امتداد المحاور.

– وفي المجالات المدينية وفي المجالات البينية (الوسطية) التي يوجد فيها خطر نفاد مورد الأرض والمس بموارد المنطقة المفتوحة، يجب تفضيل التركيز على تطوير المراكز الكائنة على المفترقات، وكذلك التطوير على امتداد محاور حركة مختارة. وفي المقابل، ينبغي تقليص التطوير في المجال القائم بينهما. أما في المجالات المفتوحة التي تتميز بتطوير ضعيف ومبعثر، وبوفرة الموارد الطبيعية والبانورامية، فإنه بالإمكان توسيع نطاق التطوير في المجال الكائن بين المحاور كجزء من التنوع الشامل على المستوى الوطني، وبالمقابل يتوجب التركيز على تطوير البؤر البلدية كوسيلة لرفع مستوى التمدين، ومعه توسيع عرض العمالات والخدمات والسكن في هذه المجالات.

## قواعد لتطوير نسائج مبنية على امتداد محاور المواصلات

السؤال الذي يثور هنا يدور حول كيفية تنظيم الإضافة التطويرية بحيث يكون بالإمكان المحافظة قدر الإمكان على الامتدادات المفتوحة الأكبر على طول المحاور؟ وكيف يمكن خلق تنوع مجالي آخذين بعين الاعتبار منظومة المستوطنات القائمة، أي مناطق تعتبر مبنية من جهة، مقارنة بمناطق تعتبر مفتوحة من جهة أخرى؟ ويوجد لأنماط التطوير على امتداد المحاور دور مهم في إبراز خصوصية وهوية كل مكان ومنطقة، وفي توحيد المقاطع البانورامية التي تظهر للمسافر على الطرق وضمها لتشكل صورة مجالية كاملة.

وهناك أربع مقاربات مبدئية مطروحة لاختيار تنظيم التطوير على امتداد المحاور. والمقاربتان الأولى والثانية تمثلان مقاربات متطرفة – مقاربة المحافظة، والتكثيف، ومقاربة «التطوير الزاحف». أما المقاربتان الأخريان فهما مقاربتا وسطية – «الانزلاق المراقب» و«الانزلاق غير المنتظم» (انظر الرسم البياني رقم (١٥)، ص ٣٧١ من هذا الكتاب).

*** «المحافظة والتكثيف» - المحافظة على الامتدادات المفتوحة وتكثيف المقاطع المبنية**

إن مبدأ التكثيف يأخذ في اعتباره المنظومة المبنية القائمة، ويقترح أن يتم استمرار التطوير من طريق تعزيز المناطق التي يمكن تشخيصها في نقطة الانطلاق كمناطق مبنية. وينبغي أن تستوعب الإضافة على الطلب في إطار المواقع المبنية عن طريق تكثيفها. وهذه المقاربة تشدّد بخاصة على الحفاظ على الامتدادات المفتوحة الآخذة بالزوال من المنظمة الوطنية. كما أنها لها أهمية تقطيع المحاور المبنية بواسطة حواجز فصل مفتوحة كبيرة – قدر الإمكان – وملازمة للمحور. وهدف هذه الحواجز هو جعل المعرفة والإلمام بالمجال أكثر وضوحاً، والتخفيف من الإحساس بالضيق الذي يتسبب من الحركة على امتداد نسائج مبنية متواصلة ومتماثلة، وتعزيز الإحساس بالمجال المفتوح.

*** «التطوير الزاحف» - انزلاق التطوير إلى المناطق المفتوحة وفقاً لقوى السوق**

تستند هذه المقاربة الى اتجاهات قائمة فعلياً، والى استمرار الاتجاهات في غياب التدخل أو في التدخل التخطيطي المحدود. وتخلق مسارات النمو الطبيعية ضغوطات تطوير تدريجية على امتداد محاور الحركة. ودون التدخل، فإن هذه الضغوطات تؤدي إلى توزيع البناء بكثافات متناقصة: من المراكز المبنية الأكبر إلى المجال القروي، وعلى امتداد محاور الحركة. ويرفق هذا المسار إضافة حصص بناء صغيرة، تكون بشكل عام على هيئة ضواحٍ سكنية، ومراكز سكنية طوائفية (الجماعات المنظمة) تقام بكثافات منخفضة، ومستوطنات صغيرة تمثل «رغبات الجمهور». وتعتبر ظاهرة التطوير الزاحف ظاهرة معروفة، وهي تشكل اعتباراً تخطيطياً مركزياً في دول كثيرة. وهناك مساوئ كثيرة لهذه المقاربة. أولها أنها تقترب بقضم وتآكل ملحوظ وغير مراقب لامتداد المناطق المفتوحة. كما أنها تتسبب في تفتيتها إلى حصص صغيرة ومعزولة. كذلك، فإن هذه المقاربة تؤدي إلى انعدام النجاعة في تنظيم المنظومة المبنية، وإلى انعدام النجاعة في خدمات المواصلات. وبصفة خاصة، فإن هذه المقاربة تلحق الضرر بالقدرة على إقامة منظومة مواصلات عامة ناجعة.

*** «الانزلاق المراقب» - ربط التطوير الجديد بمقاطع بناء قائمة ووضع حدود واضحة له**

تسعى هذه المقاربة إلى استيعاب الطلب على زيادة التطوير الملتصق ببؤر نشاط قائمة من طريق توسيعها المدروس نحو الأطراف. وهذه المقاربة ليست بديلاً من

مقاربة المحافظة والتكثيف» وإنما تضاف إليه. وبالإضافة إلى مسار تكثيف النسيج القائم، فإن المنطقة التي تضاف إليه يتم تطويرها وفقاً لكثافة بلدية عالية نسبياً تميز البؤرة القائمة. والمزايا التي تتفوق بها هذه المقاربة على مقاربة على «التطوير الزاحف» هي: **أولاً** أن التطوير يتم بكثافات أعلى من الكثافات التي تميز التطوير الزاحف للضواحي، و**ثانياً** تتم المحافظة على امتدادات مفتوحة أكبر من تلك التي تتأتى من التطوير الزاحف للضواحي؛ و**ثالثاً** أن أعمال البناء المتأتية هي أعمال متواصلة ومكثفة تسمح بوجود ركائز دخول عالية للخدمات وللبنى التحتية والمواصلات العامة.

*** مقاربة «الانزلاق غير المنتظم» - إضافة مقاطع بناء جديدة مع المحافظة على امتدادات مفتوحة واضحة**

هذه المقاربة تسمح بإنشاء موقع مبني جديد في الحالات التي لا يمكن فيها استيعاب الطلب على المزيد من التطوير عن طريق تكثيف المواقع المبنية القائمة. وهذه المقاربة ليست بديلاً من مقاربة «المحافظة والتكثيف»، وإنما تأتي لتنظيم الزيادة على الطلب التي لا يمكن استيعابها في إطار المستوطنات القائمة. وشرط انتهاج هذه المقاربة هو أن يتم تطوير المقطع المبني الجديد بكثافات عالية نسبياً، وبحجم بارز (سقف الحد الأدنى) وبطريقة مركّزة، مع إيجاد حدود واضحة مع المناطق المفتوحة القائمة حوله. وسيكون دور الموقع المبني الجديد هو منع تجزئة التطوير إلى حصص صغيرة وموزعة ومنع الإخلال بالمجال المفتوح.

ومن الممكن أن نقرر بصورة واضحة أنه من ناحية رؤية الغايات المنشودة للمخطط أن مقاربة «التطوير الزاحف» هو مقاربة غير مرغوب فيها. ومع ذلك، هذه المقاربة هي خيار التقصير (أهون الشرين)، إذ إنه دون تدخل تخطيطي، فإن منظومة التطوير ستتم بموجب هذه المقاربة. أما المقاربة المضادة، أي «المحافظة والتكثيف»، ومع أنها الأكثر شعبية من ناحية غايات الانتشار المجالي، إلا أنها مقاربة متطرفة تتطلب تدخلاً تخطيطياً حازماً، وليس هناك ما يضمن وجود وسائل لتحقيقها. كذلك، فإن الانتشار المجالي لا يسمح دائماً بتطبيقها من ناحية المقتضيات البيئية الضاغطة، ومن ناحية القدرة على تكثيف المنظمة المبنية. وعلاوة على ذلك، فإن الفحص الدقيق والمفصل على المستوى المحلي يشير أحياناً إلى أن هذه المقاربة غير مرغوب فيها، حيث توجد للمناطق المفتوحة الحبيسة داخل الموقع المبني نوعيات فريدة يتوجب حفظها، كما أنه من المفضل إضافة التطوير على حساب مجال مفتوح آخر.

إن التمسك بمقاربة «المحافظة والتكثيف» التي تعتبر مقاربة متطرفة واستقطابية

قد يؤدي إلى انهيارها، وبالتالي إلى تحقيق خيار التقصير(أهون الشرين) - التطوير الزاحف. ولذا، فإنه من المهم بصفة خاصة رسم مقاربات بينية (وسطية) توجه تنظيم إضافة التطوير، وتشكل صمامات أمان لمواجهة الحالات التي من غير الممكن، ومن غير المرغوب فيه، تطبيق مقاربة «المحافظة والتكثيف». ويتوقف تطبيق المقاربات الوسطية على تحليل الظروف المحلية، مثل انتشار المناطق المفتوحة والمحمية، والظروف الجغرافية المورفولوجية، والوحدات البانورامية وقيمها، والانتشار القائم للمستوطنات، والمجموعات السكانية، وما إلى ذلك، وملاءمة مبادئ التطوير المحوري مع هذه الظروف.

*** اتجاهات التطوير: المحاور الطولية في مقابل المحاور العرضية**

في الأبعاد المميزة لدولة إسرائيل، هناك تركيز واضح على الاتجاه الطولي الشمالي - الجنوبي في مقابل الاتجاه العرضي - الشرقي - الغربي. وقد انضمت إلى الأبعاد الجيومترية (الهندسية) الخاصة بالدولة سمات جغرافية مورفولوجية، وجغرافية سياسية، ساهمت في إبراز الطابع الاستمراري والتواصلي للتطوير في البعد الطولي، في مقابل ضآلة التطوير وتقطعه في البعد العرضي. وبصورة شمولية، يمكن القول إنه توجد من ناحية المواصلات هيمنة بارزة لروابط المواصلات في الاتجاه الشمالي الجنوبي، والتي تربط بين مراكز النشاط الكبيرة للغاية، باستثناء محور تل أبيب - القدس، كمحور شاذ ذي هيمنة في الاتجاه العرضي.

وتركّز التطوير المجالي في إسرائيل على امتداد محور السهل الساحلي: من نهاريا في الشمال وحتى عسقلان في الجنوب[٢٠]. كما ساهم القرب النسبي بين المراكز المتروبولينية في الطابع الطولي للتطوير، حيث تبلغ المسافة بين تل أبيب وحيفا في الشمال وبئر السبع في الجنوب نحو مائة كيلومتر فقط. وقد شجع هذا القرب على خلق نشاطات مترابطة وإيجاد امتدادات تطوير في الاتجاه الشمالي الجنوبي.

وعلى خلفية التركيبة المميزة لإسرائيل يثور السؤال التالي: ما العلاقة المطلوبة بين سمات تطوير المحاور الطولية في مقابل المحاور العرضية؟ ومن هذه الناحية توجد مقاربتان مبدئيتان: التركيز على تطوير المحاور الطولية بموازاة اتجاهات روابط المواصلات، والتركيز على تطوير المحاور العرضية المتقاطعة عمودياً مع روابط المواصلات الرئيسية:

---

(٢٠) حتى فيما وراء حدود الدولة، الى الشمال من لبنان والى الجنوب في قطاع غزة، يعتبر هذا الاتجاه هو المهيمن.

وإذا ما نظرنا إلى إسرائيل ككل - أي كمجال خيار واحد تشكل مدينة تل أبيب قلباً له، تعمل المحاور الطولية كـ «أصابع» تطوير لمتروبولين تل أبيب، مضافاً إليها محور العرض تل أبيب - القدس. ويتساوى هذا المفهوم مع الاتجاهات الطبيعية التي تتطابق فيها اتجاهات التطوير مع اتجاهات روابط المواصلات. وقد جرى فحص هذا المفهوم في بديل «الأعمال كالمعتاد»، وفي البدائل الاقتصادية التي مكنت قوى السوق من تحديد البنية المجالية. وفي مرحلة تقييم البدائل المجالية تبيّن أنه باستثناء مزايا قابلية التطبيق، فإن لهذه المقاربة مساوئ في مجال المواصلات والمجتمع والبيئة والمعالم الطبيعية.

هذا ويقترح **المخطط** سلوك مقاربة تركز على المحاور العرضية. وفي هذه المقاربة تحافظ المحاور الطولية على دورها المركزي في منظومة روابط المواصلات. ومع ذلك، فإنه يقترح توجيه التطوير المحوري (النماذج أ-٣، أ-٤) قدر الإمكان إلى المحاور العرضية التي تربط المراكز بالمفارق الرئيسية، مثل: محور الخضيرة - العفولة، محور حيفا - الناصرة، محور حيفا - كرميئيل، محور عسقلان - كريات جات، وغير ذلك. والغرض من تركيز التطوير في المحاور العرضية هو منع التطوير الزاحف في المحاور الطولية، وبالتالي فإنه يسمح بالمحافظة على غالبية الحواجز الفاصلة المفتوحة القائمة على محور الساحل ومحور التلال.

إن سياسة تعزيز المحاور العرضية تتطلب تدخلاً تخطيطياً موجهاً لتغيير نماذج التطوير على امتداد المحاور في المجال الوطني. ومع ذلك، فإن هذه السياسة لا تشكل كبحاً لعمليات النمو، وإنما تشكل تدخلاً على صعيد محلي فقط. وسوف يؤدي هذا التدخل إلى انحراف غير كبير في موضعة النسائج المبنية مقاربة بموضعتها دون تدخل تخطيطي. وعلى رغم أن هذا التدخل ليس كبيراً للغاية، نظراً لكونه لا يتدخل في نطق التطوير وإنما في توجيهها، إلا أن إسهامه المتوقع في تحسين نوعية المجال الوطني كبير جداً. ويخلق تطوير المحاور العرضية تناوباً غير منتظم لمناطق متطورة، وامتدادات من المناطق المفتوحة التي لم تتعرض للإخلال بأعمال البناء.

هذا ومن شأن التركيز على التطوير في المحاور العرضية أن تحرر الموارد الطبيعية المتميزة الموجودة على امتدادات الساحل من ضغوطات التطوير، وأن تمكن من المحافظة عليها والعناية بها، وأن تستغل ممرات الوديان، وتحدّد حواجز فاصلة خضراء يسهل الوصول إليها من المراكز السكانية والأنشطة. كذلك، فإن تعزيز المحاور العرضية يشدد على التنوع المجالي. وبطبيعتها، فإن المحاور العرضية تربط بين البنى البانورامية ذات التباين العالي في التقسيم العرضي. ويخلق هذا التباين بنية تحتية لتطوير

متميز لأجزاء من المحاور العرضية. كذلك، فإن الحواجز الخضراء تربط أيضاً بين الألوية البانورامية المتنوعة، وتقترح تشكيلة غنية من المناطق المفتوحة.

إن تعزيز المحاور العرضية ملائم لعدد كبير من الغايات المنشودة على صعيد المواصلات والمجتمع، كما أن تعزيز المحاور العرضية يخلق انتشاراً أكبر لاتجاهات السفر، ويعزز إمكان تنظيم لنظام مواصلات عامة ناجع، وترتيب لبنية هرمية لمنظومة المواصلات. وتعتبر محاور العرض رافعة لتطوير مناطق داخلية داخل الدولة، ولحرف مركز ثقل التطوير إلى قلب مناطق الأطراف القطرية في الشمال والجنوب. كذلك، فإن تطوير المحاور العرضية يعزز من ربط القدس عاصمة إسرائيل بالانتشار الشامل للأنشطة في المجال الوطني.

وهكذا، فالسياسة المقترحة في هذا المخطط تتبنى المقاربة التي تركز على المحاور العرضية. ومع ذلك، فإن مبدأ تطوير المحاور العرضية هو مبدأ عام، ويتوجب فحص تطبيقه في كل مجال ومجال. وينبغي على التخطيط الأكثر تفصيلاً على المستوى المناطقي إيجاد توازن بين هذا المبدأ وبين المبادئ النابعة من منظومة الروابط، مثل الاختيار بين محاور تطوير متوازية وتركيز التطوير في المراكز. ولا يعني مبدأ تطوير المحاور العرضية أن جميع المحاور العرضية سيتم تطويرها على شكل أضلاع تطوير أو سلسلة مستوطنات على امتداد المحور (النماذج أ-٣،أ-٤)، إلا أنه في الأماكن التي يوجد فيها مجال لتطوير نسائج مبنية على امتداد المحاور، هناك أفضلية لتوجيه التطوير إلى المحاور العرضية. ويجب أن نتذكر بأنه من المحتمل أن نتبيّن أن النموذج المفضل للتطوير هو نموذج المركز على المفارق فقط (النموذج أ-٢)، وأنه من الأفضل الامتناع عن ترابط الأنشطة في المحاور العرضية مثلما هو الأمر في المحاور الطولية.

إن تفضيل هذا الاتجاه التطويري أو ذاك يتوقف أيضاً على ملاءمته لأنواع المجالات. وبصفة عامة، ففي المجالات المدينية هناك مكان لتطوير متعدد الاتجاهات، على موازاة التعزيز الخاص لمحاور العرض. وتعتبر اتجاهات التطوير في المجالات البينية (الوسطية) معقدة للغاية، وترمي لإيجاد توازن بين عدد كبير من المبادئ. ومع ذلك، فإنه لمن الأهمية بمكان بشكل خاص قطع انزلاق التطوير من المجالات المدينية إلى المجالات البينية (الوسطية) في المحاور الطولية، في المقاطع بين نتانيا والخضيرة، وبين أسدود وعسقلان، وبين كريات ملاخي وبين كريات غات. وتحتل مسألة اتجاهات التطوير في المجالات المفتوحة مكاناً هامشياً فقط، حيث إن جل التطوير يتركز في النموذجين (أ-١ و أ-٢).

## إجمال مبادئ تنظيم منظومة الروابط

### * أحكام عامة

- الاستناد الى شبكة الروابط كهيكل موجه لتنظيم النشاطات في المجال الوطني التركيز على التنوع المجالي، استغلال مزايا الموقع الفريدة، وتشجيع التعاون المجالي بين المراكز السكانية اليهودية والعربية.

- ملاءمة التطوير في كل مجال مع البنية المفضلة لنماذج التطوير - مراكز على المفارق، سلسلة من المراكز السكانية على امتداد المحاور والمجال القروي بينها.

- إيجاد هيكل واضح كأساس لتنظيم وتركيز البنى التحتية الخطوطية على المستوى الوطني، وكوسيلة للتنسيق بين منظومات البنية التحتية نفسها، وبينها وبين منظومة النشاطات.

- إيجاد قاعدة لتنظيم منظومة مواصلات هرمية ذات مستوى خدماتي عالٍ.

- إيجاد قاعدة لتصميم التشكيل البانورامي المُشاهد على امتداد محاور الحركة.

### * مراكـــز

- تشجيع التطوير في مراكز بلدية كبيرة وكثيفة على المفارق الواقعة على الشبكة.

- تأكيد الهوية والخاصية لكل مركز - تشجيع التخصص وملاءمة التطوير للمجال المفتوح من حوله.

- ربط المراكز بمحاور حركة رئيسة وسريعة ذات سرعة تخطيط عليا.

- تطوير نظام مواصلات عامة ناجع للربط بين المراكز.

### * سلسلة مستوطنات على طول محاور الحركة الرئيسة

- استغلال قدرات التطوير الكامنة وسهولة الوصول بين المراكز على طول محاور مختارة.

- تركيز التطوير في المحاور العرضية ونقل ثقل التطوير إلى الشرق.

- تقطيع امتدادت البناء في المحاور الطولية بواسطة حواجز فاصلة مفتوحة.

- منع استمرار عملية زحف التطوير بحصص صغيرة وبكثافة منخفضة على طول المحاور.

- التطوير على طول محاور الحركة وفقاً لمقاربة «التكثيف و«المحافظة» والمحافظة

على الحواجز الفاصلة المفتوحة، وتكثيف الأجزاء المبنية، وبحسب الحاجة والدمج والتنسيق بين التطوير وفقاً لمقاربة «الانزلاق المراقب»، أي ربط التطوير الجديد بمقاطع بناء جديدة قائمة، وتحديد حدود واضحة له، وفي حالات خاصة وفقاً لمقاربة «الانزلاق غير المنتظم»، إضافة مقاطع بناء جديدة، وتكثيف المقاطع المبينة القائمة مع المحافظة على حواجز فاصلة واضحة.

- تنويع نماذج التطوير على طول المحور والتناوب في تطويرها على جانبي المحور.

*** المجـال المفتوح والقروي بين المحاور**

- كبح جماح عملية زحف تطوير الضواحي السكنية إلى المجال القائم بين المحاور في المجالات المدينية وفي المجالات البينية (المتوسطة).

- التطوير المراقب للمراكز السكانية في المجال المفتوح والقروي بين المحاور في المجالات المفتوحة في الجنوب وفي الشمال.

## ٤-٣ مكونات المخطط[٢١]: الصورة من قرب (Zoom in) والصورة من بُعد (Zoom out)

مداميك التخطيط المعروضة في هذا البند تعبر عن مبادئ التخطيط المتأتية كنتيجة لتغيّر زاوية التمعّن في المجال القطري. مرة **أولى** من المجال القطري نحو الخارج: العلاقة الإقليمية لإسرائيل بين جيرانها في محيط يسوده السلام. ومرة **ثانية** من الكل القطري نحو الداخل: فحص مجالات التخطيط المناطقية، كل واحد لكل متكامل، ومعاً يكوّنون صورة الغاية القطرية المنشودة الشاملة.

### ٤-٣-١ إسرائيل في محيط يسوده السلام - الانعكاسات المجالية للسياق الإقليمي[٢٢]

يعرض هذا البند الانعكاسات التخطيطية لأجواء السلام في الشرق الأوسط على صورة المجال الوطني. ويؤثر التغيير في محيط إسرائيل التخطيطي في دائرتين: **الأولى** عبارة عن تغييرات عامة في سياسة التخطيط تؤثر بشكل ملحوظ في مبادئ تنظيم المجال، و**الثانية** تغييرات مجالية واقعية في خارطة إسرائيل المستقبلية.

---

(٢١) انظر: مازور وسوفير، المصدر نفسه، الجزء ٣.

(٢٢) انظر: رافي بارئيل [وآخرون]، «إسرائيل في محيط يسوده السلام،» (١٩٩٦)، و المصدر نفسه، الفصل ٨.

وهناك تأثير لسيناريو السلام على سلسلة من المسارات. وفي جزء **أول** من هذه المسارات يعتبر «سيناريو السلام» شرطاً ضرورياً لوجودها، كما يعتبر في جزء **آخر** المحرك الرئيس للتغيير في الاتجاهات القائمة، ويقوم في جزء **ثالث** بدور العامل المحرك لاتجاهات التغيير القائمة. ويجمل الجدول رقم (١٨)، ص ٣٣٩ من هذا الكتاب التغييرات المركزية التي ستطرأ على سياسة التخطيط في أعقاب هذه المسارات.

وتعتبر أجواء السلام شرطاً ضرورياً لفهم المجال الإقليمي كمجال كامل، متواصل ومتنوع، يكمن داخل تطوير شبكات من البنية التحتية والمواصلات المتواصلة. كما أن أجواء السلام تعتبر شرطاً للنظر إلى المناطق الحدودية كمناطق التقاء للانتقال من الصراع الإقليمي بين اليهود والعرب في إسرائيل إلى اندماج مجالي وتعاوني.

ويعمل « سيناريو السلام» كمحرك رئيسي للتغيير في الأهداف الوطنية، مع أن جذور التغيير مرتبطة أيضاً بظروف أخرى. ومن الأمثلة على ذلك الزيادة في وزن الغايات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية المنشودة على حساب تراجع الغايات السياسية والأمنية. وتوجد لذلك انعكاسات تخطيطية كبيرة، ومن بينها: التركيز على الأبعاد الصغيرة لدولة إسرائيل؛ وملاءمة نماذج تطوير منظومات المراكز السكنية على المستوى المناطقي مع الاعتبارات الاقتصادية: الاستغلال الأفضل لمزايا الحجم والتخصص، والتغيير في نماذج تدخل الحكومة في مسارات ونماذج التطوير.

وهناك مسارات تحفز أجواء السلام وتيرة تغييرها وتزيد من قوتها. وفي المجال الاجتماعي تسرع هذه الأجواء الزيادة في وزن «قيم الفرد» على حساب «قيم المجموع»، وتبرز الاعتراف بتنوع سكان الدولة، وتؤكد الحاجة إلى تقليص الهوات المناطقية في داخل إسرائيل، بوسائل من بينها مبدأ «توزيع» الأنشطة على المستوى الوطني و«تركيزها» على المستوى المناطقي. وفي المجال البيئي، ستعزز أجواء السلام التعاطي مع القيم الطبيعية والبانورامية كقاعدة لـ «حياة نوعية»، كما ستعزز الإدراك بضرورة الحفاظ على «الموارد الوطنية» بعد أن تحددت كميتها النهائية في اتفاقيات السلام، واستغلالها بصورة ناجعة بشكل عام، وبخاصة في ما يتعلق بموردي الأرض والحياة.

وهناك تأثير مباشر في بنية المجال الوطني للتغيير في مفهوم إسرائيل الشامل الذي يتمثل بالانتقال من التعاطي مع إسرائيل كـ «جزيرة» وكحائط «مسدود» إلى النظر إليها كمركز متميز ومتخصص في داخل شبكة إقليمية. ويوجد لهذا التأثير أربعة مكونات رئيسة موحدة ومنسقة كمدماك تخطيطي إضافي في الصورة المستقبلية الشاملة.

### ١- تنظيم مجال إسرائيل الوطني على خلفية الشبكة الإقليمية:

حتى الآونة الأخيرة شكلت حدود الدولة سداً محكماً لا يمكن النفاذ منه أثر في تحديد «المناطق الحدودية» في أطراف الدولة. واعتُبرت النشاطات والبنى التحتية في الجانب الآخر من الحدود على أنها غير ذات صلة باعتبارات تخطيط مجال إسرائيل الوطني. ومع ذلك، ومثلما هو الأمر في كل تخطيط مجالي، فإنه ينبغي أخذ السياق البيئي في الاعتبار، وخاصة إزاء وجود «سيناريو السلام». وتعرض الخريطة رقم (١٤)، ص ٣٨٨ من هذا الكتاب مجال إسرائيل الوطني على خلفية منطقة متواصلة تشمل مجالات ملحوظة داخل أراضي الدول المجاورة. وتوصيف ملامح هذا المجال هي نتيجة لتجميع عدد كبير من الوثائق التي أعدّتها حكومة إسرائيل ومنتديات أخرى لطرح خيارات التطوير لإسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط[٢٣]. ومن ناحية التطرق إلى السياق الإقليمي، هناك تأكيد على ثلاثة مكونات تخطيطية مركزية: **شبكة الطرق الإقليمية** - الاستمرارية الناشئة في أعقاب ربط الشبكات المنفردة الخاصة بإسرائيل والأقطار المجاورة، **المراكز الوطنية الرئيسة في المجال** - على مفارق رئيسة في الشبكة الإقليمية، وتقع جميعها في مدى قريب من إسرائيل؛ **موانئ ومطارات** دولية رئيسة على مسافات قريبة من بعضها البعض ومترابطة بشكل جيد.

وفي ظروف السلام وفتح الحدود توجد معقولية عالية لتأثير متبادل وجوهري في شبكة المواصلات الإقليمية بين السكان ومراكز النشاطات والمطارات والموانئ. كذلك هناك قدرة كامنة ملحوظة للتعاون حول مراكز المواصلات الرئيسة والموانئ والمطارات (انظر الخريطة رقم (١٤-١)، ص ٣٨٨ من هذا الكتاب).

### ٢- الدمج بين مبادئ التخطيط الخاصة بإسرائيل وبجيرانها :

العلاقات مع جيران إسرائيل، وبخاصة في أجواء محيط يسوده السلام تسمح بتوسيع مبادئ التخطيط التي عبّر عنها في هذا الفصل إلى ما وراء حدود الدولة. وهذا التوسيع لا يطرح - «إملاء» أو - «إكراه» من أي نوع كان على المجال الوطني لجيرانها، وإنما كتصور محتمل لقيام طواقم التخطيط الوطنية لدى جيراننا بتفعيل اعتبارات موازية لتلك التي قمنا بتفعيلها بالنسبة إلى مجال إسرائيل الوطني (انظر الخريطة رقم (١٤-٢)، ص ٣٨٨ من هذا الكتاب).

---

(٢٣) في هذه الخطة نحن لا نقترح خطوطاً معينة كما لا نعارض أخرى، وإنما نقوم فقط بنشر شبكة إقليمية محتملة كأساس لمناقشة الانعكاسات التخطيطية الاقليمية لاسرائيل في الشرق الأوسط. انظر: Government of Israel,«Development Options for the Middle East,» (1994 - 1996).

### ٣ - النظرة إلى الحدود والى مراكز الالتقاء على امتدادها :

أحد الإمكانات الكامنة الرئيسة لمساهمة أجواء محيط يسوده السلام في الشرق الأوسط في تنظيم مجال إسرائيل الوطني يتمثل في تحويل حدود الدولة من واقع كونها حدوداً فاصلة إلى واقع نقاط التقاء. وفي هذا الواقع الجديد ستكون حدود الدولة مفتوحة، ولكنها خاضعة للرقابة، كما أنه من المفضل أن تكون هناك أماكن لقاء وتعاون. ومن شأن التحديد العقلاني لنقاط الالتقاء هذه منع ظواهر عشوائية تتمثل في كثرة نقاط الاتصال بشبكات إقليمية ومحلية مختلفة، الأمر الذي يقلل من إمكان الرقابة لدواع أمنية، واقتصادية، وبيئية. ومن الجدير بالذكر أن تكون نقاط الالتقاء قائمة على المحاور الرئيسية للمنظومة الإقليمية، وبخاصة في تلك الأماكن حيث تركز النشاطات فيها من على جانبي الحدود موجود في مواقع قريبة نسبياً وعلى مسافات ممكنة للانتقال اليومي للعمالية (انظر الخريطة رقم (١٤-٣)، ص ٣٨٨ من هذا الكتاب).

### ٤- القدرة الكامنة لمشاريع مجالية مشتركة بين إسرائيل وجيرانها

إن إحدى ثمار السلام الرئيسية تتمثل في القدرة الكامنة على تطوير المناطق الواقعة على امتداد حدود الدولة، التي أدى إغلاقها، كما أدت أعمال العداء على طولها، إلى حرمانها من التطوير الوطني على جانبي الحدود. ويكشف فتح الحدود عن إمكانات استنفاد هذه القدرة الكامنة المتميزة في مناطق طبيعية عظيمة القيمة، حيث الحدود التعسفية والمسدودة حالت دون تطويرها. وبإمكان هذه المناطق تحقيق هذه القدرة الكامنة الكبيرة فقط في الوضع الاستمراري، حيث تتم ملاءمة تخطيطها وتطويرها بين الدول ذات العلاقة[٢٤] (انظر الخريطة رقم (١٣)، ص ٣٨٧ من هذا الكتاب).

## ٤-٣-٢ إجمال مبادئ تنظيم مجالات التخطيط[٢٥]

هذا البند يعرض سياسة التطوير الموحدة المتأتية من تجميع مكونات المخطط وتركيزها على المستوى المناطقي. كما يعرض هذا الفصل الطريقة التي تمتزج فيها مداميك التخطيط التي عُرضت أعلاه مشكلة وحدة شاملة ومتكاملة في كل واحد من مجالات التخطيط - «المجالات المدينية»، «المجالات البينية (الوسطية)»، «المجالات

(٢٤) لبيان هذه المشروعات الاقليمية، انظر: المصدر نفسه، و مازور - بيرشت، «المخط الرئيس للنقب في ظل السلام،» (١٩٩٥).

(٢٥) انظر: مازور وسوفير، «صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» الفصل ٩.

المفتوحة». ويبرز المخطط المبادئ العامة لتنظيم كل واحد من أنواع المجالات ويقترح اتجاهات لملاءمتها بشكل معيّن لكل مجال. وتهدف مبادئ التطوير إلى تشخيص القدرة الكامنة لكل مجال، والوقوف على مزاياه النسبية، وعلى اتجاهات تخصصه المحتملة. ويسعى المخطط لفحص هذه الأمور على خلفية دور المجال في النظام الوطني الشامل. وتتطلع المبادئ التخطيطية إلى ضمان ازدهار كل مجال بحد ذاته دون أن يكون في ذلك نقض للإسهام في رفاه المجالات المحاذية وفي النظام الوطني كله.

إن الإسهام الرئيس لمخطط إسرائيل الرئيسي في سنوات الألفين على المستوى المناطقي يتمثل في إضاءة العلاقات المتبادلة بين المجالات، واقتراح أدوات لتحديد مبادئ التطوير، والإشارة بخطوط عريضة إلى اتجاهات الحل المطلوبة. وجميع هذه الأمور بحاجة إلى فحص مجدد ودقيق أثناء التخطيط المناطقي المفصل، ولكن دون إهمال الرؤية القطرية الشاملة على المدى البعيد. وسنجمل في هذا الفصل سياسة التطوير وفقاً لأصناف المجالات فقط. وللتفصيل الكامل لمبادئ التطوير لكل واحد من المجالات السبعة.

### * مبادئ لتطوير المجالات المدينية

الجهد الرئيس في توجيه نماذج التطوير في المجال المديني موجه من جهة لتحسين نجاعة المجال المتروبوليني وأدائه كمجال اختيار واحد، ومن الجهة الأخرى لتحسين الوصول السهل إلى المناطق المفتوحة، ولصياغة مراقبة للعلاقة بين المبني والخالي، ولتوحيد المعالم الطبيعية المفتوحة والحضرية معاً.

وتمّ تحديد المجال المديني على مستوى الشمول الوطني بأنه مجال مبني، حيث تتركز المراكز السكانية والأنشطة بصورة رئيسة في رؤوس زواياه وعلى امتداد حدوده، وتتم المحافظة في وسطه على «قلب أخضر» (النموذج ب-٢، ب-٤). وعلى المستوى الشمولي المناطقي يشمل نموذج المجال المديني المبادئ التخطيطية التالية (انظر الرسم البياني رقم (١٦)، ص ٣٧٢ من هذا الكتاب):

**النظام المبني**: يستند نموذج المجال المديني وفقاً لتعريفه الى تطوير مراكز متخصصة وبخاصة في زوايا المجال. ويتموضع كل واحد من المراكز على مفترق محاور رئيس (النموذج أ-١). وتمتد بين المراكز محاور حركة وبني تحتية، وعلى امتدادها الأطراف المتروبولينية مطورّة وفق صيغة أضلاع تطوير أو سلسلة مستوطنات (النماذج أ-٣، أ-٤). وفي المجال المديني المكثف، فإن أضلاع المجال قد تتطور كأحزمة مبنية ومفتوحة على التوالي، بما يشبة نموذج «الأصابع» في التطوير المتروبوليني (النموذج أب-٤). أما أضلاع المجال المديني الذي يكون قيد التشكيل أو في الالتقاء مع المناطق

المفتوحة ذات النوعية العالية، فإنها في المقابل قد تبقى كمحاور حركة تمرّ في مجال مفتوح (النموذج أ-٣، أ-٢). ومن شأن تركيز التطوير في الزوايا وعلى امتداد أضلاع المجال أن يحرر مركز المجال وأن يحافظ على قلبه كمنطقة مفتوحة.

**نظام الحركة وسهولة الوصول**: إن نظام التطوير المحوري هو نظام متعدد الاتجاهات يربط بين المراكز، وهو بهذه الطريقة يزيد من المجال المتروبوليني المشترك للانتقال اليومي للعمالة. ويوجد لهذا النموذج مزايا بارزة لناحية مدى ملاءمته لتطوير نظام مواصلات ناجع بعامة، ومواصلات عامة بخاصة. وتمتد بين محاور الحركة الرئيسة منظومة طرق مناطقية - داخلية تزيد من مستوى التأثير المتبادل بين مراكز الخدمات والأشغال والسكن والاستجمام. ويوجد لكل واحد من المجالات المدينية رابطة مع بوابة دولية - ميناء بحري ومطار داخل المجال أو بالقرب منه، وعلاقة المواصلات والبنى التحتية في مراكز الأنشطة تشجع على استغلال مزايا الحجم والكتل الخاصة بالمجال المديني كله، حيث إنه من السهل الوصول من مركز إلى آخر، كما أنها تخدم مسارات التخصص المجالي واستغلال المزايا النسبية.

**سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة**: على الرغم من المحافظة على مستوى كثافة عال من الأنشطة داخل المجال المديني، إلا أن نموذج التطوير يضمن سهولة وصول عالية إلى المناطق المفتوحة، وبصفة خاصة مقارنة بنماذج موازية تقوم على نموذج المتروبولين المركزي. وتصل المجالات المفتوحة والكبيرة وذات الجودة التي تحيط بالمجال المديني إلى مراكز النشاط في رؤوس زوايا المجال، الأمر الذي يعرض غالبية السكان لاتصال مباشر مع المناطق المفتوحة. ويؤدي الدخول إلى المجال المتروبوليني بشكل مباشر الى مراكز الزوايا وليس من طريق الأطراف التي توجد فيها الضواحي السكنية. وتضمن عملية تطوير المجال المديني المحافظة على سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة، وذلك خلافاً لعملية التطوير الحلقاتي للمتروبولين المركزي الذي يبعد النواة والحلقات الداخلية عن المناطق المفتوحة مع كل حلقة تطوير إضافية. كذلك تتم في محاور التطوير على امتداد أضلاع المجال المديني المحافظة على القرب من المناطق المفتوحة. وتتمتع المراكز السكانية القائمة على امتداد المحاور بقربها من المجالات المفتوحة ومن المجالات البينية (الوسطية) التي تحيط بالمجال المديني من الخارج وبقربها من المجال المفتوح ومن «القلب الأخضر» في مركز المجال المديني.

**الحواجز الفاصلة المفتوحة**: إن كل مركز محاط بحاجز فاصل أخضر يفصل بينه وبين محاور التطوير، بحدد المدينة المستخدمة كمركز ويحافظ على هويته وخصوصيته. كذلك فإن الامتداد المبني على طول المحاور يقطع بحواجز فاصلة خضراء عمودية.

ومهمة الحواجز هي الربط بين «القلب الأخضر» الذي يكون داخل المجال وبين المناطق المفتوحة في خارجه والمحافظة على تواصل المناطق المفتوحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن دور الحواجز هو إطالة خط التماس بين النسائج المبنية وبين المناطق المفتوحة، ومنع امتدادات مبنية طويلة وموحدة، وضمان ملاءمة التطوير للسياق البيئي والطبيعي من جهة، وللطابع الطوائفي ولنمط الحياة المتميز للمركز الاستيطاني من جهة أخرى.

**العلاقة بين المبني والخالي**: إن عملية الدمج والتوحيد بين نظام المناطق المفتوحة وبين نظام المراكز الاستيطانية ونظام الحركة في نموذج المجال المديني، يشجع على تشكل هوية وخصوصية لكل مكوّن في المجال. وتتمتع المناطق المفتوحة بتشكيلة كبيرة من الأحجام والأشكال بمستويات مختلفة من الكثافة. وتلائم هذه المناطق مهامها المختلفة للخصائص الطبيعية من جهة، ولسياقها الاجتماعية من جهة أخرى. كذلك تتمتع المناطق المبنية أيضا بتباين مجالي أكبر يتأثر بين أمور أخرى بالمناطق المفتوحة، ويتوجه كل مركز إلى مجال مفتوح آخر، فيستقى منه خصوصيته الوظيفية والهيكلية.

**حدود المجال المديني**: يحدد نموذج المجال المديني حدوداً واضحة بينه وبين المجالات المحيطة به. ولا ينبغي النظر إلى هذه الحدود كحدود وظيفية تؤخر أو تمنع مسارات التسلسل والتطوير. ويتوجب النظر إليها كحدود للنسيج الطبيعي تحمي الموارد الطبيعية والبانورامية، وتشجع مسارات التخصص الوظيفي والتصميمي للمكونات في المجال. والتطلع هنا هو لملاءمة هذه الحدود مع التضاريس الطبيعية واستغلالها للتركيز على نوعيات المعالم الطبيعية والبلدية معاً.

هذا ويقترح نموذج المجال المديني في مبادئه العامة مزايا كثيرة مقارنة بنماذج تطوير متروبولينية بديلة، وهو ملائم بشكل خاص لمجال إسرائيل الوطني، ولأحجامه ولسماته الجغرافية - السياسية والجغرافية - المورفولوجية. كذلك، فإن السمات الديمغرافية للسكان، وتوزعهم في المجال، وعمليات النمو المتوقعة تعزز أيضاً من محاسن تبني نموذج تطوير المجال المديني. وتعتبر ملاءمة نموذج المجال المديني مع كل واحد من المجالات في الشمال، وفي الوسط، وفي الجنوب، مهمة مخططات التطوير المناطقية الأكثر تفصيلاً.

### * مبادئ لتطوير المجالات البينية (الوسطية)

المجالات البينية غنية بالقيم الطبيعية وبامتدادات كبيرة من المناطق المفتوحة التي لم تحلّ بها النسائج المبنية. ومهمتها هي أن تستخدم كـ «رئات خضراء» تفصل بين مجالات مدينية مكثفة. وهذه الغاية تتعرض للتهديد من جانب عملية انزلاق المباني

السكنية والعمالات، التي هي جزء من مسارات الانتشار العشوائي لمتروبولينات قلب الدولة (المجال المديني المركزي) وبمدى أقل للمجال المديني الشمالي.

وتجري عملية انزلاق التطوير إلى المجالات البينية (الوسطية) وفقاً لاتجاهات قائمة بقالب حضري، أي تجزئه كبيرة للمراكز السكنية ذات الكثافة المنخفضة والاحجام الصغيرة. وهذه العملية تبتر منطقة المجال وتزيد رقعة استيعاب المناطق المبنية لكمية صغيرة نسبياً من السكان والأنشطة الأخرى. وهذه تعتمد على حركة التنقل بالمركبات الخصوصية وتحتاج إلى طرق كثيرة وبنى تحتية مجزأة.

إن موضعة المجالات البينية بين المجالات المدينية يجعل حركة الانتقال بين المتروبولينات تعبر في داخلها. ومن المتوقع أن تزداد هذه العلاقات والروابط بسبب الطابع المتخصص العتيد للمجالات المدينية. وتخلق الحركة الكبيرة بين المجالات المدينية مزايا تموضع واضحة على المفارق وعلى طول محاور الحركة الرئيسة في المجالات البينية (الوسطية).

وهناك هدف مزدوج للتخطيط. **الهدف الأول** هو الحفاظ على طابع المجالات البينية (الوسطية): «رئات خضراء» ومنع الزحف العشوائي لتطوير ضواحي سكنية على دفعات صغيرة ووقف الزيادة العشوائية للمراكز السكنية القروية. و**الهدف الثاني** هو استغلال ضغوطات التطوير ومزايا الموقع كرافعة للتطوير الاقتصادي للمجال ولإحراز مزايا مناطقية. وسيتم توجيه الجهد التخطيطي في المجالات البينية (الوسطية) نحو التنظيم المجالي، وليس للتقييد الكمي لنطق التطوير.

ومن الناحية المتروبولينية، فإن المجالات البينية تعتمد على المجالين المدينيين الواقعين على جانبها. وتوفر لها المجالات المدينية خدمات ذات مرتبة دخول عالية. وتشارك المجالات البينية (الوسطية) نفسها في عرض الخدمات والعمالات الغنية بالأرض أو المرتبطة بجودة المناطق المفتوحة. وسيجري التركيز في المجالات البينية على تطوير مناطق الاستجمام والسياحة، بما في ذلك تطوير أشرطة ساحلية واسعة لرفاه سكان المجالات المدينية.

ويتوقف استنفاد مزايا الموقع على تركيز التطوير في عمليات البناء المكثفة نسبياً والمتمركزة في المفارق وعلى طول المحاور الرئيسة. وهذه هي الأماكن المفضلة للتطوير البلدي. ولذا، فإن النماذج المفضلة لتطوير المجالات البينية هي المراكز البلدية في المفارق الرئيسة (النموذج أ-٢) وتطوير مدن متوسطة وصغيرة على امتداد محاور المواصلات (النموذج أ-٣، أ-٤) بشروط خاصة، وفي مقاطع محاذية للمجالات المدينية سيلائم أيضاً تطوير أحزمة مبنية ومفتوحة على التوالي (النموذج

أب - ٤). وبين المحاور ستجري المحافظة على طابع المجال المفتوح القروي (النموذج أ-٣)، كما ستمنع الزيادة العشوائية للمراكز السكانية القروية ذات الكثافات المنخفضة.

وفي الأماكن التي تسمح فيها الظروف المحلية بالتطوير وفقاً لنموذج المركز البلدي القائم على مفترق الطرق والمجال المفتوح الذي يحيط به، فإنه يتوجب تفضيل هذا النموذج على التطوير المحوري. وانتشار البناء على امتداد المحور لا يسهم بالضرورة في رفع مستوى تطوير المحيط المجاور، في حين أن تركيزه في المركز البلدي على مفترق الطرق، بالإضافة إلى المزايا الأخرى، سيزيد أيضاً نطاق المجال الذي سينظر إليه كمجال مفتوح.

*** مبادئ لتطوير المجالات المفتوحة**

تمتد المجالات المفتوحة إلى الشمال والى الشرق من المجال المديني الشمالي، كما تمتد إلى الجنوب والى الغرب من المجال المديني الجنوبي. وتشكل هذه المجالات ثلثي مساحة الدولة. وتشمل المجالات المفتوحة معظم المحميات الطبيعية، وتوجد فيها مجالات مفتوحة كبيرة لا تخلّ بها أعمال البناء. والمجالات المفتوحة لا تقع في هذه المرحلة تحت ضغوط تطوير حثيث، كما أن قدرتها الاقتصادية منخفضة نسبياً. وتوجد أجزاء منها في مستوى منخفض نسبياً من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية مع خصائص لـ «أطراف الدولة».

إن دور المجالات المفتوحة هو توفير المناطق الاستجمامية لجميع سكان الدولة. كذلك فإن لهذه المجالات قدرة كامنة لتطوير انتقائية لمجموعات سكانية ولجماعات منظمة مختلفة ولأنشطة اقتصادية متميزة تتأثر من الظروف البيئية والنوعية للمجالات المفتوحة. وهدف التخطيط هو الإشارة إلى قدرة كامنة لتطوير محلي مميز للمراكز السكانية وللجماعات المنظمة التي ستستغل الجودة البيئية، والعزلة النسبية، والظروف المحلية لأغراض «التحقيق» الذاتي والجماعي.

إن مراكز الاستيطان المختلفة المنتشرة في المجالات المفتوحة ستكون مرتبطة إلى حد كبير بالخدمات المتروبولينية المقدمة من جانب المجالات المدينية التي تعتمد عليها. و«ستدفع» هذه المراكز من خلال التفضيل «ثمن» البعد في مقابل قيمة «العزلة» و«النوعية المتميزة». وكذلك، ففي المناطق المفتوحة أيضاً من المهم منع انزلاق النشاطات الناجمة عن «التجزؤ المتروبوليني» العائد الى المجالات المدينية المحاذية.

وبصورة شمولية، فإنه لا توجد أفضلية للتطوير ذي الطابع المحوري في المجالات المفتوحة. ونموذج التطوير المفضل هو تطوير مدن متوسطة وصغيرة على

مفارق الطرق (النموذج أ-٢)، وتطوير مراكز سكنية قروية محدودة الحجم وبعيدة نسبياً بعضها عن بعض في بقية المجال (النموذج أ-١). وستطور مراكز استيطان مختلفة طابعاً خاصاً من ناحية التخصص الاقتصادي المتميز: الطابع الجماعي المنظم ونماذج البناء. ونموذج «المدينة المناطقية» حسب فكرة البروفسور رعنان فايتس[٢٦]، ملائم كنموذج لتعاون مجالي في أجزاء من المجال المفتوح. ووفقاً لهذا المبدأ، فإن كل مركز استيطاني في المجال يؤدي دوره كـ «مدينة إقليمية» سيكون بمثابة «ضاحية» متخصصة في البنية الجماعية المنظمة وفي النشاط الاقتصادي. وبهذه الصورة سينشأ تعاون بين المراكز الاستيطانية المختلفة في مجال جغرافي معيّن.

وفي المجال المفتوح أيضاً لا ينبغي السماح تماماً بإطلاق العنان للتوفير، وينبغي التطلع إلى تطوير وفق نماذج ناجعة في منظور الأرض، انطلاقاً من اعتبارات التطوير الثابت والدائم أيضاً، من أجل حماية نوعية المجال المفتوح، وكذلك من أجل تحسين أداء نقاط المراكز الاستيطانية الأكثر عزلة.

إن عملية السلام وفتح الحدود مع الدول المجاورة سوف تؤثر بخاصة في القدرة الكامنة لتحقيق الموارد الطبيعية والبانورامية وتطوير المنظومة السياحية في المجالات المفتوحة. كذلك، فإن جزءاً بارزاً من الأفكار للتعاون الإقليمي بين إسرائيل وجيرانها مشمول في نطاق هذه المجالات المفتوحة.

## ٤-٤ برنامج كمّي لمكونات المخطط[٢٧]

هذا البند يعرض البنية الكمية المرغوبة لمكونات المخطط. وينضم الجانب الكمي إلى الجانب المتعلق بتنظيم المجال في نماذج تطوير مرغوب فيها، بحيث يكملان بعضهما البعض مشكلين صورة شاملة للغاية المنشودة. وينقسم المدماك البرنامجي إلى مستويين: صورة الغاية المنشودة لانتشار السكان، وصورة الغاية المنشودة لانتشار وتوزيع استخدامات الأرض.

إن الجوانب الكمية لصورة الغاية المنشودة معروضة وفقاً لتقسيم مجالي وظيفي (يختلف عن التقسيم الإداري إلى ألوية وأقضية). وهذا التقسيم هو تقسيم مزدوج - التقسيم إلى ثلاث مناطق: شمال، وسط، وجنوب؛ والتقسيم إلى سبعة مجالات تخطيط: ثلاثة مجالات مدينية، بينها مجالان بينيّان (وسطيّان)، وفي الشمال والجنوب مجالان مفتوحان. وقد تمت ملاءمة التقسيم إلى مناطق مع حدود الألوية والأقضية:

(٢٦) انظر: رعنان فايتس، «المدينة المناطقية،» (١٩٩٤).

(٢٧) انظر: مازور وسوفير، «"صورة المستقبل": مخطط لتنظيم المجال الوطني»، الجزء ٤.

فالمنطقة الشمالية شملت لواء الشمال وقضاء حيفا من لواء حيفا، والمنطقة المركزية شملت قضاء الخضيرة من لواء حيفا، وألوية تل أبيب والمركز والقدس وقضاء عسقلان من لواء الجنوب. والمنطقة الجنوبية شملت قضاء بئر السبع من لواء الجنوب[٢٨]. واشتق التقسيم إلى مجالات تخطيط من عملية تحليلية للمجال الوطني (انظر البند ٤-٢ السابق). واستناداً الى هذا التقسيم، يتبيّن أن كل واحد من المجالات البينية (الوسطية) هو في حالة تطابق مع منطقتين: شمال ووسط، ووسط وجنوب. ومن أجل الحفاظ في الوقت عينه على التقسيم إلى مناطق وعلى التقسيم إلى مجالات تخطيط تمّت تجزئة المجالات البينية (الوسطية) إلى مجالين فرعيين. ومن أجل تسهيل أمور أعطيت أرقام لمجالات التخطيط وللمجالات الفرعية من ١ حتى ٩ (انظر الخريطتين رقمي (١٥)، ص ٣٨٩، و(١٦)، ص ٣٩٠ من هذا الكتاب)، وانظر كذلك الجداول من أرقام (٢٠) - (٢٤)، ص ٣٤٢-٣٤٨ من هذا الكتاب).

## ٤-٤-١ توزع وانتشار السكان - صورة الغاية المنشودة[٢٩]

إن صورة الغاية المنشودة الخاصة بتوزع السكان قد وُجّهت لتحقيق سلسلة طويلة من الأهداف، وتطبيق أربعة مبادئ تخطيطية مركزية هي: مبدأ «**التوزيع المركز**» (المحافظة على مركزية المجالات المدينية، حيث يقيم ثمانون في المئة من سكان الدولة على عشرين في المئة من مساحتها)، **واستغلال نماذج تطوير توفيرية في الأرض** (بما في ذلك التركيز على نماذج تطوير بلدية)، **وزيادة المساواة المجالية** (بما في ذلك تسريع عملية تمدين السكان العرب وتشجيع دمجهم في المجالات المدينية بعامة وفي المجال المديني المركزي بخاصة)، **وتنويع الحلول الخاصة بنماذج التطوير المجالية،** وذلك من خلال رؤية قطرية شاملة وفي كل واحد من المجالات وفقاً لأفضليات المجموعات السكانية المختلفة. وفي التوزيع المقترح للسكان هناك تشديد على أمرين: **الأول** هو التغيير في نماذج حركة السكان، ونعني بذلك توجيه التطوير إلى مجالات مفضلة، وبخاصة إلى المجال المديني الجنوبي، وتخفيف الزيادة الحثيثة في المجال المديني المركزي. وهذا التشديد يظهر في الجدولين رقمي (٢٠) و(٢١)، ص ٣٤٢ و٣٤٣ من هذا الكتاب على التوالي. أما الأمر **الثاني**، فيتمثل بتوجيه التطوير في كل مجال إلى نماذج استيطان مفضلة حسبما يظهر ذلك في الجدول رقم (٢٢)، ص ٣٤٤ من هذا الكتاب وفي الخريطة رقم (١٥)، ص ٣٨٩ من هذا الكتاب.

---

(٢٨) السكان في المستوطنات في يهودا والسامرة وقطاع غزة أخذوا بالحسبان في التقسيم وفقاً لمجالات التخطيط المحاذية لهم.

(٢٩) انظر: المصدر نفسه، الفصل ١٠.

واستندت صورة الغاية المنشودة الخاصة بالتوزع السكاني على تجميع المراكز الاستيطانية المختلفة في خمسة نماذج استيطان مبدئية: **النموذج الأول**، ويتمثل بالمراكز المتروبولينية، والنواة، والحلقة الداخلية والوسطى. **النموذج الثاني**، وهو عبارة عن مراكز بلدية كبيرة على مفارق مركزية على شبكة الروابط وفي أضلاع المجال المديني، مخصصة لاستيعاب أكثر من خمسين ألف نسمة. **والنموذج الثالث**، مدن متوسطة الحجم في المجالات المدينية وعلى امتداد المحاور، مخصصة لاستيعاب أكثر من عشرين ألف نسمة. **والنموذج الرابع**، مدن صغيرة، مخصصة لاستيعاب أقل من عشرين ألف نسمة. **والنموذج الخامس**، مراكز سكنية قروية مخصصة لاستيعاب أقل من خمسة آلاف نسمة.

هذا، ولقد تتحدّد هذه القسمة وفقاً لحجم المراكز الاستيطانية، وكثافتها، وموقعها النسبي على شبكة الروابط، ونوع المجال الذي تتموضع فيه. ويتلاءم تعيين الغايات السكانية المنشودة وفقاً لنماذج استيطان مبدئية مع المرونة المطلوبة في مخطط رئيس شامل للمدى البعيد دون الانزلاق إلى تحديد غايات سكانية منشودة وتفصيلية لكل مركز استيطاني. ومن مهام مسارات التخطيط والتطوير الإقليمية ملاءمة نطق التطوير في كل مركز استيطاني مع تشكيلة متنوعة وواسعة من الاعتبارات التي ستشمل أيضاً الظروف المحلية المتميزة، مع المحافظة على الغايات العامة المنشودة، وعلى النماذج التي تفضلها مجموعات وجهات منظمة مختلفة في المجتمع الإسرائيلي.

## ٤-٤-٢ توزع استخدامات الأرض - صورة الغاية المنشودة[(٣٠)]

هناك وجهان لصورة الغاية المنشودة المتعلقة باستخدامات الأرض - برنامج المناطق - الوجه **الأول** يسعى لتقدير وتوقع نطق الطلب على إضافة مساحات مبنية وتوزعها في المجال بهدف توجيه عمليات تخطيط وتطوير مستقبلية. والوجه **الثاني** يرمي للتأثير في نطق هذه المساحات من أجل العمل قدر الإمكان على تقليص المساحات المفتوحة التي سيتم تحويلها في المدى الزمني للمخطط إلى مساحات مبنية، وتقليص المسّ بموارد المجال المفتوح وزيادة نجاعة نظام التطوير والبنى التحتية.

وتقوم السياسة الأرضية في الأساس على البنية المجالية المقترحة في هذا المخطط. ويتم إحراز التوفير الأقصى في الأرض من طريق ملاءمة المبادئ البرامجية العامة مع البنية الهيكلية، ومع أصناف المجالات ونماذج التطوير المقترحة. وهناك مبدأ تخطيطي مركزي يقضي بحرف اتجاهات التطوير نحو الداخل إلى مجموعات كلية

(٣٠) انظر: المصدر نفسه، الفصل ١١.

تتمتع بأفضلية في نجاعة الاستغلال الأرضي: على المستوى القطري مركزة التطوير في المجالات المدينية، وعلى المستوى المناطقي مبدأ زيادة الكثافة في المناطق المبنية القائمة واستغلال مناطق داخل مجموعة مراكز استيطانية، وداخل الأجزاء المبنية على طول المحاور.

ويستند برنامج المناطق على السياسة الرامية إلى زيادة كثافة نسائج بناء قائمة من أجل تخفيف انزلاق السكان نحو الخارج إلى نسائج جديدة. وينبع الانزلاق المتوقع للسكان في الأساس من الارتفاع المتوقع في الرفاه السكني. ومن شأن رفع الكثافة من طريق إضافة بناء في الفسحات الخالية، وتكثيف البناء القائم والهدم وإعادة البناء من جديد، أن تزيد من قدرة استيعاب السكان في النسائج القائمة.

هذا، ولقد جرى فحص القيم الخاصة بكثافة النسائج المبنية الجديدة التي ستضاف إلى المراكز الاستيطانية في بدائل ثلاثة هي: «استمرار الاتجاهات»[٣١] و«التكثيف الخاضع للرقابة» و«التكثيف المتزايد». وبعد فحص الطلب على المناطق المبنية على خلفية عرض المناطق الخالية والجوانب القيمية لهذه المناطق، تم وضع برنامج يدمج بديل «التكثيف المراقب» لغالبية المجال مع بديل «التكثيف المتزايد» في المجال المديني الشمالي، حيث يوجد مركزة عالية للغاية للقيم الطبيعية والبانورامية ونقص في الأرض المتوفرة دون ضغوطات بيئية لاستيعاب الطلب على التطوير. ومن خلال اعتبارات التطوير الثابت، تم رفض بديل «استمرار الاتجاهات» الذي تتم المحافظة بموجبه على قيم الكثافة البلدية المألوفة اليوم. وفي بديل «استمرار الاتجاهات»، فإن المجموع الكلي للمساحات المتوقع تطويرها أعلى بنحو عشرين في المئة (تشكل نحو ٦٢٠ كيلومتراً مربعاً) مقايضة بالدمج الموصى به.

ومن أجل ضمان أن تتمكن مساحات المراكز الاستيطانية من استيعاب نحو ٨,١ مليون نسمة حتى عام ٢٠٢٠، يتوجب تخصيص مساحة إضافية للمراكز الاستيطانية، وذلك لأنه حتى في العام المنشود أيضاً لن يتم تحقيق التطوير لكامل المساحة المخصصة للمراكز الاستيطانية. كذلك، فإن العمليات المرتبطة بزيادة رفاه المستخدمين وسمات الرفاه الأخرى، مثل الارتفاع في مستوى التكنولوجيا بما في ذلك استخدام الإنسان الآلي، وكذلك التخصص في الاقتصاد، من شأنها إلزام المخطط بتخصيص مساحات مبنية إضافية من أجل مراكز العمالة ومنشات البنية التحتية. وفي البرنامج المقترح

---

(٣١) بديل «استمرار الاتجاهات» بهذا المفهوم يتطرق فقط إلى كثافة البناء في النماذج المختلفة في نقطة الانطلاق. ولا ينبغي استبداله ببديل «الأعمال كالمعتاد» الذي يعالج البديل التخطيطي الشامل في إطار البدائل الرئيسة لمخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**».

أخذت بالحسبان هذه الاحتياجات من أجل إضافة مساحات مبنية. هذا ويتضمن الجدولان رقما (٢٢) و(٢٣)، ص ٣٤٤ و٣٤٦ من هذا الكتاب والخريطة رقم (١٦)، ص ٣٩٠ من هذا الكتاب، عرضاً لتوزيع وانتشار استخدامات الأرض في نقطة الانطلاق ١٩٩٤، وفي العام المنشود ٢٠٢٠.

### * إجمال سياسة الحفاظ على مورد الأرض

- **تنظيم المجال الوطني**: إن الإدراك للحجم المقلص للدولة هو نقطة انطلاق مركزية لتنظيم المجال الوطني، وهو يقتضي التوفير والنجاعة في أي استخدام للأرض. وفي أبعاد البلد، حيث المسافة بين الأطراف وبين المركز صغيرة، فإنه لمن المهم وجود مرونة تخطيطية تسمح بملاءمة التطوير مع المزايا النسبية لأقاليم البلد، وبذلك منع المس بقيم البيئة الطبيعية والمعالم الطبيعية جراء ضغوطات تطوير غير مراقبة في مناطق الطلب.

- **نموذج البنية المجالية**: إن اختيار نموذج التطوير المجالي يؤثر في نطاق الأرض التي ستحول من منطقة مفتوحة إلى منطقة مبنية، كما يؤثر في الطريقة التي ينظر بها إلى مجال كمجال مفتوح أو كمجال مبني. واستناداً إلى مبدأ «التوزيع المركز» يقترح المخطط تطوير المجال المتروبوليني وفقاً لنموذج المجال المديني، وليس وفق نماذج تطوير متروبولينية مركزة.

- **المجالات المفتوحة كمزرد وطني**: ينبغي النظر إلى المجالات المفتوحة بكل قيمها كبنية تحتية وطنية مركزية، وليس كمجموع للبقايا المتبقية عن التطوير المجالي الاقتصادي. ويتوجب النظر إلى الجوانب القيمية للبيئة والمعالم الطبيعية، وإلى الحفاظ على المناطق المفتوحة كمناطق متساوية في القيمة، وكموازية لاحتياجات التطوير الناجع للمناطق المبنية والأنشطة الاقتصادية. وينبغي استبدال مبدأ المحافظة على الأرض الزراعية الذي كان أحد المبادئ الرائدة في مذهب التخطيط الوطني بمبدأ شامل يدعو إلى المحافظة على المناطق المفتوحة، وتبنّي مقاربات تخطيط شمولية تضمن المحافظة عليها والعناية بها.

- **نجاعة المناطق العامة**: إن أحد العوامل الرئيسة في تبذير مورد الأرض هو القطاع العام الذي لا يستند فيه وعي التوفير في استخدام الأرض الى منطق عقلاني والى «قواعد اللعبة». وهناك انعدام للوعي وغياب للأدوات التي تشجع التوفير في الأرض وتفرض غرامات على التبذير. وينبغي إرفاق الاعتبار المتعلق بنطاق الأرض وقيمتها باعتباره أحد الاعتبارات المركزية في فحص البدائل للمشروعات العامة. كذلك ينبغي التشجيع على الاستخدام المتعدد المجالات لقطعة الأرض: من طريق

استغلالها لأداءات مكملة بعضها لبعض في آن، ومن طريق توحيد البنى التحتية في ممرات مشتركة وناجعة، ومن طريق التقسيم في البعد الزمني لاستخدامات بديلة في قطعة الأرض ذاتها. ومن المهم جداً تقليص «التأثيرات الخارجية» السلبية التي تحدّ من استغلال الأرض في المناطق المحاذية للاستخدامات العامة، مثل أحواض التأكسد والنفايات الصلبة، وخطوط البناء على امتداد الطرق ونحو ذلك.

- **كثافة استخدام الأرض**: من نتائج النقص في مورد الأرض والحاجة إلى الاستخدام الناجع له، رفع كثافة استخدام الأرض. والهدف هو تقليص نطاق التوظيفات الأرضية التي ستكون هناك حاجة إليها من أجل إنتاج أي منتوج مجالي، ولكن دون المس باحتياجات التطوير وبنوعياته. وتوجد اليوم نماذج كثيرة من المساكن ذات النوعية العالية بكثافات عالية تحافظ على الجوانب القيمية القصوى في نطاق البيئة والمعالم الطبيعية البلدية ومستوى الخدمات. وينبغي التأكيد في هذا السياق على أن رفع الكثافة لا يعني بالضرورة البناء العالي، وأنه بالامكان إحرازها في نماذج بناء مختلفة ومتنوعة.

- **إعادة استخدام الأرض**: الحاجة إلى الاستخدام الناجع للأرض تتركز إلى حد كبير أيضاً في زيادة نجاعة استخدام الأراضي التي سبق تخطيطها أو الأراضي المبنية، عندما يكون مستوى استغلالها منخفضاً. ومن الجدير توجيه الجهد التخطيطي إلى موضوعين: **الأول** هو إعادة استخدام الأراضي التي لم يعد استخدامها ناجعاً، ولم تعد تلبي بعض الاحتياجات الحالية أو المستقبلية، و**الثاني** هو الإعادة إلى مخزون الأراضي المتوفر للتطوير تلك الأراضي التي خصصت لغاية معينة في التخطيط المقنّن، إلا أن هذه الغاية لم تنفذ.

- **الأرض كمصدر ثلاثي الأبعاد**: في التخطيط العقلاني للمدى البعيد، ينبغي التحرر من المفاهيم التخطيطية المطلقة لاستخدامات الأرض على صعيد واحد. وفي حالات كثيرة بالإمكان تخصيص الأرض ثلاث مرات في المكان نفسه: على سطح الأرض، وتحت سطح الأرض وفوقها.

- **التحديث والإبداعية**: ينبغي التحرر من نماذج البناء التقليدية التي لم تعد تلائم ظروف الدولة، وكذلك أيضاً من نماذج معروفة في العالم المتقدم تستجيب لتركيبة مسائل غير مماثلة لتلك القائمة في إسرائيل. ولذا، ينبغي البحث والعودة إلى البحث عن نماذج تخطيط وبناء حديثة ودودة للبيئة، وملائمة للواقع المتغير، وناجعة في استغلال الأرض، وذات نوعية عالية في مكوناتها الأخرى.

## ٤-٥ «صورة المستقبل» - تكامل مكونات المخطط[٣٢]

هذا البند يعرض «صورة المستقبل» المتكاملة الناجمة عن دمج مداميك التخطيط التي عرضت في الأقسام الفرعية الواردة سابقاً، وسنبرز فيه أوجه السياسة التي اشتقت من التقاء صعد التخطيط، والقيمة المشتركة النابعة من دمجها. وتحافظ صورة الغاية المنشودة الموحدة على بنية متعددة الطبقات وشفافة تضم مبادئ التخطيط التي تمت بلورتها في طبقات التخطيط المختلفة، وسيجري عرضها في أربع مراحل متدرجة. وكل مرحلة تبرز أوجها تخطيطية مركزية تنجم عن مزج مداميك التخطيط. (انظر الخريطة رقم (١٦)، ص ٣٩٠ من هذا الكتاب).

### * تقسيم المجال الوطني إلى مجالات فرعية

تتكون «صورة المستقبل» من تقسيم المجال الوطني إلى مجالات فرعية وفقاً لهيمنة المكوّن الرائد في المجال: مجالات حيث قدرة الموارد الطبيعية والبانورامية عالية، وفي المقابل مجالات ذات كثافة سكانية عالية، وفيها مراكز عمالة وخدمات وبنى تحتية. وهناك نقطتا انطلاق متوازيتان تحددان هذه المجالات: **الأولى** هي سياسة التطوير، و**الثانية** سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها (انظر الخريطة رقم (١٧)، ص ٣٩١ من هذا الكتاب).

هذا ويصف النظام الموحد الناجم عن ضم نقطتي الانطلاق هاتين المنظومتين المجاليتين: **الأولى** تقسم المجال الوطني إلى سبعة مجالات تخطيط: ثلاثة «مجالات مدينية» - في الشمال وفي المركز (الوسط) وفي الجنوب؛ ويوجد بينها مجالان بينيّان (وسطيّان) يفصلان بين «المجالات المدينية» من جهة، ويربطان بينها من الجهة الأخرى، وفي الأطراف الشمالية والجنوبية ينتشر «مجالان مفتوحان» كبيران وخاليان من البناء يحيطان «المجالات المدينية» ويحافظان على امتداد مفتوح مع المجالات البينية (الوسطية)، وهما يشكلان الرئات الخضراء في الدولة. أما المنظومة **الثانية** من المجالات، فتُحدّد «مجالات مفتوحة ومحمية للحفاظ عليها والعناية بها». وتبرز هذه المجالات بوجودها في المجال القطري كله، وذلك في مناطق تتركز فيها قيم طبيعية تستحق المحافظة عليها، ولذا فإنها متداخلة في مجالات التخطيط كافة.

وفي نقطة الالتقاء بين كل واحد من مجالات التخطيط السبعة، وبين كل واحد من المجالات المفتوحة التي بحاجة إلى المحافظة عليها والعناية بها، تتحدد المبادئ

---

(٣٢) انظر: مازور وسوفير، ««صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» الفصل ١٢، الجزء ٥.

التخطيطية وفقاً لاحتياجات المجالات المفتوحة المحمية. وإن إعطاء ثقل حاسم للمجالات المفتوحة المحمية في نقطة الالتقاء مع المنظومة الموازية لمجالات التخطيط، إنما ينبع من أن نوعيات هذه المجالات المحمية تتوقف على الموقع، ولعدم وجود بديل لها، علاوة على أنها ليست مرنة لقبول حلول تخطيطية بديلة. ولكل واحد من المجالات المحمية، هناك مجموعة خصائص واحدة وبارزة. ولذا، فإن نقطة التقاء كل واحد من المجالات المحمية مع كل واحد من مجالات التخطيط، تحدد بصورة متميزة السمات والقيم التي هي بحاجة إلى حماية وعناية.

### * بنية المجال الوطني

وإلى النظام الموحد والمشترك الذي يقسّم المجال الوطني إلى مجالات فرعية، ينضم الجانب الهيكلي الذي يربط مراكز الأنشطة في المجال الوطني بخطوط ارتباط للحركة والبنى التحتية. وتكمل نقطة الانطلاق المبنوية تقسيم المجال الوطني إلى مجالات فرعية. ويرسم هذان المدماكان بنية المجال الوطني (انظر الخريطة رقم (١٨)، ص ٣٩٢ من هذا الكتاب).

هذا، وتشكل شبكة الروابط هيكلاً موجهاً لتنظيم النشاطات في المجال الوطني. وهي تؤكد على التنوع المجالي، وعلى إمكان استغلال عمليات التخصص ومزايا الموقع. وهي ترسم الهيكل لتشجيع عمليات التكتل، وللتعاون المجالي بين المراكز الاستيطانية بشكل عام، وبين المراكز الاستيطانية اليهودية والعربية بشكل خاص. كما أنها تستخدم كأساس لتطوير هرمي وناجع لمنظومة المواصلات بشكل عام، ولمنظومة المواصلات العامة بشكل خاص.

وفي نقطة الالتقاء مع كل واحد من المجالات، فإن شبكة الروابط تحدّد الأساس لملاءمة التطوير لنماذج مفضلة: مراكز بلدية، سلسلة استيطان، وأضلاع تطويرية على امتداد المحاور، ومجال قروي بينها. ويحدد النظام الموحد مواقع مراكز النشاط والمحاور الرئيسة بالنسبة إلى مجالات التخطيط والى المجالات المحمية، ويرسم المفتاح لاختيار نماذج التطوير المرغوب فيها.

### * المجالات المفتوحة التي تحتاج إلى حماية وعناية

في الالتقاء مع المجالات المفتوحة المحمية، ستتم ملاءمة نماذج تطوير شبكة الروابط مع التوجيهات الخاصة بكيفية المحافظة عليها. وهذه التوجيهات ستحدد نماذج التطوير ونطاقه بطريقة متميزة لكل نقطة التقاء. وحسب الحاجة، سيتم قطع امتدادات البناء، كما ستتم المحافظة على حواجز فاصلة مفتوحة على امتداد المحاور.

وستعطي الأفضلية للنماذج الأكثر وفراً في استغلال مورد الأرض. أما توسع وانتشار مراكز الاستيطان السكانية القروية، فستوضع له حدود وسيخضع لتوجيهات المحافظة وللاتجاهات الخاصة بالعناية بالمجال المحمي.

**المجالات المدينية**: في المجالات المدينية يتركز التطوير في رؤوس زوايا المجال وعلى امتداد أضلاعه في مراكز بلدية وفي مراكز متروبولينية متخصصة، وكثيفة، تحافظ على هويتها الخصوصية. ويتركز تطوير الضواحي السكنية على امتداد محاور عدة رئيسة من محاور المواصلات والبنى التحتية التي تربط بين المراكز، من خلال المحافظة على «القلب الأخضر» في مركز المجال. والبنية الشبكية لمحاور التطوير في المجال المديني هي بنية متعددة الاتجاهات مع التشديد على التطوير في محاور العرض الشرقية – الغربية.

**المجالات البينية (الوسطية)**: في المجالات البينية (الوسطية)، ينبغي صد عملية الانزلاق المتروبوليني على امتداد المحاور التي تربط بين المجالات المدينية في اتجاه شمال – جنوب وتوجيه التطوير إلى المراكز البلدية على مفارق الطرق الرئيسة. وفقط في مقاطع مختارة، وبكثافات بلدية. ومع التشديد على المحاور العرضية الشرقية – الغربية، سيتم توجيه التطوير بطريقة حذرة إلى سلاسل من المراكز الاستيطانية على امتداد المحاور. وينبغي منع عملية الانتشار غير المراقب للضواحي السكنية، وكبح جماح التوسع العشوائي لمراكز الاستيطان القروية ذات الكثافات المنخفضة على امتداد المحاور وفي المجال القائم بينها.

**المجالات المفتوحة**: في المجالات المفتوحة، سيتم التشديد على تطوير مراكز استيطان بلدية على مفارق الطرق، وتطوير مراكز استيطان سكنية قروية بعيدة نسبياً بعضها عن بعض. كما ستعطى أولوية لتركيز التطوير في المراكز البلدية، وبذلك تتم المحافظة على المحاور للحركة العابرة داخل المعالم الطبيعية (البانورامية) المفتوحة والمندمجة فيها.

## * الانعكاسات المجالية للسياق الاقليمي - إسرائيل في محيط يسوده السلام

هذا المدماك يشدّد على التغيير في مفهوم إسرائيل الشامل: الانتقال من مفهوم إسرائيل كـ «جزيرة» وكـ «طريق مسدود» إلى مفهومها كـ «مركز متميز ومتخصص داخل شبكة إقليمية». وهذا التغيير يؤثر بشكل مباشر في بنية المجال الوطني في أربعة مكونات رئيسة: **الهيكل الشبكي** – دمج إسرائيل في الشبكة الإقليمية، **دمج نسيج المجالات المبنية والمجالات المفتوحة في إسرائيل بالنسيج الإقليمي الشامل** المكون أيضاً

من مجالات مبنية ومن مجالات مفتوحة، تحديد نقاط التقاء على المحاور الرئيسة التي تربط بين إسرائيل وبين الدول الأخرى المجاورة، **القدرة الكامنة لتطوير** المناطق الواقعة على امتداد الحدود والمناطق ذات القيم الطبيعية العالية التي حالت الحدود المغلقة دون إمكان تطويرها في الماضي (انظر الخريطة رقم (١٩)، ص ٣٩٣ من هذا الكتاب).

### * منظومة الأنشطة والمراكز الاستيطانية - البرنامج الكمي

ينضم إلى البنية التنظيمية للمجال الوطني المدماك البرامجي. ونقطتا الانطلاق هاتان: بنية المجال وتنظيمه في نماذج تطوير مرغوب فيها من جهة، والبنية الكمية الصحيحة لمكوناته من جهة أخرى، تكملان بعضهما البعض وتحددان صورة المستقبل الموحدة (انظر الخريطة رقم (٢٠)، ص ٣٩٤ من هذا الكتاب)، وإجمالا مقارناً للأوجه البرامجية وفقاً لمجالات التخطيط في الجدول رقم (٢٥)، ص ٣٥٠ من هذا الكتاب).

### * إجمال «صورة المستقبل: - خطة تنظيم المجال الوطني

في هذا الفصل عرضت الصورة المنشودة التي تبتغيها إسرائيل لنفسها استعداداً للقرن الحادي والعشرين. وتضمن الفصل إجمالاً لأهم مبادئ التخطيط لتنظيم مجال إسرائيل الوطني. وقد عرضت بياناتها بشكل مفصل في المجلد الذي خصص لعرض «صورة المستقبل». وتجمل الخريطة رقم (٢١)، ص ٣٩٥ من هذا الكتاب عملية دمج مداميك التخطيط المبنية في الخرائط ذات الأرقام (١٧) وحتى (٢٠) الواردة سابقاً في صورة غاية منشودة متكاملة وشاملة.

وتم إرساء عملية بلورة «صورة المستقبل» في سمات بيئة التخطيط المستقبلية لإسرائيل. وكان في خلفية التخطيط ثلاثة أنواع من الموضوعات التي تشكل بيئة التخطيط: مسائل مركزية يتوجب على التخطيط المجالي مواجهتها، وداخلها قضايا اجتماعية، وبيئية، ومجالية، واقتصادية، وتكنولوجية؛ «سيناريوات رئيسة» تحدد البيئة الخارجية التي تؤثر في صورة الدولة ونطاق الموارد والوسائل التي ستوضع تحت تصرف إسرائيل من أجل تمكين تحقيق خطة تنظيم المجال الوطني.

إن «صورة المستقبل» التي عرضت في هذه الوثيقة تجمل عملية تخطيط متعددة المراحل ومتعددة الاتجاهات. وهي تستند الى عملية منهجية منظمة تم في إطارها فحص خمسة بدائل رئيسية شولية: أربعة بدائل معيارية طرفية ذات أهداف اقتصادية، اجتماعية وبيئية مغالية، وبديل «الأعمال كالمعتاد». وفي عملية تحليل منهجية، تم

اختيار أفضل مزيج من الخصائص والسمات من داخل حيز الإمكانات الذي تم تحديده من جانب البدائل الرئيسة. وتم تبني هذا المزيج في المخطط المجالي إلى جانب نتاجات تخطيط أخرى استخلصت من خلال المشروع في مسارات التخطيط الموازية الثلاثة.

ولقد واجه طاقم التخطيط سلسلة من المسائل المنهجية التي تميّز جهود تخطيط على نطاق واسع للغاية ولمدى بعيد للغاية. وتعكس «صورة المستقبل» المعروضة في هذه الوثيقة اختيار منهجية تخطيط تؤالف وتنسق بين مقاربات تخطيط متوازية: بين المنهجية والإبداعية في عملية التخطيط، بين التمعّن في المجال الوطني من الخارج من بيئة السلام في الشرق الأوسط إلى التمعّن فيه من الداخل - من داخل مجالات التخطيط المختلفة، بين الأوجه التي تعالج الهيكل التنظيمي للمجال وبين الأوجه الكمية. وشدّد الطاقم على التوليد بين المقولات المشتركة لكل المجال الوطني وبين المقولات التي تميز مجالاً معيناً، أو موضوعاً معيّناً، واستند التخطيط الى المفهوم المزدوج الذي تكون فيه أهداف تطوير المجال المبني وأهداف الحفاظ على المجال المفتوح «أهدافاً عليا» متوازية ومكملة بعضها لبعض لخلق «صورة المستقبل».

إن خطة تنظيم المجال الوطني تحاول التوليف بين أهداف وغايات منشودة متناقضة وإيجاد توازن بينها. فمن جهة، يحاول المخطط استغلال اتجاهات استمرارية مرغوب فيها، ومن جهة أخرى يحاول تغيير اتجاهات غير مرغوب فيها. ويحاول المخطط التوليف بين تسريع عملية تطوير دولة إسرائيل، وبين المحافظة على القيم الطبيعية البانورامية والبيئية. ويشير المخطط إلى الحاجة الى تعزيز وإعمار وإعادة استعمال النسائج المبنية القائمة من جهة، لكنها تشير أيضاً إلى الضرورة الكمية للتطوير الإضافي، والحاجة الى تنفيذ التطوير في قالب حديث وودّي للبيئة من جهة أخرى. ويتطلع المخطط إلى إيجاد توازن بين أهداف الدولة العامة، وبين حق الفرد وحق الجماعة في تحقيق أولوياتهم بخصوص نمط الحياة والموقع في المجال. ويتوجه المخطط نحو إيجاد قوانين بين الاعتراف بقوة «قوى السوق» وبين الجهود للتدخل المخطط في «إخفاقات السوق». وهذا التوازن يبرز الوجه المعياري للمخطط، كما يشير إلى دور الحكومة المركزي في رسم الصورة المجالية للدولة.

إن «صورة المستقبل» المطلوبة لإسرائيل استعداداً للقرن الحادي والعشرين لن تتحقق من تلقاء ذاتها. وهذه ليست توقعات. فصورتنا المتوقعة في القرن الحادي والعشرين قد عرضت في سيناريو «الأعمال كالمعتاد» بكل مشاكله ونواقصه. أما «صورة المستقبل»، فهي تعبير عن وضع مطلوب وقائم في مجالات كثيرة يتناقض بشكل مطلق مع الاتجاهات القائمة، ومع قوى السوق ومع مصالح متجذرة في

المجتمع الإسرائيلي. ولذا، فإن جهداً مركزاً ومتناسقاً في كل المجالات ذات الصلة هو فقط القادر على أن يقود الأمور بصورة مشتركة ولمصلحة كل القوى العاملة في المجتمع الإسرائيلي نحو استنفاد أقصى المزايا كما تم تحديدها في عملية تقييم حيز الإمكانات.

هذا، وإن من شأن سياسة التخطيط الشامل والسياسة في المجالات الموضوعاتية ذات الصلة التي ستعرض في الفصلين الخامس والسادس التاليين أن ترسما الطريق التي بواسطتها يمكن الوصول من الحاضر إلى «صورة المستقبل». وتشير هذه السياسات إلى الأعمال الواجب القيام بها والتي تبيّن الوسائل المختلفة الواجب اتخاذها، كما تشير إلى الأعمال التي ينبغي تجنبها والتي تشمل الوسائل التي يتوجب الامتناع عن القيام بها في المستقبل على رغم أننا كنا معتادين على القيام بها في الماضي. وتبيّن الوثائق المتعلقة بهذه السياسات وسائل التدخل المركزية لرسم صورة الدولة بشكل عام، والوسائل الموجودة تحت تصرف الحكومة بشكل خاص، ومن بينها المبادرة وتنفيذ البنى التحتية الوطنية والمناطقية.

وللإجمال نقول بأن «صورة المستقبل»، أي المخطط لتنظيم المجال الوطني، تعرض كوثيقة إجمالية مركزية للمخطط الرئيس لاسرائيل في سنوات الألفين. ويمثل هذا المخطط أفضل ما نجحنا بإحرازه حسب إدراكنا، وذلك على أساس المعلومات الموجودة والتي تجمعت خلال عملية إعداد المخطط. ومع ذلك، فإن المبدأ المركزي لهذه الصورة يتمثل في استمراريتها ووضعها تحت اختبار المعرفة والخبرة اللتين ستتراكمان خلال عملية تبنيها وتحقيقها. ومن الجدير بالذكر أن توجه جهود التخطيط المستقبلية منذ الآن لاستكمال هذا المخطط: توسيع آفاق الفكر الموضوعاتية، وتعميق التفاصيل في المدماك المناطقي، واشتقاق الغايات المنشودة على المدى المتوسط. ومن شأن الجهد التخطيطي المستقبلي إكمال التفكير على المستوى الوطني الشامل، وتحديث هذا المخطط وفقاً للحاجة من خلال إبعاد آفاق التخطيط إلى ما وراء العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

# الفصل الخامس

## سياسة التخطيط الشامل: وسائل لتحقيق الغايات المنشودة للمخطط

يعرض هذا الفصل سياسة التخطيط الشامل التي تشير إلى طريق تحقيق «صورة المستقبل» التي هي خطة تنظيم المجال الوطني. وتقترح سياسة التخطيط الشامل الوسائل التي ستؤدي إلى تحقيق الغايات المنشودة للمخطط، وهو مقدم في خمسة نطق مركزية[1]:

**السياسة المؤسسية**[2]، وتتركز في مسألة أداءات المخطط، وتشير إلى الاستعدادات المؤسسية والتنظيمية الملائمة لاستيعاب المخطط ومزجه في منظومات التنفيذ.

**السياسية المجالية**[3]، وترسي صورة الغاية المنشودة في عمليات مجالية - جغرافية معروفة ومعلومة من البلاد ومن العالم، كما تشير إلى النطق التي يتطلب فيها تدخل تخطيطي موجه، وإلى المبادىء المجالية التي يتوجب تبنيها لتحقيق الغايات المنشودة للمخطط.

**السياسة الاقتصادية**[4]، تُرسخ الإطار الاقتصادي لصورة الغاية المنشودة في نطاق تخصص مرافق الاقتصاد والعمالة. وهي تشير إلى دمجها في السياسة المجالية الشاملة، وتبين الوسائل للتدخل الحكومي على مستوى الماكرو - بالنسبة إلى كل المرافق الاقتصادية وللانتشار المجالي للنشاطات الاقتصادية.

**السياسة الأرضية**[5]، وتتطرق إلى الوجه العام للحقوق في العقارات. وهي تقترح اتجاهات للتغيير في السياسة العقارية القائمة من أجل تحقيق غايات منشودة شاملة على المستوى الوطني، وتشير إلى أدوات السياسة التي ستسهم في التفعيل الناجح للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين.

---

(١) تم تركيز هذه في مجلدين ضمن مجموعة التقارير الإجمالية، انظر: راحيل ألترمان، «السياسة الأرضية والمؤسسية،» (١٩٩٧)، وآرييه شاحار [وآخرون]، «أوجه مجالية، اقتصادية وبلدية،» (١٩٩٧).

(٢) انظر: ألترمان، المصدر نفسه.

(٣) انظر: شاحار [وآخرون]، المصدر نفسه.

(٤) انظر: دفنه شفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧).

(٥) انظر: راحيل ألترمان، «السياسة العقارية،» (١٩٩٧).

**السياسة البلدية**[٦]، وتتطرق إلى منظومة السلطة المحلية، وهي تقترح استراتيجية شاملة لبلورة إطارات للتعاون بين السلطات كوسيلة للتقدم في الغايات المنشودة للمخطط، وتشير إلى التغييرات المطلوبة في الإطار التنظيمي وفي «قواعد اللعبة» فيه.

وهذه المجالات التي تعالج الأوجه الشاملة لسياسة المخطط ستعرض في البنود أرقام (٥-١) وحتى (٥-٥) في ما يلي. وفي الفصل السادس ستعرض السياسة الخاصة بتحقيق المخطط، مصنفة حسب موضوعات تخطيط مركزية: مناطق مفتوحة، نوعية البيئة، مواصلات، واتصالات، تعليم، أمن، زراعة، مياه وطاقة.

## ٥-١ السياسة المؤسسية[٧]

### ٥-١-١ خلفية

الحاجة إلى «تخطيط وطني» على الصعيد المجالي - الطبيعي ليست مفهومة من تلقاء ذاتها. والطابع الغربي المسيطر اليوم على نطق التخطيط المختلفة مواز في أساسه للطابع المسيطر في الاقتصاد، أي أنه يرى بتوزيع عمليات اتخاذ القرار إلى أقصى حد ممكن على لاعبي السوق على اختلاف ألوانهم، وبتقليص التدخل الحكومي في تلك العمليات إلى أقصى حد، والاعتماد على حكمة «اليد الخفية».

وتبيّن في مؤتمر دولي بمشاركة عشرة خبراء بارزين في مجال التخطيط في العالم، عقد في إطار مشروع **إسرائيل ٢٠٢٠**[٨] أن دولاً متقدمة ومهمة (الولايات المتحدة، السويد، الدانمارك، بريطانيا، وغيرها) لم تطور أصلاً مخططاً رئيساً على غرار «**إسرائيل ٢٠٢٠**»، وإن اشتغالها بالتخطيط الوطني حسب مفهومه المتمثل في هذا المخطط الرئيس غير قائم أصلاً، أو أنه يقتصر على أوجه قطاعية وجزئية معينة. وفي المقابل، هناك دول أخرى تشتغل بصورة مكثفة بالتخطيط الوطني، ومن بينها اليابان هولندا وفرنسا. وما يميز اليابان وهولندا هو الكثافة السكانية العالية جداً والقريبة من الكثافة في إسرائيل. ويبدو أن ندرة مورد الأرض في الدولة هو العامل المركزي الذي

---

(٦) انظر: عيران رازين، «السياسة البلدية،» (١٩٩٧).

(٧) البروفسورة راحيل ألترمان ترأست الطاقم الخاص ببلورة السياسة الموضوعية وقام بتركيز الدراسة غاي كوب فنكي. وقد أجملت هذه الدراسة في: ألترمان، «السياسة الأرضية والمؤسسية».

(٨) عقد بمبادرة وتنظيم البروفسورة راحيل ألترمان الأستاذة في التخنيون. انظر: راحيل ألترمان، محرر، «نحو تفعيل المخطط الرئيس - منظومات مؤسسية - قانونية للتخطيط القطري في عشر دول،» (حزيران/ يونيو ١٩٩٦).

يخلق الضغط والحاجة إلى تخطيط مادي وطني شامل.

ومما لا شك فيه أن إسرائيل تعاني تبعات تناقص موارد الأرض في المناطق المطلوبة للغاية لأغراض التطوير الاقتصادي، ولذا فإنه من الطبيعي والصحيح أن تقوم بتفعيل أجهزة تخطيط مركزية. وينبغي التأكيد على أن بلورة مخطط رئيس لدولة إسرائيل على غرار «**إسرائيل ٢٠٢٠**» لا تهدف بأي حال من الأحوال الى المس بمبادىء الاقتصاد الحر والمبادرة والمنافسة، كما أنها لا تمثل بأي حال من الأحوال اتجاهاً لإملاء سلطوي لسلوكيات اجتماعية واقتصادية. وتنبع الحاجة إلى مثل هذا المخطط من الحقيقة البسيطة بأنه في أوضاع نقص في موارد البنية التحتية (وفي مقدمها الأرض) وتهديد لنوعية البيئة واستقرارها، فإن قوى السوق الحرة ومسارات «الأعمال كالمعتاد» تقود أحياناً إلى تطور واقع مادي – اقتصادي أكثر سوءاً بالنسبة إلى المواطنين من ذلك الواقع الذي يمكن إحرازه عن طريق تخطيط شامل وموجه.

هذا ويقتصر التخطيط الرئيس على مستوى معيّن من المبادىء التخطيطية، وعلى إيجاد إطارات وحدود متفق عليها على المستوى الاجتماعي والسياسي الشامل لعمل قوى السوق الحرة. ولا يرمي التخطيط الى مقاومة تيارات السوق الأساس، وإنما فقط محاولة قولبتها في «الأطراف» وحرفها عن اتجاهات متوافق على أنها سيئة اجتماعياً؛ وهذا أيضاً فقط في المكان الذي يكون فيه مثل هذا الحرف ممكناً. ومن هنا، فإن العامل الجوهري في المخطط كله هو مسألة القدرة على تحقيقه بالفعل من طريق المنظومة السياسية – الاجتماعية والقدرة على التمسك به لفترة طويلة، ونعني بذلك مسألة تنفيذ المخطط.

هذا ويرتبط تنفيذ المخطط ارتباطاً لا ينفصم بالاستعدادات المؤسسية والتنظيمية لاستيعاب الخطة وصهرها. كذلك، فإنه من المهم أن نحدد جيداً الجوهر الإداري للمخطط وطرق تحويله إلى منتوج مقبول من حيث مواصفاته، يحرك ويغذي على امتداد سنوات عمليات اتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية المختلفة في جميع المجالات على المستوى الرسمي. وهذه الموضوعات هي موضع اهتمام السياسة المؤسسية.

### ٥-١-٢ الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ

الانتقال من وضع مخطط رئيس مبلور هو بمثابة نتاج فكري لفصل، إلى تطبيقه الفعّال على المستوى الوطني، يشتمل في الواقع على أربع مهام:

١- **تحديد نوع عملية التنفيذ المطلوبة**: والقصد هنا هو تحديد الجوهر الدقيق

للمخطط وأشكال التأثير التي نريد إناطتها به، والمبدأ الأساس الذي يقوم عليه المخطط كـ - «مصدر للصلاحية» يوجّه ويحرك التطوير والفعل الاقتصادي في الدولة.

٢- **تبني المخطط**: والقصد هنا هو ذلك الإجراء الرمزي - الإعلاني في جوهره، الذي يتم بواسطة مؤسسة عامة - رسمية، وهدفه تثبيت القوة المحركة للمخطط في الوعي العام الاجتماعي.

٣- **عملية تفعيل المخطط**: والقصد هو التقنية المؤسسية - السلطوية التي ستطبق بها مبادىء المخطط على امتداد الزمن.

٤- **عملية التلقيم**: والقصد هنا مجموعة المبادىء المتعلقة بمتابعة ومراقبة التقدم في عمليات تطبيق المخطط على امتداد السنوات، وكذلك تقييم المخطط في ضوء نتائج عملية التلقيم.

ولقد قام طاقم السياسة المؤسسية بفحص بدائل مختلفة تتطرق إلى كل واحدة من هذه المراحل كل على حدة. والسياسة المؤسسية هي مجمل البدائل المقترحة في كل واحدة منها.

## ٥-١-٣ نوع عملية التنفيذ

المعيار الموجّه في اختيار نوع عملية التنفيذ هو **فرص تنفيذ المخطط**، أي فرص تحققه وفقاً لخطوطها الأساس. وتتوقف هذه الفرص على مجموعة متكاملة وواسعة من المتغيرات في أربعة نطق بارزة: المفعول النظري (ومستوى اليقين والأمن فيه) لفرضيات المخطط والنماذج القائمة في أساسه، التي تربط مكوناته المختلفة بأداءاته المتوقعة؛ مدى التأييد الجماهيري، السياسي والاعلامي الذي يمكن أن يحصل عليها المخطط؛ مدى التغيير المقتضى (من أجل تحقيق غاياته المنشودة) في أنماط السلوك الشخصي والاجتماعي المتجذرة؛ والقدرة على تجنيد موارد تنظيمية وتشريعية وبشرية لإدارة التنفيذ.

ووصل طاقم السياسة المؤسسية إلى استنتاج يقول بأن الاعتبار المتعلق بضمان فرص التنفيذ العالية يقتضي تصميم المخطط بطريقة تجعل تنفيذه يعتمد بصورة أقل على أجهزة إملاء إدارية وتشريعية ومؤسسية مختلفة، ويعتمد بصورة أكثر على الإقناع، وتقديم المعلومات والتوقعات وإحراز الموافقة. وهناك حاجة إلى تنفيذ أعمال مخططة لتجنيد دعم عدد كبير من صنّاع القرار، ولتغيير الرأي العام الواسع. وفي عملية قولبة الرأي العام ينبغي تطوير استراتيجية مزدوجة: التركيز على فوائد معينة متوقعة على المدى القصير لفئات السكان كافة من جهة؛ وتعميق الإدراك بخصوص الاحتمالية

العالية لنشوب أزمة شديدة إذا لم تقدم تنازلات معينة من أجل المدى البعيد من جهة أخرى.

ومن ناحية دور المخطط في ساحة التنفيذ، فقد تم فحص عدد من النماذج البديلة ومن بينها: تحويله إلى مخطط تطوير للتنفيذ المباشر يحدد جدولاً متعدد السنوات، مباشراً وملموساً من التدخل السلطوي؛ طرحه كمخطط هيكلي قطري ملخّص كوثيقة منظّمة آلياً، وعلى قواعد وتعليمات يقتضيها القانون (ولكن دون «بيان» الأعمال)؛ اعتماده كوثيقة سياسية تضع غايات منشودة ومقولات سياسية ومعايير لفحص المخططات والقرارات الجارية؛ اعتماده كمخطط استقرائي يعرض غايات عامة منشودة، ولكنه يمتنع عن طرح وسائل سياسية مرغوب فيها، وبدلاً من ذلك يركز على تقديم المعلومات والتوقعات وتحليل للاتجاهات، وخطط استثمار مختلفة، وأيضاً كنموذج يجعل من المخطط الرئيس مخططاً فكرياً غير مرفق بوسائل، أياً كانت، تفعلها السلطة، وإنما يستند فقط إلى قوة الإقناع المعتمدة على مضامينها والانصياع التطوعي لها.

ووجد الطاقم أن المفهوم المطلوب هو إرساء قوة المخطط على دمج أسس وأداء النماذج الثلاثة الأخيرة من بين النماذج المذكورة أعلاه، أي أن يعمل بالتزامن كمحدد للغايات المنشودة ولوسائل السياسة الأساس المطلوبة (وثيقة سياسية)، وأن يقدم برنامجاً معلوماتياً وتوقعات وتقييمات «وثيقة استقرائية»، **وكذلك أن تقدم إلى الجمهور الواسع كفكرة ستلخص في وثيقة خاصة محررة بطريقة ودية (خطة فكرية) بهدف إحراز تضامن وقبول في أوساط جماهير عريضة.**

إن طاقم التخطيط يرى أهمية كبيرة في استمرار عملية مخطط «إسرائيل ٢٠٢٠» حتى بعد أن يتم تبني المخطط ويصبح في ذروة مرحلة التفعيل. وفي المرحلة الإضافية سيجري التركيز على تكامل وثائق السياسة في النطق القطاعية المختلفة، وعلى تحليل أوجه تنفيذ وثائق السياسة ويتم تطوير استراتيجيات تطبيق مفصلة لها.

### ٥-١-٤ تبني المخطط

تحمل عملية التبني مدلولاً سياسياً مهماً جداً، وينبغي أن تتحدد هوية الهيئة المتبنية وفقاً لاختبار مدى القدرة والسمعة والعمر الزمني الذي يمكن لتلك الهيئة المتبنية إناطتها بالمخطط. وقد فحص الطاقم أفكاراً مختلفة تتعلق بهوية الهيئة أو الهيئات المتبنية للمخطط. كذلك فحصت إمكانات التبني من جانب هيئات مؤسسية رسمية (المجلس القطري للتخطيط والبناء، الحكومة كلها، الكنيست ولجانه، رئيس

الدولة)، وكذلك التبني من جانب هيئة من خارج الدوائر المؤسسية (مجلس عام غير مؤسسي خاص بالموضوع وجديد؛ مجلس مهني - عام؛ مجلس عام قائم أياً كان).

إن توصية الطاقم المستندة الى معادلة مزايا ونواقص كل بديل تقضي بتقديم المخطط إلى الكنيست لكي يتبناه، ويفضل أن يكون ذلك في جلسة مشتركة للجان الداخلية والمالية والبيئة، بحيث تكون طبيعتها غير تشريعية وإنما رمزية (يوم دراسي). وفي المقابل، **فإنه من المفضل تشكيل مجلس عام جديد من خارج الأوساط المؤسسية بحيث يكون بمثابة لوبي من أجل رفع الوعي بالمخطط إلى أمام ومن أجل متابعة مسار تفعيله.** ومع ذلك، ينبغي التنويه بأن إدارة المشروع وجدت بأن الأفضلية يجب أن تكون بالذات لنموذج التبني من جانب مجلس عام ومهني، من خلال التأكيد على إمكان الاستناد الى المنظمة القائمة لجمعية المهندسين المعماريين ومخططي المدن في إسرائيل.

وبالإضافة إلى التبني المؤسسي والتبني الجاري من خارج الوسط المؤسسي، فإن هناك أهمية كبيرة لـ «التبني» من قبل الإعلام الجماهيري. وهناك توصية بإعداد خطة إعلامية واسعة لعرض وإدخال أفكار الخطة في وعي الجمهور الواسع (وهذا الأمر هو بمثابة «إيداع» المخطط الرئيس لـ «اطلاع» الجمهور الواسع عليه - مقارنة بخطوة الإيداع التي تنفذ وفق القانون عندما يتعلق الأمر بمخططات هيكلية محلية ولوائية).

### ٥-١-٥ عملية تفعيل المخطط

هذا المكون المتعلق بالسياسة المؤسسية يشتمل في الواقع على ثلاثة أسئلة: ما هي الخصائص المطلوبة من الهيئات المنوط بها تنفيذ المخطط والتنسيق المتشعب الذي يقتضيه التنفيذ بين المؤسسات؟ وإلى أي مدى ينبغي إرساء عمليات التفعيل على قوانين تشريعية؟ وما هي الأدوات الممكنة لتفعيل المخطط؟

**الهيئات المنوط بها مهمة التنفيذ**: إن توصيات مخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» تتعلق بأعمال دوائر حكومية كثيرة في المجالات الطبيعية، المجالية والبيئية، وكذلك في موضوعات: الاقتصاد، المجتمع، البنية التحتية، والتكنولوجيا. ومن أجل ضمان تفعيل المخطط، فإن الواجب يقتضي قيام هيئة مركزية تنسق بين تخصيص الموارد وتوقيت أعمال دوائر الحكومة المختلفة، وينبغي أن تكون هذه الهيئة ذات «مكانة عليا» لغرض الإشراف على أنشطة واسعة بين الدوائر الحكومية؛ كذلك ينبغي أن تكون هذه الهيئة متحررة من مفاهيم مهنية وأدائية لم تعد ذات صلة بعد، وأن تكون مستعدة للعمل في ضوء تحديات المستقبل. وينبغي التأكيد على مساهمة هذه الهيئة في

تعزيز مكانة التخطيط البعيد المدى في إسرائيل بوجه عام، وتعزيز مكانة إدارة التخطيط المنوط بها مهمة التخطيط المجالي في وزارة الداخلية بوجه خاص، عن طريق دعم التخطيط المهني في مراحل التطبيق والتفعيل وإعادة تلقيم نتائجه.

**الإرساء في قانون**: لقد تم فحص بدائل مختلفة حول مسألة البنية التشريعية المطلوبة لمرحلة تطبيق المخطط. وامتدت سلسلة البدائل من الإرساء في قانون خاص لـ «التخطيط المجالي» يجسد قانونياً في مضمونه أفكار المخطط الرئيس لإسرائيل ٢٠٠٠، مروراً بإرسائه في القانون الحالي الخاص بالتخطيط والبناء (سواء أكان ذلك كمخطط هيكلي قطري، أو كمخطط لسياسة عليا، تكون بمثابة إعلان بأن المخططات الهيكلية التشريعية ستفحص وفقاً لمدى التساوق بينها وبين مخطط السياسة)؛ وانتهاء بالإرساء على الصعيد الإداري فقط، والذي يعني الامتناع عن سنّ أي تشريع خاص.

والتوصية هنا هي الاكتفاء بإرساء إداري فقط في هذه المرحلة، نظراً لأن كل نشاط يتطلب التوجه إلى المشرع لغرض سن تشريع خاص قد يؤخر تفعيل المخطط. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل إن طاقم التخطيط يرى أن هناك ما يكفي ويزيد من الأدوات لتفعيل المخطط على أساس صلاحيات إدارية قائمة، أو على أساس أنظمة يضعها وزراء استناداً إلى صلاحيات قائمة، حيث إنه لا حاجة ملحة أصلاً لأي إجراء تشريعي أو طلب منح مكانة مخطط هيكلي قانوني وفقاً لقوانين التخطيط والبناء (انظر الفقرة التالية). ومع ذلك، فإنه من المهم القول بأنه في حالة تفرغ الكنيست للاشتغال بسنّ قوانين مخطط جديدة، عندها سيكون هناك معنى كبير لانتهاز الفرصة ومحاولة دمج مكونات قانونية أخرى في المجهود ذاته، تخدم النية لجعل المخطط الرئيسي أداة فعالة في توجيه التطوير الوطني.

**أدوات لتفعيل السياسة**: بات بالإمكان على المدى القصير تفعيل عدد من الأدوات من أجل فرض قدر من التطابق بين المخططات الهيكلية القانونية، والاستثمارات الوطنية المختلفة ومخططات التطوير المنفذة من جانب دوائر حكومية وهيئات عامة أخرى، وبين الغايات المنشودة للمخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين. وفي ما يلي بعض الأدوات الموصى بها:

أن يرسى بتشريع فرعي من جانب وزير الداخلية واجب الاطلاع على (المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين) أثناء إعداد المخططات القانونية المختلفة. وبالإمكان أيضاً فرض واجب يقضي بإعداد «مذكرة تعاطي» مع المخطط الرئيس كجزء من إعداد خطط معينة.

تشجيع وزارة المالية وديوان رئيس الحكومة على تبني المخطط كمعيار مركزي في

تقييم نظام الأواليات في عمليات التمويل العامة.

تشجيع السلطات المحلية على التعاون في ما بينها بطريقة تلائم الغايات المنشودة للمخطط الرئيس في أوجه مناطقية، وعلى سبيل المثال بواسطة اشتراط تحويل ميزانيات معينة من السلطة المركزية إلى هذه السلطات بمثل هذا التعاون.

### ٥-١-٦ عملية التلقيم (Feedback)

إن عملية التلقيم مكونة، كما هو معروف، من عدد من الوظائف. فوظائف الحماية والمتابعة تعني الفحص الجاري للتغيرات الحاصلة في بيئة التخطيط.

والوظيفة الأخرى هي مراقبة التفعيل، أي فحص القدر الذي استُوعب به المخطط في عمليات اتخاذ القرار. ويوصى بأن تنفذ هذه الوظيفة من جانب المجلس العام الذي سيقام كـ «لوبي» لدفع المخطط إلى أمام.

كما أن تقييم وتحديث المخطط، ومدى نجاحه وفرصه، تُلحق بتوجيهات من حين الى آخر. ويكون مسؤولاً عن ذلك الهيئة المسؤولة عن التنفيذ بالتعاون مع المجلس الذي سيعمل على تقدم المخطط على المستوى الشعبي.

وتقتضي هذه الوظائف وجود خزان معلومات إحصائية تشمل آخر المستجدات والقدرة على تحضيرها، ويبدو أن الهيئة الأنسب للاضطلاع بهذه الوظيفة هي مكتب الإحصاء المركزي بالاشتراك مع الهيئة المسؤولة عن تنفيذ المخطط. كما يمكن النظر في إيداع هذه المهمة في أيدي معهد للأبحاث تابع لإحدى مؤسسات التعليم العالي.

## ٥-٢ السياسة المجالية[٩]

إن خطة تنظيم المجال الوطني التي عرضت في الفصل الرابع الآنف الذكر تقسم المجال الوطني إلى سبعة مجالات تخطيط من ثلاثة أنواع: ثلاثة «مجالات مدينية» في الشمال وفي الوسط وفي الجنوب، وبينها «مجالان بينيّان (وسطيّان)»، وإلى الشمال والجنوب منهما «مجالات مفتوحة». وتحددت لكل واحد من مجالات التخطيط مبادىء تخطيط و«قواعد لعب» مختلفة تنبع من وظيفتها في النظام الوطني الكامل، وتتلاءم مع الظروف الخاصة بكل مجال. وهدف السياسة المجالية هو الإشارة إلى اتجاهات التطوير التي تحقق هذه المبادىء.

(٩) البروفسور آرييه شاحار ترأس طاقم بلورة السياسة المجالية. هذه السياسة ملخصة في: شاحار [وآخرون]، «أوجه مجالية، اقتصادية وبلدية».

### ٥-٢-١ المجالات المدينية

استناداً الى مقاربة «التوزيع المركز»، فإن مخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» يقترح توزيع التطوير على المستوى الوطني وتركيزه على المستوى المناطقي في مجالات مدينية تمثل تكتلات حضرية تتمتع بميزة الحجم. ويتخصص كل مجال مديني بنشاطه الاقتصادي وبتنوع سكانه وببنيته المورفولوجية وبالموارد والمعالم الطبيعية و(البانورامية) المميزة له.

وترتبط المجالات المدينية في ما بينها بنسيج وثيق من علاقات العمالة اليومية المتنقلة والسفريات والنقل والاتصالات. ويعتبر تخصصها الاقتصادي ثمرة مزايا تنافسية وموارد طبيعية وبشرية ينفرد بها كل واحد منها. ويقلل تخصصها من مخاوف المنافسة غير المتساوية، وفي المحصلة يزيد من النجاعة الاقتصادية للمرافق الاقتصادية الوطنية.

إن «المجال المديني» هو توسيع مصطلحي لـ «المنطقة المتروبولينية». وهو يتطرق إلى منطقة جغرافية متواصلة تستخدم كوحدة مجالية كاملة تكفي نفسها بنفسها. والمجال المديني هو مفهوم مرن في تعريفه وفي رسم حدوده، ويشمل أيضاً مناطق مفتوحة جوهرية، وبإمكانه أن يكون أحادي المركز، ثنائي المركز، أو متعدد المراكز.

وتشكل المناطق المتروبولينية العمود الفقري لتطور المجالات المدينية. ويتسم تطورها لعملية توزيع التغير بشكل منهجي بتوزع السكان والأنشطة الاقتصادية بين أجزاء المتروبولين. وملامح هذه العملية مرسومة في أربع مراحل[١٠]. في المرحلة **الأولى**، وهي مرحلة **التمدين**، تحصل وتيرة النمو السريعة في المدينة المركزية. وفي المرحلة **الثانية** وهي **مرحلة انتشار الضواحي السكنية**، تبدأ المدينة المركزية في فقدان وزنها الحاسم، وتنتقل «جبهة النمو» إلى الحلقة الداخلية. وفي المرحلة **الثالثة**، وهي **مرحلة التجزؤ البلدي**، تفقد المنطقة المتروبولينية طابعها المترابط. وتتمدد «موجة النمو» إلى الحلقة الخارجية وإلى «مدن نائية» حتى إلى ما وراء أطراف المتروبولين. وترتبط هذه المرحلة بتدهور المدينة المركزية حتى تصل إلى خفض خطير من ناحية سكانها وقاعدتها الاقتصادية وقدرتها الضريبية. ومن شأن تفكك النظام المترابط لمراكز السكن والعمالة منع أي إمكان ناجع لتفعيل منظومة مواصلات عامة.

وبطريقة نظرية وبعد «انتفاخ» غلاف المتروبولين إلى أحجام غير محتملة من ناحية أنماط السلوك المجالية، فمن المتوقع بدء المرحلة **الرابعة** ــ «أي مرحلة **التمدين**

---

(١٠) وصف عملية التطور المتروبوليني يقوم على نموذج فان در بيرغ (Van Der Berg)! انظر: المصدر نفسه، الفصل ١.

**المجدد**». وهذه المرحلة ستجد تعبيراً عنها في عملية ترميم بلدية واسعة النطاق لنواة المتروبولين وللحلقة الداخلية، وفي إعادة التوازن بين مركز المتروبولين وبين أطرافه.

وتعمل عمليات التطور وفق قانونية عالمية في جميع أقطار العالم المتقدم، وبالإمكان تشخيصها بصورة مؤكدة في المتروبولينات داخل إسرائيل. وتشتق سياسة تطوير المجالات المدينية من التوقعات الخاصة بتقدم هذه المراحل في التجمعات المتروبولينية. ويشير مخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» إلى ستة مبادىء مجالية شاملة لتطور المجالات المدينية، ومنها تشتق خطوط السياسة المحددة في كل مجال.

١- تقديم توقيت بدء مرحلة «التمدين المجدد» لا يوجد جواب نظري لتوقيت بداية هذه المرحلة. ولذا فإن مهمة المخططين المجاليين هي تسريع وتقديم بدايتها في المنظومات المتروبولينية التي توجد في مرحلة التجزؤ المجالي (بشكل بارز في متروبولين تل أبيب).

٢- توجيه عملية اللامركزية في اتجاه أطراف المتروبولين في سياق إيجاد كتل بناء كبيرة وراسخة ذات كثافة متوسطة وعالية لتمييزها من التطوير المجزأ بكثافات منخفضة تميز أطراف المتروبولين .

ويعتبر الانتشار المبعثر في أطراف المتروبولين بمثابة ضربة شديدة لتنظيم المجال المديني كله نظراً لكونه مبذراً في الأرض، وغير ناجع في توفير الخدمات العامة، ويمنع أي إمكان للاستخدام الناجع للمواصلات العامة. ونظراً لأن الميل العفوي هو في اتجاه نشوء عدد كبير من المراكز الاستيطانية الصغيرة (كجزء من المرحلة الثالثة للتجزؤ المتروبوليني)، فإن هناك حاجة لتدخل تخطيطي موجه لمنع ذلك.

٣- **منع تدهور وتقلص نواة المتروبولين من السكان الدائمين وبصفة خاصة الفئة الشابة والمبادرة وصاحبة الدخل المتوسط فما فوق.** إن الابتعاد المنهجي والمستمر لـ «موجة النمو» من نواة المتروبولين في اتجاه الأطراف قد تبقي وراء الموجة مناطق كبيرة من «الأرض المحروقة» بداية في نواة المتروبولين وبعد ذلك أيضاً في حلقته الداخلية. ودور السياسة المجالية هو مواجهة هذه المشكلة وإيجاد جواب شامل لها، بوسائل من بينها ترميم وإعادة بناء مراكز المدن من جديد، والتكثيف الجوهري لأعمال البناء حتى استنفاد كل الحقوق المكتسبة في الأرض، بل أكثر من ذلك، إعادة استخدام الأبنية لاستخدامات أرضية جديدة، وتوحيد وإعادة تقسيم قسائم للتطوير وغير ذلك.

٤- **جهود موجهة للتوازن المجالي وللتقسيم اللائق لمنافع وأضرار الحياة المتروبولينية.** إن التطوير المتروبوليني العشوائي قد يتسبب في حالة إحجام كبير عن

التعاون بين المدينة المركزية وبين السلطات المحلية الأخرى في المتروبولين. ومن شأن التوجيه التخطيطي لبنية المتروبولين، من بنية هرمية إلى بنية متساوية ذات قدرات متساوية تقريباً بين أجزاء المتروبولين، أن يزيد فرص التعاون بين السلطات المختلفة في المتروبولين، أو تبقى كما هي من أجل تحقيق الفائدة القصوى لها ولسكانها.

٥- **تطوير المنطقة المبنية في المتروبولين من خلال الارتباط بمنظومات المواصلات العامة.** إن بمقدور منظومة مواصلات عامة ناجعة أن تكون بمثابة هيكل لنمو الضواحي السكنية، ولتشكيل نموذج التطوير المجالي، ولتقليص الميل لإنشاء ضواحي سكنية بكثافات منخفضة. وتعتبر المجالات المدينية في إسرائيل ضعيفة للغاية في منظومات السكك الحديدية، كما أن منظومات حافلات الركاب فيها في حالة تراجع مستمر. وهناك حاجة إلى جهود عامة كبيرة لتغيير نموذج تجزؤ حركة النقليات، والعمل حتى على إعادة أجزاء ضئيلة من مستخدمي المركبات الخاصة إلى المواصلات العامة. ومن شأن بلورة النمو في أطراف المتروبولين في كتل مبنية كبيرة ومترابطة (انظر المبدأ الثاني السابق) دعم إمكان تطوير منظومات مواصلات عامة نصف قطرية ودائرية على حد سواء.

٦- **قولبة المجال المديني بصورة تساعد قدر الإمكان على التفعيل الجاري للمرفق المتروبوليني ولإزالة القيود والعقبات التي تقف أمام النمو الاقتصادي وبالأساس من طريق توفير «نظام بنية تحتية ممكنة»** (Enabling Infrastructure). يتوجب على المجالات المدينية في إسرائيل منافسة متروبولينات كثيرة في العالم المتقدم والصمود في المنافسة الشديدة للاقتصاد العالمي. وينبغي تبني وسائل مختلفة وبصفة خاصة من ناحية العرض - منظومات مواصلات ناجعة، ومنظومات اتصال حديثة، وتجمعات مكاتب مريحة، وغير ذلك.

وترجمت هذه القواعد العامة للسياسة المجالية لكل واحد من المجالات المدينية وفقاً لمرحلة تطوره المتروبوليني، وللبنية المورفولوجية البلدية التي تميزه، ووفقاً لبنية سكان المجال وتخصصه الاقتصادي. وتلائم السياسة المجالية الشاملة كل واحد من المجالات المدينية: المجال المديني الشمالي، والمركزي (الوسط) والجنوبي، وتفصّل خطوط السياسة المجالية في تعاطيه مع البنية المجالية الرئيسة، ومع نماذج التطوير البلدية، وأنماط التطوير الاجتماعية، والسياسة المجالية في مجال العمالة وسياسة المناطق المفتوحة.

وفي هذا البند سنبيّن بخطوط عامة فقط جزءاً من السمات المميزة لكل واحد من المجالات المدينية.

### * المجال المديني الشمالي[11]

يشهد المجال المديني الشمالي «مرحلة انتشار الضواحي» المتروبولينية. إلا أنه ليس ثمة شك في أن استمرار الاتجاهات الديمغرافية المجالية سوف يؤدي ضمن أفق التخطيط إلى توزيع جوهري لسكان هذا المجال وفقاً لمرحلة «التجزؤ البلدي». كما أن حقيقة تميز المجال منذ بدايته بمستوى تجزؤ عال للمنظومة الاستيطانية يقتضي اتخاذ وسائل سياسة مجالية مخصصة للمتروبولين في مرحلة تطور أكثر تقدماً، أي تفعيل المبادىء الستة التخطيطية المشار إليها آنفاً. يضاف إلى ذلك أن الجانب القيمي العالي للمناطق المفتوحة في هذا المجال يحتم أيضاً تقديم العلاج المسبق للضربة والحيلولة دون وقوع التجزؤ المتروبوليني.

إن الطوبوغرافيا الجبلية وخصوصية المعالم الطبيعية والطبيعة التي يتميز بها المجال المدني الشمالي تخلق قيود تطوير معينة، ولكنها تفتح أيضاً إمكانات للاستغلال المكثف للأرض في تصاميم معمارية خاصة، في سياق استغلال الانفتاح الكبير للمعالم الطبيعية. كما أن المناطق المفتوحة والعالية القيمة والمركزة في قلب المجال مكشوفة، حيث إن الوصول إليها في مناطق سكناهم.

هذا ويركز النموذج المجالي على دمج السكان العرب في النظام المتروبوليني الشامل، كما يركز على تطوير مركز حضري قوي ومتخصص في مدينة الناصرة، بحيث يتبلور ليصبح شبه مركز متروبوليني للسكان العرب في منطقة الجليل كلها. والمعضلات التخطيطية التي تطرحها التركيبة السكانية الخاصة للمجال المديني الشمالي تقتضي تطويراً تنظيمياً ومنهجياً لأدوات التخطيط وطواقم التخطيط التي سيكون بمقدورها العمل لاستغلال فرص تطوير جديدة ومواجهة الهوات الداخلية - المناطقية.

ومن أجل تمكين المجال المديني للعمل كوحدة أدائية واحدة ستمنح الأفضلية أولاً لتطوير منظومة الطرق المجالية الداخلية، وذلك في خلال تعزيز المنظومة المحيطة بالمراكز البلدية. وبالإمكان من طريق التخطيط المجالي الحذر والإبداعي توفير الظروف اللازمة كافة، و«البنى المتيحة» للتطور المتوقع لقطاع الصناعة الغني بالعلوم والمعرفة في المجال المديني الشمالي. وبالإضافة إلى هذا التخصص، فإن التخطيط المجالي قد يساعد على تطوير قطاع التجارة والسياحة.

---

(١١) لبيان المبادىء التخطيطية للمجال المديني الشمالي في صورة الغاية المنشودة، انظر: آدام مازور وميخال سوفير، ««صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» (١٩٩٧)، الفصل ٩، البند رقم (٩-١-١). ولبيان السياسة المجالية لتحقيق تلك المبادئ، انظر: المصدر نفسه، الفصل ٣.

### * المجال المديني المركزي (الوسطي)[١٢]

يتكون المجال المديني المركزي من مركزين متبروبولينيين مترابطين – القدس وتل أبيب. ويتخصص كل واحد بخط نشاط متميز. ومعاً يكمل كل واحد الآخر لتكوين مجال أدائي واحد. وتلتقي الأطراف المتروبولينية في منطقة موديعين وبيت شيمش كجزء من الحلقة الخارجية في كل واحد من المجالات المتروبولينية. وتنتشر في منطقة الالتقاء هذه مسلحات مفتوحة قيّمة – جبال القدس ومنحدرات جبال يهودا التي تشكل «قلباً أخضر» في الوسط بين المتروبولينات. ورغم الامتداد الأدائي، فإن السياسة هي المحافظة على عدم تواصل نماذج البناء بواسطة حزام مفتوح ومحمي.

ويتأثر تطوير متروبولين القدس بمنظومة معقدة من الاعتبارات السياسية التي تحمل طابع صراع وطني (علاقات اليهود والعرب) وصراع ثقافي (علاقات اليهود العلمانيين والمتدينين المتزمتين). وفي المستقبل أيضاً يبدو أن التخطيط المجالي للقدس سوف يتحدد بصورة حاسمة عن طريق تسويات سياسية.

وفي مقابل متروبولين القدس، فإن ما يحرك متروبولين تل أبيب هو قوى السوق، وهو يتميز بأنه متروبولين في مرحلة «التجزؤ البلدي»، والحلقة الخارجية هي المنطقة الوحيدة في المتروبولين التي تعتبر غنية بالأرض نسبياً. ويبدو أن «موجة النمو» المتروبولينية سوف توجد هناك أيضاً في العقود المقبلة وحتى أفق التخطيط في العام ٢٠٢٠. وإزاء النمو الاقتصادي العالي جداً المتوقع، فإن موجة النمو قد تشتمل إضافة إلى المساكن، على تجزئة كبيرة للأنشطة الاقتصادية أيضاً.

هذا وسوف تؤدي مقتضيات الميزانية القسرية وضغوطات التضخم المالي لتخفيف الطلب على أراضي التطوير وزيادته الهائلة إلى وضع صعوبات في المستقبل أمام تفعيل تخطيط مجالي عقلاني. ومع ذلك، فإن المشاكل المجالية الصعبة الناجمة عن عملية التجزؤ البلدي في المجال تقتضي تفعيلاً شاملاً للخطوط السياسية المجالية الستة التي عرضت آنفاً: تقديم مرحلة التمدين المجدد ومعها إعادة إعمار مراكز المدن، بناء أطراف المتروبولين بكتل كبيرة نسبياً وبكثافات عالية نسبياً، ملاءمة التطوير الطبيعي للمساكن والعمالات مع منظومة المواصلات العامة، تطوير مناطق عمالة في كتل كبيرة في نقاط تتميز بسهولة كبيرة في المواصلات، وتطبيق عملية إصلاح بعيدة المدى في المجال الضريبي البلدي في السلطات المختلفة.

---

(١٢) لبيان المبادىء التخطيطية للمجال المديني المركزي في صورة الغاية المنشودة، انظر: مازور وسوفير، المصدر نفسه، الفصل ٩، البند رقم (٩-١-٢). ولبيان السياسة المجالية لتحقيق تلك المبادئ، انظر: شاحار [وآخرون]، المصدر نفسه، الفصل ٢.

### * المجال المديني الجنوبي[١٣]

المجال المديني الجنوبي سوف يزداد بوتيرة سريعة للغاية هي الأكبر من بين المجالات المدينية. وهذا المجال غني بالمساحات الخالية والجاهزة للتطوير، ولن يتم حتى في أفق التخطيط أيضاً استنفاد القدرة الكامنة للتطوير كلياً. كما أن بنيته المورفولوجية لا تفرض قيوداً كثيرة على تصميم اتجاهات التطوير المستقبلية، إلا أنها لا تفتح كذلك إمكانات خاصة لهذه المواقع أو تلك داخل المجال. وهذا المجال محرر من نسائج بناء قديمة ومن بنى تحتية بالية.

ويتميز المجال المديني الجنوبي بـ «مرحلة التمدين» - حيث تحصل عملية النمو الرئيسية في نواة المتروبولين - أي في مدينة بئر السبع. وإن نجاح وازدهار عملية النمو هو شرط حتمي لدفع المجال كله إلى أمام. وعلى الرغم من الغنى في الأراضي الخالية والصالحة لبناء ضواح سكنية متجزئة، إلا أنه من الحيوي مواصلة تعزيز المدينة المركزية ومحيطها القريب، ومنع إضعافها من طريق عمليات بناء الضواحي السكنية التي تجتذب السكان المقتدرين منها نحو الخارج.

إن الشرط لنمو المجال المديني الجنوبي هو زيادة قوة جاذبيته للسكان من المناطق الأخرى. ولذا ينبغي توسيع القاعدة الاقتصادية المناطقية وتوسيع تنوع العمالات، كما ينبغي أيضاً إحداث تغيير في النظرة العامة التي تعتبر المنطقة متدنية من ناحية مستوى رفاه السكان، وترى فيها «خزاناً» للمنشآت التي تسبب الأضرار البيئية.

هذا ومن شأن التوترات التي ستنجم عن الاستقطاب الاجتماعي المتزايد في المجال (بين مجموعات المراكز الاستيطانية اليهودية وبين اليهود والبدو) أن تشكل حجر عثرة أمام عملية دفع التطوير المستقبلي للمجال المديني الجنوبي إلى أمام. وينبغي توجيه السياسة المجالية نحو تقليص الهوات المجالية ونحو المعالجة الحازمة لعملية نقل السكان البدو إلى مراكز استيطان ثابتة والقيام بتسوية الخلافات على الأراضي.

ويقتضي تطوير المجال المديني الجنوبي تدخلاً حكومياً عميقاً. ويتوقف التطوير على زيادة جاذبية المنطقة للقرارات المتعلقة بتحديد مواقع الشركات والأفراد من طريق تطوير «بنى تحتية ممكنة» (Enabling Infrastructure) في البنية التحتية الطبيعية وفي

---

(١٣) لبيان المبادىء التخطيطية للمجال المديني الجنوبي في صورة الغاية المنشودة، انظر: مازور وسوفير، المصدر نفسه، الفصل ٩، البند رقم (٩-١-٣). ولبيان السياسة المجالية لتحقيق تلك المبادئ، انظر: شاحار [وآخرون]، المصدر نفسه، الفصل ٤.

البنية التحتية البشرية[١٤]. كذلك هناك حاجة إلى تدخل نسقي ومنتظم، تخطيطي وإداري، لخلق متروبولين مبلور مجالياً، ويوفر إمكانات تواصل سهلة للغاية بين أجزائه، ومتصل بشكل جيد مع المجالات المدينية الأخرى ومع المطارت والموانىء الدولية.

## ٥-٢-٢ المجالات البينية (الوسطية)[١٥]

تحدد المجالات البينية (الوسطية) بأنها مناطق جغرافية متواصلة تفصل بين المجالات المدينية. وتعتبر «قواعد اللعب» المتعلقة بتطويرها مختلفة عن تلك المتعلقة بالمجالات المدينية. وتحديد مواقع المجالات البينية (الوسطية) هو نتاج لعملية رسم الحدود الجغرافية للمجالات المدينية. ويقطن في هذه المجالات سكان حضريون وقرويون بكميات جوهرية ستزداد نحو العام ٢٠٢٠. كذلك، فإن الأراضي المبنية في هذا المجال ستزداد لتلبية الطلب على المساكن والعمالة في نطاقها.

وخلافاً للمجالات المدينية، حيث، وعلى المستوى القطري، تحتل فيها المساحات المبنية الجزء الرئيس من المنطقة، بينما تشكل المناطق المفتوحة جزراً وأحزمة في ما بينها، فإن الصورة داخل المجالات البينية (الوسطية) معكوسة: فالمساحات المفتوحة تحتل الجزء الرئيس من المجال، في حين تشكل المساحات المبنية جزر بناء مركزة بصفة خاصة على المفارق وعلى امتداد محاور الحركة.

إن المبدأ التخطيطي النابع من معرفة النتائج القاسية لاتجاهات التطوير وفق نموذج «التطوير الزاحف» هو البناء المُتراص والمترابط في المراكز البلدية القائمة وفي أطرافها، وتكثيف البناء القائم في المراكز البلدية، والتحديد الواضح والحاد للحدود بين المناطق المبنية وبين المناطق المفتوحة. وإذا لم يتم إيجاد حل كامل لمسألة زيادة السكان والعمالة عن طريق تكثيف وتكتيل المراكز البلدية القائمة، وتنشأ بالتالي حاجة ملحة الى الانزلاق إلى ما وراء النطاق المبني للمراكز البلدية، فإن طاقم التخطيط يرى أهمية كبيرة للرقابة المنهجية لعملية الانزلاق وحصرها بالأساس بأطراف المناطق المبنية القائمة اليوم.

وللاستفادة من مزايا الحجم المتوفرة في عدد من المراكز الاستيطانية المتعاونة في

(١٤) انظر: شفارتز وبارئيل، «السياسة الاقتصادية»، و البند الفرعي رقم (٥-٤) التالي في هذا الفصل.

(١٥) لبيان المبادىء التخطيطية للمجالات البينية (الوسطية) في صورة الغاية المنشودة، انظر: مازور وسوفير، ««صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» الفصل ٩، البند رقم (٩-٢). ولبيان السياسة المجالية، لتحقيق تلك المبادئ، انظر: شاحار [وآخرون]، «أوجه مجالية، اقتصادية وبلدية،» الفصل ٥.

ما بينها، وفي سياق منع اتصالها الطبيعي مع نسائج متواصلة تفتقر إلى الخاصية والهوية المجالية، فقد تقرر مبدأ تشجيع تطوير المراكز الاستيطانية في المراكز وعلى المفارق وعلى امتداد محاور المواصلات الرئيسة. والقصد هنا هو نشر أقصى عدد من المراكز الاستيطانية على محور مواصلات رئيس، وبذلك يتمّ تطوير منظومة الوصول السهل والناجع على امتداد محور المواصلات الرئيس، وهذا الأمر يمكّن أيضاً من تعزيز التخصص المجالي لكل مركز استيطاني يقع على امتداد المحور.

### ٥-٢-٣ المجالات المفتوحة(١٦)

توجد في شمال وجنوب إسرائيل مجالات مفتوحة تحتل مساحة بارزة، حيث خاصيتها الأساس هي قلة عدد السكان وكثافتهم المتدنية، وكذلك نوعيات عالية من المعالم الطبيعية (البانورامية) تستحق المحافظة عليها والعناية بها. وتقتضي المجالات المفتوحة انتهاج سياسة مجالية مختلفة جوهرياً عن بقية أجزاء الدولة.

هذا وتتميز منظومة المراكز الاستيطانية في المجالات المفتوحة بالمراكز الاستيطانية الصغيرة المنشورة على سطح المجال المفتوح، والتي تخلق شبكة ذات روابط اتصال متدنية نسبياً. ونظراً لكون أجزاء بارزة منها تقع في أطراف إسرائيل الجغرافية، وبعيدة عن منظومات إسرائيل المتروبولينية، فإنها لا تستفيد من العرض الكبير للعمالة الذي يميز المجالات المدينية، ولا حتى ذاك الذي يميز المجالات البينية (الوسطية) القائمة بينها. وتضطر هذه المراكز الاستيطانية إلى الاكتفاء بالعمالات القائمة على مزايا محلية أو على عمالات تعتمد على حوافز عامة مختلفة. ولقد لعب جزء من المراكز الاستيطانية في المجالات المفتوحة (مثل: كريات شمونه، بيسان، متسبيه رامون) لدى قيامه دوراً أمنياً واستراتيجياً-إقليمياً. ولذا، كانت القاعدة الاقتصادية لهذه المراكز من ضمن المسؤولية العامة، واقتضت جهداً متواصلاً لاجتذاب مصادر العمالة إليها. وأي تغيير محتمل في مكانة إسرائيل الجغرافية - السياسية في القرن المقبل يقتضي تشخيص أنشطة اقتصادية جديدة من أجل المحافظة على هذه الأماكن.

إن المفهوم المعروض في المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين يرى في وفرة الأراضي وفي قلة سكان المجالات المفتوحة ميزة نسبية بارزة إزاء بقية المجالات

---

(١٦) لبيان المبادىء التخطيطية للمجالات المفتوحة في صورة الغاية المنشودة، انظر: مازور وسوفير، المصدر نفسه، الفصل ٩، البند رقم (٩-٣). ولبيان السياسة، انظر: شاحار [وآخرون]، المصدر نفسه، الفصل ٦.

في إسرائيل. وتشتق السياسة المجالية من هذا المفهوم مبدأ الزيادة البطيئة لسكان المجالات المفتوحة، وذلك من طريق تقليص الهجرة الداخلية السلبية من هذه المناطق، ومن طريق الاجتذاب المراقب والحذر لسكان جدد. ويعني هذا المبدأ تثبيت حجم السكان في هذه المجالات وتعزيز روابطهم والتزامهم تجاه المنطقة. ومن شأن الوفرة في الأراضي والزيادة البطيئة والمراقبة للسكان، التمكين من البناء بكثافات منخفضة وبنوعيات عالية للمساكن والعمالات معاً. ويتوجب منع المس بالخصوصية البانورامية لهذه المجالات، والتمكين من اجتذاب سكان من مستويات عالية وذوي ميول قوية إزاء القيم البانورامية والمساحات المفتوحة، والمساعدة من خلال ذلك على تحسين المستوى الاجتماعي - الاقتصادي لهذه المناطق.

إن وفرة الأراضي في المجال المفتوح الجنوبي والبعد النسبي عن مراكز إسرائيل السكانية تخلق إغراء متواصلاً لأصحاب القرار في إسرائيل لتحويل هذا المجال إلى خزان وطني لمواقع احتواء النفايات الوطنية، ولتحديد منشآت لمعالجة النفايات الخطرة، وللتخزين البعيد المدى لاحتياطات استراتيجية ولمشاريع صناعية ملوّثة. وينبغي التأكيد على أن استمرار هذا الاتجاه سيلحق ضرراً قاسياً لا عودة عنه بالطابع المميز لهذه المنطقة، ولزعزعة خصوصيتها البانورامية التي تعتبر المصدر الرئيس لتعزيزها اقتصادياً في المستقبل.

هذا وسوف تطبق في المجالات المفتوحة سياسة موجهة لخلق منظومات مترابطة من المراكز الاستيطانية، تشمل مركز استيطان بلدياً/ مراكز استيطانية بلدية، وعدداً من المراكز الاستيطانية القروية حولها. وستعمل هذه المراكز الاستيطانية كمنظومة أدائية واحدة، وبذلك تتغلب إلى حد معين على مساوىء الحجم المتعلقة بكل مركز استيطاني منعزل في المنظومة. ويمكن لهذه المنظومات المترابطة أن تنشأ جراء طمس الخصائص المميزة للمركز الاستيطاني البلدي مقارنة بالمركز الاستيطاني القروي، وبسبب سيطرة أنماط الحياة الحضرية على المجال الوطني كله. وبإمكان منظومة المراكز الاستيطانية التي ستميز المجال المفتوح أن تكون وفق نموذج «المدينة المناطقية»[١٧] التي سيتم تطويرها حول كل واحد من المراكز الاستيطانية المدينية القائمة في المجال المفتوح. وستمكن المنظومة المجالية من طريق نمط المدينية المناطقية ليس فقط من استغلال مزايا معينة للحجم، وإنما أيضاً ستخلق فرصة لتخصصات معينة وتكاملاً متبادلاً بين المراكز الاستيطانية المختلفة التي تنتمي إلى المدينة المناطقية. وسيتم تصميم

---

(١٧) انظر: رعنان فايتس، «المدينة المناطقية،» (١٩٩٤).

المنظومة الاستيطانية الجديدة في قالب طبيعي يخلق اتصالاً أقصى للسكان مع المساحات المفتوحة والخضراء، وتفسح في المجال لتأثيرات متبادلة وقوية بخاصة بين كل أجزاء منظومة المراكز الاستيطانية.

## ٥-٣ السياسة الاقتصادية[١٨]

### ٥-٣-١ تشخيصات أساس

البديل المختار في مخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» مكون من دمج عناصر من البديل الاقتصادي - الصناعي ومن البديل الطبيعي - البيئي. وهذا الاختيار يؤثر في التطور الاقتصادي - المجالي في عدد من المستويات:

الوصول إلى مستوى لأداءات المرافق الاقتصادية وفق مصطلحات الناتج المحلي الخام للفرد بنحو ٣٣ ألف دولار أمريكي (أعلى من المتوقع في بديل «الأعمال كالمعتاد» بنحو ٦ بالمئة) وتعبر هذه الغاية المنشودة عن مستوى نمو متوسط للمدى البعيد يقدر بنحو ٥ بالمئة سنوياً.

حرف البنية القطاعية للاقتصاد الإسرائيلي عن البنية المعروفة اليوم. وهذا الحرف يشمل: زيادة بنحو الثلث لنصيب الصناعة في النتائج (من نحو - ٢١ بالمئة إلى نحو - ٢٨ بالمئة)، وكذلك زيادة معتدلة في نصيب قطاع خدمات الأشغال من نحو ٣٤ بالمئة إلى نحو - ٤٠ بالمئة، إلى جانب انخفاض شديد في وزن الخدمات العامة وخدمات الجماعات المنظمة (من نحو - ٢٢ بالمئة إلى نحو - ٢٨ بالمئة) وانخفاض في نصيب الزراعة (من نحو - ٣,٣ بالمئة إلى - ٢,١ بالمئة) وخدمات البناء والمواصلات والبنى التحتية (من نحو ١٣ بالمئة إلى ١٠ بالمئة).

توزيع مجالي للسكان يختلف إلى حد كبير عن التوزيع في التسعينيات، بحيث تهبط الحصة النسبية لمركز البلد (المنطقة الوسطى) في هذا التوزيع من نحو ٦٦ بالمئة إلى نحو ٥٨ بالمئة، بينما ترتفع الحصة النسبية للمجال الجنوبي من نحو - ٧ بالمئة إلى نحو - ١٢ بالمئة، حيث من المتوقع أن يزداد عدد السكان فيه بمقدار ثلاثة أضعاف حتى العام المنشود (بالمقارنة بزيادة نحو ٦٠ بالمئة في كل الدولة). كما سترتفع الحصة النسبية للمجال الشمالي من نحو ٢٧ بالمئة إلى نحو ٣٠ بالمئة.

وسيتم تركيز نحو ٨٠ بالمئة من السكان (وفق مبدأ التوزيع المركّز) في ثلاثة

---

(١٨) انظر: شفارتز وبارئيل، «السياسة الاقتصادية».

مجالات مدينية: في الشمال، وفي المركز، وفي الجنوب، بحيث يكون نصيب السكان المركزين في المجال المديني في الجنوب أكبر من المتوسط (نحو ٩٠ بالمئة).

هذا وتتميز اتجاهات التطوير المقترحة في المخطط باعتبار أن الكثير من أوجهها لا يتفق، بل يتعارض أيضاً مع العمل الطبيعي لـ «قوى السوق»، كما تظهر اليوم في إسرائيل. ومن هنا يثور سؤالان أساسيان: **الأول** يرتبط بمدى التبرير والمفعول في السير ضد هذه القوى، من ناحية الاتجاهات المجالية التي تخلقها، و**الثاني** يعالج قابلية مثل هذه السياسة للتطبيق، من ناحية المقتضيات الاقتصادية الأساس الضاغطة التي تتحكم بالاقتصاد الإسرائيلي:

وبالنسبة إلى التبرير، فإن التشخيص الرئيسي لطاقم التخطيط يفيد بأن الميل المستمر للأنشطة الاقتصادية للاصطفاف في وسط البلاد ينبع من مزايا البنية التحتية وهذا المجال وحجمه تجاه نشاط اقتصادي هامشي جديد، في الوقت الذي لا يتحمل فيه مستثمر هذا النشاط التكلفات الخارجية الحقيقية على المدى البعيد الناجمة عن انضمامه، مثل الاستثمارات الإضافية العامة في البنى التحتية، والاقتطاع من المساحة المفتوحة، وكذلك التكلفات البيئية. وبهذه الطريقة، فإن المناطق الطرفية في إسرائيل تدعم عملياً جزءاً غير صغير من تلك البنى التحتية الطبيعية والثقافية التي تمكّن المركز من التقوية في سياق منع قدرة مناطق الأطراف على النمو. ومن هنا، ومن خلال الرؤية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، فإنه ينشأ «فشل سوقي»، يمكن أن يأتي حله فقط من طريق تدخّل مركزي معدّل ومصحّح. وسيكون الحافز المركزي لهذا التدخل هو زيادة جدوى التموضع الأعمالي والصناعي داخل المجال المديني الجنوبي وفي المجال المديني الشمالي، إلى جانب انتهاج سياسة تؤدي إلى التبنّي الكامل والعادل لتكاليف التموضع في الوسط.

وبخصوص قابلية التطبيق، فقد استند عمل الطاقم المجالي - الاقتصادي على تشكيلة واسعة من المصادر والمعطيات، وأظهر هذا العمل أنه تكمن في الاقتصاد الإسرائيلي فعلاً طاقة اقتصادية لتحقيق البديل الموحد والمنسق. ومع ذلك، فإنه صحيح القول بأن أداءات على هذا المستوى ستقتضي الاستنفاد شبه الكامل لعروض العمل في المرافق الاقتصادية، وستكون هذه الأداءات مرتبطة بتحقق فرضيات معينة بشأن وتيرة زيادة السكان، ومعدل الاستثمارات في الاقتصاد وأنماط الاستهلاك المستقبلية.

إن التحول المطلوب في البنية القطاعية للاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة الزيادة الجوهرية لتصنيف الصناعة في الناتج المحلي الخام، هو تحول أكثر صعوبة للتحقق.

وهذا التحول يقتضي نسبة نمو عالية في الصناعة، مع زيادة نصيب التصدير في الناتج. هذا في الوقت الذي تعاني فيه إسرائيل بالأساس عدداً من النواقص، مثل: الأجور المرتفعة، الإنتاجية المنخفضة، وتكلفات الأرض العالية، إذ تصعب عليها المنافسة في الأسواق العالمية، وبخاصة في عصر الانفتاح الاقتصادي العالمي. وهذا النمو سيكون ممكناً فقط إذا ما استند الى القطاعات التي يكثر فيها نصيب مجمل الميزة الاستثمارية الأساس لإسرائيل (رأس المال البشري)، ولذا فإن الأمر يتعلق بالصناعات الغنية بالعلوم وبتكنولوجيات الانتاج. وتفيد التقديرات أن نصيب هذه القطاعات الفرعية في الصناعة ينبغي أن يرتفع من ٥٠ بالمئة اليوم إلى نحو ٨٠ بالمئة في العام ٢٠٢٠ من أجل تحقيق الغايات المنشودة للمخطط.

وأظهرت دراسة أجراها الطاقم الاقتصادي أن لا وجود لتناقض بين المكوّن المجالي للمخطط وبين المكوّن الاقتصادي فيه، وأنه يوجد بينهما وإلى حد كبير تكامل وتعاون:

إلى جانب قوى السوق القوية التي تدفع نحو التجمع في المركز، باتت تلمس تيارات معينة تدفع إلى التوزيع الجغرافي للنشاطات الصناعية.

يمكن القول بالتأكيد إن البنى التحتية في وسط البلاد لن يكون بمقدورها أن تتحمل على المدى البعيد الاحتياجات الناجمة عن النمو السريع للنشاط الاقتصادي المتوقع. ولذا فإن استمرار اتجاه قوى السوق قد يؤدي في المستقبل البعيد إلى انهيار البنى التحتية وإلى أزمة ستقود إلى انحلال اقتصادي لقلب الدولة. وهكذا فحتّى من وجهة النظر الاقتصادية البحتة، فإذا ما أبعدنا النظر إلى مدى زمني بعيد بما فيه الكفاية، لأدركنا أن هذه القوى لا تعمل لمصلحة الاقتصاد.

إن جوهر مفهوم «التوزيع المركّز» (في المكوّن التركيزي الموجود فيه) هو الحرص على أن تنشأ أيضاً في مناطق الأطراف (الجنوب والشمال) مزايا للحجم في داخل المجال المديني نفسه، من طريق التركيز على عامل تركيز السكان والبنى التحتية الطبيعية والتربوية والتكنولوجية.

السياسة المجالية المقترحة بخصوص «التوزيع المركّز» (في المكوّن التوزيعي الموجود فيها) تفتح الطريق أمام استغلال موارد الطاقات البشرية والبنى التحتية غير المستغلّة بصورة كافية اليوم. وبذلك، فهي تخلق أساساً لنمو أساس ودائم، حتى ولو كان من شأن هذه السياسة على المدى القصير أن تؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو. وإلى ذلك، فإن هذه السياسة تسهم في تقليص الهوات الاقتصادية والاجتماعية.

### ٥-٣-٢ أهداف السياسة الاقتصادية

هناك هدفان أساسيان للسياسة الاقتصادية :

تحريك عمليات ماكرو اقتصادية وإدارية تدعم تحقيق نموذج الانتشار المجالي لسكان إسرائيل كما وَضِع في «صورة المستقبل»، التي هي الأساس للمخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين.

استنفاد طاقة النمو الكامنة في الاقتصاد، من طريق تحقيق موارد رأس المال البشري، الطبيعي والتكنولوجي، وبناء نموذج لبنية اقتصادية قطاعية حسبما هو وارد في المخطط.

### ٥-٣-٣ وسائل السياسة

- **التركيز على تطوير البنى التحتية الطبيعية المناطقية في الجنوب وفي الشمال**: تطوير بنى تحتية في مجالات المواصلات، الطاقة، المياه، الاتصالات، وإعداد الأراضي للصناعة والسكن، بهدف خلق وضع من الجدوى الاقتصادية العالية للمستثمر لتركيز النشاط الاقتصادي في هذه المناطق. كل هذا من خلال استخدام التكنولوجيات المستحدثة والملائمة للبيئة. وينبغي فحص طرق لتنسيق الخطط المحددة مع المستثمرين الكبار، من أجل منح الحكومة قدرة جيدة على اتخاذ القرارات بشأن النطق والتوقيتات وأنظمة الأواليات الخاصة بتطوير البنى التحتية .

- **تطوير بنى تحتية بين المناطق**: تحسين منظومات المواصلات البين - مناطقية المختلفة (طرق، سكك حديدية، مواصلات عامة، واتصالات) بهدف تقليص «ثمن البعد» بين الأطراف والمركز.

- **تطوير منظومة وسائل إدارية - اقتصادية**: تطوير أجهزة إضافية للوسائل المادية في نطاق البنى التحتية لتشجيع هجرة الطاقة البشرية النوعية والأشغال إلى مناطق الأطراف وتقوية السكان المحليين.

- **تطوير مراكز العمالة**: حماية مراكز العمالة المتنوعة مع بنى تحتية مادية على مستوى عال، من خلال مزج أنواع نشاط مختلفة: صناعة (صرفة)، تجارة حرف صغيرة وخدمات.

- **توجيه مجالي لاستثمارات رأس المال الخاص بوسائل متنوعة**: تسهيلات ضريبية، دعم البنى التحتية، والمساعدة في تأهيل قوة العمل، كبديل من استخدام المنافع المباشرة للاستثمار.

- **زيادة النصيب النسبي للاستثمارات في التعليم الموجهة إلى مجالات الجنوب والشمال**: الاستثمار في المؤسسات التعليمية بكل مستوياتها، تطوير معاهد للتأهيل والتحويل المهني، توسيع وتنويع إطارات التعليم العالي في مناطق الأطراف، وإنشاء كليات وما إلى ذلك (توجد فروقات معينة بين الجنوب الشمال من ناحية وجهة الاستثمارات: في المجال الجنوبي يجب التشديد على أساس التحديث التكنولوجي والعناية بالبيئة، بهدف جذب رأس المال البشري إليه، بكمية كبيرة وبنوعية عالية؛ وفي الشمال ينبغي التركيز على الاستثمارات الموجهة نحو إيجاد مزيد من المساواة في الفرص الاقتصادية بين السكان اليهود والعرب).

- **زيادة نسبة استثمارات الأشغال المحلية في مناطق الأطراف**، من طريق إنشاء منظومات تعليم للاستثمارات وتأهيلها ودعمها.

- **توجيه ومراقبة على النشاط الاقتصادي الوطني، وذلك من طريق ما يلي:**

● استمرار رفع الحماية الحكومية عن السلع الوطنية وتعريضها لمنافسة السلع المستوردة من طريق تقليص تدريجي للجمارك، وذلك بهدف إزالة مراكز انعدام النجاعة والفسح في المجال لنمو اقتصادي سليم.

● زيادة مرونة سوق العمل، وبخاصة زيادة مرونة أشكال استخدام العاملين وأشكال التعاقد في الأطراف، وزيادة المرونة الأدائية؛ وزيادة المرونة في مكافآت الأجور؛ والسعي لاستنفاد طاقة النساء في سوق العمل.

● انتهاج الليبرالية في التجارة الخارجية وفي العملات الأجنبية.

● الحرص على منظومة اتفاقات دولية تضمن الاتجار اللائق وقدرة المصدرين الإسرائيليين على المنافسة.

● تخفيض عبء الضريبة الشاملة (مقترح الوصول إلى مستوى يعادل نحو ٣٦ بالمئة في العام ٢٠٠٠ من مستوى يعادل نحو ٤١ بالمئة اليوم، والتطلع إلى مستوى أدنى يصل حتى نحو ٣٠ بالمئة على المدى البعيد.

● تنفيذ عملية خصخصة للشركات ذات القاعدة التجارية، من خلال إعطاء الأوالية للشركات الفاشلة، وينبغي القيام بخصخصة انتقائية لأجزاء من الخدمات العامة في مجالات الاتصالات، والمعونات الاجتماعية، والصحة والتعليم.

● تقليص نصيب موازنة الدولة في الناتج المحلي الخام.

● زيادة دعم الدولة للبحث والتطوير الصناعي من طريق دعم شركات تطبيق

خاصة بمؤسسات التعليم العالي، وبالدفيئات التكنولوجية، وبصناديق رأس المال المجازف ونحو ذلك. ولهذه الخطوة أهمية ستتزايد مع إمكان تقليص البحث والتطوير الأمني.

● تطوير نظام أجور حقيقي وسعر صرف: قطع عملية الربط لمنع المس بقدرة المنافسة للمشروعات المصدّرة، وربط الأجر بمنتوجية العمل المحسوبة، كذلك ينبغي الوصول إلى درجة الليبرالية والمرونة المطلقة لسعر الصرف.

● الدعم الحكومي لتطوير أسواق تصدير من طريق تطوير القاعدة السياسية الملائمة، وبالأساس في الأسواق الناهضة في الصين، والهند، وإندونيسيا، ونحو ذلك.

## ٥-٤ سياسة الأرض(١٩)

### ٥-٤-١ تشخيصات أساس

إن نحو ٩٣ بالمئة من مساحة دولة إسرائيل يحظى اليوم بمكانة «أراضي إسرائيل»، أي الأراضي التي ينطبق عليها القانون الأساس لأراضي إسرائيل من العام ١٩٦٠. وهذا القانون يعرّف العقار بأنه يشمل الأرض والبناء المقام فوقها والمتصل بها اتصالاً ثابتاً. ويحظر هذا القانون نقل الملكية على أراضي إسرائيل من مالكيها (أي الدولة، ومؤسسة الكيرن كييمت لإسرائيل، وسلطة التطوير) إلى أية هيئة أخرى، باستثناء الحالات التي تحددت في قانون أراضي إسرائيل للعام ١٩٦٠. ويوجد نحو ستين بالمئة من أراضي إسرائيل في لواء الجنوب، وهذه تشكل الغالبية العظمى من مساحة هذا اللواء، هذا بالإضافة إلى نحو عشرين بالمئة موجودة في لواء الشمال (والتي تشكل نحو تسعين بالمئة من مساحة اللواء)؛ وحوالى ٨ بالمئة في لواء القدس (الغالبية العظمى من مساحة اللواء)، وفي ألوية تل أبيب والوسط هناك نحو ستة بالمئة من أراضي إسرائيل.

هذا وتشكل أراضي إسرائيل تقريباً كل احتياطي التطوير في إسرائيل، حيث لم تبق تقريباً أراضٍ خاصة لم تطور بعد. ولكن الجزء الرئيس من الأراضي التي بقيت في المخزون الاحتياطي للأراضي غير المخصصة، والتي لم يتم الإعلان عنها كمتنزهات وطنية، وغابات ومحميات طبيعية ونحو ذلك، هو جزء من رقع زراعية تابعة للقطاع

(١٩) انظر: ألترمان، «السياسة الأرضية والمؤسسية».

الزراعي التعاوني. ويوجد جزء ملحوظ من هذه الأراضي بمحاذاة المدن، الأمر الذي يشكل إغراء كبيراً لمبادرات التطوير المختلفة.

وعلى الرغم من أن القانون الأساس لأراضي إسرائيل يحتفظ بمكانة المالك للسلطات الرسمية العامة، وتستدل منه سيطرة عامة كبيرة أيضاً في التخطيط وفي الرقابة على التطوير، إلا أنه تلاحظ عملياً اتجاهات اجتماعية اقتصادية أشبه ما تكون بخصخصة الأرض؛ في الماضي الأرض البلدية بالأساس، واليوم الأراضي الزراعية أيضاً. وكانت السياسة العقارية الوطنية طوال سنوات كثيرة تُحرّك بصورة رئيسة بدوافع أيديولوجية وطنية، سياسية واقتصادية، رأت في مجرد الملكية العامة قيمة بحد ذاتها. أما الآن، فإنه من المعقول تماماً القول بأنه في المستقبل غير البعيد سوف تؤدي عملية «الخصخصة الزاحفة» الملموسة الآن إلى وضع قريب جداً من الخصخصة الكاملة للأراضي المطورة، وإلى خصخصة جوهرية للأراضي الزراعية.

إن استمرار عملية «الخصخصة الفعلية» تنطوي على خطر يتمثل في عدم تمكن المخطط الرئيسي من إحراز غاياته المنشودة، وبخاصة في نطاق الحفاظ على المناطق المفتوحة، وتكثيف البناء إلى درجة الاشباع، وتوجيه التطوير إلى أماكن صحيحة في الرؤية الوطنية الشاملة. ومن المثير للاهتمام التنويه إلى أن معظم المشتغلين بهذا الموضوع[٢٠]، ومن ضمنهم أولئك الذين يرون وجود ضرورة لخصخصة هائلة مدعومة بتعديلات تشريعية، يقولون بوجود حاجة إلى مثل هذا القيد أو ذاك على حقوق الملكية على أراضي الوطن في المستقبل حتى ولو انتقلت هذه الأراضي إلى الأفراد.

## ٥-٤-٢ أهداف سياسة الأرض وغاياتها المنشودة

إن سياسة الأرض هي منظومة أدوات (ترتيبات، قوانين وأنظمة) تحدد نطاق الحقوق في الأرض للأفراد والمؤسسات في المجتمع، وطريقة الاتجار بالأرض، وكذلك الرقابة على تخطيط استخدامات الأرض وتطويرها. ومن الواضح أن هذه السياسة تهدف إلى دفع موضوعات عامة، إلى أمام. وفي سياقنا، فإن هدفها هو دعم المخطط الرئيس لإسرائيل، من طريق توفير الأدوات التي تدفع غاياتها الأساس المختلفة في نطاق الانتشار المجالي الاقتصادي لإسرائيل، دون المس بالطبع بالقيم الاجتماعية الأساس.

(٢٠) انظر: راحيل ألترمان، محرر، «أوراق وجهات نظر في موضوع سياسة الأرض المستقبلية في إسرائيل،» (حزيران/ يونيو ١٩٩٦).

والحال هكذا، فإن جزءاً كبيراً من الغايات المنشودة لسياسة الأرض هو أيضاً غاية منشودة مركزية للمخطط الرئيس، وهكذا فإن الغايات المنشودة لسياسة الأرض هي:

- تقدم غاية الحفاظ على المجالات المفتوحة وتقليص اتجاهات نشوء الضواحي السكنية.
- تقدم غاية الحفاظ على «القلب الأخضر» ومناطق الفصل بين الكتل البلدية.
- توفير مساحات بناء ووحدات سكنية للسكان المتوقعين في مدى المخطط.
- توفير مساكن وخدمات سكن وفقاً لسياسة اجتماعية.
- تشجيع إشباع وتكثيف البناء في النطق البلدية.
- تشجيع التطوير في مجالات مدينية لا تعتبر مناطق طلب.
- المحافظة على احتياطي الأرض للتطوير المستقبلي.

## ٥-٤-٣ استراتيجيات عامة في سياسة الأرض

المسألة الأساس التي تعالجها سياسة الأرض على المدى البعيد هي مسألة الملكية المطلوبة على أراضي إسرائيل، والتحديد الدقيق لمجموعة الحقوق (أو بالتبادل - القيود) المرتبطة بهذا الحق تجاه الفرد والمجتمع.

وتم فحص الادعاءات الشائعة والمؤيدة للملكية العامة على الأراضي كلاً على حدة. وتنقسم هذه الادعاءات إلى مجموعتين: **الأولى** هي مجموعة الادعاءات الاقتصادية، أي الادعاءات التي تشير إلى إخفاقات تقليدية للسوق في إحراز المنتوج الاجتماعي الأفضل من الأرض، والتي قد تنجم عن الملكية الفردية. وهذه الإخفاقات هي على سبيل المثال، عدم القدرة على توفير الحماية للمنتجات العامة (المتنزهات أو المحميات الطبيعية على سبيل المثال)؛ وانعدام القدرة على ضمان حماية الموارد للأجيال القادمة؛ والسيطرة الضعيفة على توقيت تطوير الأرض؛ وانعدام القدرة على تجميع قسائم أرض لمشروعات كبيرة لا يوفرها السوق؛ ومعالجة التأثيرات الخارجية لتطوير الأرض؛ والصعوبات في إحراز التعاون في حالة تعدد المالكين، حتى عندما يكون التعاون في مصلحة الجميع (معضلة السجين)؛ وغير ذلك. أما مجموعة الادعاءات **الثانية**، فهي اجتماعية - أيديولوجية وتخطيطية. وهي تشمل تبريرات مثل رمزية الملكية الوطنية على أقاليم البلاد؛ والحماية ضد احتمال شراء الأراضي من قبل غرباء، بأحجام قد تكون لها مدلولات جغرافية - سياسية وحتى أمنية؛ وجود قيم مساواة والعمل على تقدم فئات السكان الضعيفة؛ وكذلك تخفيف

التأثيرات السياسية في أصحاب القرار الرسميين من جانب مجموعة مصلحية مختلفة.

هذا ولقد أظهر اختبار تعداد التبريرات التي تبرر التدخل العام بأن أياً من هذه التبريرات تقريباً لا يشكل مبرراً جيدا لاستمرار الملكية العامة بشكلها الحالي، أي على معظم الأراضي المطورة أو تقريباً على كل المخزون الاحتياطي للأرض غير المطورة التابعة للدولة. ويمكن فقط للتبريرات المتعلقة بالأمن والايديولوجيا القومية، والتي يصعب كثيراً تقدير وزنها بأدوات رسمية، أن تستخدم أساساً للملكية الوطنية العامة.

ولذا واستناداً الى هذه الرؤية، وعلى أساس التشخيصات الأساس التي تعتبر جوهر تشخيص اتجاهات «الخصخصة الزاحفة»، فإنه يوصى بالعمل على توجيه هذه الاتجاهات بطريقة منتقاة وخاضعة للرقابة، وذلك لكي لا تضرّ بتطبيق المخطط الرئيسي، بل تدفع غاياته المنشودة إلى أمام وفقاً لاختبار التبريرات العامة. والاستراتيجيات الرئيسة النابعة من هذا المفهوم هي:

- الخصخصة الكاملة للأراضي في المناطق المبنية، باستثناء مواقع محددة ومختارة داخل المدن وعند أطرافها، حيث يتوقع بروز مشاكل في تحقيق التعاون المطلوب لإحراز أهداف التطوير (معضلة السجين).

- تعزيز الملكية العامة على الأراضي التي تعتبر بمثابة منتجات عامة صرفة مثل المتنزهات، والمحميات الطبيعية، والغابات، ونحو ذلك، وإعادة تقليص الحقوق التي منحت في مثل هذه الأراضي لمستأجرين في الماضي.

- بخصوص الأراضي في المراكز الاستيطانية الزراعية، المبنية أو المخصصة للتطوير: يوصى بنقل الأراضي المبنية إلى ملكية أصحابها. وبالنسبة إلى تلك التي سيسمح بتطويرها، فإن المستأجرين الحاليين سيفوزون بجزء من أرباح التحسين أو بجزء من الأراضي. وبالنسبة الى بقية الأراضي الزراعية التي لن تشملها قرارات التطوير، فيوصى بتبنّي سياسة عقد ما يشبه الميثاق الجديد مع المتصرفين الحاليين، الذي ينصّ على أن هذه الأراضي مخصصة للحماية كمعالم طبيعية (بانورامية) قروية مفتوحة للأجيال.

- تبنّي مقاربة المراحل المناطقية في خصخصة أراض من المخزون الاحتياطي من خلال الملاءمة بين المناطق المشمولة بالخصخصة والمراحل، وبين غايات الانتشار المجالي في المخطط الرئيس. وفي المراحل الأولى ستنفذ خصخصة شبه كاملة للأراضي في المناطق المبنية المذكورة. وفي المقابل، ستنفذ خصخصة جزئية (ولكن جوهرية) في مناطق لا تقع في مراكز الطلب (في الشمال وفي الجنوب).

## ٥-٤-٤ أدوات سياسة الأرض لزيادة نجاعة استخدام الأرض البلدية والحفاظ على المناطق المفتوحة[٢١]

تركز سياسة الأرض على سلسلة أدوات لازمة على المستوى المؤسسي والتنظيمي والإداري. وفي ما يلي أهم التوصيات في هذا الخصوص:

- إقامة هيئة دائمة من مختلف الدوائر الحكومية لتنسيق سياسة الأرض البلدية. وهناك حاجة الى هذه الهيئة بسبب التجزؤ القائم بين جهات إدارية مختلفة من ناحية صلاحيات تفعيل أدوات السياسة المختلفة (تخطيط، إدارة، ضرائب، وإسكان). ووظيفة هذه الهيئة ستكون استطلاع الأدوات الكثيرة لسياسة الأرض القائمة اليوم، والتوصية بطرق لملاءمتها من ناحية دفع غايات المخطط إلى أمام ولتطوير أدوات مستحدثة إضافية.

- وضع معايير كمية ونوعية للمصادقة الجارية على مخططات قانونية ستشترط بإثبات الاستغلال الجيد للأراضي البلدية.

- توزيع مشروط للصلاحيات للمجالس المحلية في التخطيط المحلي. وستكون الشروط الأساس إثبات الاستغلال الناجع للأرض والامتناع عن الانعزالية.

- تطوير أدوات تمكّن من الاستغلال المتعدد الطبقات للمجال. ومن بين هذه يمكن الإشارة إلى تكثيف عمليات الاستغلال تحت - أرضي (استغلال المساحات تحت الطرق، والأرصفة وغيرها)؛ الحقوق في الجو، وعلى السطوح (تطوير أدوات قانونية لاستغلال طاقات كامنة هائلة موجودة على السطوح في مبان قائمة ومستقبلية، عامة وخاصة، على حد سواء)؛ والطبقات العمودية والاستخدامات المختلطة (استخدام متعدد الغايات أو استخدام عام/ فردي مشترك، للمباني العامة الغنية بالمساحة).

- تشريع توقيت التطوير لنطق بلدية بواسطة تحديد قواعد لانتهاء صلاحية حقوق التطوير (تحديد مدة زمنية محدودة لاستغلال الحق الممنوح، على أن يتم إبطال مفعوله بعد ذلك)؛ وأيضاً إبطال مفعول الحق في التعويض عليها جراء تغيير المخطط من الاستخدام الربحي إلى الاستخدام الأقل ربحية.

- تغيير عام في أحكام وأنظمة التعويض على الأضرار الناجمة عن التخطيط: يجب أن يتم تخفيف وتقليص، من طريق تشريع ملائم، مجال الحالات والظروف التي

---

(٢١) للاطلاع على الخطوط السياسية للحفاظ على مورد الأرض، انظر: البند الفرعي رقم (٤-٤) السابق من هذا الفصل، و مازور وسوفير، «صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» الفصل ١١.

تمنح فيها حقوق للتعويض على أصحاب الأراضي جراء التخطيط، بما في ذلك المساحات المحاذية. كما يجب تخفيض مقادير التعويض في حالات مختلفة.

- إعادة النظر في الأدوات الضريبية القائمة ومدى علاقتها بالنجاعة في استغلال الأرض. مرسوم تحسين العقارات وضريبة استصلاح الأراضي، والضريبة على الأملاك يجب أن تصاغ من جديد بشكل يسرّع عمليات التطوير في أماكن تتلاءم مع مفهوم المخطط الرئيس، وفي الأوقات الصحيحة.

- فرض كامل تكلفة البنى التحتية والمباني العامة على عمليات البناء الجديدة ذات الكثافة غير العالية، وذلك من أجل أن تمتص بشكل دقيق ولائق كل هذه التكلفات داخل المشروع، وتضمن أن تتحمل أعباءها مستفيدة فقط من استخدام تلك التكلفات في الأرض.

- اشتراط المنح والتمويل للسلطات المحلية وربطها - بطرق مختلفة - بمدى القدرة على تلبية الغايات المنشودة للمخطط الرئيس على المستوى المحلي.

- تطوير معايير واضحة من جانب مؤسسات التخطيط للمصادقة على مخططات تتعلق بالأراضي الزراعية.

- التركيز على الوعي بشأن الحاجة الى الحفاظ على المجال القروي كغاية سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المدن، أو بالنسبة الى المخططين.

- بناء أجهزة تعاون بين السلطات المحلية على أساس المصلحة المتبادلة للحفاظ على مناطق الفصل الخضراء.

- تشجيع الزراعة في مناطق ذات ضغوطات تطوير قوية (تتعارض واتجاهات المخطط الرئيس). وهذه الأداة تشتمل أيضاً على إمكان الدعم المباشر للزراعة في مناطق مختارة من طريق تقديم المنح.

## ٥-٥ السياسة البلدية (المحلية)[٢٢]

### ٥-٥-١ تشخيصات أساس

هناك انعكاسات بعيدة المدى لخصائص البنية التنظيمية للسلطات المحلية في إسرائيل ولأشكال أدائها على القدرة على تحقيق المخطط الرئيس، لأن لهذه البنية أهمية

---

(٢٢) لبيان السياسة، انظر: رازين، «السياسة البلدية».

ليس فقط في نطاق توفير الخدمات والبنى التحتية وفي نطاق التعبير السياسي والديمقراطي، وإنما أيضاً في نطاق التخطيط الطبيعي - المجالي والاقتصادي. وتتميز السلطات المحلية في إسرائيل بتجزؤ كبير (نحو ٢٥٦ سلطة ومن بينها نحو ٦٠ سلطة تعد أقل من عشرة آلاف نسمة)، دون إطارات تعاون بلدي كافية، حيث إن جزءاً غير قليل من السلطات يعاني ضعفاً اقتصادياً وسياسياً داخلياً، وهي غير قادرة على أداء وظيفتها بنجاعة.

إن تقسيم المجال الطبيعي بين السلطات الكثيرة أكثر من اللازم (والصغيرة جداً في جزء لا بأس به منها) هو نتاج عمليات تاريخية وتغييرات ظرفية، لم تنبع في معظمها من منطق تخطيطي - تنظيمي، ومن دوافع نفاذ آلية بالأداء السلطوي. والبنية التنظيمية القائمة قد تعرقل تطبيق أسس «صورة المستقبل» الخاصة بمخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**» التي تشير إلى المزايا في رؤية فوق بلدية واسعة.

وفي إطار الإعداد للمخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين، تم فحص عدد من الاستراتيجيات البديلة لمواجهة الصعوبات المفهومة للمنظومة البلدية، مثل: نقل صلاحيات بلدية إلى السلطة المركزية من جهة، وإلى هيئات خاصة من جهة أخرى؛ توحيد سلطات وإنشاء بلديات متروبولينية لتقليص عدد السلطات؛ بلورة أجهزة للتعاون الاداري - التخطيطي - الاقتصادي). وقد تبين أن إمكان التعاون هو أفضل الإمكانات.

### ٥-٥-٢ أهداف السياسة

الهدف الأساس للسياسة البلدية هو إيجاد بنى تنظيمية وأنماط سلطة وتنسيق بلدي يدعم العمليات الساعية إلى تحقيق الغايات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمجالية للمخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين.

### ٥-٥-٣ وسائل السياسة

إيجاد وتقوية إطارات التعاون البلدية في تقديم الخدمات المختلفة، وواسطة إقامة روابط للمدن، وشركات مشتركة ومنظمات لا تبتغي الربح، ومأسسة الترتيبات الخاصة بتحويل أموال بين السلطات لتمويل الخدمات.

إيجاد وتقوية الإطارات المتروبولينية/ المجالية في نطق المواصلات وتخطيط وإنشاء بنى تحتية مختلفة. وهذه الحلول قد تشمل سلطات قانونية، وروابط للمدن، وشركات إدارية مشتركة، وكذلك شركات خاصة أو حكومية.

دفع إطارات التعاون في مجال الاستثمار إلى أمام، وإنشاء وإدارة مراكز صناعة وعمالة رئيسية.

بلورة أجهزة للتعاون في أساس الضرائب المحلية. وهذه الأجهزة ستقترح ترتيبات تحل مشاكل مثل: مشكلة الضرائب على المنشآت الكبيرة، ومشاكل انعدام المساواة بين السلطات من ناحية العلاقة بين العبء الضريبي ومستوى الخدمات، ومشاكل الصراعات بين السلطات على توسيع قاعدة ضريبة الإشغال، وعلى التعويض عن إجراءات نقل الأراضي بين السلطات.

من أجل بناء قدرة لحماية المنطقة المفتوحة، والحفاظ على الأرض، وتطبيق مبادىء «التوزيع المركز» بمجملها، وذلك إزاء الضغوطات الطبيعية العاملة، كما قلنا سابقاً في هذا المجال، فإن هناك اقتراحاً للعمل على صعيدين رئيسيين: على الصعيد **الأول**، تغيير الاطارات التنظيمية، وبخاصة إنشاء مجالس متروبولينية وجهاز تخطيط مركزي وقوي، في إطار السلطة المركزية أو المجلس المتروبوليني؛ وعلى الصعيد **الثاني**، تغيير «قواعد اللعبة» في موضوعات مثل تمويل السلطات المحلية، وعدم تفضيل المراكز الاستيطانية الصغيرة في تقديم منح التوازن، والامتناع عن دعم عال لتطوير البنى التحتية في مراكز استيطان قروية وضواحية وغيرها. وجميع هذه وغيرها موجهة نحو تقليص جدوى أنماط التطوير غير المرغوب فيها، وبخاصة في المناطق الواقعة خارج المجالات المدينية.

# الفصل السادس

## سياسـة التخطيـط على أساس المواضيـع

هذا الفصل يعرض السياسة القائمة على أساس المواضيع المشتقة من المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين والداعمة له. وتشتمل نطق السياسة الموضوعاتية على منظومات البنية التحتية والخدمة الوطنية الرئيسة: مناطق مفتوحة، نوعية البيئة، مواصلات واتصالات، تعليم، أمن، مياه، زراعة، وطاقة. وأجريت الدراسة حول هذه الموضوعات بتنسيق وتدخل من جانب الدوائر الحكومية ذات العلاقة بهذه النطق. وتم إجمال هذه الدراسة في منظومة وثائق السياسة التي تشمل مادة واسعة للغاية معقدة ومتنوعة (انظر قائمة التقارير النهائية في نهاية هذا الكتاب).

إن صورة المستقبل المجالية الخاصة بإسرائيل من جهة، وصورة الاستراتيجية الموضوعاتية من جهة أخرى، تنعكس بعضهما على بعض بصورة متبادلة، وتخلقان مقتضيات قسرية وتأثيرات مختلفة كل في اتجاه الآخر. كذلك، فإن صورة المستقبل المجالية، مع أسسها البرامجية وغاياتها المنشودة، ومفاهيمها، والقيم الكامنة فيها، تنعكس على السمات المختلفة، وعلى مستوى كل واحدة من الخدمات الأساسية تلك، وغاياتها الداخلية المنشودة، وسياسة تقدمها، حسبما يشتق من التطلع نحو التساوق مع مخطط شامل وواسع النطاق. وبالعكس، فإن الأوجه المرتبطة بتقديم الخدمات الأساس ذاتها، قد أثرت على تفضيل صورة المستقبل التي عرضت في الفصل الرابع السابق، على صور غايات منشودة بديلة أخرى. وفي إطار عملية بلورة صورة الغاية المنشودة المختارة، أخذ طاقم التخطيط الكبير في الحسبان هذه التأثيرات المتبادلة، من بين أمور أخرى، في معرض تحليل البدائل الرئيسة وفقاً للمعايير[1].

وفي إطار هذا المشروع، جرى تحليل استراتيجيات مختلفة لتقدم نطق السياسة الموضوعاتية، بما يتلاءم مع مفاهيم المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وأجريت هذه الدراسة في إطار سلسلة من وثائق السياسة. وتركزت كل وثيقة في نطق نشاط مركزي يقع ضمن مسؤولية وزارات الحكومة ذات العلاقة وبالتنسيق معها، في سياق الاستعانة بالوسائل المختلفة التي وظفتها في عملية التحليل.

---

(١) انظر: قائمة المعايير المعروضة في البند الفرعي رقم (٣-٤)، ص ١٥٧ من هذا الكتاب.

ومن المفهوم تلقائياً أن كل واحد من نطق السياسة يشتمل أيضاً من بين أمور أخرى على غايات منشودة ووسائل، القرار بشأنها يرتبط بتأثيرات مجالية - طبيعية جوهرية (كما على سبيل المثال: مضامين نظم التعليم، وتكنولوجيات اتصالات معينة، وأوجه مالية ونسقية لقطاعات خدماتية معينة). وكانت المقاربة العامة لوثائق السياسة تقضي بالتركيز بصورة رئيسة (ولكن ليس فقط عليها) على تلك العوامل التي توجد لها مدلولات مجالية.

إن وثائق السياسة المختلفة لم تدخل في معالجة فردية للمشاريع، وفي تقنيات تنظيم مختلفة، وفي الميزانيات، وما إلى ذلك من الشؤون التي تشكل بحكم طبيعتها مضمون النشاط الجاري للدوائر الحكومية المختلفة. فهدفها كان هو معالجة المبادئ الأساس للسياسة البعيدة المدى الخاصة بدولة إسرائيل، واقتراح الأدوات اللازمة لقيام نقاش عميق على مستوى صانعي القرار في هذه السياسة. وبذلك تكمن أهمية هذه الوثائق، حيث إن التجربة تظهر بأن مؤسسات الحكم في إسرائيل تفتقر إلى النقاش الشامل والمتواصل والمترابط في السياسة البعيدة المدى في هذه الموضوعات. ومن شأن الانشغال في إعداد هذه الوثائق في إطار مشروع «إسرائيل ٢٠٢٠» أن يمنح أفضلية مهمة إضافية في إحراز قدر من التساوق في التخطيط الوطني، حيث إن الجميع ينطلقون من فرضيات أولية مشتركة، ويسعون إلى أن تكون السياسة الموضوعاتية في كل نطاق منتشرة جيداً في صورة المستقبل الشاملة.

ويوجد داخل هذه الوثائق فروقات كبيرة في المقاربة، وفي نقاط التركيز وفي العلاقة بين الجهد المكرّس للمكوّن النظري وبين الجهد المكرّس للمكوّن المعياري. وبالطبع، فمن المحتمل أن تنبع هذه الفروقات في جزء منها من فروقات ذاتية طبيعية، وذلك نتيجة لحقيقة كون باحثين مختلفين قد عملوا في الطواقم المختلفة، إلا أن تلك الفروقات مفهومة تماماً، ومتوقعة أيضاً في ضوء عدد من الحقائق الموضوعية الأساس:

- القوة والطابع المختلفان للروابط بين الاستراتيجيات الانضباطية (Disciplinary) المختلفة وبين الأوجه المجالية للمخطط (ومثلاً، فإن روابط سياسة المواصلات، الانتشار الأمني، المياه أو سياسة البيئة، تختلف كثيراً عن روابط سياسة الاتصالات، والتعليم، أو/ وحتى الطاقة).

- تختلف قواعد الانضباط الصارمة المختلفة بعضها عن بعض لناحية مقدار انكشافها وحساسيتها لحالة عدم اليقين في بيئة التخطيط الخارجية، بمكوناتها المختلفة (الجغرافية - السياسية، الاقتصادية - الدولية والتكنولوجية)، وفي البيئة الداخلية

(العمليات الاجتماعية - السياسية في إسرائيل وطبيعة الاقتصاد وبنية المرافق الاقتصادية). وانعدام اليقين هذا هو وضع متأصل وأساس لكل تخطيط لمدى طويل جداً، يؤثر أيضاً في منهجيته.

- ويشتق من ذلك أيضاً القول إن القدرة على التكهّن بالبيئات ليست موحدة، وكذلك أيضاً قدرة أعضاء الطواقم المختلفة على التمييز بين الأوزان النسبية للمتغيرات القابلة للتدخل والتغيير، وبين المتغيرات الموجودة خارج نطاق التأثير التخطيطي.

- وتتمتع قواعد الانضباط الصارمة المختلفة بمستويات مختلفة من البنية التحتية المنهجية والأدوات النظرية المفهومة للتخطيط البعيد المدى المألوفة في العالم (وفي هذا الخصوص نودّ الإشارة إلى أنه على الرغم من الجهد والتحديث في تطوير هذه الأدوات في إطار هذا المخطط، إلا أنه من المرغوب فيه جداً مواصلة توظيف جهود إضافية في بلورة مثل هذه الأدوات، في نطق مختلفة إضافية).

والأقسام الفرعية في هذا الفصل ستعرض في ما يلي السياسة في الموضوعات التالية:

٦-١ سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة.

٦-٢ السياسة في مجال نوعية البيئة.

٦-٣ سياسة المواصلات البرية.

٦-٤ سياسة المواصلات الجوية.

٦-٥ سياسة الاتصالات.

٦-٦ سياسة التعليم.

٦-٧ سياسة البنية التحتية والانتشار المجالي لجهاز الأمن.

٦-٨ السياسة في مجال الزراعة والقرية.

٦ - ٩ سياسة مرفق المياه.

٦ - ١٠ السياسة في مجال الطاقة.

وهذه الأقسام الفرعية لا تعالج سوى خلاصة وثائق السياسة المختلفة. وقد بذلت فيها جهود فقط لعزل النقاط المركزية التي تتضمن عدداً من التشخيصات الأساس في ما يتعلق ببيئة التخطيط استخدمت كنقاط انطلاق رئيسة، واستقراءات أولية، وكذلك تحديد الأهداف والغايات المنشودة، وصياغة التوصيات الرئيسة

بخصوص الوسائل السياسية الواجب اتخاذها. ومن المفهوم أن إمعان النظر في هذا الفصل لا يمكنه أن يحل محل الاطلاع على وثائق السياسة نفسها.

## ٦-١ سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة[٢]

### ٦-١-١ تشخيصات أساس

أهمية المناطق المفتوحة تجد تعبيراً عنها في عدد من النطق. ويعتبر دورها المنظوماتي مهماً بشكل خاص، وهو الذي يضفي التوازن بين المفتوح والمبني، وينشىء أبعاداً صحيحة بين المنظومات الحضرية، ويصمم القالب البانورامي والطابع الطبيعي المدرك للمجال كله. وللمناطق المفتوحة أهمية كبيرة في الحفاظ على القيم الثقافية (الآثار والمعالم الطبيعية الفريدة)؛ والحفاظ على منظومات طبيعية - بيئية؛ وتوفير ملجأ ومكان هادىء للمجتمع المزدحم في معظمه داخل المدن؛ والحرص على ميزان المياه؛ وتحقيق النجاعة الاقتصادية المباشرة (السياحة، الزراعة، وكذلك استغلال موارد طبيعية معينة)؛ وليس أقل من كل هذه الأمور الحفاظ على مجال اختيار لتطوير صور حياة وبناء من جانب الاجيال المقبلة.

إن إدراك أهمية الحفاظ على مجالات مفتوحة لرفاه الإنسان العصري آخذ بالتعمق في دول كثيرة في العالم، مثلما هو الأمر في المجتمع الإسرائيلي. وهناك أهمية كبيرة في جعل الوعي التخطيطي والاجتماعي يتقبل المفهوم القائل بأن المنطقة المفتوحة هي بمثابة «منتوج» يجسد مصلحة جماهيرية مباشرة مثلما هي عليه، وليس «مورداً» احتياطياً من الأرض، كما لو أنه وسيلة إنتاج لاستخلاص فوائد أخرى في المستقبل.

وطوال سنوات سيطر في إسرائيل اتجاه ماكرو اقتصادي بارز تمثل في قضم متواصل للمناطق المفتوحة، وتخصيصها لتطوير مواقع سكنية وتجارية وأشغال. وتعمل «قوى السوق» هنا بقوة كبيرة في اتجاه استهلاك مساحات من الأراضي المفتوحة، وبخاصة في المناطق القوية من الناحية الاجتماعية، والبنيوية التحتية والاقتصادية.

إن الزيادة الديمغرافية المتوقعة في المخطط الرئيسي، بالتضافر مع الاتجاه

---

(٢) على رأس طاقم التخطيط كان موطي كبلان. وهناك تلخيص للسياسة في: موطي كبلان واورن دايان، «منظومة المناطق المفتوحة،» (١٩٩٦). و لمزيد من التفصيل والتوسع، انظر: عيران بايتلسون [وآخرون]، «التطوير الدائم والثابت في إسرائيل - المبادئ والتطبيق في قطاعات مختارة،» (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥). وانظر أيضاً أوراق وجهات النظر: آدام مازور، محرر، «التخطيط القيمي والتفعيلي،» (١٩٩٦).

الواضح والقوي للارتفاع في مستوى رفاه السكن والعمالة، وكذلك مستوى البنى التحتية، سوف تؤدي إلى زيادة المساحات المبنية في العام ٢٠٢٠، بحيث تصبح أكبر بثلاثة أضعاف من قيمتها في بداية هذا العقد، كما ستؤدي في أعقاب ذلك إلى طلب هائل على مساحات الأرض لاستيعاب التطوير[٣]. واستناداً إلى هذه التوقعات، هناك خطر ملموس يتمثل بالتآكل الواسع في المساحات المفتوحة، والمسّ الشديد بالثروات التاريخية - الثقافية والمعالم الطبيعية والبيئية. وجذور الخطر قائمة في أنه لا يوجد إزاء السوق الطبيعي القائم، والمنظم للطلب على التطوير الاقتصادي والطبيعي على اختلاف أنواعه، جهاز سوق مضاد وطبيعي، يعالج الفوائد الاجتماعية العالية الكامنة في بقاء المنطقة في وضع «منطقة مفتوحة».

ولذا، فإنه ليس ثمة شك في أنه دون تدخل تخطيطي - مركزي، صلب وعقلاني، في العمليات التي تنشأ بموجبها استخدامات الأرض المختلفة، فإنه من المتوقع أن تحدث قوى السوق في المستقبل خريطة استخدامات تتعارض بوضوح مع مصالح اجتماعية عظيمة الأهمية.

هذا، وتعتبر «سياسة المناطق المفتوحة» ركناً مركزياً في السياسة الشاملة لتنظيم المجال الطبيعي. وهي تستند الى مسح وتصنيف مناطق الدولة كافة الموصى بها بالامتناع عن التطوير أو تقييده بطرق ما أياً كانت بهدف تحقيق الفوائد المشار إليها أعلاه[٤]. ويرسم التقرير التقسيم الشامل بين المناطق المطوّرة والمناطق المفتوحة في المجال الوطني، ومعدل كثافة تطوير المناطق المختلفة، كما يعرض مجمل المبادىء الخاصة بالمجال الوطني.

### ٦-١-٢ أهداف سياسة المناطق المفتوحة

الأهداف الرئيسة لسياسة المناطق المفتوحة في إسرائيل هي المحافظة لفترة زمنية طويلة على المناطق المفتوحة التي يكمن فيها عدد كبير من القيم الجوهرية. والهدف هو التغلب على إخفاقات السوق، وتوجيه اتجاهات التطوير واقتراح أجهزة للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها.

وهناك هدف آخر هو التوصل إلى قدرة استنفاد فعلي للفوائد النابعة من المناطق المفتوحة من جانب الجمهور. والقصد هو إيجاد وضع يمكن فيه للإنسان استخلاص

(٣) انظر: آدام مازور، «طاقة الأرض،» (١٩٩٣).

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: آدام مازور وميخال سوفير، ««صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني،» (١٩٩٧).

المتعة والفائدة من قيم المنطقة المفتوحة، أي الحفاظ على الاتصال والتأثير المتبادل مع المناطق المفتوحة بالقدر والأسلوب الملائمين (أي إجراء الاتصال بطريقة لا يكون فيها هذا الاتصال مرتبطاً بعمليات تمسّ بقيم المناطق المحمية).

### ٦-١-٣ الغايات المنشودة لسياسة المناطق المفتوحة

تطوير وتعزيز منظومة منهجية متفق عليها على المستوى الوطني لتقييم مناطق مفتوحة ولمقارنة القيمية النسبية لمناطق مختلفة. ومن شأن هذا النظام أن يخدم أيضاً تحديد أنظمة أواليات لتخصيص أراض في مناطق مفتوحة للتطوير.

ترسيم حدود كل تلك المناطق في الدولة التي ستحدد فيها قيود على أعمال التطوير أو حظرها، أي أنه ينبغي الوصول إلى خريطة معتمدة ترسم حدود كل بنى المعالم الطبيعية (البانورامية) التي توجد لها قيمة عالية، كمجال تطوير، والتي ستحدد دولة إسرائيل مبادىء التطوير في نطاقها.

وضع بيان مفصل بالمواضيع التي تتطلب فيها العناية بالمناطق المفتوحة، وبيان القيود المفروضة على التطوير، وذلك بهدف حماية قيم المناطق المفتوحة.

### ٦-١-٤ وسائل السياسة

إن إحدى الوسائل المقترحة كأساس لسياسة المناطق المفتوحة من جانب طاقم المخطط الرئيس هي «خريطة النواحي القيمية للمناطق المفتوحة». وتعرض هذه الخريطة تدريجاً لمناطق الدولة كافة وفقاً لنواحيها القيمية الشاملة باعتبارها مناطق جديرة بالحماية كمناطق مفتوحة.

وتستند هذه الخريطة الى منهجية لتحليل الجوانب القيمية لمنطقة مفتوحة طورها طاقم سياسة المناطق المفتوحة. وهذه المنهجية المقترحة معقدة وأولية، وما زال تطبيقها يرتبط بالصعوبات الناجمة عن الحاجة الى معالجة متغيرات نوعية كثيرة وغير قابلة للقياس، قد تسود بالنسبة إلى جزئها الأكبر فروقات في المفاهيم والتقييمات بين خبراء مختلفين. وهناك توصية قوية بمواصلة تطويرها في اتجاهات مختلفة والسعي لتحويلها إلى أداة عمل معتمدة ومتساوقة لمنظومات التخطيط المجالي المختلفة، في سياق تحديد قواعد الحسم، في الحالات التي توجد فيها اختلافات في تقييم المتغيرات المختلفة فيها.

ووفقاً للقاعدة التي قام عليها العمل، تمّ تقسيم مساحة الدولة شمالي خط العرض ثلاثين درجة، وفي حدود الخط الأخضر إلى ٨٣ وحدة من المعالم الطبيعية (البانورامية). وتم هذا التقسيم من خلال تعاون علماء وخبراء من كافة العناصر المعنية

في البلاد، وفي سياق الاستناد الى متغيرات طبيعية ومجالية مختلفة تحدد بشكل جيد على وجه التقريب أهمية التجانس البانورامي والمادي/ الطبيعي. وبالتالي، فإن الجوانب القيمية لقطعة الأرض من حيث أهمية الحفاظ عليها كمنطقة مفتوحة هي نتيجة معادلة قيم (نوعية) لخاصتين أساسيتين تميّزان البنية البانورامية، وهما:

* **الحساسية**: هذا هو مقياس يفحص أهمية الموارد المحيطة بالإنسان والموجودة في الوحدة البانورامية، أي المضامين الطبيعية والثقافية المختلفة، الموجودة في المنطقة موضوع البحث. وهذه الموارد هي: الجغرافيا الطبيعية، الصخور، النباتات والحيوانات، الهيدرولوجيا، واقع الاتصال مع البحر، الزراعة والموارد التاريخية - البشرية. وكل مورد كهذا يتمّ تقييمه وفقاً لسلسلة معايير مثل حالة الاستدامة، والندرة، والتنوع، وهشاشة وقابلية المشاهد للعطب، والقيمة الثقافية، والقيمة العلمية، والقيمة الاقتصادية، والقيمة السياحية. ويخلق تضافر جميع هذه التقييمات الإمكان لمنح مؤشر نوعي يجمل مستوى حساسية المنطقة لنشاطات التطوير الاقتصادي والحضري.

* **تواصل المنطقة المفتوحة**: هذه هي خاصة تعبّر عن نوعية العلاقة المورفولوجية بين الأجزاء المفتوحة والمبنية داخل كل وحدة بانورامية. وتحدد هذه النوعية سواء أكان ذلك من طريق الحجم الإجمالي للمنطقة المفتوحة، أم عن طريق مدى تواصلها الذي لم يتعرض للإخلال بالبناء. وإعطاء الأهمية لخاصية التواصل، يقوم على أساس ندرة وجود مجال مفتوح كبير ومتواصل. وهذا هو تعبير عن فكرة تقول إنه عند معرفة مقدار منطقة مفتوحة داخل وحدة بانورامية، يفضل هيكل مورفولوجي يمتد فيها على عدد صغير من الامتدادات التي لم تتعرض للإخلال بالبناء، والكبيرة نسبياً في مساحتها، على هيكل مورفولوجي فيها يكون مجزءاً إلى عدد كبير من الامتدادات الصغيرة.

إن البنى البانورامية ذات الجوانب القيمية الأعلى هي: جبل الشيخ، شمال الجولان، جلبواع، غور حارود، الجليل، محيط بحيرة طبرية، الكرمل، راموت منشيه، جبال يهودا ومنخفض جبال يهودا، صحراء يهودا، ومنظومة التحدبات في جبال النقب، رمال خلوصة وعاجور. وتضع النواحي القيمية لهذه البنى البانورامية مزيداً من الموانع على حصص التطوير في نطاقها. ومن جهة أخرى، فإن المناطق ذات الجوانب القيمية الأدنى، والتي تضع موانع أقل على حصص التطوير في تخومها هي: مناطق شمال النقب، المنطقة الواقعة بين منطقة المنخفضات والشريط الساحلي، سهل بئر السبع، منخفض وسهل النقب الساحلي، جنوب سهل زبولون، شمال سهل حيفا، وكذلك مناطق كثيرة بمحاذاة المدن الرئيسة: حيفا، تل أبيب، بئر السبع، [أسدود] ونتانيا.

وبعيداً عن تحديد تخوم المناطق المفتوحة وتصنيفها على المستوى الوطني، والمناطقي والمحلي، فإن أدوات السياسة المركزية لتحقيق الأهداف في مجال الحفاظ على المناطق المفتوحة مرتبطة بالنظرة إلى المنطقة المبنية بالذات. هذا لأن السياسة العقلانية للمحافظة على المناطق المفتوحة ستعمل وفقاً لاستراتيجية المنع: فهي ستتطلع إلى العمل في النقطة التي تنشأ فيها الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية لاقتطاع مساحات من المناطق المفتوحة. وتجد هذه تعبيراتها في ثلاثة مستويات:

**على المستوى الوطني**: تحديد تخوم مجالات مدينية تمتاز بكثافة عالية في استخدامات الأرض، والتطلع نحو تجميع معظم السكان فيها. والمخطط الرئيسي يحدد ثلاثة مجالات كهذه، تنتشر على نحو عشرين في المئة من المساحة، وتحتوي على نحو ثمانين في المئة من السكان.

**على المستوى المناطقي**: ينبغي السعي إلى إشباع المجموعات القروية وتحويلها إلى مراكز استيطان بلدية. وذلك من طريق توحيد مراكز استيطانية عدة مبعثرة في تواصل بلدي مبني بكثافة عالية، في سياق الحفاظ على حواجز خضراء حوله. وهذه العملية مرتبطة أيضاً بإجراء تغييرات في البنية الاجتماعية وفي إعادة تنظيم المجال والبنى التحتية.

**على المستوى المحلي**: هناك أهمية كبيرة للتشديد على الحاجة إلى التجمع داخل المنطقة المبنية، أي إشباع البناء في داخل النسائج المبنية، وتكثيف واستحداث الأراضي في الأجزاء المبنية. وهنا سيتطلب الأمر تفعيل أدوات قانونية وإدارية وتنظيمية خاصة، تسهل تحقيق عمليات البناء من جديد، وترميم وإشباع المواقع الحضرية الضامرة. وستكون هناك حاجة الى تنفيذ هذه الأعمال من خلال حساسية كثيرة لقيم ورغبات السكان المقيمين في تلك الأماكن ومكافأتهم بيد سخية.

**إدارة وتفعيل المناطق المفتوحة**: ينبغي تطوير مفهوم لإدارة وتفعيل المناطق المفتوحة بما يتلاءم وحساسية المنطقة. ومفهوم إدارة منطقة مفتوحة يمكنه التحرك على سطح مجموعة إمكانات تقوم في أحد جوانبها على المحافظة القصوى الموجهة لردع الجمهور عن الاتصال المادي المكثف جداً مع قلب المنطقة المفتوحة، وفي جانبها الآخر على تطوير مكثف لخدمات الاستجمام في المنطقة المفتوحة، بهدف إعدادها لاحتواء أعداد كبيرة نسبياً من الزائرين. وتوجد عملياً مستويات بينية (وسطية) مختلفة، من ناحية كثافة تطوير البنى التحتية لقضاء أوقات الفراغ في منطقة التطوير، حيث ينبغي أن يكون الحجم الصحيح للتطوير معاكساً من ناحية تناسبية لمقدار حساسية المنطقة المفتوحة. وتقتضي الحساسية العالية انتهاج سياسة عدم المس بالمنطقة، والاكتفاء بأن

يكون جوهر الاتصال الجماهيري في المنطقة الداخلية (مثل مناطق الغابات، الأراضي البور، والمحميات الطبيعية الكبيرة)؛ أما الحساسية المنخفضة، فتبرر تطوير بنى استجمام تحتية لاستيعاب أعداد أكبر نسبياً من الزوار.

وبصفة عامة، ينصح بالتركيز على «المنطقة الداخلية» في المناطق المفتوحة التي مهمتها تأمين الرفاه والاستجمام وقضاء أوقات الفراغ. وهذا التركيز يزيد من نجاعة نماذج استغلال المناطق المفتوحة، وفي نهاية المطاف، يسهم في الإحساس بالرفاه بالحد الأدنى من مساحة الأرض، وبالحد الأدنى من الاخلال بمجالات مفتوحة ومتواصلة. ولذا يوصى بتفضيل محاور الوديان، وسواحل البحر، ومساحات مفتوحة أخرى ذات مورفولوجيا طولية نسبياً، لأنه يوجد فيها بالأساس علاقة كبيرة بين المنطقة الداخلية والمنطقة كلها.

**السياسة الزراعية والمناطق المفتوحة**: تسعى سياسة المناطق المفتوحة إلى تغيير أساسي في رؤية وظائف الزراعة في العصر الحديث. تؤكد هذه السياسة على ضرورة قياس النجاعة في الزراعة ليس فقط على أساس فائدتها الاقتصادية المباشرة، إنما أيضاً، وفي الكثير من الأماكن في الأساس، من طريق مساهمتها في الحفاظ على المنطقة المفتوحة، وصد ضغوطات التطوير الحضري والاقتصادي التي تلحق الضرر بالمعالم الطبيعية وبموارد المنطقة المفتوحة الاخرى. كذلك وحتى إذا ما صح القول إن الدولة ستكون بحاجة أقل إلى استغلال الأرض الزراعية (من ناحية متطلبات سوق الغذاء المحلي والخارجي)، فإنه لا يزال من الصحيح زراعة محاصيل معينة فقط كأداة للمحافظة على المنطقة المفتوحة. ومن هنا ينبع بالطبع أنه سيكون هناك مبرر لدعم المرافق الزراعية يتناسب تناسباً طردياً مع أدائها هذا.

## ٦-٢ السياسة في مجال نوعية البيئة[٥]

### ٦-٢-١ تشخيصات أساس

في العشرين سنة الأخيرة تركزت السياسة البيئية في إسرائيل بصورة أساسية على منع الأضرار الناجمة عن مبادرات تطوير مختلفة، وعلى الحفاظ على الموارد الطبيعية.

(٥) ترأس طاقم التخطيط الدكتور عيران بايتلسون، وقد أجملت هذه السياسة في: بايتلسون [وآخرون]، «التطوير الدائم والثابت في إسرائيل - المبادئ والتطبيق في قطاعات مختارة». ولمزيد من التفاصيل حول أوجه سياسة التطوير الثابت في عدد من الموضوعات المركزية، انظر: موطي كبلان، «السياحة،» (١٩٩٦)، واوري مارينوف، «الصناعة،» (١٩٩٦).

ولأجل ذلك، فإنها تستند بالأساس الى أجهزة منظومة التخطيط والبناء.

وفي الأعوام الأخيرة، بدأ العالم يولي اهتماماً متعاظماً بالمقاربة الأشمل والأوسع لـ «التطوير الثابت». وتركّز هذه المقاربة على رؤية متعددة الأجيال ومخترقة لحدود المشاكل البيئية. وتتميز هذه المقاربة بالرغبة في تمكين التطوير في سياق تحسين التقاسم بالفوائد وبالتكلفات داخل كل جيل، وكذلك بين الأجيال. ومع ذلك، ففي إطار هذه التوافقات هناك وجود لخلافات في الرأي بالنسبة إلى الطريق الأفضل لتحقيق هذه المقاربة العامة.

وبشكل شمولي، يمكن ملاحظة عدد من المقاربات الرئيسة المختلفة لفهم ماهية اصطلاح «التطوير الثابت». وتختلف هذه المقاربات في ما بينها بالاستعاضة التي تسمح بها بين رأس المال الطبيعي وبين الفوائد لكل واحد من الأجيال، أي بمدى المس الذي تسمح به هذه المقاربات بالموارد الطبيعية، عندما ينظر إلى الضرر كاستثمار محتمل لصالح الأجيال المستقبلية.

وإلى الآن تمت بلورة استراتيجيات لتطوير ثابت في عدد من البلدان المتطورة. ويقترح أن تنضم إسرائيل إلى هذه المجموعة المحترمة، وأن تبدأ في إعداد استراتيجية كهذه، في حين يمكن من أجل ذلك الاستعانة بالنموذج الهولندي، الذي يعتبر الأكثر تقدماً في العالم.

## ٦-٢-٢ أهداف السياسة في مجال نوعية البيئة

**المساواة بين الأجيال**: يتوجب على التخطيط الوطني في إسرائيل أن يضمن إمكاناً لمستوى من الرفاه للأجيال المقبلة (بالمفهوم الواسع لهذا الاصطلاح) لا يقلّ عن مستوى الجيل الحالي. كما ينبغي الحفاظ على مجال خيار للأجيال المقبلة بالنسبة إلى طابع المجال ونمط الحياة اللذين ترغب فيهما الأجيال المقبلة.

**المساواة في داخل الأجيال**: ينبغي ضمان مستوى بيئي معقول لكل السكان، في سياق بذل جهود خاصة لضمان نوعية البيئة للفئات الضعيفة وللأقليات.

**توسيع المصادر الموضوعة تحت تصرف المرافق الاقتصادية**: سياسة البيئة في إسرائيل ينبغي أن تسهم بشكل فعّال في زيادة مصادر النمو الموجودة تحت تصرف المرافق الاقتصادية، حيث إن النمو الاقتصادي هو في الواقع شرط لإمكان العناية بالبيئة، وبالأساس الطبقات الضعيفة. وينبغي القيام بذلك من طريق زيادة نجاعة استخدام المصادر القائمة.

### ٦-٢-٣ الغايات المنشودة للسياسة

- ينبغي الحفاظ على احتياطي الأرض وطاقات طبيعية أخرى من خلال الإدراك لاحتياجات التنوع وحرية الاختيار للأجيال المقبلة. وهذا يعني ضرورة تعلم كيفية مواجهة الإغراء المتمثل بزيادة رفاه هذا الجيل، من طريق التطرق المباشر الى مدى المس بمجال الاختيار الخاص بالجيل المقبل، ومن طريق تطوير أداة تقييم لهذا الرفاه.

- **ضمان الحد الأدنى من إحتياطي رأس المال الطبيعي**: يتوجب الحفاظ على مستوى الحد الأدنى من الموارد، أي المستوى نفسه الذي يكون الهبوط الأدنى منه هو هبوط لا عودة عنه، ومقرون بتكلفة بيئية-اجتماعية عالية.

- **استيعاب القيمة الاقتصادية لموارد رأس المال الطبيعي في عمليات التخطيط والتطوير الاقتصادي**: ينبغي العمل على جعل التكلفات البيئية لكل تطوير اقتصادي (بمفاهيم المس برفاه المجتمع) تقدّر بطريقة منهجية ونافذة، وتفرض فعلياً على كل طرف مبادرة للتطوير. وبهذه الطريقة، فإن هذه التكلفات سيتم استعابها داخل حساب الجدوى الشامل، وستضمن أن تطبيق كل عملية تطوير يسهم فعلاً في النمو الاقتصادي بالطريقة الأكثر نجاعة من ناحية تأثيره في البيئة.

- **العناية والتقدم بالمساواة بين أجزاء السكان في الوجه المتعلق بنوعية البيئة**: ينبغي العمل على تحسين نوعية البيئة في المناطق ذات المستوى المتدني وفي مناطق سكن الأقليات.

- **ضمان التعاطي البيئي إلى ما وراء الحدود الإدارية والسياسية**: ينبغي السعي لإنشاء أجهزة وتطوير منظومات إعلامية تضمن أن تأخذ كل سلطات الدولة في الحسبان وانعكاسات نشاطاتها وقراراتها على البيئة الخارجية عنها، سواء أكان ذلك في داخل إسرائيل أم في خارجها.

### ٦-٢-٤ وسائل السياسة

- **تحديد «خطوط حمراء»**: ينبغي على دولة إسرئيل أن تكمل عملية بلورة مستويات الحد الأدنى من المخزون الاحتياطي لرأس المال الطبيعي، وكذلك ترتيب الأجهزة (التشريعية، والإدارية، والأخرى) التي تضمن الفرض الحازم لاستبقاء هذه المقاييس. والنطق الرئيسة التي ينبغي تقرير هذه الخطوط فيها هي : المياه (مناسيب بحيرة طبرية، ومخزون المياه الجوفية)، الأرض (حجم وقيمة مساحات مفتوحة في

المناطق المختلفة)، نوعية الجو (وجود كثافات قصوى للمكونات)، والثروات البيئية.

- **تحديد مستويات بيئية للجميع**: ينبغي تحديد مقاييس واضحة وملزمة في إسرئيل تتعلق بنوعية البيئة، وبخاصة في المناطق السكنية لجميع سكان إسرائيل. وهذ المقاييس ستتقرر بصورة رئيسة في نطاق مستويات الضجيج، والمخاطر على السلامة والتلوث المحلي. وهناك أهمية مركزية لتحديد نظام المقاييس هذا وتطبيقه، على تحقيق الغايات المنشودة للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين كله في مجال المساواة.

- ينبغي تطوير وتبنّي مقاربات مألوفة في العالم تتعلق بتحديد الجانب الكمّي للتأثيرات البيئية، وبلورة طرق لتحويلها إلى أدوات قياس رسمية وملزمة (على الرغم من الجدل المحيط في حالات عديدة بمدى سريان مفعول مقاربات معينة تتعلق بتحديد الكمية.

- **استخدام أدوات اقتصادية ومالية متقدمة لإحراز تحسينات بيئية**: ينبغي فحص استخدام أدوات مثل: ضريبة التلوث، الاتجار بمعايير الإزعاج البيئي، وكذلك تخصيص مصادر مالية في الموازنة مصدرها الضوابط البيئية (غرامات على سبيل المثال) لتوظيفها في تحسين البيئة.

- **تشكيل هيئة وطنية بيئية للمحاسبة**: ينبغي فحص إمكان إنشاء (إلى جانب إدارة الحسابات الوطنية العادية) هيئة «لـ «لإدارة حسابات رأس المال الطبيعي». وذلك لكي يكون بالإمكان على المدى البعيد عرض صورة صادقة لوضع البيئة في إسرائيل، وتحليل ديناميكية تغيّرها، وبصورة رئيسة استخدام أدوات اقتصادية وتنظيمية ملائمة بهدف دفع تحقيق الغايات البيئية المنشودة إلى أمام. ويرتبط قيام هذه الهيئة بصعوبات تقنية غير قليلة، مثل إقامة هيئة لقياس المخزون الاحتياطي لرأس المال الطبيعي، وكذلك بلورة نماذج معتمدة لحساب الكمية المالية لقيمته. كذلك يوصى بالدخول في فحص جدي لإقامة منظومة معلومات حول المخزون الاحتياطي لرأس المال الطبيعي.

- **تطوير البحث والتثقيف البيئي**: ينبغي العمل من أجل إحداث تحول أساس في الوعي تجاه موضوع البيئة في أوساط شرائح واسعة من السكان، كتلك الشرائح التي لم يكن لديها وعي تجاه هذا الموضوع حتى الآن، مثلما هو الحال أيضاً في أوساط صانعي القرار. وينبغي السعي لإدخال موضوعات تطوير البيئة والتطوير الثابت في منظومة البرامج الدراسية على المستويات كافة.

## ٦-٣ سياسة المواصلات البرية[٦]

### ٦-٣-١ تشخيصات أساس

المشاكل الرئيسة التي تعانيها منظومة خدمات المواصلات اليوم هي: الازدحام الشديد في الطرق البلدية والمتروبولينية في أوقات الضغط؛ والمس الشديد بالبيئة، وبخاصة من طريق: التلوث الجوي في مراكز المدن والصخب؛ الاستخدام المتزايد لمورد الأرض الآخذ بالنفاد؛ السلامة غير الكافية؛ الهوات الاجتماعية في نطاق خفة الحركة والوصول السهل إلى مراكز النشاط. وترتبط هذه المشاكل بتكلفات عالية بمصطلحات الناتج المحلي الخام (جراء الوقت المهدور، والإصابات الجسدية بالانسان، وتسريع عمليات عشوائية ودون المستويات المثلى في استخدامات الأرض)، ووجود مياه رديئة، وانعدام التوازن الاجتماعي. وهذه التكلفات سوف تتضخم إذا ما استمرت مقاربة «الأعمال كالمعتاد» في المواصلات.

إن جذور غالبية المشاكل المعروفة اليوم تعود إلى **الاستخدام غير الناجع للمركبات الخصوصية**. ويعود مصدر هذا الاستخدام غير الناجح إلى الهوة الكبيرة بين التكلفة الخاصة للسفر بواسطة المركبات الخاصة وبين تكلفته الاجتماعية، هذه الحقيقة التي تلغي أي محفز لزيادة النجاعة. وتوجد قوى اجتماعية قوية، في جزء منها لا يمكن التأثير فيها تدفع في اتجاه تزايد تملك المركبات في إسرائيل. وإذا لم يحدث تدخل مركزي أياً كان في هذا النطاق، فمن المتوقع ارتفاع مستوى تملك المركبات في المدى الزمني للمخطط من نحو مئتي مركبة لكل ألف شخص اليوم إلى أكثر من أربعمئة مركبة في العام المنشود.

وفي المقابل، فإن المتروبولينيات المركزية في إسرائيل تعاني تبعات المستوى المتدني لخدمات المواصلات العامة البلدية، بسبب مشاكل تتعلق بعدم توفرها، وعدم إعطاء الأولوية للمواصلات العامة على المركبات الخاصة، والقدرة على التغلغل (إلى الأماكن المقصودة وإلى المخارج)، والراحة، وإلى حدّ معين التكنولوجيات غير الكافية.

أما مشاكل المواصلات ذات الصلة بالمرافق الاقتصادية الحديثة، فمعقدة للغاية إلى درجة يتضح معها أن الاستراتيجية الشاملة للمواصلات ينبغي أن تشمل **مزيجاً متنوعاً وواسعاً من وسائل السياسة**، يمكن لعملها المشترك والمتبادل فقط أن يقترح

---

(٦) ترأس طاقم التخطيط البروفسور ايلان سلومون. وقد أجملت هذه السياسة في: ايلان سلومون [وآخرون]، معدون، «المواصلات البرية،» (١٩٩٦)، ويهودا غور [وآخرون]، «المواصلات،» (١٩٩٦).

الحلول الملائمة للمشاكل. وليس هذا فقط، بل إن جزءاً ملحوظاً من الوسائل في هذا المزيج لا يأتي من داخل سلة أدوات المواصلات النقية، إنما هو مرتبط بسياسة تخصيص استخدامات الأرض والتأثير في توقعات الجمهور ونحو ذلك.

إن مشاكل المواصلات والأدوات لا يمكن لحلها فصلها عملياً عن التخطيط المجالي بمجمله وعن منظومة استخدامات الأرض. وجزء ملحوظ من الأدوات اللازمة لمعالجة مشاكل المواصلات غير متوفر تحت تصرف مخططي المواصلات وضمن مسؤوليتهم، وإنما في نطاق التخطيط الشامل لمنظومة استخدامات الأرض. وبالأساس، فما هو مهم هنا هو موضوع كثافة استخدام الأرض، ومدى التداخل بين الأنشطة وعلاقات القرب بينها.

### ٦-٣-٢ أهداف سياسة المواصلات

- **نجاعة خدمات المواصلات**: توفير إمكان الوصول السهل والحركة بمستوى عالٍ من ناحية زمن الوصول الشامل من المنطلق وحتى الهدف (من الباب إلى الباب) وراحته.

- **تقليل التكلفة الاجتماعية لخدمات المواصلات**: تقليل التكلفات الاجتماعية، وبخاصة في نطاق البيئة، واستهلاك الأرض والسلامة.

- **الملاءمة مع مبادىء مخطط «إسرائيل ٢٠٢٠»**: الملاءمة مع سياسة التطوير المجالي الشامل ودعمها، والملاءمة مع بنية الاقتصاد ومع استخدامات الأرض.

- **المساواة الاجتماعية**: ضمان المساواة المجالية والاجتماعية في مستويات الوصول السهل والحركة والمرونة في المواصلات.

- **دعم علاقات السلام**: الحرص على استنفاد الإسهامات المحتملة لمنظومة المواصلات في توثيق التعاون الاقتصادي الإقليمي ولترسيخ العلاقات مع دول المنطقة.

### ٦-٣-٣ الغايات المنشودة للسياسة

- **المواصلات العامة**: ينبغي على منظومة المواصلات العامة (على تنوع وسائلها من سكك حديدية وحافلات وغيرها) أن تكون مبنية ومخططة بصورة تمكنها من تنفيذ معظم السفريات بمستوى خدمة عال ومنافس للمركبة الخاصة. وينبغي على السياسة أن تسعى بالمثل إلى قدر كهذا من تجزئة السفريات يضمن التقليص الجوهري للازدحام في مداخل المدن، ويمنع زيادة خطورة مشاكل التلوث الجوي والضوضاء، ويقترح

فرصاً متساوية للحركة وللوصول السهل للسكان الذين يفتقرون إلى المركبات الخاصة.

- **المركبات الخاصة**: يجب منع زيادة حجم السفريات الخاصة السنوية للفرد، وذلك من طريق دمج ومزج وسائل مختلفة ومتنوعة، جزء منها ليس مشمولاً في نطاق سياسة المواصلات.

- **مستوى امتلاك المركبات**: يجب السعي إلى تثبيت ارتفاع مستوى تملك المركبات بهدف الوقوف في المستقبل البعيد عند نسبة ١/١ مركبة للمرفق المنزلي، حتى ولو دعت الحاجة الى ذلك إلى العمل إلى حد معين ضد الاتجاهات الاجتماعية والسياسية المعروفة. وهذا المستوى بترجمته إلى الواقع العام المنشود سوف يؤدي إلى جعل نحو ٥٠ بالمئة من المرافق المنزلية يملك مركبة واحدة على الأقل، ونحو ٢٥ بالمئة يملك مركبتين أو أكثر، ونحو ٢٥ بالمئة من المرافق المنزلية لا يملك أي مركبة.

- **نوعية بيئة أماكن السكان والأنشطة**: ستضمن منظومة المواصلات، وبالاشتراك مع المنظومات الأخرى (وبخاصة المجالية)، جودة حياة ملائمة في أوجه نوعية الهواء والضوضاء والسلامة.

- **تحديد مسافة الانتقال اليومي للعمالة**: منظومة المواصلات بالاشتراك مع المنظومات الأخرى (التوزع/الانتشار الديمغرافي والاقتصادي) ستخلق وضعاً يستغرق فيه نحو ٧٥ بالمئة من السفريات إلى العمل أقل من ثلاثين دقيقة، ويقل طولها بنحو عشرة كيلومترات.

- **الحفاظ على موارد البيئة والطبيعة والمعالم الطبيعية**: سيتم تطوير منظومة الطرق في سياق تقليص المس بالثروات الطبيعية والبانورامية.

### ٦-٣-٤ وسائل السياسة

في سياسة المواصلات تطبق بمزيد من الشدة والخطورة القاعدة التي تقضي بوجوب إيجاد سلة من الوسائل والخطوات العاملة معاً من أجل إحراز الاهداف، بحيث لا يجوز بأي حال من الأحوال أن نتوقع تمكّن وسيلة وحيدة أياً كانت، سواء أكانت تكنولوجية (مثل قطار الضواحي) أم اقتصادية (ضريبة أو رسم أياً كان) من إحداث تحسن جوهري في نجاعة منظومة المواصلات. والمزج بين هذه الوسائل قد يكون مختلفاً في أماكن وفي فترات مختلفة.

إن منظومة الوسائل المقترحة التي فحصت تشمل ما يلي:

- **وسائل في إطار التخطيط المجالي المنظومي**: إضافة بنى تحتية، بناء مشبع

للسكن، التخطيط الحضري، والمزج الصحيح لاستخدامات الأرض.

- **وسائل اقتصادية** على غرار المزج الضريبي (على المركبات، الوقود، السفريات): إدارة طلبات، السياسة المتعلقة بمواقف المركبات، وتشجيع مسلكيات معينة (مثل السفريات المشتركة).

- **وسائل تكنولوجية** مثل: تحسين المركبات الخاصة، تطوير منظومة سكك الحديد على الصعيد المتروبوليني وبين المدن، وتعميق استخدام التكنولوجيات الخاصة بالاتصالات وغيرها.

والمعايير التي اختيرت لتقييم هذه الوسائل هي:

- الفعالية : مدى إحراز الغايات المنشودة.

- النجاعة : اختبار تكلفة/ نجاعة الوسيلة، أو بأي تكلفة يتم إحراز الفعالية المطلوبة.

- قابلية التطبيق التكنولوجية-الاقتصادية: اختبار معقولية تحقيق التكونولوجيا المطلوبة في أجواء اسرائيل الاقتصادية.

- تأثيرات ماكرو-اقتصادية.

- زمن تحقيق الوسيلة.

- القبول العام والسياسي للوسيلة.

- التأثيرات الاجتماعية والبيئية.

- الارتباط بتنفيذ شروط ضرورية: أي مدى ارتباط نحاح الوسيلة بتنفيذ مطالب خارجية بالنسبة إليها.

- المرونة التخطيطية: أي ما هو مدى حساسية الوسيلة لانعدام اليقين الكامن في المستقبل من نواح مختلفة.

**المواصلات العامة**

● العمل الجاد والحثيث لتطوير وتحسين منظومة المواصلات العامة المتروبولينية هو الوسيلة المركزية لسياسة المواصلات على المدى القصير والبعيد. وينبغي تطوير مزيج من الوسائل التكنولوجية: قطارات، حافلات، سيارات أجرة، حافلات صغيرة، وربما أيضاً مركبات لاستئجار قصير الأجل، من أجل الاستجابة بصورة أفضل للتباين والتنوع في الطلب على السفريات وعلى مستويات الخدمة.

● لا ينبغي النظر إلى موضوع القطارات التي تسير تحت الأرض، وكذلك قطارات الضواحي كحل جارف لمشاكل الازدحام، وذلك لأنه من المشكوك في ما إذا كانت القطارات قادرة بحد ذاتها على حل هذه المشكلة. وينبغي فحص مساهمتها الجزئية في حل مشكلة خدمات المواصلات على خلفية المزج الشامل لخدمات المواصلات العامة التي سيجري تطويرها في نطاق المجالات المدينية وفي ما بينها.

● ينبغي منح المواصلات العامة أولويات عليا مختلفة في استخدام البنى التحتية للطريق: تخصيص شبكة طرق هادفة، إدخال تقنيات تقضي بمنح الأولوية في الإشارات الضوئية إلى المواصلات العامة ونحو ذلك.

● ينبغي العمل في اتجاهات عدة مكملة لبعضها البعض بهدف رفع مستوى الخدمة في المواصلات العامة: زيادة الوتائر، تنسيق الجداول الزمنية، وتفعيل خطوط مرنة ومتخصصة.

## تخطيط المجال المديني والاستخدامات الأرضية

● لا يمكن اعتبار إضافة بنى تحتية للطرق في المجال المديني كحل أساسي لمشاكل الازدحام في مداخل المدن: فهذه الإضافات تستهلك أرضاً ثمينة إضافية، ولا تغيّر بالضرورة على المدى البعيد من مستويات الازدحام، وذلك لأنه مع تلك الإضافات تبرز طلبات خفية لسفريات خاصة أجلت سابقاً بسبب ضائقة البنية التحتية، وهذه - أي الطلبات - تقوم بعملية مقاصة لزيادة الاستيعاب التي نشأت بهذه الطريقة.

● التخطيط المجالي ينبغي أن يركز على مبدأ خلط استخدامات الأرض، والذي بموجبه يتمّ تركيز غالبية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في خلايا مساحة جغرافية صغيرة نسبياً إلى حدود الممكن من ناحية مقتضيات التخصص الاقتصادي القسرية والمقتضيات البشرية الناجمة عن مزايا الحجم. وستكون لذلك مساهمة مهمة في تقليص الطلبات على السفريات الآلية، وتقصير المدى الزمني للسفريات، وإضعاف وجهات السفريات. وجميع هذه الأمور تسهم معاً في التخفيف من الازدحام في المحاور الرئيسة.

● والنموذج المجالي الموصى به للمحاكاة في المجال المديني في إسرائيل يطلق عليه من جانب أعضاء طاقم المواصلات في المشروع اسم «نموذج أوروبا». ويمتاز هذا النموذج بتوزيع مجالي لعدد من الوحدات البلدية المتوسطة (وما فوق ذلك) التي تحتفظ في داخلها بمدى كبير من الكثافة، وبمزيج من استخدامات الأرض التي

يوجد بينها مساحة غير كثيفة نسبياً. وقد اتضح أن هذا النموذج ناجع للغاية لناحية أوجه محاربة الازدحام: في كمية السفريات التي يحدثها، في اتجاهاتها، وكذلك من ناحية الظروف المريحة نسبياً التي يمنحها لتحقيق سياسة تطوير المواصلات العامة وفقاً للمبادئ الآنفة الذكر. والنموذجان الأساسيان الآخران اللذان فُحصا وأُلْغيا هما «نموذج هونغ كونغ» الذي يمتاز بالبناء الكثيف جداً في المدينة الرئيسة وعلى امتداد ممرات مواصلات رئيسة في سياق إيجاد تخصص قوي في استخدامات الأرض والفصل بين السكن والعمالة، وكذلك « نموذج كاليفورنيا» الذي يمتاز بتوزيع واسع جداً للبناء غير الكثيف والمرفق به قطعة أرض على وجه العموم. ويتسبب نموذج هونغ كونغ في انعدام عال للمساواة الاجتماعية، في حين أن نموذج كاليفورنيا يستهلك مساحات هائلة من الأرض، ويتسبب في الارتباط المطلق بالمركبة الخاصة، وفي إلحاق ضرر بالسكان الذين يفتقرون الى المركبات الخاصة. كما يتسبب في إحداث أضرار بيئية.

### سياسة إدارة الطلبات

● ينبغي خلال السنوات المقبلة الدخول في التطبيق الكامل لسياسة إدارة الطلبات التي تهدف إلى تقليص عدد السفريات (بالمركبات الخاصة بشكل خاص)، والى توزيع السفريات على أوقات مختلفة، وتقليص مسافات السفر، وزيادة المعدل المتوسط لاستيعاب المركبات. وهذا المدخل سيقتضي أولاً وقبل كل شيء نشاطاً إعلامياً وسياسياً شاملاً لإحراز تفهم ودعم جماهيري واجتماعي لهذه السياسة.

● **ينبغي العمل على تخطيط وتطوير نظام لفرض رسوم ازدحام**، لجباية ثمن في مقابل سفريات المركبات الخاصة والتجارية على المحاور المزدحمة، بحيث يتوقف الثمن على وقت السفر. ويرتبط إدخال هذه الوسيلة أيضاً بتوفر التكنولوجيا الملائمة وبالخبرة، وكذلك بسن التشريعات الملائمة. ومع ذلك، ينبغي التنويه إلى أن فرض رسوم الازدحام يجب أن يتم في إطار مراجعة للمزيج الضريبي الشامل على المركبات الخاصة في إسرائيل، وفي سياق السعي لجعل مجموع الضريبة (على: الشراء، الوقود، الترخيص، ورسم الازدحام) لا يزيد، وإنما ينشأ حافز لزيادة نجاعة استخدام المركبة.

● **ينبغي البدء بسياسة لتشجيع استخدام أدوات غير آلية** (مشي على الأقدام، استخدام الدراجات الهوائية): هذه السياسة، وعندما تكون مقرونة بسياسة تتطلع إلى استنفاد مبدأ مزج الاستخدامات الأرضية المشار إليها أعلاه، يمكن أن تكون كبيرة الأهمية.

● **ينبغي انتهاج سياسة تحدّ من عرض الأرض لتحويلها إلى مواقف للمركبات داخل مراكز التجارة والأشغال**: إن عرض الأرض لتكون مواقف للمركبات ينبغي أن يكون متلائماً مع القدرة الاستيعابية للطرق، وتوفّر منظومة المواصلات العامة. ويجب الإبقاء على «نقص خاضع للرقابة» في سوق عرض الأراضي كمواقف للمركبات، مع توخّي الحذر بعدم الانزلاق إلى ضائقة قد تمس بالحيوية الاقتصادية للمناطق. وينبغي أن نقرن هذه السياسة بوسيلتين مكملتين وضروريتين : الوصول السهل إلى المواصلات العامة، وإدارة المواقف (إدارة قيود زمنية وتعرفة لوقوف المركبات).

**منظومة الطـرق:**

● الطريق الرقم ٦ «عابر إسرائيل» هو طريق يسهم في تخفيف الازدحام في المجال المديني المركزي، كما يحسن إمكانات الوصول السهل بينه وبين المجالين المدينيين الشمالي والجنوبي. ولذا، فان أهميته كبيرة أيضاً في معاظمة المساواة المجالية على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن له أهمية كبيرة في تطوير الجزء الشرقي من المجال المديني المركزي.

● بصفة عامة، ينبغي توخّي الحذر الشديد من تحويل الطرق في أرض إسرائيل إلى مسارات سفر دولية. وينبغي التقرير بأن تخطيط شبكة الطرق القطرية سيكون على نحو يمنع مرور الحركة الدولية في المناطق المكتظة، وبخاصة في منطقة السهل الساحلي، وفي طريق « عابر إسرائيل». وهذا الأمر يعني أنه إذا ما ثارت حاجة الى حركة مسافرين بين مصر وبين الأردن وسوريا، فيتوجب توجيهها نحو الشرق، إلى غور الأردن.

● وستكون هناك حاجة الى طريق يوفر الاتصال المباشر بين قطاع غزة ومنطقة يهودا (الجزء الجنوبي من الضفة الغربية)، بشكل لا تلحق به الضرر بمنظومة الطرق في وسط البلاد، وهناك حاجة الى طريق آخر، يصل بين المركزين الرئيسين في المجال المديني المركزي، تل أبيب القدس، كجزء من طريق ذي دلالة إقليمية نحو الشرق.

**الوجـه المؤسسي:**

● تخطيط سياسة المواصلات في إسرائيل يفتقر بصورة شديدة إلى انعدام التكامل: فصلاحيات التخطيط والعمل موزعة على: هيئات حكومية كثيرة، سلطات محلية، شركات وهيئات تنفيذية حكومية. وهكذا، فإن السياسة هي مجموعة وسائل غير منسقة وغير منهجية، وبالتالي فإن تغييراً أساسياً لهذا الوضع هو أمر حتمي.

● ينبغي العمل من خلال التشريع أيضاً على ترتيب وتخطيط وتحديد بنية جديدة

ومتكاملة، لمؤسسات وعمليات تخطيط المواصلات في إسرائيل، بحيث تكون متداخلة مع منظومات التخطيط المجالي الآخر، كما حصل في إطار هذا المخطط. وبهذا فقط يمكن أن نضمن أن فحص سياسة المواصلات سينطلق من داخل نظرة شاملة إلى مزيد من الوسائل الممكنة.

## ٦-٤ سياسة المواصلات الجوية(٧)

لقد انهمك طاقم المواصلات بفحص عام فقط لمعضلات سياسة المواصلات الجوية في إسرائيل في الأعوام الخمسة والعشرين المقبلة. ولم يتوصل الطاقم إلى توصيات برامجية مفصلة أياً كانت، تحتاج حسب رأيه الى البحث في إطار دراسة تفصيلية خاصة بهذا الموضوع. واكتفى الطاقم بعرض المعضلات المختلفة مع تعقيداتها، في سياق عرض البدائل الأساس والتوصية بالدخول في معالجة تفصيلية لها.

### ٦-٤-١ تشخيصات أساس

المعضلة التخطيطية الرئيسة على المدى البعيد في نطاق المواصلات الجوية هي معضلة انتشار نظام المطارات الدولية والإقليمية. والعنصر الرئيسي الذي يملي احتياجات هذا النظام على المدى البعيد هو تطور سوق الطلب، الذي يملي احتياجات الانتشار، والتموضع، والقدرة الاستيعابية ومستوى الخدمة. وهذه الاحتياجات في حالة صراع بنيوي مع الاحتياجات الخاصة بنوعية البيئة للسكان القاطنين بمحاذاة المطارات.

لقد ازداد الطلب على الرحلات الجوية الدولية الداخلة إلى إسرائيل والخارجة منها بوتيرة سريعة جداً. وبلغ المعدل السنوي لهذا الطلب مقدار ٩,٥ بالمئة في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع بوتيرة سريعة. وازداد الطلب على الرحلات الجوية الداخلية بمعدل سنوي بلغ نحو ٨٥ بالمئة، بحيث كانت الغالبية الحاسمة لهذه الرحلات من وسط البلاد إلى إيلات، مع أن هناك شريحة آخذة بالتطور تقارب الـ ١٠ بالمئة في الرحلات من وسط البلاد إلى الشمال. كذلك ازدادت رحلات الشحن في تلك السنوات بوتيرة متوسطة بلغت ٤,٨ بالمئة.

وهناك بديلان مبدئيان لانتشار نظام المطارات الجوية: البديل **الأول** توفير الخدمات المتعلقة بالطيران بالقرب من مركز ثقل الخدمات الدولية والقطرية الداخلية.

(٧) ترأس طاقم التخطيط البروفسور ايلان سلومون. وقد أجملت هذه السياسة في: ايلان سلومون [وآخرون]، «المواصلات الجوية،» (١٩٩٦).

ومركز الثقل هذا هو بصورة قاطعة مدينة تل أبيب (ومحور القدس - تل أبيب). ومن هنا، فإن هذا البديل يعنى بشكل قاطع باستمرار تطوير وزيادة القدرة الاستيعابية لمطار بن غوريون، إلى ذلك الحد الذي يؤدي فيه الازدحام والتكلفة البيئية إلى تقييد تشغيله. وعندها ستكون هناك حاجة وفقاً لهذا البديل إلى مطار مكمل في منطقة الوسط، حيث الإمكانات هناك كما يلي:

بدلاً من إحدى قواعد سلاح الجو في وسط البلاد، أو حل يقوم على تجفيف قطعة أرض في البحر قبالة ساحل المجال المديني الأوسط. أما البديل **الثاني** للتطوير، فيرى إمكان توجيه فائض الحركة الجوية من الوسط الى المجالات المدينية في الشمال وفي الجنوب. والإمكانات هنا هي تطوير مطار حيفا أو مطار كورزيم في الشمال، وتطوير مطار نبطيم، وربما مطار زيكيم في الجنوب.

### ٦-٤-٢ إجمال/ خلاصة

على المدى القصير والمتوسط يوجد على ما يبدو تبرير لزيادة القدرة الاستيعابية لمطار بن غوريون وتطويره.

وينبغي المحافظة على تشكيل من الخيارات المجالية لإقامة مطار إضافي في كل مجال مديني أو في أطرافه، نظراً لأن قرارات الحسم التخطيطية الخاصة بالمواصلات الجوية في إسرائيل هي قرارات ذات ثقل كبير، وهناك أهمية للإبقاء على مجال/ حيز الإمكانات مفتوحاً إلى ما بعد الانتهاء من بلورة - ربما في المستقبل غير القريب - مخطط هيكلي كامل لانتشار المطارات.

## ٦-٥ سياسة الاتصالات[٨]

### ٦-٥-١ تشخيصات أساس

الفرضية الأساس التي ننطلق منها هي أن دولة إسرائيل سوف تنتمي في العام المنشود إلى عائلة الدول الغنية بالمعلومات والاتصالات في هذا العالم، في الوقت الذي تفعّل فيه المرافق الاقتصادية القدر الأكبر من التكنولوجيات الجبهوية في نطاق جمع المعلومات وتخزينها الناجع وإعدادها وإيصالها واستعادتها واستغلالها الاقتصادي الناجع.

إن الحصة النسبية لقطاعات المعلومات والاتصالات في مجال العمالة ستزيد

(٨) هذه السياسة مجملة في: ايلان سلومون، «الاتصالات المرئية والمسموعة،» (١٩٩٦).

كثيراً. وسوف يجري استخدام تكنولوجيات الاتصالات المسموعة والمرئية كخطة عمل للنشاطات المركزية في نطق التسويق والخدمات المالية والتعليم وقضاء أوقات الفراغ والتسلية، والإدارة العامة والرقابة على الإنتاج.

وحسب رأي الكثيرين، فإنه من المتوقع أن يترك التغلغل العميق لتكنولوجيات الاتصالات المرئية والمسموعة في مجمل الأنشطة الآنفة الذكر انعكاسات عدة على التخطيط المجالي والتطور المجالي. ويبدو من بين أمور أخرى أن هذه التكنولوجيات سوف تتسبب أيضاً في تقليص حساسية الأنشطة الاقتصادية المختلفة للموقع، كما ستؤثر في الحجم الشامل للسفريات في مجال ما. ومع ذلك، فإن مفعول هذه الانعكاسات وقوتها الكمية ليست واضحة اليوم أبداً. وهكذا يبدو على سبيل المثال أنه إلى جانب التوفير المعين في السفريات (من طريق فتح خيارات للعمل من بعيد، وتنفيذ خدمات مختلفة عبر الشبكة)، فإن شبكات المعلومات تخلق فرصاً لأنشطة جديدة تزيد من السفريات. كذلك وعلى الرغم من أنه واضح تماماً بأن الاتصالات المرئية والمسموعة تغير من المقتضيات القسرية للموقع والبعد بالنسبة الى الشركات، إلا أن النتيجة الشاملة لمجموع هذه التغييرات بالنسبة إلى كل عناصر الاقتصاد لا تميل إلى اتجاه واضح، أي أن الأمر لا يتعلق بتأثير واضح في اتجاه التوزيع المجالي أو التركيز المجالي للكتلة الاقتصادية كلها.

وبالطبع، فإن لثورة الاتصالات المرئية والمسموعة انعكاسات كثيرة في المجال الاجتماعي والثقافي والسلوكي. إلا أنه يبدو أن أهم تأثير لها يتمثل في قدرتها على تسهيل هجرة طاقة بشرية تكنولوجية نوعية أخرى إلى مناطق الأطراف، كما أنها تمكن أيضاً وبسهولة أكثر من إقامة مشاريع ومؤسسات غنية بالمعلومات على أساس اقتصادي في تلك المناطق. وبذلك، فإن بمقدور ثورة الاتصالات المرئية والمسموعة الإسهام في تطوير مثل هذه المناطق على غرار المجال المديني الجنوبي الذي يوصي به مخطط «**إسرائيل ٢٠٢٠**».

## ٦-٥-٢ الغايات المنشودة لسياسة الاتصالات

- الإدخال الأمثل للتكنولوجيا والمعرفة في نطاق الاتصالات المسموعة والمرئية إلى إسرائيل من أجل زيادة الإنتاج، ولاستنفاد أقصى الفرص الاقتصادية.

- تعميق وتوسيع المهارة الشخصية في استخدام منظومات الاتصالات المرئية والمسموعة ونشرها الواسع بهدف دفع الرفاه الشخصي إلى أمام وتوسيع إمكانات أوقات الفراغ والتطوير الثقافي.

- ضرورة مواصلة زخم إدخال منظومات الاتصالات المرئية والمسموعة إلى منظومات التعليم بصورة تدفع أهداف نظام التعليم على اختلاف ألوانه.

- ضرورة تطوير ودفع إنشاء بنى تحتية متقدمة في مجال الاتصالات المرئية والمسموعة في مناطق الأطراف، من أجل التسهيل على عمليات التطوير في هذه المناطق وللتقدم في إمكانات هجرة القوة البشرية النوعية في النطاق التكنولوجي وفي نطق أخرى إلى هذه المناطق.

- ضمان البنية التحتية المتقدمة والكافية من أجل إنشاء علاقة اتصالات مرئية ومسموعة دولية ناجعة لمجمل مستهلكي الاتصالات المرئية والمسموعة في إسرائيل.

## ٦-٦ سياسة التعليم[٩]

### ٦-٦-١ تشخيصات أساس

المجتمع الإسرائيلي سيكون في العام المنشود للمخطط مجتمعاً تعددياً ومستقطباً إلى حد كبير، وفي داخله قيم متناقضة. وسيتوجب على نظام التعليم أن يُبنى بصورة تسمح بوجود تعدد للوجوه والتناقضات والتباين الشخصي والاجتماعي والتوترات المرافقة لكل هذه الأمور - في سياق المحافظة، على رغم ذلك كله على قيود تتعلق بالهوية القومية، وحرية الفرد، والعدالة والتماسك الاجتماعي.

إن التعليم موجّه لتحقيق مجموعتين من الأهداف: **الأولى** هي أهداف موجهة من جانب مبادئ الوجود الوطني، والتماسك والعدالة الاجتماعية. أما **الثانية**، فهي أهداف موجهة الى ضمان جودة حياة الفرد بالمفهوم الشخصي التربوي.

هذا وسيكون محيط نظام التعليم غنياً بالاتصالات المرئية والمسموعة التي ستخترق حدود المدرسة. وهذا المحيط سيتحول إلى بنية تحتية رئيسة في محيطات الدراسة. ومع ذلك، فإن المدرسة ككيان عادي - مجالي محدد ستواصل كونها مركز وبؤرة الفعل التربوي. وسيقوم حولها منظومة اتصالات مرئية ومسموعة فعلية، كمنظومة مكملة وليست رئيسة.

---

(٩) ترأس طاقم التخطيط الدكتور إلعاد بيلد. وتم إجمال هذه السياسة في: إلعاد بيلد، «التعليم في إسرائيل في عملية تخطيط المجال الوطني في سنوات الألفين،» بمساعدة ايلانا اوريون ومشاركة طاقم تربوي-تعليمي (حزيران/ يونيو ١٩٩٦).

إن نسب المشاركة في التعليم الابتدائي في العام المنشود سوف تكون في حدودها القصوى تقريباً، سواء أكان ذلك في أوساط اليهود، أم في قطاعات الأقليات. أما في التعليم في سن الطفولة، وفي التعليم الإعدادي، فستكون نسبة المشاركة أدنى بقليل، في حين أن نسبة مشاركة الأقليات في هذين الإطارين ستكون أدنى بنسب مئوية معدودة. والمجموع الكلي لوزن أعمار التعليم في السكان سينخفض وفقاً للتوقعات الديمغرافية بصورة جوهرية، إلا أنه في المقابل، فإن وزن المشاركين في التعليم العالي فوق الثانوي سوف يزيد كثيراً.

كذلك، فإن الجدوى الاقتصادية المباشرة للاستثمار في التعليم سوف تزيد كثيراً في أعقاب ارتفاع وزن رأس المال البشري في معادلة الإنتاج. كما أنه سيتسع ويتعمق المفهوم الذي يرى في التعليم النوعي مكوّناً للجودة والمستوى المعيشي. وهكذا، فإن المفهوم الذي يعتبر الحق في التعليم قانونه الثانوي والعالي حقاً أساسياً سيتعمّق أيضاً. وكل هذه الأمور سوف تخلق ضغطاً من أجل زيادة الإنفاق على التعليم تتجاوز الزيادة في الإنتاج. ومع ذلك، فمن المتوقع أن ينتقل جزء مهم من الإنفاق إلى القطاع الخاص.

ومما لا شك فيه أن تنظيم وبيئة السيطرة على منظومات التعليم في الدولة ستشهد تغييرات، وذلك تحت ضغط «قوى السوق» في اتجاه التوزيع مناصفة لسيطرة الدولة (وزارة التعليم) على المضامين، وعلى العمليات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، المرتبطة بأداء منظومات التعليم.

هذا، وسوف يتحول نظام التعليم بمجمله ليصبح أكثر تنوعاً من ناحية سوق عرض الإطارات والمسارات للإغناء التعليمي. وهذا النظام سوف يرافق الإنسان ليس فقط في بداية طريقه، وانما على امتداد حياته كلها، كما سيستخدم على حد سواء لغرض تحديث المعلومات المهنية التقنية، أو كجزء من منظومة خدمات الفراغ لناحية توفير الاحتياجات الثقافية والاجتماعية والنفسية.

## ٦-٦-٢ أهداف سياسة التعليم

تعزيز التماسك الاجتماعي، والهوية الوطنية، ونوعية الوجود الجماعي للإنسان في إسرائيل.

وضمان جودة حياة الفرد في إسرائيل، والحفاظ على مجال لفرص التعبير الثقافي والاقتصادي لكل فرد، وحماية الديمقراطية وتنمية التسامح.

### ٦-٦-٣ الغايات المنشودة لنظام التعليم

إن الغايات المنشودة لنظام التعليم هي في الواقع سلسلة من القيم المركزية. ومن حيث الجوهر، فهذه القيم لا تتغير، كما أنها ترتبط بالغايات المنشودة للسياسة المجالية المحددة في المخطط الرئيس، باعتبارها تعبّر عن تطلعات اجتماعية أساس لا يمكن أن تكون مرتبطة بعلاقة مجالية. ومع ذلك، ينبغي التنويه إلى أن الغايات المنشودة للمخطط الرئيس «**إسرائيل ٢٠٢٠**» التي تركز على تطوير الأطراف ورأس المال البشري المستثمر فيها، تتساوق جيداً مع قيم التعليم المركزية، حيث إن السعي إلى تحقيقها من شأنه تحريك مسارات تسهل أيضاً تحقيق قيم التعليم في المقابل. إلى ذلك، فالغايات المنشودة للسياسة التعليمية تنعكس على عدد من أوجه الانتشار المجالي اللازمة في مجال مؤسسات التعليم على اختلاف أنواعها.

هذا وبالإمكان تصنيف القيم كقيم اجتماعية، وقيم ليبرالية - إنسانية وقيم اقتصادية.

● القيم الاجتماعية هي:

- **المساواة**: إحراز العدالة بين الأفراد وبين المجموعات.

- **التفوق**: على الصعيد الشخصي والبشري - الإنساني.

- **الاندماج**: الدمج الاجتماعي للطبقات الاجتماعية.

- **الجماعات المنظمة**: دمج النشاط التربوي بنشاط الجماعات المنظمة الأوسع.

● القيم الليبرالية - الإنسانية هي:

- **الحرية الشخصية**: احترام حق الأفراد في اختيار الإطارات التعليمية وفي التأثير في أشكالها وقوالبها.

- **الاختيار والمشاركة**: تحقيق مشاركة الجمهور في تقرير مضامين التعليم وطرق إدارته، وحرية الآباء في أن يختاروا لأبنائهم إطارات التعليم وضمان التعددية والتسامح.

● القيم الاقتصادية هي:

- **الإسهام الاقتصادي**: دعم النمو الاقتصادي وبقية الأهداف الاقتصادية من طريق تأهيل خريجي النظام التعليمي لأداء اقتصادي ناجع والعناية بالنخب المهنية.

- **النجاعة الاقتصادية**: تقليص التكلفات الخاصة بتفعيل المنظومات التعليمية.

### ٦-٦-٤ وسائل السياسة

إن الوسيلة الاستراتيجية الرئيسة لدفع هذه الغايات المنشودة إلى أمام ستكون بلورة وتطوير «جماعات تربوية منظمة»، أي تجمعات جماهيرية وهيئات سلطة محلية حول «فكرة مركزية» تربوية أياً كانت، وحول منظومة مؤسسات، في سياق تحديد مبادئ سياسة وقواعد لإدارة هذه المؤسسات التي تخدم الجماعة. وبإمكان هذه الجماعات أن تكون محددة بمنطقة جغرافية (جماعات إقليمية)، أو بالعكس من طريق شراكات فكرية أياً كانت دون إناطة مدلول للموقع الجغرافي (جماعات غير إقليمية). وهذه الجماعات ستكون خاضعة لمبادئ مركزية أياً كانت لسياسة التعليم الوطنية، كما ستكون ملتزمة بالمضامين التربوية الأساس التي تمليها هذه السياسة (برامج أساس)، إلا أنه في ما عدا ذلك سيكون لها استقلال في تخطيط البرامج التعليمية التي سيشارك فيها المربون والآباء جنباً إلى جنب. وستكون هذه الجماعات مستقلة، وسوف تتحول لتكون الوحدات الأساس التي تدير شؤون التعليم، والتي ستسيطر بواسطة مجالس إدارية على عمليات التمويل، واستخدام المعلمين والإداريين.

هذا وسترتكز البرامج التعليمية الى استخدام متعدد الأغراض في المجال المستند الى الاتصالات المرئية والمسموعة، أي الى أدوات محوسبة مفتوحة، وعلى كتب دراسية عملية، وعلى استراتيجيات الدراسة عن بعد. وكل ذلك إلى جانب استمرار رعاية مبنى وساحة المدرسة (المادين) كمركز رئيس روتيني ودائم للنشاط التربوي والدراسي والملتقى البشري - التربوي.

**تغيير مفهوم التعليم التكنولوجي الإعدادي**: التقليل بقدر ملحوظ للتأهيل المهني المتميز الذي يسبق مرحلة العمل وتأجيله إلى ما بعد المدرسة الثانوية. وعملية التأهيل هذه ستجرى في معظمها في المعاهد التكنولوجية، وفي الدورات، وفي المصانع، وفي سوق العمل نفسه.

وينبغي السعي بحرص شديد لتحقيق المساواة الكاملة لجميع أبناء الأقليات على صعيد توفير خدمات التعليم على اختلاف مستوياتها وألوانها. وستأخذ المساواة تعبيرها بشكل محدد في منح حكم ذاتي ثقافي - قومي في المضامين وفي البرامج التعليمية، وفي التنظيم الطوائفي - التعليمي، وكذلك في مساواة كل المعايير التعليمية.

ومن ناحية التوزع المجالي للمؤسسات التعليمية، ينبغي التمييز بين ثلاث منظومات فرعية مختلفة: المنظومة الرسمية داخل المراكز الاستيطانية، والمنظومة الرسمية ما بين المناطق، والمنظومة فوق الثانوية.

**نشر منظومة التعليم الرسمي في المجال المديني**: النموذج الأمثل للانتشار هو نموذج نظام مؤسسات ما فوق جغرافي مفروز بلدياً. واستناداً الى هذا النموذج ستقام مؤسسات تعليمية ذوات تخصصات موضوعاتية وتوجهات متميزة داخل مجال السلطات البلدية المختلفة، وفي سياق منح حرية اختيار كبيرة نسبياً لمواطن السلطة المحلية لكي يختار المؤسسة التعليمية داخل السلطة (إضعاف الارتباط بمناطق تسجيل). ولن يكون هناك تعاون بين البلديات في المدارس. وقد تبيّن أن هذا النظام هو الأمثل من ناحية تحقيق مزيج الغايات المنشودة للتعليم التي عرضت آنفاً، بدلاً من الفرضية الأساس القائمة على التوزيع مناصفة لمنظومة التعليم القطرية[١٠].

**نشر منظومة التعليم الرسمي في المجال ما بين متروبوليني [حواضري]**: نظراً لأن هدف المخطط الرئيس هو تركيز السكان داخل مناطق المجال المديني، فقد بقيت مسألة توزيع المؤسسات في المجال ما بين متروبوليني [حواضري] مسألة مفتوحة ومرتبطة بالهوية الاجتماعية الاقتصادية، وبالتوزيع الجغرافي، وبالطابع الديمغرافي الدقيق لسكان المجال ما بين متروبوليني [حواضري]. ولذا، فإنه من المحتمل أن يكون نموذج الانتشار في أماكن معينة نموذجاً مجالياً ما بين بلدي، تقام فيه مراكز تعليمية مشتركة لعدد من السلطات، ويوجد بينها تعاون في نطاق التعليم.

**نشر منظومة التعليم ما فوق الثانوي**: سيتوجب على التعليم ما فوق الثانوي والعالي الاستجابة لسوق بطلب متنوع جداً من ناحية الأهداف والمضامين، ونطق التخصص وطابع المؤسسات. وبموجب البديل الموصى به لن تقام جامعات جديدة في المجالات المتروبولينية، بل سيتم توسيع الجامعات القائمة، وبخاصة للدرجات الجامعية العليا، كذلك سيتم توسيع فرص التعليم للدرجة الجامعية الأولى في المراكز المناطقية، وقبل كل شيء من طريق إضفاء الطابع الأكاديمي الكامل (الأكدمة أو الأكاديمية الكاملة) على الكليات ما بين متروبولينية [حواضرية] العاملة هناك تحت رعاية الجامعات. وسيتوجب على الكليات المتخصصة في نطاق واحد سواء أكانت خاصة أم عامة، إنشاء مراكز لها في مواقع داخل المجالات المدينية، وفقاً للتخصصات ولإمكانات الوصول إليها، وذلك لكي تكون قريبة من السوق، وللفسح في المجال للتأثير المتبادل بين الأنشطة الأكاديمية والتطبيقية في مجال الأعمال، وفقاً لنطق تخصص هذه الكليات.

---

(١٠) للتحليل المقارن والمفصل للنماذج البديلة للانتشار، انظر: شتيرن، «التعليم،» (١٩٩٦).

## ٦-٧ سياسة البنية التحتية والانتشار المجالي لجهاز الأمن[١١]

إن المنظومة الأمنية في إسرائيل موزعة على أنحاء الدولة مع أصناف مختلفة من المنشآت: مناطق الرماية، قواعد التدريب، منشآت الصيانة والتخزين، قواعد عملانية مختلفة تابعة للقوات البرية والبحرية والجوية. وهذا التوزع والانتشار يستهلكان من الأرض أكثر مما يتطلبه أي استخدام آخر لهما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانعكاسات المجالية لهذا الانتشار على دولة إسرائيل هي انعكاسات كبيرة جداً. فمن جهة يفرض هذا الانتشار قيوداً مختلفة على التطوير الطبيعي المادي، كان يتوجب على طاقم التخطيط أخذها في الحسبان، ومن جهة أخرى فإن التطوير الطبيعي المادي للدولة قد يقيد أيضاً من حرية المنظومة الأمنية في الانتظام في المستقبل داخل المجال حسب احتياجاتها، التي قد تتغير مع الزمن. وهذا الوضع يقود إلى الحاجة التخطيطية الأساس لرسم «خط التوازن» بين الاحتياجات الأمنية (وجوهرها ضمان التأهب والجاهزية الملائمين للانتشار العسكري لمواجهة سيناريوات تهديد مختلفة، وكذلك حماية الجبهة الداخلية المدنية في أوقات الطوارئ) من جهة، وبين الغايات المنشودة للاقتصاد والمجتمع المدنيين من الجهة الأخرى.

وفي خلفية هذه الأمور، ينبغي أن نتذكر بأنه توجد داخل المجتمع الإسرائيلي اتجاهات آخذة في التطور، من المتوقع لها أن تضعف بقدر معين، الاستعداد السياسي - الاجتماعي، وفي كل الظروف، لتقديس المطالب العسكرية بخصوص استخدامات الأرض لأغراض عسكرية، ولتفضيلها في كل الظروف على استخدامات التطوير المدني.

ولذا، وبموازاة الطواقم الموضوعاتية الأخرى في إطار المشروع، عمل أيضاً طاقم خاص لتخطيط السياسة لهذا الموضوع. وقام هذا الطاقم بعملية تحليل منهجية لأهداف وغايات الانتشار العسكري، كما قام بفحص البدائل الطبيعية، والتكنولوجية، والاقتصادية، بالإضافة إلى فحص مذاهب مختلفة تتعلق بانتشار المنظومة الأمنية في سنوات الألفين (من خلال تحليل سيناريوات وفرضيات أساس جغرافية - سياسية مختلفة). ومن خلال هذا المفهوم الشامل ساهم الطاقم بقسطه في دمج اعتبارات من المجال العسكري من أجل تقييم البدائل ولبلورة المفهوم الشامل لتنظيم المجال الوطني. وبموازاة ذلك، أوجد الطاقم مجموعة من المبادئ

---

(١١) كان على رأس طاقم التخطيط للانتشار المجالي للمنظومة الأمنية، د. ايرز سبيردلوف. وتم إجمال هذه السياسة في: ايرز سبيردلوف وعميرام ديرمان، «سياسة تخطيط البنية التحتية وانتشار المنظومة الأمنية على المدى البعيد،» (أيار/ مايو ١٩٩٦).

السياسية للانتشار الأمني في إسرائيل. وتستقي منظومة المبادئ هذه من المخطط الرئيس قيمه الرائدة، ومقتضياته القسرية المادية وغاياته الاقتصادية الرئيسة، إلا أنها تحرص من جهة أخرى على ضمان قدرة دولة إسرائيل على الإبقاء على قدرتها العسكرية وتطويرها حسبما يتطلب ذلك وضع إسرائيل الخاص. كذلك جرى بحث أوجه مؤسسية مختلفة تتعلق بإدارة ومراقبة تخصيصات الأرض للمنظومة الأمنية في المستقبل.

وبسبب قيود السرية، فإننا لن نعرض في إطار هذه الوثيقة الإجمالية تفاصيل السياسة الموصى بها. وتظهر هذه بالتفصيل في تقرير السياسة الموضوعاتية للمنظومة الأمنية كواحد من بين التقارير التي تجمل المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. وبسبب خصوصية موضوع هذا التقرير، فقد تم توزيعه بصورة محدودة.

## ٦-٨ السياسة في مجال الزراعة والقرية[١٢]

### ٦-٨-١ تشخيصات أساس

القرية الإسرائيلية والزراعة كجزء لا يتجزأ منها اجتازتا في الأعوام الأخيرة تقلبات بعيدة المدى. وكان الانتشار الطبيعي لهذا القطاع في المجال: تنظيمه وتطوره وطرق إدارته، قد وُجّه تاريخياً من جانب دوافع سياسية-استراتيجية، أمنية وأيديولوجية، كانت البوصلة الموجهة لمستوطني اليهود [الييشوف] قبل قيام الدولة، كما دولة إسرائيل في العقود الأولى لقيامها. وكانت عملية تخطيط واقامة المراكز الاستيطانية تجري بصورة مركزية كاملة، حيث كانت «القومية» تقوم بإسكان اليهود وبتوفير البنى التحتية، والأرض والمياه ووسائل الإنتاج ورأس المال الأولي لهم، في حين كان المستوطنون اليهود من جانبهم يدخلون في إطار واجبات معينة تتعلق بالعمل الزراعي، ونمط الحياة وطريقة استخدام الحقوق على الأرض.

واليوم يمر هذا القطاع في ذروة عملية تتزايد فيها كثيراً أوزان الاعتبارات الاقتصادية للسوق الحرة في التخطيط الزراعي. وكان من شأن عولمة الاقتصاد وترتيبات التجارة الدولية تعريض الزراعة المحلية لمنافسة داخلية وخارجية شديدة،

(١٢) طاقم التخطيط في الموضوع الزراعي عمل في إطار سلطة التخطيط الزراعي برئاسة مردخاي كوهين (كدمون). وتم إعداد هذه الدراسة بالتنسيق مع وبمشاركة طاقم «**إسرائيل ٢٠٢٠**» وتم إجمالها في: افرات آفي وهداس، «الزراعة والقرية في إسرائيل - السياسة والاستراتيجية استعدادا للعام ٢٠٢٠ - لبيدون،» (آذار/ مارس ١٩٩٦).

كانت نتيجتها الإضعاف الكبير لبعض المرافق من جهة، وتعزيز مرافق أخرى من جهة ثانية.

وفي المقابل، فقد اشتدت ضغوطات التمدين والتصنيع نتيجة الزيادة الديمغرافية، وتحولت إلى مصدر لتزايد سوق الطلب على تحويل أراضٍ زراعية، وخاصة في الأطراف البلدية، إلى استخدامات غير زراعية.

كذلك أخذ الطابع الاجتماعي والثقافي والبيئي للقرية يتغيّر في سياق هذه العمليات الآنفة الذكر. والسمة الرئيسة لهذا التغيير تتمثل في انضمام نسبة كبيرة من السكان غير العاملين في الزراعة إلى القرية، رغبة منهم في الحصول على مياه جيدة، وليس العمل في التطوير الزراعي بالذات.

إن كمية المياه الصالحة للشرب والموجودة تحت تصرف الزراعة آخذة بالتناقص مع الوقت (انظر سياسة المياه في ما يلي) نتيجة زيادة الاحتياجات لهذه المياه سواء أكان ذلك للاستهلاك المنزلي أم للصناعة. وهذه العملية تخلق حاجة متزايدة الى القيام بعملية إعادة تكرير المياه العادمة وتوجيهها إلى الزراعة، سواء أكان ذلك لأسباب اقتصادية أم لأسباب بيئية. وفي حين كانت نسبة الثلثين من كميات المياه التي وجهت في العام ١٩٩٣ إلى الزراعة مياهاً صالحة للشرب، فإن من المتوقع في العام المنشود توجيه نسبة الثلث فقط من المياه الصالحة للشرب إلى الزراعة، وتوجيه نحو ثلث آخر من المياه العادمة التي خضعت للتنقية، أما الباقي فسيكون مياهاً مالحة أو سطحية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكمية الشاملة أيضاً للمياه سوف تنقص بنحو مئة مليون متر مكعب (نحو ٩ بالمئة من الكمية التي وجهت في العام ١٩٩٣).

هذا، وسوف ينقص المجموع الكلي للأرض الصالحة للزراعة في إسرائيل بنحو ١٤ بالمئة – من ٤,٢ مليون دونم إلى نحو ٣,٦ مليون دونم. وكنتيجة لذلك، سينشأ وضع يجري فيه الاستغلال الفعلي لكل الأرض الصالحة للزراعة تقريباً (ومن هنا، فإن الأساس لتلبية زيادة الاحتياجات للأغذية ما بعد العام ٢٠٢٠ سوف يكون فقط زيادة الإنتاجية على أساس إدخال تكنولوجيات وبيوتكنولوجيات متقدمة، إضافة إلى التنظيم والإدارة الحكيمة للمرافق وزيادة استيراد الأغذية).

وكرد فعل على عمليات التغيير الآنفة الذكر، فقد تغيّرت السياسة التقليدية للتخطيط الفردي – الكمي والمركزي إلي سياسة الانتقال على مراحل إلى زراعة تنافسية من خلال تقليص التدخل الحكومي وقصره على توجيه الأسواق ومنع إخفاقات السوق. وهذه الاتجاهات المتوقعة منذ سنوات سوف تتعاظم حتى العام المنشود للمخطط الرئيس.

## ٦-٨-٢ أهداف السياسة الزراعية - القروية

الهدف الرئيس للسياسة الزراعية هو **ضمان «سلة الغذاء» في دولة إسرائيل** (ومعنى ذلك ضمان أن تكون محاصيل المرفق الزراعي المحلي، بالإضافة إلى إمكانات التجارة الزراعية الحرة مع العالم كافية لضمان عدم افتقاد مواد غذائية أياً كانت من السوق المحلي، في أي وقت، وكذلك ضمان أن تكون أسعارها معقولة.

والهدف الآخر هو **تعزيز القرية وتقويتها**، أي العناية بسمات صورة الاستيطان القروي في أوجه نمط الحياة والثقافة والبيئة، من أجل ذلك الجزء من السكان الذي يرى في تلك السمات مثالاً وحاجة مركزية.

والهدف الثالث هو **دعم سياسة الحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بنوعية البيئة**. ومن شأن الاستقلال الزراعي للأرض المحافظة على مجالات مفتوحة. وهو يحافظ على سمات بانورامية مهمة، ويشكل كابحاً ناجعاً لصد اتجاهات قضم الأرض المفتوحة لاحتياجات حضرية، حيث إنه في غياب أي استخدام للأرض سيكون من الصعب جداً على ما يبدو الوقوف في وجهها.

## ٦-٨-٣ الغايات المنشودة للسياسة الزراعية - القروية

- تنمية الزراعة المتقدمة القائمة على: المبادرات، المنافسة الحرة، النجاعة التكنولوجية والتنظيمية؛ وذلك في سياق تقليص التدخل الحكومي إلى المستوى الأدنى، بحيث يتركز على الحماية من إخفاقات السوق ودعم المناطق التي توجد للدولة فيها مصلحة واضحة لحماية المنطقة المفتوحة.

- تحرير مرفق الزراعة من مجموعة القيود القانونية - التاريخية المختلفة التي تسدّ الطريق أمام عمليات زيادة الجدوى (تعويم حقوق استغلال الأرض والمياه في الأملاك؛ السماح بقيام تعاونيات من أنواع مختلفة، بما في ذلك مع رأسمال خارجي وغير ذلك).

- تصميم ورسم نموذج اجتماعي - اقتصادي - طبيعي حديث ومستحدث لـ «القرية» في إسرائيل، نموذج يدعم مجموعة المطابقات القانونية والتنظيمية والمفهومية اللازمة.

- التحويل الواسع للمرفق الزراعي لتمكينه من استخدام المياه العادمة بما يتلاءم مع سياسة المياه (انظر في ما يلي).

- العناية بالقطاعات الضعيفة وتقويتها، وبخاصة في مناطق الأطراف وفي قرى الأقليات.

## ٦-٨-٤ وسائل السياسة

- إلغاء القيود الإدارية على التجارة المحلية والدولية بالمنتجات الزراعية وبوسائل الإنتاج الزراعية.

- إلغاء إعفاء الزراعة من موجبات قانون القيود وسن تشريع للتجارة الزراعية.

- تنفيذ عملية إصلاح لمصطلح «الملكية» جوهرها فتح الطريق أمام أداء أكثر نجاعة للمرافق دون المس بمبدأ الملكية ذاته. ومن بين ذلك، تنفيذ عملية فصل بين حقوق الفلاحة في الأملاك وحقوق الملكية، كما ستعطى الشرعية لتفعيل شركات تعاونية للفلاحة، إضافة إلى تطوير طرق تسمح للسلطات بالتدخل في استغلال قسائم مهملة من الأرض من جانب المزارع.

- ينبغي وضع سياسة على صعيد حصص المياه والأسعار تشجع على الانتقال إلى استخدام المياه المستعادة.

- يتوجب تطوير طرق لإشراك رأس مال من مصادر خاصة في تطوير الزراعة، كما يتوجب بلورة معايير للأوليات في تحديد رأسمال حكومي للأبحاث والتطوير، والتدريب، وتأهيل الطاقة البشرية وتنمية المبادرات الاستثمارية.

- يجب إيجاد حل بشكل بنائي لعملية انتقال مراكز استيطانية من مكانة «مركز استيطاني زراعي مخطط» إلى مركز استيطاني جماعي أو حتى إلى ضواحي بلدية. كما يتوجب القيام بمعالجة مكثفة لعمليات التكيف مع التغيرات، وفي بنية وطابع السكان المقيمين في القرية.

- ينبغي بلورة مخططات رئيسة للمجالات القروية المفتوحة وطرق تنظيمها في ضوء التغيير الجوهري الحاصل فيها.

- ينبغي مواصلة تنفيذ مخططات خاصة لمناطق الأطراف، مثل مخطط «تنمية النقب» ومخطط تطوير خط المواجهة في الشمال.

- ينبغي ملاءمة البنية التنظيمية والمبادئ الأدائية لوزارة الزراعة والقرية مع التغييرات الجوهرية الجارية في مفهوم الغايات المنشودة للسياسة الزراعية، وطابع المرفق الزراعي وميادين عمل الوزارة.

## ٦-٩ سياسة مرفق المياه[١٣]

### ٦-٩-١ تشخيصات أساس

مع تزايد السكان والارتفاع في مستوى المعيشة سوف يزداد الطلب على المياه الصالحة للشرب في القطاع المنزلي والبلدي. وسيكون من شأن النشاط الصناعي، الذي من المخطط له أن يكبر بوتيرة سريعة، التسبب في زيادة الطلب الصناعي على المياه الصالحة للشرب.

هذا ومن المتوقع أن يتقلص نصيب الزراعة في الناتج المحلي الخام، حيث إن قسماً من مساحات الأرض الصالحة للزراعة سوف يخصص لاستخدامات غير زراعية. كما أن شريحة متزايدة من الإنتاج الزراعي سوف تعتمد على المياه العادمة المستعادة. ولذا، فإن نصيب الزراعة في استهلاك المياه الصالحة للشرب سوف يتضاءل.

واستناداً إلى التزامات سياسية من جانب إسرائيل، سيتم تحويل كميات معينة من المياه من المصادر التي تستخدمها إسرائيل اليوم، إلى السلطة الفلسطينية في غزة وفي الضفة الغربية (يهودا والسامرة) والى الأردن.

وتجد إسرائيل نفسها اليوم في وضع خاص ودقيق في مجال مرفق المياه، حيث إن ضخامة احتياجاتها كدولة متقدمة من جهة، وضآلة مصادر المياه داخل أراضيها من جهة أخرى، تضع تحديات غير سهلة على المدى البعيد.

إن المصدر المستقبلي الرئيس لتطوير المياه الصالحة للشرب يكمن في تحلية مياه البحر، بالإضافة إلى استيراد المياه في إطار تعاون إقليمي. وتعتبر مياه البحر المحلاة أغلى بكثير من المياه العادية. ولذا، فإنه من المتوقع، وقبل أن تبدأ الدولة بعملية تطوير هائلة لمياه البحر المحلاة، أن تتطلع إلى استنفاد الطاقة الكامنة لتكرير المياه العادمة لاستخدامها في الزراعة وفي الحفاظ على البيئة، والى استنفاد الطاقة الكامنة أيضاً لتطوير مصادر أخرى من المياه النقية، وحصر مياه الفيضانات واستخدام تكنولوجيات متطورة للتوفير في المياه. ومن شأن هذه العملية أن تجتذب أيضاً استثمارات كبيرة في مجال تنقية المياه المبتذلة بهدف استنفاد الطاقة الكامنة لاستخدام المياه المستعادة. وتفيد التقديرات بأن نسبة استعادة المياه الصالحة للشرب في العام ٢٠٢٠ سوف تصل إلى

(١٣) الطاقم الذي بلور سياسة المياه أقيم في إطار سلطة المياه. وترأس طاقم التخطيط يهوشع شفارتز. وتمت الدراسة بالتنسيق والمشاركة مع طاقم «**إسرائيل ٢٠٢٠**» ويتم إجمال الدراسة في: يهوشع شفارتز، «سياسة الحياة،» (١٩٩٦).

نحو خمسين بالمئة في حين تبلغ اليوم نحو - ٣٣ بالمئة.

هذا، وقد يتسبب التطوير المتوقع في إسرائيل - المقرون بعملية بناء مكثفة وشق للطرق ورصف مساحات ملحوظة - في تقليص تغلغل مياه الأمطار إلى خزانات المياه الجوفية، وفي زيادة كمية الجريان السطحي.

وتواجه إسرائيل اليوم مشكلة آخذة بالتفاقم تتمثل في حماية جودة المياه في مصادرها. وتنبع هذه المشكلة، بين أمور أخرى، من استمرار عمليات رسوب الملوثات والنفايات، التي كانت قد بدأت في السنوات الماضية، وتستمر أحياناً بضع عشرات من السنين حتى تتجمع مشكلة ضرراً ملموساً، أي أننا نقف هنا أمام ما يشبه «القنبلة الموقوتة»، وبخاصة في أحواض المياه الجوفية. ولكن بعيداً من ذلك، فالأنشطة الاقتصادية المختلفة (الصناعة، التسميد والمبيدات، تخزين النفايات) المتزايدة والمكتظة، وبخاصة في منطقة المركز، وكذلك في مناطق مختلفة أخرى تقع فوق أحواض مياه حساسة، تزيد من تدفق الملوثات والأملاح إلى المياه الجوفية. وكل هذه الأمور سوف تتطلب في المستقبل استثمارات كبيرة إضافية في تنقية المياه المستخرجة من المياه الجوفية، بالإضافة إلى معالجة المياه العادمة.

إن توزع السكان والأنشطة الاقتصادية حسبما يتوقعها المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، سوف يغير تدريجياً التوازن المناطقي بين الطلب والعرض. ففي المجال الشمالي سيزداد الطلب على المياه. وهكذا، فإن كمية المياه المتوفرة لنقلها جنوباً سوف تنقص. وفي المقابل، فإن الطلب على المياه الصالحة للشرب في الجنوب سيزداد نتيجة تطوير المجال المديني الجنوبي، وسيتم نقل هذه المياه بالأساس من منطقة المركز.

هذا وسوف تقتضي المنشآت المختلفة اللازمة لعمليات معالجة المياه ومياه المجاري والتخزين الموسمي السنوي وما شابه ذلك، تخصيص مساحات كبيرة للغاية بالذات في مناطق تطور الطلب على المياه الصالحة للشرب. كذلك سوف تقتضي منشآت تحلية المياه ومنشآت احتجاز مياه الفيضانات تخصيص مساحات في مناطق الساحل، حيث القيود على استخدام الأرض قاسية بخاصة.

### ٦-٩-٢ أهداف سياسة مرفق المياه

تسعى سياسة مرفق المياه لضمان توفير المياه بواسطة الأنابيب لكل مستهلك، في كل مكان يوجد فيه، وبجودة ملائمة، وبالكمية اللازمة حتى في سنوات الجفاف، وفي أوضاع الطوارئ الجغرافية - السياسية والعسكرية.

وسوف تسعى هذه السياسة لخدمة الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنشودة للمخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين. ويعني هذا الأمر أنه سيتم تطوير الأدوات التكنولوجية والمادية والاقتصادية اللازمة لتقليص المقتضيات البشرية والقيود التي ستفرضها منظومة المياه على التنظيم المجالي الذي ينشده المخطط الرئيس والمشتق من غاياته.

### ٦-٩-٣ الغايات المنشودة للسياسة

- **الحفاظ على مصادر المياه**: تطوير المنظومات: التكنولوجية، التنظيمية، الإدارية، والاقتصادية، للحفاظ على جودة مياه بحيرة طبرية وخزانات المياه الجوفية.

- **الاستنفاد الأقصى للطاقة الكامنة لاستعادة المياه في إسرائيل**: كمصدر مركزي لزيادة مصادر المياه الصالحة للشرب للاستهلاك البلدي.

- **التوفير في المياه**: ينبغي التفعيل المشترك لمجموعة متكاملة من الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية بهدف تقليص وفرة المياه في الناتج المحلي الخام إلى الحد الأدنى.

- **زيادة نجاعة نظام توريد المياه**: تقليص تكلفات تشغيل منظومات التوريد من طريق إنشاء أجهزة تنظيمية تكنولوجية واقتصادية ناجعة تمنع، بين أمور أخرى، فقدان المياه، وتقلص النفقات على الطاقة وتوفر في استهلاك الأرض.

- **دعم علاقات إسرائيل مع دول المنطقة**: تتطلع سياسة تطوير المياه إلى دعم عمليات السلام، كما أنها تشجع على التعاون، وتقترح حلولا لتناقض المصالح المحتمل بين إسرائيل وبين جيرانها والسلطة الفلسطينية، تحول دون تطور هذه التناقضات إلى تهديد للمسارات السياسية.

### ٦-٩-٤ وسائل السياسة

- يتوجب العمل على تخصيص قسائم من الأرض والحفاظ عليها، وفي المكان الصحيح، وبالحجم الكافي، لإقامة منشآت ومشاريع للمياه والمجارير. ومن بينها بالأساس خزانات للتجميع الموسمي للمياه المبتذلة ولمياه الفيضانات، مساحات تسمح بتغلغل المياه إلى المياه الجوفية، ومنشآت لمعالجة المياه والمجارير، ومنشآت تحلية على امتداد ساحل البحر المتوسط، وممرات لنقل مياه المجاري والمياه المبتذلة.

- يتوجب بلورة مخطط رئيس شامل للحفاظ على نوعية خزانات المياه الجوفية في

إسرائيل وإدارتها وفقاً لمبادئ التطوير الثابت والدائم. وفي إطار هذا المخطط، ينبغي الحرص بصفة خاصة على تحديد خطوط حمراء بالنسبة الى منسوبات الخزانات، والى الأنظمة الملزمة لمعالجة المياه العادمة ومواد النفايات الصناعية، وكذلك مياه المجارير، بالإضافة إلى التوسع الكبير في مشاريع السيطرة على المياه وجعلها تتغلغل إلى المياه الجوفية.

- ينبغي ضمان ألاّ يؤدي التطوير الحضري والصناعي في مناطق التغذية الطبيعية الى المس بمستويات تغلغل المياه الجوفية والى التسبب في التلوث. وبصفة خاصة، ينبغي تفصيل عملية البناء المشبع، في سياق الاستخدام الأقصى للترصيف الذي سيسمح بتغلغل المياه إلى باطن الأرض، وذلك بهدف تقليص المساحة المسدودة (بالمتوسط للفرد) الناشئة كنتيجة للتطوير.

- ينبغي منح أفضلية عليا لتخطيط مشروعات مياه إقليمية مشتركة. ويتوجب على إسرائيل أن تقوم بمبادرات في هذا الموضوع، وأن تتزعم التفكير الإقليمي في هذا الموضوع، كما ينبغي القيام بصورة تدريجية ببناء الخيار(السياسي والتكنولوجي) لتطوير مصادر مياه نقية إضافية لإسرائيل، وأي المياه التي ستكون هناك حاجة إليها للفترة التي تستنفد فيها كل الطرق القائمة لتوفير الطلب البلدي والمنزلي والصناعي على المياه النقية. وسيكون لتخطيط وتطوير هذه المشاريع فائدة جغرافية استراتيجية من الدرجة الأولى، بحيث يمكن أن يؤدي غيابها إلى زرع بذور عدم استقرار أمني خطير في المستقبل البعيد.

- ينبغي على دولة إسرائيل أن ترسخ في مرفق المياه سلوكاً إقتصادياً، عملياً صحيحاً، وبموجبه يتساوى سعر المياه لكل مستهلك مع التكلفة الحقيقية لتوريدها إليه، **وإزالتها من عنده ومعالجة المياه العادمة إلى حدود المستوى الذي لا تشكل فيه ضرراً على البيئة.** وفي هذا الإطار، ستتحمل الحكومة والمؤسسات العامة فقط تكلفة تخصيص المياه لأهداف البيئة والطبيعة والمعالم الطبيعية، وكذلك تكلفة المكوّن ذاته لخدمات البنية التحتية الذي ينبغي أن يسري على الجمهور كله لأسباب قومية - عامة مفهومة.

- ينبغي دفع التقدم والتحديث التكنولوجي في كل مجالات معالجة المياه والمجارير والمياه العادمة، وكذلك دفع مستوى تفعيل وصيانة منظومات النقل والتغذية، من أجل ضمان تزويد ذي صدقية للمياه بالكمية والنوعية الملائمة، حتى في أوضاع الأزمة وفي أوقات الطوارئ.

## ٦-١٠ السياسة في مجال الطاقة[١٤]

### ٦-١٠-١ تشخيصات أساس

يدار مرفق الطاقة الإسرائيلي وفقاً لمعايير غربية عالية منذ سنوات كثيرة. ولقد تضاعف تقريباً معدل الطاقة التي تحت تصرف المرافق الاقتصادية في خلال العشرين سنة الأخيرة من نحو سبعة ملايين وحدة مساوية في القيمة لطن النفط إلى نحو أربعة عشر مليون وحدة. كذلك زادت الطاقة للفرد التي في حوزة المرافق في تلك السنوات بنحو ثلاثين بالمئة. وزادت كمية الطاقة المستهلكة لكل مليون شيكل جديد من الناتج المحلي الخام بنحو ثلاثة ونصف بالمئة.

ينقسم مرفق الطاقة إلى مرفقين فرعيين أساسيين: مرفق الكهرباء، ومرفق منتجات النفط. من الناحية الكهربائية أديرت الدولة وما تزال تدار منذ قيامها كـ «جزيرة كهربائية» منعزلة، بسبب الإغلاق الذي فرض على الدولة نتيجة وضع الحرب مع دول المنطقة. ويقترب نظام إنتاج الكهرباء اليوم من قدرة انتاجية محكمة وشاملة تقدر بنحو سبعة آلاف ميغاواط. وارتفع إنتاج الكهرباء بنحو خمسين بالمئة منذ بداية العقد، حيث إن الاستخدام النهائي للكهرباء للفرد الواحد آخذ بالارتفاع نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة. وقد ارتفع بنحو ستين بالمئة في العشرين سنة الأخيرة، وبأكثر من عشرة بالمئة منذ بداية العقد. ويستند نظام إنتاج الكهرباء في إسرائيل كلها تقريباً الى مصادر مستحجرة من باطن الأرض: مازوت، سولار، وفحم حجري. وفي المقابل، فإن نصيب المصادر المستحدثة (الشمس، الرياح، القوة المائية، ونحو ذلك) والتي خلافاً للمصادر المستخرجة في الأرض لا تخلف تلويثاً جوياً أو بيئياً أياً كان، فهو شبه معدوم اليوم. وكان التوجه العام في العقدين الماضيين هو زيادة نصيب الفحم الحجري في كعكة إنتاج الكهرباء، ويعود ذلك بشكل رئيسي الى اعتبارات اقتصادية، ولكن أيضاً الى اعتبارات استراتيجية كانت بدايتها في أثناء أزمة النفط الكبيرة في منتصف السبعينيات. واليوم، فإن أكثر من ستين بالمئة من إنتاج الكهرباء يعود في مصدره إلى محطات الطاقة العاملة على الفحم.

وكقاعدة عامة، فإنه بالإمكان تصنيف التكاليف الاجتماعية-الاقتصادية التي

---

(١٤) ترأس طاقم التخطيط الدكتور يونا برغور والدكتور ايرز سبيردلوف، وأجملت الدراسة في: يونا برغور و ايرز سبيردلوف: «مبادئ السياسة على المدى الطويل لشبكات الطاقة في اسرائيل،» (١٩٩٦)؛ «إطار لتخطيط طويل المدى لبنية الطاقة التحتية،» (١٩٩٦)، و«مرفق الطاقة في إسرائيل - مجال/ حيز الإمكانات،» (١٩٩٥).

يجبيها نظام توفير خدمات الطاقة في أربع فئات:

- **تكلفة إنتاجية**: شريحة الناتج المحلي الخام التي يتوجب تخصيصها لاستخراج خدمات الطاقة (وهي تقاس مباشرة بقيم مالية).

- **تكلفة بيئية**: التكلفة الكامنة في أضرار عمل نظام إنتاج وتزويد الطاقة للبيئة الطبيعية-المحلية (مثل التلوث الجوي الناجم عن المواصلات، والأذى اللاحق بالمعالم الطبيعية، وتلوث المياه)، والبيئة الدولية (المتضررة بالأساس بسبب انبعاث ثاني أكسيد الكربون إلى الجو والناجم بالأساس من إنتاج الكهرباء من مصادر مستحجرة في باطن الأرض).

- **تكلفة أرضية**: التكلفة الكامنة في وضع اليد على قطع أرض يوجد لها استخدامات بديلة عظيمة القيمة أحياناً من جانب منشآت نظام الطاقة.

- **تكلفة استراتيجية-جغرافية سياسية**: التكلفة المرتبطة بالمخاطر المختلفة التي تتعرض لها إسرائيل نتيجة أزمات محتملة مع دول المنطقة، والأحداث الحربية وما إلى ذلك.

## ٦-١٠-٢ أهداف سياسة مرفق الطاقة

الأهداف الرئيسة لنظام خدمات الطاقة، هي:

- ضمان التوفر الفوري للكهرباء في كل نقطة من نقاط النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي في الدولة، في كل وقت وبكل كمية قد تكون مطلوبة، وبنوعية تيار تستجيب لأعلى المعايير المألوفة في العالم المتقدم. وينبغي ضمان توفر شروط التوريد الآنفة الذكر في أي تضافر ظروف محتمل، مثل المطالبة في الوقت ذاته بتوفير الكهرباء، والوضع الصياني لوحدات القوة، والأعطاب التقنية والتشغيلية، وحالة الجو السيئة، ونحو ذلك.

- ضمان التوفر الفوري لمواد الاشتعال في كل وقت ومكان تطلب فيهما (للمواصلات، للصناعة، للزراعة، وللاستهلاك المنزلي) وبنوعية كيماوية تستجيب للمعايير الملائمة في العالم المتقدم.

- ينبغي تحقيق الهدفين الرئيسيين المذكورين آنفاً من خلال الاستخدام الناجع للموارد - إنفاق وطني، أرض، نوعية بيئة، وفي سياق تقليص المخاطر الاستراتيجية - السياسية للعمل السليم والمنتظم لمرفق الطاقة.

### ٦-١٠-٣ الغايات المنشودة لمرفق الطاقة

بناء على تشخيص التكلفات الأربع الأساس المرتبطة بخدمات توريد الطاقة في إسرائيل، يمكن تعداد الغايات المنشودة التالية:

- ضرورة التطلع إلى تقليص التكلفات المباشرة - الإنتاجية والبعيدة المدى التي تنعكس على الاقتصاد من جانب نظام توريد الطاقة.

- ضرورة ضمان الحصانة الاستراتيجية للنظام، أي ضمان قدرة النظام على توفير احتياجات الطاقة لفترة طويلة في أوقات الأزمات السياسية - العسكرية - الاقتصادية (الإقليمية والدولية)، وذلك على الأقل بمستوى يمنع إمكان العرقلة الشديدة لنشاط المرافق ولأنماط الحياة.

- ضرورة ضمان تجنب المس بالبيئة في إسرائيل (وبخاصة البيئة الجوية والمياه والمعالم الطبيعية)، حيث إن من شأن ذلك تشكيل تهديد دائم على صحة الإنسان في إسرائيل أو المس برفاهيته.

- ضرورة السعي إلى أقصى النجاعة في استخدام الأرض من طريق تحديد الموقع الأمثل لمنظومات ومنشآت الانتاج التحتية الخاصة بنظام الطاقة.

### ٦-١٠-٤ وسائل السياسة

**التوفير بالطاقة بواسطة استراتيجية متقدمة لإدارة الطلبات**: يوصي ببلورة مخطط للقيام بجهود شاملة ومكثفة لإحراز توفير في الطاقة، إلا أنه ينبغي أن تكون هذه الجهود منتقاة **وأن تتركز فقط على التوفير الذي لا يمس بشكل واضح بالناتج.** والأدوات الرئيسة لذلك قائمة في نطاق سياسة صحيحة للأسعار والسياسة المالية. وينبغي العمل من أجل امتصاص تكلفات البيئة والأرض، بحيث تدخل في أسعار الكهرباء، وبواسطة ذلك التمكين أيضاً من التشخيص الصحيح لمدى الجدوى في تطوير تكنولوجيات بديلة مثل الزيوت الحجرية والشمس. وينبغي القيام بوضع تفاوت تعرفي وفقاً للمدى النسبي للأعباء التي يلقيها المستهلكون على بنى الإنتاج التحتية. كما يتوجب التشجيع على تملك منظومات استهلاك منزلية أكثر فعالية، وكذلك منظومات صناعية أكثر فعالية بواسطة تفضيلات ضريبية. وينبغي إنشاء منظومات معلوماتية وإعلام تشجع على سلوك استهلاكي توفيري، والتشجيع على إدخال منظومات رقابة وتحكم في استهلاك الطاقة، في المنزل وفي المشغل والمتجر والمصنع. وينبغي تشجيع تقنيات البناء والهندسة المعمارية الناجعة للمباني في مجال

الطاقة. وفي المقابل، فإن سياسة الطاقة تدعم توصيات سياسة المواصلات، ومن ضمنها توصيات لتطوير المواصلات العامة والسكك الحديدية، وتشجيع الانتقال الكثيف من المركبات الخصوصية إلى المواصلات العامة (بما في ذلك: بوسائل مالية مختلفة، رسوم ازدحام على الطرق، وسياسة صحيحة تتعلق بمواقف المركبات)، وإدخال استخدام المركبات الكهربائية، وخاصة في مجال المواصلات داخل المدن، وفقاً للتقدم التكنولوجي في العالم.

**السعي لقيام تعاون إقليمي واسع في نطاق الطاقة**: ينبغي على إسرائيل السعي إلى التعاون الواسع في نطاق بنى الطاقة التحتية، من أجل الخروج من وضعها كـ «جزيرة طاقة». والموضوعات المهمة هي توريد الغاز الطبيعي، وكذلك الإنتاج والنقل والاتجار (المحدود حقاً) بالكهرباء، والتي ينبغي خلق منظومات تعاون إقليمي فيها على مدى التخطيط. وبهدف الإبقاء على المناعة الاستراتيجية لمرفق الطاقة، يتوجب السعي لجعل التعاون يحترم مبدأ «السيطرة المتبادلة»، أي قيام وضع من الكفالة المتبادلة الاقتصادية الطبيعية، وهو وضع لا يمكن فيه، في حالة حدوث أزمة سياسية أو عسكرية، إلحاق الضرر بإسرائيل، دون أن يلحق الضرر في الوقت عينه وبصورة شديدة بالدول المشاركة أيضاً.

**سياسة سوق العرض - سلة أنواع المحروقات في نظام إنتاج الكهرباء**: هناك توصية بالسعي لوضع تستورد فيه إسرائيل الكهرباء بمعدل يصل إلى عشرين بالمئة من استهلاكها (في العام ٢٠٢٠)، من محطات طاقة تخدم أيضاً دولة أخرى. وهذه النسبة ستمنح ميزة إقتصادية وتسمح بتوفير مهم في الأرض. وهي لن تلحق الضرر بالمناعة الاستراتيجية الحيوية إذا ما بلغت نسبة احتياطي الإنتاج المحلي (أي فائض القدرة الإنتاجية المحلية المحكمة الطلب في أوقات الذروة) ستة إلى ثمانية بالمئة. كذلك هناك توصية بجعل نحو تسعين بالمئة من قدرة الإنتاج المحلي للكهرباء يعتمد على محطات الطاقة التي تستخدم المستحجرات في باطن الأرض، ومن داخل قدرة المستحجرات في باطن الأرض - اعتماد نحو ٤٥ بالمئة من إنتاج الكهرباء، على الغاز الطبيعي، ونحو ١٠ بالمئة على الزيوت الحجرية، والباقي على الفحم. كذلك يوصى بالسعي لجعل نحو ١٠ بالمئة من قدرة الإنتاج في العام المنشود تعتمد على مصادر مستحدثة، وبصفة خاصة الشمس، وذلك في منطقة النقب ووادي عربة.

**الحرص على تنوع مصادر الغاز الطبيعي على المدى البعيد**: إن اعتبارات المناعة الاستراتيجية، بالإضافة إلى الحجم الموصى به لمرفق الغاز الطبيعي تقتضي على المدى البعيد تمتع إسرائيل بتنوع في مصادر الغاز الطبيعي (مصر سوف تكون على ما يبدو

المصدر الأول الذي سيدخل إلى السوق). وينبغي البدء بإعداد مخطط هيكلي قطري للغاز الطبيعي، تضمن الدولة في إطاره المحافظة على كافة المعالم التي قد يكون لها فيها حاجة في المستقبل لغرض مد أنابيب الغاز الطبيعي.

**الأبحاث والتطوير**: ينبغي التشديد بقوة على الأبحاث والتطوير التكنولوجي لتخفيض سعر إنتاج الكهرباء على أساس الزيوت الصخرية والطاقة الشمسية. كذلك ينبغي التركيز على تطوير تكنولوجيات تخزين الطاقة الشمسية، وتشجيع الاستثمارات في تكنولوجيات التحكم والرقابة على استهلاك الطاقة، المنزلية أو الصناعية على حد سواء.

**البنى التحتية - محطات الطاقة**: يوصى بعدم تخصيص مواقع ساحلية أخرى لمحطات توليد الطاقة. أما بالنسبة الى محطات الطاقة التي تعمل اليوم على السولار (زيت الديزل) (توربينات الغاز)، وكذلك محطات المازوت الساحلية (أشدود، حيفا، تل أبيب)، فإنه من الأصح تحويلها إلى الغاز الطبيعي. وينبغي استنفاد حجم القدرة الإنتاجية الملائمة لمجمل مواقع محطات الطاقة القائمة في الدولة، باستثناء محطة ريدنغ «د» في تل أبيب، حيث يوصى بخصوصها بفحص نقلها من موقعها في مدى التخطيط (على ما يبدو في إطار مخطط رئيس محلي أوسع لمنطقة مصب اليركون). كذلك ينبغي بلورة مخطط هيكلي يخصص مساحات في الجنوب لبناء محطات طاقة على أساس الزيوت الصخرية والشمس. وينبغي التشديد على أهمية الحفاظ على خيار بناء محطات طاقة في مجمل المواقع التي توجد فيها طبقات جيولوجية (ركاز) كبيرة من الزيوت الصخرية في البلاد، وذلك لأنه من الناحية الاقتصادية يوجد دائماً تفوق حاسم لإقامة محطة الطاقة بمحاذاة مواقع الزيوت الصخرية. أما بالنسبة إلى القوة النووية، فيوصى بعدم الاشتغال بموضوع إقامة محطات طاقة نووية، وذلك إلى حين نضوج الظروف الاستراتيجية-الأمنية لذلك، الأمر الذي يمكن ألا يحدث أيضاً إلى حين العام المنشود لهذا المخطط الرئيس. وفي جميع الأحوال، فإنه إذا ما نضجت هذه الظروف، فسيتوجب على إسرائيل تفضيل إقامة هذه المحطات في منطقة سيناء، وليس في داخل الأراضي الإسرائيلية.

**البنى التحتية-التصفية**: يوصى باستنفاد طاقة زيادة قدرة التصفية في المواقع القائمة فقط، مع أفضلية قوية لتوسيع المصفاة في أشدود، وليس هناك داعٍ لإنشاء مصاف إضافية في إسرائيل، حيث يجري استيراد بقية الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط التي لا يمكن إنتاجها في البلاد من الخارج.

**بنى الاستيعاب التحتية**: ستكون هناك حاجة الى إنشاء ميناء إضافي لاستيعاب

منتجات النفط القادمة عبر البحر المتوسط. والموقع الصحيح لهذا الميناء هو في الجنوب، في منطقة اشكلون عسقلان أو أشدود، وذلك على أساس البنى التحتية الموجودة.

**البنى التحتية الخاصة بتخزين المحروقات والغاز**: تؤيد الدراسة نقل المنشآت التي تحتل أرضاً ذات قيمة حضرية بديلة عالية جداً، مثل المنشأة القائمة في «بي-غليلوث». وكبديل من هذه المنشآت، ينبغي تفضيل تكثيف منشآت التخزين والتوزيع القائمة أو توسيعها، أو إقامتها بالقرب من منشآت البنية التحتية الأخرى التي سبق وأن فرضت قيوداً على المساحات الموجودة حولها. كذلك ينبغي فحص الإمكانات والقابلية (من النواحي الجيولوجية، والهيدرولية والبيئية الشاملة) للتخزين في باطن الأرض (أو حتى تحت البحر) في مواقع معينة داخل المجالات المدينية، وذلك في الأماكن ذات درجة الحساسية والقيمية المنخفضة كمناطق مفتوحة، وبصورة يمكن للمساحة السطحية أن تكون مستغلة لاستخدامات إضافية. وينبغي التنويه إلى أن التخزين في باطن الأرض يتطلب مساحة أصغر بكثير لوحدة قدرة التخزين من التخزين العلوي، وذلك لأن تقنيات التخرين تسمح بالاكتفاء بفسحات أصغر بين الحاويات. ومع أن تكلفة إنشاء وحدة قدرة التخزين قد تكون أعلى من تلك المتعلقة بالتخزين العلوي، إلا أنه كما قلنا ستكون هناك حاجة الى تمويلها من طريق إخلاء المنشآت القائمة على أرض غالية الثمن.

**تمديد الكهرباء**: يوصى بعملية مد خطوط في باطن الأرض، وذلك فقط في الأماكن وفي الظروف التي من الواضح والمتفق عليه فيها أن الفائدة البيئية من تمديد خطوط في باطن الأرض أكبر وملموسة، وتفوق التكاليف الإضافية المرتبطة بذلك. وفي هذه الحالات، ينبغي الاعتراف لشركة الكهرباء بالنفقات الزائدة، كجزء من قاعدة النفقات المعيارية التي بموجبها يتم وضع تعرفة الكهرباء. كذلك ينبغي الامتناع قدر الإمكان عن الاختراق الفظ للمساحات المفتوحة وذات القيمة العالية من طريق خطوط الضغط العالي، وذلك لمنع المس بالمعالم الطبيعية.

وإلى جانب كل هذه الوسائل الآنفة الذكر، فإن سياسة الطاقة تشمل أيضاً عنصراً حيوياً يعالج السياسة المتعلقة بالأوجه البنيوية والتنظيمية والاقتصادية والمؤسسية لمرفق الطاقة ولسلطات الحكم. ولا يوجد لهذا الجزء من السياسة مدلول مجالي طبيعي خاص، وهو يمكن أن يكون مطبقاً في كلٍّ من بدائل التخطيط المتعلقة بالطاقة التي تمّ تحرّيها في إطار مشروع **إسرائيل ٢٠٢٠**. ولذا، فإننا لم نتعرض إليه بالتفصيل. ونودّ أن ننوه إلى أنه بالنسبة إلى الأوجه المتعلقة بالسياسة الاقتصادية

والمؤسسية، فإن وثائق منفصلة لطاقم المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، تعالج ذلك التوسع(١٥). وسنؤكد هنا فقط على الأهمية الكبيرة التي يعلقها الطاقم على موضوعات مثل: زيادة المنافسة في المرافق، وتقليص القوى الاحتكارية، والخصخصة الخاضعة للرقابة، وبلورة أنماط تنظيم وترخيص وإشراف لائقة وناجعة (الكهرباء، الوقود، الغاز)، وتحسين عمليات التخطيط الاستراتيجي المركزي لمرفق الطاقة، في سياق إيجاد طرق مؤسسية للاندماج والتكامل الصحيح لهذا التخطيط في عمليات التخطيط المجالي الشامل، وتطوير منظومات معلومات حكيمة توفر للمخططين بمستويات مختلفة معلومات في نطق حيوية، مثل: بنية تكلفات الخدمات، وأنماط الاستهلاك (في شرائح مختلفة)، ومراقبة نجاعة مخططات التوفير في الطاقة (المحلية والقطرية)، وانعكاسات الانتاج البيئية، وتمديد واستهلاك الطاقة، والأداءات المتعلقة بالطاقة في مرافق أخرى في العالم، وغير ذلك.

(١٥) انظر: راحيل ألترمان، «سياسة المؤسسات،» (١٩٩٧)، ودفنه شفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧).

# خاتمـــــة

«خططنا مخيبة للآمال بسبب افتقارها إلى الهدف، وعندما لا يعرف الإنسان الميناء الذي سيتوجه إليه، فإن أي رياح لن تكون هي الرياح الصحيحة».

**سينيكا: ٣-٦٥ قبل الميلاد**

في هذه الوثيقة الإجمالية، عرضت أمام القراء البنود الرئيسية لـ **إسرائيل ٢٠٢٠**: وهو المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين. واشتملت الوثيقة على تحليل للمعضلات التخطيطية والفرص المتميزة التي تقتضي تخطيطاً بعيد المدى للدولة، ووصفاً لتشكيلة الأساليب التي بواسطتها نشأ المخطط، كما عرضت تصورات حول بيئة التخطيط المستقبلية في القرن الحادي والعشرين، واشتقت غايات منشودة للمخطط الرئيس وفقاً لذلك؛ وطرح مجال/ حيز الإمكانات التخطيطية لصورة الدولة المستقبلية، وجرت عملية تقييم شاملة للبدائل، ومن داخلها تم تحديد المكوّنات المختارة للمخطط الرئيس المقترح.

وعلى هذه القاعدة الواسعة والمثمرة، تم بناء «صورة المستقبل»، أي مخطط تنظيم المجال الوطني. وهذا المخطط لا يقدم فقط جواباً عقلانياً على معضلات التخطيط المميزة لإسرائيل، إنما يقترح أيضاً حلولاً إبداعية حول كيفية تحويل «المشاكل» إلى «مزايا»، ومن خلال ذلك العمل على دفع الغايات الوطنية المنشودة للدولة في النطق الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

إن مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** ليس توقعات، وهو لن يتحقق من تلقاء ذاته. وإذا ما مُنحت حرية العمل لقوى السوق، وإذا ما استمرت اتجاهات الماضي في إملاء خطوات المستقبل، فإن الدولة سوف تقف عندها أمام خطر انهيار منظوماتها الطبيعية - المادية والبيئية، وازدياد حدة الصراعات في المجتمع الإسرائيلي.

ولذا، فإن عملية التخطيط لم تتوقف عند رسمها لـ «صورة المستقبل» المطلوبة. وبدلاً من ذلك فقد واصلت هذه العملية تطوير الخطوط السياسية التي تشير إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تقديم المتأخر والبدء بمهمة تحقيق صورة الهدف المطلوبة منذ الآن. وتشير وثائق السياسة الخاصة بمخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** إلى الأعمال التي يتوجب الإسراع في تنفيذها، وإلى الأعمال التي يتوجب الامتناع عن القيام بها. وفي المقابل، فإن وثائق السياسة تبيّن وسائل التدخل المركزية الموجودة تحت تصرف الحكومة، من أجل إصلاح «إخفاقات السوق» في نطاق التطوير المجالي، وبخاصة من طريق المبادرة وتنفيذ البنى التحتية الوطنية والاقليمية.

واتساع رقعة المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، كان بفضل التعاون المثمر بين كبار خبراء التخطيط في إسرائيل، وبين ممثلي حكومة إسرائيل، الذين رافقوا عملية التخطيط. وقد أسهم هؤلاء وأولئك بجهودهم ومؤهلاتهم في سبيل وضع مخطط واسع الأفق وقابل للتنفيذ في آن. ومع انتهاء خطوة تخطيط مشروع **إسرائيل ٢٠٢٠** تقدم لجنة **المخطط** نتاجاتها إلى صانعي القرار الذين بمقدورهم ومن صلاحياتهم إخراج المخطط من الحيز النظري إلى حيز التنفيذ.

هذا ويضع مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** تحت تصرف مجموعات خبراء التخطيط وصانعي القرار في الدولة بنية تحتية واسعة ومتناسقة من الخبرة المهنية التي تترك عناوين مفتوحة كثيرة تقتضي استمرار البحث والإبداع. ويجدر منذ الآن بالخطوات التخطيطية المستقبلية في الدولة أن توجه لاستكمال ما بدأه المخطط الرئيسي لإسرائيل في سنوات الألفين، لتوسيع آفاق التفكير على أساس الموضوعات، ولبيان التوجيهات التخطيطية على الصعيدين المناطقي والمحلي، ولتحديد غايات عملية منشودة على مدى التخطيط القريب والمتوسط وفق روح التخطيط البعيد المدى.

لقد راكم مخطط **إسرائيل ٢٠٢٠** الزخم مع الوقت، وجذب إليه المزيد من المنضمين الذين اختاروا الإسهام فيه ودفعه بشكل مشترك. ونحن نأمل في أن يكون مسار استيعاب وتطبيق المخطط في أوساط صانعي القرار، وفي أوساط الجمهور الإسرائيلي مماثلاً، بحيث يتمكن المخطط من تركيز اهتمام الرأي العام حول معضلات التخطيط العاجلة للدولة، ومن إغناء زملائنا المخططين بأعمالهم المهنية، وأن يتم تبني المخطط من جانب حكومة إسرائيل التي بمقدورها أن تستخدم بشكل متناسق قوى التخطيط والتنفيذ معاً، وبالتالي تصميم «صورة مستقبلنا» في سنوات الألفين.

# الجــداول

## الجدول رقم (١)
## استعمالات الأراضي في اسرائيل عام ١٩٩٤

| الرقم | المنطقة | كثافة عمرانية (١) | فراغات بين المباني (٢) | مناطق عسكرية (٣) | مناطق محمية (٤) | مناطق خالية (٥) | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الجليل الشرقي والجولان | ١٤٠ | ١٣٩ | ٤٠٠ | ٦٣٦ | ١,٩٧١ | ٣,٢٨٧ |
| ٢ | حيفا | ١٨١ | ٢ | ٧ | ٢١٦ | ٥٤٠ | ٩٤٦ |
| ٣-٤ | شمال تل أبيب | ١١١ | ٥٠ | ٤١ | ٢٦٦ | ٧٥٤ | ١,٢٢٢ |
| ٥ | تل أبيب | ٥٠١ | ٤ | ٨١ | ٣٤٥ | ١,١٤٠ | ٢,٠٧١ |
| ٦-٧ | جنوب تل أبيب | ٩٤ | ٢٠ | ٧٦ | ٤٤٩ | ١,١١٤ | ١,٧٥٣ |
| ٨ | بئر السبع | ٩٥ | ٤ | ٩٣ | ٢١٠ | ٩٧٨ | ١,٣٨٠ |
| ٩ | النقب جنوب بئر السبع | ٢٦ | ٤٢٤ | ٥,١٦٢ | ٢,٩٦٤ | ٢,٢٦٦ | ١٠,٨٤٢ |
| | المجموع | ١,١٤٨ | ٦٤٣ | ٥,٨٦٠ | ٥,٠٨٦ | ٨,٧٦٣ | ٢١,٥٠١ |
| | النسبة المئوية | ٥ | ٣ | ٢٧ | ٢٤ | ٤١ | ١٠٠ |

**ملاحظات** : كل المساحات بالكيلومتر المربع مقربة.

(١) المناطق العمرانية المبنية بما فيها الطرق والسكك الحديد والخدمات الخاصة بها.

(٢) الفراغات الضرورية من المساحات المبنية وتشمل المنشآت العسكرية والمصانع.

(٣) المناطق العسكرية المخصصة للمعسكرات والمناورات والتدريب.

(٤) مناطق محمية مخصصة للطبيعة والغابات والمناطق المفتوحة (وهي في الواقع مخزون استراتيجي).

(٥) مناطق خالية أو قليلة السكان وتشمل المناطق الزراعية والتعدين والمحاجر والطرق والسكك الحديد الخاصة بذلك.

## الجدول رقم (٢)

## توزيع السكان عامي ١٩٩٤ و٢٠٢٠

| رقم المنطقة | المنطقة (العمود) | مجموع السكان ١٩٩٤ (١) | يهود ١٩٩٤ (٢) | فلسطينيون ١٩٩٤ (٣) | مجموع السكان ٢٠٢٠ (٤) | يهود ٢٠٢٠ (٥) | فلسطينيون ٢٠٢٠ (٦) | ترحيل الفلسطينيين (٧) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الجليل الشرقي والجولان | ٣٦٠ | ٢٥٣ | ١٠٧ | ٦٠٠ | ٣٥٩ | ٢٤١ | -١ |
| ٢ | حيفا | ٩٤٠ | ٥٧٥ | ٣٦٥ | ١,٦٦٠ | ٩٦٢ | ٦٩٨ | -٩٩ |
| ٣-٤ | شمال تل أبيب | ٣٨٠ | ٢٢٥ | ١٥٥ | ٦٢٠ | ٣٢٨ | ٢٩٢ | -٤٧ |
| ٥ | تل أبيب | ٣,١٨٠ | ٢,٨٦٤ | ٣١٦ | ٣,٩٤٠ | ٣,١١٢ | ٨٢٨ | +١٤٩ |
| ٦-٧ | جنوب تل أبيب | ٢٤٠ | ٢٤٠ | | ٣٨٠ | ٣٨٠ | | |
| ٨ | بئر السبع | ٣١٠ | ٢١٥ | ٩٥ | ٨٠٠ | ٥٩١ | ٢٠٩ | -٢ |
| ٩ | النقب جنوب بئر السبع | ٦٠ | ٦٠ | | ١٠٠ | ١٠٠ | | |
| | المجموع | ٥,٤٧٠ | ٤,٤٣٢ | ١,٠٣٨ | ٨,١٠٠ | ٥,٨٣٢ | ٢,٢٦٨ | |

**ملاحظات :**

عدد السكان بالآلاف. مجموع السكان مأخوذ من المخطط الإسرائيلي. والتوزيع على المناطق و كذلك عمود ٧ من تقديرات الكاتب.

علامة (-) في عمود (٧) تعني الترحيل من هذه المنطقة، وعلامة (+) تعني الترحيل إليها.

## الجدول رقم (٣)

## توقعات زيادة السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين (بالآلاف)

| عام ٢٠٠٠ | | التوقعات لعام ٢٠٢٠ | | |
|---|---|---|---|---|
| المنطقة | العدد الفعلي | المخطط الإسرائيلي ٢٠٢٠ | تقديرات حد أدنى (٤) | تقديرات حد أقصى (٤) |
| إسرائيل<br>يهود<br>فلسطينيون | <br>٥,١٨٠ (١)<br>١,١٨٨ (٢) | <br>٥,٨٣٢ (٣)<br>٢,٢٦٨ | <br>٦,٠٥٨ (٥)<br>٢,٢٣٣ | <br>٧,٤٣١(٥)<br>٢,٢٣٣ |
| المجموع | ٦,٣٦٨ | ٨,١٠٠ | ٨,٧٩١ | ٩,٦٦٤ |
| نسبة الفلسطينيين إلى اليهود (بالمئة) | ٢٣ | ٣٩ | ٣٤ | ٣٠ |
| الضفة وغزة<br>فلسطينيون | <br>٣,١١٥ | <br>- | <br>٦,٥٠٠ | <br>٦,٥٠٠ |
| كامل فلسطين<br>فلسطينيون | <br>٤,٣٠٣ | <br>٨,٢٦٨ | <br>٨,٧٣٣ | <br>٨,٧٣٣ |
| نسبة الفلسطينيين إلى اليهود (بالمئة) | ٨٣ | ١٤٢ | ١٣٣ | ١١٨ |
| مجموع السكان في فلسطين (فلسطينيون ويهود) | ٩,٤٨٣ | | ١٥,٢٩١ | ١٦,١٦٤ |
| مجموع الفلسطينيين في العالم | ٨,٣٣٣ (٦) | | (٦)١٦,٧٤٨ | ١٦,٧٤٨ |

**ملاحظات:**

(١) يشمل اليهود في المستوطنات و يشمل المهاجرين الروس غير اليهود ويشمل أجانب غير يهود (ربع مليون).

(٢) يشمل الفلسطينيين في القدس.

(٣) يشمل زيادة طبيعية بنسبة ١,٣ بالمئة سنوياً.

(٤) تقديرات الكاتب.

(٥) يشمل الحد الأدنى والأقصى للهجرة.

(٦) تقديرات مكتب الإحصاء الفلسطيني

## الجدول رقم (٤)
## السكان والناتج المحلي والمساحة لإسرائيل ودول الجوار لعام ١٩٩٠ وتوقعات عام ٢٠٢٠

| الموضوع | إسرائيل | مصر | سوريا | الأردن | لبنان | فلسطين | إسرائيل وفلسطين | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السكان | | | | | | | | |
| سنة ١٩٩٠ (مليون) | ٤,٨ | ٥٢,١ | ١٢,٤ | ٣,٢ | ٣,٥ | ١,٦ | ٦,٤ | ٧٧,٦ |
| نسبة زيادة السكان ١٩٨٠-١٩٩٠ (بالمئة) | ١,٨ | ٢,٤ | ٣,٦ | ٣,٧ | ٣,٦ | ٣ | ٢,١ | ٢,٧ |
| نسبة زيادة السكان المتوقعة ١٩٩٠-٢٠٢٠ (بالمئة) | ١,٨ | ١,٤ | ٣ | ٣,٣ | ٣,٢ | ٢,٨ | ٢ | ١,٩ |
| عدد السكان المتوقع ٢٠٢٠ (مليون) | ٨,١ | ٨٠,١ | ٣٠,٢ | ٨,٥ | ٦,٧ | ٣,٧ | ١١,٨ | ١٣٧,٢ |
| الناتج المحلي الإجمالي | | | | | | | | |
| سنة ١٩٩٠ (مليار دولار) | ٥٣,٢ | ٣٣,٢ | ١٤,٧ | ٣,٣ | ٢,٦ | ٢,٢ | ٥٥,٤ | ١٠٩,٢ |
| نسبة زيادة الناتج المحلي ١٩٨٠-١٩٩٠ (بالمئة) | ٣,٢ | ٥ | ٢,١ | ٥,١ | ٢,١ | ٣,٨ | ٣,٢ | ٣,٦ |
| نسبة زيادة الناتج المحلي المتوقع من ١٩٩٠-٢٠٢٠ (بالمئة) | ٥,٢ | ٤ | ٣ | ٤,٧ | ٣,٢ | ٣,٦ | ٥,١ | ٤,٥ |
| الناتج المحلي الإجمالي المتوقع سنة ٢٠٢٠ (مليار دولار بأسعار ٩٠) | ٢٤٠ | ١٠٩ | ٣٥,٨ | ١٣,١ | ٦,٧ | ٦,٤ | ٢٤٦,٤ | ٤١٠,٩ |
| المساحة كم$^2$ | ٢٠,٧٧٠ | ١,٠٠١,٢٥٠ | ١٨٥,١٨٠ | ٩١,٨٨٠ | ١٠,٤٠٠ | ٦,٢٢٠ | ٢٦,٩٩٠ | ١,٣١٥,٧٠٠ |
| ناتج محلي إجمالي للفرد (بالدولار) | | | | | | | | |
| ١٩٩٠ | ١١,٠٨٣ | ٦٣٧ | ١,١٨٥ | ١,٠٣١ | ٧٤٣ | ١,٣٧٥ | ٨,٦٥٦ | ١,٤٠٧ |
| ٢٠٢٠ | ٢٩,٦٣٠ | ١,٣٦٢ | ١,١٨٥ | ١,٥٤٤ | ٩٩٦ | ١,٧٣٥ | ٢٠,٩٤٢ | ٢,٩٩٥ |

**ملاحظة**: هذا الجدول مقتبس من الجدول رقم (١) من المجلد ٤، ص ٨٢.

## الجدول رقم (٥)
## عدد اليهود في العالم وتقديرات الأعداد المهاجرة إلى إسرائيل

| القطر | عدد اليهود | تقديرات الهجرة |
|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٥,٦٥٠ | ٠-١٠٠ |
| إسرائيل | ٤,٣٣٥ | - |
| فرنسا | ٥٣٠ | ٣٠٠-٧٠٠ |
| روسيا | ٤١٠ | ٠-١٠٠ |
| كندا | ٣٥٨ | ٥٠-١٥٠ |
| بريطانيا | ٢٩٦ | ٢٠-٤٠ |
| أوكرانيا | ٢٤٥ | ١٠٠-٢٠٠ |
| الأرجنتين | ٢١٠ | ١٥٠-٢٠٠ |
| البرازيل | ١٠٠ | ٥٠-١٠٠ |
| جنوب أفريقيا | ٩٨ | ٥٠-٨٠ |
| استراليا | ٩١ | - |
| المجر | ٥٥ | - |
| ألمانيا | ٥٢ | - |
| بيلاروسيا | ٤١ | - |
| المكسيك | ٤١ | - |
| بلاد أخرى | ٤٥١ | ٥٠-١٠٠ |
| المجموع | ١٢,٩٦٣ | ٧٧٠-١,٧٧٠ |

**ملاحظات**: التعداد لعام ١٩٩٣، والأرقام بالآلاف.
عدد اليهود مأخوذ من المجلد ٦.
تقديرات الهجرة من آرييل شارون في: **جيروزاليم بوست**، ٢٧/ ٤/ ٢٠٠١.

## الجدول رقم (٦)

## السمات المميزة للتخطيط القصير المدى والتخطيط البعيد المدى

| موضوع رئيسي | موضوع فرعي | تخطيط للمدى القصير | تخطيط للمدى البعيد |
|---|---|---|---|
| ١ المدى الزمني | | ٣-٥ سنوات | ٢٠ - ٣٠ سنة فأكثر |
| ٢ مفهوم التخطيط | ٢-١ فرضيات أساسية | «إيجابية» (صورة موجَبة) اختبارات الاحتمالية في النظام القائم | «معيارية» إحراز أهداف وغايات منشودة مستقبلية . |
| | ٢-٢ مفهوم الزمن | من الماضي مروراً بالحاضر ونحو المستقبل (Looking Forward) | من المستقبل (المرغوب) عودة إلى الحاضر (Looking Backward) كتابة «تاريخ المستقبل» |
| | ٢-٣ مواجهة حالة انعدام اليقين | استقراء المسارات من الماضي - من خلال افتراض الاستمرارية، تنبؤ المعطيات (Prediction) وفقاً لقاعدة السلوك في الماضي . | «التفكير بالمستقبل»، التغييرات غير المتعاقبة والتحديث، توقع المعطيات (Forecasting) على أساس استقراء التحديث. |
| ٣ - أسلوب التخطيط | ٣-١ التشديد المنهجي | تشديد موضوعاتي منطقي . | تشديد فكري إبداعي . |
| | ٣-٢ قاعدة المعطيات | معظمها في ظروف اليقين، تقييم الأرجحيات واختبارات الحساسية . | معظمها في ظروف انعدام اليقين، إمكانات محدودة لتحليلات الأرجحية. |
| | ٣-٣ متغيرات الرقابة | في معظمها داخلية في النظام القائم . | في معظمها خارجية بالنسبة للنظام وفقاً للتصورات . |
| | ٣-٤ تقنيات وأدوات | أدوات كمية (Data-based Methods) وتقنيات صارمة (Rigorous) مثل: كلفة الفاعلية (Cost Effectiveness) تحليل الأنظمة (Systems Analysis) تحليل السياسة (Policy Analysis) | أيضا استخدام تقنيات غير كمية (Non Data-based Methods) إعداد سيناريوات (Scenarios)، تحليل تصورات (Eventualities) أساليب وفق : تفعيل الأدمغة (Brain Storming) محاكاة وألعاب فكرية (Gaming). |
| | ٣-٥ تشديد اقتصادي | وفقاً للتخصيص القائم للموارد . | وفقاً للمزايا الاقتصادية - الاجتماعية البعيدة المدى التي تنجم عن الاستثمارات . |

يتبع

**تابع**

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤ - نوعية المنتوج | ٤-١ المنتوج الرئيسي | منظومة قرارات عملانية. | تحليل الوضع القائم، الإشارة إلى الأهداف المطلوبة، والإطار السياسي للقرارات. |
| | ٤-٢ مدى التفصيل | مخطط «تنمية وتطبيق» تفصيلي. | «مخطط رئيس» فكري مبدئي ومرن. |
| ٥ - تقييم | ٥-١ معيار رئيسي للاختيار | تقييم شامل، أرجحية، قابلية التطبيق. | ليس من الضروري اختيار مخطط واحد، تعريف مجال/ حيز الإمكانات. |
| | ٥-٢ مكوّن رئيس لدرجة الحد القصوى | إحراز غايات منشودة محددة بواسطة الحد الأدنى من وسائل الإنتاج والموارد. | بلوغ الحد الأقصى من وظائف «الرفاه» في إطار معادلة «الكلفة والفائدة» بمفهومها الأوسع توضع في صندوق منفرد. |
| ٦ - التطبيق | ٦-١ نقطة الانطلاق | من النظام التنظيمي القائم إلى البيئة الجديدة. | من البيئة المستقبلية الجديدة إلى نظام تنظيمي مطابق. |
| | ٦-٢ اختبارات تطبيق | الاحتمالية، إمكان التنفيذ والتطبيقات التنظيمية. | بصفة عامة لا توجد اختبارات تطبيق، وضمان مرونة، وصمود في ظروف اختبار التصورات الخارجية. |
| | ٦-٣ الحاجة للموافقة | هناك حاجة ماسة إلى: عمليات إقناع (Advocacy Planning) وسائل تأثير (Inducement) إلزام (Compulsion). | لا توجد حاجة إلى موافقة عملية واسعة. الحاجة إلى موافقة عامة على «مجال/ حيز الإمكانات» وقواعد اللعبة. |

## الجدول رقم (٧)
## معدلات الاستثمار في البناء من المجموع الكلي للاستثمار في الممتلكات الثابتة بالنسب المئوية

| عناصر الاستثمار | ١٩٩١ - ٢٠٢٠ | |
|---|---|---|
| | المجموع الكلي للاستثمار استناداً إلى نوع الممتلكات(١) | معدلات الاستثمار في البناء وفي البنى التحتية استناداً إلى القطاع الاقتصادي (٢) |
| المجموع الكلي للاستثمار الخام (بما في ذلك الزيادة في المخزون) | ١١٢,١ | |
| من هذه : المجموع الكلي للاستثمار في الممتلكات الثابتة | ١٠٠,٠ | |
| من هذه : آلات، معدّات ووسائل مواصلات | ٤٣,٨ | |
| من هذه : كهرباء ـ معدّات | | ٢,٨ |
| مياه، معدّات | | ١,١ |
| أبنية للسكن | ٣٢,٩ | ٣٢,٩ |
| أبنية أخرى | ٢٣,٣ | |
| من هذه : زراعة | | ٣,٥ |
| صناعة | | ٢,٨ |
| كهرباء | | ١,٤ |
| مياه | | ١,١ |
| مواصلات | | ٤,٠ |
| تجارة وخدمات | | ١٠,٥ |
| من هذه : استضافة | | ١,٤ |
| أشغال ومكاتب | | ١,٥ |
| مبانٍ عامة | | ٧,٦ |

**ملاحظات :**

(١) المجموع الكلي لمعدلات الاستثمار وفقاً لنوع الممتلكات (بنسب مئوية) يستند إلى متوسط متعدد السنوات في الأعوام ١٩٦١-١٩٩٠، من نشرات مكتب الإحصاء المركزي، **الكتاب السنوي للعام ١٩٩٠** (الجدول رقم (٦-٥)).

(٢) معدلات الاستثمارات في البناء وفي البنى التحتية من أصل الاستثمار (بنسب مئوية) : مفصل حسب القطاعات الاقتصادية، ويستند إلى متوسط متعدد السنوات في الأعوام ١٩٦١-١٩٩٠ من نشرات مكتب الاحصاء المركزي، **الكتاب السنوي للعام ١٩٩٠** (الجدولان رقما (٦-٥) و(٦-١٤)).

## الجدول رقم (٨)

## تقدير مصادر رأس المال لفترة التخطيط الممتدة من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٢٠ بالمقارنة بالتنمية خلال الأعوام ١٩٦١-١٩٩٠ بمليارات الدولارات(*)

| | ١٩٩٠ | ١٩٦١- ١٩٩٠ مبالغ متراكمة | ٢٠٢٠ | ١٩٩٠- ٢٠٢٠ مبالغ متراكمة | النسبة بين الفترات ١٩٦١-١٩٩٠ إلى ١٩٩١-٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الخام | ٥١,٢٢ | ٩٢١ | ٢٤٣,١٠ | ٤,٥١١ | ٤,٩ |
| الاستثمار الخام | ٩,٤٩ | ٢٠٣ | ٥٥,١٨ | ١,٠٢٤ | ٥,٠ |
| الاستثمار في الممتلكات | ٩,١٦ | ١٨٥ | ٤٩,٢٤ | ٩١٤ | ٤,٩ |
| أبنية للسكن | ٣,١٠ | ٦٩ | ١٦,٢١ | ٣٠١ | ٤,٤ |
| أبنية أخرى | ١,٥١ | ٤٧ | ١١,٤٨ | ٢١٣ | ٤,٦ |
| صناعة | ٠,١٥ | ٦ | ١,٣٩ | ٢٦ | ٤,٥ |
| كهرباء - أبنية | ٠,١٩ | ٣ | ٠,٧٤ | ١٣ | ٤,٤ |
| كهرباء - معدّات | ٠,٤٩ | ٥ | ١,٣٢ | ٢٦ | ٥,٤ |
| مياه - أبنية | ٠,٠٥ | ٢ | ٠,٦١ | ١٠ | ٤,٥ |
| مياه - معدات | ٠,٠٢ | ٠,٥ | ٠,٠٧ | ٢ | ٦,٨ |
| خدمات | ٠,٦٨ | ٢٠ | ٥,٢٠ | ٩٦ | ٤,٩ |
| مواصلات | ٠,٣٥ | ٨ | ١,٩٦ | ٣٦ | ٤,٨ |
| استضافة | ٠,٠٣ | ٣ | ٠,٦٦ | ١٢ | ٤,٦ |
| أشغال | ٠,٠٣ | ٣ | ٠,٧٤ | ١٤ | ٥,١ |
| أبنية عامة | ٠,٥٩ | ١٤ | ٣,٧٧ | ٧٠ | ٥,٠ |

**ملاحظة:**

(*) قيمة الدولار في عام ١٩٩٠.

## الجدول رقم (٩)

## مقاييس لاحتساب الطلب على البنى التحتية المادية – الميدانية للعام ٢٠٢٠

| الموضوع | الوحدات | جداول الكميات |
| --- | --- | --- |
| أبنية ــ مساحات مبلطة للسكن | آلاف الأمتار المربعة | سكان ٨,١ مليون ؛ رفاه سكني ٤١,٧ متر مربع للفرد |
| عدد وحدات سكنية | وحدات | سكان ٨,١ مليون ؛ عدد أنفس المرفق المنزلي ٣,٤ نفس للوحدة السكنية. |
| أبنية ــ استضافة ومكاتب | آلاف الأمتار المربعة | عدد المستخدمين ١,٠٥٨ مليون ؛ مساحة مبلطة للمستخدم : ٤٣م$^{2}$ لكل مستخدم. |
| أبنية – صناعة | آلاف الأمتار المربعة | تقدير مباشر حسب القطاعات – تقرير رقم ١٢ المرحلة ج |
| مباني عامة | آلاف الأمتار المربعة | عدد المستخدمين ٧٥٧ ألفاً ؛ مساحة مبلطة للمستخدم ٦٠م$^{2}$ لكل مستخدم. |
| طول الطرق | كم | مستوى تملك المركبات الخصوصية : ٤٠٠ مركبة لكل ألف نسمة، كثافة مركبات لكل كم طول (لعام ١٩٩٠) : ١٠٥ مركبات لكل كم. |
| مساحة الطرق | آلاف الأمتار المربعة | فرضية زيادة بنسبة ٢٥ بالمئة لعرض الطرق في عام ٢٠٢٠ في مقابل العام ١٩٩٠. |
| طول الطرق بين المدن | كم | مستوى تملك المركبات الخصوصية : ٤٠٠ مركبة لكل ألف نسمة؛ كثافة مركبات خصوصية (لعام ١٩٩٠) : ٧٨٣ مركبة لكل كم. |
| مساحة الطرق | آلاف الأمتار المربعة | زيادة نسبة ٢٥ بالمئة في عرض الطرق في مقابل عام ١٩٩٠. |
| شبكة أنابيب | كم | زيادة في طول الشبكة بنسبة طرية لزيادة السكان. |
| شبكة أنابيب المجاري والتصريف | كم | زيادة في طول الشبكة بنسبة ضعفين عن زيادة السكان بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٢٠. |
| كهرباء ــ قدرة إنتاج | ميغاواط | تقدير الإنتاج في عام ٢٠٢٠ معامل قدرة مماثل لسنة ١٩٩٠. |
| كهرباء ــ إنتاج | مليون كيلوواط في الساعة | احتساب ــ تقرير الطاقة، تقرير رقم ١٦. |
| كهرباء ــ شبكة | كم | زيادة بنسبة مطردة لزيادة السكان + ٢٥ بالمئة جراء الزيادة في الإنتاج. |
| صحة ــ أسرّة | وحدات | السكان : ٨,١ مليون ؛ عدد الاسرّة ٩,٠ أسرة لكل ألف نسمة |
| تعليم – صفوف | وحدات | السكان ٨,١ مليون ؛ زيادة بنسبة مطردة لزيادة السكان مع إضافة ٢٥ بالمئة. |

## الجدول رقم (١٠)
## تقدير الطلبات على البنى التحتية المادية – الميدانية لمدة فترة التخطيط ١٩٩١ – ٢٠٢٠ بالمقارنة بأعوام ١٩٦١ – ١٩٩٠

| الموضوع | وحدات | ١٩٦١ – ١٩٩٠ | | ١٩٩١ – ٢٠٢٠ | | النسبة بين الفترات ١٩٦١-١٩٩٠ إلى ١٩٩١- ٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المعدل السنوي | المجموع الكلي المتراكم | المعدل السنوي | المجموع الكلي المتراكم | |
| أبنية للسكن | آلاف الأمتار المربعة | ٣,٤٠٢ | ١٠٥,٤٥٨ | ٧,٥٠٠ | ٢٣٢,٣٠٠ | ٢,٢ |
| عدد الشقق | وحدات | ٢٤,١٧٧ | ٧٤٩,٤٨٠ | ٥٢,٧٠٠ | ١,٦٣٢,٩٠٠ | ٢,٢ |
| أبنية – استضافة، مكاتب | آلاف الأمتار المربعة | ٢٣٠ | ٧,١٤٥ | ٩٠٠ | ٣٨,٤٠٠ | ٥,٤ |
| أبنية – صناعة | آلاف الأمتار المربعة | ٤٥٠ | ١٣,٩٦١ | ٩٠٠ | ٢٧,٦٠٠ | ٢,٠ |
| أبنية – مباني عامة | آلاف الأمتار المربعة | ٥١٠ | ١٥,٨١٧ | ٩٥٠ | ٢٩,٦٠٠ | ١,٩ |
| طرق معبدة | كم | ٤٢٥ | ١٣,١٨١ | ١,٣٠٠ | ٤٠,٠٠٠ | ٣,٠ |
| طول الطرق | كم | ٢٤٦ | ٧,٦٢٢ | ٧٥٠ | ٢٣,١٠٠ | ٣,٠ |
| مساحة الطرق | آلاف الأمتار المربعة | ١,٣٢٢ | ٤٠,٩٧٩ | ٥,٠٠٠ | ١٥٥,٥٠٠ | ٣,٨ |
| طول الطرق بين المدن | كم | ٣٥ | ١,٠١٥ | ١٠٠ | ٣,١٠٠ | ٣,٠ |
| مساحة الطرق بين المدن | آلاف الأمتار المربعة | ٤٣٩ | ١٢,٧٤٥ | ١,٥٠٠ | ٤٨,٤٠٠ | ٣,٨ |
| شبكة أنابيب المياه | كم | ٧٣٦ | ٢٢,٨٣٠ | ٥٥٠ | ١٦,٩٠٠ | ٠,٧ |
| المجاري والصرف الصحي | كم | ١٣٦ | ٤,٢١٢ | ٣٥٠ | ١٠,٥٠٠ | ٢,٥ |
| كهرباء – قدرة الإنتاج | ميغاواط | ١٥٠ | ٤,٦٤٥ | ٥٥٠ | ١٦,٥٠٠ | ٣,٦ |
| كهرباء – إنتاج | مليون كيلوواط في الساعة | ١٠,٣٠٢ | ٣١٩,٣٧٧ | ٤٩,٣٠٠ | ١,٤٧٩,٠٠٠ | ٤,٦ |
| كهرباء – شبكة | كم | ٥٦٥ | ١٧,٥٠٦ | ١,١٥٠ | ٣٤,٣٠٠ | ٢,٠ |
| صحّة – اسرّة | وحدات | ٤٣٥ | ١٣,٥٠٠ | ١,٤٠٠ | ٤٣,٨٠٠ | ٣,٢ |
| تعليم- صفوف | وحدات | ٦٨٢ | ٢١,٨١٣ | ١,١٠٠ | ٣٣,٨٠٠ | ١,٦ |

## الجدول رقم (١١)
## إجمال مبادئ التخطيط في البدائل الرئيسة

| | «الأعمال كالمعتاد» سيناريو استمرار الاتجاهات | البديل الاقتصادي | | البديل الاجتماعي | البديل الطبيعي البيئي |
|---|---|---|---|---|---|
| | | تشديد على الصناعة | تشديد على الخدمات الانتاجية | | |
| الهدف الرئيس | استمرار الاتجاهات القائمة | «النمو الاقتصادي الأقصى» | | «جودة حياة للجميع» | «تطوير ثابت» و«تطوير قيمي» |
| أهداف مرافقة | غايات محلية وقصيرة المدى | توازن ميزان المدفوعات استقرار اقتصادي ومنع المخاطر | | توسيع مجال الاختيار للفرد. تقليص الهوات بين المناطق. تخفيض الصراعات بين الجماعات | تحقيق تعددية مناطقية. المحافظة على الثروات الطبيعية البانورامية والتراثية. التوازن بين المبني والمقترح. تشجيع منظومة المواصلات العامة |
| نقطة انطلاق التخطيط | توقع الطلب على المكونات كافة وفقاً لاستمرار الاتجاهات القائمة | حجم الناتج الوطني وتركيبة قطاعات العمالة | | توزع السكان على المستوى القطري والمناطقي | توزع استخدامات الأرض بطريقة توازن بين المبني والمفتوح |
| التشديد على التنمية الاقتصادية | تطوير متوازن وتشديد نسبي على الخدمات العامة | صناعة متطورة ومحكمة | خدمات إنتاجية | خدمات عامة | تنمية متوازنة |
| مفهوم مجالي شامل | الدولة مكونة من مناطق مركزية (نواة) ومن أطراف | الدولة ككل وكمستودع عمالة واحد | | الدولة كمجموعة مناطق متوازنة | الدولة كمجموعة مناطق متخصصة توجد بينها حركة انتقال قومية للأيدي العاملة |
| التركيز في مقابل التوزيع | تركيز الأنشطة في النواة في سياق توسيع مناطق الطلب | تركيز أنشطة عال في مناطق المركز<br>تشديد على لواء المركز – تشديد على لواء تل أبيب | | توزيع عال نسبياً- تشديد على لواء الشمال | توزيع عالٍ- تشديد على لواء الجنوب |
| التوازن بين السكان والعمالة | تركيز السكان والعمالة في منطقة المركز. وزن منخفض لمناطق الأطراف النائية | تركيز العمالة والسكان في الألوية المركزية، وزن منخفض نسبيا لألوية الأطراف النائية انعدام التوازن بين العمالة والسكن على المستوى اللوائي | | توزيع متوازن للسكان والمستخدمين بين المركز والأطراف النائية. التوازن على المستوى اللوائي | توزيع السكان. تركيز نسبي للعمالة في منطقة المركز. توازن بواسطة حركة الانتقال اليومية للأيدي العاملة |

يتبع

**تابـع**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المساواة المجالية | * هوات بارزة في مستويات الدخل والرفاه بين مناطق الطلب وبين المناطق التطويرية | هوات معتدلة بسبب موضعة أشغال متخصصة | هوات مناطقية عالية في مستويات الدخل والرفاه | مساواة مجالية عالية على المستوى القطري | مساواة مجالية ملحوظة عن طريق تخصصات لوائية وبنية تحتية متطورة للمواصلات بين الألوية |
| تركيزات على المستوى المتروبوليني | التشديد على المتروبولين المركزي. انتشار الضواحي السكنية على المستوى المتروبوليني. تزايد البناء في مستوطنات صغيرة وفي البناء المرفق به قطعة أرض. | تركيز العمالة في أطراف المتروبولينات | تركيز العمالة في أنوية المتروبولينات | أربعة نظم متروبولينية منفردة. انتشار الضواحي السكنية على المستوى المتروبوليني. التشديد على مدن متوسطة في أطراف المتروبولينات. تعمير وتعزيز المستوطنات القائمة. الامتناع عن إقامة مستوطنات جديدة | التشديد على مدينة بئر السبع كمتروبولين. تكثيف أنوية المتروبولينات. منع انتشار الضواحي والبناء المرفق به قطعة أرض في أطراف المتروبولينات |
| التوازن بين المبني والمفتوح | تطوير واسع في الألوية المركزية. المس المفتوحة في مناطق المركز. استهلاك كبير للأرض للتطوير بكثافة منخفضة. خطر ملموس لنفاد مورد الأرض | تطوير واسع في الألوية المركزية، مناطق مفتوحة ملحوظة في ألوية الجنوب والشمال | | توازن جزئي بين المناطق المفتوحة والمبنية على المستوى المحلي في الألوية كافة | المزيد من التوازن المبني والمفتوح في أنحاء الدولة كافة. المحافظة الدقيقة على المناطق المفتوحة في الألوية المركزية. تطوير مرافق للضواحي في الألوية النائية |
| دور الحكومة | تقليص جوهري لتدخل الحكومة في المبادرة التخطيطية. تدخل موضعي قصير المدى في (اخفاقات السوق) وفي بؤر الضائقة وتطوير البنى التحتية وفقا لضغوطات الطلب | تدخل منخفض-تدخل لمنع «اخفاقات السوق». توفير بنى تحتية في نطق العلم والأبحاث والتطوير تأهيل القوة العاملة وتحويلها مهنياً | | تدخل عال - توجيه نمو المرافق الاقتصادية وتخصصها. كبح جماح زيادة السكان في قلب الدولة. ضمان التفوق في الخدمات العامة | تدخل عالٍ جداً استثمارات في المواصلات وبخاصة في المواصلات العامة، بهدف تقريب الأطراف النائية من المركز. منع بناء البناء المرفق به قطعة أرض في المركز وتشجيع البناء المكثف، اجتذاب السكان إلى الجنوب |

## الجدول رقم (١٢)
## المتغيرات المجالية الأساس في البدائل الرئيسة

| الموضوع | المتغير | الوحدات | ١٩٩٠ معطيات أساس | البدائل الرئيسة «إسرائيل ٢٠٢٠» | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | «الأعمال كالمعتاد» | اقتصاد الصناعة | اقتصاد الخدمات | اجتماعي | الطبيعي البيئي |
| الاقتصاد | المجموع الكلي للناتج المحلي الخام | مليارات الدولارات | ٥١,٢ | ٢١٦,٠ | ٢٤٣,١ | ٢٤٠,٠ | ١٧٨,٨ | ٢١٦,٠ |
| | الناتج المحلي الخام للفرد | آلاف الدولارات | ١١,٠ | ٢٦,٧ | ٣٠,٠ | ٢٩,٦ | ٢٢,١ | ٢٦,٧ |
| | الناتج المحلي الخام للمستخدم | آلاف الدولارات | ٣٤,٣ | ٦٩,٢ | ٧٥,٨ | ٧٤,٨ | ٥٤,٦ | ٦٩,٢ |
| المستخدمون | المجموع الكلي للمستخدمين | آلاف | ١٤٩٢,٠ | ٣١٢٣,٠ | ٣٢٠٧,٠ | ٣٢٠٧,٠ | ٣٢٧,٠ | ٣١٢٣,٠ |
| | البطالة | بالمئة | ٩,٠ | ٩,٠ | ٧,٠ | ٧,٠ | ٥,٠ | ٩,٠ |
| تركيبة العمالة | زراعة | بالمئة | ٤,٢ | ٢,٢ | ١,٩ | ١,٩ | ٣,١ | ٢,٢ |
| | صناعة | بالمئة | ٢١,٧ | ٢٤,٣ | ٢٨,٠ | ٢٢,٧ | ٢١,٦ | ٢٤,٣ |
| | خدمات أشغال | بالمئة | ٤٤,٧ | ٤٨,٠ | ٤٥,٩ | ٥١,٦ | ٤٥,٣ | ٤٨,٠ |
| | خدمات عامة | بالمئة | ٢٩,٤ | ٢٥,٥ | ٢٤,٢ | ٢٣,٨ | ٣٠,٠ | ٢٥,٥ |
| تركيبة المهن | أكاديميون | بالمئة | ٣٠,٥ | ٤٣,٨ | ٤٣,١ | ٤٣,١ | ٤٤,٢ | ٤٣,٨ |
| | خدمات | بالمئة | ٣٨,١ | ٣٦,٠ | ٣٥,٧ | ٣٧,٩ | ٣٥,٥ | ٣٦,٠ |
| | مهنيون | بالمئة | ٣١,٤ | ٢٠,٢ | ٢١,٢ | ١٩,٠ | ٢٠,٣ | ٢٠,٠ |
| تركيبة الناتج | زراعة | بالمئة | ٣,٤ | ١,٩ | ١,٩ | ١,٩ | ٢,٨ | ١,٩ |
| | صناعة | بالمئة | ٢٢,٨ | ٢٦,١ | ٣٤,٥ | ٢٩,٧ | ٢٧,٥ | ٢٦,١ |
| | بناء | بالمئة | ١٧,٩ | ١٦,٨ | ١٦,٥ | ١٥,٩ | ١٩,٩ | ١٦,٨ |
| | خدمات أشغال | بالمئة | ٣٢,٢ | ٣٤,٥ | ٣٥,٠ | ٤١,٢ | ٣٢,٣ | ٣٤,٥ |
| | خدمات عامة | بالمئة | ٢٣,٧ | ٢٠,٦ | ١٢,١ | ١١,٤ | ١٧,٥ | ٢٠,٦ |
| توزع السكان في الألوية | الشمال | بالمئة | ١٦,٩ | ٢١,٨ | ٢٠,٨ | ٢١,٤ | ٢٤,٨ | ٢١,٤ |
| | حيفا | بالمئة | ١٣,٨ | ١١,٥ | ١٤,٢ | ١٤,٨ | ١١,٥ | ١٣,٠ |
| | تل أبيب+المركز | بالمئة | ٤٤,٧ | ٤٠,٢ | ٣٩,٠ | ٣٧,٥ | ٣٦,٩ | ٣٢,٢ |
| | القدس | بالمئة | ١٢,٥ | ١٤,٢ | ١٤,١ | ١٤,٣ | ١٢,٠ | ١٤,٨ |
| | الجنوب | بالمئة | ١٢,١ | ١٢,٢ | ١١,٨ | ١٢,٠ | ١٤,٨ | ١٨,٥ |
| النواة والأطراف | النواة | بالمئة | ٤٤,٧ | ٤٠,٢ | ٣٩,٠ | ٣٧,٥ | ٣٦,٩ | ٣٢,٢ |
| | الأنوية الفرعية | بالمئة | ٢٦,٣ | ٢٥,٧ | ٢٨,٣ | ٢٩,١ | ٢٣,٥ | ٢٧,٨ |
| | الأطراف | بالمئة | ٢٩,٠ | ٣٤,٠ | ٣٢,٦ | ٣٣,٤ | ٣٩,٦ | ٣٩,٩ |
| المتروبولينات | في نواة المتروبولين | بالمئة | ٢٥,٩ | ٢٠,١ | ٢٠,٣ | ٢٠,٠ | ١٩,٨ | ٢٤,٧ |
| | في جسم المتروبولين | بالمئة | ٣٦,٣ | ٣٢,١ | ٣٢,٦ | ٣١,٩ | ٣٠,٦ | ٢٨,٠ |

**يتبع**

**تابع**

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | في هوامش المتروبولين والأطراف النائية | بالمئة | ٣٧,٨ | ٤٧,٨ | ٤٧,١ | ٤٨,١ | ٤٩,٦ | ٤٧,٣ |
| نسبة المساحة المتطورة في الألوية (من الاجمالي الكلي لمساحة اللواء) | الشمال | بالمئة | ١١,٩ | ٢٨,٥ | ٢٧,٣ | ٢٧,٩ | ٣١,٠ | ٢٧,٤ |
| | حيفا | بالمئة | ٣٠,٩ | ٥٣,٠ | ٦٠,٣ | ٦١,٧ | ٤٨,٧ | ٥٤,٤ |
| | المركز+تل أبيب | بالمئة | ٣٦,٠ | ٦٨,٢ | ٦٥,٦ | ٦٦,١ | ٥٩,١ | ٥٢,٠ |
| | القدس | بالمئة | ٢٤,٦ | ٥٤,٠ | ٥٣,٧ | ٥٤,٣ | ٤٧,٣ | ٥٣,٢ |
| | الجنوب | بالمئة | ٣,٤ | ٧,٥ | ٧,٣ | ٧,٤ | ٨,٣ | ١٠,١ |
| نسبة استخدامات الأرض من أصل المجموع الكلي للمساحة | مساحة المستوطنات | بالمئة | ٦,٧ | ١٠,٥ | ١٠,٤ | ١٠,٥ | ٩,٨ | ٩,٨ |
| | طرق ومنشآت | بالمئة | ٢,٣ | ٨,٥ | ٨,٤ | ٨,٥ | ٩,٣ | ٩,٧ |
| | المجموع الكلي للمساحة المتطورة | بالمئة | ٩,٠ | ١٩,٠ | ١٨,٨ | ١٩,٠ | ١٩,١ | ١٩,٥ |
| | منطقة مفتوحة محمية | بالمئة | ٢٧,٧ | ٢٧,٧ | ٢٧,٧ | ٢٧,٧ | ٢٧,٧ | ٢٧,٧ |
| | أرض زراعية مستغلة | بالمئة | ١٦,٢ | ١٢,٣ | ١٢,٤ | ١٢,٣ | ١٢,٦ | ١٢,٨ |
| | مساحة مفتوحة/ القدرة الكامنة | بالمئة | ٤٧,٠ | ٤٠,٩ | ٤١,١ | ٤٠,٩ | ٤٠,٦ | ٣٩,٩ |
| انبعاث الملوثات | CO | آلاف الأطنان | ٤٩٩,٠ | ١٦٨٦,٤ | ١٨٦٣,١ | ١٧٦٢٧ | ١٦٢٩,١ | ١٧٠٥,٢ |
| | CO2 | آلاف الأطنان | ٨,٩٢٤ | ٣٢,٩٢٧ | ٣٨,٧٧٦ | ٣٤٩٩٠ | ٣١,٧١٩ | ٣٣٤٦٣ |
| | SO2 | آلاف الأطنان | ٢٧١,٣ | ٧٦٦,٩ | ٩٦٣,٦ | ٨٤٨,٩ | ٧٤٢,٢ | ٧٩٤,٦ |
| | NOX | آلاف الأطنان | ١٤٤,٩ | ٥٥٠,٢ | ٦٣٧,١ | ٥٨١,٥ | ٥٢٩,٠ | ٥٥٧,٤ |
| التوازن المجالي (على مستوى اللواء) | المهن | تجاوز القياس | ٢,٧ | ٣,٠ | ٤,٠ | ٣,٩ | ٣,٤ | ٣,٢ |
| | الناتج المحلي الخام للفرد | تجاوز القياس | ٢,٦ | ٤,١ | ٤,٢ | ٨,١ | ٣,١ | ٥,٤ |
| | الناتج المحلي الخام للمستخدم | تجاوز القياس | ١,٣ | ٢,٣ | ٤,٦ | ٤,٩ | ٣,٧ | ٢,٣ |
| | المستخدمون من القوة العاملة | تجاوز القياس | ١٢,٢ | ٥,٣ | ١٧,١ | ٨,٤ | ٢,٧ | ١٤,٠ |
| | الطاقة الكامنة لانتقال الأيدي العاملة يومياً بين الألوية | بالمئة | ١٦,٧ | ١٤,٤ | ١٧,١ | ١٥,٣ | ١٠,٤ | ١٧,٥ |

## الجدول رقم (١٣)
## تركيبة الأنشطة القائمة، الإضافات المشتركة والخاصة في مجال (حيز) الإمكانات للبدائل الرئيسة

| المجموعة المتكاملة | السكان | | أماكن عمالة | | مناطق مفتوحة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | آلاف | نسب مئوية[٥] | آلاف | نسب مئوية[٥] | كم٢ | نسب مئوية[٥] |
| الأصول القائمة[١] | ٤,٧٥٠ | ١٠٠ | ١,٤٩٠ | ١٠٠ | ١,٩٤٠ | ١٠٠ |
| إضافة مشتركة[٢] ١٩٩٠-٢٠٢٠ | ٢,١٨٠ | ٤٥,٩ | ١,٤٤٠ | ٩٦,٦ | ١,٧٤٠ | ٨٩,٧ |
| إضافة خاصة[٣] ١٩٩٠-٢٠٢٠ | ١,١٧٠ | ٢٤,٦ | ٢٧٠ | ١٨,١ | ٥٢٠ | ٢٦,٨ |
| المجموع الكلي ٢٠٢٠ | ٨,١٠٠ | ١٧٠,٥ | ٣,٢٠٠ [٤] | ٢١٤,٧ | ٤,٢٠٠ | ٢١٦,٥ |

**ملاحظات:**

(١) أساس ١٩٩٠ (انظر الهامش ١٤ من هذا الفصل).

(٢) إضافة مشتركة = إجمال قيم الحد الأدنى في جميع الألوية.

(٣) إضافة خاصة = إضافات أكثر من (٢) وحتى التوقع الشامل.

(٤) قيم متوسطة للبدائل كافة.

(٥) إضافة إلى الأصول القائمة (الموجود في ١٩٩٠ = ١٠٠).

## الجدول رقم (١٤)
## قيم المعايير في البدائل الرئيسية

| الموضوع | | المعيار | الوحدات | بديل الأعمال كالمعتاد | بديل اقتصادي صناعة | بديل اقتصادي خدمات | البديل الاجتماعي | البديل الطبيعي البيئي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **أ** اقتصاد | ١ | مستوى التطور المحكم للاقتصاد | نسب مئوية(+) | ١٣,٦ | ١٨,٤ | ١٥,٩ | ١٤,٧ | ١٣,٦ |
| | ٢ | أداءات المرافق (ناتج محلي خام للفرد) | آلاف الدولارات(+) | ٢٦,٧ | ٣٠,١ | ٢٩,٧ | ٢٢,١ | ٢٦,٧ |
| | ٣ | مستوى التخصص | نسب مئوية(+) | ٥٨,١ | ٦٣,٦ | ٦٤,٣ | ٥٤,٦ | ٥٧,٨ |
| **ب** إجتماعي اقتصادي | ٤ | تنوع العمالات | نسب مئوية(+) | ٧,٨ | ٨,٢ | ٧,١ | ٨,٤ | ٧,٨ |
| | ٥ | مساواة في الدخل | شيكل جديد(-) | ٢١٠ | ٢٤٤ | ٢١٤ | ١٥٩ | ١٨٣ |
| | ٦ | نسبة البطالة | نسب مئوية(-) | ٩ | ٧ | ٧ | ٥ | ٩ |
| **ج** مجتمع | ٧ | رفاه الأقليات | نسب مئوية(-) | ٨,٢ | ٨,٣ | ٨,٢ | ٧,٧ | ٧,٧ |
| | ٨ | مساواة مناطقية | دولارK للسنة(-) | ٤,١ | ٤,٢ | ٨,١ | ٣,١ | ٥,٤ |
| | ٩ | تنوع أشكال الاستيطان | نسب مئوية(+) | ٦,٨ | ٦,٩ | ٦,٩ | ٧,٠ | ٧,٥ |
| **د** تعليم | ١٠ | عدالة في التعليم | نوعية(+) | + | + | + | +++ | ++ |
| | ١١ | إسهام اقتصادي في التعليم | نوعي(+) | + | +++ | +++ | ++ | ++ |
| | ١٢ | طوائفية | نوعية(+) | + | ++ | ++ | +++ | +++ |
| **هـ** مجال | ١٣ | استقلال عمالي مناطقي | نسب مئوية(+) | ٧٩,٠ | ٧٤,١ | ٧٦,٢ | ٨١,٦ | ٧٩,٠ |
| | ١٤ | سلّم تدريج المستوطنات | معدل وسطي(-) | ٣,٨١ | ٣,٧٩ | ٣,٧٩ | ٤,١٠ | ٣,٨٧ |
| | ١٥ | سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة | ملايين نسمة(+) | ٢,٣٨ | ٢,٣٧ | ٢,٣٧ | ٢,٧٠ | ٢,٧١ |
| **و** بيئة | ١٦ | حماية المياه الجوفية | كم$^{2}$(-) | ٤٤٧ | ٤٥١ | ٤٥٤ | ٣٧٧ | ٤١٧ |
| | ١٧ | الاعتدال المناخي | سكان(+) | ٥,٤٤ | ٥,٤٠ | ٥,٤٠ | ٥,٠٤ | ٤,٩٣ |
| | ١٨ | تلوث الجو | مليون كم مركبة(-) | ١١,٠٢ | ١١,٥٠ | ١١,٥٠ | ١٠,٨٦ | ١٠,٩٥ |

**يتبع**

**تابع**

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **ز** طاقات طبيعية | ١٩ | غنية بالطاقة | طن مساوي لقيمة النفط/ مليون دولار (−) | ١٩٠ | ٢٠٠ | ١٨٧ | ٢٢٥ | ٩٥ |
| | ٢٠ | ميزان المياه المجالي | م٣ | ٤٨٥ | ٥١٢ | ٤٧٠ | ٥٠٤ | ٥٢٩ |
| | ٢١ | نجاعة تطوير الأرض | تناسق (+) | ٠,٧٩ | ٠,٧٧ | ٠,٧٥ | ٠,٩٢ | ٠,٩٦ |
| **ح** مواصلات | ٢٢ | مساواة مناطقية في المواصلات | نوعية (+) | ++++ | + | ++ | +++++ | +++ |
| | ٢٣ | قابلية تطبيق البرمجة في المواصلات | نوعية (+) | + | +++ | ++ | ++++ | +++++ |
| | ٢٤ | نجاعة في المواصلات | نوعية (+) | +++ | ++ | + | +++++ | ++++ |
| **ط** أمن | ٢٥ | الطاقة الكامنة لمناطق التدريب | كم٢ (+) | ٩,٦٩٢ | ٩,٧١٧ | ٩,٧٠٥ | ٩,٥٨١ | ٩,٣٢٦ |
| | ٢٦ | الاستقلال الأمني | نسب مئوي (+) | ١٣,٧ | ١٨,٦ | ١٥,٤ | ١٤,٣ | ١٣,٧ |
| | ٢٧ | قابلية السكان للاصابة | آلاف (−) | ٢,٩٥٠ | ٣,١٠٠ | ٣,٣٥٠ | ٣,٧٤٠ | ٣,٥١٥ |
| **ي** أداءات | ٢٨ | فرصة إحراز الغايات | نوعية (+) | +++ | +++++ | +++++ | ++ | + |
| | ٢٩ | فرصة تبني البديل | نوعية (+) | +++ | +++++ | +++++ | ++ | + |
| | ٣٠ | فرصة نجاح التطبيق | نوعية (+) | +++ | ++++ | +++++ | + | ++ |
| **ي – أ** إسرائيل والعالم | ٣١ | استيعاب الشعب اليهودي | كم ٢نقص (−) | ٢,٢٧٥ | ٢,٠٤٤ | ٢,٠٧٣ | ٩٥٤ | ١٠٦٩ |
| | ٣٢ | القرب من الأقطار المتطورة | مقياس مطبّع (+) | ١٠٠ | ١٣٣ | ١٠٥ | ٦٨ | ١٠٠ |

**ملاحظة:**

اتجاه مستوى المعيار: (+) قيمة رقمية عالية.

(−) قيمة رقمية منخفضة.

## الجدول رقم (١٥)
## قيم المعايير في جميع البدائل بالمقارنة ببديل الأعمال كالمعتاد (=١٠٠)

| الموضوع | | المعيار | بديل الأعمال كالمعتاد | بديل اقتصادي صناعة | بديل اقتصادي خدمات | البديل الاجتماعي | البديل الطبيعي البيئي | المخطط الموحد والمنسق |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ اقتصاد | ١ | مستوى التطور المحكم للاقتصاد | ١٠٠ | ١٣٥ | ١١٧ | ١٠٨ | ١٠٠ | ١٢٤ |
| | ٢ | أداءات المرافق الاقتصادية (ناتج محلي خام للفرد) | ١٠٠ | ١١٣ | ١١١ | ٨٣ | ١٠٠ | ١٠٦ |
| | ٣ | مستوى التخصص | ١٠٠ | ١٠٩ | ١١١ | ٩٤ | ٩٩ | ١٠٦ |
| ب إجتماعي اقتصادي | ٤ | تنوع العمالات | ١٠٠ | ١٠٥ | ٩١ | ١٠٨ | ١٠٠ | ١٠٢ |
| | ٥ | المساواة في الدخل | ١٠٠ | ٨٦ | ٩٨ | ١٣٢ | ١١٤ | ١٠٨ |
| | ٦ | نسبة البطالة | ١٠٠ | ١٢٨ | ١٢٨ | ١٨٠ | ١٠٠ | ١٣٩ |
| ج مجتمع | ٧ | رفاه الأقليات | ١٠٠ | ٩٩ | ١٠٠ | ١٠٦ | ١٠٦ | ١٠ |
| | ٨ | مساواة مناطقية | ١٠٠ | ٩٨ | ٥١ | ١٣٢ | ٧٦ | ٧٦ |
| | ٩ | تنوع أشكال الاستيطان | ١٠٠ | ١٠١ | ١٠١ | ١٠٣ | ١١٠ | ١٠٨ |
| د تعليم | ١٠ | عدالة في التعليم(*) | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٣٢ | ١١٦ | ١١٧ |
| | ١١ | مساهمة اقتصادية في التعليم(*) | ١٠٠ | ١١٦ | ١١٦ | ١٠٥ | ١٠٥ | ١١٧ |
| | ١٢ | طائفية | ١٠٠ | ١٠٥ | ١٠٥ | ١١٦ | ١١٦ | ١١٨ |
| هـ مجال | ١٣ | استقلال عمالي مناطقي | ١٠٠ | ٩٤ | ٩٦ | ١٠٣ | ١٠٠ | ٩٧ |
| | ١٤ | سلم تدريج المستوطنات | ١٠٠ | ١٠١ | ١٠١ | ٩٣ | ٩٨ | ٩٨ |
| | ١٥ | سهولة الوصول إلى المناطق المفتوحة | ١٠٠ | ٩٩ | ٩٩ | ١١٥ | ١١٥ | ١١٢ |
| و بيئة | ١٦ | حماية المياه الجوفية | ١٠٠ | ٩٩ | ٩٨ | ١١٨ | ١٠٧ | ١٠٧ |
| | ١٧ | اعتدال مناخي | ١٠٠ | ٩٩ | ٩٩ | ٩٣ | ٩١ | ٩٢ |
| | ١٨ | تلوث الجو | ١٠٠ | ٩٦ | ٩٦ | ١٠١ | ٩٩ | ٩٦ |
| ز طاقات طبيعية | ١٩ | غنية بالطاقة | ١٠٠ | ٩٦ | ١٠٢ | ٨٥ | ٩٨ | ٩٤ |
| | ٢٠ | ميزان المياه المجالي | ١٠٠ | ٩٥ | ١٠٣ | ٩٦ | ٩٢ | ١٠٣ |

يتبع

**تابـع**

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢١ | نجاعة تطوير الأرض | ١٠٠ | ٩٧ | ٩٥ | ١١٦ | ١٢١ | ١١٤ |
| **ح** مواصلات | ٢٢ | مساواة مناطقية في المواصلات(*) | ١٠٠ | ٦٤ | ٧٥ | ١٤٠ | ٨٨ | ٧٦ |
| | ٢٣ | قابلية تطريق البرمجة في المواصلات(*) | ١٠٠ | ١١٤ | ١٠٤ | ١٥١ | ١٧٢ | ١٤٣ |
| | ٢٤ | النجاعة في المواصلات(*) | ١٠٠ | ٨١ | ٧٢ | ١٩٢ | ١٠٢ | ١٠٤ |
| **ط** أمن | ٢٥ | الطاقة الكامنة لمناطق التدريب | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ٩٩ | ٩٦ | ٩٧ |
| | ٢٦ | استقلال أمني | ١٠٠ | ١٣٦ | ١١٢ | ١٠٤ | ١٠٠ | ١٢٢ |
| | ٢٧ | قابلية السكان للاصابة | ١٠٠ | ٩٥ | ٨٧ | ٧٩ | ٨٤ | ١٠٠ |
| **ي** أداءات | ٢٨ | فرصة إحراز الغايات(*) | ١٠٠ | ١٠٦ | ١٠٦ | ٨٨ | ٧٠ | ١٢٤ |
| | ٢٩ | فرصة تبني البديل(*) | ١٠٠ | ١٦٥ | ١٦٥ | ٧٨ | ٧٠ | ٩٩ |
| | ٣٠ | فرصة نجاح التطبيق(*) | ١٠٠ | ١١٠ | ١٦٥ | ٧٥ | ٨٨ | ١٢٤ |
| **ي – أ** إسرائيل والعالم | ٣١ | استيعاب الشعب اليهودي | ١٠٠ | ١١١ | ١١٠ | ٢٣٨ | ٢١٣ | ٢١١ |
| | ٣٢ | القرب من الأقطار المتطورة | ١٠٠ | ١٣٣ | ١٠٥ | ٦٨ | ١٠٠ | ١١٣ |

**ملاحظة:** (*) معيار عرف في الأصل بقيمة نوعية.

## الجدول رقم (١٦)
## المسافات بين البدائل الرئيسة المختلفة نفسها والمسافات بينها وبين المخطط الموحد والمنسق

| البعد من البديل إلى البديل | الأعمال كالمعتاد | الصناعي | الخدمات | الطبيعي | الاجتماعي |
|---|---|---|---|---|---|
| الأعمال كالمعتاد | صفر | | | | |
| الصناعي | ٣,٠ | صفر | | | |
| الخدمات | ٢,٣ | ١,٠ | صفر | | |
| الطبيعي | ٣,٢ | ٣,٠ | ٢,٤ | صفر | |
| الاجتماعي | ٣,١ | ٢,٧ | ٢,٨ | ٣,١ | صفر |
| الموحد والمنسق | ٤,١ | ٢,١ | ٢,٣ | ٢,١ | ٢,٩ |

## الجدول رقم (١٧)
## شبكة الروابط ــ إجمال مدلولات للتخطيط

| | تطوير مراكز على المفترقات | تطوير على امتداد المحاور | تطوير المجال بين المحاور |
|---|---|---|---|
| أوضاع تطوير: الهيكل البنيوي | | | |
| نماذج تطوير: مورفولوجيا | أ-٢ | أ-٣ أ-٤ أ ب-٤ | أ-١ |
| العلاقة بين المبني والخالي | - حد أدنى من الاخلال بالمنطقة المفتوحة. | - تركيز التطوير في محاور مختارة يقلص المس بالمنطقة المفتوحة - بالمقارنة توزيع ونشر التطوير في المجال. | - في المناطق الضئيلة السكان يندمج التطوير المراقب لهذا النموذج في داخل المجال المفتوح - في المناطق الكثيفة يرتبط التطوير في هذا النموذج بإلحاق أضرار ملحوظة بالمنطقة المفتوحة. |
| نجاعة استغلال مورد الأرض | - تطوير بكثافات متوسطة وعالية ــ استغلال ناجح جداً لمورد الأرض | - تطوير بكثافات متوسطة ــ استغلال ناجع نسبياً لمورد الأرض | - تطوير بكثافات منخفضة ــ استغلال غير ناجع لمورد الأرض - الأضرار الأكثر خطورة قائمة في المناطق ذات الكثافة المجالية التالية. |
| - تحقيق مزايا الحجم والكتل واستغلال التفوق النسبي- التخصص. | - مزايا الحجم في نطاق المركز البلدي نفسه - المراكز الكبيرة نسبياً على المفارق تعزز الروابط المجالية بينها وتحسن إمكان أدائها كمجال اختياري مشترك - تحسين خدمات المواصلات متعددة الاتجاهات على المحاور بين المراكز يشجع مسارات التخصص المجالية وإمكان استغلال التفوق النسبي لكل مركز ومركز. | - قدرة كامنة لربط النشاطات ولخلق مجالات اختيار محورية - استغلال القدرة الكامنة في الوصول السهل بين أطراف كثيفة (المجالات المدينية أو المراكز الرئيسة) كميزة نسبية للتطوير - الخشية من تطوير متجانسو عديمي الهوية على غرار زحف الضواحي السكنية. لذا فإنه من المهم تركيز التطوير في محاور عدة مختارة وتنويع نماذج البناء على امتدادها. | - قوة الجذب قائمة بالذات في مزايا الحجم الصغير والطائفية - التعاون الأدائي بين المراكز السكانية الموزعة في المجال يحسن على المستوى المناطقي- الداخلي من الاستغلال مزايا الحجم، وهو هام بخاصة في المناطق الأبعد في الشمال وفي الجنوب. |

يتبع

**تابع**

| | | | |
|---|---|---|---|
| نجاعة شبكة المواصلات | - التركيز على هذا النموذج يعزز من إمكان الحفاظ على التركيبة الهرمية لنظام المواصلات - ملائم بشكل خاص لتطوير نظام مواصلات عامة ناجع في داخل المراكز وما بينها - يشجع على استخدام وسائل مواصلات بديلة عن المواصلات الآلية. | - التحسب من أن يطمس هذا النموذج التركيبة الهرمية لنظام المواصلات. وينبغي التمييز بين المحاور الناقلة للحركة وبين تطوير الأنشطة على امتدادها - يسمح بالاستغلال الناجع لروابط المواصلات بين المراكز | - نموذج غير ناجع في تطوير نظام المواصلات. |
| مجموعات السكان | - سهولة وصول عالية لمجموعات فرعية من السكان(نساء، أطفال، شيوخ، مقعدين، ومتزمتين دينياً) إلى تشكيلة أوسع من الخدمات، وإلى مراكز العمالة والموارد الأخرى - انعدام التجانس في عرض العمالات والخدمات والسكن - مراكز بلدية للسكان العرب في الناصرة وفي راهط كمراكز متخصصة تشكل جزءاً لا يتجزأ في النظام المجالي لنموذج المجال المديني | - قدرة كامنة لتوسيع تشكيلة نماذج المستوطنات وإمكانات اختيار أنماط حياة مختلفة، دون التخلي عن القرب من مراكز الأنشطة في المجالات المدينية وفي المجالات البينية (الوسطية) - رفع المستوى المديني للسكان العرب عن طريق تطوير مجالات اختيار محورية للمراكز السكانية العربية. ودمج هذه المحاور في الهيكل البنيوي الشامل ـ في المجالات المدينية وفي المجالات البينية (الوسطية). | - إسهام في تنوع عرض أنماط حياتية تستجيب لمجموعة واسعة من أذواق الجمهور. |

## الجدول رقم (١٨)

## إجمال الانعكاسات التخطيطية لمحيط يسوده السلام على التنظيم الميداني

| النطاق التخطيطي | السلام كشرط لازم | السلام كمحرك رئيسي | السلام كمحفز للاتجاهات |
|---|---|---|---|
| تغييرات في أجواء التخطيط : | - النظر إلى المجال المناطقي كمجال كامل ومتواصل وغير متجانس . - تطوير شبكات مناطقية - بنى تحتية ومواصلات. | * مزايا للحجم والتخصص كأساس للتطوير المناطقي. | |
| تغييرات في الأهداف الرئيسة للتخطيط : | | * ارتفاع وزن الغايات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية على حساب الغايات السياسية والأمنية. | ارتفاع وزن «قيم الفرد» على حساب «قيم المجموع». |
| تغييرات في النظرة إلى الموارد الوطنية : | | * الاعتراف بصغر الحجم المجالي لدولة إسرائيل. | - التركيز على المحافظة على الموارد الوطنية واستغلالها الناجع - النظر إلى قيم الثروات الطبيعية والبانورامية كأساس «لحياة نوعية». |
| تغييرات في المفاهيم الرئيسة لتنظيم المجال الوطني : | * التطرق إلى مناطق الحدود كمناطق التقاء | | مفهوم «التوزيع» في المجال الوطني و«التركيز» في المجال المناطقي . |
| تغييرات في النظرة إلى المجموعات السكانية وتوزيعها الميداني | الانتقال من النزاع الاقليمي إلى الاندماج المجالي بين اليهود والعرب. | | تعزيز الحاجة إلى تقليص الهوات المناطقية في إسرائيل على الرغم من اتجاهات السوق لزيادتها - الانتقال من النظرة «الوسطية» لسكان الدولة الى الاعتراف بتنوعهم الواسع. |
| تغييرات في وسائل تدخل الحكومة في التنظيم الميداني . | | * التقدم في البنى التحتية كأساس لتوزع الأنشطة في الميدان . | الرقابة على مورد الأرض لضمان نوعية بيئية وتطوير مستقبلي. |

## الجدول رقم (١٩)
## إجمال مبادئ تطوير مجالات التخطيط - تحليل مقارن

| | مجالات مدينية | مجالات بينية (وسطية) | مجالات مفتوحة |
|---|---|---|---|
| استراتيجية عامة | - تجميع وتكثيف التطوير. - حماية المناطق المفتوحة | - الحد من توسع المجالات المدينية. - المحافظة على معظم المنطقة كمعالم طبيعية قروية. - تجميع التطوير على مفارق الطرق وعلى امتداد المحاور. | - تجميع موضعي للتطوير. - معظم المنطقة محميّ. |
| سيناريو تطوير رئيس (١) | - تكثيف متزايد | - تكثيف مراقب | - تكثيف مراقب - استمرار الاتجاهات |
| نماذج تطوير مفضلة على المستوى القطري الشامل | ب-٢ ب-٣ ب-٤ | أ-٢ أ-٣ أ-٤ | أ- ١ أ - ٢ |
| نماذج رئيسة للحفاظ على المناطق المفتوحة والعناية بها | - حماية المناطق المفتوحة في مجموعات متكاملة: «قلب أخضر» «حواجز» - «سواحل مكثفة» | - المحافظة على امتدادات مفتوحة لا يخل بها البناء: - سواحل واسعة، زراعة ومعالم طبيعية قروية؛ | النواحي القيمية للطبيعة والمعالم الطبيعية كمبدأ رائد في التخطيط الشامل. التشديد على التميز |
| نماذج رئيسة للمراكز الاستيطانية(٢) | ١) قوى متروبولينية وحلقات وسطى ٢) مراكز بلدية | ٢) مراكز بلدية ٣)مدن متوسطة ٥) مراكز استيطان قروية | مدن متوسطة مدن صغيرة مراكز استيطان قروية. |
| | - مراكز عمالة دولية، قطرية ومتروبولينية. - الوصول السهل إلى المتروبولوني. - غنى بالثروة والطاقة البشرية | - مراكز نشاط على مستوى قطري ومناطقي. - سهولة وصول بين المتروبولينيات. - وفرة بالأرض نسبياً للمتروبولين | - أنشطة اقتصادية متميزة ومتخصصة ملائمة لقيمة الأرض، للمعالم والموارد الطبيعية. - سياحة واستجمام. - مشروعات إقليمية مشتركة؛ |
| تشديد على الجوانب الاجتماعية | - سهولة الوصول ومستوى عال من الخدمات لجميع مجموعات السكان. - علاقات ودمج من خلال استنفاد المزايا النسبية للمجموعات السكانية. | نماذج متنوعة من المراكز الاستيطانية. نمط حياة قروي - مجموعات متنوعة من السكان على مفارق الطرق وعلى امتداد المحاور. | - نمط حياة جماعي منظم، فردي ومتميز. - الملاءمة بين نمط الحياة وبين قيم الطبيعة. عزلة نسبية. |

**يتبع**

**تابع**

| | | | |
|---|---|---|---|
| تشديد على الجوانب البيئية | تكثيف وإشباع التطوير. الحفاظ على القيم البيئية في البانوراما البلدية - تركيز البنى التحتية والمواصلات العامة. حماية المجالات المفتوحة. التخطيط القيمي والتطوير الثابت للبيئة المبنية | - الحفاظ على موارد الأرض، والمناطق المفتوحة والمعالم الطبيعية القروية. - الحفاظ على امتدادات مفتوحة لا تخل بها أعمال البناء. - الحماية من الانعكاسات البيئية لمحاور عابرة ولمنشآت البنى التحتية؛ | - حماية القيم الطبيعية والبانورامية. - مبادئ «المحمية الطبيعية الخاصة بالكائنات الحية». - التخطيط القيمي والتطوير الثابت للبيئة المفتوحة. |
| مواصلات وبنى تحتية | - شبكة كثيفة وهرمية للمواصلات، البني التحتية ومنظوماتها. - مطارات وموانئ دولية. - منظومة متطورة من المواصلات العامة المتروبولينية | محاور قطرية وبين المتروبولونيات. بنى تحتية متروبولينية غنية بالأرض | - شبكة مواصلات إقليمية. - محاور دولية. - نقاط التقاء وعبور حدودية. - تعاون إقليمي في البنى التحتية الوطنية. |

**ملاحظات**: (١) كثافة قياسية للمراكز الاستيطانية.
(٢) عدد السكان الشامل وفقاً لنماذج المراكز الاستيطانية.

**المصدران**: (١) انظر: آدام مازور وميخال سوفير، «المجال الوطني،» (١٩٩٧)، الفصل ١١، الجدول رقم (١١-٣).
(٢) انظر: الجدول رقم (٢٢)، ص ٣٤٤، والخريطة رقم (١٥)، ص ٣٨٩ من هذا الكتاب.

## الجدول رقم (٢٠)
## توزع السكان ١٩٩٤ - ٢٠٢٠ (بالآلاف)

| منطقة/ مجال (١) | ١٩٩٤ | | ٢٠٢٠ | | الزيادة السكانية ١٩٩٤ - ٢٠٢٠ | | معدل الزيادة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | آلاف | نسب مئوية | آلاف | نسب مئوية | آلاف | نسب مئوية | |
| مجال مفتوح شمال ١ | ٣٦٠ | ٧ | ٦٠٠ | ٧ | ٢٤٠ | ٩ | ١,٦٧ |
| مجال مديني/ شمال ٢ | ٩٤٠ | ١٧ | ١,٦٦٠ | ٢٠ | ٧٢٠ | ٢٧ | ١,٧٧ |
| مجال بيني (وسطي)/ شمال/ مركز ٣+٤ | ٣٨٠ | ٧ | ٦٢٠ | ٨ | ٢٤٠ | ٩ | ١,٦٣ |
| مجال مديني/ مركز ٥ | ٣,١٨٠ | ٥٨ | ٣,٩٤٠ | ٤٩ | ٧٦٠ | ٢٩ | ١,٢٤ |
| مجال بيني (وسطي)/ مركز/ جنوب ٦+٧ | ٢٤٠ | ٤ | ٣٨٠ | ٥ | ١٤٠ | ٦ | ١,٥٨ |
| مجال مديني/ جنوب ٨ | ٣١٠ | ٦ | ٨٠٠ | ١٠ | ٤٩٠ | ١٩ | ٢,٥٨ |
| مجال مفتوح جنوب ٩ | ٦٠ | ١ | ١٠٠ | ١ | ٤٠ | ١ | ١,٥٣ |
| المجموع الكلي القطري | ٥,٤٧٠ | ١٠٠ | ٨,١٠٠ | ١٠٠ | ٢,٦٣٠ | ١٠٠ | ١,٤٨ |
| المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨ | ٤,٤٣٠ | ٨٠ | ٦,٤٠٠ | ٨٠ | ١,٩٧٠ | ٧٥ | ١,٤٤ |
| المجموع الكلي للمجالات البينية ٣+٤+٦+٧ | ٦٢٠ | ١٢ | ١,٠٠٠ | ١٢ | ٣٨٠ | ١٤ | ١,٦١ |
| المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩ | ٤٢٠ | ٨ | ٧٠٠ | ٨ | ٢٨٠ | ١١ | ١,٦٧ |
| المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣ | ١,٤١٠ | ٢٦ | ٢,٤٥٠ | ٣٠ | ١,٠٤٠ | ٤٠ | ١,٧٤ |
| المركز الكلي لمنطقة المركز ٤+٥+٦ | ٣,٦٤٠ | ٦٦ | ٤,٦٩٠ | ٥٨ | ١,٠٥٠ | ٤٠ | ١,٢٩ |
| المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩ | ٤٢٠ | ٨ | ٩٦٠ | ١٢ | ٥٤٠ | ٢٠ | ٢,٢٩ |

**ملاحظة**: (١) السكان اليهود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة مشمولون في المناطق وفي المجالات وفقاً لروابطهم المجالية: السكان اليهود في قطاع غزة مشمولون في المنطقة الجنوبية في المجال المفتوح، والسكان اليهود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) مشمولون في المنطقة المركزية، وهم مجزأون، وفقاً للتقسيم العرضي بين المجالات - للمجال المديني وللمجالات البينية إلى الشمال والجنوب منه.

## الجدول رقم (٢١)

## الكثافة السكانية الميدانية ١٩٩٤-٢٠٢٠

| المنطقة/ المجال | المساحة (١) | | الكثافة المجالية ١٩٩٤ | الكثافة المجالية ٢٠٢٠ |
|---|---|---|---|---|
| | كم٢ | نسبة مئوية | نسمة لكل كم٢ | نسمة لكل كم٢ |
| المجال المفتوح/ الشمالي ١ | ٣,٢٨٧ | ١٥ | ١١٠ | ١٨٠ |
| المجال المديني/ الشمالي ٢ | ٩٤٦ | ٤ | ١,٠٠٠ | ١,٧٥٠ |
| المجال البيني (الوسطي)/ شمال/ مركز ٣+٤ | ١,٢٢٢ | ٦ | ٣١٠ | ٥١٠ |
| المجال المديني/ المركز ٥ | ٢,٠٧١ | ١٠ | ١,٥٣٠ | ١,٩٠٠ |
| المجال المديني/ المركز/ الجنوب ٧+٦ | ١,٧٥٣ | ٨ | ١٤٠ | ٢٢٠ |
| المجال المديني/ الجنوبي ٨ | ١,٣٨٠ | ٦ | ٢٢٠ | ٥٨٠ |
| المجال المفتوح/ الجنوبي ٩ | ١٠,٨٤٢ | ٥٠ | ١٠ | ١٠ |
| المجموع الكلي القطري | ٢١,٥٠١ | ١٠٠ | ٢٥٠ | ٣٨٠ |
| المجموع الكلي للمجالات المدينية/ ٢+٥+٨ | ٤,٣٩٧ | ٢٠ | ١,٠١٠ | ١,٤٦٠ |
| المجموع الكلي للمجالات البينية (الوسطية) ٣+٤+٦+٧ | ٢,٩٧٥ | ١٤ | ٢١٠ | ٣٤٠ |
| المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩ | ١٤,١٢٩ | ٦٦ | ٣٠ | ٥٠ |
| المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣ | ٤,٧٨٤ | ٢٢ | ٢٩٠ | ٥١٠ |
| المجموع الكلي لمنطقة المركز ٤+٥+٦ | ٣,٨٨٢ | ١٨ | ٩٤٠ | ١,٢١٠ |
| المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩ | ١٢,٨٣٥ | ٦٠ | ٣٠ | ٨٠ |

**ملاحظة:** (١) مساحة المناطق والمجالات تشمل المنطقة الواقعة ضمن حدود دولة إسرائيل، وهي تتلاءم وبيان المناطق حسبما تظهر في نشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووفق التقسيم الظاهر في الخريطة رقم (١٥)، ص ٣٨٩ من هذا الكتاب.

## الجدول رقم (٢٢)
## توزع السكان حسب نماذج الاستيطان ١٩٩٤ - ٢٠٢٠ (بالآلاف)

| المنطقة/ المجال | نماذج المراكز الاستيطانية | | | | | المجموع الكلي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١<br>نواه وحلقة وسط | ٢<br>مراكز بلدية | ٣<br>مدن متوسطة | ٤<br>مدن صغيرة | ٥<br>مراكز استيطان قروية | |
| **أ : عـام ١٩٩٤** | | | | | | |
| المجال المفتوح/ الشمالي ١ | | ١١٠ | ٧٠ | ٩٠ | ٩٠ | ٣٦٠ |
| المجال المديني/ الشمالي ٢ | ٤٣٠ | ٢٧٠ | ١١٠ | ١٠٠ | ٣٠ | ٩٤٠ |
| المجال البيني (الوسطي)/ الشمال/ المركز ٣+٤ | | ١٤٠ | ٩٠ | ٩٠ | ٦٠ | ٣٨٠ |
| المجال المديني/ المركز ٥ | ٢٥٠٠ | ٣٢٠ | ١٦٠ | ٧٠ | ١٣٠ | ٣,١٨٠ |
| المجال البيني (الوسطي)/ المركز/ الجنوب ٦-٧ | | ١٢٠ | ٦٠ | | ٦٠ | ٢٤٠ |
| المجال المديني/ الجنوبي ٨ | ١٦٠ | ٨٠ | | ٧٠ | | ٣١٠ |
| المجال المفتوح/ الجنوبي ٩ | | ٣٠ | | ٥ | ٢٠ | ٦٠ |
| المجموع الكلي القطري | ٣,٠٩٠ | ١,٠٧٠ | ٤٩٠ | ٤٣٠ | ٣٩٠ | ٥,٤٧٠ |
| المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨ | ٠٩٠,٣ | ٦٧٠ | ٢٧٠ | ٢٤٠ | ١٦٠ | ٤,٤٣٠ |
| المجموع الكلي للمجالات البينية (الوسطية) ٣+٤+٦+٧ | | ٢٦٠ | ١٥٠ | ٩٠ | ١٢٠ | ٦٢٠ |
| المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩ | | ١٤٠ | ٧٠ | ١٠٠ | ١١٠ | ٤٢٠ |
| المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣ | ٤٣٠ | ٤١٠ | ٢١٠ | ٢٣٠ | ١٣٠ | ١,٤١٠ |
| المجموع الكلي لمنطقة المركز ٤+٥+٦ | ٢٥٠٠ | ٥٥٠ | ٢٥٠ | ١٢٠ | ٢٢٠ | ٣,٦٤٠ |
| المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩ | ١٦٠ | ١١٠ | ٣٠ | ٨٠ | ٤٠ | ٤٢٠ |
| **ب : عام ٢٠٢٠** | | | | | | |
| المجال المفتوح/ الشمالي ١ | | ١٧٠ | ١٢٠ | ١٩٠ | ١٢٠ | ٦٠٠ |
| المجال المديني/ الشمالي ٢ | ٥٨٠ | ٥٨٠ | ٢٢٠ | ٢٤٠ | ٤٠ | ١,٦٦٠ |
| المجال الاوسط/ الشمال/ المركز ٣+٤ | | ٢١٠ | ١٧٠ | ١٦٠ | ٨٠ | ٦٢٠ |
| المجال المديني/ المركز ٥ | ٢,٨٦٠ | ٦٠٠ | ٢٥٠ | ٩٠ | ١٤٠ | ٣,٩٤٠ |
| المجال البيني (الوسطي)/ المركز/ الجنوب ٧+٦ | | ٢٢٠ | ٨٠ | | ٨٠ | ٣٨٠ |
| المجال المديني/ الجنوبي ٨ | ٤٤٠ | ١٩٠ | | ١٧٠ | | ٨٠٠ |

**يتبـع**

٣٤٦-١

**تابـع**

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المجال المفتوح/ الجنوبي ٩ | | ٦٠ | | ١٠ | ٣٠ | ١٠٠ |
| المجموع الكلي القطري | ٣,٨٨٠ | ٢,٠٣٠ | ٨٤٠ | ٨٦٠ | ٤٩٠ | ٨,١٠٠ |
| المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨ | ٣,٨٨٠ | ١,٣٧٠ | ٤٧٠ | ٥٠٠ | ١٨٠ | ٦,٤٠٠ |
| المجموع الكلي للمجالات البينية (الوسطية) ٣+٤+٦+٧ | | ٤٣٠ | ٢٥٠ | ١٦٠ | ١٦٠ | ١,٠٠٠ |
| المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩ | | ٢٣٠ | ١٢٠ | ٢٠٠ | ١٥٠ | ٧٠٠ |
| المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣ | ٥٨٠ | ٨٢٠ | ٣٧٠ | ٥٠٠ | ١٨٠ | ٢,٤٥٠ |
| المجموع الكلي لمنطقة المركز ٤+٥+٦ | ٢,٨٦٠ | ٩٧٠ | ٤٢٠ | ١٨٠ | ٢٦٠ | ٤,٦٩٠ |
| المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩ | ٤٤٠ | ٢٤٠ | ٥٠ | ١٨٠ | ٥٠ | ٩٦٠ |

**ملاحظة**: (١) لبيان تحديد نماذج المركز الاستيطاني ومنهجية تعريفها، انظر: آدام مازور وميخال سوفير، ««صورة المستقبل»: *مخطط لتنظيم المجال الوطني*،» (١٩٩٧)، البند الفرعي (١٠-١)، والملحق ب، وامنون فرانكل وليسا طنجي، «الطلب على الأرض في إسرائيل في سنوات الألفين - مبادئ براجية مجالية في المخطط الرئيس،» (١٩٩٦).

## الجدول رقم (٢٣)

## تجزؤ استخدامات الأرض في المجالات وفي المناطق في العام ١٩٩٤(كم$^{2}$)

| المنطقة/ المجال | مساحات مفتوحة مخصصة | | | مساحات مبنية | | | مساحات خالية (٥) | المجموع الكلي لمساحة المجال/ المنطقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مساحات مفتوحة محمية (١) | مناطق تدريب عسكرية | المجموع الكلي (٢) | مساحات المراكز الاستيطانية (٣) | مساحات العمالة بين المراكز الاستيطانية (٤) | المجموع الكلي | | |
| المجال المفتوح الشمالي ١ | ٦٣٦ | ٤٠٠ | ١,٠٣٧ | ١٤٠ | ١٣٩ | ٢٧٩ | ١,٩٧١ | ٣,٢٨٧ |
| المجال المديني الشمالي ٢ | ٢١٦ | ٧ | ٢٢٢ | ١٨١ | ٢ | ١٨٣ | ٥٤٠ | ٩٤٦ |
| المجال البيني (الوسطي)/ شمال/ مركز ٣+٤ | ٢٦٦ | ٤١ | ٣٠٧ | ١١١ | ٥٠ | ١٦١ | ٧٥٤ | ١,٢٢٢ |
| المجال المديني/ المركز ٥ | ٣٤٥ | ٨١ | ٤٢٦ | ٥٠١ | ٤ | ٥٠٥ | ١,١٤٠ | ٢,٠٧١ |
| المجال البيني (الوسطي)/ المركز/ الجنوب ٦+٧ | ٤٤٩ | ٧٦ | ٥٢٥ | ٩٤ | ٢٠ | ١١٤ | ١,١١٤ | ١,٧٥٣ |
| المجال المديني الجنوبي ٨ | ٢١٠ | ٩٣ | ٣٠٣ | ٩٥ | ٤ | ٩٩ | ٩٧٨ | ١,٣٨٠ |
| المجال المفتوح الجنوبي | ٢,٩٦٤ | ٥,١٦٢ | ٨,١٢٦ | ٢٦ | ٤٢٤ | ٤٥٠ | ٢,٢٦٦ | ١٠,٨٤٢ |
| المجموع الكلي القطري | ٥,٠٨٦ | ٥,٨٦٠ | ١٠,٩٤٦ | ١,١٤٨ | ٦٤٣ | ٧٩٠,١ | ٨,٧٦٤ | ٢١,٥٠٠ |
| المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨ | ٧٧٢ | ١٨٠ | ٩٥٢ | ٧٧٧ | ١٠ | ٧٨٧ | ٢,١٥٢ | ٤,٣٩٧ |
| المجموع الكلي للمجالات البينية (الوسطية) ٣+٤+٦+٧ | ٧١٤ | ١١٨ | ٨٣٢ | ٢٠٥ | ٧٠ | ٢٧٥ | ١,٨٦٨ | ٢,٩٧٥ |

يتبع

**تابـع**

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩ | ٣,٦٠٠ | ٥,٥٦٣ | ٩,١٦٣ | ١٦٦ | ٥٦٣ | ٧٢٩ | ٤,٢٣٨ | ١٤,١٢٩ |
| المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣ | ٩٦٥ | ٤٢٢ | ١,٣٨٧ | ٣٥٢ | ١٦٨ | ٥٢٠ | ٢,٨٧٧ | ٤,٧٨٤ |
| المجموع الكلي لمنطقة المركز ٤+٥+٦ | ٨٥٩ | ١٧٢ | ١,٠٣١ | ٦٥١ | ٢٧ | ٦٧٨ | ٢,١٧٢ | ٣,٨٨٢ |
| المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ٧+٨+٩ | ٣,٢٦١ | ٥,٢٦٦ | ٨,٥٢٧ | ١٤٤ | ٤٤٨ | ٥٩٢ | ٣,٧١٥ | ١٢,٨٣٤ |

**ملاحظة** : انظر الملاحظات على الجدول رقم (٢٤)، ص ٣٤٨ من هذا الكتاب.

## الجدول رقم (٢٤)
## توزع استخدامات الأرض في المجالات وفي المناطق- برنامج المناطق ٢٠٢٠ (كم^٢)

| المنطقة/ المجال | مساحات مفتوحة مخصصة | | | مساحات مبنية | | | مساحات خالية (٥) | المجموع الكلي لمساحة المجال/ المنطقة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مساحات مفتوحة محمية (١) | مناطق تدريب عسكرية | المجموع الكلي (٢) | مساحات المراكز الاستيطانية (٣) | مساحات العمالة بين المراكز الاستيطانية (٤) | المجموع الكلي | | |
| المجال المفتوح الشمالي ١ | ٦٣٦ | ٤٠٠ | ١,٠٣٧ | ٢١٤ | ١٤٤ | ٣٥٨ | ١,٨٩٢ | ٣,٢٨٧ |
| المجال المديني الشمالي ٢ | ٢١٦ | ٧ | ٢٢٢ | ٣٣١ | ١٥ | ٣٤٦ | ٣٧٧ | ٩٤٦ |
| المجال البيني (الوسطي)/ شمال/ مركز ٣+٤ | ٢٦٦ | ٤١ | ٣٠٧ | ١٨٥ | ٦٣ | ٢٤٨ | ٦٦٧ | ١,٢٢٢ |
| المجال المديني/المركز ٥ | ٣٤٥ | ٨١ | ٤٢٦ | ٦٩٨ | ٢٧ | ٧٢٥ | ٩٢٠ | ٢,٠٧١ |
| المجال البيني (الوسطي)/ المركز/الجنوب ٦+٧ | ٤٤٩ | ٧٦ | ٥٢٥ | ١٤٢ | ٣١ | ١٧٣ | ١,٠٥٥ | ١,٧٥٣ |
| المجال المديني الجنوبي ٨ | ٢١٠ | ٩٣ | ٣٠٣ | ١٩٢ | ١١ | ٢٠٣ | ٨٧٤ | ١,٣٨٠ |
| المجال المفتوح الجنوبي ٩ | ٢,٩٦٤ | ٥,١٦٢ | ٨,١٢٦ | ٣٧ | ٤٢٥ | ٤٦٢ | ٢,٢٥٤ | ١٠,٨٤٢ |
| المجموع الكلي القطري | ٥,٠٨٦ | ٥,٨٦٠ | ١٠,٩٤٦ | ١,٧٩٩ | ٧١٦ | ٢,٥١٤ | ٨,٠٤٠ | ٢١,٥٠٠ |
| المجموع الكلي للمجالات المدينية ٢+٥+٨ | ٧٧٢ | ١٨٠ | ٩٥٢ | ١,٢٢١ | ٥٣ | ١,٢٧٤ | ٢,١٧١ | ٤,٣٩٧ |
| المجموع الكلي للمجالات البينية (الوسطية) ٣+٤+٦+٧ | ٧١٤ | ١١٨ | ٨٣٢ | ٣٢٧ | ٩٤ | ٤٢١ | ١,٧٢٢ | ٢,٩٧٥ |

يتبع

**تابع**

| المجموع الكلي للمجالات المفتوحة ١+٩ | ٣,٦٠٠ | ٥,٥٦٣ | ٩,١٦٣ | ٢٥١ | ٥٦٩ | ٨٢٠ | ٤,١٤٧ | ١٤,١٢٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع الكلي للمنطقة الشمالية ١+٢+٣ | ٩٦٥ | ٤٢٢ | ١,٣٨٧ | ٦٠٠ | ١٩١ | ٧٩٠ | ٢,٦٠٦ | ٤,٧٨٤ |
| المجموع الكلي لمنطقة المركز ٤+٥+٦ | ٨٥٩ | ١٧٢ | ١,٠٣١ | ٩٣٩ | ٦٤ | ١,٠٠٣ | ١,٨٤٧ | ٣,٨٨٢ |
| المجموع الكلي للمنطقة الجنوبية ٧+٨+٩ | ٣,٢٦١ | ٥,٢٦٦ | ٨,٥٢٧ | ٢٥٩ | ٤٦١ | ٤٢١ | ٣,٥٨٦ | ١٢,٨٣٤ |

**ملاحظات على الجدولين رقمي (٢٣) و(٢٤).**

١) المناطق المفتوحة المحمية تشمل مساحات المحميات الطبيعية والبانورامية والمتنزهات الوطنية وفقاً للمخطط الهيكلي القطري الرقم ٨، ومساحات أحراش وغابات وفقاً للمخطط الهيكلي القطري الرقم ٢٢.

٢) في حساب المساحات شملت الطرق والسكك الحديدية التي تمر في نطاقها.

٣) مساحة المراكز الاستيطانية تشمل مساحات العمالات والمنشآت الواقعة ضمن الامتداد المبني البلدي لتميزها من الحدود البلدية.

٤) يشمل مساحات العمالات بين المدن، ومساحة المنشآت الهندسية ومنشآت الجيش الإسرائيلي.

٥) المناطق الخالية تتأتى من إنقاص المجموع الكلي للمناطق المفتوحة المخصصة والمجموع الكلي للمناطق المبنية من أصل المجموع الكلي لمساحة المجال والمنطقة. وتشمل المناطق الخالية الأراضي الزراعية ومساحة الطرق والسكك الحديدية التي تمر في نطاقها. ويشمل نطاقها أيضاً مساحات المحاجر والمناجم والمساحات المفتوحة الأخرى غير المحمية.

## الجدول رقم (٢٥)

## برنامج كمّي لمكونات المخطط وفقاً لأنواع المجالات - تحليل إجمالي مقارن (١)

| | | مجالات مدينية | مجالات بينية (وسطية) | مجالات مفتوحة | المجموع الكلي القطري |
|---|---|---|---|---|---|
| المجموع الكلي لمساحة المجالات | كم²<br>نسبة مئوية | ٤,٤٠٠<br>٢٠ | ٣٠٠٠<br>١٤ | ١٤,١٠٠<br>٦٦ | ٢١,٥٠٠<br>١٠٠ |
| المجموع الكلي للسكان ١٩٩٤ | آلاف<br>نسبة مئوية | ٤,٤٣٠<br>٨٠ | ٦٢٠<br>١٢ | ٤٢٠<br>٨ | ٥,٤٧٠<br>١٠٠ |
| ٢٠٢٠ | آلاف<br>نسبة مئوية | ٦,٤٠٠<br>٨٠ | ١,٠١٠<br>١٢ | ٦٩٠<br>٨ | ٨,١٠٠<br>١٠٠ |
| الكثافة المجالية ١٩٩٤ | نسمة لكل كم² | ١٠٠٠ | ٢١٠ | ٣٠ | ٢٥٠ |
| ٢٠٢٠ | نسمة لكل كم² | ١٥٠٠ | ٣٤٠ | ٥٠ | ٣٨٠ |
| تجزؤ السكان وفق النماذج ١٩٩٤ | | | | | |
| مراكز متروبولينية وبلدية | آلاف | ٣٧٦٠ | ٢٦٠ | ١٤٠ | ٤١٦٠ |
| مدن متوسطة وصغيرة | آلاف | ٥١٠ | ٢٤٠ | ١٧٠ | ٩٢٠ |
| مراكز استيطانية قروية | آلاف | ١٦٠ | ١٢٠ | ١١٠ | ٣٩٠ |
| تجزؤ السكان وفق النماذج ٢٠٢٠ | | | | | |
| مراكز متروبولينية وبلدية | آلاف | ٥٢٥٠ | ٤٣٠ | ٢٣٠ | ٥٩١٠ |
| مدن متوسطة وصغيرة | آلاف | ٩٧٠ | ٤١٠ | ٣٢٠ | ١٧٠٠ |
| مراكز استيطان قروية | آلاف | ١٨٠ | ١٦٠ | ١٥٠ | ٤٩٠ |
| تجزؤ إستخدامات الأرض ١٩٩٤ | | | | | |
| مناطق مفتوحة محمية | كم²<br>نسبة مئوية | ٧٧٠<br>١٥ | ٧٢٠<br>١١ | ٣٦٠٠<br>٧١ | ٥٠٩٠<br>١٠٠ |
| مناطق تدريب عسكري | كم²<br>نسبة مئوية | ١٨٠<br>٣ | ١٢٠<br>٣ | ٥٥٦٠<br>٩٠ | ٥٨٦٠<br>١٠٠ |
| مناطق مراكز استيطان | كم²<br>نسبة مئوية | ٧٨٠<br>٦٨ | ٢٠٠<br>١٨ | ١٧٠<br>١٤ | ١١٥٠<br>١٠٠ |
| مناطق منشآت بين المراكز الاستيطانية | كم²<br>نسبة مئوية | ١٠<br>١ | ٧٠<br>١١ | ٥٦٠<br>٨٨ | ٦٤٠<br>١٠٠ |
| مناطق خالية | كم²<br>مئوية | ٢٦٦٠<br>٣٠ | ١٨٧٠<br>٢١ | ٤٢٤٠<br>٤٨ | ٨٧٦٠<br>١٠٠ |

**يتبع**

**تابع**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| إضافة مساحات مبنية ١٩٩٤ - ٢٠٢٠ | | | | | |
| إضافة لمناطق المراكز الاستيطانية | كم$^{٢}$<br>نسبة مئوية | ٤٤٠<br>٦٨ | ١٣٠<br>٢٠ | ٨٠<br>١٢ | ٦٥٠<br>١٠٠ |
| إضافة لمنطقة المنشآت بين المراكز الاستيطانية | كم$^{٢}$<br>نسبة مئوية | ٤٠<br>٥٧ | ٢٠<br>٢٨ | ١٠<br>١٥ | ٧٠<br>١٠٠ |
| تجزؤ إستخدامات الأرض ٢٠٢٠ | | | | | |
| مناطق مفتوحة محمية | كم$^{٢}$<br>نسبة مئوية | ٧٧٠<br>١٥ | ٧٢٠<br>١٤ | ٣٦٠٠<br>٧١ | ٥٠٩٠<br>١٠٠ |
| مناطق تدريب عسكرية | كم$^{٢}$<br>نسبة مئوية | ١٨٠<br>٣ | ١٢٠<br>٢ | ٥٥٦٠<br>٩٥ | ٥٨٦٠<br>١٠٠ |
| مناطق مراكز استيطانية | كم$^{٢}$<br>نسبة مئوية | ١٢٢٠<br>٦٨ | ٣٣٠<br>١٥ | ٢٥٠<br>١٤ | ١٨٠٠<br>١٠٠ |
| مناطق منشآت بين المراكز الاستيطانية | كم$^{٢}$<br>نسبة مئوية | ٥٠<br>٧ | ٩٠<br>١٣ | ٥٧٠<br>٨٠ | ٧١٠<br>١٠٠ |
| مناطق خالية | كم$^{٢}$<br>نسبة مئوية | ٢١٧٠<br>٢٧ | ١٧٢٠<br>٢١ | ٤١٥٠<br>٨٢ | ٨٠٤٠<br>١٠٠ |

**المصدر**: (١) جميع الأرقام في هذا الجدول مدورة. للبيان الكامل انظر الجدولان رقما (١٧) و(٢٤)، ص ٣٣٧ و٣٤٨ من هذا الكتاب.

# الرسـوم البيانيـة

## الرسم البياني رقم (١)

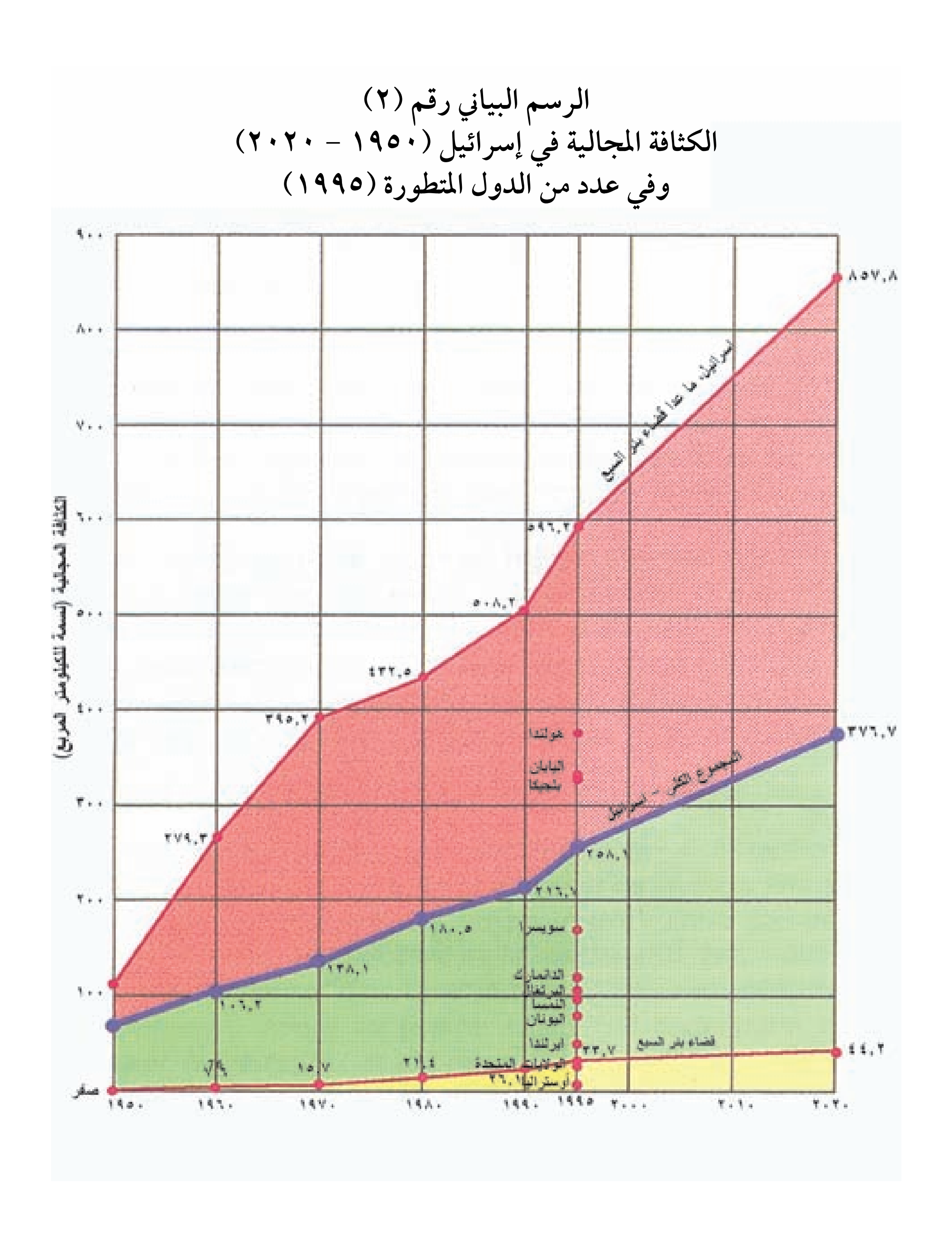
**العلاقة بين اللاجئين المطرودين من ديارهم والمهاجرين اليهود (الذين استقدموا ليحلوا محلهم في العشر سنوات الأولى من قيام الدولة لولا طرد اللاجئين لما تمكن المهاجرون اليهود من القدوم والاستيطان)**

اللاجئون الفلسطينيون

المهاجرون اليهود

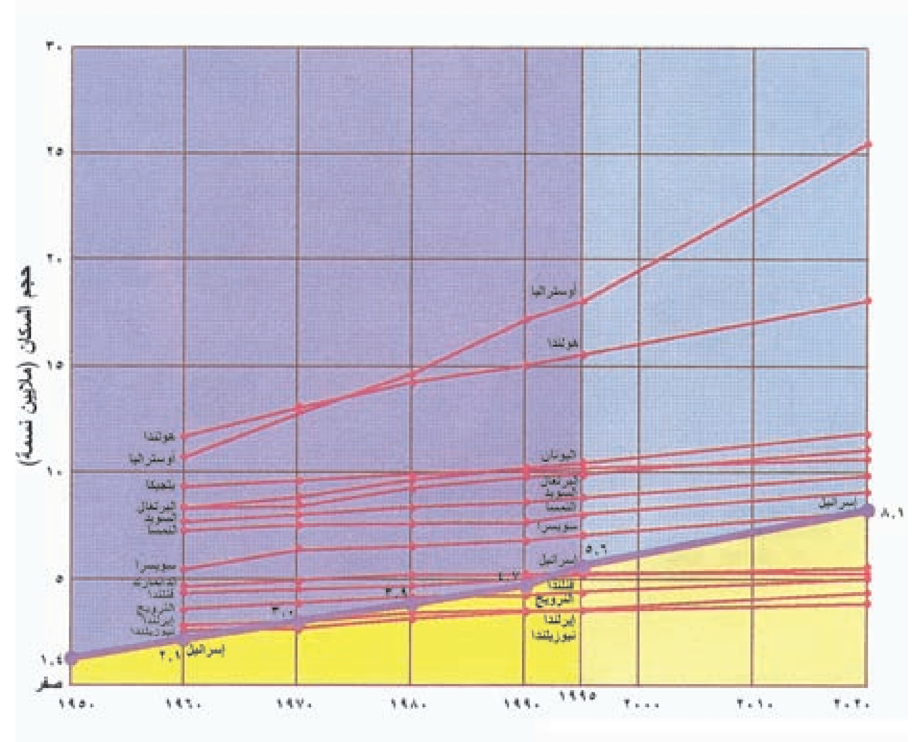
١,٦٠٠,٠٠٠
١,٤٠٠,٠٠٠
١,٢٠٠,٠٠٠
١,٠٠٠,٠٠٠
٨٠٠,٠٠٠
٦٠٠,٠٠٠
٤٠٠,٠٠٠
٢٠٠,٠٠٠
صفر

١,٩٦٤ ١,٩٦٠ ١,٩٥٤ ١,٩٤٨



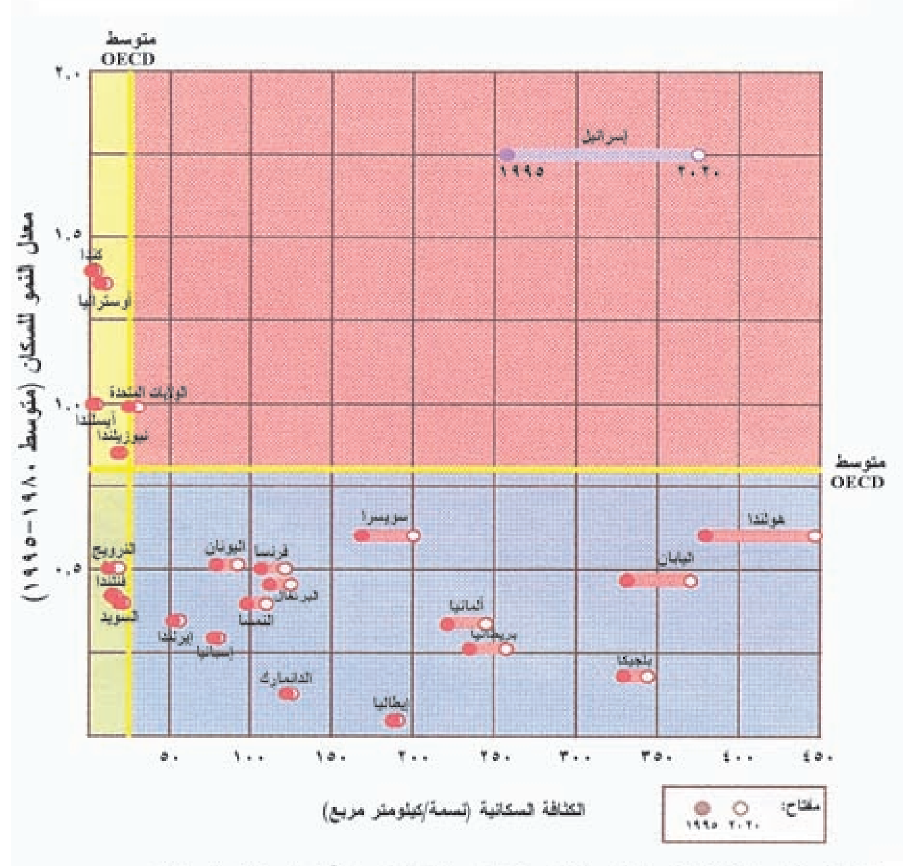
الرسم البياني رقم (٢)
الكثافة المجالية في إسرائيل (١٩٥٠ - ٢٠٢٠)
وفي عدد من الدول المتطورة (١٩٩٥)
الكثافة المجالية (نسمة للكيلومتر المربع)
٩٠٠
٨٠٠
٧٠٠
٦٠٠
٥٠٠
٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
صفر
١٩٥٠
١٩٦٠
١٩٧٠
١٩٨٠
١٩٩٠
١٩٩٥
٢٠٠٠
٢٠١٠
٢٠٢٠
٨٥٧,٨
٥٩٦,٢
٥٠٨,٢
٤٣٢,٥
٣٩٥,٢
٢٧٩,٣
٣٧٦,٧
٢٥٨,١
٢١٦,٧
١٨٠,٥
١٣٨,١
١٠٦,٢
٤٤,٢
٣٣,٧
١٥,٧
٢١,٤
المجموع الكلي - إسرائيل
قضاء بئر السبع
هولندا
اليابان
بلجيكا
سويسرا
الدانمارك
اليونان
ايرلندا
الولايات المتحدة

## الرسم البياني رقم (٣)
## النمو السكاني ١٩٥٠ - ١٩٥٥ والتوقعات للعام ٢٠٢٠ في إسرائيل وفي عدد من الدول المتطورة(*)



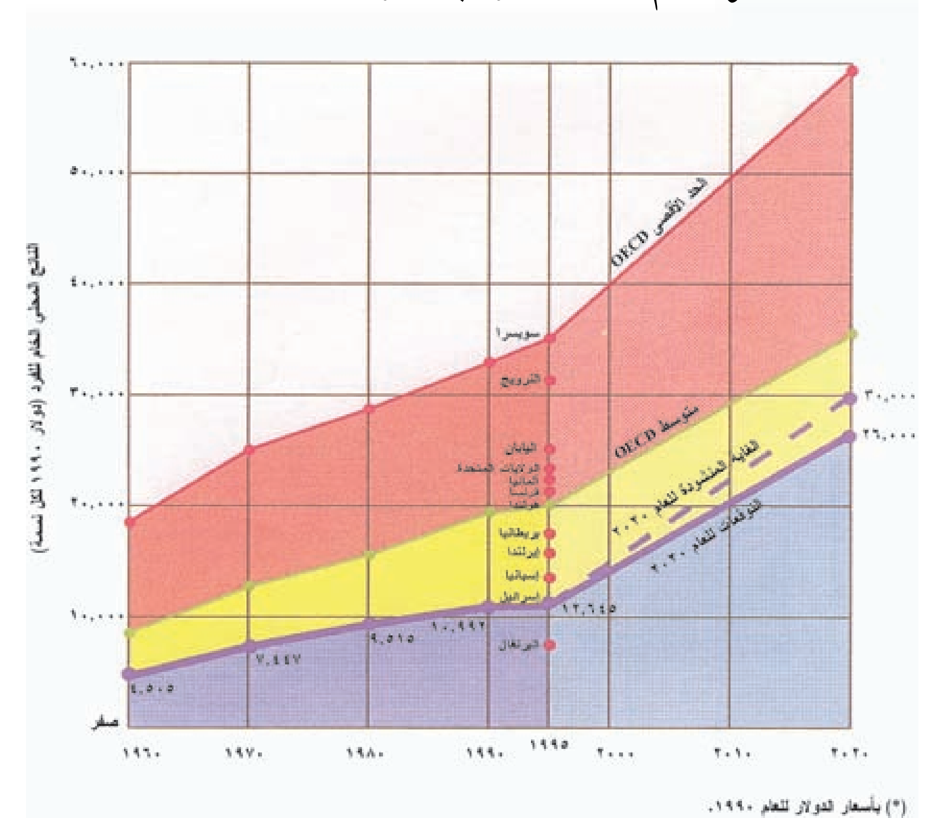

(*) دول OECD التي يبلغ عدد سكانها من ٢ ـ ١٠ ملايين نسمة.

## الرسم البياني رقم (٤)
## دول OCD – الكثافة السكانية ومعدل النمو السكاني(*)
## ١٩٩٥ وتوقعات للعام ٢٠٢٠



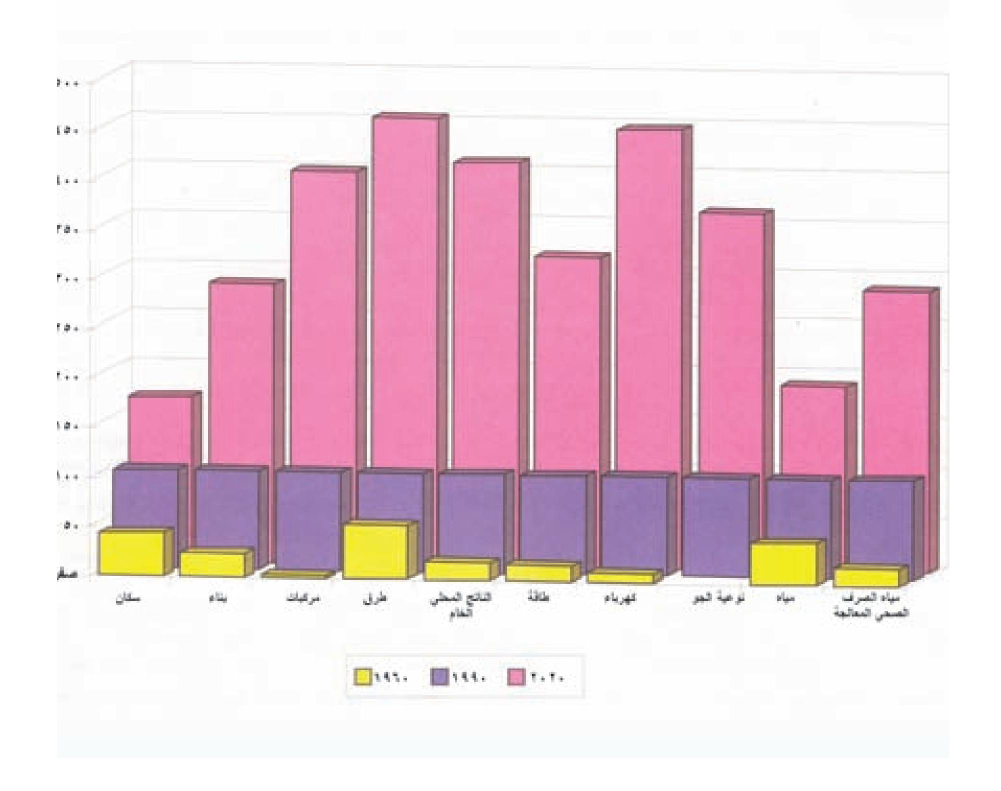

(*) على أساس الإفتراض أن معدل نمو السكان حتى العام ٢٠٢٠ سيكون وفقاً لمعدل سنوات التسعينات.

## الرسم البياني رقم (٥)
## الناتج المحلي الخام للفرد في إسرائيل، ١٩٦٠ - ١٩٩٥ - التوقعات والغاية المنشودة لعام ٢٠٢٠، مقارنة بعدد دول OCD (١٩٩٥)(*)

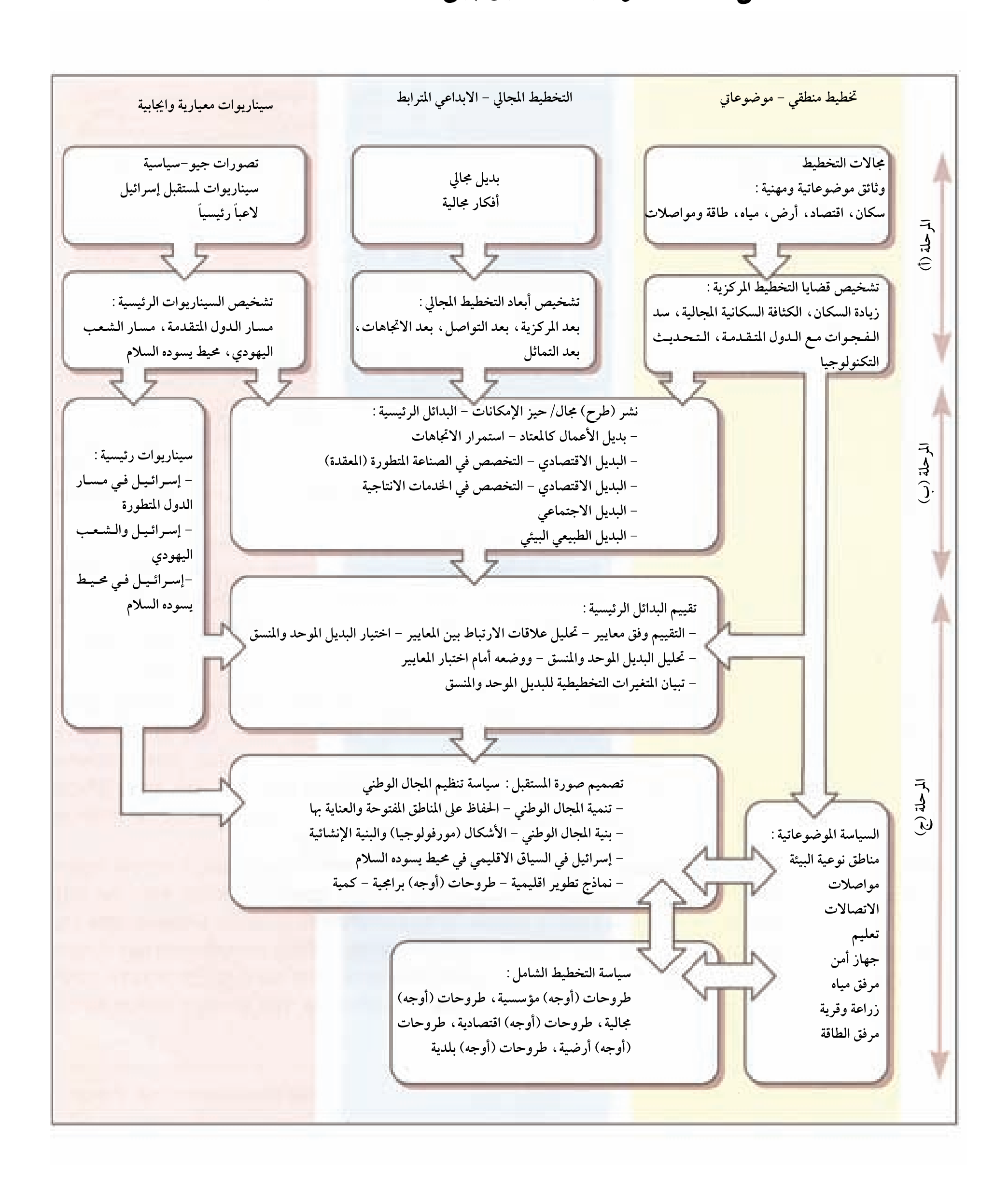



(*) بأسعار الدولار للعام ١٩٩٠.

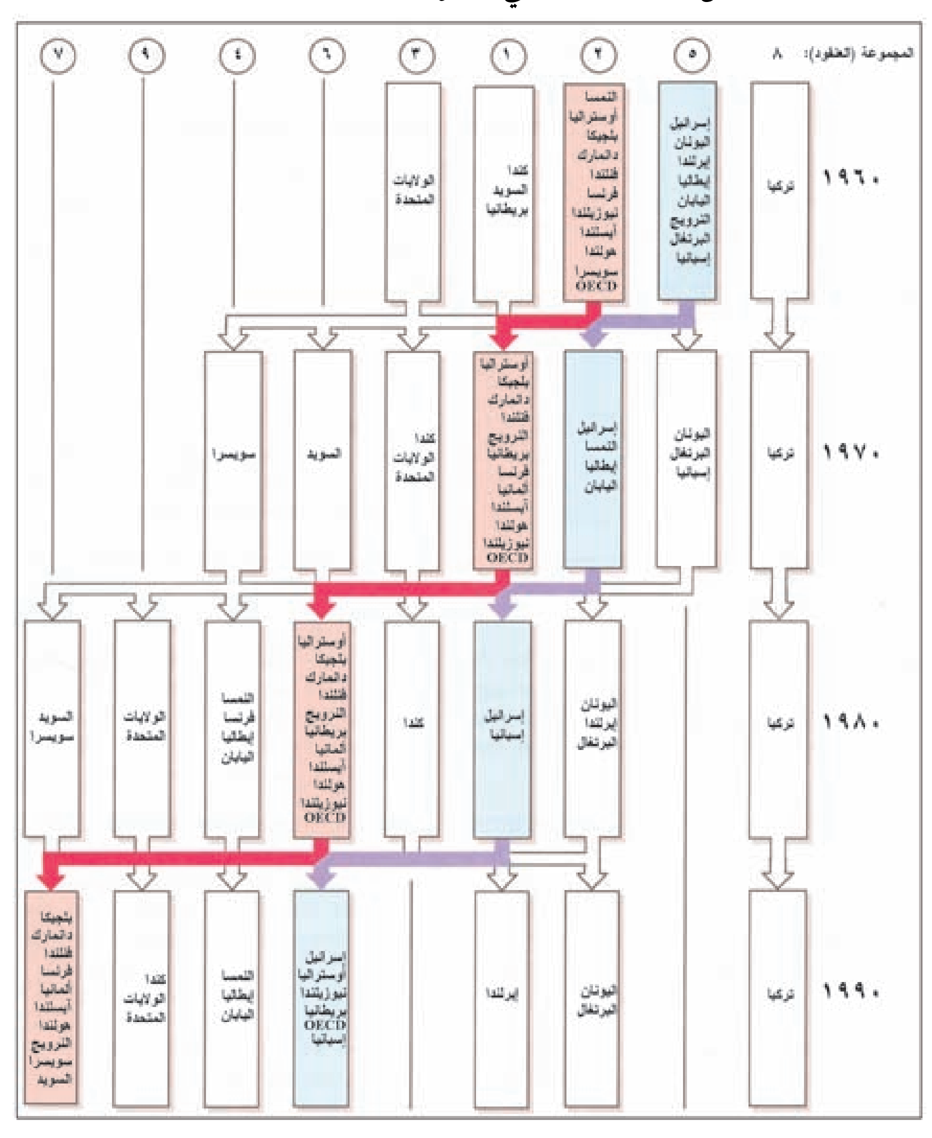
**الرسم البياني رقم (٦)**
**إسرائيل - توقعات وغايات منشودة للعام ٢٠٢٠ -**
**مقاييس النمو والتطوير (١٩٩٠ = ١٠٠)**



# الرسم البياني رقم (٧)
# مسار العمل كعملية توحيد وتنسيق بين مسارات التخطيط المختلفة

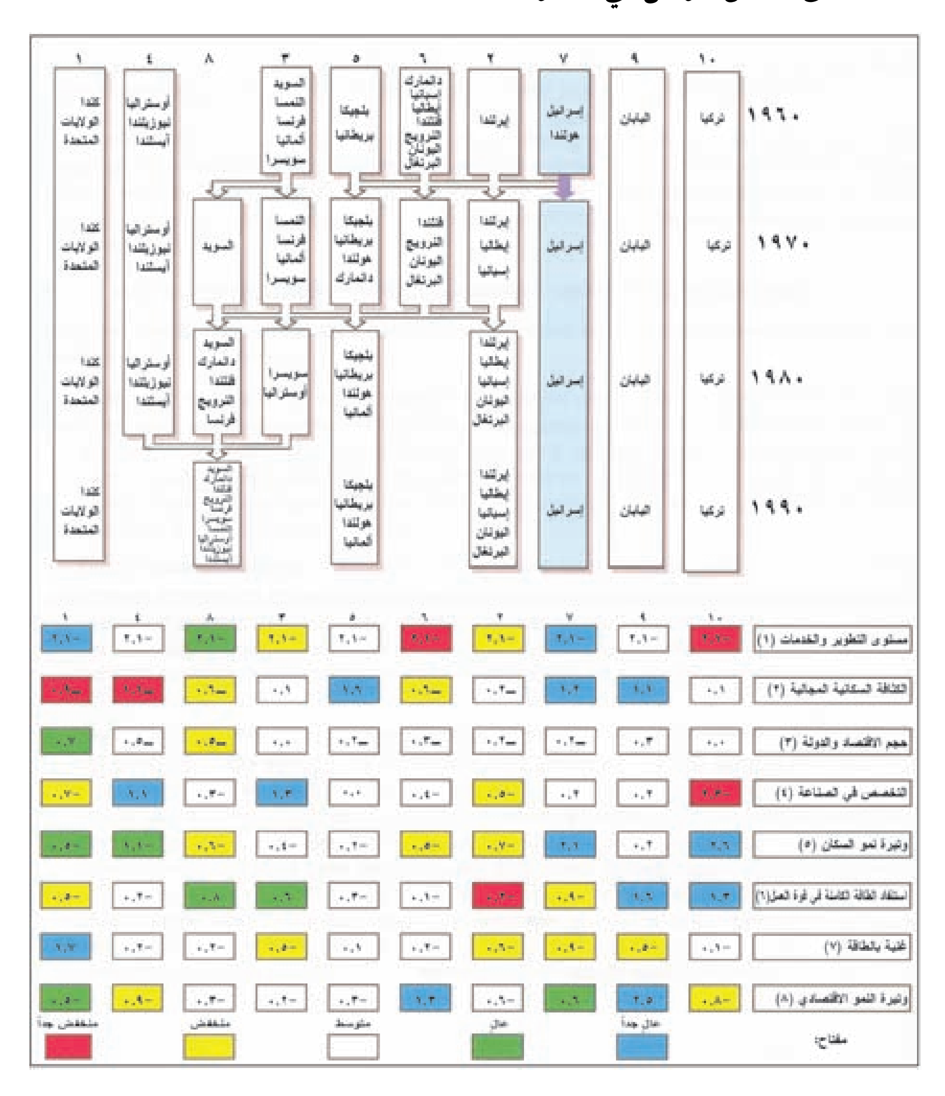


## الرسم البياني رقم (٨)
## تصنيف دول واسرائيل في مجموعات (عناقيد)(*)
## وفقاً لثلاثين سمة من سمات التنمية في السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠

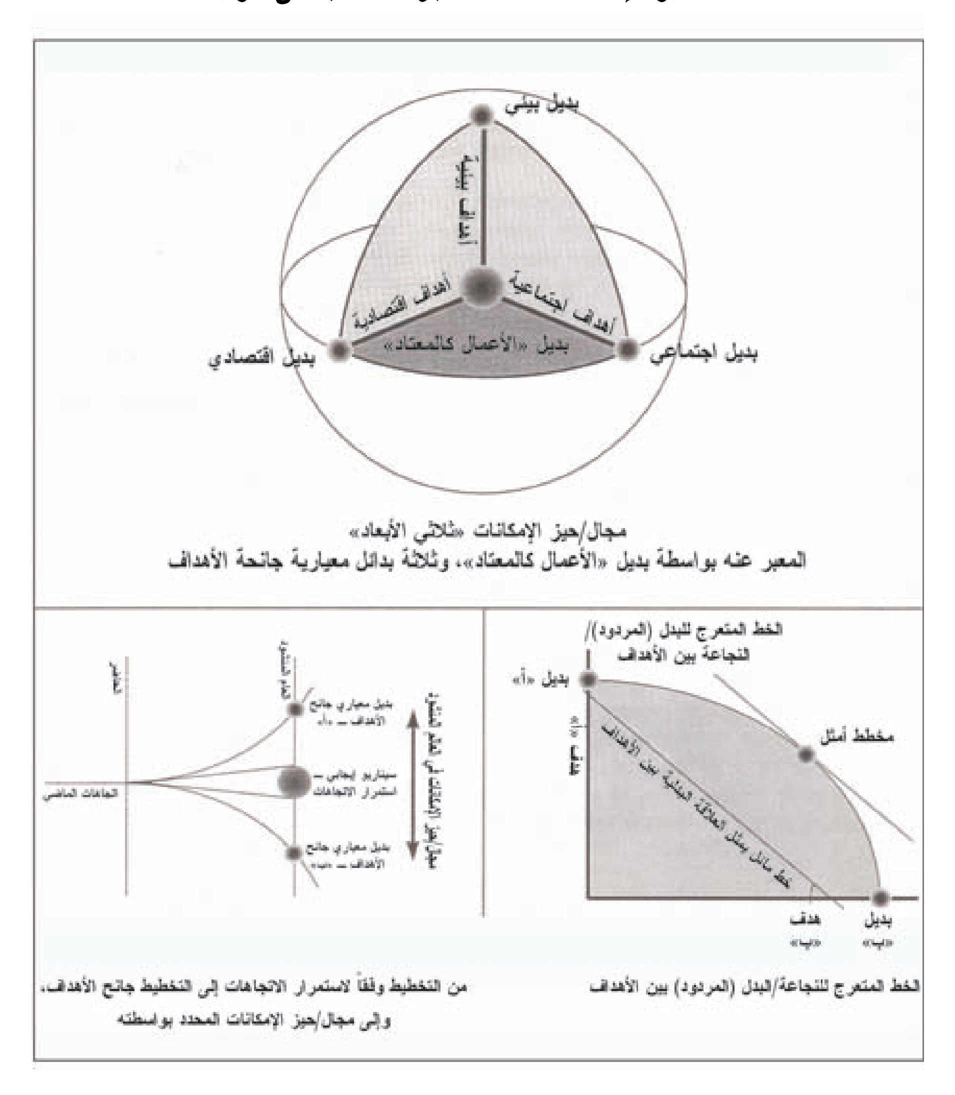



(*) رقم المجموعة يمثل مدى الايضاح أو التفسير للتباين العام من جانب كل مجموعة، حيث المجموعة رقم (١) تمثل التباين الموضح الأعلى والمجموعة رقم (٩) التباين الموضح الأدنى. أما ترتيب المجموعات فيمثل «مستوى التطور» وفقاً لمعيار «أحادية الاتجاه». الأطر (الصناديق) السماوية اللون هي تلك التي تنتمي إليها إسرائيل والوردية اللون هي تلك التي تنتمي إليها معظم أقطار أوروبا الغربية.

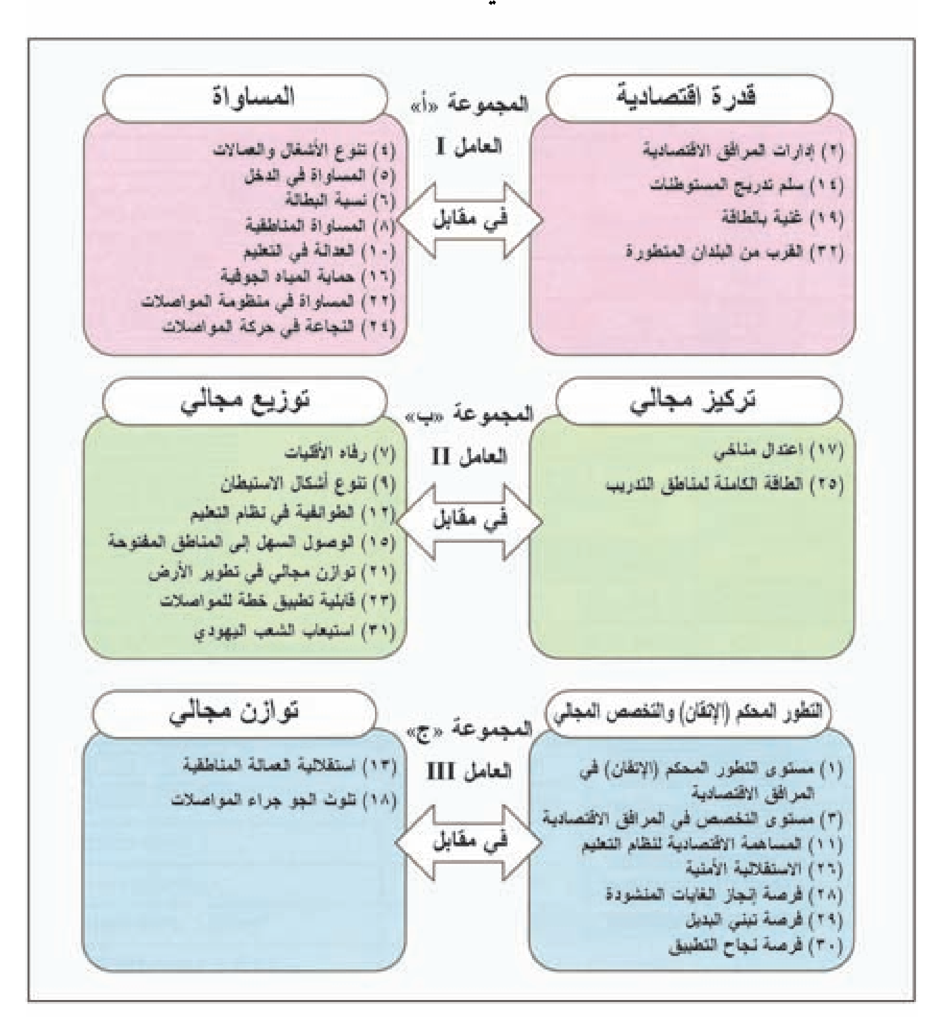
## الرسم البياني رقم (٩)
## انقسام دول واسرائيل وفقاً لمجموعات (عناقيد)
## على أساس عوامل في السنوات ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٩٠



## الرسم البياني رقم (١٠)
## مجال/ حيز الإمكانات المحددة بواسطة البدائل الرئيسة



## الرسم البياني رقم (١١)
## تجزئة المعايير في مجموعاتها الثلاث



**الرسم البياني رقم (١٢)**
**مدى العوامل في البدائل الرئيسية**

قدرة اقتصادية — العامل I — مساواتية

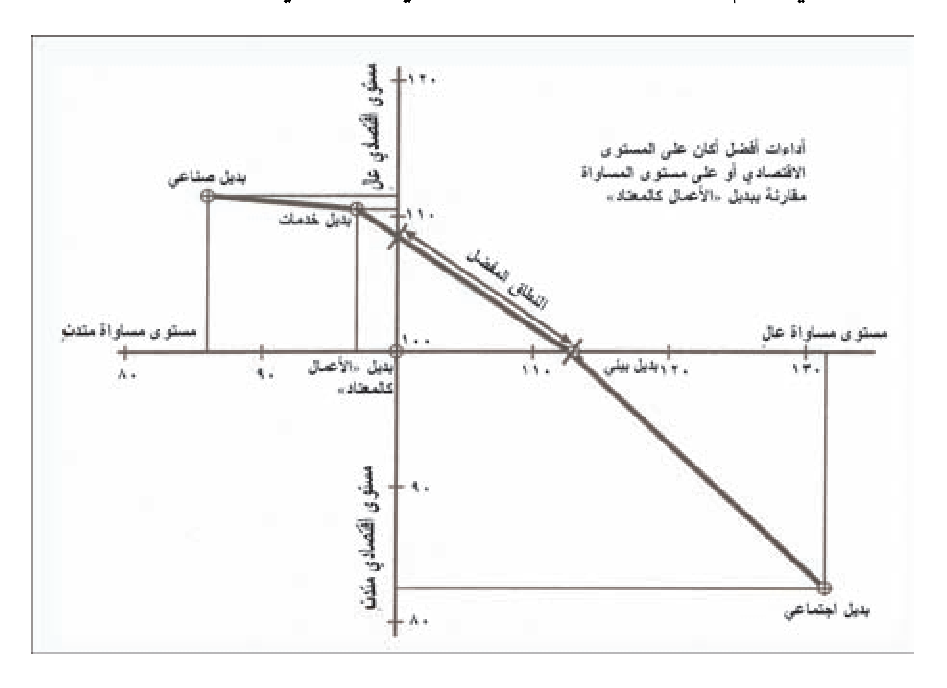
تركيز مجالي — العامل II — توزيع مجالي

تطور محكم (تقني) وتخصص مجلي — العامل III — توازن مجالي

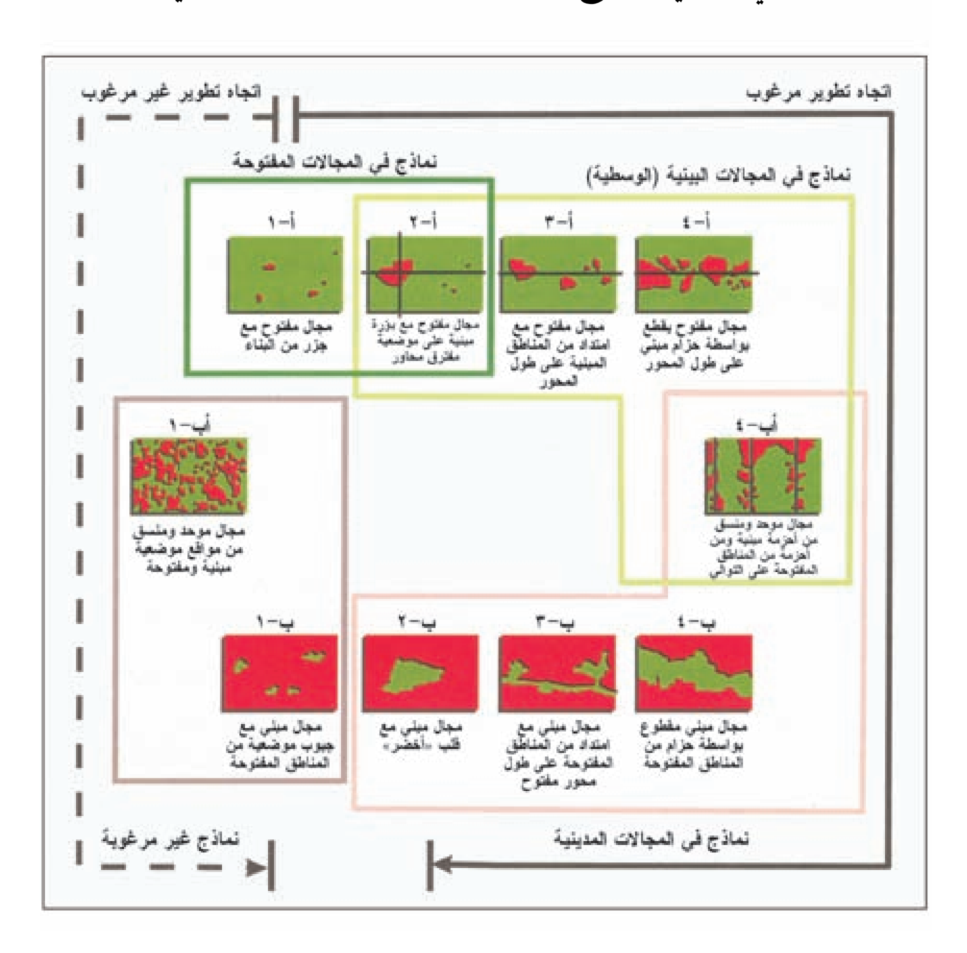
اجتماعي

بديل وسطي

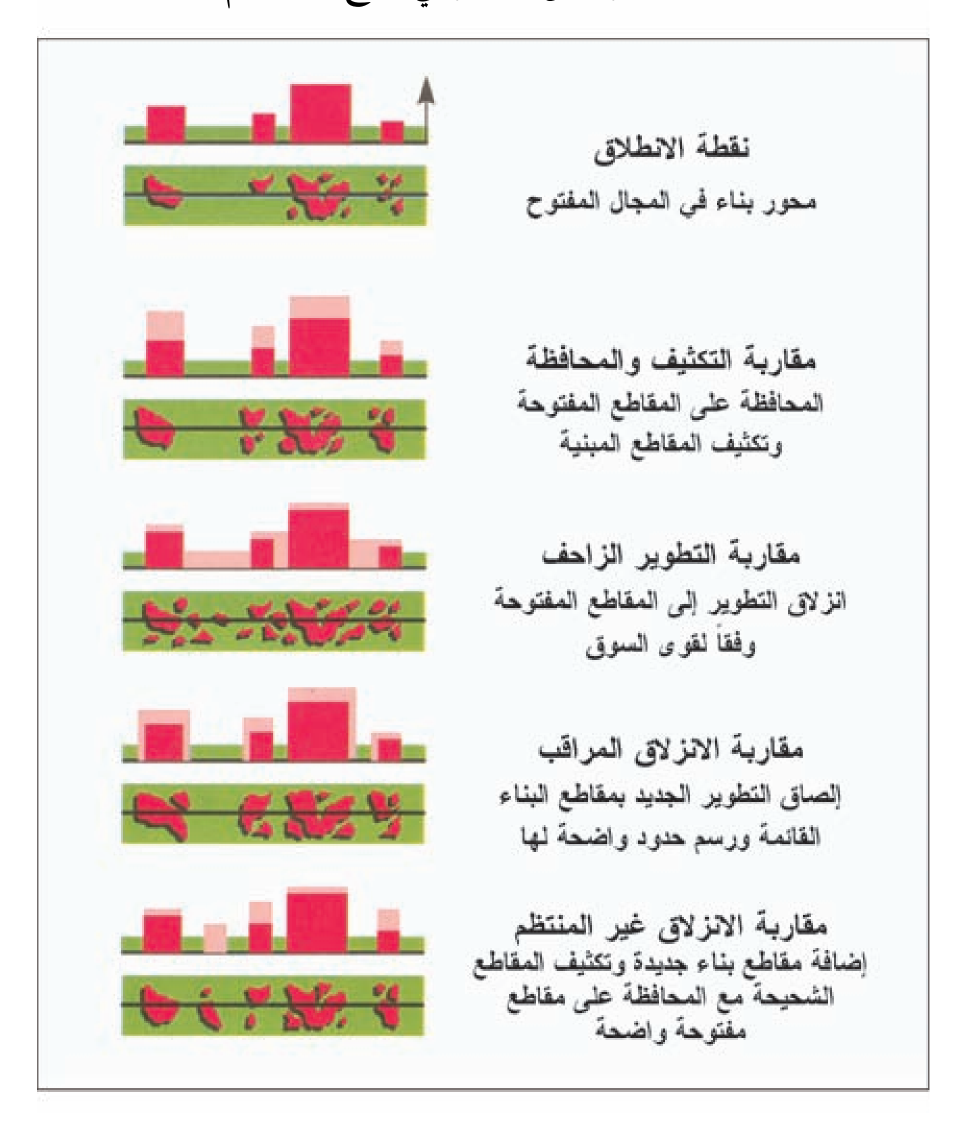
## الرسم البياني رقم (١٣)
## الخط المتعرج للبدل المردود (النجاعة) بين معيار أداء المرافق الاقتصادية (الناتج المحلي الخام للفرد) وبين معيار المساواة في الدخل في البدائل الرئيسية



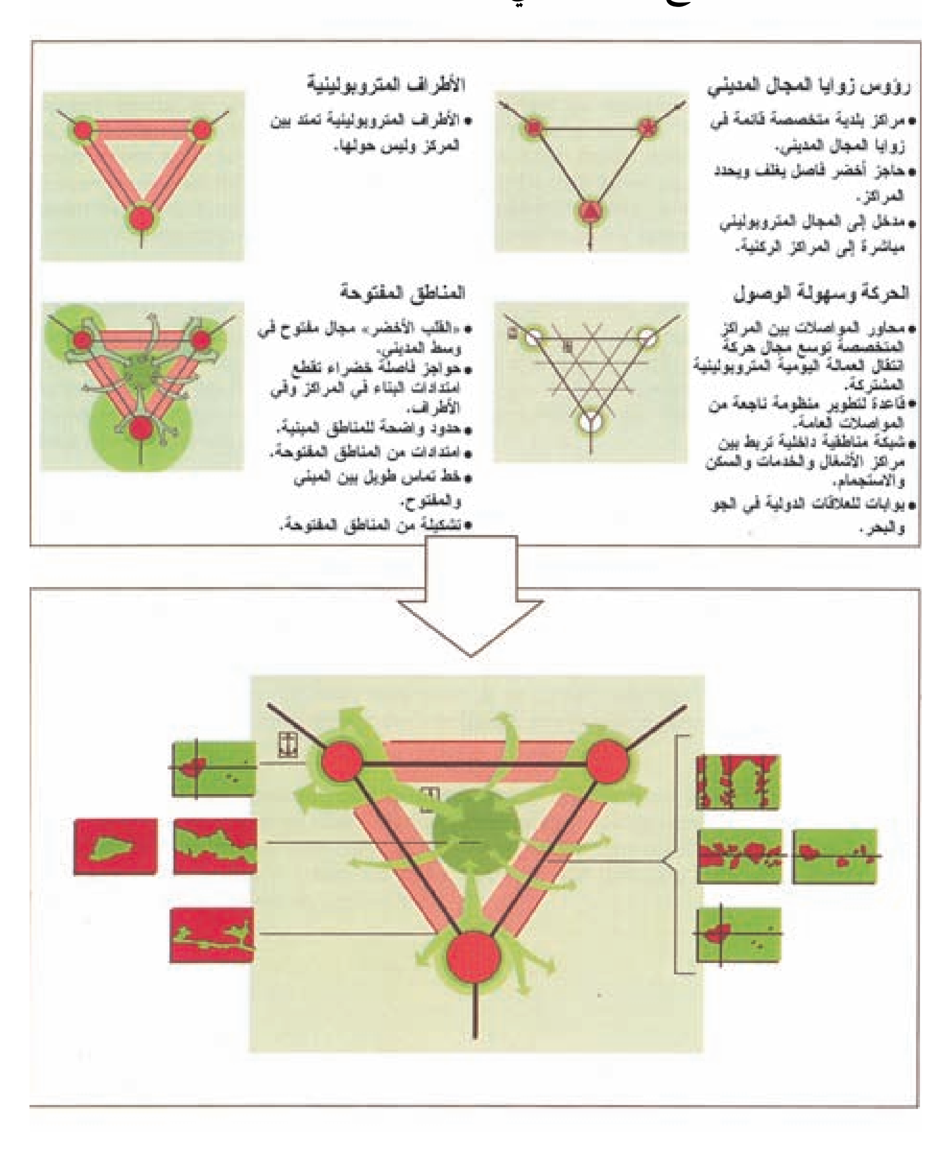
## الرسم البياني رقم (١٤)
## مورفولوجيا (أشكال وبنية) المجال: النماذج الرئيسية التي تصف تواصل وتقطيع المبني والخالي ونماذج التطوير المفضلة على المستوى القطري



الرسم البياني رقم (١٥)
مقاربات لتزيد من التطوير في نسيج محاور قائم

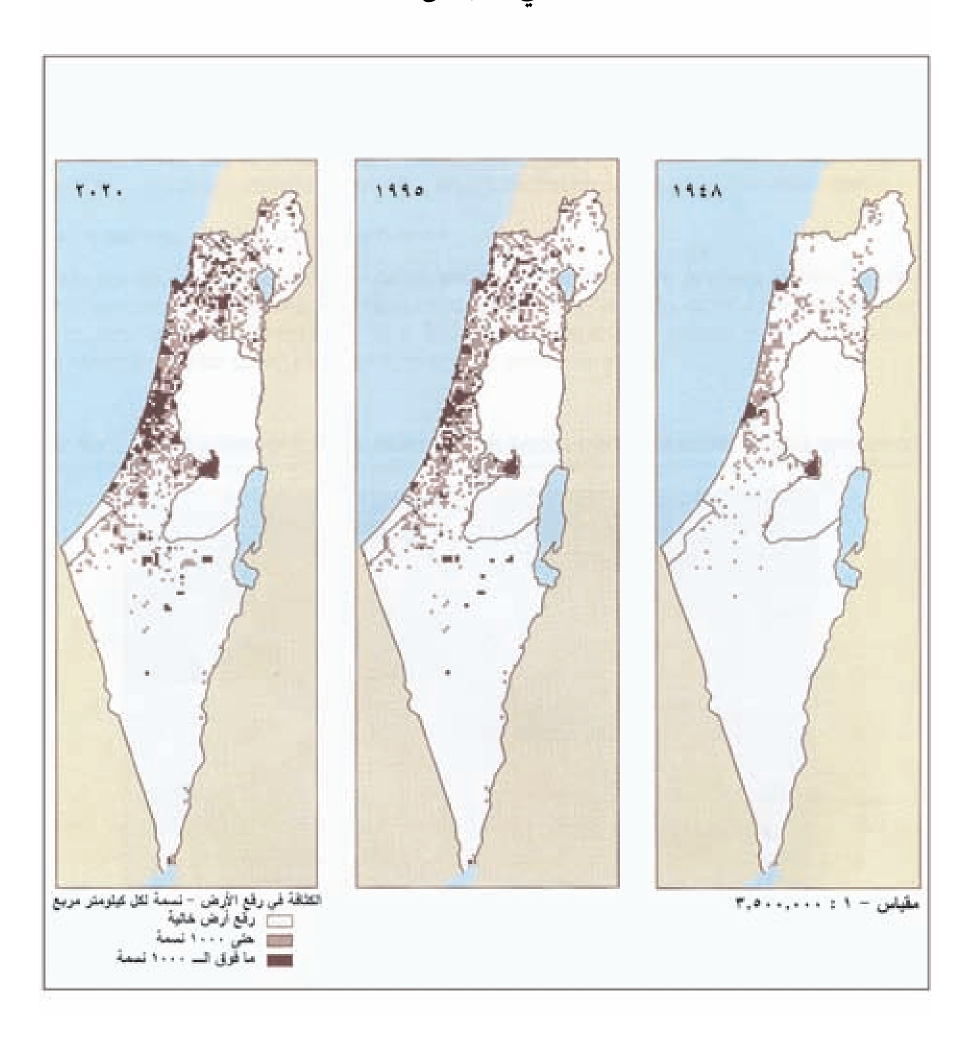


## الرسم البياني رقم (١٦)
## نموذج المجال المديني - إجمال المبادئ التخطيطية



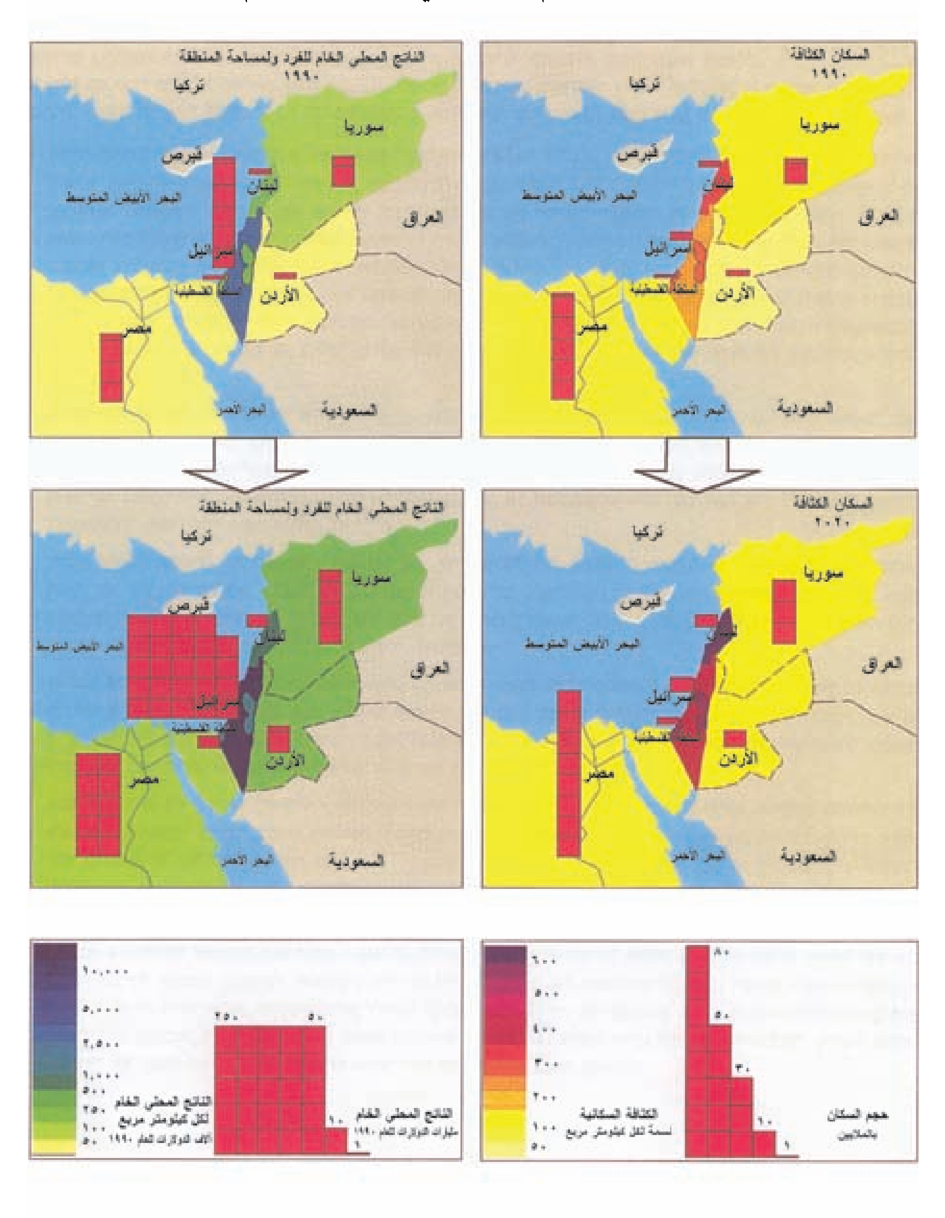
# الخرائـــط

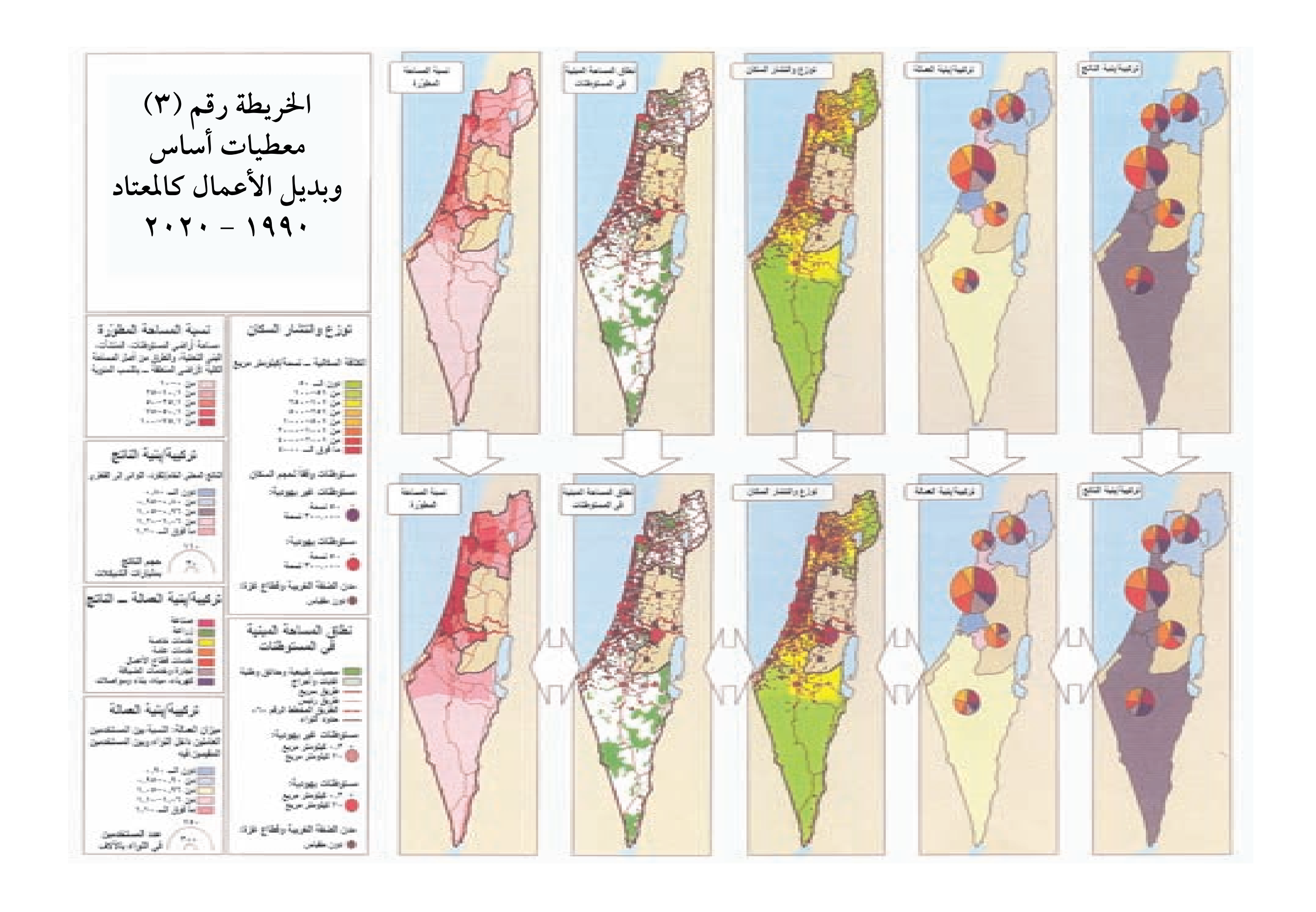
## الخريطة رقم (١)
## نطاق المساحة المبنية في إسرائيل (١٩٤٨ - ١٩٩٥)

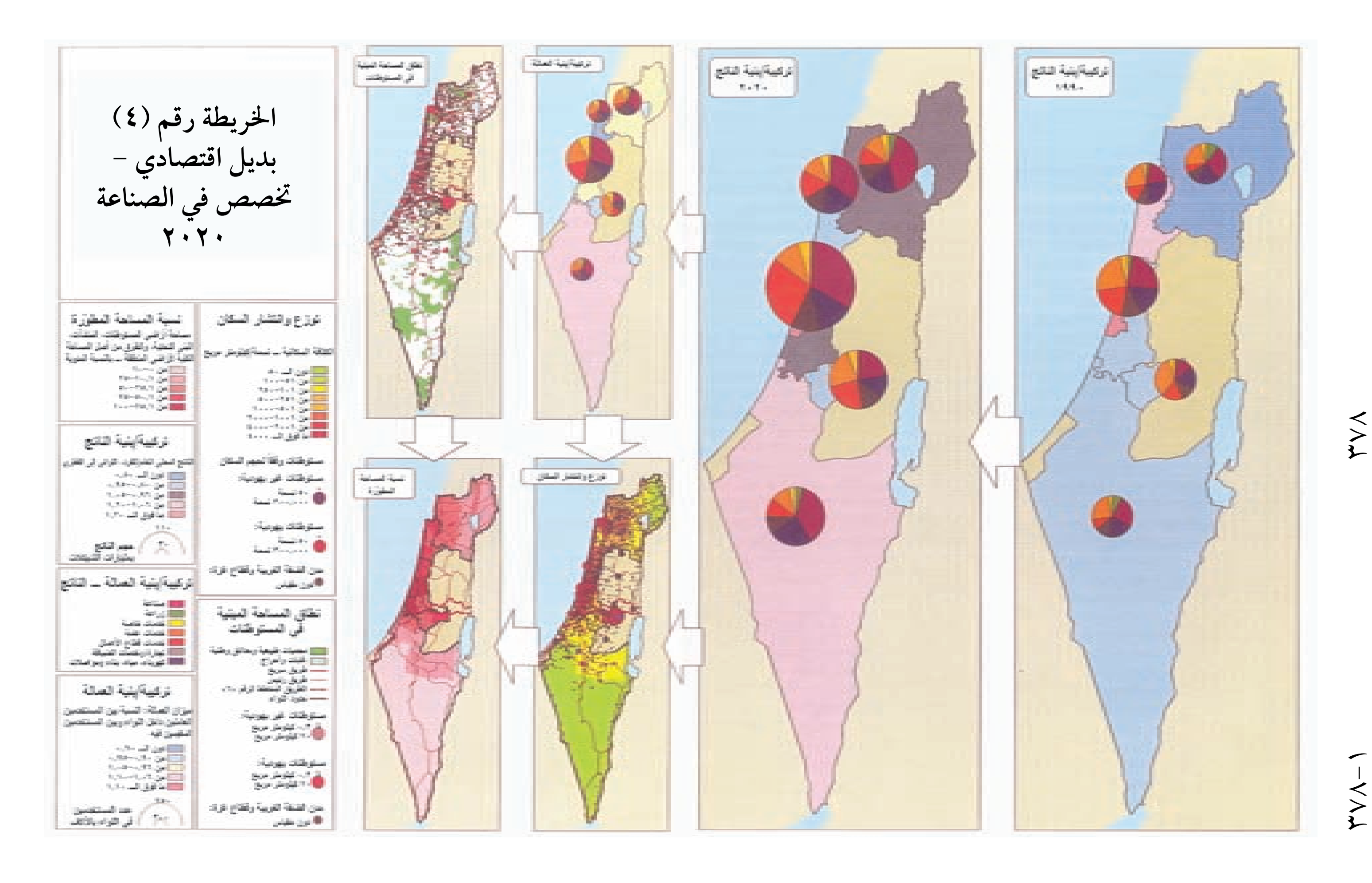


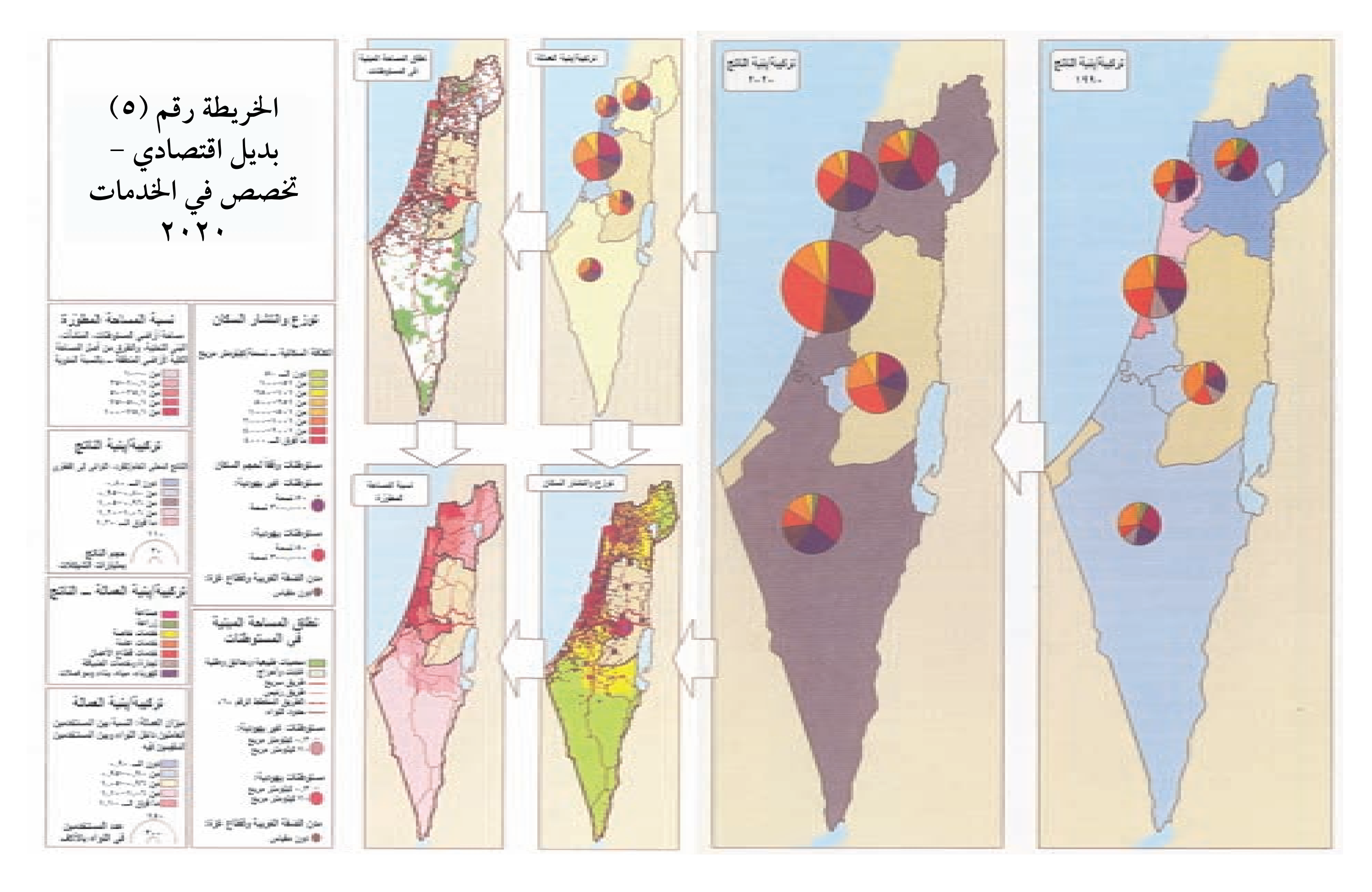
## الخريطة رقم (٢)

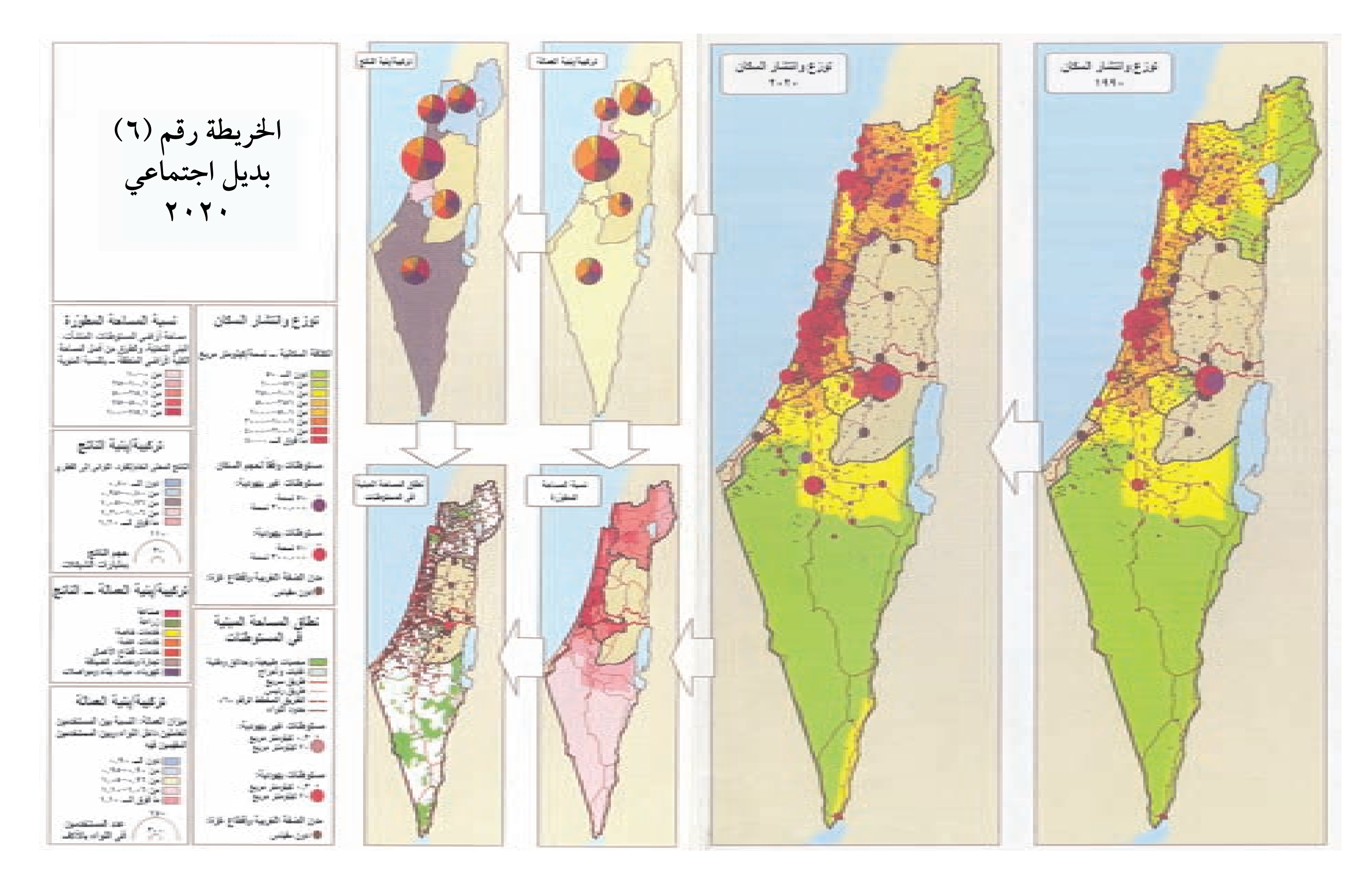
## إسرائيل وجاراتها: السكان، الناتج المحلي الإجمالي والكثافة السكانية - ١٩٩٠ وتوقعات للعام ٢٠٢٠ في سيناريو السلام



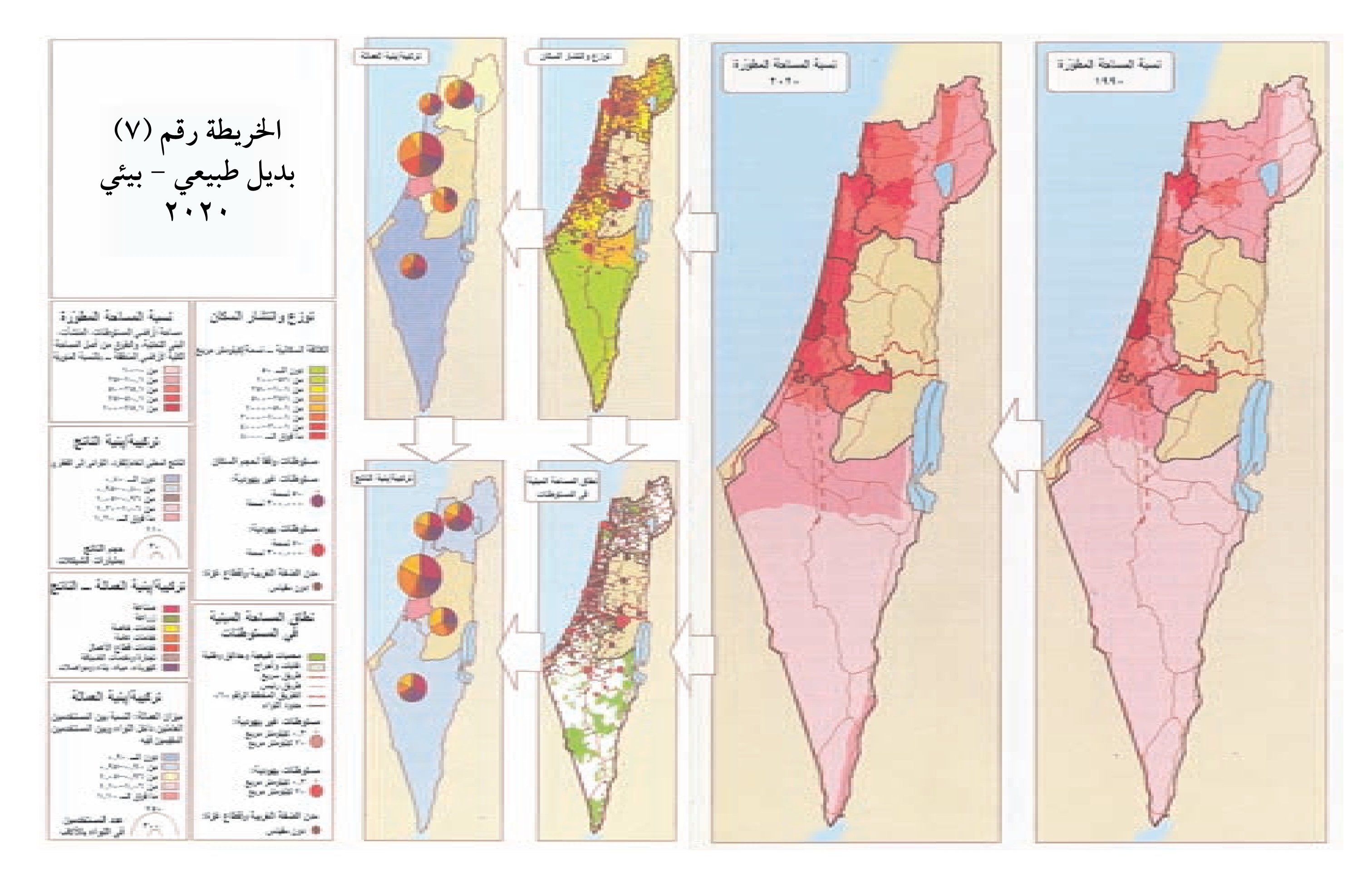

الخريطة رقم (٣)
معطيات أساس
وبديل الأعمال كالمعتاد
١٩٩٠ - ٢٠٢٠
نسبة المساحة المطوّرة
توزع وانتشار السكان
تركيبة/بنية الناتج
تركيبة/بنية العمالة – الناتج
نطاق المساحة المبنية في المستوطنات
تركيبة/بنية العمالة


الخريطة رقم (٤)
بديل اقتصادي –
تخصص في الصناعة
٢٠٢٠
توزع وانتشار السكان
نسبة المساحة المطورة
تركيبة/بنية الناتج
تركيبة/بنية العمالة – الناتج
تركيبة/بنية العمالة
نطاق المساحة المبنية في المستوطنات


الخريطة رقم (٥)
بديل اقتصادي –
تخصص في الخدمات
٢٠٢٠



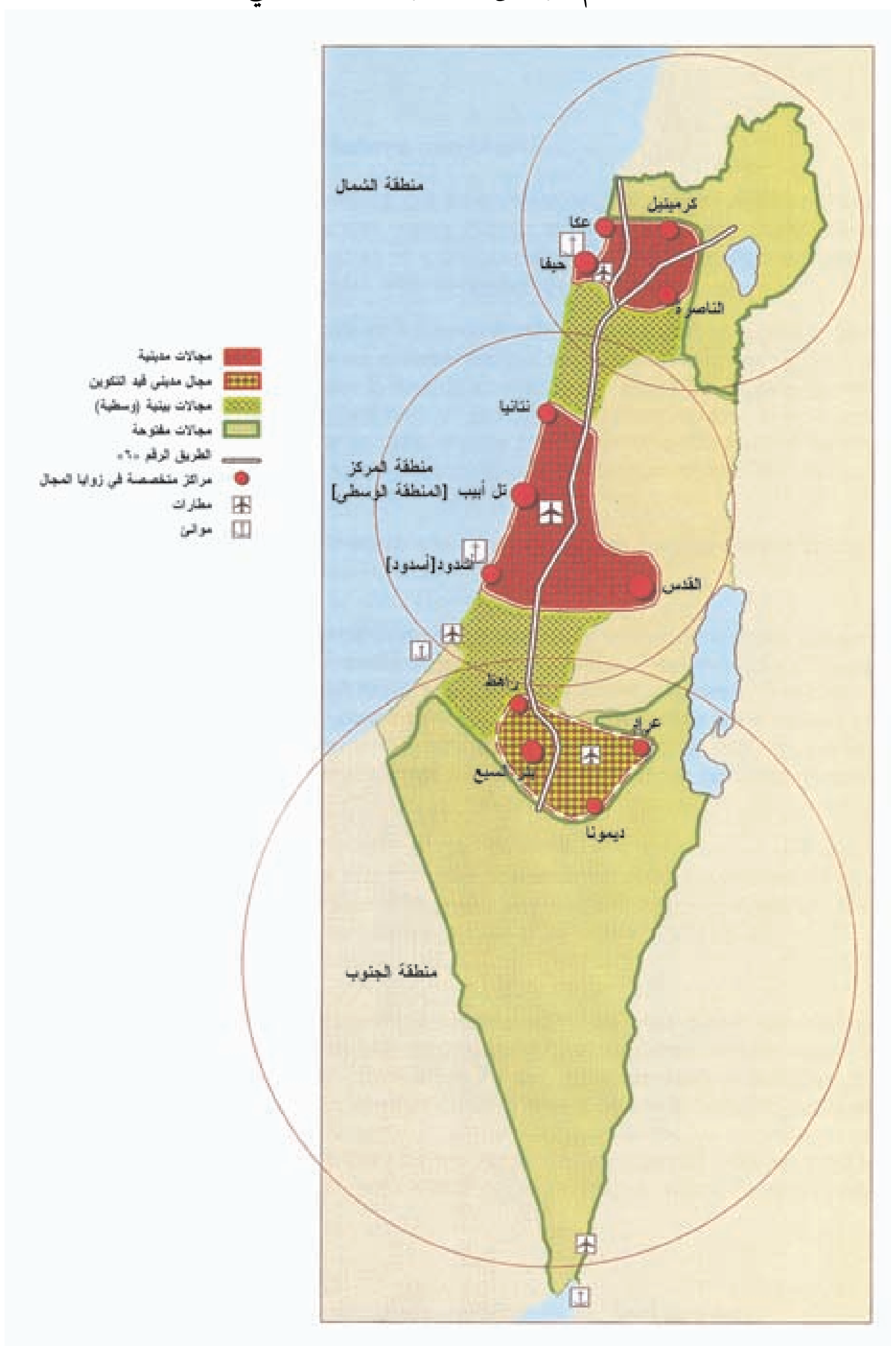
الخريطة رقم (٦)
بديل اجتماعي
٢٠٢٠
توزع وانتشار السكان
١٩٩٠
توزع وانتشار السكان
٢٠٢٠
توزع وانتشار السكان
نسبة المساحة المطورة
نطاق المساحة المبنية في المستوطنات



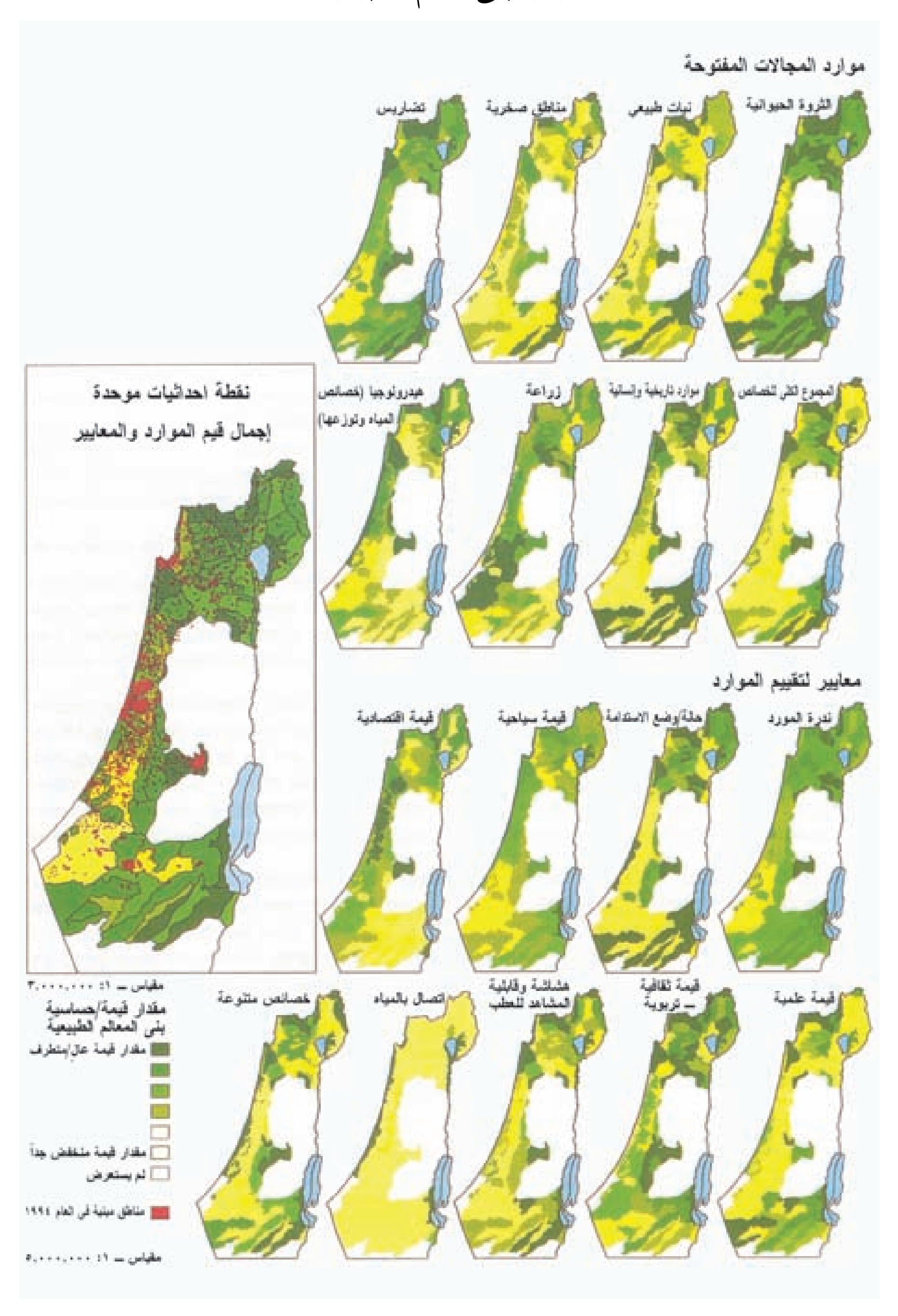
الخريطة رقم (٧)
بديل طبيعي – بيئي
٢٠٢٠
نسبة المساحة المطورة
١٩٩٠
نسبة المساحة المطورة
٢٠٢٠
توزع وانتشار السكان
نطاق المساحة المبنية في المستوطنات

## الخريطة رقم (٨)
## الإضافة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٢٠ وفقاً للبدائل المختلفة الانتشار المجالي للمتغيرات الأساس

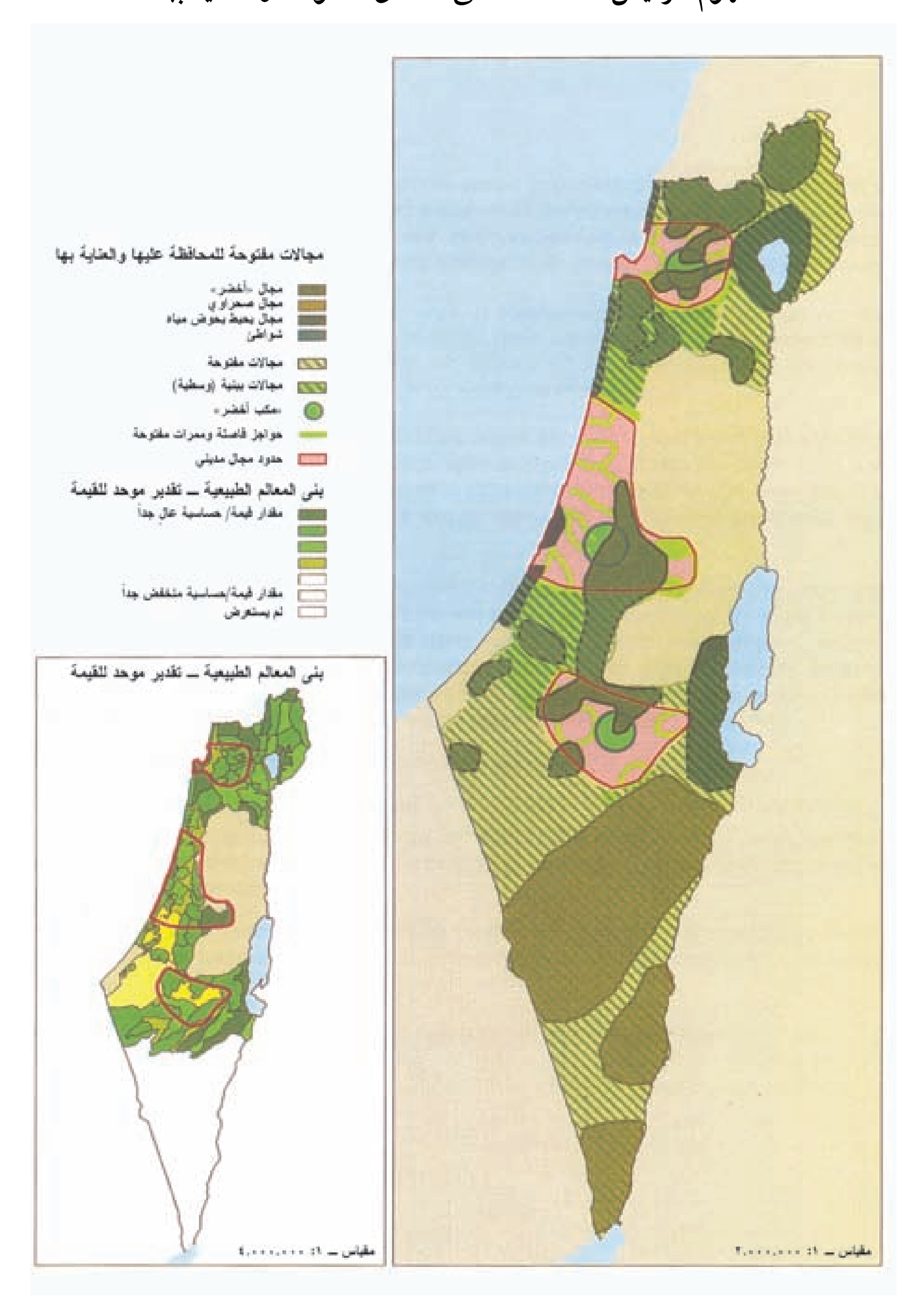
## الخريطة رقم (٩)
## المفهوم الرئيس لتطوير المجال الوطني



## الخريطة رقم (١٠)
## قيمية بنى المعالم الطبيعية



# الخريطة رقم (١١)
# المفهوم الرئيس للمحافظة على المناطق المفتوحة والعناية بها

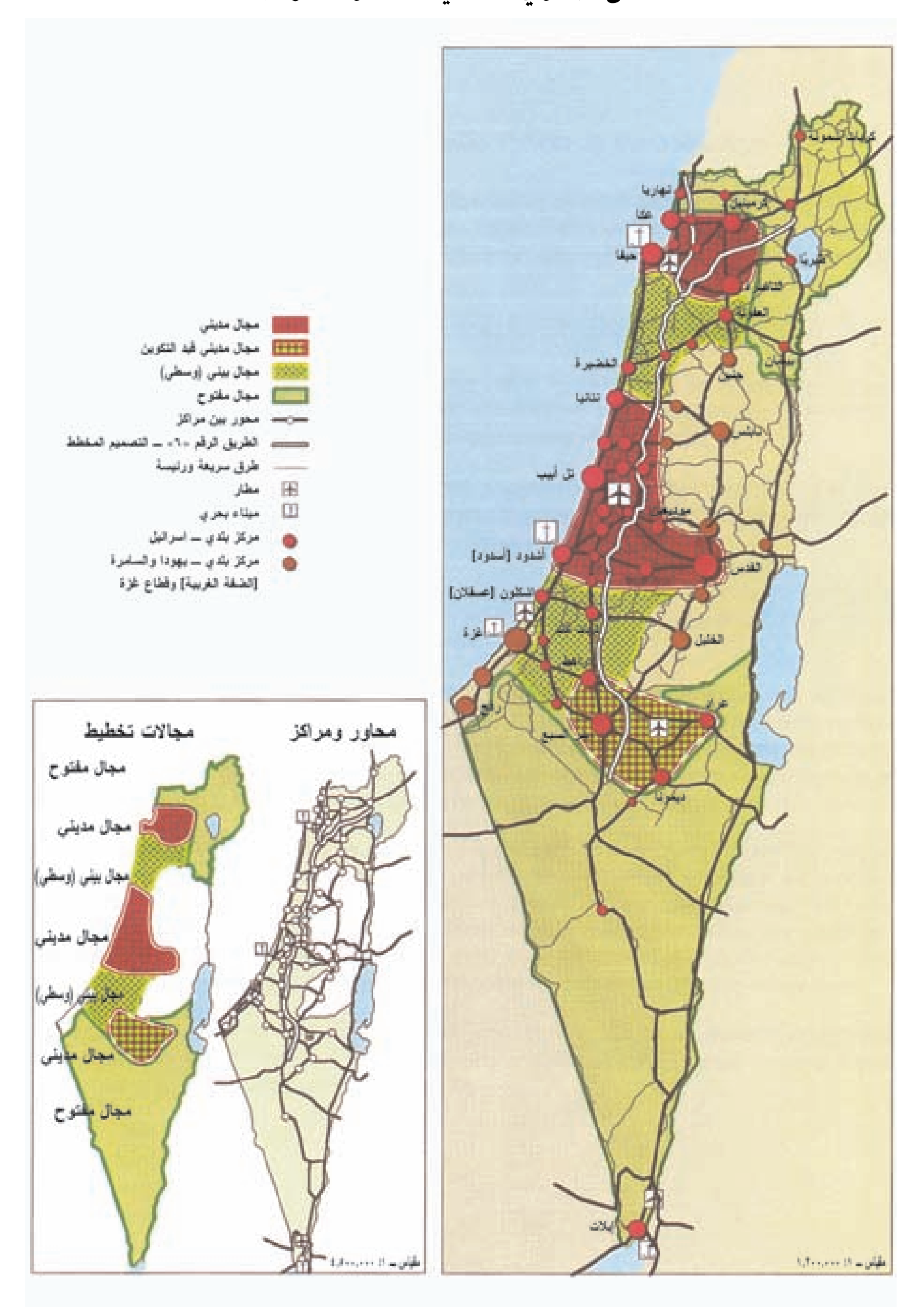


## الخريطة رقم (١٢)
## اتجاهات التطوير : العلاقة بين المحاور الطولية والمحاور العرضية

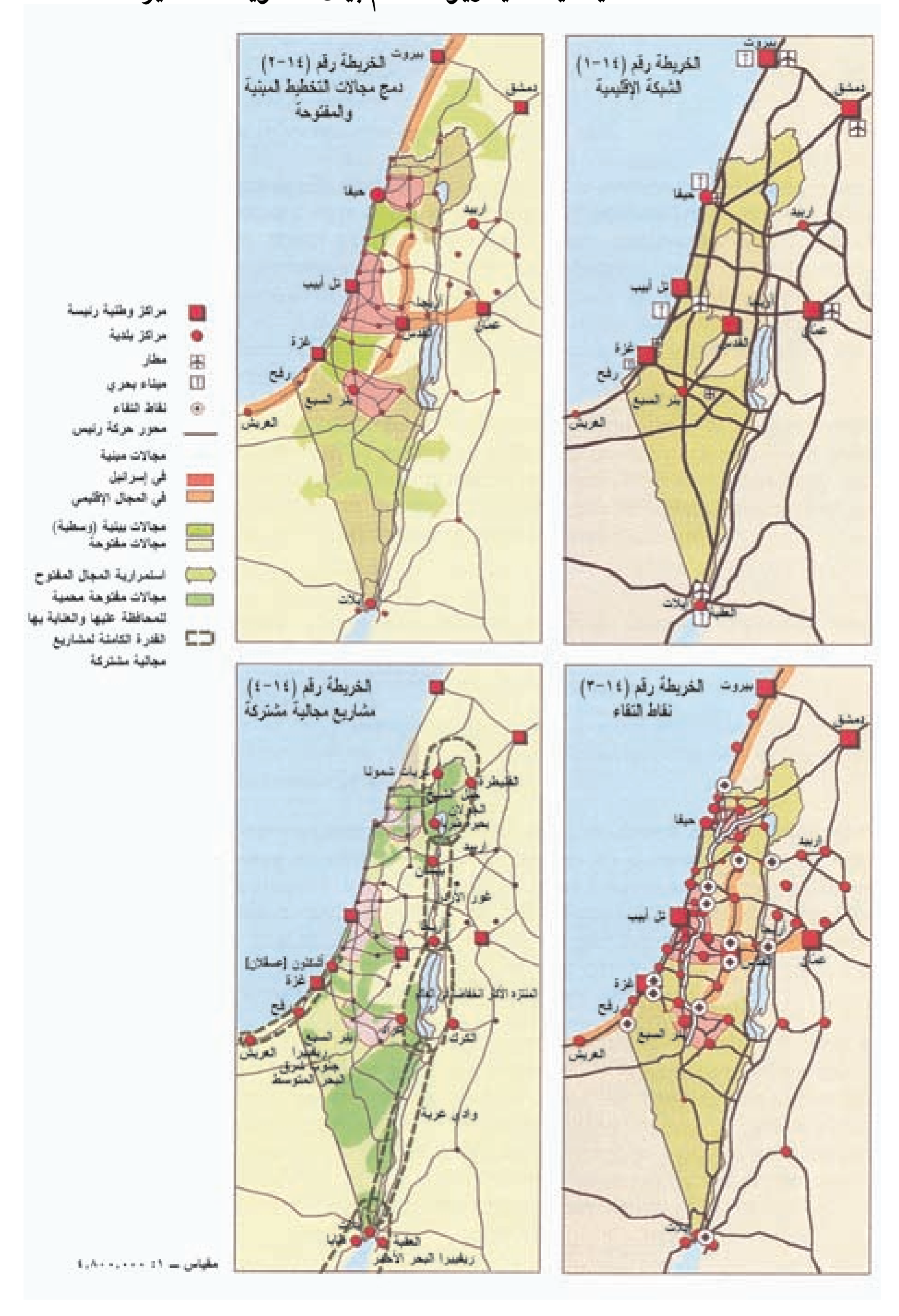


مقياس = ١: ٤،٦٠٠،٠٠٠

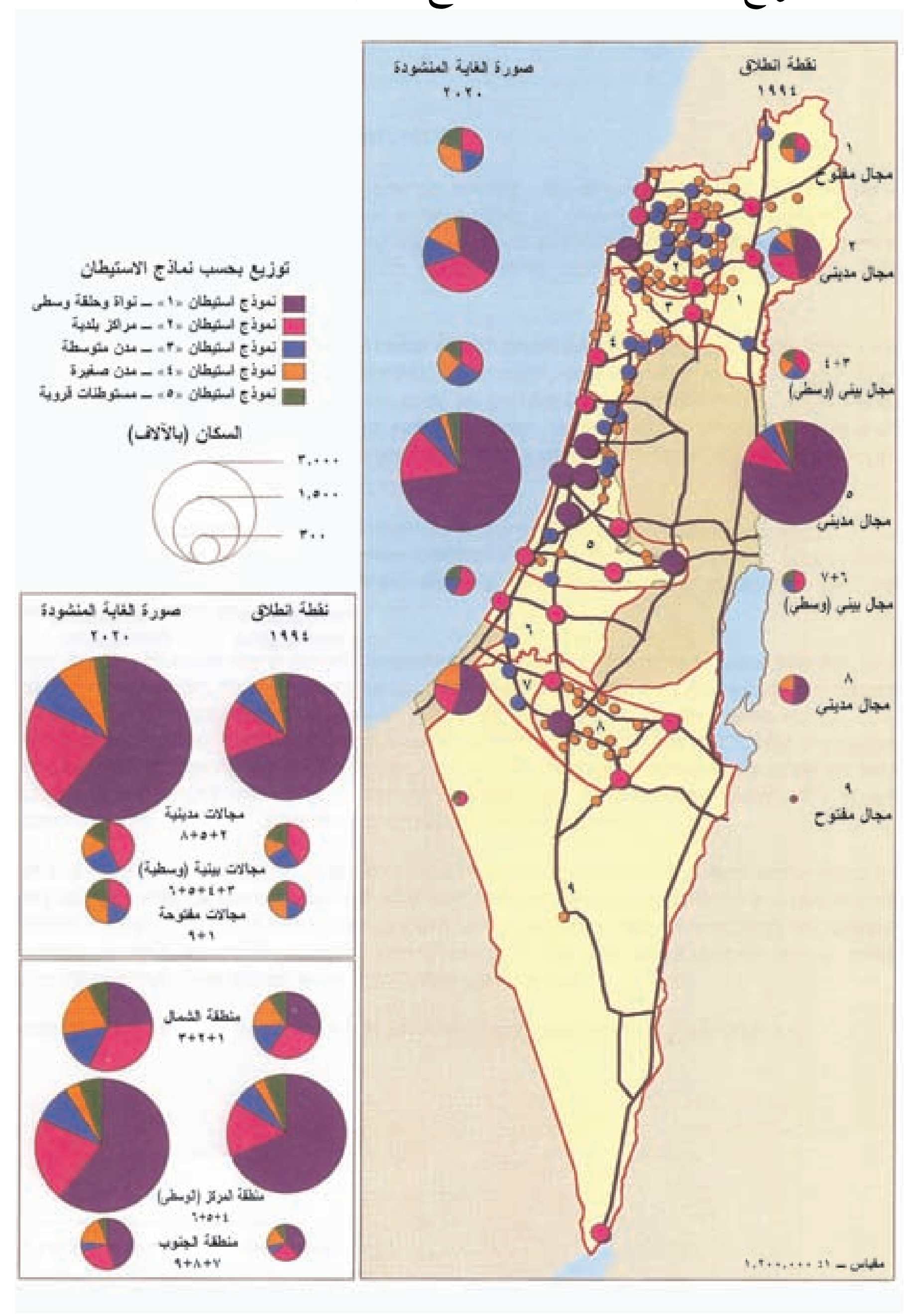
## الخريطة رقم (١٣)
## الهيكل البنيوي الميداني - منظومة الروابط



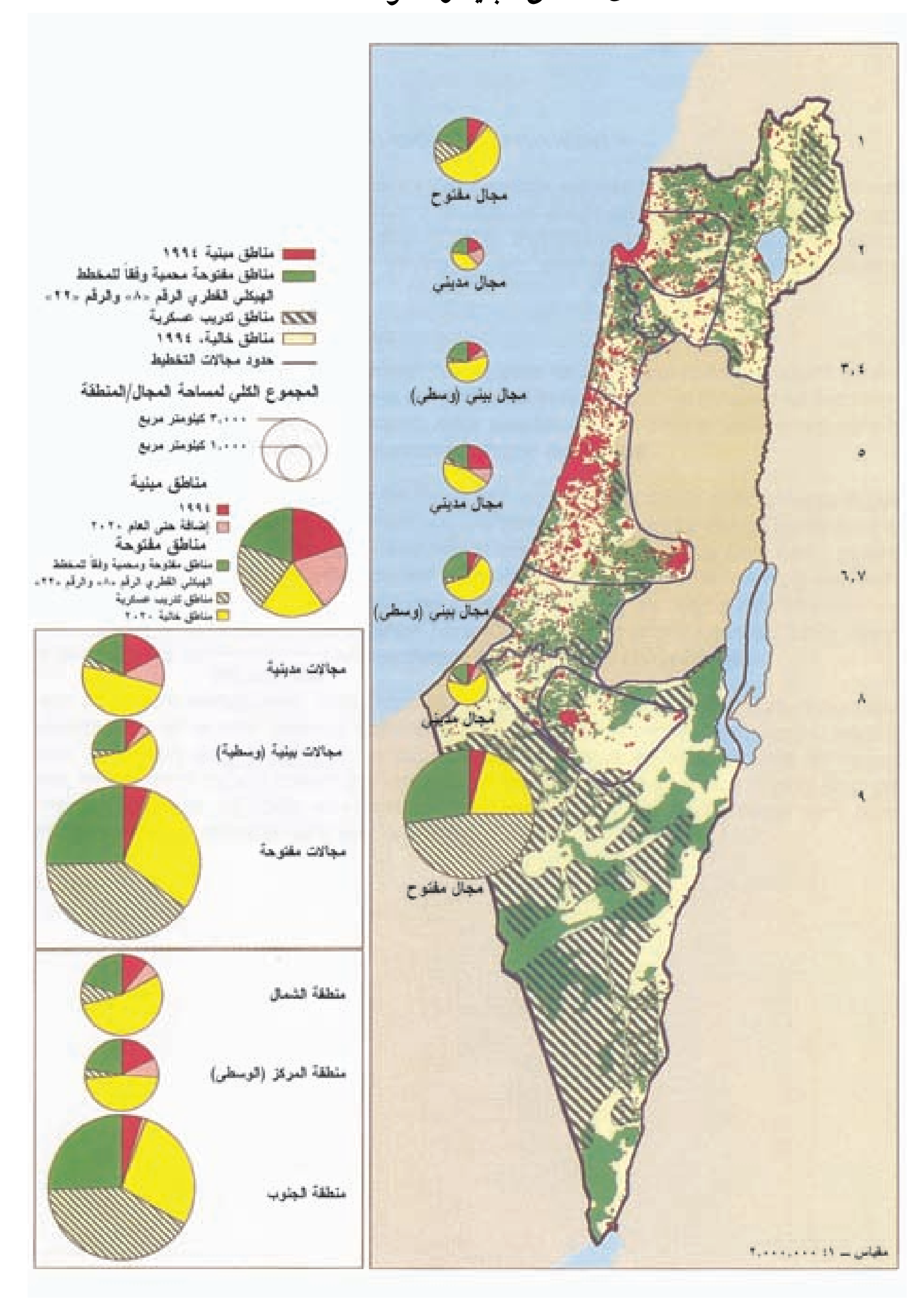
# الخريطة رقم (١٤)
## الانعكاسات الميدانية لسيناريو السلام بيان مستويات التأثير



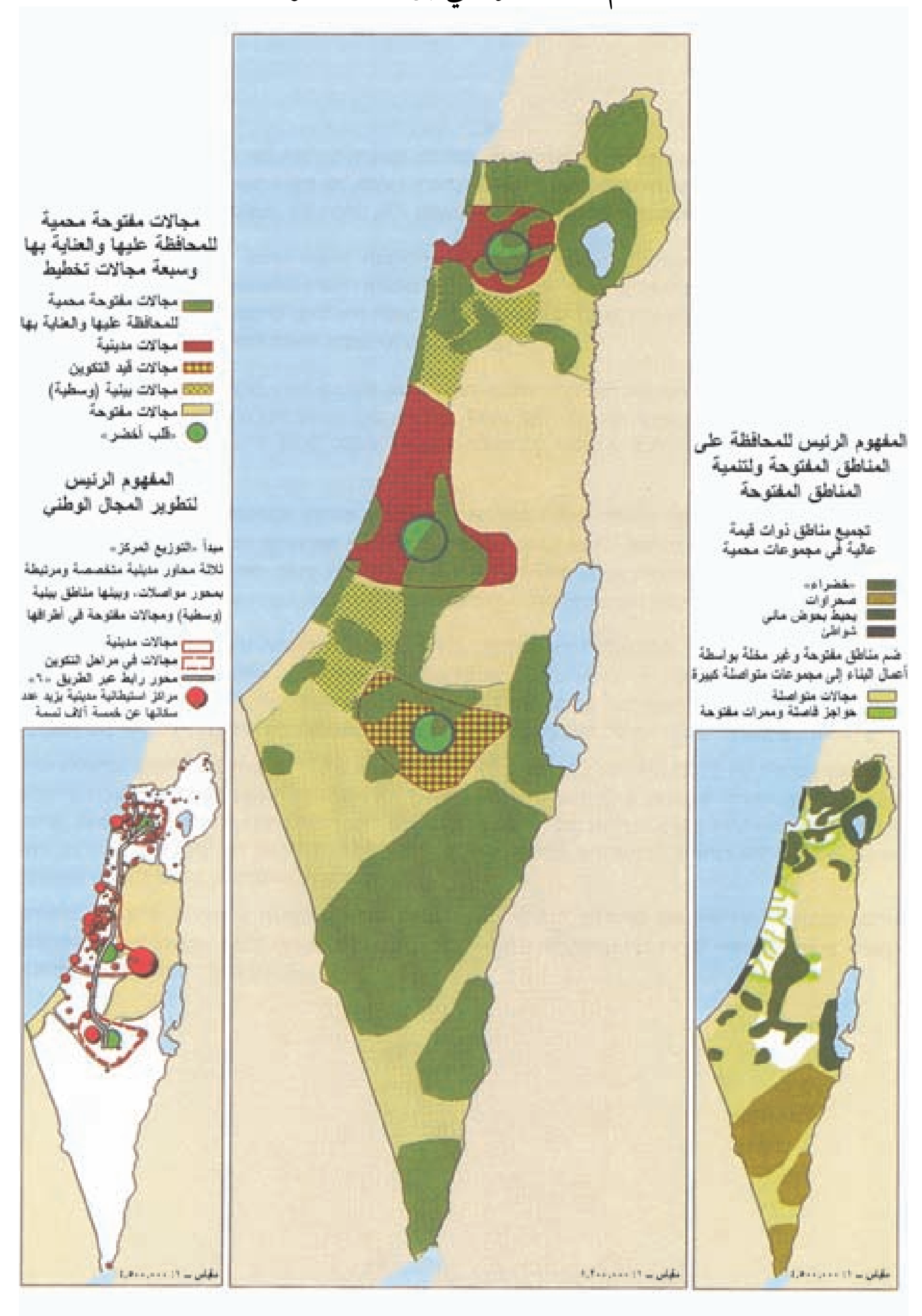
## الخريطة رقم (١٥)
## توزع وانتشار السكان وفقاً لنماذج الاستيطان ١٩٩٤ و ٢٠٢٠



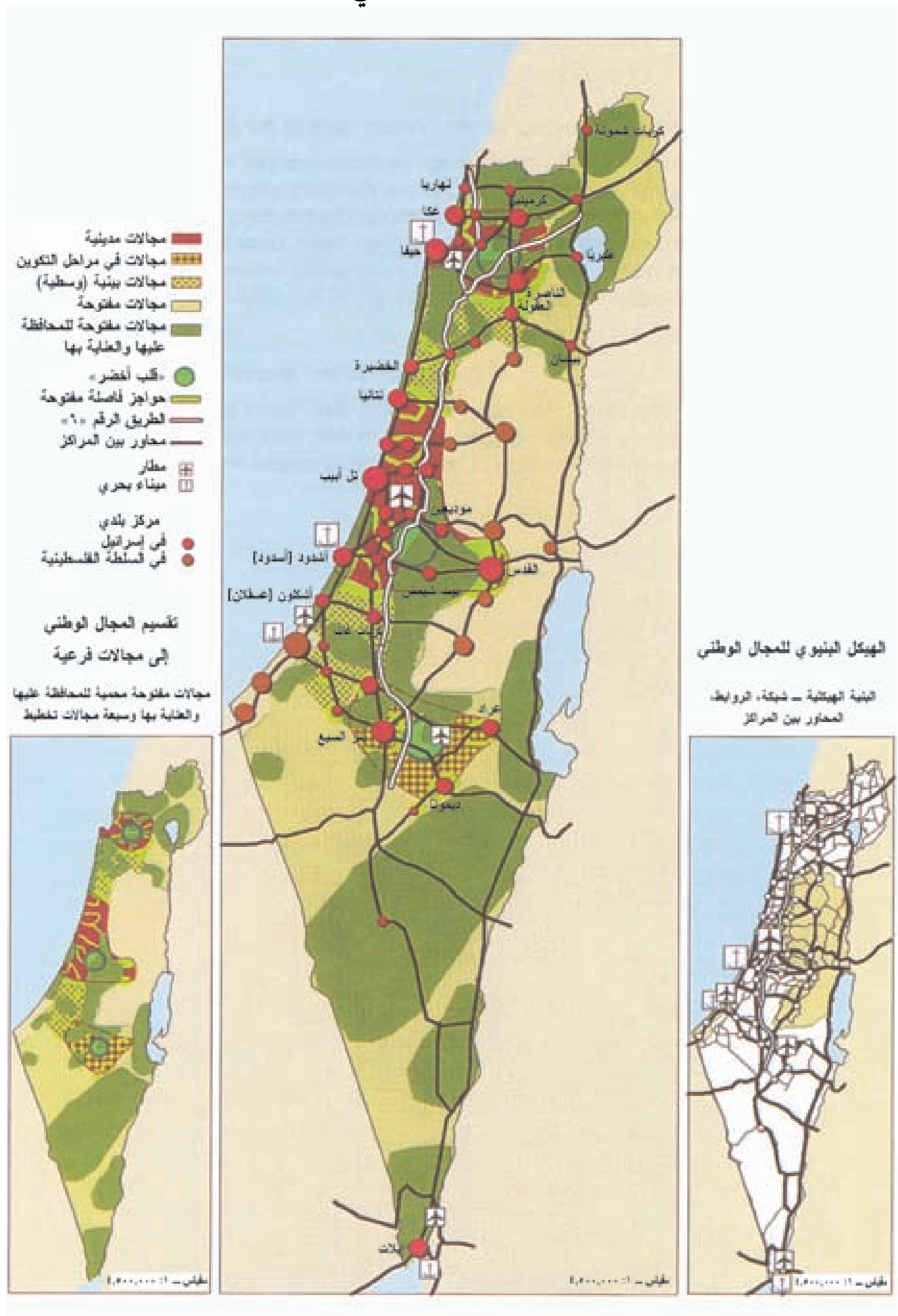
# الخريطة رقم (١٦)
## نطاق المناطق المبنية والمفتوحة ٢٠٢٠



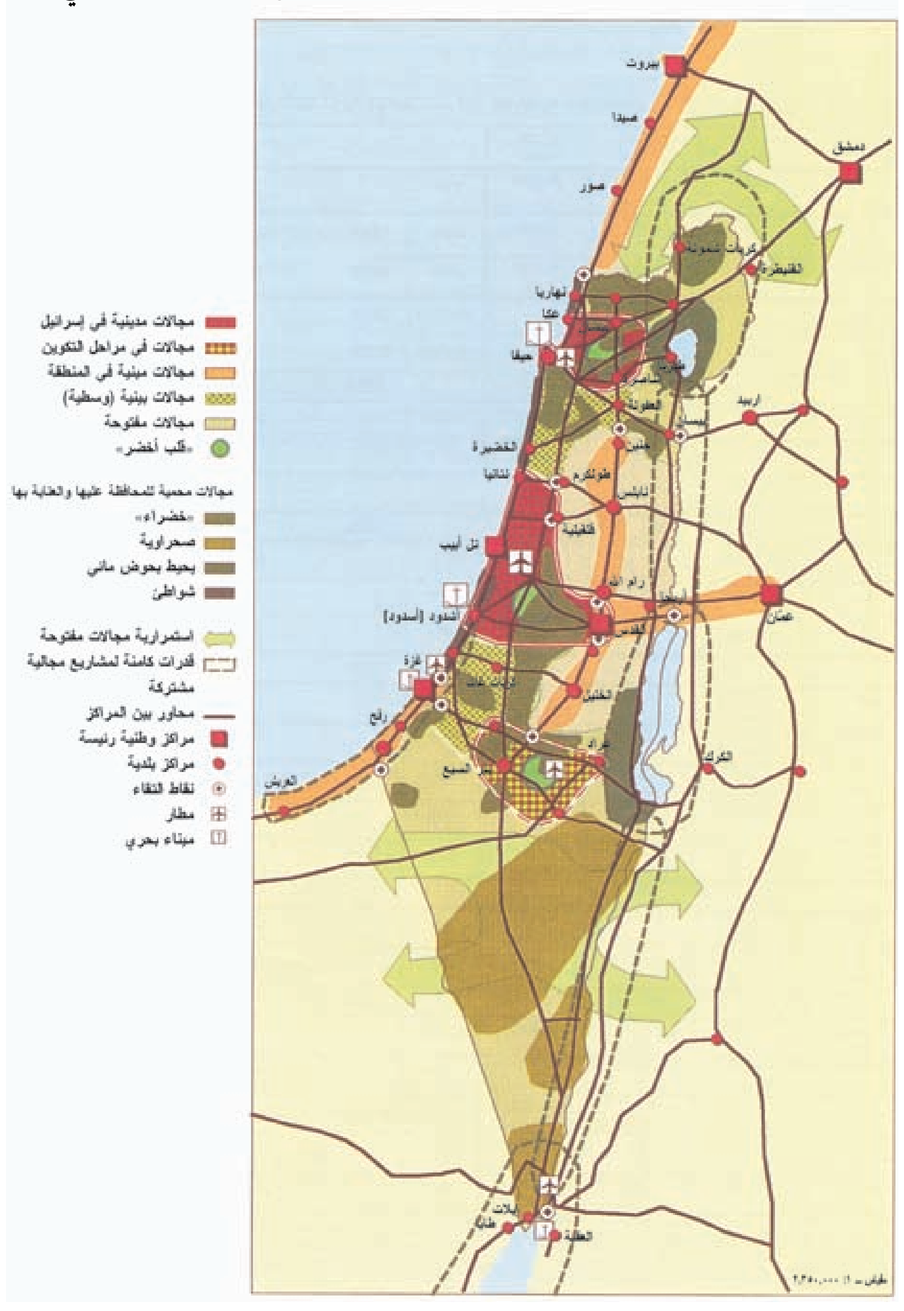
## الخريطة رقم (١٧)
## تقسيم المجال الوطني إلى مجالات فرعية



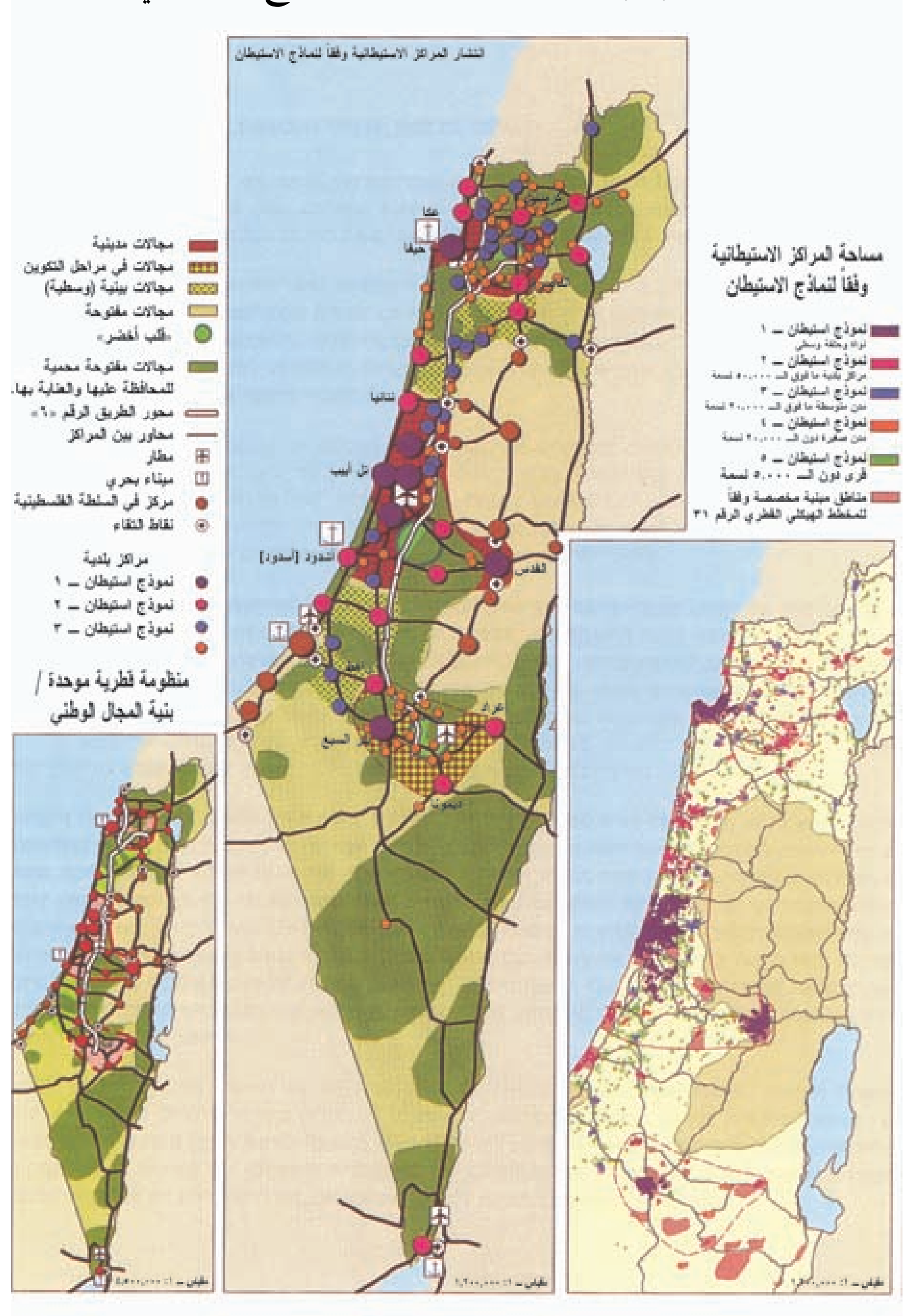
## الخريطة رقم (١٨)
## بنية المجال الوطني



## الخريطة رقم (١٩)
## إسرائيل في محيط يسوده السلام
## الانعكاسات المجالية للعلاقة [السياق] الإقليمية على بنية المجال الوطني



## الخريطة رقم (٢٠)
## منظومة مراكز استيطانية وأنشطة وفقاً للنموذج الاستيطاني



## الخريطة رقم (٢١)
## «صورة المستقبل» - استراتيجية موحدة ومنسقة/
## المخطط الرئيس لتنظيم المجال الوطني



# قائمة التقارير النهائية

ألترمان، راحيل. «عملية التنفيذ وسياسة الأرض».

بارئيل، رافي [وآخرون]. «إسرائيل في محيط يسوده السلام».

برغور، يونا وأمنون فرانكل. ««الأعمال كالمعتاد»: سيناريو استمرار الاتجاهات».

ـــــ وايرز سبيردلوف. «مرفق الطاقة».

بيلد، إلعاد. «نظام التعليم».

سبيردلوف، ايرز وعميرام ديرمان. «المنظومة الأمنية».

سلومون، ايلان، يهودا غور وعيران بايتلسون. «المواصلات والاتصالات».

رحميموف، آرييه وعاموس براندايس. «البديل الطبيعي - البيئي».

شاحار، آرييه [وآخرون]. «أوجه مجالية، اقتصادية وبلدية».

ـــــ. «البدائل الاقتصادية».

غونين، عنات وسميدار فوغل. «إسرائيل والشعب اليهودي».

بايتلسون، عيران، اوري مارينوف وموطي كبلان. «اتجاهات للتطوير الدائم والثابت».

كبلان، موطي واورن دايان. «منظومة المناطق المفتوحة».

كرمون، نعومي. «البديل الاجتماعي».

مازور، آدام. «الوثيقة الاجمالية.» بمشاركة الطاقم المهني الرفيع.

ـــــ وايرز سبيردلوف. «مجال/ حيز الإمكانات - البدائل وتقييمها».

ـــــ وميخال سوفير. ««صورة المستقبل»: مخطط لتنظيم المجال الوطني».

ـــــ [وآخرون]. «إسرائيل في مسار الدول المتطورة».

**منشورات المرحلة - «أ» تقرير المرحلة ــ أ المجلد أ (١٩٩٣).**

ألترمان، راحيل. «الأساس النظري لعملية التخطيط ودلالتها لوضع الغايات المنشودة والأهداف».

ــــ وآفي موسيري. «التخطيط القطري: مؤسساته، قاعدته القانونية وغاياته المنشودة - من الماضي إلى الحاضر».

بلودي، اندرياس، آرييه شاحار واورن يفتحئيل. «مذاهب في التخطيط القطري: عرض مقارن بين هولندا وإسرائيل».

بورط، ميخائيل. «انعكاسات التحديثات التكنولوجية للبناء والبنى التحتية على التخطيط القطري».

رحميموف، آرييه وعاموس برانديس. «البدائل المجالية».

شاحار، آرييه. «التخطيط المجالي - الوطني في المجتمعات ما بعد صناعية: فرنسا، اليابان، هولندا».

غازيت، شلومو وآريئيل لفيته. «أوجه أمنية وتصورات جيو - سياسية لاسرائيل في سنوات الألفين».

غلاس، يونتان. «العلاقات المتبادلة بين التكنولوجيا والبيئة: أوجه بعيدة المدى».

غوغنهايم، دافيد [وآخرون]. «التراث الحضاري المبني».

كرمون، نعومي. «أهداف لاسرائيل استعداداً لسنوات الألفين».

لوريون، يوبرت. «المستقبلات المحتملة لدولة إسرائيل».

ــــ واورن يفتحئيل. «سيناريوات بعيدة المدى لاسرائيل: إجمال لورشات العمل».

مازور، آدام. «سيناريوات بعيدة المدى للمخطط القطري: هولندا ٢٠٥٠».

ــــ. «مدخل: عرض للدراسة والقضايا المركزية».

**تقرير المرحلة - «أ» - المجلد «ب» (١٩٩٣)**

برغور، يونا. «مرفق الطاقة في إسرائيل: اتجاهات التطور والتطوير».

ــــ. «مرفق المياه في إسرائيل: اتجاهات التطور وتطوير موارد في ظروف الشُح».

بلزنشتاين، دانيئيل وعيران رازين. «العمليات ما بعد الصناعية وتأثيرها على التنظيم الاقتصادي - المجالي الرئيس لإسرائيل».

سيفر، دانيئيل، دافيد مهلال وايلان سلومون. «منظومات المواصلات والاتصالات في إسرائيل لسنوات الألفين: أوجه تخطيطية، اقتصادية وتكنولوجية».

غونين، عميرام وراسم خمايسي. «اتجاهات في توزع وانتشار السكان العرب في إسرائيل».

كرمون، نعومي واورن يفتحئيل. «سكان إسرائيل وسماتهم: معطيات أساس وتوقعات لاحتياجات التخطيط المجالي».

مازور، آدام. «مورد الأرض في التخطيط المجالي».

**منشورات المرحلة - «ب» (تقارير مرحلية)**

إتيان، دان، اورن دايان وكوهين (كدمون) مردخاي (محررون). «التقرير رقم - ٥: ورشة عمل حول الزراعة - إجمال لورشة عمل عُقدت في ١٣/ ٦/ ١٩٩٣. تموز/ يوليو ١٩٩٣.

الفندري، طوبي (محرر). «التقرير رقم - ١: إدارة المشروع - ورقة عمل - ١.» كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

برغور، يونا. «التقرير رقم - ١١: سيناريو «الأعمال كالمعتاد»، بما في ذلك سيناريو السلام.» آذار/ مارس ١٩٩٤.

ـــــ (محرر). «التقرير رقم - ٢: أدوات ونماذج، إجمال لورشة عمل عقدت في ٢٨/ ٣/ ١٩٩٣ (كراس ملاحق).» نيسان/ أبريل ١٩٩٣.

دايان، اورن (محرر). «التقرير رقم - ١٢: فهرس (كتالوج) خرائط المشروع.» أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

رحميموف، آرييه وعاموس براندايس. «التقرير رقم - ١٨: البديل الطبيعي - البيئي.» نيسان/ أبريل ١٩٩٤

ـــــ وـــــ (محرران). «التقرير رقم - ٦: الطاقم الطبيعي- البيئي - المجالي - تقرير مرحلي.» آب/ أغسطس ١٩٩٣.

سلومون، ايلان، عيران بايتلسون ويهودا غور. «التقرير رقم - ١٣: أوجه مواصلاتية في التخطيط طويل المدى لإسرائيل، اتجاهات، مشاكل وفرص.» تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

شفارتز، دفنه وآرييه شاحار. «التقرير رقم - ١٤: عوامل ماكرو - اقتصادية - استخدامات نهائية، ناتج محلي خام ورأس المال، أدوار الحكومة في المرافق

الاقتصادية.» كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

ـــــ (محرر). «التقرير رقم – ١٠ : إتجاهات اقتصادية مختلفة لسنوات الألفين (تقرير أول للطاقم الاقتصادي – الاجتماعي).» أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

بايتلسون، عيران. «التقرير رقم – ٧ : إتجاهات لسياسة بيئية من أجل التطوير الدائم والثابت في سنوات الألفين.» كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

فرانكل، أمنون. «التقرير رقم – ١٩ : نموذج توقع لمساحات الأرض في العام ٢٠٢٠.» نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

فريمان، داني ويونا برغور. «التقرير رقم – ١٦ : نموذج يحتذى للاقتصاد الإسرائيلي – جداول وسائل الإنتاج الموظفة (INPUT) والناتج (OUTPUT) على المستوى القطري والمناطقي العام، معطيات أساس (١٩٩٠) وتوقعات للعام المنشود (٢٠٢٠).» تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤

فوغل، سميدار وتامي تروب (محرران). «التقرير رقم ٨ : سيناريو الشعب اليهودي – إجمال لورشة عمل عقدت في ٢٠/ ٦/ ١٩٩٣.» أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

كرمون، نعومي. «التقرير رقم – ٩ : التخطيط لـ «حياة نوعية للجميع» كهدف رئيس للتخطيط في إسرائيل.» بمشاركة الطاقم الاجتماعي. كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

ـــــ وتامي تروب. «التقرير رقم – ١٥ : توقعات سكانية وقوة العمل في إسرائيل ١٩٩٠–٢٠٢٠.» تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

لوريون، يوبرت وطوبي الفندري. «التقرير رقم – ٣ : إطار البدائل، المسار واقتراح للبنية.» أيار/ مايو ١٩٩٣.

مازور، آدام ويونا برغور. «التقرير رقم – ٤ : سمات إقتصادية، إجتماعية وبيئية – مقارنات دولية : دول OECD وإسرائيل.» حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

ـــــ (محرر). «التقرير رقم – ٢٠ : بدائل مجالية موحدة ومنسقة.» نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

ـــــ. «التقرير رقم – ١٧ : سيناريو السلام – أوراق وجهة نظر.» تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

ـــــ وتامي تروب (محرران). «التقرير رقم – ٢١ : بدائل مجالية لإسرائيل في سنوات الألفين.» كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

**منشورات المرحلة - «ج» (تقارير مرحلية)**

آفي وهداس، افرات. «التقرير رقم - ٢٠ : الزراعة والقرية في إسرائيل - السياسة والاستراتيجية استعداداً للعام ٢٠٢٠ - لبيدون.» آذار/ مارس ١٩٩٦.

ألترمان، راحيل (محرر). «التقرير رقم - ١٠ : أوراق وجهات نظر في موضوع سياسة الأرض المستقبلية في إسرائيل.» المقرر غاي كوب فنكي. حزيران/ يونيو١٩٩٦.

ـــــ. «التقرير رقم - ٨ : نحو تفعيل المخطط الرئيس - اقتراحات للاستعداد المؤسسي ولطرق اتخاذ القرارات.» مسودة للمناقشة والبحث (وزّع على الادارة فقط). المقرر غاي كوب فنكي. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

ـــــ. «التقرير رقم - ٩ : نحو تفعيل المخطط الرئيس - منظومات مؤسسية - قانونية للتخطيط القطري في عشر دول.» المقرر غاي كوب فنكي. حزيران/ يونيو ١٩٩٦ (باللغة الانجليزية - المقدمة فقط باللغة العبرية).

برغور، يونا وايرز سبيردلوف. «التقرير رقم - ١٥ : إطار لتخطيط طويل المدى لبنية الطاقة التحتية».

ـــــ وـــــ. «التقرير رقم - ١٦ : مبادئ السياسة على المدى الطويل لشبكات الطاقة في إسرائيل».

ـــــ وـــــ. «التقرير رقم - ٢ : مرفق الطاقة في إسرائيل - مجال/ حيز الامكانات.» تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥.

بيلد، إلعاد. «التقرير رقم - ١٤ : التعليم في إسرائيل في عملية تخطيط المجال الوطني في سنوات الألفين.» بمساعدة ايلانا اوريون؛ مشاركة طاقم تربوي - تعليمي. حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

سبيردلوف، ايرز وعميرام ديرمان. «التقرير رقم - ١٣ «أ»: سياسة تخطيط البنية التحتية وانتشار المنظومة الأمنية على المدى البعيد.» أيار/ مايو ١٩٩٦ (وزع على المنظومة الأمنية فقط).

سلومون، ايلان، يهودا غور وعيران بايتلسون. «التقرير رقم - ١٧ : سياسة المواصلات والاتصالات للعام ٢٠٢٠.» حزيران/ يونيو ١٩٩٦ (وزعت مسودة على إدارة المشروع فقط).

شاحار، آرييه [وآخرون]. «التقرير رقم - ١١ : السياسة الاقتصادية - المجالية - التنظيمية لتحقيق «صورة المستقبل».» حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

شفارتز، يهوشع. «التقرير رقم – ١٩ : ورقة خلفية لسياسة مرفق المياه.» كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

غور، يهودا. «التقرير رقم – ١٨ : المواصلات في مدن إسرائيل في مطلع سنوات الألفين : اتجاهات ودرجات الحرية».

غونين، عنات وسميدار فوغل. «التقرير رقم – ٢١ : سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي».

بايتلسون، عيران، اوري مارينوف وموطي كبلان. «التقرير رقم – ٣ : التطوير الدائم والثابت في إسرائيل – المبادئ والتطبيق في قطاعات مختارة.» تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥.

فرانكل، أمنون وليسّا طنجي. «التقرير رقم – ١٢ : الطلب على الأرض في إسرائيل في سنوات الألفين – مبادئ برامجية مجالية في المخطط الرئيس».

كبلان، موطي. «التقرير رقم – ٧ : تنظيم المجال المفتوح – سمات مميزة، قيم وتصنيف.» نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

لوريون، يوبرت، ايرز سبيردلوف وعيديت ايلات. «التقرير رقم – ٤ : تقييم البدائل المجالية لاسرائيل في سنوات الألفين – معايير ومقاييس.» آذار/ مارس ١٩٩٦.

لوفنتال، روت. «التقرير رقم – ١٣ «ب» : مبادئ للسياسة، معايير لفحص الاعتمادات الوطنية للأمن واعتبارات لدرجات مواجهة على محدودية المصادر.» حزيران/ يونيو ١٩٩٦ (وزع على المنظومة الأمنية فقط).

مازور، آدام. «التقرير رقم – ٥ : التقييم وفقاً للمعايير – خلاصات تخطيطية.» آذار/ مارس ١٩٩٦.

ـــــ وطوبي الفندري. «التقرير رقم – ١ : مخطط عمل المرحلة – «ج».» حزيران/ يونيو ١٩٩٤.

ـــــ وميخال سوفير. «التقرير رقم – ٦ : المخطط الرئيس لاسرائيل ٢٠٢٠ – «صورة المستقبل».» نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

# فهـــــرس

## - ن -



## - هـ -



## - و -



## - ي -